

شرح المقرب

لابن عصفور الأشبيلي الأندلسي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

الجزء الثاني

القسم الأول

المنصوبات

تأليف الدكتور

علي محمد قاسم

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة

وكلية اللغة العربية بالرياض

(مهاجرة الامام محمد بن سعود الإسلامية)

شرح المقربين

لابن عصفور الأشبلي الأندلسي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

الجزء الثاني

القسم الأول
المنصوبات

تأليف الدكتور

عبد المحسن بن قاضي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة

(جامعة الأزهر الشريف)

وكلية اللغة العربية بالرياض

(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ، له الحمد الكبير والشكر الكثير ، لولا توفيقه وعونه ما بلغ
المرء مناه ، ولا حقق رجاءه ، وصدق هذا القائل :

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ
عَسِيرًا مِنْ الْأَمَالِ إِلَّا تَيْدًا تَمْرًا

والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، أفصح الناطقين
وأبلغ العرب أجمعين ، حديثه الشهد عند الذائق الفهم ، صاحب البيان
الرائع ، والبرهان الساطع والدليل القاطع ، صلاة وقسديا عليه وعلى
آله وصحبه .

وبعد

فهذا — أخى القارىء — الجزء الثانى من كتاب شرح المقرب لأبى
الحسن الشهير بابن عصفور الذى وعدتك به من أربعة أعوام طويلة حيث
قدمت لك الجزء الأول (وكان فى قسمين) فى المرفوعات وهى الفاعل بفعلية
المتصرف والجماد (نعم وبئس والتعجب) ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر
وباب الاشتغال وباب كان وأخواتها وما لحق بها من أفعال (كاد
وأخواتها) أو حروف (الحروف العاملة عمل ليس) ثم كان آخرها
باب الحروف التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر وهى إن وأخواتها .

وهذا هو الجزء الثانى الذى يشتمل على المنصوبات والى طالت حتى
جاوزت الخمسة عشر بابا ، وقد جعلتها لهذا الطول فى قسمين أيضا :

اشتمل القسم الاول على عدة أبواب كان أولها المفعول به ، ثم كان الحديث عن ناصب المفعول به فكانت أبواب الأفعال المتعدية واسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عملها والمصدر وأسماء الأفعال وباب الإغراء وهي أسماء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات وباب الصفة المشبهة ثم كان باب طويل آخر وهو باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم ، فكان الحديث عن المفعول المطلق وظرفي الزمان والمكان والحال

ثم كان القسم الثاني في بقية المنصوبات الذي اشتمل على عدة أبواب هي المفعول معه والمفعول لأجله والتمييز والمستثنى ، وباب النداء وما يلحق به وباب لا النافية للعامل عمل إن .

ولا تستكثر — أخى القارى . — أوبئة أعوام أو أكثر في هذا الجزء فهو كما ترى يشتمل على عدد من الأبواب الكثيرة والكبيرة هي لب النحو وقلب العربية .

وقد قطعت حتى الآن — شرحا — ما يقرب من نصف كتاب المقرب لابن عصفور ، وبقى النصف الثاني وهو كبير أيضا أدعو الله أن يعينى ويمد فى عمري لإخراجه وشرحه على الوجه الذى يرضينى ويرضيك إن شاء الله فلا تتعجل .

إلا أنى أشير هنا إلى أمرين ،

أولهما : أن عزوف العلماء عن شرح هذا الكتاب وبعدم عنه طوال سبعة قرون كان لبيبة منهم له ، فلقد اشتمل الكتاب على مادة علمية وفيرة ، وقواعد وشواهد فى العربية غزيرة ، وكلما دخلت فى عمقه شرحا وغصت فى بحره بحثا اكتشفت درره وعثرت على كنوزه ، ولولا أنى أخذت الأهمية وبالغت فى الحيلة واهتممت بالأمر وصبرت على الضر ما انقاد لى أبئيه ولهرب منى عاصئيه .

— • —

قرأت متن الجمل للزجاجي والإيضاح للفاوسي والكافية لابن الحاجب
والمفصل للزمخشري والتمهيد لابن مالك فكانت بقليل من الصبر تأتي
راضية، وبعض من الحيل تنقاد طائفة إلا المقرب فكمن نهار حيرني،
وكم من ليل أهرني .

الأمر الثاني : أن كتاب المقرب — وصاحبه — من الكتب المؤصلة
للنحو والمتن في سرد قواعده ، فلا هو بشارد في رأى ولا مخالف لمشهور ،
وهو صورة حقيقية لمذهب البصريين تماما لا يحيد عنه ولا يعتنق غيره ،
وصاحبه يحل سيئويه لإجلالا ، ويحفظ ويقف على دقائق كتابه حفظا ،
وهو يدافع عن المذهب البصري ويحميه بالمنطق والحجة كما يدافع عن دين
وعقيدة ويحمي مالا وعرضا ، بخلاف قوم من العلماء الذين شردوا
ونفروا وبدلوا وغيروا .

واقه الموقف والهادى إلى سواء السبيل .

الدكتور / على محمد فاخر

الرياض بالمملكة العربية السعودية

في يوم الجمعة : الخامس عشر من شهر رمضان المعظم سنة ١٤١٤ هـ

الموافق : الخامس والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٩٤ م

النبأ الأول

(باب المقبول به)

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب المفعول به)

(تعريفه — العامل فيه)

(هـ) قال ابن عصفور :

(المفعول به هو كل فضيلة انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأي شيء وقع الفعل ، أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه .

والعامل فيه يبدأ الفعل أو اسم الفاعل والأسملة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدّر بأن والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل وأغنى بذلك الإغراء والمصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال .

(ش): بعد أن فرع ابن عصفور من حديثه عن المرفوعات وهو ما تحدثنا عنه طويلاً في الجزء الأول بقسميه وكانت الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها واسم الأفعال الجارية مجراها وهي كاد وأخواتها واسم ما وأختيها لاولات وخبر إن وأخواتها ، وكان الحديث عن الاسم المرفوع يدعوهُ أن يتحدث عن الباب جميعه ، بعد أن فرغ من هذا كله شرع يتكلم عن المنصوبات وكان قد ذكرها قبل إجمالاً حيث قال^(١):

(١) متن المقرب ص ٥٣ تحقيق أحمد الجوارى وعبد الله الجبوري
(مطبعة اللعاني ببغداد سنة ١٩٨٦) وشرح المقرب لمؤلف الكتاب

ج ١ ص ١٢٠

وينصب الاسم إذا كان مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به أو مفعولاً فيه أو معه أو من أجله أو حالاً أو تمييزاً أو مستثنى أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها لاولات أو اسم لالتى للتبرئة أو اسم إن وأخواتها أو مفادى أو تابعاً لمنصوب أو جار مجرى المنصوب فهذه خمسة عشر موضعاً يكون الاسم فيها منصوباً فى اللغة العربية .

وكان قد سبق له الحديث عن خبر كان وما يجرى مجراها وخبر ما وأختيها واسم إن^(١) ، وسيدكر تابع المنصوب والجارى مجراه فى مكانه من التوابيع ، وعلى ذلك فقد بقى له عشرة مواضع ينصب فيها الاسم وهو حديثنا الطويل فى هذا الجزء بقسميه .

وهذه العشرة خمسة من المفاعيل وهى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله وخمسة من غيرها وهى الحال والتمييز والمستثنى والمنادى واسم لا .

وقد بدأ حديثه بالخسة الأولى وأدخل الحال معها ، وثنى ذلك بالباقي من الثانية وكان حديثه وترتيبه لهذه العشرة حسب أهميتها وموقعها فى الجملة وشدة حاجة الفعل إليها أو استغنائه عنها وعمل الفعل فيها ظاهراً أبداً أو مضمراً أبداً .

وقد بدأ حديثه عن المنصوبات بالمفعول به لارتباطه بالفعل دائماً حيث يحل به ويقع عليه كما أن بينه وبين الفاعل الذى يحتاج إليه الفعل بوضعه وبنيتة مشاركة لا توجد بين الفاعل وبين باقى الفضلات ، وبيان هذه المشاركة هو أن هناك صورة يجوز فيها أن يجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً ولا يتغير المعنى ، وهى قولك : ضارب زيد عمراً وشاركه

(١) انظر ذلك كله فى الجزء الأول من شرحنا : باب كان ص ٨٥٩ وباب كاد ص ٩٩٧ وباب ما ص ١٠٥١ وباب إن ص ١١٠٧

وعاصمه فكل منهما صالح للرفع والنصب ، كما أن المفعول هو الذى ينوب عن الفاعل إذا حذف وهو أولى بالنيابة إذا اجتمع مع غيره ، فهذه المشاركة المعنوية واللفظية بين كل من الفعل والفاعل من جانب وبين المفعول به من جانب آخر كان هو أى المفعول به ألقى شئ . بالجملة فقدمه على غيره .

ولما كان ناصب المفعول به الفعل أو اسم الفاعل أو المصدر المقدر بأن أو الفعل أو الموضوع موضع الفعل أو أسماء الأفعال كان لابد من حديثه عن هذه الأشياء جميعها ثم ينتقل بعد ذلك إلى بقية المنصوبات .

وعقب حديثه عن المفعول به بحديثه عن المفعول المطلق ، والمفعول فيه وهو ظرفا الزمان والمكان ، والحال معللا ذلك بأن الفعل يطلب هذه المنصوبات الثلاثة على سبيل الزوم ، وأنه لا ينفك في حاجة إليها من جهة المعنى فكل فعل مشتق من المصدر ففيه أى المصدر دلالة على الفعل كما أنه لابد لكل فعل من زمان ومكان يكون فيهما ، كما أنه لابد للفاعل من حال يكون عليها وكذلك الأمر في المفعول ، ثم آخر الحديث عن المفعول معه والمفعول لأجله لأن طلب الفعل لهما على غير جهة الزوم ذلك لأن الفاعل قد يكون له ما يصاحبه في فعله فيحتاج الفعل إلى مفعول معه وقد لا يكون فلا يحتاج إليه ، كما أنه أى الفاعل قد يفعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله أصيب فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول لأجله .

ثم آخر الحديث عن التمييز والاستثناء لأنهما يأتيان بعد تمام الكلام .

أما التمييز فقد لا يكون في الكلام شئ مبهم فيحتاج إليه ، وأما الاستثناء

فقد لا يكون في الكلام أيضاً شيء يستثنى ثم ختم حديثه عن المنصوبات
بالمنادى واسم لا .

أما الأول فإنه منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره سواء كان مضافاً
أو مفرداً وسواء كان معرفة أو نكرة وسائر المنصوبات السابقة تنصب
بفعل ظاهر .

وأما الثاني : وهو اسم لا فلا ينصب إلا إذا كان نكرة فإن
كان معرفة فإن (لا) لا تعمل فيه شيئاً، وسائر المنصوبات السابقة تنصب
معرفة وفكرة .

وفي المقاميل الخمسة وإقتضاء الفعل لها من جهات مختلفة يقول ابن أبي
الريبع (١) :

«ما يطلبه الفعل ببنيته هو عمدة وهو الفاعل ولا يجوز إسقاطه لما في
ذلك من نقص للعرض ، وما جاء بعد ذلك فهو مما يقتضيه الفعل
أو يستدعيه أو يلزم مستدعاه بنص فالذي يقتضيه الفعل شيئان المصدر
وظرف الزمان والذي يلزم مستدعاه ظرف المكان والذي يستدعيه
ثلاثة أشياء : محله وهو المفعول به ، وباعته : وهو المفعول لأجله ،
ومصاحبه : وهو المفعول معه ، .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الريبع ج ١ ص ٤٦٧
(دار الغرب الإسلامي — لبنان) .

(تعريف المفعول به وشرح التعريف)

المفعول به : هو كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأى شيء وقع الفعل أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه ، (١) .

وشرح ابن عصفور هذا التعريف فقال (٢) :

لأنما قلت فضلة ولم أقل كل اسم لأن المفعول به قد يكون في تقدير الاسم نحو تذكرت أنك قائم وأريد أن تقوم ونحو ذلك ، وقد يكون جملة نحو ، قال زيد : يقوم عمرو ، فالفعل يعم الجميع .

ثم قال : وتحررت بقولي : انتصب عن تمام الكلام ، من الفضلات المجرورة نحو : دمرت بزيده ، لأن الباب موضوع للمفعول به المصرح .

ثم قال : وتحررت بقولي : يصلح وقوعها في جواب من قال إلى آخره من سائر المفعولات وهي : المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول معه والمفعول من أجله ، فإن جميع ذلك غير صالح لما ذكره ، أى بأن يقال فيها : بأى شيء وقع الفعل ؟ .

ومثال ما يصلح وقوعه في جواب من قال : بأى شيء وقع الفعل : ضربت زيدا فزيد يصلح وقوعه في جواب من قال بأى شيء وقع الضرب ، ومثال ما لا يصلح لذلك ولكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه : ما ضربت زيدا ، لأن زيدا لم يوقع به شيء فلم يصلح جواباً ولكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه .

(١) هو تعريف ابن عصفور المذكور في المآل السابق .

(٢) هذا الشرح المفصل لتعريف المفعول به المسند لابن عصفور ليس في كتبه التي بين أيدينا وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش المخطوط (ج٢ باب تعدى الفعل ولزومه) .

وقد غمز ناظر الجيش ابن عصفور في حده السابق للمفعول به فقال : وهو حد طويل عريض ثم ذكر أن صاحب المفصل وهو الزغشري حده فقال : هو الذى وقع عليه فعل الفاعل^(١) : وفسر الشراح الوقوع هنا بالتعلق فقالوا : المراد بالوقوع المعنوى لا الأمر الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك : د علمت زيداً قائماً فإنه لم يقع في الحس على زيد شئ . إنما تعلق به ولا شك أن الذى يقع عليه حساً هو متعلق به معنى وكان التعلق مطرداً في القسمين .

قال ناظر الجيش : « يجب أن يكون المراد بالوقوع التعلق لأن زيداً من قولك ما ضربت زيداً لم يقع عليه شئ . لكنه تعلق به ، وحاصل الأمر أن تعلق الفعل بالشيء ، قد يكون على طريق الثبوت ، وقد يكون على طريق النفي ، ا . ا . ا .

وقال ابن يعيش^(٢) في شرح حد الزغشري وأنه هو الذى يقع عليه فعل الفاعل : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو : « ضرب زيد عمراً » ، وأكرم محمد خالداً ، والمعنى إحلال الضرب وهو المصدر يزيد والإكرام بخالد .

ولكن إذا كان للمفعول به منصوباً لأنه أول الفضلات بعد العمدة وهو الفاعل فما الذى عمل فيه النصب ؟

والجواب : أن الناصب للمفعول به على مذهب الجمهور هو الفعل أو يقوم ما مقامه من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والمصدر واسم الفعل ، لأن

(١) المفصل في علم العربية ص ٣٤ ونصه : هو الذى يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد وهو الفارق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى .

(٢) شرح الفصل لابن يعيش : ١٢٥/١ (عالم الكتب - بيروت) .

العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى والذي يتقوم به معنى المفعول إنما هو الفعل أو ما يشبهه والدليل عليه أنه يختلف باختلافه فأت إذا قلت : ضربت زيدا وأعطيت عمرا درهما فالمفعول مع ضربت واحد ومع أعطيت اثنان والفاعل المتكلم في الصورتين فلو كان العامل غير الفعل لم يختلف باختلافه .

وصحح ابن عصفور هذا الرأي واستدل عليه بقوله (١) :

« إن المفعول يكون على حسب عامله فإن كان العامل فعلا متصرفا تصرف في المفعول به بالتقديم والتأخير نحو: زيدا ضرب عمرو، وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو: « ما أحسن زيدا » فلا يجوز أن يقال زيدا ما أحسن ، بتقديمه على الفعل فلو لا أنه عامل لم يكن كذلك » .

الرأي الثاني : أن ناصبة الفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع المفعول نحو ضرب زيد ، ورد بأنه لو كان منصوبا بالفاعل ما جاز تقديمه عليه لأن الأسماء الجامدة إذا نصبت لا يجوز تقدم منصوبها عليها (عندى عشرون رجلا) كما أن المفعول قد يأتي دون فاعل وذلك في باب المصدر نحو قوله تعالى : (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما) (٢) .

ومحال وجود منصوب لا ناصب له ، كما أن الفاعل يكون ضميرا والضمير لا يعمل .

الرأي الثالث : أن ناصب المفعول الفعل والفاعل معا ويطلبه جواز توسطه والمعمول لا يتوسط العامل كما أن فيه تسليط عاملين على معمول واحد .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير : ١٦٦/١ تحقيق صاحب أبو جناح (العراق) .

(٢) سورة البلد : ١٤ ، ١٥

وعلى ذلك فالصحيح أن ناصب المفعول هو الفعل أو ما يقوم مقامه من اسم فاعل وغيره على ما سنوضحه الآن .

الاشياء التي تنصب المفعول به :

والاشياء التي تنصب المفعول به كثيرة هي كالآتي :

١ - الفعل : وهو كثير جدا لأنه الاصل وامتلاء به القرآن الكريم وكلام العرب قال تعالى : (وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ) (١)، وقال (وَأَقِمْ وَالصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٢) وقال : (وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ) (٣) .

٢ - اسم الفاعل : وهو كثير أيضا قال تعالى في وصف الطائفين : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (٤)، وفي وصفهم أيضا (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٥) .

٣ - أمثلة المباعدة : لأنها تقع موقع اسم الفاعل تقول العرب : إن الله سميعٌ دعاء من دعاه ويقولون في وصف كريم يذبح الإبل : إنه لمنحارٌ بواٍسكها (سنانها) .

٤ - اسم المفعول : إلا أنه يرفع المفعول لأنه يعمل عمل الفعل المبني

(١) سورة الجاثية آية : ٢٢

(٢) سورة النور آية : ٥٦

(٣) سورة آل عمران آية : ١٢٣

(٤) سورة النساء آية : ١٦٢

(٥) سورة الأحزاب آية : ٣٥

للجهول قال تعالى في وصف يوم القيامة (ذلك يوم مجموع له الناس)^(١)
وفي وصف الجنة وأهلها (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)^(٢) .

٥ - المصدر المقرر بأن والفعل وهو كثير في القرآن الكريم وغيره
قال تعالى : (أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيا)^(٣) ، وقال : (ولولا دفع
الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع)^(٤) .

٦ - المصدر الموضوع موضع الفعل وقد استعملته العرب كثيرا في
أشعارها بقوله امرؤ القيس من معلقته :

١ - وقوفا بها صحبى على مطيهم

يقولون لا تهلك أسمى وتجرل^(٥)

فوقوا مصدر قام مقام قفوا ومطيهم مفعوله .

٧ - اسم الفعل : وهو من الأسماء التى وضعها العرب ويكون ناصبا
للمفعول إذا كان فعله كذلك ، تقول العرب : به زيدا أى دعه وتقول :
رويدا عمرا أى أمهله .

٨ - اسم الفعل أيضا : وهو بعض الظروف والمجرورات التى وضعها

(١) سورة هو آية : ١٠٣

(٢) سورة ص آية : ٥٠

(٣) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ (٤) سورة الحج : ٤٠

(٥) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة

(ديوانه ص ١٦) .

وشاهده قوله : وقوفا بها صحبى على مطيهم حيث نصب المفعول به

وهو مطيهم بالمصدر وهو وقوفا الذى ناب عن فعله وهو قفوا ، وصحبى

منادى ، وأسمى تمييز والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٣

(٢)

العرب لثوب عن الفعل كقولهم: دُونَكَ زِيَاداً أى الزمه وإليك بكرة أى خذه وسيأتى شرح هذا بالتفصيل فيما نحن قادمون عليه من أبواب.

وإذا كان المفعول به منصوباً وناصبه الأشياء السابقة كما ذكرنا فإنه كثيراً ما يحذف هذا الناصب ويبقى المفعول به على حاله منصوباً ليسكون هذا الناصب المحذوف كالعائب الحاضر ويكون هذا المنصوب الموجود كالآثر بعد غياب المؤثر.

وهنا سؤال وهو: متى يحذف ناصب المفعول به؟

والإجابة على ذلك نقول:

إن ناصب المفعول به له أحوال ثلاثة:

— وجوب الذكر: إذا لم يدل عليه دليل، فلا يجوز أن تقول ابتداءً: زيداً من غير قرينة حال أو قول، لأنه لا يدري هل المقصود أكرمته زيداً أو أهنته، ومدحت أو ذممت.

— جواز الذكر: إذا دلت عليه قرينة من حال، أو قول فالحال كأن تقول مكة لمن يتأهب للحج أى تقصد مكة، والقول كأن تقول مجيباً: زيداً، لسائل: من أكرمته؟

— وجوب الحذف: إذا دل على المحذوف دليل وكان له بدل يقوم مقامه، من ذلك: ناصب المنادى فقد حذف وناب عنه حرف النداء، ومنه ناصب الاسم في باب الاختصاص والإغراء والتحذير.

وذكر ابن عصفور — في نقل طويل عنه مجيباً عن سؤال — مواضع حذف هذا الناصب وإن كان لم يفرق بين كون المنصوب مفعولاً به أو غيره بقول: ناظر الجيش^(١):

(١) شرح التسهيل له مخطوط (الجزء الثانى) باب تعدى الفعل وزومه.

و يقال إن بعض ملوك العرب سأل ابن عصفور عن هذه المسألة
وكان ذلك بحضرة جمع من النحاة فشرح في ذكر ما ينتصب بعامل واجب
الحذف إلى أن أتى على جميع ما تضمنته أبواب العربية من ذلك في
مجلسه على القور دون ترؤف ففضى له حينئذ بالعجب وشهد له بالتبريز في
هذا الفن .

ثم قال : د وأنا أشير إلى ما قاله ابن عصفور ملخصاً قال : أعلم أن
الواجب إضمار عامله قميان : قسم نظم في أبواب ، وهو الاسم المشتغل
عنه والمنادى والمختص والمخذر منه والمغرى به ، وقسم لم ينظم وإنما
ذكر في أبواب متفرقة لمناسبة كل من ذلك بالأبواب الذي يذكر فيه ، فإين
عصفور ذكر الأمور التي نظمت في أبوابها وذكر المتفرق في الأبواب
لكنه لم يلتزم في هذا الترتيب في الذكر بل قال : فنه المنادى ،
والاختصاص ، ومنه الصفات المقطوعة على المدح أو الشتم أو الترحم (١)
قال : فإنها صارت بدلا من أمدح وأذم وأرحم ، ومنه الاسم المشتغل
عنه ، ومنه إياك والأسد يعنى التحذير وشأنك والحج بمعنى الإغراء ،
ومنه امرأ ونفسه (٢) ، وأهلك والليل (٣) ، ، ، ، ، ، ،

(١) مثال المنادى : يا رسول الله ومثال الاختصاص : نحن العرب
أكرم الناس ، ومثال الصفة المقطوعة للمدح : الحمد لله الذي دوللتم :
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وللرحم : عطفت على زيد المسكين
(٢) أما امرأ فهي مفعول به لفعل محذوف أى : دع امرأ وأما نفسه
فمفعول معه

(٣) أما أهلك فهي مفعول به أيضا لفعل محذوف أى بادر أهلك
وأما الليل فهي مفعول معه والمعنى بادر أهلك قبل الليل أو مع الليل

مبوحاً قدوساً أى ذكرت مبوحاً قدوساً أو أذكر، وبما أجرى مجرى
المصادر في الدعاء وفي غير الدعاء جائداً بك ، وأقائماً وقد تعدد للناس
وأقاعداً وقد سار راكب ، ومنه أتميميا مرة وقيسياً أخرى^(١) ، ومنه
أعوذ وبذا باب^(٢) ومنه إضمار كان وإلابة (ها) مثلاً^(٣) ، ومنه أخذته
بدرهم فصاعداً وبدرهم فزائداً^(٤) ، هذا ما تضمنه كلام ابن عصفور^(٥).

ولابن عصفور في هذا الموضع حديث طويل في المقرب ذكره
بأمثله في ختام حديثه عن الأسماء في باب الأعمال قال : وقد يمرض
أيضاً في ما كان من عوامل الأسماء فمثلاً أن يضرر وذلك أن الأفعال
تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز إضماره وهو كل فعل لو أخبر لم يكن عليه دليل نحو
قوله ضربت زيداً لا يجوز أن نقول ضربت إذا لم يكن عليه دليل .
وقسم التزم فيه العرب الإضمار وهو كل فعل حذف وأبدل منه
شيء وهو محصور يحفظ ولا يقاس عليه .

(١) تميميا وقيسياً منصوبان على الحال بفعل محذوف والتقدير :
أنكون تميميا مرة وقيسياً أخرى

(٢) مثل يضرب للتظهير من جهتين والمعنى والإعراب : أأستقبلون
أعوذ وبذا باب

(٣) كقولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت

(٤) صاعداً وزائداً حالان ، والتقدير فذهب الثمن صاعداً وزائداً

(٥) شرح التسهيل لناظر الجليش (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم

ثم سرد أكثر من ست صفحات في هذا القسم وهو ما ذكرنا بعضه ،
ثم قال^(١) :

وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ما ذكر مما على إضمار الفعل فيه
دليل نحو قولك عن شهر سيفاً : وبدأ تريد أضرب وبدأ وإن شئت
أظهرته .

وكما يجب حذف ناصب المفعول به في مواضع كذلك يجب حذف
المفعول به أيضاً في مواضع فمن ذلك :

— الإشارات بكمال الاقتدار ومن أمثلته قوله تعالى (له ملك السموات
والأرض يحيى ويميت)^(٢) ، والتقدير أى شيء ، وتقول فلان يعطى ويمنع
أى الناس .

— الإيجاز ومنه قوله تعالى : فاتقوا الله ما أنستكم وأطيعوا
وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم^(٣) ، أى : وأطيعوا النصيح وأطيعوا
الله وأنفقوا المال .

— العلم به ومنه قوله تعالى : فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم
ولا هم يحزنون^(٤) ، أى : اتقى الله وأصلح ومنه قوله : فلا صدق ولا
صل ولكن كذب وتولى^(٥) ، أى فلا صدق الحق ، ولكن كذب .

الجهل به كقولك ولدت ثلاثة إذا عرفت ولادتها وجهلت ما ولدت .

(١) انظر متن المقرب لابن عصفور ص ٢٧٧ - ٢٨٤ تحقيق الجوازى

والجبورى طبعة سنة ١٩٨٦

(٢) سورة الحديد : ٢ (٣) سورة التغابن : ١٦

(٤) سورة الأعراف : ٣٥

(٥) سورة القيامة : ٣١ ، ٣٢

أن يكون تعيينه غير مقصود كقوله تعالى (ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً^(١)) أى يقع منه الظلم .

— تعظيم الفاعل كقوله تعالى (كتب الله لأغلبن أنا ورسلي^(٢)) أى: الكافرين ولم يذكره تعظيماً للفاعل .

بقيت نقطة هنا نريد أن ننبه عليها وهى أن ابن عصفور ترجم لهذا الباب بباب المفعول به ثم عرفه وذكر نواصبه ثم شرح تلك النواصب بالتفصيل ثم ذكر بقية المفاعيل الخمسة وشرحها ، وترجمته لهذا الباب بباب المفعول به صحيحه موافقة لما ذكره قبل ذلك من سرد للنواصب وعلى ذلك كان مفعله صحيحاً عظيماً .

أما ابن مالك فقد ترجم لباب المفعول به فى كتبه (الآلفية) و(الكافية الشافية) و(التسهيل) بقوله : باب تعدى الفعل ولزومه^(٣) وذكر فيه حديثه عن المفعول به وعن أشياء أخرى غير ذلك ثم ترجم لبقية المفاعيل الخمسة بأسمائها صراحة فقال : باب المفعول المطلق وغير ذلك ، ولم يوفق ابن مالك فى الترجمة عن المفعول به بما ذكر .

وقد غمزه ناظر الجيش فقال فى أول شرحه لهذا الباب وهو باب (تعدى الفعل ولزومه) : د ترجمة هذا الباب لا تطابق مابنى عليه ترتيب أبواب الكتاب لأنه من هنا شرع فى ذكر المنصوبات ولا شك أن المفاعيل الخمسة أصلها وهو قد ترجم كلا من أبواب المفاعيل الأربعة أعنى المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه بما وضعه له وهذا باب المفعول به وقد عدل عن ترجمته بذلك إلى الترجمة بتعدى

(١) سورة الفرقان : ١٩ .

(٢) سورة المجادلة : ٢١ .

(٣) انظر العنوان المذكور فى شرح الكافية الشافية ٢/٦٢٩ وفى

شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٤٨

الفعل ولزومه وكان الواجب أن يترجمه بالمفعول به لتوافق الأبواب الخمسة في ترجمة كل منها بما هو له (١) .

ونختتم الباب بشيء فنية عليه وهو موقع المفعول به في جملته :

ولاشك أن موقعه الأصلي أو ترتيبه إنما هو بعد الفعل والفاعل ولكنه قد يلتزم هذا الموضع وجوبا ، وقد يلتزمه جوازا ، وقد يتقدم على فاعله وجوبا ، كما يتقدم على الفعل (العامل) وجوبا كل هذا شرحناه بالتفصيل في باب الفاعل من الجزء الأول (٢) .

-
- (١) شرح التسهيل لناظر الحيش (باب معدى الفعل ولزومه ج ٢) .
 (٢) انظر أحوالا ثلاثة لموقع المفعول من الفاعل (التأخير وجوبا - التقديم وجوبا - الجواز) في ص ١٤١ - ١٥٦ من الجزء المذكور .
 وانظر أحوالا ثلاثة أخرى لموقع المفعول من الفعل ص ١٥٧ - ١٧٤ من الجزء نفسه .

الباب الثاني

(باب الأفعال المتعدية)

باب الأفعال المتعدية

[أنواع الأفعال وأنواع المتعدى منها]

(ص) قال ابن عصفور :

اعلم أن الأفعال قسمان : متعد وهو ما يصلح أن يبنى منه اسم للفعول
ويصلح السؤال عنه بأى شيء وقع ، وغير متعد وهو ما لا يصلح
ذلك فيه .

فالمتعدى منها وهو المقصود في هذا الباب إما أن يتعدى إلى واحد أو إلى
اثنتين أو إلى ثلاثة :

فالمتعدى إلى واحد إما أن يتعدى إليه بنفسه وهو كل فعل يطلب
مفعولاً به واحداً لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب ، وإما
بحرف خفض وهو كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض
كسرت وإما بنفسه تارة وبحرف جر أخرى وهو كل فعل يطلبه ويكون
وصوله إليه بنفسه وبحرف الجر على حد سواء نحو نصبح ، وهذا الضرب
الآخر يحفظ ولا يقاس عليه .

ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً وهو أن تريد
المحذوف ، واقتصاراً وهو ألا تريد فن الاختصار قوله :

منعمة تصونُ إليك منها كصوتك من رداء شرهي

أى تصونُ إليك منها الحديث لأن المرأة توصف بكتمان الحديث .

ومن الاختصار قوله تعالى (كانوا واشربوا) أى أوقعوا هذين
للفعلين .

بعد أن انتهى ابن عصفور في الباب السابق من تعريف المفعول به وأنه الفضلة التي انتصبت عن تمام الكلام الصالحة للوقوع في جواب من قال بأى شيء وقع الفعل ، كما ذكر الأشياء التي تنصب المفعول به ، شرع بعد ذلك يذكر أى الأفعال يحتاج إلى ذلك المفعول وأياها لا يحتاج : فما يحتاج إليه يسمى فعلا متعديا وما لا يحتاج يسمى فعلا غير متعد ، وهذا الفعل المتعدى على ضرب :

ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ، وآخر يتعدى إلى اثنين ، وثالث يتعدى إلى ثلاثة ، وحديثه في هذا الباب عن المتعدى إلى واحد .

وقبل الدخول في تفاصيل هذا الحديث نشير إلى معنى التعدى لغة واصطلاحاً كما نعرف الفعل المتعدى وغير المتعدى فنقول :

التعدى في اللغة معناه التجاوز يقال عدا فلان طوره أى جاوزه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ طَلَبَ الْقَوْتَ لَمْ يَتَعَدَّ) ومعناه لم يتجاوز ما يجب له .

وهو في اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به .

وعلى ذلك فإن تجاوز الفعل الفاعل إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال وأ غير ذلك لا يسمى الفعل بذلك متعديا .

أما الفعل المتعدى فهو الذى يبنى منه اسم مفعول تام ويصح السؤال عنه بأى شيء وقع الفعل وهو أنواع كثيرة في اللغة العربية ، أكثره من الثلاثى المفتوح العين كضرب وأخذ وقتل والمسكسورها كفهم وشرب ويأتى أيضاً من غير الثلاثى كأكرم واستخرج وعلى ذلك فإنه يصح أن تأتى باسم المفعول التام من الأفعال السابقة فتقول مضروب وبأخوذ ومقتول ومفهوم ومشروب ومكرم ومستخرج كما يصح أن تسأل قائلاً :

بأى شيء وقع الضرب والاختد والقتل والفهم والشرب والإكرام
والإستخراج ؟

وتسمى الأفعال السابقة متعدية ومجاوزه وواقعة .

ومعنى التام فى التعريف أنك تأتى باسم المفعول مستغنيا عن حرف
جر متصل به .

أما الفعل غير المتعدى فهو الذى لا يبنى منه اسم مفعول تام ولا يصح
السؤال عنه بأى شيء وقع الفعل ، وهو أنواع كثيرة أيضاً فى اللغة منه :
الثلاثى المفتوح العين كقام وقعد وجلس ، ومنه المكسورها كفرح
وحزن ، وأما المضمومها كظرف وكرم فكله غير متعد ، ومنه غير الثلاثى
أيضاً وهو كثير كالطلق واجتمع واستسكبر :

فالأفعال السابقة لا يصاغ منها اسم مفعول تام فلا يقال : مقوم أو
مجلس وكذا ما بعده ؛ وإن صيغ منها اسم مفعول أحياناً فإنه لا يكون تاماً
بل يحتاج إلى حرف جر بعده ؛ فيقال المسكن مقوم فيه والكرسى مجلس
عليه ومع ذلك فهو فعل غير متعد ، كما لا يسأل عنه : بأى شيء وقع القيام
أو الجلوس ؟ ولكن يسأل عن الفاعل منه فقد عن الفاعل منه فقط فيقال
من أى شيء وقع الفعل ؟

وتسمى الأفعال السابقة غير متعدية كما تسمى لازمة وقاهرة .

ثم قسم ابن عصفور الفعل المتعدى إلى ثلاثة :

متعد إلى واحد ، ومتعد إلى اثنين ، ومتعد إلى ثلاثة :

ثم قسم المتعدى إلى واحد إلى ثلاثة أحزاب وهو حديثه فى هذا
الموقع .

متعد إلى واحد بنفسه أى غير محتاج إلى حرف جر .

— متعد إلى واحد بواسطة حرف الجر الداخلى على المفعول به .

— متعدي إلى واحد بنفسه تارة وبالواسطة تارة أخرى .

ثم عرف كل واحد فقال :

أما المتعدي إلى واحد بنفسه فهو كل فعل يطلب مفعولا به واحداً لا أهلي معنى حرف من حروف الحذف كضرب أي فإنه يقال فيه ضربت زيداً فلا يحتاج الفعل إلى حرف جر ليصل إلى المفعول به فيقع عليه بل يتعدي إليه ويدخل عليه مباشرة وهذا الضرب يندرج تحته أكثر أفعال العربية المتعدية أي لا يقتصر فيه على سماع .

وقال ابن مالك : ولا يتميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق ، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسبته وذهلت عنه وحببته ورغبت فيه واستطعته وأدرت عليه ، ورجوته وطمعت فيه ونجبت عنه وأعرضت عنه .

ولأنما يتميز المتعدي بأن تنصل به كاف الضمير أو هاؤه أو باؤه باطراد وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته وأردته فهو مصدق ومحبوب ومراد ومرجوه ، ولو قصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت وطمعت وأعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه وأعرضت عنه فهو مذهبول عنه ومرغوب فيه ومطموح فيه ومعرض عنه فلا ينافي صوغ المفعول تاما بل ناقصا أي مفتقرا إلى حرف الجر فلم بذلك لزومه وعدم تعديه كما علم بالتسام المتعدي (١) .

أما المتعدي إلى الواحد بواسطة فهو كل فعل يطلب المفعول لكن على

(١) شرح التسهيل ١٤٩/٢ (المثنى والشرح لابن مالك) تحقيق د/عبد الرحمن السيد و د/ محمد المختون

معنى حرف من حروف الخفض كسرت ومعناه أن الفعل يتعدى إلى المفعول به لكنه لم يقو قوة الضرب الأول فيصل إليه دون واسطة بل يحتاج إلى شيء يوصله إلى المفعول وواسطه يتعدى بها هي حرف الجر، وعلى ذلك ففعله مجرور لفظاً بهذا الحرف منصوب محلاً لأن فعله مُتَعَدٍّ ، تقول : مررت بزيد وسرت إلى عمرو وغضبت على بكر، فالأفعال السابقة متعدية فاية الأمر أنها وصلت إلى مفعولها بواسطة الحروف المذكورة وهذا الضرب كثير أيضاً في اللغة العربية .

أما المتعدى إلى واحد بنفسه تارة وبالواسطة أخرى فهو كل فعل يطلب المفعول ويكون وصوله إليه بنفسه ويجرف الجر على حد سواء مثل نصح .

ومعناه أن الفعل تارة يتعدى إلى المفعول به بنفسه وتارة يتعدى إليه بواسطة حرف الجر تقول : نصحت زيدا فتعديده بنفسه ونصحت لزيد فتعديده بالحرف ، وهذا الضرب يحفظ ولا يقاس عليه .

فمن الأفعال المحفوظة في ذلك : نصح ، تقول نصحت زيدا ونصحت لزيد وفي القرآن الكريم (إذا نصحو الله ورسوله)^(١) كما قرئ (إذا نصحو الله ورسوله)^(٢) ومنه شكر تقول شكرت زيدا وشكرت لزيد قال تعالى (رب أوزعني أن أشكر نعمتك)^(٣) ، وقال : (أن أشكر لي ولوالديك)^(٤) ومنه ركب تقول ركبنا السفينة وركبت في السفينة قال

(١) سورة التوبة : ٩٠

(٢) هي قراءة أبي حيوة انظر البحر المحيط ٤٨٢/٥

(٣) النمل ١٩ والاحقاف ١٥

(٤) سورة لقمان ١٥

تعالى (والخيل والبغال والحمير لئن ركبوها وزينه) ^(١) وقال (فإذا ركبوا في الفلك) ^(٢) ومنه سبع تقول سمعت الله وسجنت لله قال تعالى (كي نسبحك كثيراً) ^(٣) وقال (سبح لله ما في السموات والأرض) ^(٤) ومنه وجع تقول رجعت إليه ورجعته قال تعالى (ولما رجع موسى إلى قومه) ^(٥). وقال (فرجعناك إلى أمك) ^(٦) ومنه جاء تقول جئته وجئت به قال تعالى (وجاءوا آباهم عشاء يبكون) ^(٧) وقال (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) ^(٨) ومنه قرأ تقول قرأته وقرأت به قال تعالى (اقرأ كتابك) ^(٩) وقال الشاعر :

٢- هن الحرائر لاربات أخرة

سود المهاجر لا يقرأن بالسور ^(١٠)

ومن هذا النوع ايضا الأفعال الآتية : وقف وملك وكال ووزن واستعان واستغاث وصدق ومكن .

ولكن لم جعل هذا قسما برأسه ولم يجعل من القسمين السابقين ؟ قال ابن عصفور : « لأنه قد وجد أن الفعل يصل إلى المفعول تارة

(١) سورة النحل ٨	(٢) العنكبوت ٦٥
(٣) سورة طه ٢٣	(٤) سورة الحديد ١
(٥) سورة الأعراف ١٥٠	(٦) سورة طه ٤٠
(٧) سورة يوسف ١٦	(٨) سورة الأنعام ١٦٠
(٩) سورة الإسراء ١٤	

(١٠) البيت من بحر البسيط نسب للمجنون ولذي الرمة ولكنه ليس في ديوانهما ولكنه وجد في شعر الراعي النيرى والقتال السكلافي (التذييل والتكميل ١/٦٩٨) والأخمة جمع خمار وهو النقاب، والمهاجر جمع محجر وهو مادار بالعين وبدا من البرقع وشاهده زيادة الباء في المفعول والبيت في معجم الشواهد ص ١٧٩

بنفسه وتارة بحرف جر ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر أعني أنه لم يقل نصحت زيدا أكثر من نصحت لزيد فيجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا ولا نصحت لزيد أكثر من نصحت زيدا فتجعل الأصل المجرور بحرف الجر ثم حذف الحرف في الثاني فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه،^(١) :

ثم قال ابن عصفور : «وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر لأنه محال أن يكون الفعل قويا ضميما في حال واحدة ولا المفعول محلا وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح .»

قال : فينبغي إذن أن يجعل نصحت زيدا وأمثاله الأصل فيه نصحت لزيد ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع لأن النصح لا يحل بزيد فإذا كان الفعل يحل بنفس المفعول ويوجد تارة متعديا بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدا نحو مسحت رأسي ومسحت برأسي وخششت بصدري وصدري لأن التخشين محصل بالصدر والمسح يحل بالرأس،^(٢) انتهى .

قال ناظر الجليش : وهذا الذي اختاره وقال إنه هو الصحيح هو الذي يقتضيه النظر وذلك لأن المتعدي من الأفعال هو الذي له متعلق يتوقف عقلية عليه ولا شك أن اللازم ليس كذلك أى ليس له متعلق يتوقف عقلية عليه ومحال أن يجتمع الأمران إذ الضدان لا يجتمعان والفرق بين

(١) شرح الجمل لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير تحقيق صاحب جعفر أبو جناح ٣٠٠/١ (العراق - الموصل سنة ١٩٨٢ م)
(٢) المرجع السابق (اشرح الجمل ٣٠١/١)

ما يحل به الفعل وبين ما لا يحل به الفعل واضح وقد عرفت أن هذا الأمر أيضاً فاصل بين المتعدى واللازم^(١) .

وجعل ابن أبي الربيع الذي يتعدى بنفسه تارة وبحرف جر أخرى ثلاثة أقسام قسم الأصل فيه حرف الجر ثم أسقط انساها نحو شكرت لزيد وزيدا وقسم عكسه نحو قرأت السورة وبالسورة، وقسم ههما فيه أصلا ن نحو جئتك وجئت إليك فن قال جئتك لحظ قصدتك ومن قال جئت إليك لحظ وصلت إليك^(٢) .

ثم قال ابن عصفور : ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً .

ومعناه أن الفعل المتعدى إلى واحد بأنواعه الثلاثة وهي المتعدى إلى المفعول بنفسه والمتعدى إليه بواسطة حرف الجر والمتعدى إليه تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، يجوز حذف المفعول فيها والاقتصار على الفعل والفاعل وحدهما وهذا الحذف على نوعين :

الأول : نوع يراد حذفه اختصاراً وهو أن تريد المحذوف ، ومعناه أن يكون هناك دليل على الحذف وهذا الدليل إما مقال أو حال :

فن المقال : أن يوجد المفعول به في فعل قبل ذلك ثم يحذف في الثاني اعتماداً على الأول كقوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى)^(٣) وقوله (ألم يجدك يتيماً فأوى ، ووجدك ضلالاً فهدى ، ووجدك عائلاً فأغنى)^(٤) المعنى وما قلاك ومثله إما بعده أى آواك وهداك وأغناك .

(١) شرح التسهيل لناظر الجيس (الجزء الثاني) باب تعدى الفعل ولزومه

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبي الربيع ١/٤٦٠ - ٤٦٢ بتلخيص

(٣) سورة الضحى ٣ (٤) سورة الضحى ٦ - ٨

وحذف هذه المفاعيل اختصاراً إذ يعلم أنه ضمير المخاطب وهو الرسول ﷺ المذكور في الفعل الأول .

ومن ذلك حذف عائد الموصول المنصوب وهو كثير في القرآن الكريم قال تعالى (بيت طائفة منهم غير الذي تقول والله يكتب ما يبيتون^(١)) أى يبيتونه ، ، ومن ذلك حذف مفعول المشيئة كقوله تعالى :

(ولو شاء ربنا لآنزل ملائكة)^(٢) معناه لو شاء ربنا لأنزال ملائكة بدل الرسل وفد دل عليه جواب لو المذكور .

ومن الحالى : أن يدل الحال على المفعول به فيحذف كدلالة المدح في قول الشاعر وهو الخطيئة يصف امرأة :

٣ - منعمة تصون إليك منها كصونك من رداء شرعي^(٣)
أى تصون الحديث لأن المرأة توصف بذلك .

ومنه قوله تعالى في دعاء نوح عليه السلام (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم)^(٤) أى الذنوب بدليل (يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم)^(٥) ومنه (قالوا يا موسى إما أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين)^(٦)

(١) سورة النساء : ٨١

(٢) سورة المؤمنون : ٢٤

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للخطيئة من تصيدة في مدح بنى عدى (ديوانه ص ١٣٨ دار صادر) وهو في الشاهد يصف امرأة بكتبان الحديث والشرعي ضرب من ثياب الين ، وشاهده حذف المفعول به لدلالة الكلام عليه ، والبيت في معجم الشواهد ص ٤٢٩

(٤) سورة نوح من الآية ٧

(٥) سورة الأحزاب من الآية ٧١

(٦) سورة الأعراف آية رقم ١١٥

أى إما أن تلقى عصاك وإما أن نكون نحن الملقين ما معناه

الثاني : نوع يراد حذف المفعول فيه اقتصارا ومعناه ألا تريد المحذوف وإنما تريد إسناد الفعل إلى الفاعل دون أن يتعلق هذا الفعل بشيء وهو كثير ، ومنه قوله تعالى (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية) ^(١) وقوله (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد واكلوا واشربوا ولا تسرفوا) ^(٢) وقوله تعالى (لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يقى عنك شيئاً) ^(٣) وقوله (إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون) ^(٤) وقوله (ولكن أكثر الناس لا يشكرون) ^(٥).

والمعنى في الأمر أوتقوا هذا الفعل وفي غيره إسناد الفعل إلى صاحبه دون النظر إلى شيء يحل به ومفعول يقع عليه ومثل ذلك قول البحترى ^(٦) مادحاً :

٤- شجور حساده وغيظ عداة أن يرى مبصر ويسمع داعي

- | | |
|-----------------------|------------------------|
| (١) سورة الحاقة : ٢٤ | (٢) سورة الأعراف : ٣١ |
| (٣) سورة مريم : ٤٢ | (٤) سورة الشعراء : ١٠٦ |
| (٥) سورة البقرة : ٢٤٣ | |

(٦) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطسائي شاعر كبير ولد بالشام سنة ٢٠٦ هـ ورحل إلى العراق ومسح الخليفة العباسي المتوكل ثم عاد إلى الشام وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم وهم المتنبي وأبو تمام والبحترى له ديوان شعر كبير وفيه دراسات كثيرة توفي بمسج سنة ٢٨٤ هـ (الإعلام للزركلي ١٤١/٩) .

(٧) البيت من بحر الخفيف وهو للبحترى من قصيدة بمدح بها المعتر بآته ديوانه ٢ ص ٤٩٩ دار المعارف - الطبعة الثالثة) والبيت للاستئناس وليس للاحتجاج وشاهده تنزيل الفعل المتعدي مترلة اللازم

والمعنى أن يوجد ذو بصر وذو سمع فهذا يغيظ أعداءه لأنهم يتمنون
فقد ذلك لينازعوا الممدوح الخلافة وجعل مطلق الرؤية والسمع كناية
عن رؤية محاسن الممدوح وسماع أخباره .

وما ذكرته من الأمثلة لحذف المفعول إنما هو للنوع الأول وهو
المتعدى بنفسه ، وأما المتعدى بحرف الجر ثم حذفه مع الجور وكذلك
ما يتعدى بنفسه ثاوة وبحرف جر أخرى فأمثله كثيرة : تقول في الأول
جلست إلى زيد وعجبت أى منه وتقول في الثانى جئت زيدا وشكرت
أى وشكرته .

(أحكام تخص الفعل المتعدى إلى واحد)

(ص) قال ابن عصفور (ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا
تقدم على العامل قال الله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) وقد يحىء ذلك
مع التأخير إلا أنه لا ينقاس عليه إلا فى ضرورة نحو قوله :
فلما أن توافقنا قليلا أنحنأ للسكلاكل فارتمينا .
أى أنحنأ السكلاكل .

وكذلك أيضاً يجوز حذف الخاض إن كان المفعول أن أو أن مع
صلتهما تقول : عجبت من أهلك قائم ومن أن يقوم زيد وإن شئت حذف
من ، وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يحذفه إلا حيث سمع قالوا
فرقتهم وفوكتهم أو فى ضرورة نحو قوله :

تمسرون الديار ولم تـسـوجوا كلا مكـو على إذا حرام
أى على الديار .

= فى إسناد الفعل للفاعل بقطع النظر عن المفعول فى قوله أن يرى مبصر
ويسمع داعى البيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٤

وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهراً لم يتعد إليه مع ذلك مضمرًا
لا تقول لزيد ضربته فأما قوله :

هذا سراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى يدرس الدرس).

(ش) : هذه ثلاثة أحكام خاصة بالفعل المتعدى إلى واحد بأنواعه
الثلاثة يذكرها ثم بعد ذلك يأخذ في الحديث عن المتعدى إلى اثنين وهذه
الأحكام إجمالاً هي كالآتي :

— جواز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم .

جواز حذف حرف التحفّض إن كان المفعول به أن أو أن مع صلتها .

— تعدى الفعل إلى المفعول به ظاهراً يمنع تعديه إليه مضمرًا .

أما عن الحكم الأول وهو جواز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم
فإننا نقول رتبة المفعول به إنما هي بعد الفعل والفاعل وعلى ذلك إذا جاء
المفعول به في مكانه في رتبته فإن الفعل وهو أصل العوالم يسكون حينئذ
قوياً فيعمل النصب في مفعوله دون الحاجة إلى حرف جر .

فإذا تقدم المفعول به على عامله وأخذ مكاناً غير مكانه فإن الفعل حينئذ
يكون ضعيفاً في العمل فيحتاج إلى حرف جر داخل على المفعول ولكن
هذا الاحتياج ليس بالأصلي فقد يعمل الفعل في المفعول المتقدم دون
حاجة إلى الجار .

ومن أمثلة ذلك وهو كثير قول الله تعالى (بل الله فاعبد)^(١) وقوله
(أغير الله تدعون)^(٢) وقوله (وربك فكبر) وثيا بك فطهر والرجو
فاهجر)^(٣) .

(٢) سورة الأنعام : ٤٠

(١) سورة الزمر : ٦٦

(٣) سورة المدثر : ٣-٥

ومن أمثلة عمل الفعل في المفعول المتقدم ومعه الجار وهو اللام خاصة قوله تعالى في ألواح موسى (وفي فسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون^(١)) وأصله للذين هم يرهبون ربهم تقدم المفعول فاحتاج الفعل إلى لام التقوية ، ومنه أيضا قوله تعالى على لسان العزيز يطلب من حاشيته تفسير رؤياه :

(يا أيها الملأ أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون)^(٢) أى تفسرون وأصله لو أخر إن كنتم تعبرون الرؤيا ثم قدم المفعول وأتى بلام التقوية وعلته أن العامل إذا عمل في متأخر كان في أقوى أحواله فإذا تقدم المفعول ضعف العامل عن العمل فاحتاج إلى اللام ، وإنما كان حرف الجر هو اللام خاصة لأن اللام لذلك والاستحقاق ، والحدث وهو الفعل صار ملكا للمفعول فلا يحسن فيه غير اللام .

وعلى ذلك نقول : ضربت زيدا فإذا قدمت المفعول قلت زيدا ضربت ولزيد ضربت ، فإن لم تقدم المفعول وأتيت باللام كان ذلك شذوذا ومن ذلك قول الله تعالى (قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون)^(٣) .

قال المبرد : معناه ردفكم ، وتقول لزيد ضربت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

هـ — فلما أن توافقتنا قليلا أنحننا للسكلاك فارتمينا^(٤)

(١) سورة الأعراف : ١٥٤ .

(٢) سورة يوسف : ٤٣ .

(٣) سورة النمل : ٧٢ .

(٤) البيت من بحر الوافر وهو في معجم الشواهد ص ٣٨٤ مجرول =

أى أنحننا السكلاكل وهى الصدور فزاد اللام شذوذا لأن الفعل يتعدى بدونها إلى المفعول كما أن المفعول به متأخر ، انتهى كلام المبرد^(١) .

ومثله قول ابن ميادة^(٢) مادحاً :

٦ - وملكت ما بين العراق ويثرب

ملكاً أجار لمسلم ومعاهد^(٣)

يريد أجار مسلماً ومعهداً فزاد اللام .

أما عن الحكم الثانى وهو جواز حذف حرف الجر إن كان المفعول به أن أو أن مع صلتها فإننا نقول :

إن من أنواع الفعل المتعدى إلى واحد نوع يتعدى إليه بواسطة حرف الجر (كما قلنا) فكأن مدخول حرف الجر هو المفعول به ، ولكن لما لم يقو الفعل قوته فى النوع الأول احتاج إلى حرف جر يتقوى به وهذا الحرف قد يكون إلى كقولك : سرت إلى زيد وقد يكون من كقولك عجبت منه وقد يكون الباء كقولك مررت به وقد يكون غير ذلك

القائل ولكنه منسوب فى غيره إلى عبد الشارق بن عبد العزى وقيل لسليمة بن الحجاج الجهمى وشاهده واضح وهو زيادة اللام فى مفعول الفعل المتعدى وانظر البيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٧

(١) المقتضب : ٣٧/٢ تحقيق الشيخ محمد عضيمة .

(٢) انظر ترجمته فى ص ٢٤٩ من الجزء الأول .

(٣) البيت لابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من بحر الكامل من قصيدة .

مدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والمعهده هو الذى وشاهده زيادة اللام فى المفعول به مع الفعل المتعدى والبيت فى

معجم الشواهد ص ١٢٦

كقولك غضبت عليه ولا يجوز سقوط الحرف أبدا فتقول : سرت زيدا
وعجبت به لأن الفعل يتقوى به فيتعدى إلى المفعول بواسطته .

إلا أنهم أجازوا سقوط هذا الحرف إن كان المفعول به مصدرا
مؤولا من أن « المشددة » ومعمولها أو كان مصدرا مؤولا من أن
« الخففة » مع مدخولها وهو الفعل المتصرف ماضيا كان أو غيره ، فإذا
كان المفعول كذلك جاز دخول حرف الجر عليه وجاز حذفه تقول عجبت
من أنك قائم ومن أن قتت كما تقول : عجبت أنك قائم وأن قتت وتقول
غضبت لأنك مهمل ولأن أهملت ، كما تقول غضبت أنك مهمل وأن أهملت
بدخول حرف الجر والاستغناء عنه ، وقد جاء القرآن الكريم بالاستعمالين
قال تعالى (يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على ألا يشركن)^(١)
فذكر الحرف ، ومنه (وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم)^(٢)
أي بأن لهم تحذف الحرف ومنه قوله (إذ هم طائفان منكم أن
تفشلا)^(٣) أي بأن تفشلا فأسقط الحرف أيضا .

وحذف حرف الجر مع أن أو أن مطرد قياسا قال ناظر الجيش :
« والمسوخ لأطراد الحذف مع أن وأن طولهما بالصلة والطول .
يستدعي التخفيف قاله ابن عصفور »^(٤) .

(١) سورة الممتحنة آية : ١٢ .

(٢) سورة يونس آية : ٢ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٢٢ .

(٤) شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد
لناظر الجيش محمد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية
وتوجد نسخ منذ زمن في تركيا والمغرب ، حقق ناقصا بكلية اللغة العربية .
في عدة رسائل .

ويشترط لجواز حذف الجار مع أن وأن أن يكون متعينا فلولم
يتعين امتنع الحذف فإذا قلت رغبت أن أتزوج فلا يجوز الحذف لأنه
لا يدري هل المعنى رغبت في الزواج أو رغبت عن الزواج فكان لا بد
من وجود الحرف ليتعين المراد.

وقد جاء الحذف مع اللبس في قول الله تعالى «وترغبون أن تنكحوهن»^(١)
فقرره بعضهم عن أن تنكحوهن ففيه زهد عن الزواج وقدره آخرون
في أن تنكحوهن ففيه رغبة في الزواج ولكن المعنيين مرادان ، ومن
هنا جاز الحذف لقصد الإبهام فن قدر الحرف المحذوف عن قال : إن
الزهد عن الزواج لفقرهن وقبحهن ومن قدره في قال : الرغبة في الزواج
لما هن وبما هن كأنه قال : لا يكن همكم الأشياء المذكورة وإنما أزهدوا
عنهن لذواتهن أو أرغبوا فيهن لذواتهن .

وإذا وجد الجار داخلا على أن أو أن كان عاملا في المصدر بمقتضى
وجوده فيكون حيثئذ مجرورا ، وإذا حذف جاز أن يكون المصدر في
موضع النصب بمقتضى حذفه وجاز أن يكون في موضع الجر بمقتضى
تقديره ، والأول مذهب سيبويه والفرأ^(٢) وهو الأصح لأن بقاء الجر
بعد حذف عامله قليل فالأكثر عند حذف حرف الجر ألا يبقى عمله
البقة ويكون إعراب ما حذف منه الحرف على حسب الطالب للموضع
فإن كان الموضع يقتضى رفعا رفع الإسم نحو مافى الدار من أحد أى
أحد وإن كان الموضع يقتضى نصبا نصب الإسم نحو مارأيت من أحد
أى أحدا ومثله الموضع الذى نحن فيه .

(١) سورة النساء : ١٢٧

(٢) والثانى مذهب الخليل والكساتى كما سند كره (إشرح التسهيل :

١٥٠/٤ ، حاشية الصبيان ٩٢/٢) .

وأما الثاني وهو أن يكون المصدر في موضع الجر بمقتضى تقرير الحرف وأن حذفه لطول الصلة فهو مذهب الخليل والكسائي والأخفش وقد علوه بأن المقرر كالموجود وأن الأصل تعدى الفعل فيه بالحرف وأن حذفه مع أن وأن إنما جاء لطول الصلة التي أوجست التخفيف بدليل ظهور الجر في التابع في مثل قول الشاعر وهو الفرزدق :

٧ - وما زرت ليلي أن تكون حبيبة

إلى ولا دين بها أنا طالبه^(١)

فقال دين بالجر عطفًا على موضع أن فدل على أنه مجرور الموضع . فإن لم يكن المفعول الداخل عليه حرف الجر مصدرًا مؤولا مع أن أو أن لم يجر حذف الحرف مطلقًا فإن حذف ثم نصب المفعول كان الحذف شاذًا لضعف الفعل فإن حذف الحرف وبقي المفعول على جره كان أشد حذف العامل الضعيف وبقاء عمله ، وسواء نصب المفعول أم بقي على جره فإن ذلك يجب أن يكون مقصورًا على السماع لا يتعداه إلى غير ذلك :

فقال الأول وهو حذف الجار ونصب المفعول قول جرير معانبا :

٨ - تمرن الديار ولم تعوجوا

كلامكم على إذا حرام^(٢)

-
- (١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة قصيرة للفرزدق (ديوانه ١ ص ١٠٠ مطبعة دار الكتاب العربي وفي كتب النحو ليسلى وهي في الديون سلى ، وشاهده قوله) ولا دين حيث جاء مجرورًا بالعطف فدل على أن المعطوف عليه وهو المصدر المقول من أن ومدخولها مجرور وأن حذف الجار والبيت في معجم الشواهد ص ٤٣
- (٢) البيت من قصيدة لجرير وهو في الغزل (ديوان ١ ص ٢٧٨ =

يريد على الديار وقول الآخر وهو عروة بن حوام :

٩- تمن فتبدي ما بها من صياحة
وأخفى الذى لولا الأسى لقضائى^(١)

يريد لقضى على ، وقول الثالث :

١٠- ما شق جيب ولا ناحتك نائحة
ولا بسكتك جياذ غير أسلاب^(٢)

دار المعارف وشاهده قوله تمرون الديار حيث سقط حرف الجر ثم نصب
المفعول وذلك شاذ ، وخروجاً من الشذوذ روى البيت : مررت بالديار
وفي القاموس : عاج عوجاً ومعاجاً أقام لازم ومتعدد ووقف ورجع
وعطف رأس البعير بالزمام ، والبيت فى ديوان جرير هكذا (أتمضون
الرسوم ولا تحيا) وفيه نفس الشاهد أى على الرسوم ، والبيت فى معجم
الشواهد ص ٣٥٠

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لعروة بن خزام العذرى
وقبله :

فمن يك لم يفرض فإنى وناقى بحجر إلى أهل الحمى غرضان
يقال غرس كغرس قوم وغرض كغرس أى اشتاق والغرض هو الشوق ،
وتحس من : نين وفاعله ضمير الناقه ، والأسى بضم الهمزة جمع أسوة من
الناسى وهو الاقتداء وشاهده حذف حرف الجر من الفعل المتعدى بالجاء
وهو شاذ وأصله لقضى على والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٧

(٢) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، وشاهده قوله : ولا ناحتك
حيث حذف الجاء ثم عدى الفعل إلى المفعول لدونه والتقدير فاحت عليك
ويروى قاتلك وأصله قامت عليك وفى القرآن : وإذا كالوم أو
وزنوم وأصله كالوا لهم أو وزنوا لهم والبيت فى الضرائر لابن عصفور
ص ١٤٦ وفى معانى القرآن للفراء ٢١٥/١ وليس فى معجم الشواهد .

يريد ناحت عليك :

وتقول العرب : فرقة وفرقة وأصله فرقت منه وفرقت اليه .
ومثال الثاني وهو حذف الجار وبقاء المفعول مجرورا وهو أشد
قول الشاعر وهو الفرزدق :

١١ — إذا قيل أى الناس شر قبيلة
أشارت كليب بالأكف الأصابع^(١)

أى إلى كليب لحذف الجار وأبقى عمله وقول الآخر :

١٢ — وكريمة من آل قيس ألفتة
حتى تبذخ فارتقى الأعلام^(٢)

أى إلى الأعلام لحذف الجار وأبقى عمله :

وقول أعرابي وقد سئل عن حاله :

كيف أصبحت عافاك الله؟ فقال: خير والحمد لله يريد أصبحت على خير
ومثل ابن مالك للنوع الأول الذى حذف جاره ثم نصب المفعول
بقول الله تعالى (لا تعذبن لهم صراطك المستقيم)^(٣) أى : على صراطك .

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة طويلة فى الفخر والهجاء |
للفرزدق (ديوانه ٤٤/٢) وشاهده حذف الجار وبقاء عمله ففیه شدوذان

وذلك فى قوله : أشارت كليب والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢١

(٢) البيت من بحر السكامل وهو فى المدح لشاعر مجهول والثناء فى
كرامة اللبالة وليست للتأنيث وقد منع قيسا من الصرف بلا سبب ومعنى
ألفتة أى صحبتته وتبذخ أى اغتنى والاعلام : الجبال وشاهده قوله :
فارتقى الأعلام بميم مكسورة فهى مجرورة بحرف جر محذوف وهو إلى
ففيه شدوذ حذف الجار ثم بقاء عمله والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧٦

(٣) سورة الاعراف : ١٦

وقوله : (أعجلتم أمر ربكم) ^(١) أى : من أمر ربكم ^(٢)

قال ناظر الحيش مقررا ومدافعا : ه أوهم هذا التثيل أن حذف الحرف في الآيتين الشريفتين محكوم بشذوذه وليست هذه عادة في الكتاب العزيز ، والحكم بالشذوذ في ذلك صعب شديد ولا يبعد أن يكون الفعلان ضمنا معنى ما يتعدى بنفسه وأجريا بجراه فضمنا لا قدن معنى لأرصدن وأعجلتم معنى أسبقتم ، ^(٣) .

وعلى هذا التخريج وهو تضمين الفعل المتعدى بحرف معنى فعل متعد بنفسه تخرج هذه الآيات ، أو يقال هي منصوبة على نزع الخافض وهي قوله (ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم) ^(٤) أى بخير فضمته معنى فعل وقوله (وإن عزوهوا الطلاق فإن الله سميع عليم) ^(٥) أى على الطلاق فضمته معنى نورا ومنه (واقعدوا لهم كل مرصد) ^(٦) أى على كل مرصد ومنه (واستبقا الباب) ^(٧) أى إلى الباب ومنه (ولكن لا تواعدوهن سرا) ^(٨) أى على سر قال صاحب الخزانة ^(٩) : وعد ابن عصفور حذف الجار وإيصال الفعل إليه ضرورة ثم قال والصحيح ما ذهب إليه الشارح المحقق (يقصد الرضى شارح الكافية) بدليل ما أورده من الآيات ، انتهى أى الصحيح تضمين اللازم معنى المتعدى .

(١) سورة الأعراف / ١٥٠

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ١٤٨

(٣) شرح التسهيل لناظر الحيش باب تعدى الفعل ولزومه (الجزء الثاني) .

(٥) سورة البقرة ٢٢٧

(٤) سورة البقرة ١٥٨

(٧) سورة يوسف ٢٥

(٦) سورة التوبة ٥

(٩) خزائن الأدب ج ٩ ص ١١٩

(٨) سورة البقرة ٢٣٥

الحكم الثالث :

وهو أن تعدى الفعل إلى المفعول به ظاهراً يمنع تعديده إليه مضمراً ومعناه أنك إذا قدمت المفعول وأدخلت عليه اللام فقلت: «لزيد ضربت» فلا يجوز أن يصل ضميره حينئذ للفعل فلا تقول لزيد ضربته لأنه لا مفر من أن يكون لزيد متعلقاً بالفعل بعده وهو العامل فيه مع أنه قد عمل في ضميره .

فإن حذفت اللام ورفعت زيدا على الإبتداء أو نصبته على المفعولية بفعل آخر يفسره ما بعده جاز ذلك ولم يقع المحذور وهو عمل الفعل في الإسم مرتين من جهة واحدة وهى المفعولية ، وقد يجوز أن يعمل الفعل في الإسم مرتين من جهتين فالبدل والمبدل منه كأن تقول: ضربته زيدا ، أما في المسألة المذكورة وهى: «لزيد ضربته» فقد عمل الفعل في الإسم مرتين من جهة واحدة . وأما قول الشاعر:

١٣ - هذا سراقه للقرآن يدرسه

والمرء عند الرشا إن يلقيا ذهب^(١)

فظاهره أنه أعمل الفعل في الإسم الواحد مرتين: ظاهر مقترن باللام وضمير ذلك الظاهر (للقرآن يدرسه) وخرج على أن الضمير ليس ضمير الإسم السابق بل هو ضمير حائذ على المصدر المفهوم من الفعل أى يدرس المدرس ، ومثله في عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل قوله تعالى

(١) البيت من بحر البسيط وهو في الهجاء لشاعر مجهول بل هو من الخمسين المجهولة القائل عند سيديويه ، والرشا بالضم أو الكسر جمع مفردة رشوة بالحركات الثلاث في الرأ وشاهده عمل الفعل في الإسم الظاهر وضميره وهو شاذ وخرج على ما ذكر في الشرح ، والبيت في معجم الشواهد ص ٤٧ (٤)

(فن يكفر بعد منكم فإنى أعذبه عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين) (١) ،
أى لا أعذب العذاب أحدا من العالمين، وقوله وهو ضمير منفصل: (أعدلوا
هو أقرب للتقوى) (٢) أى: العدل .

(الافعال المتعدية إلى اثنين - نوعاها - عددها - بعض أحكامها)
(ص) قال ابن عصفور :

(والمتعدى إلى اثنين نوعان : داخل على المبتدأ والخبر وما ليس
كذلك : فالداخل عليهما ظننت إذا لم تكن بمعنى اتهمت بل يقينا أو شكاً
مع ترجيح أحد الطرفين ، وعلمت إذا لم تكن بمعنى عرفت ، ووجدت
بمعناها ، وحسبت وخلصت إذا كانتا بمعنى ظننت الشككية ، وزعمت
الاعتقادية ، ورأيت بمعنى علمت أو ظننت ، وظننت بمعنى الشككية، وجعل
بمعنى صير ، ووهب بمعنى جعل ، وما كان من الأفعال متعديا إلى ثلاثة
إذا بنى للمفعول صار من هذا الباب .

وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صالح أن يكون مبتدأ ،
ومفعولها الثانى كل ما صالح أن يكون خبرا له (كان) .
ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين لإختصارا واقتصارا فن
الاختصار قول السكيت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهما عارا على وتحسب؟
أى وتحسب حبهما عارا على .

ومن الاقتصار قولهم : من يسمع يخل ، أى: تقع منه خيلة ، فأما حذف
أحدهما فلا يجوز اختصارا ويجوز إقتصارا فى ضعف من الكلام ومنه
قول عنزة :

— ٥١ —

ولقد نزلت فلا يظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم
أى فلا تظنى غيره واقعاً منى ،

هذا هو حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين بعد أن تحدث عن
الأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد وبين أضرابها .

قسم ابن عصفور الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى نوعين :

— نوع يدخل على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظن
وأخوتها .

— نوع يدخل على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهو أعطى
وما شابهها . وحديثه فى هذا الموضع عن النوع الأول .

والحاصل أنه — تابعاً لسيديوه — تحدث فى هذا الباب وهو باب
الأفعال المتعدية عن ظن وأخوتها لأنها أفعال تتعدى إلى مفعولين اثنين ،
وكان قد تحدث قبله عن أفعال تتعدى إلى واحد .

وسياتى حديثه بعد عن أفعال تتعدى إلى ثلاثة وهو بفعله ذلك يكون
قد رتب الأبواب ترتيباً ونظماً منظماً .

أما ابن مالك فقد تحدث عن هذا النوع من الأفعال وهو المتعدى إلى
اثنين أصلهما المبتدأ والخبر عند حديثه عن نواسخ الابتداء ، وقد اعتل
لذلك بعلة كبيت العنكبوت يقول :

أفعال هذا الباب هى النوع الثالث من نواسخ الابتداء وآخر بابها
لأن جزأى الإسناد فيه مستويان فى النصب كما هما فى باب الابتداء مستويان
فى الرفع فجعل طرفين فى الترتيب واكتفاً بابي كان وإن لأن أحدهما الجزأين

فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا^(١) .
ومع ذلك فلا نملك إلا أن نقول كما قال تعالى : « ولكل وجهة هو
موليها »^(٢) .

وحديث ابن عصفور عن هذا النوع من الأفعال طويل ، لأنه قد جمع
فيه كل نافرة وشاردة وأمسك منه بكل صادرة وواردة فجاء حديثه شاملاً
جامعاً تنال منه بغيتك ، وتروى به غلتك ، وقد لا تجد ماء في غير هذا النهر ،
ولا تعلم الغوص بعيداً عن هذا البحر وهو الكتاب الذي بين يديك .

تحدث ابن عصفور عن عدد هذه الأفعال وعن معناها وعن مدخولها
من أنواع الأسماء وعن حذف معموليها ومتى يجب لإعمال هذه الأفعال ،
ومتى يلغى العمل ومتى يجوز الوجهان كما تحدث عن جواز الفصل بين
معموليها بضمير الفصل وعن التعليق في هذه الأفعال وهو ترك العمل لفظاً
دون عملاً وعن هذه الأشياء التي توجب ترك العمل وعن موقع الجملة بعد
التعليق وهو حديث طويل إذا تذرعت فيه بالصبر وسهرت حتى الفجر فلا شك
أنك بالغ ما تريد إن شاء الله .

ثم نقول : إذا دخلت ظن وأخواتها بعد إسنادها إلى فاعليها على الجملة
الاسمية فإنها تعمل النصب في الاسمين ، وهنا سؤال وهو : كيف عملت
النصب في الجملة والجملة ليست محللاً لتأثير العوامل ؟

والجواب أنهم قالوا : إن حق هذه الأفعال المذكورة في هذا الباب
الافتعال لأن كل عامل يدخل على الجملة فإنه لا يعمل فيها نحو قولك : قال :
ريد عمرو منطلق ، وقرأت (الحمد لله رب العالمين)^(٣) .

(٢) سورة البقرة : ١٤٨

(١) شرح التسهيل : ٧٢/٢

(٣) سورة الفاتحة : ٢

ولكنهم قالوا : إن هذه الأفعال شبيهت بأفعال باب أعطيت في أنها أفعال كما أن تلك أفعال وتطلب اسمين كطلبها .

فلذلك نصبت المفعولين قالوا : وإنما لم تشبه قال وقرأت بأعطيت فينصب بها لأن ظننت وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلة ما كما أن أعطيت وأخواتها لا تطلب إلا اسمين ، أما قال وقرأت فقد يليها الجملة الفعلية نحو قال زيد قام عمرو .

وقرأت (اقتربت الساعة)^(١) فكانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت وأخواتها من قلت وقرأت وأمثالهما قالوا : ولكون حق هذه الأفعال ألا تعمل انقردت يجواز الإلغاء لأن في ذلك رجوعاً إلى الأصل .

قال ناظر الجيش : ولم يظهر لي كون هذه الأفعال إنما حملت لشبهها بأعطيت لأن الشبه الذي ذكره من وقوع اسمين بعدها لا أثر له في استحقاق العمل بوجه ، وقد يقال إن هذه الأفعال لما أحدثت النسبة التي بين الإسمين الواقعين بعدها يقيناً أو ظناً كان لها تسلط على النسبة لتعلقها بها فاستحقت التأثير فيما تعلقت به كما استحق أعطيت التأثير في زيد درهم إذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، لتعلقها بها ، لكن النسبة لا يظهر للفاعل أثر فيها فجعلوا تأثير الأفعال المذكورة في المنتسبين الواقعين بعدها دليلاً على تعلقها بالنسبة وأنها أحدثت فيها أمراً لم يكن قبل^(٢) .

وقال ابن هشام : ومذهب سيبويه أن ما دخل مع الجملة مما أصله وشأنه أن يدخل على المفرد فالجملة تبقى معه على حالها حكاية لأنها بحملتها تنزلت

(١) سورة القمر : ١

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط بدار الكتب المصرية) ٢٨

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

منزلة المفرد فالإسم فيها والفعل أحد جزأيها يتنزل منزلة بعض الكلمة، والعامل لا يعمل في بعض الكلمة فبقيت على إعرابها حكاية ، والذي ليس من شأنه أن يدخل على مفرد مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها يصير مثل الفعل المداخل على اثنين فما كان فعلاً جرى مجرى الأفعال لأجل الشبه وما كان غير فعل عمل بالتشبيه أو لم يعمل بحكم أصله .

هذا مذهب سيبويه والنحويين المتقدمين .

قال : وقد رأينا العامل اللفظي يزيل الابتداء نحو زيد قام ، إذا قدمت الفعل رفعت الإسم ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، ولذلك ما يدخل عليه طالباً له من جهة وللخبر من جهة يخلع الابتداء ويستأثر بالعمل : لأنه أقوى منه ، وإذا عملت الحروف نحو : إن وأخواتها وما ولات ولا في هذه الجملة بما أدت معانيها فيها فالفعل أولى بالعمل وأوجب ألا يجوز فيه غير ذلك (١) .

وقد اختلف النحاة في عدد هذه الأفعال التي تنصب المفعولين وكان ابن عصفور أقلهم عدداً لها فلم يتجاوز بها التسعة أما ابن مالك فقد أربى بها على العشرين ، كما أدخل غيره فيها عدداً غير ذلك ، حتى جاوزت الثلاثين .

عبد ابن عصفور هذه الأفعال كالآتي : ظن ، وعلم ، ووجد ، وحسب ، وخال ، وذعم ، ورأى ، وجعل ، ووهب .

ووضع شرطاً لكل فعل حتى يكون من أفعال هذا الباب وعيها ابن مالك هكذا : التسعة التي ذكرها ابن عصفور وزاد عليها : حجا ،

(١) المرجع السابق .

وعد ، وهب ، وألنى ، ودري ، وتعلم ، وصير ، وما رادفها من جعل ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ ، ووضع ضابطاً لأفعال هذا الباب أقوال : كل فعل لا يفتى مرفوعه عن خبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ، وكل فعل لا يفتى منصوبه عن خبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب ظن ^(١) .

وجعل غيرهما من أفعال هذا الباب : رأى الخلية وسمع الواقعة على اسم عين وضرب مع المثل أو سمع ومع غيره وعرف وأبعد وأصاب وصادق .

وقد يعد من أفعال هذا الباب ما ينصب مفعولين لكن علق عن العمل بالاستفهام أو النفي مثل نظر وسأل وبين وفكر وتفكر وبلى يبلو وآذن ، كما سنبينه ونمثل له فيما بعد ،

(معاني هذه الأفعال)

لم تخرج معاني هذه الأفعال التي تنصب المفعولين عند ابن عصفور أو غيره عن أربعة معان :

ما يفيد الظن وحده وهو دعم عند ابن عصفور وحجاء وجل وعدوهب عند غيره .

— ما يفيد اليقين وحده وهو علم ووجد عند ابن عصفور وألنى ودري وتعلم بمعنى أعلم عند غيره .

— ما يفيد الظن واليقين معا وهو ظن وحسب وخال عند ابن عصفور وكذلك عند غيره .

— ما يفيد التصيير وهو جعل وهب عند ابن عصفور وصير ورد^١
وترك واتخذ واتخذ عند غيره .

أما أمثلة هذه الأفعال من الكلام العربي الفصيح فقد امتلأ القرآن
السكريم وكثر كثرة ببعض أفعالها بل بأكثرها مما عده ابن عصفور وماعده
غيره وما خلا من القرآن وجدت له شواهد غزيرة من كلام العرب .

قال الشيخ عضيمة في ذلك : « ليس في القرآن تعلم بمعنى أعلم ولا حجا
ولا عدا ولا هب ولا خال وليس في القرآن صير ولا وهب الناصية
لمفعولين،^(٢) وما تفاء الشيخ قد جاء غيره كثيرا .

وسنأخذ في التمثيل لأفعال هذه الباب بترتيب معانيها الأربعة التي
ذكرت وسنمثل لما ذكره ابن عصفور أولا ثم نتبعه بما ذكره غيره
وأثناء التمثيل لسكل فعل نذكر شرط استعماله في هذا الباب .

أولا : ما يفيد الظن وحده وهو (زعم) عند ابن عصفور وحجا وجعل
وهب وهب عند غيره ، أما زعم فشرط استعماله في هذا الباب أن يكون
مقصودا به الاعتقاد ومن أمثلته قوله تعالى (زعم الذين كفروا أن
لن يبعثوا)^(٣) وقوله (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل
إليك)^(٤) .

وقد سد المصدر في الآيتين سد المفعولين ومنه قول الشاعر

- (١) دراسات لأسلوب القرآن السكريم (الشيخ محمد عضيمة — دار
الحديث) القسم الثالث الجزء الثاني ص ٣٥٤
(٢) سورة التغابن : ٧
(٣) سورة النساء : ٦٠

١٤ - زعمتني شيخا ولست بشيخ
لأنما الشيخ من يدب ديبيا^(١)

وخرج بالاعتقاد ما إذا قصد بزعم غيره ، كأن تأتي بمعنى كفل وضمن
فهذه تتعدى لواحد ومنه قوله تعالى (وأنا به زعيم)^(٢) ومن أمثلة جحا
الظنية قول الشاعر وهو تميم بن أبي مقبل :

١٥ - قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى أملت بنا يوما مليات

أى أظنه كذلك .

ولجأ استعمالات أخرى لا تهمنا الآن حيث تأتي بمعنى قصد ورد
وساق .

ومن أمثلة جعل الظنية قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن إناثا)^(٣) .

(١) البيت من بحر الخفيف قاله أبو أمية الخنفي كما في مراجعه وشاهده
قول زعمتني شيخا حيث جاءت بمعنى ظن فنصبت مفعولين والباء في بشيخ
زائدة في خبر ليس ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٣٣

(٢) سورة يوسف من الآية : ٧٢

(٣) البيت من بحر البسيط وهو تميم بن أبي مقبل كما في مراجعه وهو
في العتاب وشاهده استعمال جحا بمعنى ظن معنى وعلا ومفعولها الأول
أبا عمرو والثاني أخا ثقة والمليات: النوازل ومراجع البيت كثير مذكورة
في معجم الشواهد ص ١٣٠

(٤) سورة الزخرف من الآية : ١٤

أى اعتقدوهم والصحيح أن جعل تستعمل من أفعال هذا الباب لكن
بمعنى صير وهو الكثير كما ذهب إليه ابن عصفور .

ومن أمثلة عد قول الشاعر وهو أبو دؤاد الإيادى^(١) :

١٦ - لا أعد الإقتار عدما ولكن
فقد من فقد فقدته الإعدام^(٢)

ومن أمثلة هب قول الشاعر :

١٧ - فقلت أجرنى أبا مالك
ولا فبني امرأ مالك^(٣)

(١) بكسر الميم وهو جارية بن الحجاج الإيادى المعروف بابي
دؤاد شاعر جاهلي كان من وصاف الجيـال المجيدين له ديوان شعر
(الأعلام ٩٤/٢)

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لأبي دؤاد الإيادى كما في مراجعه
وشاهده قوله : لا أعد الإقتار عدما حيث جاءت عد كظن معنى وهما
ومثله قول الآخر :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بني ضو طرى لولا الكمي المنعما

والإقتار هو الفقر وهو في معنى العدم والمعنى ليس الفقر عدم المال
ولكنه فقد الأصحاب والأهل وبيت الشاهد في معجم الشواهد ص ٧٠

(٣) البيت من بحر المتقارب قائله عبد الله بن همام السلولي وهو في
الإغاة وطلب النصر وأبا منادى بندا محذوف وشاهده استعمال (هب)
ناصبة لمفعولين مثل ظن وأخواتها وهي لا تنصب المفعولين إلا بلفظ الأمر
فهي فعل حامد والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥٦

وهي من الأفعال التي زادها ابن مالك يقول : ومما يتعين التحاقه بهذه الأفعال هب بمعنى ظن ولا تتصرف ثم أشد البيت السابق (١) .

ورد ذلك ابن عصفور واحتج له يقول : وزاد بعض النحويين في هذا الباب هب بمعنى ظن نحو هب زيدا شجاعا ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعا حال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها لا تقول هب زيدا الشجاع (٢) .

وحكم باحث بينهما فقال :

وما ذهب إليه ابن عصفور من عدم إلحاق هذا الفعل بأفعال هذا الباب أحق وأولى ثم حكى دليل ابن عصفور له (٣) .

ثانياً : ما يفيد لليقين وحده وهو علم ، ورأى ، ووجد عند ابن عصفور ، وألقى . ودري ، وتعلم بمعنى أعلم عند غيره .

فن أمثلة علم قول الله تعالى (فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار) (٤) :

بومنه قول الشاعر :

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٤٥/٢ (السمودية)

(٢) شرح البلبل لابن عصفور : ٣٠١/١

(٣) مسائل الخلاف بين ابن عصفور وابن مالك ص ٢٤٢ (ماجستير د/ محمد مكي) .

(٤) سورة الممتحنة : ١٠

١٨ — علمتك الباذل المعروف قانبعث

إليك بي واجفیات الشوق والامل^(١)

قالوا : وشرط استعمالها في هذا الباب ألا تكون بمعنى عرف فإن كانت بمعناها تعدت إلى مفعول واحد مثلها ومن ذلك قول الله تعالى : (قد علم كل اناس مشربهم)^(٢) وقوله : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)^(٣) أى لا تعرفونهم ولا يجوز غير ذلك .

فإن جاء بعدها أن المخففة أو المشددة احتملت أن تكون بمعنى اليقين فيكون المصدر سادا مسد المفعولين واحتملت أن تكون بمعنى عرف ويكون المصدر سادا مسد المفعول الواحد ومن ذلك قول الله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى)^(٤) وقوله : (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم)^(٥) وكذلك الأمر إن علقت عن العمل كقوله تعالى : (ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى)^(٦) ومن أمثلة رأى التى تفيد العلم واليقين قول الله تعالى : (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى)^(٧) أى رأى نفسه استغنى وقوله : (ما نراك إلا بشراً مثلنا)^(٨) ومنه قول الشاعر وهو خداس ابن زهير^(٩) :

(١) البيت من بحر البسيط وهو في المدح لشاعر مجهول ، والمعروف — بالنصب — مفعول به ، ويجوز جره بالاضافة و(بى) متعلق بالفعل قبله ، وإليك حال ، وشاهده استعمال (علم) ناصه لمفعولين لأنها من أفعال اليقين . والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٣

(٢) سورة البقرة : ٦٠ (٣) سورة الأنفال : ٦٠

(٤) سورة المزمل : ٢٠ (٥) سورة البقرة : ١٣٥

(٦) سورة الكهف : ١٢ (٧) سورة العلق : ٧، ٦

(٨) سورة هود : ٢٧

(٩) شاعر جاهلى انظر ترجمته في الخوا. الاول ص ٩٩٢

١٩ - رأيت الله أكبر كل شيء.

محاولة وأكثرم جنوداً^(١)

ويخرج برأى الذى تفيد العلم واليقين رأى الذى بمعنى الإبصار فإنها لا تنصب إلا لمفعول واحد والأولى أداتها القلب والثانية أداتها العين.

ومن أمثله رأى الذى تفيد الإبصار قوله تعالى : (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً)^(٢) وقوله : (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات)^(٣).

ولكن إذا وجد المفعولان صريحين بعد رأى فيقال : تحتل معنى العلم فينتصب الإسمان على المفعولين ويقال تحتل معنى الإبصار فينتصب الأول مفعولاً به والثانى حالاً .

وكذلك إذا دخلت رأى على أن الخففة أو المشددة فيقال المصدر سد مسد المفعولين أو مسد المفعول الواحد على ما بينا فقال الأول وهما الإسمان الصريحان قول الله تعالى : (وترى كل أمة جاثية)^(٤) لجاثية مفعول ثان أو حال ، ومثال الثانى وهو الاسم والجملة (وترى كثيراً منهم يسارعون فى الإثم والعدوان)^(٥) فجملة يسارعون مفعول ثان أو حال ، ومثال الثالث وهى الداخلة على أن قوله تعالى : (أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا)^(٦) ففى الآية إن كانت رأى عليه كانت أن خففة من الثقيلة

(١) البيب من بحر الوافر وهو لخدش بن زهير كفى مراجعه يعترف بأقوة وقدرته فى المعصر الجاهلى وشاهده بجى . رأيت ناصية مفعولين ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٩٧

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم ٧٦

(٣) سورة يوسف من الآية رقم ٣٥

(٤) سورة الجاثية : ٢٨ (٥) سورة المائدة : ٦٢

(٦) سورة طه : ٨٩

والفعل بعدها مرفوع ، وقد سد المصدر مسد المفعولين وإن كانت رأى
بصرية كانت أن مصدرية والفعل بعدها منصوب وقد سد المصدر مسد
المفعول وقد قرئت الآية بالوجهين .

ومثال وجد بمعنى علم قول الله تعالى: (ووجدك ضالا فهدى ووجدك
هائلا فأغنى)^(١) وقوله : (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا
اليهود)^(٢) .

وقول الشاعر :

٢٠ - فلما بلغنا الأمهات وجدتمو

بنى عمكم كانوا كرام المضاجع^(٣)

وشرطه ان تكون بمعنى علم فإن كانت بنى أصاب اكتفت بمفعول
واحد كقوله تعالى (لاني لأجد ريح يوسف)^(٤) وقوله تعالى: (واقتلوهم
حيث وجدتموهم)^(٥) ومثال ألنى بمعنى علم قوله تعالى: (لأنهم ألفوا
آباءهم ضالين)^(٦) .

وقول الشاعر :

٢١ - قد جردوه فألفوه المغيث إذا

ما الروح عن فلا يلوى على أحد^(٧)

(١) سورة الضحى ٨٧ (٢) سورة المائدة: ٨٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو ليزيد بن الحكم السكلاي وشاهده
بجى ووجد ناصية لمفعولين أولهما بنى عمكم والثاني جملة كانوا كرام المضاجع
والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٢

(٤) سورة يوسف: ٩٤ (٥) سورة البقرة: ١٩١

(٦) سورة الصافات: ٦٩

(٧) البيت من بحر البسيط وهو في المدح لشاعر مجهول بمدح =

قال ناظر الجيش : وأما ألني فلم يثبتها ابن عصفور من المتعدى إليه
أثنين بل جعل المنصوب الثاني حالا وما تقدم من الاستشهاد يبطل ما قاله
لوقوع الثاني معرفة وجملة أيضاً، وقد يقال في الجملة إنها في موضع الحال
ولأنما يقوى كونها في موضع المفعول الثاني وقوع المعرفة موقعها^(١) .

ومثال درى قول الله تعالى : (ما كنت تدري ما الكتاب ؛
ولا الإيمان)^(٢) وقوله (قلتم ما ندري ما الساعة)^(٣) ؛ وإن علقته عن
العمل بالإستفهام .

وقول الشاعر :

٢٢ — دريت الوفي العهد ياعرو فاغبتط

فإن اغتباطا بالوفاء حميد^(٤)

= صاحبه بالشجاعة والمروءة وشاهده بجىء ألني ناصية لمفعولين
في قوله: فألفوه المغيث لأنها مرادفة لوجد وفي البيت كلام آخر في الشرح
وهو في معجم الشواهد ص ١١٩

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ
والخبر) ٢٨ .

(٢) سورة الشورى : ٥٢

(٣) سورة المجاثية : ٣٢

(٤) البيت من بحر الطويل وهو في المدح لشاعر مجهول وشاهده قوله:
دريت الوفي العهد فإن درى بمعنى علم وهى تنصب مفعولين ، والفعل
هنا مبنى للمجهول وعلى ذلك فتاء المخاطب نائب فاعل وهى المفعول الأول
والوقى المفعول الثاني والعهد فيه الحركات الثلاث الرفع على الفاعلية
والنصب على المفعولية والجر على الإضافة والبيت في معجم الشواهد

— ٦٤ —

ومثال تعلم بمعنى أعلم قول الشاعر :

٢٣ — تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فيأدر بلطف في التحيل والمكر^(١)

ثالثاً : ما يقيد الظن واليقين معا وهو ظن وحسب وخال عند ابن
عصفور وغيره ويمتلىء كلام العرب بهذه الثلاثة فتال ظن قوله تعالى :
(وما أظن الساعة قائمة)^(٢) ، وقوله (إني لأظنك ياموسى مسحوراً)^(٣) .

وقول الشاعر :

٢٤ — ظننتك إن شئت لظي الحرب صالياً

فعدت في من كان عنها معداً^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل وهو لزياد بن سيار في النصح والإرشاد .
وشاهده . قوله : تعلم شفاء النفس قهر عدوها حيث جاء الفعل تعلم بمعنى
أعلم فنصب مفعولين وتعلم فعل أمر جامد بهذا المعنى والعمل ، والبيت في معجم
الشواهد ص ١٧٣

(٢) سورة الكف : ١٣٦

(٣) سورة الإسراء : ١٠١

(٤) البيت من بحر الطويل وهو في الهجاء لشاعر مجهول والمعنى كنت
أظنك شجاعاً حين قامت الحرب فإذا بك تفر منها مع الفارين وشب بالبناء
للمعلوم والمجهول معا ولظي الحرب فاعل أو نائب فاعل والمصدر شياً
وشبوا بالفعل لازم ومتعدداً ، ويقال عرد في الحرب إذا جبن ،
وشاهده قوله : ظننتك صالياً حيث نصبت ظن المفعولين وهى هنا بمعنى
الرجحان أو اليقين والبيت في معجم الشواهد ص ٩٤

— ٦٥ —

ومثال حسب قوله تعالى : (فلما رآته حسبته لجة)^(١) وقوله (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف)^(٢) .

وقول الشاعر وهو ليبيد بن ربيعة :

٢٥ — حسبت التقي والجود خير تجارة
رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاملاً^(٣)

وشرطها أن تكون بمعنى ظن أيضا .

ومثال خال قول الشاعر :

٢٦ — دعاني الغواني عمن وخلتني
لي اسم فلا أدعى به وهو أول^(٤)
وشرطها أن تكون بالمعنى السابق أيضا .

(١) سورة النمل : ٤٤

(٢) سورة البقرة : ٢٧٣

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لليبيد بن ربيعة العامري الصحابي
(ديوانه ص) .

وقد جاءت حسب ناصبة لمفعولين وهي بمعنى علم والتقي مفعوله الأول
وخير مفعوله الثاني ، ولم يثن لأنه اسم تفضيل ، ورباحا تمييز والمرء اسم
أصبح محذوف يفسره المذكور — أو مبتدأ — وثاملا خبر أصبح ويقال :
ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتد مرضه وهو أحسن من تفسيرهم الثقل
بالموت والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٦

(٤) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة للنمر بن توبل في العتاب
يعاتب العذارى على أنهن ينادين به باسم رجل كبير (عمن) وهو شاب
فالأولى ينادينه باسمه ، وشاهده بجى خال بمعنى علم ناصبة لمفعولين ومفعولها
الثاني جملة لي اسم ، ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٢٨١

(٥)

رابعا : ما يفيد التصيير وهو جعل وهب عند ابن عصفور وصير ورد وترك وتخذ واتخذ عند غيره فمثال جعل وهو كثير في القرآن الكريم وغيره قوله تعالى (فجعلنا عاليها سافلها)^(١) وقوله (وما جعل أدعياءكم أبناءكم)^(٢) وقوله (ويجعلكم خلفاء الأرض)^(٣) فإذا لم تسكن جعل بمعنى صير بأن كانت بمعنى خلق تعدت إلى مفعول واحد كقوله تعالى : (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور)^(٤) وقوله (هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه)^(٥) ومثال وهب بمعنى صير قولهم (وهبني الله نداءك)^(٦) ، أى صيرني ومثال رد قوله تعالى : (ثم رددناه أسفل سافلين)^(٧) وقوله (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا)^(٨) .

وقول الشاعر يدعو على فسائه :

٢٧ — فرد شعورهن السود بيضا

ورد وجوهن البيض سودا^(٩)

(١) سورة الحجر : ٧٤

(٢) سورة الأحراب : ٤

(٣) سورة النمل : ٦٢

(٤) سورة الأنعام : ١

(٥) سورة يونس : ٦٧

(٦) حاشية الصبان : ٢٥/٢ حكاه ابن الأعرابي .

(٧) سورة التين : ٥

(٨) سورة البقرة : ١٠٩

(٩) البيت من بحر الوافر وهو لعبد الله بن الزبير (بزنة قدير) الأسد يهجو نساءه وفيه شاهدان حيث جاءت رد بمعنى صير مرتين فنصبت مفعولين وفاعل رد ضمير عائد على ظاهر قبله والبيت في معجم الشواهد ص ٩٧

— ٦٧ —

ومثال ترك قوله (فأصابه وابل فتركه صليداً)^(١) وقوله : (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض)^(٢) .
وقول الشاعر :

٢٨ — وريفته حتى إذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربته^(٣)

ومثال اتخذ قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلاً)^(٤) وقوله :
(أفرأيت من اتخذ إلهه هواه)^(٥) ، وقوله (عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولداً)^(٦) .

وإذا ذكر معها مفعول واحد ظاهر فإن الآخر يكون مقدراً كقوله
(إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم)^(٧) أى اتخذوا العجل

(١) سورة البقرة : ٢٦٤

(٢) سورة الكاف : ٩٩

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من جملة أبيات الفرعان بن الأعراف
من المخضرمين أنظر ترجمته في معجم الشعراء ص ١٨٨ قالها في ابنه منازل
معانبا وموبخا إياه بعد عقوبة . وما أكثر عقوق الأبناء للآباء وشاهده
بحى ترك بمعنى صير فنصب مفعولين ، وذكر بعضهم أن ترك تنصب
مفعولاً واحداً وجعل أخا القوم وهو المفعول الثانى حالا ، وهو إن كان
معرفة إلا أنه فى تأويل النكرة أى تركته قويا ، والبيت فى معجم الشواهد
ص ٤٣

(٤) سورة الأنعام : ١٢٥

(٥) سورة الجاثية : ٢٣

(٦) سورة يوسف : ٢١ والقصص : ٩

(٧) سورة الأعراف : ١٥٢

لأحسا ، وقوله : (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا)^(١) ، أى بعض المخلوقات ، ولدا .

وعد بعض النحاة رأى الحلية من أفعال هذا الباب ومن أمثلته قوله تعالى : (إني أراي أعصر خمرأ)^(٢) ، وقوله : (إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف)^(٣) وصححه ابن مالك ، كما عد بعضهم ضرب مع المثل كقوله تعالى : (ضرب الله مثلا عبدا مملوكا)^(٤) وصححه الزمخشري وجعله ابن أبي الربيع مع المثل وغيره ومثل له بقوله : ضربت الذهب سوارا كما ألحق بعضهم عرف ، وأبصر ، وأصاب وصادف ، تقول في جميعها عرفت الجو بارداً وأبصرت وصادفت وهكذا .

والحق بعضهم سمع لكن بشرط أن يكون مفعولها الأول اسم عين والثاني اسم صوت تقول : سمعت زيدا يتكلم وسمعته يدعو وهكذا .

فيتكلم ويدعو في محل نصب مفعولا ثانيا فإن دخلت على صوت تعدت إلى واحد تقول : سمعت قراءة زيد^(٥) .

(١) سورة مريم : ٨٨

(٢) سورة يوسف : ٣٦

(٣) سورة يوسف : ٤٣

(٤) سورة النحل : ٧٥

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٤٣٤

(٦) وضع ابن أبي الربيع ضابطا لآخوات ظن وما بعد منها وما لا

يعد فقال : لا يرتبط بعدد وإنما الرابط أن تقول : كل فعل أخذ فاعله

فطلب بعد فاعله مسندا ومستنداً إليه (البسيط : ١/٤٣٣) .

إنه يتكلم ويدعو في المثالين حالا وعلاه قائلاً^(١): إن سمع من أفعال
الحواس وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد تقول: ذقت طعامك ولمست
يدك وأبصرت فتاك فينبغي أن تكون سمعت مثلها، وأيضاً لو كانت بما
يتعدى إلى مفعولين لم تغل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت
فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن يتكلم فعل والفعل لا يكون في
موضع للمفعول الثاني في باب أعطيت وباطل أن تكون من باب ظننت،
لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت، وأيضاً تقول
سمعت زيدا ولا يجوز ذلك في باب ظننت فنبت أنها بما يتعدى إلى واحد
فأما قوله وهو ذو الرمة يمدح بلال بن أبي بردة:

سمعت الناس ينتجعون غيثاً
فقلت لصيدح انتجى بلالاً^(٢)

فليس بإلغاء وإنما هو على الحكاية^(٣).

وأما قول ابن عصفور: وما كان من الأفعال متعدياً إلى ثلاثة إذا بني
للمفعول صار من هذا الباب، فعناه أن الأفعال الستة التي تنصب ثلاثة
مفاعيل وهي أعلم وأنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدث إذا بنيت للمفعول فإنها
تصير من هذا الباب حيث يصير المفعول الأول فيها فاعلاً بعد حذف

(١) شرح الحمل لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير: ٣٠٣/١.

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة طويلة لذي الرمة يمدح بلال بن
أبي بردة ديوانه ص ٥٢٠ وهذا البيت فيه حسن تخلص وانتقال من وصف
الناقة إلى المدح وصيدح اسم ناقة والبيت شاهد على استعمال سمع على
الحكاية والمعنى سمع هذا الشاعر قوماً يقولون الناس منتجعون غيثاً حكى
ذلك والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٩.

(٣) شرح الحمل: ٣٠٣/١.

الفاعل الأصلي ويصير المفعول الثاني والثالث اللذان أصلهما المبتدأ والخبر هما الأول والثاني تقول فيه أعلمت زيدا الامتحان سهلاً ثم تبقى الفعل للمجهول وتقول : علم زيد الامتحان سهلاً وهكذا .

مفعولاً لهذه الأفعال :

وهذه الأفعال وهي ظن وأخواتها وما يلحق بها تدخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر فكل ما صلح أن يكون مبتدأ صالح أن يكون المفعول الأول لهذه الأفعال يستوى في ذلك أن يكون المبتدأ اسم استفهام أو غير ذلك فمثال اسم الاستفهام قوله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أَى الحزبين أحصى ^(١)) ومثال غيره (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن إلى الكفار ^(٢)) .

ولكن ليس كل ما صلح أن يكون خبراً صلح أن يكون مفعولاً ثانياً فقد يجوز أن يكون الخبر مفعولاً ثانياً كأن تقول : ظننت محمداً يقوم أبوه وأصله: محمد يقوم أبوه وقد لا يجوز، وذلك كالجملة الطلبية فهذه تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ لكن لا تصلح أن تكون مفعولاً ثانياً فجائز أن تقول محمد اضربه ومحمد هل نجح لكن لا يجوز دخول ظن أو أخواتها على ذلك لأن الشك أو اليقين أو الصيرورة لا بد أن تتعلق بواقع والجملة الطلبية لما تقع بعد .

وأحال ابن عصفور المفعول الثاني وصلاحيته في هذا الباب أن يكون صالحاً للخبر كان لأن خبر كان لا يجوز أن يقع جملة طلبية يقول في متن

(١) سورة الكهف : ١٢ .

(٢) سورة الممتحنة : ١٠ .

المقرب : وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون مبتدأ ومفعولها الثاني كل ما صلح أن يكون خبراً لسكان .

وعلى ذلك فإذا جاء مفعولها الثاني جملة طلبية وجب تأويله وذلك كقول بعض الفصحاء : وجدت الناس أخبر نقله أى وجدت الناس من تعرفه وتقف على طباعه فإنك تبعضه ، وقد خرجوه على إضمار القول أى يقال فى من خبرت منهم أخبر نقله والقول كثيراً ما يضمن إذا دل معنى الكلام عليه^(١) .

وأما قول ابن عصفور : ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً .. الخ .

فعناه أن مفعولى هذه الأفعال يجوز حذفها اختصاراً وهو أن تريد المحذوف لكك حذفته لدليل عاينه مقالى أو حالى ، واقتصاراً وهو ألا تريد المحذوف . أى حذفته لأنك لست فى حاجة إليه كأنك قصدت إستاد الشك أو اليقين للفاعل ووقعه منه دون أن يتعلق بالمفعول .

فن الأول وهو الحذف للاختصار أى لدليل قول الله تعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون^(٢)) وقوله (ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم^(٣)) .

قال أبو حيان فى الآية الأولى : المفعولان محذوران أحدهما عائد

(١) مثل المقرب لابن عصفور (مخطوط) ورقة ٢٩ حقق بجامعة الأزهر حديثاً (عادل طنطاوى)

(٢) سورة القصص : ٦٢ ، ٧٤ .

(٣) سورة الكهف : ٥٢ .

على الموصول أى تزعمونهم شركاء^(١)، وقال فى الثانية : المفعولان مذكوران
لدلالة المعنى عليهما والتقدير زعمتموهما شركائى^(٢) ، ومن ذلك قول
الكهيت^(٣) :

٣٠ - بأى كتاب إ أم بأية سنة
ترى حبيب عاراً على وتحسب^(٤)
أى وتحسب حبيب عاراً .

وليس فى حذف المفعولين فى باب ظن اختصاراً أى بدليل خلاف
بين النحاة :

ومن الثانى وهو الحذف اختصاراً وهو أن تقصد إسناد الفعل للفاعل
فقط دون تعلقه بمفعول قول الله تعالى (إن الله يعلم وأنتم لا تعلمون^(٥))
وقوله (أعنده علم الغيب فهو يرى^(٦)) وقوله (إنهم لا يظنون^(٧)) فى
الآية الأولى لا يقصد إلا إسناد العلم لله دون تعلقه بشئ . ونفيه عن غيره
دون تعلقه بشئ أيضاً ، وفى الآية الثانية لا يقصد إلا إسناد الرؤية له
سبحانه وتعالى وفى الآية الثالثة لا يقصد إلا إثبات الظن لهم وهكذا .

(١) البحر المحيط : ٣١٩/٨ .

(٢) البحر المحيط : ١٩١/٧ .

(٣) شاعر آل البيت سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٢٣٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للكهيت فى مدح آل بيت

رسول الله ﷺ مطلعها :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب ... وسيأتى

وشاهده حذف مفعولى حسب اختصاراً لدليل تقدم فى البيت

ومراجع البيت فى معجم القواميد ص ٣٥ .

(٥) سورة النحل : ٧٤ (٦) سورة النجم : ٣٥ .

(٧) سورة الجاثية : ٢٤ .

ومن ذلك قول العرب : من يسمع يخل^(١) أى تقع منه خيلة أى شك وظن وحذف مفعولا يخل، لعدم الحاجة إليهما ، والتقدير: يخل مسموعه صادقا .

هذا هو اختيار ابن عصفور وهو جواز حذف المفعولين فى باب ظن اقتصارا لكن اختياره ليس مذهب الكفاة بل فى المسألة ثلاثة مذاهب :

— مذهب الأخفش وهو منع الحذف مطلقا واختاره ابن مالك وذكر أنه مذهب سيويوه^(٢) .

— مذهب غيره وهو جواز الحذف مطلقا واختاره ابن عصفور .

— مذهب الأعلام وهو جواز الحذف فى أفعال الشك ومنعه فى أفعال اليقين وقد حكى الثلاثة ابن عصفور وحجه كل واحد فقال^(٣) :

فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجرى مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم قال تعالى (وظنوا ما لهم من محيص)^(٤)، كأنه قال : والله ما لهم من محيص كما لا ييسق القسم دون جواب كذلك لا تبقى هذه الأفعال دون مفعولاتها ، وذلك مردود لأن العرب لم تضمنها معنى القسم على اللزوم فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم فما الذى يمنع الحذف إذا لم يدخلها معنى القسم ، وأما الأعلام ومن أخذ بمذهبه وهو جواز الحذف فى ظن وما دمعناها فهو أنك إذا قلت ظننت كان كلاما

(١) مجمع الأمثال للبديانى ح ص ٣٠٠ (دار المعرفة — بيروت)

(٢) شرح التيسيل ٧٤/ ٢

(٣) شرح الجمل له ح ١ ص ١١

(٤) سورة فصلت ٤٨

مفيدا لأن الإنسان قد يخلو من الظن وإذا قلت علمت كان غير مفيد لأن
لأن الإنسان لا يخلو من علم وهو مردود أيضا لأنك إذا قلت علمت
علم أنه وقع منك علم لشيء لم تكن تعلمه فهو مفيد ثم قال : والصحيح
أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما وقد جاء ذلك
في كلامهم حكى سيديويه : من يسمع يخل وقال تعالى (أعنده علم الغيب
فهو يرى) انتهى (١).

وخرج ابن مالك الحذف في الآية وفي ما ذكر قبله بأنه من حذف
الاختصار أى لدليل وأن الحذف كان لقائمة (٢).

وعما ذكره ابن عصفور في ذلك أيضا : أنه يجوز أن تدخل مع
المفعول الأول الباء التي بمعنى في وتصيره كأنه ظرف للفعل ويستغنى به
عن المفعولين ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلا فتقول ظننت
يزيد وعلمت يسكر أى جعلت زيدا موضع ظنى وجعلت بأكرا موضع
علمى ومنه قوله :

٣١ - فقلت لهم ظنوا بالقسى مَدَّ جِجِ

مراتهم بالفارس المسرد (٣)

(١) سوري النجم آية رقم ٣٥

(٢) شرح التسهيل ٧٣/٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في الرثاء لدريد بن الصمة يرثي أمه
عبد الله والمدحج : اللابس السلاح ، والبراه بفتح السين : السادة الأخيار
المسرد اللابس الدروع القوية وشاهده استغناء ظن عن المفعولين بدخول
الباء على المفعول الأول والمعنى كما ذكر في الشرح ، واستشهد به آخرون
في معنى ظن بمعنى يتقن ، والبيت في معجم الشواهد ص ١١١

يريد ظنوا في ألقى مدحج أى اجمعولم موضع طنكم^(١) .
ثم قال ابن عصفور : فأما حذف أحدهما فلا يجوز اختصاراً ويجوز
اختصاراً في ضعف من الكلام .

ومعناه أن حذف أحد المفعولين اختصاراً لا يجوز باتفاق النحويين
فلا يجوز أن تقول ظننت زيدا أى وقع منى ظن بزيد قال ابن عصفور
معللاً له^(٢) : وسبب ذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر فكما
أن المبتدأ لا بد له من خبر لا بد له من مبتدأ فى اللفظ أوفى التقدير فكذلك
لا يستغنى أحد المفعولين عن الآخر لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

وأما حذف أحد المفعولين اختصاراً فقد أجازاه ابن عصفور كما
أجازاه غيره لكنهم حكموا عليه بالقلة^(٣) .

أما ابن عصفور فقال إنه جائز فى ضعف من الكلام ونخرج عليه
قول عنترة :

٣٢ — ولقد نزلت فلا تظنى غيره

منى بمنزلة المحب المكرم^(٤)

أى فلا تظنى غيره واقعا منى أى فلا تظنى غير الحب واقعا منى .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١

(٢) شرح الجمل ٣١٢/١

(٣) شرح الكافية للرضى ١٥٥/٤

(٤) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسى ،
والخطاب لمحبوته عيلة (ديوان عنترة ص ١٥٢) وشاهده حذف أحد
مفعولى ظن اختصاراً كما هو واضح من الشرح ومراجع البيت مذكورة .
فى معجم الشواهد ص ٣٧٣

وأما حكمه بأنه جائز في ضعف من الكلام حكم شديد كيف وقد جاءت
بعض آيات التنزيل قال تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم
نحن نعلمهم) (١).

قال أبو حيان : لا تعلمهم منافقين لأن النفاق يختص بالقلب وتقدم
لفظ منافقين فدل على المحذوف فتعدت إلى اثنين ومنه قوله تعالى
(ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم
تنظرون) (٢).

قال أبو حيان : المعنى فقد علمتموه أى الموت حاضرا وحذف لدلالة
المعنى عليه وحذف أحد مفعولى ظن وأخواتها عويز جدا وقال تعالى (وإذا
رأوا تجارة أولهوا انفضوا إليها) (٣) قال المفسرون : رأوا بمعنى علموا
والمفعول الثانى محذوف أى قدمت وحصلت ومن ذلك أيضا قوله تعالى
(وقالوا اتخذ الرحمن ولدا) (٤) أى بعض الموجودات ولدا وقال (إن
الذين اتخذوا الجبل) (٥) أى لهما وقال (واتخذ من الملائكة إناثا) (٦) ،
أى أولادا وإن كان اتخذ لم يعدها ابن عصفور من أفعال الباب .

وما يشبه بيت عنبرة في حذف أحد مفعولى ظن اختصاراً قول ابن
الديمية (٧) :

(١) سورة التوبة من الآية رقم ١٠١

(٢) سورة آل عمران ١٤٣ (٣) سورة الجمعة ١١

(٤) سورة صريم : ٨٨

(٥) سورة الإعراف ٨٨

(٦) الإسراء ٤٠

(٧) شاعر أموى انظر ترجمته في الجزء الأول ص ٨٩٧

٣٣ - كان لم يكن بـين إذا كان بعده

تلاق ولكن لا إخال تلاقيا^(١)

أى لا إخالاً تلاقياً بعد البين وحذف المفعول الثانى ، أو المعنى لا إخال السكائن تلاقياً لحذف المفعول الأول .

(الإعمال والإلغاء فى هذه الأفعال)

(س) : قال ابن عصفور (وهذه الأفعال إذا دخلت عليها أداء نفى لم تلغ أصلاً وإن لم تدخل عليها فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فإن تقدمت عليهما فلا تخلو أن تقع فى أول الكلام أو يتقدمها شيء فإن لم تقع أولاً فالإعمال حسن والإلغاء ضعيف ومن الإلغاء قوله :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي

أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

وإن وقعت أولاً فالإعمال ليس إلا نحو قولك ظننت زيدا قائماً وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان إلا أن الإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط .

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة إليه فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت وقد يجوز الإلغاء فى حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر وهو قليل جداً وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الإشارة ومن ذلك قوله :

(١) البيت من بحر الطويل لعبد الله بن الدمنية وهو فى الصبر والسلوان وشاهده حذف أحد مفعولى إخال اختصاراً والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شرح التنزيل ٧٣/٢٠١٩/١

يا عمرو إنك قد ملكت صحابتي وصحابتيك إخال ذاك قليل

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك بكثير .

وقد تسد أن وأن مع صلاتيهما مسد المفعولين فنقول : ظننت أن ويذا قائم وأن يقوم زيد) .

(ش) : سردي ابن عصفور الأفعال التي تنصب مفعولين فكانت تسعة كما بينا وعددها غيره أكثر من ذلك وذكر حكما لها وهو جواز حذف هذين المفعولين اختصارا واقتصارا وجواز حذف أحدهما اختصارا في قليل من الكلام ولا يجوز الحذف اقتصارا أبدا حتى لا يبقى المبتدأ بلا خبر أو الخبر بلا مبتدأ لأن هذين المفعولين أصلهما كذلك ، وهو في هذا الموضع يذكر حكما آخر لهذا النوع من الأفعال وهو جواز الإعمال والإلغاء فيها على أن يتبعه بحكم ثالث وهو جواز الإتيان بضمير الفصل بين مفعولي هذه الأفعال ثم يختم هذه الأحكام برابع وهو جواز التعليق فيها أى إبطال العمل لفظا وبقاؤه محلا لما مع وبذلك يكون قد انتهى من الحديث على النوع الأول من الأفعال التي تنصب المفعولين ، وقيل الخوض في هذا الحكم الذي ذكره هنا وهو جواز الإعمال والإلغاء فيها نقول :

الإلغاء عبارة عن إبطال العمل لفظا ومحلا ، ولا يكون الإلغاء واجبا ، بل حكمه الجواز لأن هذه الكلمات أفعال والأفعال تعمل بحق الأصالة إلا ما يمرض لها فتلغى ، وعلى ذلك إذا قلت ظننت الفجر طالعا بتقديم الفعل نصبت الاسم على المفعولية فإن أخرت الفعل وقلت الفجر طالعا ظننت فلك نصب الاسم مفعولين مقدمين ولك رفعهما على الابتداء والخبر ، وهو معنى الإلغاء .

قال ناظر الجيش : أما اختصاصها بالإلغاء فلما علمت بما تقدم أن متعلق هذه الأفعال في الحقيقة إنما هو النسبة الحاصلة بين المنتسبين فكانها لم

يمكن لها تسلط بحق الأصالة على المفعولين ، وإذا كان كذلك ساغ إبطال عملها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت لضعفها حيث لم تقدم انتهى^(١).

وما قيل في ذلك أيضا أى في جواز الإلغاء عند تقدم المفعولين أو تقدم واحد منهما أن المتكلم بعد أن بنى كلامه على الإخبار المجرد عن اليقين أو الشك عرض له أن ذلك ليقين أو شك منه فأتى بما يدل على مراده بعد أن أتى بالجملة بتمامها أو بأحد جزأها وعلى ذلك لا يحتاج إلى الاعتذار عن إلغائها حيث تلغى لأن الأفعال إذا أتى بها على هذا الحكم كانت في حكم ما أتى به زائداً في الكلام ولا يبعد أن يحكم لظننت في نحو زيد ظننت قائم بما حكم به لكان من الزيادة في نحو ما كان أحسن زيدا ،

وأوجب ابن مالك^(٢) إلغاء ظن وأخواتها إذا وقعت بين اسم إن وخبرها كقول الشاعر :

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب المحب مغتفر^(٣)

وبين سوف ومصحوبها كقوله وهو زهير بن أبى سلمى :

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ج ٢) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧/٢ (المتن والشرح لابن مالك) .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل لشاعر مجهول وشاهده إلغاء علم لوقوعها بين اسم إن وخبرها وذلك في قوله إن المحب علمت مصطبر ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٦٨ .

- ٨٠ -

وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء (١)

وبين المتعاطفين كقوله :

٣٦ - فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي
ولكن دعاك الخير أحسب والبر (٢)

وأوجه الكوفيون أيضا بين الفعل وفاعله كقوله :

٣٧ - شجاك أظن ربع الظاعنين
ولم تعبأ بعذل العاذلينا (٣)

قال ناظر الجيش معلقا على ذلك :

وأعلم أن وقوع الفعل ملغى في هذه المواضع فيسه تقوية لقول من
يقول إن المتكلم المخبر يبنى كلامه أولا على الإخبار المجرد ثم يعرض له

(١) البيت من بحر الوافر وهو لزهير بن أبي سلمى من قصيدة طوبله
في الهجاء وبيت الشاهد في الديوان ص ٨١ (بيروت - دار الكتاب
العربي) وشاهده إلغاء إخال لوقوعها بين سوف ومدخولها وأصله وما أدري
وسوف أدري ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٢١

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول في دعوة للعبادة
والطاعة قصد الوجه الله لا تخوفا من ناره ولا طمعا في جنته ، وجنة
الفردوس مفعول مقدم لتبتغي وشاهده إلغاء أحسب لوقوعها بين المتعاطفين
والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٢

(٣) البيت من بحر الوافر لشاعر مجهول وهو مطلع قصيدة في الغزل
وشاهده إلغاء ظن لوقوعها بين الفعل وفاعله ، ويجوز عند البصريين نصب
ربع مفعولا أول وشجاك الثاني ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٨٧

لما يقين ذلك الخبر وإما ظنه فيأتي في أثناء كلامه بالفعل للدلالة على مراده فقط، يريد أن هذا الذي أخبر به "واقع في علمي أو في ظني مثلاً فلم يكن مبنياً على الإخبار بأن علمه أو ظنه متعلق بشيء، ومن ثم يصح أن يحكم لعلمت ولا خال ولا حسب في الآيات الثلاثة بما حكم به لسان من الزيادة ولا يغير كونها رافعة للفاعل.

فقد عرفت أن (إن كان) الزائدة قد قيل بأن لها فاعلاً بل قد قيل بزياتها مع تحقق كونها رافعة في وجه أن لنا كانوا كرام^(١) وعلى هذا يكون المراد بالإلغاء الزيادة لأنها لم يكن فيها للأفعال التي ذكرت معمولات فيقول إنها ألغيت عنها^(٢).

وموضوع الإحمال والإلغاء الذي بينه ابن عصفور هنا في هذه الأفعال قد قسمه على حادثه في التقسيم والتنظيم إلى أمور خمسة:

— أن تدخل على هذه الأفعال أداة نفي. فإن دخلت عليها أداة نفي لم تلغ أصلاً تقدمت على المفعولين أو توسطت أو تأخرت تقول: لا أظن المرتشي ناجياً والمرشي لا أظن ناجياً، والمرشي ناجياً لا أظن وفي القرآن الكريم (وما أظن الساعة قائمة)^(٣).

وعلى أبو حيان وجوب الإحمال مع النفي مطلقاً قالاً ولأنه لا يجوز لك أن تبني كلامك على الخبر المثبت ثم تعترض بالظن المنفي ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: زيد منطلق (المرتشي ناج) إلا وأنت عالم بصحة ذلك

(١) شطرة من بيت للفرزدق سبق الحديث عنه والاستشهاد به في الجزء الأول ص ٨٨

(٢) شرح التيسيل لناظر الجيش (لمخطوط ج ٢)،

(٣) سورة الكهف: ٣٦

أو ظان له وهذا المعنى لا يتصور مع قولك لم أظن أو لم أعلم فلم يبق إلا أن يكون الكلام مبيناً على الظن المنفى أو العلم المنفى .

ولم يقتنع ناظر الجيش بحكم ابن عصفور ولا بعله أنى حيان، فيقول: «وأما كون الفعل إذا نفي وجب الإعمال وامتنع الإلغاء فلم أعلم ما يعمل به ابن عصفور ذلك، وأما العلة التي ذكرها الشيخ (أبو حيان) فإنما يعمل بها من يجعل الإلغاء بحسب القصد والصحيح أن الإلغاء راجع إلى اختيار المتكلم حيث وسط العامل أو آخره» (١) .

— ألا تدخل عليها أداة نفي ووقعت متممة لكلام فالإعمال حسن والإلغاء ضعيف ومعنى كونها متممة لكلام أن تقع هذه الأفعال مع معموليها خبراً لمبتدأ أو لناسخ تقول: أنا ظننت زيدا منطلقاً وإنى ظننت زيدا منطلقاً فيجوز لك الإعمال وهو قوى فت نصب المفعولين ويجوز لك الإعمال وهو ضعيف فترفعهما .

وجملة ظننت مع النصب والرفع خبر المبتدأ أو خبر إن .
ومن قبيل الإعمال الحسن قول الله تعالى (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم) (٢) .

وقوله (إنى ظننت أنى ملاق حسابية) (٣) ففتح همزة إن في الآيتين لتقول بمصدر يسد مسد المفعولين فدل على أنه أعمل الفعلين .

ومن قبيل الإلغاء الضعيف قول الشاعر:
كذلك أدبت حتى صار من خلفي
إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب (٤)

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ،

(٢) سورة البقرة : ٤٦ (٣) سورة الحاقة : ٢٠

(٤) البيت من بحر البسيط منسوب لبعض الفزاريين في مراجعه =

وقد وقعت وجدت خبراً لـ (أن) أى : متممة لكلام لجاز الإلغاء على ضعف ورفع الاسمان على الابتداء والخبر .

وذهب غير ابن عصفور — كإبن مالك وغيره — إلى وجوب إعمال الفعل إذا تقدم مطلقاً تم كلاً ما أو لم يتم ولما قابله مثل هذا البيت خروجه على تقدير لام الابتداء فيكون الفعل معلقاً عن العمل لذلك وتسكون الجملة سدت مسد المفعولين ، أو يخرج على تقدير ضمير الشأن ليكون هذا الضمير المفعول الأول والجملة سدت مسد المفعول الثانى (١) .

وما قالوه في البيت السابق قالوه في بيت كعب بن زهير من قصيدته بانث سعاد :

٣٩ — أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وما إخال لديننا منك تنويل (٢)

فقد أهمل الفعل مع تقدم نفى عليه عند ابن عصفور ومع تقدمه

= وشاهده هنا إلغاء وجد أخت ظن من نصبها المفعولين لوقوعها مكملة لمعمولى ناسخ ، وقيل عاملة والمفعول الأول ضمير الشأن والجملة المذكورة المفعول الثانى ، وانظر الشرح ومراجع البيت المذكورة في معجم الشواهد

ص ٤٦

(١) خزانة الأدب للبغدادى تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون : ٩/

١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ، ٥٥٨/٢

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة التى مدح بها رسول الله ﷺ والتى بدأها بالنزل وشاهده واضح من الشرح وهو إلغاء وإخال بكسر الهمزة سماعاً والقياس فتحها . ولا سبب هنا للإلغاء ولذلك خروجه على ما ذكر في الشرح ، والبيت في معجم الشواهد

ص ٢٩٤

نفسه عند النجاة! وقد خرجوه على ما ذكر كما خرجوه على أن النفي داخل على الجملة الاسمية وتقدير جملة (إخال) معترضة بينهما^(١).

ولكن أى الرايين هو الصحيح : رأى ابن عصفور وهو جواز الإلغاء على ضعف أم رأى غيره وهو وجوب الإعمال؟

قال ناظر الجيش : إن ابن عصفور قد تمسك بإجازة سيديويه الإلغاء في : هل ظننت زيدا شاخصا فإن ظاهره يقوى كلام ابن عصفور^(٢).

ألا يدخل عليها ناف ولا تقع متممة لكلام ، وتقع أولا ، وحكم ذلك الإعمال قولا واحدا لأن هذا حكم الأفعال العاملة وحكم النواسخ مطلقا تقول : ظننت زيدا مطلقا ولا يجوز غير ذلك .

قال أبو حيان^(٣) : هل يجوز ظننت زيد منطلق (بالإلغاء) تنازع ابن هشام وابن عصفور في هذا التركيب فقال ابن عصفور لا يحفظ إلغاء ظننت أو شيء من أخواتها إذا وقعت صدرا وقال ابن هشام : جاء عنهم مثل علمت زيد قائم .

ثم ذكر أن سيديويه خرج مثل ذلك على تقدير لام الابتداء فيكون الفعل معلقا عن العمل والجملة في موضع نصب وخرجه غيره على تقدير ضمير الشأن .

أن تقع وسطا مع الشرطين السابقين (لا منفية ولا متممة لكلام) وحكم ذلك جواز الوجهين ، إلا أن الأعمال أحسن وعلى ذلك تقول . الفجر ظننت طالعا كما تقول : الفجر ظننت طالع ، إلا أن الأعمال أحسن .

(١) خزائن الأدب ١٤٣/٩

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط)

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان (تحقيق د/ مصطفى النحاس : ٦٥/٣)

(الطبعة الأولى ١٩٨٧م — مطبعة المدني — توزيع مكتبة الخانجي)

ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قول الشاعر هاجيا :

٤٠ — أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدني
وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور^(١)

فقد أهمل خلت ورفع اللؤم مع الابتداء وخبره الجار والمجرور قبل
خلت أن تقسح متأخرة بالشرطين السابقين وحكما حيثند جواز الوجهين
إلا أن الإلغاء أحسن تقول : الفجر طلع طننت ، والفجر طالعا طننت
إلا أن الإلغاء حسن ، ومن شواهد الإلغاء مع التأخر قول الشاعر :

٤١ — آت الموت تعلمون فلا ير
هيبكم من لظى الحروب اضطرام^(٢)

وقول آخر

٤٢ — القوم في لئرى طننت فإن يكن
ما قد طننت فقد ظفرت وخابوا^(٣)

(١) البيت من بحر البسيط وهو للعين المتقري يهجوروية من العجاج
وشاهده إلغاء خلت لتوسطها بين المبتدأ وهو اللؤم والخبر وهو الجار
والمجرور ، وأبا لأراجيز جار ومجرور ، وروى مكان خلت رأى وعليه
فلا شاهد كما روى مكان الخور وهو الضعف الفشل وهو الأصح فالقصيد
أو المقطوعة لامية والبيت في معجم الشواهد ص ١٦٣

(٢) اليبس من بحر الخفيف لم تنص مراجعه على قائله وهو في الشجاعة
والحث على القتال وآت خير مقدم والموت مبتدا مؤخر واضطرام فاعل
يرهبكم وشاهده قوله آت الموت تعلمون حيث ألغى الفعل لم عن العمل
وذلك لتأخره وتقدم المبتدأ والخبر (مفعولاه) ومراجع البيت في
معجم الشواهد ص ٣٥١ وهو في شرح التسهيل ٨٦/٢

(٣) البيت من بحر الكامل ولم أقف على قائله في مراجعه وشاهده

فقد ألغى الفعلين ورفع الأسمين على الابتداء والخبر ، ويروى القوم بالنصب على الإعمال .

وقد تلخص مما سبق أمور ، على ما ذهب إليه ابن عصفور :

إن سبقت هذه الأفعال بأداة نفى وجب الإعمال (ما ظننت الفجر طالعا)

إن وقعت متممة لكلام حسن الإعمال (إنى ظننت الفجر طالعا)

— إن وقعت أولا وجب الإعمال (ظننت الفجر طالعا) .

— إن وقعت وسطا حسن الإعمال (الفجر ظننت طالعا) .

— إن وقعت متأخرة حسن الإلغاء (الفجر طالع ظننت) .

ثم قال ابن عصفور : هذا ما لم يؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره .
أو بالإشارة إليه فإن أكدته بشيء من ذلك فالإعمال .. إلخ .

ومعناه أن هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت عندما تؤكد بالمصدر أو بضمير المصدر أو بالإشارة إليه لا يجوز فيها الإلغاء الذي جاء فيها دون تأكيد وإذا جاز فإنه يكون قليلا قبيحا ، ذلك لأن تأكيدها بما ذكر دليل على الاهتمام بها وأن المتكلم يقصد معناها وإلغاؤها يناقض ذلك وأنه دليل على إهمالها وعدم الاكتراث بها وعلى ذلك تقول : زيدا قائما ظننت ظنا وزيدا قائما ظننته أى الظن وزيدا قائما ظننت ذلك أى الظن أيضا ويجوز الإلغاء لكنه قبيح .

كما في البيت قبله إلغاء ظن لتقدم معموليها كما يجوز إعمالها فينصب لفظ القوم مفعولا أول والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في التذييل والتكميل .
وشرح التسهيل لناظر الجيش .

وللإلغاء ثلاث مراتب بحسب نوع المؤكد من مصدر أو ضمير المصدر أو اسم إشارة إليه فهو :

— شديد القبح مع التأكيد بالمصدر الصريح تقول: زيدا قائما ظننت ظنا بالإعمال، والإلغاء قبيح جدا قال ابن عصفور معللا له (١) :-

« إنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لأدى ذلك إلى التناقض وذلك أنك تكون معملا للفعل ملغيا له في حين واحد وأيضا لو ألغيت كنت من حيث تلغى غير بان الكلام على الفعل ولا يكون معتمد الكلام على الإتيان به بل تقدر أنه عرض لك ذكره بعد بناء الكلام على ألا يكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلته أى الفعل معتمدا عليه في الكلام إذ لا يؤكّد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

— قبيح أى الإلغاء مع التأكيد بضمير المصدر تقول: زيدا قائما ظننته أى الظن بالإعمال، والإلغاء قبيح .

— قليل أى الإلغاء مع التأكيد باسم الإشارة تقول: زيدا قائما ظننت ذاك أى الظن بالإعمال إلا أن الإلغاء قليل جائز ومن ذلك قوله

٤٣ — يا عمرو إنك قد ملكت صحابتي

وصحابتيك إخال ذاك قليل (٢)

(١) شرح الجمل : ٣١٦/١

(٢) البيت من بحر الكامل لم أقف له على قاتل والمعنى أنك يا عمرو قد ملكت صحبتي لك مع أنى لا أصحبك إلا قليلا ، وشاهده إلغاء فعل الظن وهو إخال مع أنه مؤكد باسم الإشارة وهو قليل والبيت في معجم الشواهد ص ٢٩٨

فقد وسط الفعل بين معوليه وأكده باسم الإشارة وألغاه على قلة .

وجعل ابن مالك^(١) المراتب لهذه المؤكدات في الإلغاء اثنتين فقط حيث جعل التأكيد بالمصدر في مرتبة ، وجعل التأكيد بضمير المصدر والإشارة إليه في مرتبة أخرى والصحيح أن لكل واحد من الثلاثة مرتبة وأن مرتبة الضمير قبل اسم الإشارة .

يقول أبو حيان : وقد جعل ابن مالك التوكيد بالضمير أو باسم الإشارة في مرتبة وابن عصفور يقول : الإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر وعلى ذلك بأن الضمير وإن كان مبنيًا

أقرب إلى المصدر المعرف من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر .

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه عن المصدر قال : إنما جاز الإلغاء مع الضمير واسم الإشارة ولم يجوز على المصدر لسكونهما مبنيين فلم يظهر للعامل فيهما عمل فلا تكون مع الأعمال كأنك معمل ملغ في حال واحدة بل يكون الفعل ملغى بالنظر إلى المفعولين وكالملغى بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر له عمل فيهما .

وأما قول ابن عصفور : وقد تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين فهو تقرير سهل لا حاجة إليه ومعناه أن المثقلة ومعموليهما وأن المخففة من المثقلة ومعموليهما أيضاً وأن المصدرية وما تدخل عليه من مضارع كل هذا يقول بمصدر يسد مسد المفعولين في باب ظن وأخواتها ، فنال أن المثقلة قوله تعالى (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون)^(٢) .

(١) شرح التسهيل : ٨٧/٢

(٢) سورة المطففين : ٤

وقوله : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك)^(١).

وقوله : (وأعلموا أن فيكم رسول الله)^(٢)

ومثال أن المخففة ،

وقوله : (وإذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه)^(٣).

وقوله : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا)^(٤).

وقوله (قالوا زيدا أن تأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقنا)^(٥)

ومثال أن المصدرية قوله (تظن أن يفعل بها فاقرة)^(٦) .

وقوله (أحسب الناس أن يتركوا)^(٧) وقوله (أفلا يرون ألا يرجع

إليهم قولنا)^(٨) بنصب يرجع فإن بأنواعها الثلاثة (المثقلة والمخففة والمصدرية)

سدت ومدخولها مسد مفعولى هذه الأفعال .

ولأنما نبه ابن عصفور عليه لأن المصدر المؤول يقوم مقام اسم
واحد مع أن هذه الأفعال تنصب اثنين فرجما توهم أنه لا يجوز إقامة
هذا المصدر مقام المفعولين ، وإنما جازت إقامة هذا المصدر في باب ظن
مقام المفعولين لاشتراكه على مسند ومسند إليه في الجملة قبل التأويل فلو أولته
بصريح كان مفردا والمفرد لا يجوز وقوعه في هذا الباب .

والمصدر المؤول يحل محلا لا يحله أحيانا المصدر الصريح في بعض
المسائل ومنها هذه المسألة ، ومنها مسألة في باب نعم وهى نعم ما يقول
الفاضل فلو أولته بصريح وهو نعم قولك لا يجوز .

(١) سورة النساء : ٦٠

(٢) سورة الأنبياء : ٨٧

(٣) سورة المائدة : ١١٣

(٤) سورة العنكبوت : ٢

(٥) سورة الحجر : ٧

(٦) سورة الكهف : ٤٨

(٧) سورة القيامة : ٢٥

(٨) سورة طه : ٨٩

الفصل بضمير الفصل بين هذين المفعولين

(ص) قال ابن عصفور : (ويجوز في هذه الأفعال الفصل وهو وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقارنة لها وأعني بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب أفعل من لأنها لا تقبل الألف اللام كما أن المعرفة لا تقبلها ويكون الضمير على وفق المفعول الأول في النية والتكلم والخطاب لأن العرب جعلت فيه تأكيداً لما قبله فتقول ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وظننتي أنا القائم ولما فيه من التأكيد لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيده فلا يقولون ظننتك أنت أنت القائم يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً بل إستغنوا بأحدهما عن الآخر ، ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر أو ما أصلها ذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقارنة لها)

(ش) : هذا حديث عن ضمير الفعل وضعه ابن عصفور بين الحديث عن الأفعال التي تنصب مفعولين ولا علاقة له بالباب سوى أنه يجوز الإتيان به بين المفعولين مع أنه يجوز الإتيان بهذا الضمير بين المبتدأ والخبر وبين اسم كان وخبرها وبين اسم إن وخبرها ولعل ابن عصفور أراد أن يتحدث عنه هنا لأن ذلك آخر المواضع التي يوجد فيها ولا يقال إن الأخفش يجوز بين الحال وصاحبه فذلك قليل فضلاً عن أن هذا الباب هو الذي تظهر فيه الفصلية نصاً ، أما غيره مما قلناه فإن الضمير يحتمل فيه الفصلية وغيرها .

وحديثه عن ضمير الفصل في أمور .

— نوع الاسمين اللذين يفصل بينهما — صورة هذا الضمير .

— الأشياء التي يفصل بينها — متى تظهر الفصلية نصاً .

وقبل الحديث عن هذه الأمور نقول :

إن ضمير الفعل هو ضمير على صيغة المرفوع يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة وسمى بضمير الفصل إما لأن الفصل معناه البيان فهذا الضمير يتبين أن الثاني ليس تابعاً للـأول وإما لأنه قد فصل به بين المبتدأ والخبر وهذه التسمية لأهل البصرة ، أما الكوفيون فيسمونه ضمير العهاد وهذا الضمير يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكونا معرفتين أو ما يشبه المعرفتين ، وله فوائد كثيرة :

منها التنبيه على أن الذي يأتي بعده خبر لا نعت لأن ما بعده معرفة كالذي قبله ، ومنها التأكيد ورفع احتمال غير الظاهر ، ومن هنا لم يميزوا الجمع بينه وبين التأكيد لعدم الفائدة وهو في بعض مواقعه يحتمل التأكيد والفصل وغيرهما ، ومنها الحصر قال ابن الحاجب في أماليه (١) : زعم بعض العلماء أن الفصل يفيد الحصر وله وجهان من الاستدلال : أحدهما مثل قوله تعالى (وإن جنسدا لحم الغالبون) (٢) .

فإنه لم يسق إلا لإعلام أنهم الغالبون دون غيرهم وكذلك قوله (وأن المسرفين هم أصحاب النار) (٣) وقوله (وإن ربك هو العزيز الرحيم) (٤) وهذا معنى الحصر والثاني : أنه لم يوضع إلا لفائدة ولا فائدة في مثل قوله (ولكن كانوا هم الظالمين) (٥) سوى الحصر .

(١) أمالي ابن الحاجب ٣٠٢/٢ تحقيق د / غفر قباوة (همان — بيروت) .

(٢) الصافات : ١٧٣ (٣) سورة غافر : ٤٣

(٤) سورة الشعراء : ١٠٤ ، ١٥٩ (٥) سورة الزخرف : ٧٦

جمع الزخشرى الفوائد الثلاثة وهو يفسر قول الله تعالى (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)^(١) فقال . فائدة الدلالة على أن الواد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره^(٢) ، ١ . ه .

ولكن كيف يعرب هذا الضمير إذا قلت مثلاً زيد هو الناجح ورأيت زيدا هو الناجح ؟

قال ابن عصفور . (اختلاف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك فتصير حرفاً ، وزعم الحليل رحمه الله أنها أسماء لا تنتقل عن الأسمية ولا موضع لها من الإعراب قال . والصحيح أنها حروف لأن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم يوجد في كلامهم ثم قال : ومن النحويين (الكوفيون) من زعم أنها أسماء لها موضع من الإعراب وذلك فاسد^(٣) .

وبنو تميم يجمعون هذا الضمير مبتدأ ويرفعون ما بعده على أنه خبر قال أبو زيد : سمعتهم يقرأون (تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً)^(٤) يرفع خبر وأعظم^(٥) .

وقال سيبويه^(٦) : وقد جعل فاس كثير من العرب هو وأخواتها في

(١) سورة البقرة : هـ

(٢) الكشف للزخشرى : ٤٦/١ (الريان القاهرة - الكتاب العربي - بيروت) .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) ١ ص ٦٦٠٦٥

(٤) سورة المزمل : ٢٠

(٥) البحر المحيط : ٣٢١/١٠ وبلغت تميم قرأ أبو السمال بالرفع .

(٦) الكتاب : ٣٩٢/٢ بتحقيق هارون

في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنه يقول : أظن زيدا
هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم
الظالمون) (١).

قال قيس بن ذريح (٢) :

٤٤ - تبسكى على ليلى وأنت تركتها
وكننت عليها بالمالأ أنت أقدر (٣)

ولنعد إلى حديث ابن عصفور عن هذا الضمير والأمور الأربعة التي
قلنا إنه تعرض لها في هذا الباب :

أما عن الأمر الأول وهو حديثه عن نوع الاسمين الذين يكتشفان
هذا الضمير فقد ذكر أنهما لا بد أن يكونا معرفتين أو معرفة ونكرة
مقاربة لها أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، والنكرة المقاربة للمعرفة هي
أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة والملازم لمن بعده جارة للفضل
عليه فهذه لا قبل الألف واللام كالمعرفة وتلزم ما هي عليه من الأفراد
والتذكير .

(١) الزخرف : ٧٦

(٢) هو قيس بن ذريح (بالذال) الكنانى من سكان المدينة وكان
رضيعا للحسن بن علي وهو من شعراء العصر الأموي ومن العشاق المقيمين
اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية وأخباره معها كثيرة وشعره طالى
الطبقة في وصف الشوق والحزن توفي سنة ٦٨ هـ (الاعلام : ٥٥/٦)
(٣) البيت من بحر الطويل وهو لقيس بن ذريح في الغول وكان قد
طلق صاحبته ثم قدم على ذلك وشاهده جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده
خبر وذلك في قوله أنت أقدر وهذه الجملة خبر كان والبيت في معجم
الشواهد ص ١٥٣

مثال الأول وهو المعرفتين : قول الله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق)^(١) فالذى مفعول أول يرى والحق مفعول ثان وهو ضمير الفصل وقوله (وجعلنا ذريته هم الباقين)^(٢) فجعل من أخوات ظن وذريته الباقين مفعولاه وهم ضمير فصل لا يحمل غيره .

ومثال الثانى وهما المعرفة والنكرة المقاربة لها : قوله تعالى (ولا يحسبن الذين يدخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم)^(٣) فلا ناهية أو نافية ويحسبن مضارع ينصب المفعول واسم الموصول بعده فاعل به والمفعول الأول محذوف أى البخل وهو ضمير فصل وخيرا مفعول ثانى ومنه قوله تعالى (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا)^(٤)

ومثال الثالث وهما النكرتان : أن تقول : ظننت أفضل من على هو أفضل من خالد أى من يفضل عليا يفضل خالدا فالفعولان هما أفضل الأولى والثانية وهو ضمير فصل .

أما عن الأمر الثانى وهو صورة هذه الضمير فلان أن يكون موافقا للاسم الذى قبله نوعا وعددا : أما نوعا فإن كان الذى قبله وهو المفعول الأول ضمير غيبه أو اسما ظاهرا كان كذلك الضمير تقول : ظننت زيدا هو القائم أو زيد ظننته هو القائم وإن كان ما قبله ضمير خطاب كان هو كذلك تقول : ظننتك أنت القائم وإن كان ما قبله ضمير تكلم كان مثله تقول : ظننى زيد أنا القائم .

وأما عددا فإن كان ما قبله مفردا كان مفردا ، وإن كان متنى كان

(٢) سورة الصافات : ٧٧

(٣) سورة المزمل : ٢٠

(١) سورة سبأ : ٦

(٢) سورة آل عمران : ١٨٠

مثنى ، وجمعا كان جمعا رنى القرآن الكريم (واقه هو الغنى الحميد)^(١) وفيه
(فإن الجنة هى المأوى)^(٢) ومنه (أولئك هم الراشدون)^(٣) ومنه
(هؤلاء بناتى هن أطهر لكم)^(٤) بنصب أطهر كما يرى الاخفش ولا يجوز
غير ذلك .

ولنما أوجبوه بصيغة الأول ولم يلزموه الأفراد والغنية كضمير الشأن
لأن من فوائد التوكيد والتوكيد لا يكون إلا بصيغة الأول نرى
وعددا أيضا تقول . نجت أنا ونجت أنت ونجح هو ونجحنا نحن ونجحت
أنتم ونجحوا هم . وكذا الباقى ولما كان من فوائد التوكيد لم يميزوا الجمع
بينه وبين التوكيد فلا يقولون ظننتك أنت أنت القائم بعملون أحدهما
تأكيدا والآخر فصلا لأن أحدهما يعنى عن الآخر ، وأحيانا يحتمل
الضمير الواحد الفصلية والتأكيد ، تقول ظننتك أنت القائم فأنت يجوز أن
يكون فصلا كما يجوز أن يكون تأكيدا ومثله قول الله تعالى : (فلما
توفيتى كنت أنت الرقيب عليهم)^(٥) كما يحتمل الفصل والتأكيد والابتداء
قول الله تعالى (إنك أنت علام الغيوب)^(٦) وأما قوله تعالى (وجعلنا
ذويته هم الباقين)^(٧) فلا يحتمل إلا الفصل كما سنبينه قريبا .

أما الامر الثالث وهو الأشياء التى يفصل بينها فى شى واحد إجمالا
وعند التفصيل أربعة كالاتى :

— بين المبتدأ والخبر (أولئك هم الوارثون)^(٨) . (وأصحاب الجنة
هم الفائزون)^(٩) .

(٢) سورة النازعات : ٤١

(٤) سورة هود : ٧٨

(٦) سورة المائدة : ١١٦

(٨) سورة المؤمنون : ١٠

(١) سورة فاطر : ١٥

(٣) سورة الحجر : ٧

(٥) سورة المائدة : ١١٧

(٧) سورة الصافات : ٧٧

(٩) سورة الحشر : ٢

— بين اسم كان وخبرها (وكنا نحن الوارثين)^(١) (ونصرناهم فكمأوا هم الغالبين)^(٢).

— بين اسم إن وخبرها (إن ربك هو الخلاق العليم)^(٣) (إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله)^(٤).

— بين مفعولى ظن (وجعلنا ذريته هم الباقين)^(٥) وما قبل ذلك .
ويجمع هذا قولك بين جملة المبتدأ والخبر أو ما أصلها كذلك .

إلا أنهم اشتراطوا في هذه الجملة شرطا وهو أن يكون ركنها معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة وفكرة مقاربة لها . وعلى ذلك فطيس من الفصل قول الله تعالى (ومكر أولئك هو يبور)^(٦) وقوله (إنه هو يبدى ويعيد)^(٧) وقوله (وأنه هو أضحك وأبكى)^(٨) (وأنه هو أمات وأحيا)^(٩) لأن المبتدأ وإن كان معرفة إلا أن الخبر ليس مثله بل هو جملة فعلية وعلى ذلك فالضمائر السابقة إما مبتدأ وإما تؤكد إلا الأول فإنه لا يكون إلا مبتدأ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير .

وخالف في ذلك بعض العلماء^(١٠) فالحقوا المضارع بأفعل التفصيل وهو المقارب للمعرفة حيث لا يقبل أل مثله فأجازوا الفصل في الآيات السابقة وهو خلاف ما ذهب إليه كثرتهم وابن عصفور .

(١) سورة القصص ٥٨	(٢) سورة الصافات ١١٦
(٣) سورة الحجر ٨٦	(٤) سورة ن ٧
(٥) سورة الصافات ٧٧	(٦) سورة قاطر ١٠
(٧) سورة البروج آية ١٣	(٨) سورة النجم ٤٣
(٩) سورة النجم ٤٤	(١٠) معنى البيت : ٤٩٤/٢

(متى تكون الفصلية نصاً)

(ص) : قال ابن عصفور (إلا أنه لا تظهر الفصلية نصاً إلا في باب ظننت وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل أسماً ظاهراً نحو قولك : أعلمت زيدا عمراً هو القائم ، ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون قائماً كيداً وعمراً لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلاً فيه لأن المضمر إذا كان بدلاً مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب فلو كان بدلاً لقلت إياه فتبين أنه فصل لا موضع له من الإعراب ، أو في باب كان بشرط دخول اللام على الفصل نحو قولك : إن كان زيد لم هو القائم فأما قول الشاعر :

وكان بالاباطح من صديق
يراني لمن أصبت هو المصاب

فأني بضمير الغيبة فاصلاً بين مفعولي يرى مع أن الذي قبله ضمير متكلم فيخرج على أن يكون التقدير يرى مصابي هو المصابا فخفف المضاف ثم أقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفصل على الأصل ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذى الحال فيقول : ضربت زيدا هو ضاحكاً إلا أن ذلك قليل .

ش : استثناء متصل وحديث غير مقطوع عن ضمير الفصل ذلك الذي رأى ابن عصفور قرابة ورحماً بينهما وبين الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وإن كانت قرابة بعيدة ورحماً مقطوعة لكن الأدمية تكفي للتعاطف والتراحم بين الناس .

قوله : إلا أنه لا تظهر الفصلية نصاً إلا في باب ظننت ، المستثنى منه هو ما ذكره قبله أو فهم من كلامه وهو قوله : لأن العرب جعلت فيه

ضرباً من التأكيد لما قبله ، وقد سبق أن عرضنا بعض الآيات التي يجوز فيها الأمور الثلاثة وهي الابتداء والتأكيد والفصلية من مثل قوله تعالى (إنك أنت علام الغيوب) ^(١) وما يجوز فيها التأكيد والفصلية من مثل قوله: (كنت أنت الرقيب عليهم) ^(٢) وهو هنا يبين الموضع التي لا يحتمل فيها الضمير غير الفصلية فيذكر من ذلك موضعين أو ثلاثة مبيناً ما يشترط في كل موضع ، ولماذا كانت الفصلية فيه فصلاً :

الأول : باب ظننت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً مع ما شرطه قبل ذلك من وجوب كون المفعولين معرفتين أو يشبههما ، ومن وجوب كون ضمير الفصل موافقاً للأول نوعاً وعدداً ، وكونه ضمير رفع منفصل لا غير ، إذا كان الأمر كذلك تعين أن يكون فصلاً فقط مثال ذلك قولك : ظننت زيدا هو القائم (بنصب القائم) فهو في المثال لا يكون إلا فصلاً ولا يكون مبتدأ لأن ما بعده منصوب ، ولا تأكيداً لويد لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر ، ولا بدلاً منه أيضاً لأن المضمر إذا كان بدلاً فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب والأول منصوب فلا بد أن يكون الضمير البديل ضمير نصب فتقول ظننت زيدا إياه القائم أو ظننته إياه وهذا مرفوع فتعين أنه ضمير فصل لا موضع له من الإعراب .

ومن ذلك قول الله تعالى : (وجعلنا ذريته هم الباقين) ^(٣) ، وقوله : (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) ^(٤)

(١) سورة المائدة : ١١٦

(٢) سورة المائدة : ١١٧

(٣) سورة الصافات : ٧٧

(٤) سورة سبأ : ٦

ينصب الحق مفعولاً ثانياً وهو ضمير فصل لا يحتمل غيره والإسم الموصول المفرد هو المفعول الأول ولا يكون الضمير مبتدأ لنصب ما بعده ولا تأكيداً لظهور ما قبله ولا بدلاً لأنه بصيغة المرفوع .

وشرط تعيين الفصلية نصب الحق وهي القراءة المشهورة وقرئ مرفعها بلغة تميم فيكون الضمير مبتدأ لا غير والجملة مفعولاً ثانياً^(١) .

وخرج بقوله : بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً ما إذا كان المفعول الأول ضميراً فإن الضمير المرفوع المنفصل يحتمل الفصل والتوكيد تقول : ظننتك أنت القائم ومنه قوله تعالى : (إن ترفى أنا أقل منك مالا وولداً ، فعسى ربى أن يوفى خيراً)^(٢) .

فأنا يحتمل الفصل والتوكيد لأن المفعول الأول وهو الياء في ترفى ضمير ، وهذا بشرط أن تكون رأى عليه أما إذا كانت بصرية فلا يكون إلا توكيداً لأن الفصل لا يقع بين الحال وصاحبه إلا على رأى الاختف .

الموضع الثانى : — باب أعلمت التى تنصب بالشروط السابقة فى باب ظننت وأهمها أن يكون المفعول الثانى وهو ما قبل ضمير الفصل اسماً ظاهراً تقول أعلمت زيدا بكراً هو الناجح فيتعين فصلية الضمير وبغير ذلك يحتمل الفصل والتوكيد .

الموضع الثالث : بما تظهر فيه الفصلية نصاً باب كان بشرط دخول

(١) البحر المحيط : ٥٢١/٨ والتبيان للعكبرى ١٠٦٣/٢

(٢) سورة الكهف : ٤٠ ، ٣٩

اللام على ضمير الفصل نحو إن كان زيد هو القائم والمعنى تأكيد قيسام زيد في الماضي أى : إن زيدا كان هو القائم ، فإن هذه مخففة من الثقيلة وهى مهمة فى العمل وإن أفادت معناها وهو التأكيد ويلزم دخولها على جملة اسمية أو فعلية مصدرية بناسخ لا غير ، ويجب إلزام لام الإبتداء هذه الجملة الواقعة بعد إن داخلة على خبر المبتدأ أو خبر الناسخ أو ضمير الفصل ، ولم تصدر اللام لأنها تفيد التوكيد فلا تجاور إن التى تفيده ، قالوا : وهذه اللام تفيد — مع التوكيد — الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة ، إذا وجدت هذه اللام بهذه الصفة داخلة على ضمير الفصل تعينت فصلية الضمير ولا يكون مبتدأ لنصب ما بعده ولا ناكذا لأن اللام قبله للتأكيد ولا بدلا لأنه بلفظ المرفوع .

وأما قول ابن عصفور : فأما قول الشاعر :
وكان بالاطح من صديق الخ .

فهو كلام مخالف لاحتراز وشرط ذكره قبل وهو قوله : ويكون الضمير على وفق المفعول الأول فى الغيبة والتسكيم والخطاب تقول : رآنى زيد أنا الناجح فأنا ضمير فصل على وفق المفعول الأول وهو الياء فى رآنى ولا يجوز غير ذلك من مثل قولك : رآنى هو الناجح فهو فصل أيضاً لكنه ليس على صيغة الأول ونوعه فالأول تسكيم والثانى غائب وهو لا يجوز ، وعلى مثال رآنى زيد هو الناجح جاء قول جرير مفتخراً .

هـ — وكان بالاطح من صديق

يرانى لو أصبت هو المصايا^(١)

(١) البيت من بحر الوافر وهو من قصيدة لجرير فى الغزل والفخر وشاهده وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة مع أن الذى يسبقه ضمير متسكيم وقد اختلف فى تخريجه كما ذكر فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١

قال ابن عصفور : دأتى بضمير الغيبة فاصلا بين مفعولى يرى مع أن الذى قبله ضمير متكلم ، (١) .

وقد اختلفوا فى تخريجه على أقوال (٢) :

— ليس هذا الضمير ضمير فصل وإنما هو توكيد لفاعل يرانى الغائب .

— الضمير لصديقه لكنه المقصود مبالغة فى حب صديقه له .

— الرواية يراه أى : يرى الصديق نفسه والمعنى يرى الصديق نفسه مصابا إذا أصيب .

— قال ابن عصفور (٣) : أصله يرى مصابى هو المصاب فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفصل على الأصل .

ثم اعترض ابن عصفور قائلا (٤) : كيف راعى فى إعادة الضمير المضاف فأعاد غائبا ولم يراع المضاف إليه المذكور فيعبده متكلماً ثم أجاب قائلا : هو مثل قوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قاتلون) (٥) فأعاد الضمير الذى للجمع وهو هم على قرية لقيامها مقام الأهل وأصله وكم من أهل قرية فحذف المضاف وهو الأهل وأقام المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حكم له بحكم ما قام مقامه .

وعلى الأوجه الثلاثة الأولى يكون المصاب اسم مفعول وعلى الرابع يكون بمعنى المصدر كقولهم : جبر الله مصابك أى مصيبتك .

(١) من المقرب السابق .

(٢) متق اللبيب : ٤٩٦/٢

(٣) شرح الجمل : ٦٩/٢

(٤) المرجع السابق .

(٥) سورة الأعراف : ٤

وأما قوله : وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذى الحال ... إلخ ، فهو رأى مخالف لما قرره عند الجمهور وهو أن الفصل لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله ذلك وأما الحال وصاحبه فليس أصلها ما ذكر فضلا عن أن الحال لازمة التنكير .

أما الأخفش فأجاز الفصل بين الحال وصاحبه^(١) تقول : ضربت زيدا هو ضاحكا إلا أن ذلك قليل عند الجمهور .

ومما احتج به الأخفش لرأيه قول الله تعالى ، على لسان شعب لقومه (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم)^(٢) .

فقد قرئ برفع أطهر ولا إشكال فيه وتكون هؤلاء بناتى جملة وهن أطهر لكم جملة أخرى ، وقرئ فى الشاذ بنصب أطهر فتكون حالا وتكون هؤلاء مبتدأ وبناتى بدلا منه وهو صاحب الحال وهن ضمير فصل ولكم الخبر^(٣) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٨/١ تحقيق د / عبد الرحمن المسيد وصاحبه .

(٢) سورة هود : ٧٨

(٣) مشكل لعرب القرآن ص ٣٧١

قال أبو محمد مكي : قوله : هن أطهر لكم ابتداء وخبر لا يجوز عند البصريين غيره .

وقد روى أن عيسى بن عمر قرأ أطهر بالنصب على الحال وجعل هن فاصلة وهو بعيد ضعيف .

التعليق في هذه الأفعال وغيرها وأسبابه

(ص) قال ابن عصفور :

(ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق وهو ترك العمل
لما منع ، والموانع أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافا إليه أو تدخل
عليه همزة الاستفهام أو لام الابتداء أو ما النافية أو إن وفي خبرها اللام
فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه في المعنى
فتكون في التعليق بالخيار نحو قولك علمت زيد أبو من هو وإن شئت
نصبت زيدا ألا ترى أن المعنى علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ، إلا أن
يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق فإن العرب تلتزم فيه الأعمال وذلك نحو
قولك : أرأيتك زيدا أبو من هو ، ولا يجوز رفع زيد لأن الكلام دخله
معنى أخبرني وأخبرني لا يعلق .

ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية ، من كلامهم سل
أبو من زيد ، وأما ترى أي برق هاهنا) .

(ش) سبق أن تحدثنا عن هذه الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر
فتنصبهما وذكرنا أن لها بعض الاختصاصات منها الإلغاء وهو إبطال
العمل لفظاً ومحلاً ، ومنها أن ضمير الفصل إذا فصل بين معموليها وكان أولهما
ظاهراً فإنه يكون نصاً في الفصلية فلا يكون تأكيداً ولا مبتدأ ولا بدلاً
وابن عصفور هنا يتحدث عن أمر ثالث لهذه الأفعال وهو اختصاصها
بالتعليق الذي معناه إبطال العمل لفظاً وبقاؤه محلاً على ما سنبينه .

أما اختصاصها بالإلغاء خاصة فلما سبق أن ذكرناه وهو أن هذين
المفعولين أصلهما جملة المبتدأ والخبر ، والجملة ليست محلاً لتأثير العوامل

كما أن هذه الأفعال لا تسلط لها بحق الأصالة على المفعولين كل ما أحدثته هو النسبة الحاصلة من شك أو يقين بين المنتسبين .

وأما اختصاصها بالتعليق فلأن هذه الأفعال لا تبشر إلا الجملة والجملة نفسها قد تكون مصدرة بما له مصدر الكلام كأدوات الاستفهام والتثني ، ومتى كانت الجملة مصدرة بما له مصدر الكلام امتنع تسلط العمل على جرائها وهذا لا يكون في غيرها من الأفعال كالتثني تنصب مفعولا واحداً لأنها إنما تبشر المفرد خاصة والمفرد على حدة لا يتصور أن يقرن بما له الصدارة من أدوات الاستفهام أو التثني أو لام الابتداء .

والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أولهما : أن الإلغاء غير لازم بمعنى أنه إذا وجد سببه من تقديم للمفعولين على الفعل أو توسطه بينهما فقد يبقى العمل وقد يلغى ، أما التعليق فإنه إذا وجد سببه الذي سنذكره من كون المفعولين مصدرين بما يلزم الصدارة فإن العمل يلغى لأعماله ولا سييل إلى بقاءه .

— أما الوجه الثاني في الفرق بين الإلغاء والتعليق فهو أن جملة الفعل الملقى لا محل لها من الإعراب لأنه لا يقع في موقعها مفرد فهي مبتدأ وخبر لا غير .

أما جملة الفعل المعلق فلها محل من الإعراب وهو النصب لقيامها مقام مفعول به إن كان الفعل ينصب مفعولا به واحداً كعرف أو مقام مفعولين إن كان الفعل ينصب مفعولين كعلم ، وعلى ذلك فإذا عطفت على جملة الفعل الملقى فإليك تعطف بالرفع .

تقول : زيد قائم وعلى قاعد ظننت ، أما إذا عطفت على جملة الفعل

المعلق فإنه يجوز لك العطف على المحل تقول : ظننت لزيد قائم وعليا قاعدا .

قال ابن هشام في ذلك . « فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير :

٤٦ - وما كنت أدري قبل عزة ما البسكا

ولا موجعات القلب حتى تولت^(١)

بنصب موجعات^(٢)

والتعليق عند النجاة مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلازوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزواج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديره لأن معنى « علبت لزيد قائم » : « علبت قيام زيد » كما كان عند انتصاب الجواين ، ومن هنا جاز العطف على الجملة المعلقة بالنصب كما قلنا .

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أحسن قصائده في الغزل ، وكنت كان واسمها وأدري هو الفعل الناسخ الذي يتطلب مفعولين وهما جملة « ما لبسكا » إلا أنه علق عن العمل فيهما لوجود الاستفهام وحينما أراد العطف على هذه الجملة عطف بالنصب في قوله موجعات مما يدل على إن محل الجملة المعلقة النصب ومراجع البيت في معجم الشواهد

ص ٧٢

(٢) معنى اللبيب ج ٢ ص ٤١٩

أفعال القلوب : معناها — أنواعها

وأفعال القلوب التي تعلق عن العمل هي الأفعال التي مصدرها القلب وهو العقل والذهن أي التي معانيها قائمة بالقلب كالظن والعلم وما هو سبيل إلى الظن والعلم وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة بين المفعولين مع مادل عليه الفعل من ظن أو علم ، ولا يدخل في هذا النوع من الأفعال أفعال التصيير من مثل : جعل وصير ، واتخذ ، لأنها تحتاج إلى معالجة بغير القلب .

وأفعال القلوب كثيرة جدا منها : ظن وحسب وزعم وخال وعلم ورأى ووجد ودري وهو مادل من الأفعال على ظن أو علم .

ومنها تردد ونسى وشك وفكر وتفكر وبين وامتنح وبلى يبلو — وسأل واستفهم وهو ما كان سبيلا إلى الظن أو العلم .

وقد اختلف النحاة في كتبها .

فقال أفعال القلوب ما كان مصدرها القلب كات من أخوات ظن أو لم تكن ، وهذه هي التي تعلق عن العمل لفظا يصيب تصدرو ما يلزم تصديره في الجملة وعلى هذا الرأي ابن عصفور قال^(١) : ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية أي لا فعلى سأل ، ورأى البصرية على ماسياتي بيانه آخر الحديث .

وقال أفعال القلوب تشمل ما كان مصدره القلب وما كان مصدره الحواس الخمس كالبصر وأبصر ونظر واستمع وشم وذاق وعلى هذا يدخل

(١) انظر المثنى السابق له .

التعليق جميع الأفعال السابقة، وعلى هذا رأى الإمام الرضى صاحب شرحى الكافية والشافعية^(١).

وذهب بعضهم إلى تعليق جميع الأفعال ما كان مصدره القلب والحواس وما كان غير ذلك نحو: ضربت أيهم في الدار وقتلت أيهم في البيت وعليه يونس^(٢).

ولا يشترط في أفعال القلوب أن تكون كلها متعدية إلى اثنين بل يجوز فيها أن تكون كذلك وهو غالبها كظن وعلم وأخواتهما، وقد تكون متعدية إلى واحد بنفسها كعرف وفهم وقد تكون متعدية إلى واحد بواسطة حرف الجر نحو فكّر فإنها متعدية بفي، ونظر فإنها متعدية بإلى أو بفي أيضاً.

وقد ورد كثير من أفعال القلوب معلقاً في كتاب الله الكريم سواء كان من أخوات ظن أو من غيرها، فن أخواتها قوله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أيّ الحزبين أحصى^(٣)) وقوله (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون^(٤)) ومن غير أخوات ظن قوله (سلّمهم أيهم بذلك زعيم^(٥))، وقوله (وما يشعرون أيان يبعثون^(٦)) وقوله (ليبلون أشكر أم أكفر^(٧)) وغير ذلك وهو كثير وسيأتى.

(١) شرح الكافية : ٢٨٤/٢ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٩٠ / ٢ وشرح الكافية للرضى

٢٨٤ / ٢ .

(٣) سورة الكهف : ١٢ .

(٤) سورة يس ٣١

(٥) سورة ن : ٤٠ .

(٦) سورة النمل : ٤٠ .

(٧) سورة النمل : ٦٥

الاشياء الموجبة للتعليق أو المانعة عن العمل

والاشياء التي تمنع الفعل عن العمل أى تجعله معلقاً عنه كثيرة ومع كثرتها لم يختلف فيها النحاة اختلافهم فى كثير من المسائل لا تفاهيم فى أمر واحد وهو أن مانع العمل ما يجب له التصدير سواء أ كان من ذات جملة المفعولين كأن يكون أحد ركنيها أو شئ منها اسم استفهام أم كان من أمر خارج عنها كأن تكون تلك الجملة مقرونة بلام الابتداء أو ما إلنافية، وعلى كل فالموانع كالآتى :

١ - أن يكون أحد ركني الجملة أو شئ منها اسم استفهام :

مثال الأول وهو المبتدأ علمت من الناجح ، ومثال الثانى وهو الخبر علمت من الامتحان ، فعلمت فى الجملة فعل وفاعل والجملة بعدهما من المبتدأ والخبر فى محل نصب سدت مسد المفعولين ، وإنما لم يعمل الفعل فى الجملة المذكورة لفظاً لأن أحد ركنيها استفهام وأسماء الاستفهام لها الصدارة فى الجملة فلا يعمل ما قبلها فيها .

ومثال ذلك من كتاب الله العزيز قوله (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر^(١)) وقوله (وما أدراك ما ليلة القدر^(٢)) وقوله (أدع لنا ربك يبين لنا ما لونها^(٣)) .

وفى الشواهد السابقة وقع المبتدأ اسم استفهام ومن ذلك قوله (ستعلمون كيف نذير^(٤)) وقوله (وسيعلم الكفار لمن عقبى

-
- (١) سورة القمر : ٢٦ .
 - (٢) سورة القدر : ٢ .
 - (٣) سورة البقرة : ٦٩ .
 - (٤) سورة الملك : ١٧ .

المدار^(١) 'وقوله (يسألون أيا ن يوم الدين^(٢)) وفي هذه الشواهد أيضاً وقع الخبر اسم استفهام 'ومن ذلك أيضاً قوله (وسيعلم الذين ظلموا أئى منقلب ينقلبون^(٣)) وقوله (ويسألونك ماذا ينفقون^(٤)) وقوله (ألم تركيب فعل ربك بأصحاب الفيل^(٥)) وفيها وقع اسم الاستفهام مفعولاً مطلقاً فى الآية الأولى ومفعولاً به فى الآية الثانية وحالاً فى الآية الثالثة .

٢ - أن يكون أحد ركئى الجملة أو شئء منها مضافاً إلى اسم الاستفهام تقول علمت ابن من الناجع وعلمت أبو أئهم زيد وعرفت ابن من تكرم .

٣ - أن تدخل على الجملة همزة استفهام خاصة تقول علمت أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى محل نصب سدت مسد مفعولى علم والمعنى علمت أحدهما بعينه له صفة القيام إما هذا أو ذاك ، ومن هنا كان الشرط دخول همزة الاستفهام خاصة لأنها التى يطلب بها تعيين المفرد، أما النسبة فقد وقعت وعلمت وتعلق العلم بها ، بخلاف (هل) إذا قلت : «علمت هل زيد قائم» فإن جوابه: نعم قام أولاً ، لم يقم وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة .

ورده الرضى قائلاً^(٦) : إن نعم أولاً فى الجواب متضمن أيضاً للمعنى

(١) سورة الرعد : ٤٢

(٢) سورة الذاريات ١٢ .

(٣) سورة الشعراء : ٢١٧ .

(٤) سورة البقرة ٢١٩ .

(٥) سورة الفيل : ١ .

(٦) شرح السكافية للرضى ٢٨٤/٢ .

النسبة أو نفيها لأن المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود وهو المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم .

ومن أمثلة التعليق بأداة الاستفهام في القرآن الكريم قوله تعالى (ويستنبئونك أحق هو^(١)) وقوله (ولإن أدرى أقرب أم بعيد^(٢)) مانوعدون) وقوله (قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين^(٣)) وفيه وقع الاستفهام بالهمزة ومن ذلك (فارجع البصر هل ترى من فطور^(٤)) وقوله (على الأرائك ينظرون هل ثوب الكفار^(٥)) .

وفيه وقع الاستفهام بهل .

٤ - أن تدخل على الجملة لام الإبتداء تقول علمت لزيد فاجع جملة لويد ناجح في محل نصب . مدت مسد مفعولى علمت واللام فيه للإبتداء وهي تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لصداقتها ولو في جملتها لفظا وفي القرآن الكريم (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق^(٦)) فنكرة موصوفة بما بعدها مبتدأ أو هي اسم موصول صلته ما بعده وجملة ماله في الآخرة من خلاق خبر المبتدأ وقد مدت الجملة مسد مفعولى علم .

(١) سورة يونس : ٥٣ .

(٢) سورة الأنبياء : ١٠٩ .

(٣) سورة النمل : ٢٧ .

(٤) سورة الملك : ٣ .

(٥) سورة المطففين : ٣٥ ، ٣٦ .

(٦) سورة البقرة ١٠٢ .

• — أن تكون الجملة مقرونة بأداة من أدوات النفي وهي : ما وإن
بإتفاق ولا على رأى « مثال ذلك قوله تعالى (وظنوا ما لهم من محيص)^(١)
فـ(ما) نافية ولهم خبر مقدم ومحيص مبتدأ مؤخر زيدت فيه من ، والجملة في محل
نصب سدت مسد مفعولى ظن ولما كانت ما النافية تستحق الصدارة فقد
حجبت الفعل عن العمل في المفعولين لفظاً .

ومن ذلك أيضاً فى كتاب الله (قالوا لقد علمت ما لنا فى بناتك من
حق)^(٢) وقوله (ثم تتفكروا ما يصاحبكم من جنة)^(٣) وفى الآيات
السابقة كان النفي بما ومثال كون النفي بأن قوله (وتظنون إن لبثتم إلا
قليلاً)^(٤) أى ما لبثتم ، ومثال دلا ، قولك علمت لا أحد فى الدار وقولك علمت
لا زيد فى الدار ولا عمرو .

٦ — أن تكون الجملة مصدره بأن (المصدرة) وفى خبرها اللام تقول:
أظن إن الفجر لطالع بكسر همزة إن لوجود لام الابتداء فى جملتها لأنها
هى التى تدخل فى جملة إن المكسورة وحدها ومكانها أول الجملة إلا أنها
أبعدت عن إن لأنها بمعناها فوجود اللام دل على أن همزة إن مكسورة
وإن المكسورة الهمزة يجب تصديرها ، وعلى ذلك فقد علق الفعل عن
العمل فإن أسقطت اللام فلا مانع من فتح همزة إن وتأويلها مع معموليها
بمصدر هذا المصدر معمول للفعل لفظاً ومعنى . وفتح همزة إن وعمل الفعل
أولى من كسرها وعزل العامل عن العمل ، وفى القرآن (ولقد علمت
الجنة إنهم لمحضرون)^(٥) وفيه (قالوا ربنا يعلم إنا إليكم

(١) سورة فصلت : ٤٨

(٢) سورة هود : ٧٩

(٣) سورة سبأ : ٤٦

(٤) سورة الإسراء : ٥٢

(٥) سورة الصافات : ١٥٨

للمرسلون^(١) وفيه (والله يعلم إنك لرسوله)^(٢) وفي الآيات الثلاث علقت
إن المكسورة الفعل عن العمل لأن لها الصدارة في الكلام .

هذه سبعة أشياء أو سبع أدوات إتفق عليها النحاة تقف حائلا بين
الفعل وبين عمله النصب في المفعولين لفظا ، وبقيت ثلاثة أختلاف فيها
النحاة وزادها بعضهم على بعض .

وهنا سؤال نذكره ونجيب عليه قبل الخوض في ذكر بقية المواضع :
وهو : إذا قلت علمت لزيد قائم فإنه يقيد علمك بقيام زيد وتأكيده وإذا
قلت علمت ما زيد قائم فإنه يقيد علمك بنفي القيام ولا تعارض بين الفعل
وما بعده .

ولكن إذا قلت علمت أزيد قائم أم عمرو، وعلمت أى ولديك الناجح
فإن آخر الكلام ينافي أوله، فأوله علم وهو ينافي الاستفهام وآخره
استفهام وهو ينافي العلم فكيف جاز ذلك ؟ وكيف صح دخول العلم على
الاستفهام ؟

وقد سألت أبو حيان نفسه هذا السؤال في شرحه على الألفية وأجاب
عليه^(٣) يقول :

فإن قلت : الجملة التي تعلق عنها هذه الأفعال على قسمين خبرية وغير
خبرية فالخبرية يعقل تعلق هذه الأفعال عنها نحو علمت لزيد قائم وعلمت

(١) سورة يس : ١٦

(٢) سورة المنافقون : ١

(٣) لم أعتز على الكتاب المذكور لأبي حيان انفراد طبعته القديمة .
والنص المذكور منقول من شرح التسهيل لناظر الجيش في باب ظن
وأخواتها من الجزء الثاني

ما زيد قائم لأن العلم قد يتعلق بالوجود وقد يتعلق بالعدم ، وأما غير
الخبرية نحو: «علت أيهم في الدار» فإنه يشكل إعتقاد هذه الجملة الاستفهامية
بالجملة الخبرية التي هي علنت لأن علنت تفيد حصول العلم وأيهم في الدار
معناه طلب الإعلام بمن في الدار فهذا الكلام يدافع أوله آخره لأن
حصول العلم ينافي طلب العلم فمن حصل له العلم إلا يطلب تحصيل العلم
ولا يعقل أن يكون طلب الإعلام بذلك متعلقاً لنفي العلم أو إثباته وهل
ينفي أو يثبت إلا النسب الخبرية لا النسب التي ليست بخبرية ؟

قال (١) : فالجواب أن هذا مما صورته صورة الاستفهام وليس
معناه معنى الاستفهام فإذا قلت علنت أيهم في الدار فعناه الذي هو
في الدار وكذلك جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل ليس معناه على
الاستفهام ولذلك لا يكون له جواب البتة بخلافه إذا لم يعلق عنه الفعل
فإذا قيل : «أيهم في الدار» استدعى جواباً وقد قال سيبويه مانعه : «كما
أنك إذ قلت قد علنت أزيد ثم أم عمرو وأردت أن تخبر أنك قد علنت
أيهما ثم ، . فقول سيبويه : أردت أن تخبر أنك قد علنت أيهما ثم .
نص على أنه لا يراد معنى الاستفهام البتة، وجميع المثل التي أوردها سيبويه
في الباب الذي ذكر فيه هذا النص مما صورته الاستفهام ليس المعنى على
الاستفهام أصلاً ، ويستمر أبو حيان قال (٢) : وقد نص أبو الحسن
البادش على ذلك أيضاً قال مانعه : علنت أزيد عندك أم عمرو ، (لنعلم
أي الحزبين أحصى) (٣) ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام لأنه
يستحيل أن يستفهم عن ما أخبر أنه يعلمه انتهى وقال : بعض حذاق

(١) أي أبو حيان وانظر المرجع السابق

(٢) شرح الألفية له وهو مفقود ، والنقل من شرح للتسهيل لناصر

الجيوش .

(٣) سورة الكهف : ١٢

(٨)

شيوخنا في قول الزجاجي : قد علمت أزيد عندك أم عمرو ما نصه :
وأعلم أن أدوات الاستفهام استعملت في هذه المواضع مجردة من معنى
الاستفهام فقايل قد علمت أزيد ثم أم عمرو، إنما أراد أن يبين أنه قد
عرف الذي ثم منهما وأراد ألا يعينه للمخاطب فجاء بلفظ الاستفهام تسوية
بينهما في الإيهام على المخاطب .

قال أبو حيان : فهذه النصوص متضافرة من أئمة العربية على أنها
لا يراد به حقيقة الاستفهام ، ويستمر أبو حيان قائلا بعد كلام في هذا
الامر : « كلام العرب في تركيبه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مطابقة اللفظ للمعنى نحو زيد قائم وما قام زيد وشبهه
ذلك .

والثاني : غلبة اللفظ على المعنى نحو قولهم : أظن أن تقوم أجمعوا على
صحته وأبطل أكثرهم أظن قيامك .

والثالث : غلبة المعنى على اللفظ كهذا الأسلوب الذي معنا وهو علمت
أزيد قائم أم عمرو ؟ فصورته الاستفهام لكسنة على غيره ومثله : أي رجل
أنت ؟ فهو استفهام لكن المقصود به التعظيم والتعجب ومعناه ما أملك
رجلا وهذا النوع من الاستفهام لا يحتاج إلى جواب . وكان الأولى
عمل الفعل فيه لسكرتهم راعوا صورة الاستفهام فلم يعملوا فيه ما مثله لفظا
وإن كان عاملا فيه من إجهة المعنى فوضعه نصب ، ولذلك إذا عطف عليه
عطف بالنصب . انتهى كلام أبي حيان .

وقال الرضي في معنى ذلك أيضا^(١) : وليس أداة الاستفهام التي تلي

(١) شرح الرضي على الكافية ج ٤ ص ١٦٤ طبعة جامعة قار يونس
بليبيا .

باب علم في نحو : « علم زيد أيهم قام » مفيدة لاستفهام المتكلم بها للزوم
التناقض في نحو: علمت أيهم قام وذلك لأن علمت المقدم على أيهم مفيد أن
قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين لما ذكر أن العلم
واقع على مضمون الجملة فلو كان أى لاستفهام المتكلم لكان دالا على أنه
لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن أيهم قام ، استفهام عن مشكوك فيه
هو انتساب القيام إلى معين ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره فيكون
المشكوك فيه إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض ،
فنقول : أداة الاستفهام إذن لمجرد الاستفهام للاستفهام المتكلم والمعنى
عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أى شخص
هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد ، وإنما لم يصرح
باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما أو علمت قيام زيدا لأن المتكلم قد
يكون له داع إلى إيهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك الميهم كما يكون
له داع إلى التصريح به كقوله تعالى (ولما أو إياكم لعلى هدى أو فى
ضلال مبين)^(١) ومثله كثير .

والآن نعود إلى الحديث عن بقية الأدوات التى تعلق الفعل عن العمل
والموانع التى تقف حائلا بينه وبين عمله النصب فى المفعولين وكنا قد
تحدثنا عن سبعة وهى التى اتفق عليها النحاة وبقيت ثلاثة اختلفوا فيها
وزادها بعضهم على بعض :

أما الأول فهو : لعل وقد زادها أبو حيان يقول فى ذلك من شرحه
على الألفية :

وبما ظهر لى أنه من أسباب التعليق لعل وهو شيء أهمله النحويون ولم
أجد فيه فصا لبصرى ولا كوفي والدليل على صحة ما ذهب إليه وأنه مسموع
من لسان العرب وإن لم ينبه النحويون عليه قوله تعالى (وإن أدري لعله

فتنة لكم^(١) وقوله تعالى (وما يدريك لعله يزكى)^(٢) وقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)^(٣) ودري من الأفعال التي تعلق كما علق في قوله تعالى (وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون)^(٤) وقوله تعالى (وما أدراك ما القارعة)^(٥) وإنما كانت لعل من أسباب التعليق لشيها بأدوات الاستفهام حتى إن بعض الكوفيين زعم أن لعل تكون استفهاماً كما ذكر في باب إن قال صاحب الواضح : لعل من حروف الاستفهام يقول الرجل لمخاطبة لملك سببتني فأعافيك يريد هل سببتني وقد قال الله تعالى وله المثل الأعلى في السموات والأرض (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فجعل لعل في موضع حرف الاستفهام مقروناً بدليل الاستفهام وهو تدري .

وقال أبو حيان في شرحه على التسهيل : وقعت لآبي على الفارس على شيء من هذا قال : وقد ذكر (وما يدريك لعله يزكى)^(٦) (وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً)^(٧) ما نصه : والقول في لعل وموضعها أنه يجوز أن يكون في موضع نصب وأن الفعل لما كان بمعنى العلم عاق عما بعده وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام ألا ترى أنه بمنزلة في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع بما قبله ولا يعمل فيه وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه وعلى هذا يسكون لعل وما بعدها هذه الأفعال في موضع نصب ، وأقول عن كلام أبي حيان ورأيه : إنه كلام حسن ورأى مقبول .

الثاني من أدوات التعليق التي اختلف فيها النحاة : لو : ذكرها

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| (١) سورة الأنبياء ١١١ | (٢) سورة عبس ٣ |
| (٣) سورة الطلاق ١ | (٤) الأنبياء ١٠٩ |
| (٥) سورة القارعة ٣ | (٦) الطلاق ١ |
| (٧) سورة عبس ٣ | (٧) سورة الاحزاب ٦٣ |

ابن مالك^(١) ومثل لها بقول الشاعر وهو حاتم الطائي^(٢) :

٤٧ - وقد علم الأقوام لو أن حاتماً
أراد ثراء المال كان له وفر^(٣)

وفيه سدت جملة لو من الشرط والجواب مسد مفعولي علم .
ولم يذكر ابن عصفور الأداتين : لعل ، ولو من أدوات التعليق .
الثالث من هذه الأدوات : لام القسم : وقد ذكرها ابن مالك أيضاً
ومثل لها بقول الشاعر وهو لبيد^(٤) :

٤٨ - واقد علمت لتأتين مني إن المنايا لا تعطيش سهاها^(٥)
فعلت معلقة عن العمل بسبب لام القسم :

(١) شرح التسهيل له ٨٩ / ١

(٢) انظر ترجمته في الجزء الأول من شرح المقرب ص ٢٧٦

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائي من زائفة له مشهورة في
الكرم وعتاب زوجته على أن لامته في كرمه واستشهد به ابن مالك على
جعل لو من أدوات التعليق كلام القسم ، ومراجع البيت مذكورة في معجم
الشواهد ص ١٥٠ وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٨٩ / ٢ برواية يريد
ثراء المال أمسى له وفر

(٤) سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٦١

(٥) البيت من بحر الكامل وهو لبيد بن ربيعة من معلقته المشهورة
وفي البيت اعتراف بالموت وشاهده في الشطر الأول حيث علقت علم عن
العمل بسبب لام القسم ولا يقال إن جملة جواب القسم لا محل لها لأن
محل النصب إنما هو القسم وجوابه ومراجع البيت كثيرة في معجم الشواهد
ص ٣٥٦ وهو في شرح التسهيل ٨٨ / ٢

والفرق بين لام الابتداء ولام القسم : أن لام الابتداء تنصدر الجملة الاسمية وإذا تأخرت فذلك في جملة إن وحدها وفائدتها التوكيد ، قال تعالى (لأنتم أشد رهبة) ^(١) وقال (إني ربي لسميع الدعاء) ^(٢) أما لام القسم فهي التي يجاب بها القسم وغالبا ما يكون مدخولها جملة فعلية قال تعالى (وتالله لا كيدين أصنامكم) ^(٣) وقال (قل بلى وربى لتبعثن) ^(٤) .

ولم يذكر ابن عصفور لام القسم أيضا في أدوات التعليق ونصره ، أبو حيان حيث قال : «دوا أكثر اصحابنا لم يذكر وا لام القسم في أسباب التعليق وهو الصحيح وذلك ان الجملة المعلق عنها الفعل لها موضع من الإعراب والجملة التي تقع جوابا للقسم لا موضع لها من الإعراب فتدافعا » .

كما نصره أيضا ناظر الجيش حيث يقول ^(٥) : «والظاهر أن الذي ذكره أبو حيان هو الحق غير أن ابن عصفور ذكر مسألة لها علاقة بهذا الأمر حيث قال : وانفردت أيضا أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم فإذا فعل ذلك تلقيت بما يتلقى به القسم تقول : علمت ليقومن زيد وظننت لقد قام عمرو كما تقول : والله ليقومن زيد والله لقد قام عمرو ، ثم إن كان الفعل غير متعد فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب نحو قولك بدا لي ليقومن زيد قال الله تعالى (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات

(١) سورة الحشر ١٣

(٢) سورة إبراهيم ٣٩

(٣) سورة الأنبياء ٥٧

(٤) سورة التغاين ٧

(٥) شرح التسهيل له : باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
(مخطوط) الجزء الثاني

ليسجننه حتى حين) (١) وإن كان الفعل متعديا نحو علمت ليقوم من زيد وعرفت ليخرجن عمرو فمن النحاة من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو علمت كانت الجملة في موضعها، وإن كان يتعدى إلى واحد نحو عرفت كانت الجملة في موضع ذلك المفعول، ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب لأن الفعل وإن كان متعديا قد ضمن معنى مالا يتعدى ثم رجح الأخير وقال: وهذا هو الصحيح عندي .

وهنا أمر يجب أن ننبه عليه: وهو أن التعليق في هذه الأمور لازم ويجب رفع الاسمين بعد الأدوات المذكورة وهي السبعة الأولى باتفاق والثلاثة التي زادها بعضهم كما ذكرناه، وبقيت مسأله جاء التعليق فيها غير لازم والمتسكك الاختيار إن شاء رفع الاسم الأول على الابتداء، وإن شاء نصبه على المفعولية تلك المسأله هي:

أن يكون الاسم مستفها عنه في المعنى تقول: عرفت زيد أبو من هو، فيها يتعدى إلى مفعول واحد وعلمت زيد أبو من هو فيها يتعدى إلى مفعولين إن شئت رفعت زيدا على الابتداء وجعلت الجملة بعده خبرا له لأن معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد الفعل والمعنى علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره فتكون الجملة معلقة وإن شئت نصبت الأول وجعلت الجملة بعده تحل محل الثاني في علم المتعدى إلى اثنين أو عرف المضمن معناه ورجح بعضهم النصب وعللوه بأن مراعاة اللفظ إذا لم يخل بالمعنى أولى من مراعاة المعنى وعلى ذلك قول الشاعر:

٤٩٠ - فو الله لا أدري غريم لويته

أيشد إن قاضاك أم بتضرع^(١)

قال ابن مالك الرواية برفع غريم على التعليق ولو نصبه لكان أجود^(٢).

وأما قول ابن عصفور : إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ، فعناه أن الفعل الذى يعلق إذا دخل عليه اسم مستفهم عنه فى المعنى كنت بالخيار إن شئت رفعت معلقا وإن شئت نصبته كاملا إلا إذا ضمن هذا الفعل ودخله معنى فعل لا يعلق فإنه يجب الإعمال وذلك مثل الفعل 'أرأيتك' فى مثل 'أرأيتك زيدا ما صنع وأرأيتك زيدا أبو من هو والمعنى أخبرنى فيهما ، وأخبرنى لا تعلق ويجب نصب الاسم الأول على المفعولية وتكون الجملة بعده فى محل نصب الثانى والفعل 'أرأيتك' ومعناه أخبرنى منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت كأنه قيل هل أبصرت وشاهدت حالته العجيبة أو أعرفتها أخبرنى عنها فلا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء ، وهذا الأسلوب يلزمه أشياء .

(١) البيت من بحر للطويل وهو فى الغزل ومع رقة معناه فقائله مجهول حيث يذكر أن ظلم الحبيب يعفو عنه المحب كثيرا ، وشاهده قوله : لا أدري غريم لويته حيث علق الفعل عن العمل فى المفعول لوجود الاستفهام فى جملة فرفع غريم لذلك ويجوز نصبه أيضا وهو أرجح مراعاة لفظ قال صاحب الدرر اللوامع : ١٣٧/١ وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى قال لأن الاعتناء بالمعنى أولى من الاعتناء بالألفاظ وأجيب بالمنع إذالم تحل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما فى مسئلتنا بل رعاية اللفظ إذذاك أحق .

(٢) شرح التسهيل : ٩١/٢ تحقيق عبد الرحمن السيد وصاحبه .

أولاً : الاستفهام في أرايت وغالباً ما يكون لتقريع المخاطب والسخرية به .

ثانياً : التاء وهي تاء الخطاب وهي فاعل للفعل رأي وتلزم الأفراد سواء كان الخطاب مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث بشرط وجود الكاف .

ثالثاً : الكاف وهي حرف دال على الخطاب وليس باسم وهي التي يتصرف فيها بإفراداً وتثنية وجمع وبتذكير وتأنيث بدلاً من تاء الفاعل وقد يستغنى عنها بتاء الفاعل وحينئذ يتصرف فيها كما يتصرف في الفاعل

رابعاً : مفعول به أول منصوب وقعت عليه الرقبة وحل به الإخبار وهو زيد في المثال المذكور واسم الإشاوة في قوله تعالى : (قال أرايتك هذا الذي كرمت على)^(١) واسم الموصول في قوله : (أفرأيتم ما تحرثون)^(٢) وقد يحذف هذا المفعول كقوله تعالى : (أرايتكم إن أنا كم عذاب الله)^(٣) أي أرايتكم عذابكم .

خامساً : الاستفهام الصريح أو المقدر بعد المفعول المنصوب يبين الحال المستعبر عنها وهو المفعول الثاني :

فلاستفهام الصريح كقوله تعالى (أرايتكم إن أنا كم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الفاسقون)^(٤) .

والمقدر كقوله تعالى (أرايتكم هذا الذي كرمت على لئن أخرتن)^(٥) ،

(١) سورة الإسراء : ٦٢ (٢) سورة الواقعة : ٦٣

(٣) سورة الأنعام : ٤٧ (٤) سورة الإسراء : ٦٢

أى رأيك هذا الذى كرمته على لم كرمته أو ما الذى أوجب له ذلك .

موقع جملة الاستفهام فى هذا الأسلوب

— واختلاف النحاة فيها —

فأما موقع جملة الاستفهام فى هذا الأسلوب فقد ذهب سيبويه إلى أنها تحل محل المفعول الثانى (أو المفعولين) وليس الفعل معلقا عنها لأن رأييت بمعنى أخبرنى وأخبرنى لاتعلق فكذا ما كان بمنهاها، وذهب بعض النحاة إلى أن رأييت كثيرا ما تعلق ويأتى بعدها الاستفهام كثيرا والدليل على ذلك قوله تعالى (قل رأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتكم بضياء)^(١) وقوله (قل رأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتكم بليل)^(٢) فهذا موضع من القرآن الكريم يدل على تعليق رأييت وهو خلاف قول سيبويه .

قال ناظر الجيش : « وقد انفصل ابن عصفور وغيره عما اعترض به على سيبويه من هذه الآيات الشريفة فجعل المفعول الأول قد حذف حذف اختصار كما يحذف فى علمت حذف اختصار والتقدير قل رأيتم عذابكم إن أتاكم أى أخبرونى عنه كيف يكون ، لو در يتموه ما جرأت هذه الجرأة قال : ولا يمنع سيبويه هذا النوع من الحذف وإلا فما يفعل فى قول الله تعالى (رأييتك هذا الذى كرمته على لئن أخرتن إلى يوم القيامة)^(٣) ألا ترى أن المفعول الثانى محذوف والمعنى رأييتك هذا الذى

(١) سورة القصص : آية رقم ٧١

(٢) سورة القصص : آية رقم ٧٢

(٣) سورة الإسراء : ٦٢

كرمت على ما الذى أوجب له ذلك فكمما يحذف الخبر وهو المفعول الثانى كذلك يحذف المبتدأ وهو المفعول الأول هذا كلام ابن عصفور^(١) وعلى ذلك فالآيات التى اعترض بها على سيديويه فيها حذف للمفعولين ولا تعليق فى رأيت وإنما عدل إلى الاستفهام فى هذا الأسلوب لتبكيث وتوبيخ المخاطبين وإلا كان قد أتى به صريحا مفعولا لرأيت .

وقال الرضى : ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستنخر عنها كأنه قال للمخاطب لما قلت ، رأيت زيدا : عن أى شيء من حاله تسأل ؟ فقلت : ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم^(٢) .

وأما قول ابن عصفور : ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال أو الرؤية ... إلخ ،

فعناه أن التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا خاص بأفعال القلوب ومع ذلك فقد جاء فى فعلين من غير أفعال القلوب وهما السؤال والرؤية ، أما السؤال فلأنه سبب للعلم وطريق للوصول إليه وليس قلبيا لأن أداته حاسة من الحواس الخمس وهى اللسان .

والفعل سأل من أوجب اللغة فهو تارة يتعدى إلى مفعولين صريحين كقوله تعالى (لا تسألك رزقا)^(٣) وقوله (أم تسألهم أجرا)^(٤) تارة يتعدى إلى مفعولين معلقين كقول العرب (سل أبو من زيد) أو أحدهما ومن ذلك قوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم)^(٥) .

(١) شرح التمهيد لناظر الجيش (مخطوط رقم ٣٤٩ دار الكتب المصرية) الجزء الثانى .

(٢) شرح الكافية للرضى : ١٦٢/٤ (ليبيا) ، ٢٨٤/٢ (بيروت)

(٣) سورة طه : ١٣٢ (٤) سورة الطور : ٤٠ ، ن : ٤٦

(٥) سورة المائدة : ٤

وقوله (سلمهم أيهم بذلك زعيم) ^(١) وتارة يتعدى إلى الثاني بحرف الجر عن (يسألوك عن الآلهة) ^(٢) (ويسألوك عن المحيض) ^(٣) وتارة يتعدى إلى مفعول بنفسه واحد ويقتصر عليه كقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر) ^(٤) (ولا يسأل حميم حميماً) ^(٥) وتارة يتعدى إلى مفعول واحد بواسطة حرف الجر كقوله (سأل سائل بعذاب واقع) ^(٦) وتارة يسكتني بإسناد الفعل للفاعل كقوله : (اهبطوا مضراً فإن لكم ما سألتم) ^(٧) وإن كان له مفعول هو العائد ، وهذا كله حسب المعنى المراد .

وأما الرؤية فهي أيضاً وسيلة العلم وسيله وهي في الغالب ليست فعلاً قلبياً لأن أداتها حاسة من الحواس وهي البصر ويشترك فيها الناس جميعاً ، وقد تكون فعلاً قلبياً إذا كانت أداتها القلب والعقل وهي من خصائص بعض الناس قال تعالى (إنما يتذكر أولو الألباب) ^(٨) وقال (إن في ذلك لذكراً لمن كان له قلب) ^(٩) وهذا الفعل هو الآخر من أعاجيب الله :

فتارة يتعدى إلى مفعولين صريحين إذا كان بمعنى علم كقوله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فسرأه حسناً) ^(١٠) وقوله (إني أراي أعضر خيراً) ^(١١) أو مفعولين معلقين أو أحدهما كقوله : (رب أوني كيف تحيي الموتى) ^(١٢) (ليريه كيف يوارى سواة أخيه) ^(١٣) .

(١) سورة ن : ٤٠	(٢) سورة البقرة : ١٨٩
(٣) د البقرة : ٢٢٢	(٤) د الأنبياء : ٧
(٥) د المعارج : ١٠	(٦) د المعارج : ١
(٧) د البقرة : ٦١	(٨) د الرعد : ١٩
(٩) د ق : ٣٧	(١٠) د فاطر : ٨
(١١) د يوسف : ٣٦	(١٢) د البقرة : ٢٦٠
(١٣) د المائدة : ٣١	

وتارة يتعدى إلى مفعول واحد صريحا إذا كان بمعنى أبصر كقوله
(فلما جن عليه الليل رأى كوكبا) (١) وقوله (فلما رأى القمر بازغا) (٢) أو
مفعول واحد معلقا كقول العرب (أما ترى أى برق ما هنا) بضم أى
على الإبتداء .

وتارة تحتل رأى الوجهين : العلم والبصر وهو كثير فيها وعلى ذلك
يكون الثانى مفعولا فى الأول وحالا فى الثانى ومن أمثلته (ما نراك
إلا بشراً مثلنا) (٣) وقوله (ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجا) (٤)
وقوله : (إنى أراك وقومك فى ضلال مبين) (٥) .

وقد يدخل فى كلام ابن عصفور ولم يعلق من غير أفعال القلوب
إلا السؤال والرؤية ، ما فى معنى هذين الفعلين :

— فما فى معنى الأول وهو سأل : استنبأ واستفتى ومن أمثلته قوله
تعالى (ويستنبئوك أحق هو) (٦) — وما فى معنى الثانى وهو رأى : نظر
وأبعد ومن أمثلته قوله (قال سننظر أصدقت أم كنت الكاذبين) (٧) .

بقيت هنا نقطة : وهى أننا نعلم أن الفاعل فى أى جملة يكون مؤثرا
والمفعول متأثرا فأنت تقول ضرب زيد عليا فالأول مؤثر وهو الفاعل
والثانى متأثر وهو المفعول وعلى ذلك فلا بد أن يسكونا متغايرين ، أما
الفاعل والمفعول فى باب ظن أو فى أفعال القلوب خاصة فإنه لا يلزم أن
يكونا متغايرين بل يجوز أن يكونا كذلك وهو الكثير مثل: ظننت زيدا

-
- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة الأنعام : ٧٦ | (٢) سورة الأنعام : ٧٧ |
| (٣) هود : ٢٧ | (٤) النصر : ٢ |
| (٥) الأنعام : ٧٤ | (٦) يونس : ٥٣ |
| (٧) النمل : ٢٧ | |

عاصيا ، كما يجوز أن يتحدا كقولك ظننتى عاصيا أى ظننت نفسي عاصيا وعلمتني مطيعاً أى علمت نفسي مطيعاً .

ولأنما جاز ذلك لأن المفعول به ليس المنصوب الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما قلنا والمعنى ظننت عسيان زيد وظننت عسياني وليس معنا فاعل ومفعول به حقيقة حتى يمتنع ذلك كما امتنع في ضربتي وقتلتني أى ضربت نفسي وقتلت نفسي .

وقد ورد مثل هذا الأسلوب وهو مجيء الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين لمسمى واحد في القرآن الكريم قال تعالى (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى) (١) أى رأى نفسه فالفاعل والمفعول واحد وهو ضمير الغيبة ، ويظهر هذا بجلاء في مثل قوله تعالى (إني أراى أعصر خمراً) (٢) وهو رأى الحلبية من الرؤيا وهو ما يراه النائم ليلاً والمعنى أرى نفسي أعصر خمراً .

والحقوا بأفعال القلوب في مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متحدين مقصود بهما مسمى واحد هذين الفعلين وهما : فقد وعدم وهما مما يتعدى إلى واحد أقول فقدتني أى فقدت نفسي وعدمتني أى عدمت نفسي . قال ابن عصفور في ذلك في باب الإغراء (٣) : تقول عليك إياك أو عليك نفسك ولا تقل عليك لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمرة المتصل إلا في باب ظننت وفي فقدت وعدمت لا تقول ظننتي ولا ضربتني ، انتهى .

(١) سورة العلق : ٦ ، ٧

(٢) سورة يوسف : ٣٦

(٣) متن المقرب : ص ١٤٩ بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى

وصاحبه طبعة ١٩٨٦ م .

والمعنى ظلمت نفسي وضربت نفسك قالوا فإن فصلت الضمير الثاني عن الأول جاز ذلك تقول. إياى ظلمت والمعنى نفسي ظلمت ، وما أهنت إلا إياك والمعنى ما أهنت إلا نفسك ، وسيأتى تفصيل ذلك فى باب الإغراء قريبا .

(كيف تعرب الجملة المعلقة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والفعل المعلق إن كان من قبيل ما تعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة فى موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجسر نحو قولك فكرت أبو من زيد :

وإن كان من قبيل ما تعدى إليه بنفسه كانت الجملة فى موضعه نحو قولك عرفت أبو من زيد :

وإن كان من قبيل ما تعدى إلى اثنين سدت الجملة مسدهما نحو قولك علمت أبو أيهم زيد .

وإذا كان الاسم مستفهما عنه فى المعنى وأعملت فيه الفعل ، فإن كان متعدياً إلى اثنين كانت الجملة فى موضع المفعول الثانى نحو قولك : علمت زيداً أبو من هو وإن كان متعدياً إلى واحد كانت الجملة بدلا من الاسم الذى قبلها نحو قولك عرفت زيداً أبو من هو ويكون من قبيل بدل الشئ من الشئ والتقدير عرفت شأن زيد أبو من هو لحذف المضاف ، وقد قيل إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل ، وإما بالتضمن وهو الصحيح عندى) .

(ش) هذا حديث استطرادى فى بيان كيفية إعراب الجملة المعلقة بعد

التعليق ولا شك أن إعرابها كان واضحاً بمقتضى حديثه الماضى وهو أنها فى محل نصب سدت مسد المفعولين لكن هذا الحكم ليس على إطلاقه لسبب وهو أن التعليق غير مختص بالأفعال القلبية التى تتعدى إلى مفعولين وإنما هو مختص بها مطلقاً ، أى سواء كانت من أخوات ظن أم لم تكن وسواء كان الفعل لازماً أم متعدياً وسواء كان المتعدى متعدياً إلى اثنين كما يدخل فيه أيضاً التعليق الواجب وهو ما كانت آداته أحد الأدوات السبعة أو العشرة التى شرحناها بالتفصيل ، والتعليق الجائز وهو ما كان فيه الاسم وهو المفعول الأول مستفهما عنه فى المعنى .

والحاصل أن التعليق على قسمين : واجب وجائز وتحت الواجب ثلاثة أنواع وتحت الجائز نوعان .

التعليق الواجب وأنواعه

والفعل المعلق تعليقا واجبا على أنواع ثلاثة :

— متعد إلى واحد بواسطة حرف الجر — متعد إلى واحد بنفسه .

— متعد إلى اثنين .

— أما الأول وهو المتعدى إلى واحد بواسطة حرف الجر فإن الجملة المعلقة حينئذ تكون فى محل نصب مفعولا به بعد إسقاط حرف الجر ، فإذا قلت فكرت من أبوك ، وفكرت أبومن زيد ، فإن (فكرت) فعل قلبى يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر تقول : فكرت فى أمرك وفكرت فى شأن زيد وعلى ذلك فإن الجملة المعلقة وهى المبتدأ الواقع اسم استفهام والمضاف إليه ثم الخبر فى محل نصب مفعولا به بعد نزع الخافض .

وكالمثال السابق قوله تعالى (ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة) (١)
قال أبو حيان (٢) : ما نافية وتنفكروا معلق بسبب النفي والجملة في محل
نصب ، كما ذكر أن ما تحتل الاستفهامية ، ومن ذلك قوله تعالى (قال
سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين) (٣) .

قال أبو حيان : الجملة في موضع نصب بإسقاط حرف الجر وهو في (٤)
ومثله (فانظري ماذا تأمرين) (٥) وأما قوله تعالى (انظر كيف فضلنا
بعضهم على بعض) (٦) فالجملة في موضع نصب بعد حذف الجار وهو إلى
لأن نظر يتعدى به هنا :

— أما الثاني وهو المتعدى إلى واحد بنفسه فإن حكم الجملة المعلقة
حينئذ أن تكون في محل نصب مفعولاً به تقول عرفت من أبوك وعرفت
أبو من زيد فعرفت فعل يتعدى إلى مفعول واحد مخرج أى دون حرف
جر تقول عرفت الخبر وعرفت الأمر وعلى ذلك تكون الجملة بعده من
الابتداء أو الخبر في محل نصب سدت مسد هذا المفعول ومثل ذلك رأى
البصرية وعلم التى بمعنى عرف وكل فعل قلبي يتعدى إلى واحد .

فقال رأى قوله تعالى (ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقاً) (٧) .
وقول العرب : أما ترى أى برق هاهنا برفع أى ، ومثال علم بمعنى
عرف قوله تعالى (ولتعلمن أننا أشد عذاباً وأبقى) (٨) وإن كانت علم على
معناها فإنها تتعدى إلى اثنين فتكون الجملة سدت مسد هما ، ومن الأفعال

- | | |
|---------------------|--------------------------|
| (١) سورة سبأ : ٤٦ | (٢) البحر المحيط : ٥٦١/٨ |
| (٣) سورة النمل : ٢٧ | (٤) البحر المحيط : ٢٣٢/٨ |
| (٥) سورة النمل : ٣٣ | (٦) سورة الإسراء : ٣٢ |
| (٧) سورة نوح : ١٥ | |
| (٨) سورة طه : ٧٢ | |

الأخرى قوله تعالى (ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها)^(١) بجملة ما لونها في محل نصب سدت مسد مفعول يبين لأن بين يتعدى إلى واحد بنفسه تقول: بينت لك الأمر .

— أما الثالث وهو المتعدى إلى المفعولين وذلك أكثر الأفعال وكثير منها من باب ظن فإن الجملة حينئذ تكون في محل نصب سادة مسد المفعولين تقول : علمت من الناجح وعلمت ابن من الناجح وظننت لزيد ناجح فعلمت وظننت مما يتعدى إلى مفعولين وعلى ذلك فالجملة في محل نصب سدت مسد هما ومثال ذلك قول الله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى)^(٢) وقوله (وظنوا ما لهم من محيص)^(٣) .

قال ابن هشام : وما يروهمون في إنشاده وإعرا به قول الشاعر :

٥٠ — ستعلم ليسلى أى دين تداينت

وأى غريم لتقاضى غريمها^(٤)

فالصواب فيه نصب أى الأولى على حد انتصابها في أى منقلب إلا أنها هنا مفعول به لا مفعول مطلق ورفع أى الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر ، والفعل معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والإسمية^(٥) .

ويدخل ذلك أيضا ما إذا تعدى الفعل إلى اثنين وقد تعدى إلى الأول

(١) سورة البقرة ٦٩ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ (٣) سورة فصلت : ٤٨

(٤) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل الرقيق لشاعر مجهول^٦، فهو يقول إنه دان ليلي بالكثير ومع ذلك فصاحب الدين سيعفو عنه ، وشاهده واضح من الشرح وانظر مراجعه في معجم الشواهد ص ٣٤٥ .

(٥) معنى اللبيب لابن هشام : ١٨/٢

صريحا فإن الجملة المعلقة تحمل محل الثانى وحده وعلى ذلك قول الله تعالى
(يسألونك ماذا ينفقون ^(١)) - يسألونك ماذا أحل لهم ^(٢)) - رب أرني
كيف تبجي الموتى ^(٣)) ،

والروية هنا بصرية ثم دخلت على الفعل همزة النقل فتعدى إلى اثنين
أحدهما ياء المتكلم والثانى جملة الاستفهام .

ويدخل فى ذلك أيضا قوله تعالى (فاستفتهم الربك البنات) ^(٤) وإن
كانت الجملة المعلقة فى محل نصب بعد نزع الخافض لأن الفعل يتعدى
إلى الثانى بحرف الجر تقول استفتيت محمدا فى كذا .

وأما التعليق الجائز وهو ما كان الاسم وهو المفعول الأول مستفهما
عنه فى المعنى كقولك علمت زيدا أبو من هو وانمى علمت أزيد أبو عمرو
أم أبو غيره ، فالمفعول الأول وهو زيد مستفهم عنه فى المعنى أى ليس
باسم استفهام ولا مضافا إليه ، كما أنه لم تدخل عليه أداة الاستفهام وهى
الهمزة ولذلك كان التعليق هنا جائزا فترفع مراعاة للمعنى وتنصب مراعاة
لفظ فتقول علمت زيد أبو من هو يرفع زيد على الابتداء والجملة بعده
خبر (أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر) وجملة الإبتداء وخبره سدت
مسد المفعولين وتقول علمت زيدا أبو من هو ينصب زيد على أنه مفعول
والجملة ، سدت مسد المفعول الثانى ، وهذا إذا كان الفعل ينصب
مفعولين ، لكن قد يكون الفعل فاصبا لمفعول واحد فما وقع هذه الجملة
المعلقة ؟

(١) سورة البقرة : ٢١٥ (٢) سورة المائدة : ٤

(٣) سورة البقرة : ٢٦٠

(٤) سورة الصافات : ١٤٩

— ١٣٢ —

والحاصل أن التعليق الجائز تحته نوعان :

١ — أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين .

٢ — أن يكون متعديا إلى واحد .

— فإن كان الفعل متعديا إلى اثنين فلا إشكال في الجملة الثانية المتعلقة لأنها ستكون المفعول الثاني بعد نصب المفعول الأول كما شرحنا في المثال السابق (عليت زيدا أبو من هو) .

— وإن كان الفعل متعديا إلى واحد وذلك مثل حرف أو علم إذا ضمنت معناها فإن الاسم المنصوب سيكون هذا المفعول تقول عرفت زيدا أبو من هو فزيد مفعول به والفعل لا يطلب أكثر من ذلك .

وأما الجملة التي بعده فقد اختلف النحاة فيها أى في موقعها من الإعراب .

— مذهب السيرافي : واختاره ابن مالك وابن الضائع وابن عصفور في بعض كتبه : وهو أن الجملة بدل من الاسم الذي قبلها وهو بدل كل من كل ، وصح إبدال الجملة من المفرد لأن المفرد (على تقدير مضاف في معنى الجملة وهو الحال والشأن والقصة . يقول ابن عصفور في ذلك (١) .

فإن قيل : من أى أقسام البدل هذا ؟

فالجواب : أنه من باب بدل الشيء من الشيء .

فإن قيل : فزيد ليس بالجملة التي هي أبو من هو ؟

(١) شرح الجمل الكبير ج ١ ص ٣٢٢ بتحقيق صاحب أبوجتاج (العراق) .

الجواب : أن ذلك على حذف مضاف والتقدير: «عرفت قصة زيد أبو من»، والقصة هي الجملة.

قال ناظر الجيش: «وقد جعله ابن الضائع بدل اشتغال كقولك: «عرفت أهلك خيره»، ونازع ابن عصفور فيا ادعاء والذي قاله ابن عصفور أظهر بما قاله ابن الضائع^(١)». ا. هـ.

— مذهب المبرد: أن الجملة في محل نصب حال قال ابن عصفور: وذلك فاسد لأنها لو كانت حالا لساغ دخول الواو عليها، ودخول الواو عليها يغير المعنى، وشأن واو الحال أن المعنى الذي كانت الجملة تعطيه قبل دخولها لا يتغير بعد دخولها وليس معنى «عرفت زيدا وأبو من هو كعنى «عرفت زيدا أبو من هو^(٢)».

— مذهب أبي على الفارسي: نقله عنه ابن جني وهو أن الجملة في موضع المفعول الثاني وأن «عرفت ضمنت معنى علمت فتعدت إلى مفعولين: كما ضمنت نبات وأببات وأخبرت معنى أهملت فتعدت تعديتها.

قال ابن عصفور: «وذلك فاسد لأن التضمن ليس بقياس فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة^(٣)». ا. هـ.

واختار أبو حيان رأى أبي على وهو أن الجملة مفعول به ثان «عرفت على أنها ضمنت معنى علمت قال: والدليل على ذلك جواز رفع الاسم بعد «عرفت» وإنقاذ جملة من مبتدأ وخبر بعد «عرفت» فتكون إذ ذاك معلقة عنه لأنه مستفهم عنه في المعنى فتقول: «عرفت زيدا أبو من هو

(١) شرح التسهيل المسمى بتعبيد القواعد (الجزء الثاني) غطوط.

(٢) شرح الجمل أسكبير ١٠ ص ٣٢١، ٣٢٢.

(٣) المرجع السابق (١٠ ص ٣٢٢).

كما كان ذلك في علمت زيد أبو من هو . قال : فزيد مبتدأ وأبو من هو جملة في موضع الخبر فإذا انتصب كان على هذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر وكان المنصوب مفعولا أول والجملة في موضع المفعول الثاني كما كان هو خبراً حين إرتفع الاسم الأول .

قال ناظر الجيش : ولا يبعد ما قاله عن الصواب .

واختار ابن عصفور في المقرب رأى أبي على وهو أن الفعل المتعدي إلى واحد قد ضمن معنى المتعدي إلى اثنين فصارت الجملة المفعول الثاني على ما سنبينه الآن .

ومن الممكن أن تنطبق هذه الآراء على جملة الاستفهام في قول الله تعالى : (وانظر إلى العظام كيف ننشرها)^(١) قال أبو حيان ما ملخصه^(٢) :

« كيف منصوبة به ننشرها نصب الأحوال وصاحب الحال مفعول ننشرها ولا يجوز أن يعمل فيها أنظر لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأما جملة كيف ننشرها ففعل حال من العظام أى انظر إلى العظام بحياة وهذا ليس بشيء لأن الجملة الاستفهامية لا تقع حالا وإنما الذى يقع حالا كيف وحدها نحو كيف ضربت زيدا قال والذى يقتضيه النظر أن هذه الجملة بدل من العظام على الموضع لأن موضعه نصب وهو على حذف مضاف أى حال العظام ونظير ذلك قول العرب : عرفت زيدا أبو من هو لجملة أبو من هو في موضع البدل من زيد وهو أيضا على حذف مضاف أى : عرفت قصة زيد أبو من هو . انتهى .

(١) سورة البقرة آية رقم : ٢٥٩ .

(٢) البحر المحيط : ٢٠ ص ٦٣٨ .

وأما قول ابن عصفور : وقد قيل إن الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل وإما بالتضمن وهو الصحيح عندى .

فمضى أن الفعل المعلق الأصح فيه أن يكون متعدياً إلى اثنين إما بحق الأصل نحو ظننت وعلمت ، وإما على التضمن ومعناه تضمن ما يتعدى إلى واحد ما يتعدى إلى اثنين سواء تعدى إليه بحرف الجر نحو : دفكرت أبو من زيد ، وانظر أبو من زيد ، أم تعدى إليه بنفسه نحو : عرفت أبو من زيد ، فجميعها إنما تتعدى إلى اثنين لتضمنها معنى علمت ، قالوا : والعلة في ذلك أن الفعل المعلق متساو على معنى الجملة . وإذا كان كذلك وجب أن يتعدى إلى مفعولين كما أن علمت وأخواتها متساوية على الجملة من جهة المعنى .

وقد رجح ابن عصفور هذا الرأى وهو أن كل الأفعال المعلقة متعدية إلى اثنين على الرأى الآخر الذى ذكره قريباً وهو أن الفعل المعلق إن كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع المفعول بعد إسقاط الحرف وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضعه ، وإن كان الفعل داخلاً على مستفهم عنه في المعنى وكان ينصب مفعولاً واحداً وأعملته فيه كانت الجملة بدلاً منه أو حالاً .

النوع الثاني من أنواع الأفعال المتعدية

إلى اثنين

(ص) قال ابن عصفور :

(وغير الداخل على المبتدأ والخبر إما أن يصل إليهما بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا في المعنى نحو قولك أعطيت زيدا درهما ألا ترى أن زيدا أخذ الدرهم وإما أن يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر وهو كل فعل يطلب مفعولين إلا أن طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض نحو قولك أخبرت من الرجال زيدا .

ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما إختصارا أو إقتصارا ومن الإقتصار قوله تعالى: (فأما من أعطى واتق) (١)، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع وما سمع من ذلك إختار واستغفر وأخر وسمى وكفى ودعا بمعنى سمي قال الشاعر :

دعنى أخاها أم عمرو ولم أكن
أخاها ولم أوضع لها بلبان
أى سميتى أخاها) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من ذكر الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر حيث سرد هذه الأفعال وبين معانيها وذكر جواز حذف المفعولين إختصارا وإقتصارا وجواز الفصل بينهما وجواز إلغاء هذه الأفعال إذا تقدم المفعولان أو توسطوا وجوب التعليق في أفعال القلوب منها ، وبيان كيف تعرب الجملة المعلقة عامة من هذه الأفعال

وغيرها ، لما انتهى من ذلك كله شرع يذكر للنوع الثاني من هذه الأفعال
وهي الأفعال المتعدية إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

وإذا كان قد حدد للنوع الأول بالمثال حيث حصر هذه الأفعال في
تسعة فإنه في النوع الثاني قد وضع ضابطا عاما لهذه الأفعال ، وبذلك
إندرج تحت هذا الضابط أفعال كثيرة ذكر النحاة أنه لا حصر لها .

ولما كثر هذا النوع من الأفعال التي تتمدى إلى مفعولين بنفسها
لأن منها ما وضع لأن يتمدى إلى مفعولين دون واسطة مثل كسا وأعطى
وسمى ودعا ، ومنها ما يتمدى إلى واحد بأصل وضعه ثم تأنيه الواسطة
من همز أو تضعيف أو تضمين فيتمدى إلى اثنين تقول : دخلت البيت
وفهمت المسألة فيتمدى الفعل إلى واحد ثم تدخل الهمزة على الأول
وتضعف الثاني فيتعديان إلى اثنين تقول أدخلني محمد البيت وفهمى المسألة
وحكم بعض النحاة بقياسية الهمزة والتضعيف في تعدية الأفعال ، فالتعدى
إلى واحد بنفسه يتمدى بهما إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين يتمدى إلى
ثلاثة وهو رأى الأخفش في ظن وأخواتها تقول فيه أظننت عمراً الفجر
ظالما .

ومن هنا كثرت الأفعال التي تتمدى إلى مفعولين .

وقد قسم ابن عصفور الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ
والخبر إلى قسمين :

قسم يتمدى إليهما بنفسه ، وقسم يتمدى إلى واحد بنفسه وإلى الثاني
بواسطة حرف الجر .

أما القسم الأول وهو ما يتمدى إليهما بنفسه فقد وضع له ضابطا وهو
قوله : كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا في المعنى ، ومثل
له بقولك : أعطيت زيدا درهما قال : ألا ترى أن زيدا آخذ الدرهم

ومثل أعطى قولك : كسوت محمدًا ثوبًا وألبسته عباءة ومنحته عطية وأهديته هدية وفي اللغة العربية كثير من ذلك قال تعالى (ولقد آتينا موسى الكتاب)^(١) وقال (ولقد جوأنا بنى إسرائيل مبدأ صدق)^(٢) وقال (ولنجزين الذين صبروا أجرهم)^(٣) وقال (وقل رب زدني علما)^(٤) وقال (ولا تبخسوا الناس أشياءهم)^(٥) .

وقال (أبلغكم رسالات ربى)^(٦) وقال (وإن يسلبهم الذباب شيئا)^(٧) إلى آخر ما جاء في القرآن الكريم من ذلك وهو كثير كما ذكرنا لكثرة هذا النوع من الأفعال .

ومن الضابط الذى ذكره ابن عصفور وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى يتبين لنا أن المفعول الأول هو الفاعل فى المعنى تقدم أو تأخر ، وعلى ذلك إذا قلت أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا ، فزيد هو المفعول الأول تقدم أو تأخر ، ويبقى على ذلك أنك إذا قلت أعطيت درهما زيدا جاز لأن الضمير طامد على متقدم فى الرتبة وإن تأخر فى اللفظ .

ولما ذكر ابن عصفور أن الفعل إذا كان يتعدى لواحد جاز إدخال اللام على مفعوله إذا تقدم قياسا وإذا تأخر شذوذا ذكر هنا أن الفعل المتعدى لاثنتين لا يجوز إدخال اللام على مفعوله تقدم أو تأخر قال^(٨) :

-
- | | |
|------------------------------|--------------------|
| (١) سورة فصلت : ٤٥ | (٢) سورة يونس : ٩٣ |
| (٣) سورة النحل : ٩٦ | (٤) سورة طه : ١١٤ |
| (٥) سورة هود : ٨٥ | |
| (٦) سورة الأعراف : ٦٨ | |
| (٧) سورة الحج : ٧٣ | |
| (٨) شرح الجمل الكبير : ٣٠٩/١ | |

وسبب ذلك عندى أنك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخل أن تدخلها على المفعولين أو أحدهما فإن أدخلتها على المفعولين لم يكن لذلك نظير لأنه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد ، وإن أدخلتها على أحدهما وتركزت الآخر صار كأنه قوى ضعيف في حين واحد قوى من حيث قوى في حق الأول ضعيف من حيث لم يقو في حق الآخر وذلك تناقض .

قال أبو حيان نقلاً عن الشلوبين الصغير : إن ذلك لو سمع لقبلائه ولم يبعد أن يقولوا : لزيد أعطيت درهما ، وقد قالته العرب مع تأخر المفعول فبالأخرى أن يجوز مع التقدم قال الشاعر :

٥١ - أحجاج لا تعطى العصاة منام

ولا الله يعطى العصاة مناماً^(١)

فأدخل اللام على مفعول أعطى الأول وهو متأخر عن الفعل لكن ذلك من القلة بحيث ينبغى ألا يقاس عليه .

للقسم الثاني وهو ما يتعدى من الأفعال إلى اثنين إلا أن تعديه إلى اثنين يكون ثأرة بنفسه وثأرة بواسطة حرف الجر تقول : سميتك زيدا

(١) البيت من عدة أبيات للبي الأخيلية تمدح بها الحجاج بن يوسف النخعي وهي هنا تأمرة بالحزم مع العصاة لأن الله حازم وشديد عليهم ، وشاهده زيادة اللام في مفعول أعطى الأول مع تأخره شذوذاً ، وعليه فإذا تقدم المفعول ثم زيدت اللام كان ذلك مقبولا والبيت في معجم الشواهد ص ٤١٣

وسميتك يزيد ، ومن المعلوم أن الذي يتعدى إليه تارة بنفسه وتارة بحرف الجر يكون المفعول الثاني ، لأن علاقة العامل بمفعوله إذا كانت من خير واسطة أقوى من هذه العلاقة إذا كانت بواسطة فزيد من قولك ضربت زيدا ومررت بزيد مفعول به إلا أن علاقته بالفعل الأول أقوى لتمدده إليه بنفسه .

وأفعال هذا النوع أيضاً كثيرة كثرتها في النوع الأول لأنها في حالة بين اثنين فلم تقو قوة النوع الأول الذي يصل إلى المفعولين بنفسه ولم تضاعف ضعف الفعل الذي ينصب مفعولاً به واحداً ، وإنما نصبت الثاني إلا أنه على معنى حرف من حروف الخفض .

ومن أمثلة هذه الأفعال قولك . اخترت أخى من الرجال وزوجت أختي بصالح وسميت ولدى بالحسين وهديتك إلى الصراط المستقيم ، ويجوز حذف حرف الجر وتعدى الفعل إلى الثاني بنفسه وتقول اخترت أخى الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلاً)^(١) أى من قومه وقال (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها)^(٢) أى زوجناك بها وقال (اهدنا الصراط المستقيم)^(٣) أى إليه ومن ذلك أيضاً هذه الأفعال: أمر واستغفر وكفى ولقب وبدل وهب وأرسل وسأل وصدق وكال وورن ونقص وزاد وحذر نقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير قال الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)^(٤)

(١) سورة الأعراف : ١٥٥

(٢) سورة الأحزاب : ٣٧

(٣) سورة الفاتحة : ٦

(٤) سورة النساء : ٥٨

وقال (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) ^(٣) وتقول: استغفرت ربي ذنوبي، واستغفرت ربي لذنوبي وفي القرآن (يوسف أعرض عن هذا واستغفر لي ذنوبي) ^(٤) وفيه (قلوا يا أيها الناس استغفروا لنا ذنوبنا) ^(٥) وتقول صدقتك الحديث وصدقتك في الحديث قال الله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) ^(٦) وتقول : سألتك بيان الحق وسألتك عن بيان الحق قال الله تعالى (ولا يسألكم أموالكم) ^(٧) وقال : (يسألونك عن الأنفال) ^(٨).

وذكر ابن عصفور أنه يجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أو اختصارا :

والاقتصار معناه أن تحذف من غير دليل ولا تريد المحذوف والاختصار أن تحذف مع دليل مع كونك مريدا للمحذوف قتال حذف المفعولين اقتصارا قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى) ^(٩) فالمقصود وقوع العطاء للفاعل يصرف النظر عن المعطى وعن ماهية العطاء، ومنه قوله تعالى (امبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم) ^(١٠).

مثال حذف أحدهما اقتصارا قوله (وإذا أنزلناكم من السماء مطرا) وزنوم يخشرون ^(١١) والتقدير كالوم الشيء، ومثله (قل الله يهدي للحق) ^(١٢) أي يهدي الناس .

- | | |
|----------------------|--------------------|
| (١) سورة البقرة : ٤٤ | (٢) سورة يوسف : ٢٩ |
| (٣) يوسف : ٩٧ | (٤) الفتح : ٢٧ |
| (٥) محمد : ٣٦ | (٦) الأنفال : ١ |
| (٧) الليل : ٥ | (٨) البقرة : ٦١ |
| (٩) المطففين : ٣ | (١٠) يونس : ٣٥ |

ومثال حذفهما اختصاراً قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار)^(١) والمعنى : يختار من عباده ما يشاء وقد دل على المفعولين ما سبق من السلام مع الفعل الأول .

ومثال حذف أحدهما قوله تعالى (وأما اخترتك فاستمع لما يوحى)^(٢) أى اخترتك من قومك .

وأما قول ابن عصفور: ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل اليهما بنفسه إلا فيما سمع ، وما سمع من ذلك اختار... إلخ.

فعمناه أن هذا القسم وهو الذى يتعدى إلى المفعولين : الأول بنفسه والثانى بحرف الجر لا يجوز حذف الجار منه وتعدى الفعل إلى المفعول مباشرة وذلك لضعف الفعل فاحتاج إلى واسطة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال حذف هذا الجار وإيصال الفعل إلى المفعول الثانى مباشرة إلا فى أفعال ستة سمع الحذف فيها ، فلا يتجاوز هذه الأفعال ولا يقاس عليها ، وهذه الأفعال هى كالاتى :

اختار ، وأمر ، واستغفر ، وكفى ، وسمى ، ودعا بمعنى سعى .

— فمثال اختار قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا)^(٣) التقدير واختار موسى من قومه .

— ومثال أمر قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)^(٤) التقدير يأمركم بأن تؤدوا وقول الشاعر :

(١) سورة القصص : ٦٨ (٢) سورة طه : ١٣

(٣) د الأعراف : ١٥٥ (٤) د النساء : ٥٨

— ١٤٣ —

٥٢ — أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نسب^(١)

أى أمرتك بالخير .

— ومثال استغفر قول الآخر :

٥٣ — استغفر الله ذنبا لست محصيه
رب العباد إليه الوجه والعمل^(٢)

— ومثال كفى قول الثالث :

٥٤ — وما صفراء تكفى أم عمرو
كان سويقتيها منجلان^(٣)

(١) البيت من بحر البسيط وقد نسب لعمر بن معدى كرب وللعباس ابن مرادس ولغيرهما وفيه يخاطب الشاعر ولده ويوجهه نحو الخير ، والنشب هو المال الثابت كالإبل فيكون من عطف الخاص على العام وروى البيت ذا نسب بالسین المهملة فيكون المعنى تركتك غنيا حسيبا ، وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى فى قوله أمرتك الخير وهو جائز والذي سوغ ذلك أنه مصدر ولو كان اسم ذات ماساغ حذفه تقول أمرتك بزيد ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٦١

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يعترف بذنوبه ويرجو توبتها وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى فى قوله استغفر الله ذنبا أى من ذنب والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٢

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لحماذ الراوية ونسب لأبى عطاء السندى وروى أم عوف وهى كنية الجرادة التى أرادها بقوله صفراء وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى سماجا والبيت ليس فى معجم الشواهد

أراد تكنى بأم عمرو فحذف الياء .

— ومثال سمى قول الرابع وهو الأخطل يهجو كعب بن جعيل الشاعر
التغلي :

•• — وسميت كعبا بشر العظام
وكان أبوك يسمى جمل^(١)

أى وسميت بكعب وكان أبوك يسمى بجمل فحذف الجار فيهما
— ومثال دعا قول الله تعالى (قل أدعو الله أو أدعو الرحمن)^(٢)

أى أدعوا معبودكم بالله وأدعوه بالرحمن فحذف المفعول الأول
اختصارا كما حذف الجار الداخلى على الثانى قاله الزمخشري وأبو حيان^(٣)
ومنه قول الشاعر :

٥٦ — دهنى أغاما أم عمرو ولم أكن
أغاما ولم أرضع لها بليان^(٤)

(١) البيت من بحر المتقارب وهو للأخطل كما نسب إلى جرير أيضا
في المجاء وفيه شاهدان على أمر واحد وهو واضح من الشرح، ومراجع
البيت كثيرة وبخاصة أمهات كتب الأدب مذكورة في معجم الشواهد
ص ٢٦٢

(٢) سورة الإسراء : ١١٠

(٣) أنظر الكشف : ٧٠٠/٢ والبحر المحيط : ١٢٧/٧

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لعبد الرحمن بن الحسك من قصيدة
يشب فيها يزوج أخيه مروان بن الحسك وأرضع من الشلائي واللبان
بكسر اللام اللب، وشاهده واضح ومراجعته في معجم الشواهد ص ٣٩٧

يريد دعنى بأخيها ودعا هنا بمعنى سمي وأما دعا بمعنى نادى فإنها
تتعدى إلى مفعول واحد ومنه (يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده)^(١) .
هذا رأى ابن عصفور وهو أن الأفعال الستة هي التي يجوز فيها حذف
حرف الجر ووصول الفعل إلى المفعولين بنفسه ، أما ما عداها فلا يجوز
حذف الجار فيها وتتعدى الفعل إلى المفعولين مباشرة لكن ذكر أبو حيان
أن هناك أفعالا آخر جرت مجرى هذه الأفعال في حذف الجار ووصول
الفعل إلى المفعول الثاني ومن هذه الأفعال : زوج ، وصدق وغير تقول :
زوجت امرأة وبأمرأة قال تعالى (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكمها)^(٢)
وقال في آية أخرى في جزاء أهل الجنة . (وزوجناهم بحور عين)^(٣)
وتقول صدقت زيدا الحديث ويجوز صدقت زيدا في الحديث وتقول :
دهيت زيدا سواده ، ويجوز دهيت زيدا بسواده ، ومن الأول قول
الناطقة : (٤)

٤ - وعيرتنى بنوذ يسان خشيته

وهل هل بأن أخشاك من عار^(٥)

وجعل الجرجاني^(٦) من هذه الأفعال أيضاً كتنه كذا وكذا جرياً

(١) سورة الإسراء : ٥٢ (٢) سورة الأحزاب : ٣٧

(٣) سورة الطور : ٢٠

(٤) سبقت ترجمته في ص ١٢٩ من الجزء الأول

(٥) البيت من بحر البسيط وهو الناطقة الذي ياتي من قصيدة يمدح بها

النعمان بن المنذر ويستعطفه وكان قد أهدر دمه وشاهده نصب الفعل

(سحر) المفعولين دون حرف جر والبيت ليس في معجم الشواهد

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر الجرجاني صاحب التصانيف النحوية

والبلاغية المشهورة والتي منها المقتصد في شرح الإيضاح ودلائل الإيجاز

وأسرار البلاغة توفي بجزان سنة ٤٧٤ هـ

ووزنته كذا وكذا درهما والأصل كانت له ووزنت له ثم حذفت اللام
قال الله تعالى ((وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)^(١) والمعنى وإذا
كالوهم أو وزنوا لهم ولم يذكر المسكيل والموزون^(٢) .

وعلى عادة ابن عصفور في التنبيه فإنه به على أمر آخر في هذا الموضع
فقال :^(٣) ولا يجوز حذف حرف الجر في هذه الأفعال إلا بشرط تعين
موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجر ، فإن نقص هذان
الشرطان أو أحدهما لم يجوز حذف حرف الجر أصلاً فلا يجوز اخترت
إخوتك الزيدين لعدم تعين موضع الحذف إذ يحتمل أن يكون المراد
اخترت إخوتك من الزيدين أو اخترت الزيدين من إخوتك .

(الأفعال المتعدية إلى ثلاثة : عددها — معانيها)

(ص) قال ابن عصفور :

(والمتعدى إلى ثلاثة هو أعلم إذا لم تكن بمعنى عرف وأرى بمعناها
وأبأ ونبأ وأخبر وحدث إذا ضمننت معنى أعلم .

ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً واختصاراً
أما حذف اثنين منها أو واحد فجاز اختصاراً وغير جائز اقتصاراً ، ويكون
المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان أولاً في باب ظننت والثالث ما كان

(١) سورة المطففين : ٣

(٢) المقصد في شرح الإيضاح ج ١ ص ٦١٦ (العراق — دار

الرشيد للنشر)

(٣) شرح الجمل الكبير ٣٠٧/١ بتحقيق صاحب جعفر أبو جناح .

ثانياً فيه ، ويجوز أن تسد أن وأن مع صلاتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث) .

(ش) هذا هو النوع الثالث والآخر مما يتعدى من الأفعال ، وهو المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وكان قد ذكر النوع الأول وهو المتعدى إلى واحد والنوع الثاني وهو المتعدى إلى اثنين .

والفعل كالإنسان ينوء بحمله منه ما ينصب مفعولاً واحداً وهو أكثر الأفعال العربية لحقته ، ومنه ما ينصب مفعولين وهو أقل من الأول وأكثر من الثالث لثقل الحمل حيث يعمل في اثنين وهو ما شرعناه بالترتيب فيما سبق ، ومنه ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهو قليل جداً لثقل الشدائد حيث يعمل في ثلاثة فوق عمله لزوماً في رابع وهو الفاعل ، ولما كان الأمر كذلك كان عدد هذه الأفعال لا يتجاوز أصابع اليد فكانت سبعة .

ومن الأفعال ما هو ضعيف أبداً ينوء بأقل حمل فلا ينصب مفعولاً واحداً وهو الفعل اللزم .

وهذا النوع الثالث وهو الأفعال السبعة التي تنصب الثلاثة لم تعمل بذاتها كما عملت الأفعال في النوع الأول والثاني ، وإنما احتاج اثنان منها إلى الهمزة لتقلها من التعدد لاثنتين إلى التعدد لثلاثة ، وأما الخمسة الباقية فقد تعدت بواسطة التضمين حيث ضمنت معنى الأولين فتعدت تعددتهما وبغير الهمزة في الأولين وبغير التضمين في الباقي لا تعدد هذه الأفعال إلى ثلاثة ، وعلة ذلك كما قلناه نقل الحمل في أشياء أربعة أساسية فوق ما يكون بعد ذلك من ظرف أو حال أو تمييز .

أما الفعلان المعديان بالهمزة فهما أعلم وأرى وأعلم أم هذا الباب كان ظن أم الباب الذي قلناه .

وأما الخمسة المتعدية بالتضمين وهو تضمينها معنى أعلم فهي أنبأ ونبأ
وأخبر وخبر وخامسها حدث .

ولم يذكر ابن عصفور منها خبر وذكرها غيره، كما لم يذكر سيبويه
منها إلا ثلاثة وهو نبأ والمعديان بالهمزة وهما أعلم وأرى . والحديث عن
هذه الأفعال يتناول أموراً وهي :

- ١ — بيان معناها والتبثيل لها .
- ٢ — ماهية هذه المفاعيل الثلاثة .
- ٣ — حكم حذف هذه المفاعيل أو حذف بعضها اقتصاراً واختصاراً .
- ٤ — ما يسد مسد هذه المفاعيل .

أما الأمر الأول وهو معناها والتبثيل لها فإن أعلم هي علم التي تعدى
إلى مفعولين كما في قوله تعالى (فإن علمتوهن مؤمنات) ^(١) وقد تعدى
إلى واحد إذا كانت بمعنى عرف كما سبق أن شرحناه قبل ومثلنا له بقوله
تعالى (قد علم كل أناس مشرهم) ^(٢) فإن دخلت عليهما الهمزة وهي
تعدى إلى اثنين أصالة نقلتها إلى الثالث تقول قبل الهمزة : علمت أخى
ناجحاً فإن أدخلت الهمزة قلت . أعلمت أبى أخى ناجحاً وهكذا .

والهمزة من الأمور التي تعدى الفعل فإن كان قاصراً عدته إلى واحد
(خرج محمد وأخرجته) وإن كان متعدياً إلى واحد عدته إلى اثنين (لبس
محمد ثوبه وألبسته ثوبه) وإن كان الفعل متعدياً إلى اثنين كهذا الفعل
عدته إلى ثلاثة .

وقيد ابن عصفور (أعلم) المتعدى إلى ثلاثة بأن لا تكون بمعنى
(عرف) لأنها إذا كانت بمعنى (عرف) تعدت إلى اثنين
وقال أبو حيان ذكر بعض النحاة أن علم بمعنى عرف لا تعدى

(٢) سورة البقرة : ٦٠

(١) سورة الممتحنة : ١٠

بالهمزة فلا يقال فيها أعلم وإنما تتعدى بالتضعيف كما جاء في قوله تعالى :
(وعلم آدم الأسماء كلها)^(١) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وعلمك ما لم
تكن تعلم)^(٢) .

أما أرى فإن أصلها رأى التى تتعدى إلى مفعولين أيضاً كما في قوله
تعالى : (ما نراك إلا بشراً مثلنا)^(٣) وهى بمعنى علم فإن دخلت عليها الهمزة
تعدت إلى الثالث وتكون بمعنى (أعلم) تقول : أرايت أبى أخى فاجعاً بمعنى
أعلمت ، وفي القرآن (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم)^(٤) فلفظ
الجلالة هو الفاعل والضمير المتصل هو المفعول الأول ، وأعمالهم حسرات
الثانى والثالث ، ومثله قوله تعالى (قل أرونى الذين ألحقتم به شركاء)^(٥) ،
فروا الجماعة الفاعل وبأ. المتكلم المفعول الأول والموصول الثانى وشركاء
الثالث ، والمعنى فى الآية الأولى يعلمهم وفى الثانية أعلمونى .

ويلحق بأرى العلمية وهى التى بمعنى أعلم أرى الخلية وهى ما يراه
النائم فى حلمه ، ومن ذلك قوله (لاذ يريكم الله فى منامك قليلا ولو أراكمهم
كثيراً لفشلتهم)^(٦) فالكاف والهاء هما المفعولان الأول والثانى وقليلاً ،
وكثيراً هما المفعول الثالث .

أما للفعلان الثالث والرابع فيها نبأ وأنبأ وهما كما ترى أحدهما مبنى على
التضعيف والثانى مبنى على الهمزة أما ثلاثية فهو لازم يقال نبأ الرجل نبأ
بمعنى أخبر ، فإذا ضعفته أو همزته تعدى إلى واحد صريحاً تقول نبأت
محمدًا وأنبأت ثم تذكر الشيء الذى نبأت به فتدخل عليه الباء تقول فى الأول

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| (١) سورة البقرة : ٣١ | (٢) سورة النساء : ١١٣ |
| (٣) سورة هود : ٢٧ | (٤) سورة البقرة : ١٦٧ |
| (٥) سورة سبأ : ٢٧ | (٦) سورة الأنفال : ٤٣ |

نبأت محمداً بنجاحه وفي القرآن الكريم (نبشوني بمسلم) ^(١) ، (فلما نبأت به) ^(٢) (أنا أنبئكم بتأويله) ^(٣) ، وتقول في الثاني : أنبأت محمداً بنجاحه ، وفي القرآن الكريم : (قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم) ^(٤) .

وقد تحذف حرف الجر من المفعول الثاني توسعاً مع قصده أيضاً قال تعالى (من أنبأك هذا) ^(٥) أي بهذا ، وهذان الفعلان قد يتعديان إلى ثلاثة ، لكن بشرط أن يتضمنا معنى أعلم التي هي أم هذا الباب ، تقول فيه : نبأت أبي أخى ناجحاً وأنبأت وهكذا .

وقد تبني هذه الأفعال للمجهول ليصبح المفعول الأول نائب فاعل تقول : نبى. أبي أخى ناجحاً وتجهل نفسك ، وما ورد في ذلك قول النابغة في نبأ :

٥٨ - نبئت زرعة والسفاهة كاسمها

يهدى إلى غرائب الأشعار ^(٦)

فالتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وزرعة وهو علم على صاحبه المفعول الثاني ، وجملة (يهدى) المفعول الثالث ، وما ورد في ذلك في أنبأ قول الأعشى : -

(١) سورة الأنعام : ١٤٣ (٢) سورة التحريم : ٣

(٣) سورة يوسف : ٤٥ (٤) سورة البقرة : ٣٣

(٥) سورة التحريم : ٣

(٦) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبياني يهجو زرعة بن عمرو بن خوويلد وجملة والسفاهة كاسمها اعتراض ، وشاهده واضح ، والبيت في معجم

القبواهد ص ١٩٠

٥٩- وأثبتت قيساً ولم أيسله
كما زعموا خيراً أهل اليمن^(١)

فالتاء كمثلها في الأول وقيساً المفعول الثاني وخير أهل اليمن الثالث .

ومن الممكن أن يكون من ذلك قوله تعالى (نبي عبادي أنا
الغفور الرحيم)^(٢) ؛ على أن جملة أن سدت مسد المفعولين الثاني
والثالث .

ومن ذلك أيضاً أن تعدى نبأ إلى ثلاثة مفاعيل قوله تعالى (هل ندلكم
على رجل ينبشكم إذا مزق كل عرق لإسكم لفي خلق جديد)^(٣) ، فضمير
الخطاب المتصل بالفعل هو المفعول الأول وقد علق الفعل عن العمل في
الثاني والثالث لوجود إن التي في خبرها اللام في قوله : (لإسكم لفي خلق
جديد)^(٤) .

أما الفعلان الخامس والسادس فهما أخبر وخبر ، وهما كما ترى مبنيان
على الهمزة والتضعيف ، أما الثلاثي منها فيتعدى إلى مفعول واحد تقول
خبرت الأمر بمعنى بلوته وعرفت حقيقته وهذا المعنى لا علاقة له بمعناها
بعد الهمز والتضعيف وهو إلغاء الخبر .

وهذان الفعلان مثل نبأ وأتباع معنى وعملاً فهما يتعديان إلى واحد
بنفسهما وإلى الثاني بواسطة حرف الجر تقول أخبرت أبي بكذا أو خبرته

(١) البيت من بحر المتقارب وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس
يمدح فيها قيس بن معدى كعب الكندي ، وشأهده واضح من الشرح
ومعنى لم أبه أي لم أختبره . ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٣٧٩

(٢) سورة الحجر : ٤٩ (٣ ، ٤) سورة سبأ : ٧

فإذا ضمنا معنى أعلم تعدياً إلى ثلاثة نقول : أخبرت أبي أخى ناجحاً ،
وخبرته قال الشاعر يدعو إلى فساد :

٦٠ — وما عليك إذا أخبرتنى دنفا

وغاب بملك يوماً أن تزورينى^(١)

فناء الخطاب للواحدة المفعول الأول وإن وقعت نائب فاعل، وياء
المتكلم المفعول الثانى ودنفا الثالث ، وأصله إذا أخبرك الناس صاحبك
مريضاً .

وقال حفيد كعب بن زهير ولا تظن أنه يفعل الخير :

٦١ — وخبرت سوداء الغميم مريضة

فأقبلت من أهلى بمصر أزورها^(٢)

فالتاء فى خبرت كأختها فى الأول وسوداء الغميم المفعول الثانى ،
ومريضة المفعول الثالث .

(١) البيت من بحر البسيط وهو لرجل من بنى كلاب ، والدنف المريض
والبلع : الزوج ، والشاعر يدعو صاحبه أن تزوره إذا أخبرت بمرضه ،
وقد روى مكان تزورينى تعودينى وهو أفضل لأن الزيارة هامة والعيادة
خاصة بالمرض . وشاهده واضح من الشرح ومراجعته فى معجم الشواهد
ص ٤٠٣

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ،
كان قد هلك امرأة من الغميم يولد غطفان ثم خرج مع أهله إلى مصر ،
وحين علم بمرض صاحبه ترك أهله وكر نحوها وقد روى أهوها مكان
أزورها وهو أفضل لما قلناه فى البيت السابق وشاهده واضح ، ومراجع
البيت فى معجم الشواهد ص ١٠٤

وأما الفعل السابع والآخر فهو حدث ويتعدى إلى الثلاثة إذا ضمن معنى أعلم تقول حدثت أبى أخى ناجى والمعنى أعلمته ، فإذا قصدت الحديث وهو الكلام تعدت إلى واحد بنفسها وإلى الثانى بحرف الجر .

قال تعالى : (وأما بنعمة ربك فحدث)^(١) أى حدث الناس بنعمة ربك .

ومن أمثلتها متعددة إلى ثلاثة قول الشاعر وهو الحارث اليشكري^(٢) من معلقته :

٦٢ - أو منعتم ما تعالون فن حد
تسموه له علينا الولاء^(٣)

لجملة (له علينا الولاء) هى المفعول الثالث وضمير الغيبة فى الفعل حدث هو الثانى وضمير الخطاب هو الأول وإن وقع نائب فاعل ، وأما الفاعل الأصلى فهو الناس وحذف فى هذا البيت وفيما قبله لأنه لا يتعلق بذكره فرض .

أما الأمر الثانى فيما يتعلق بهذه الأفعال فهو ماهية المفاعيل الثلاثة التى تنصبها أى أصلها وحقيقتها :

والحاصل أن أصل هذه الأفعال السبعة هو أعلم وأرى اللذان أصلها علم ورأى ، وعلم ورأى بعد أن يقرنا بالفاعل ينصبان مفعولين أصلها

(١) سورة الضحى آية : ١١ .

(٢) سيقنت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٠٩

(٣) البيت من بحر الحفيف وهو للحارث بن حنزة فى الفخر ، فهوى ذكر لأصحابه أنهم أهد الناس وأشجعهم إذا منعوا ما سألوهم من الضلع وانظر الشاهد فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣

المبتدأ والخبر أى يدخلان على جملة مكونة من هذين الاسمين وحينئذ يحدثان فى تعلق أحدهما بالآخر معنى الفعل المذكور ، فإذا دخلت الحمزة عليهما بقى الحال على ما هو عليه وأتى بفاعل آخر ثم يصير فاعل للفعل قبل دخول الحمزة المفعول الأول ، ويصير المفعولان اللذان كانا قبل دخول الحمزة أولاً وثانياً: ثانياً وثالثاً ، فإذا قلت علم أبى أخى ناجحاً فإن الجملة الاسمية قبل دخول الفعل أخى ناجح ثم أدخلت الفعل والفاعل فتصبحت الاسمين على المفعولية ، فإذا أردت أن علم الأب قد جاءه من خارج أى من فاعل آخر قلت : أعلمت أبى أخى ناجحاً فالمفعول الأول فى الجملة الجديدة وهو أبى كان فاعلاً قبل دخول الحمزة والمفعولان الثانى والثالث فى الجملة ذاتها كانا أولاً وثانياً وبعنى آخر فالمفعول الثانى لهذه الأفعال ما كان أولاً فى باب ظننت والثالث ما كان ثانياً فى الباب المذكور .

وعلى ذلك فإذا كنا قد تحدثنا عن أمور لـهذين المفعولين فى باب ظن من إلقاء وتعليق وجواز حذف فإن ذلك يجوز لهما أيضاً وهما فى باب أعلم ، فن الأول وهو الإلقاء قول الشاعر مادحاً :

٦٣ - وأنت أراى الله أمنع حاصم
وأمنع مستلقى وأمنع واهب^(١)

فألقى أراى لتوسطه بين المفعولين الثانى والثالث .

ومن الثانى وهو التعليق قول الله تعالى : دهل نددكم على رجل ينبشكم

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح الجميل لشاعر مجهول ، والعاصم الحافظ ، والمنع الإعطاء ومثله السباحة ومستلقى باسم المفعول مطلوباً منه الكفاية وروى باسم الفاعل وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٩

إذا مرقم كل مرقق إنكم لفي خلق جديد،^(١) فعلق نبأ عن العمل في المفعولين الثاني والثالث لوجود إن التي في خيرها اللام.

ومن الثالث وهو الحذف أن تقول أعلمت أبي ولا تذكر ما أعلمته به وما ذكرناه من جواز الإلغاء والتعليق والحذف إنما هو مذهب ابن مالك فقد أجاز الأشياء الثلاثة في باب أعلم، ولكن ابن عصفور خص الإلغاء والتعليق بباب ظن ومنع في هذا الباب حذف المفعولين الثاني والثالث والإختصار على الأول كما سذكره الآن.

أما الأمر الثالث وهو حذف هذه المقاميل اختصاراً أو إقتصاراً فقد اختلف فيه :

ذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اختصاراً وإقتصاراً بقوله^(٢) : فإن حذفتها جاز على حذف الإختصار وعلى حذف الإقتصار ، مثال حذف الإختصار تولك أعلمت في جواب من قال . هل أعلمت زيدا عمراً منطلقاً لحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل، ومثال حذف الإقتصار أن تقول : أعلمت ، لا تريد أكثر من أن تخبر أنه وقع منك إعلام خاصة ولم تعرض إلى مفعول .

ثم قال : وأما حذف اثنين منها فجائز على الإختصار وأما على الإقتصار فغير جائز ، فنال حذف الإختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمت زيدا عمراً منطلقاً : أعلمت زيدا أو أعلمت زيدا وعمراً وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

(١) سورة سبا آية رقم : ٧

(٢) شرح الجميل الكبير : ٣١٣ / ١ بتحقيق صاحب جعفر

أبو جناح .

ثم منع حذف الإقتصار فلا تقول: أعلمت ريذاً وعله بأن ذلك يؤدي إلى اللبس وهو هل أعلم هذه المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين أو هي منقولة من علم بمعنى عرف التي تعدى إلى مفعول واحد، وبالهمزة تعدى إلى اثنين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً .

ثم ذكر أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه ثم ذكر خلافة يقول: (١) هذا مذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه ، وأما غير سيبويه فإنه أجاز ذلك ما لم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر ، وأجازوا أعلمت ريذاً إذا قدرت ريذاً المفعول الأول ، فإن قدرته الثاني أو الثالث لم يحز لأن الثاني لا يستغنى عن الثالث ولا الثالث عن الثاني لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك أجازوا أعلمت ريذاً أخاك إذا قدرت هذين المفعولين هما اللذان كان مبتدأ وخبراً ، ثم قال: وذلك عندنا كله بمنع لبس الذي تقدم ذكره ، ولا يخفى عليك أن من أجاز ذلك الحذف ابن مالك .

وأما الأمر الرابع وهو ما يسد مسد هذه المفاعيل فقد ذكره ابن عصفور في قوله: ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث ومعناه أنه لما كان المفعول الثاني والثالث في هذا الباب هما الأول والثاني في باب ظن. وكان قد ذكر أن (أن وأن) مع صلتيهما يسدان مسد المفعولين في باب ظن تقول ظننت أن زيدا قائم وأن يقوم ويد منه على أن ذلك يجوز هنا أيضاً أي يجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعول الثاني والثالث في باب أعلم تقول: أعلمت أبي أن أخى ناجح كما تقول: وأعلمته أن يكتم الخبر ، فكل من أن المشددة مع اسمها وخبرها وأن المحففة مع منصوبها سدت مسد المفعول الثاني والثالث لأعلم .

وفي القرآن الكريم : (نبي عبادي أني أنا الغفور الرحيم)^(١) ، جملة
أن في محل نصب سدت مسد . مفعول لأعلم الثاني والثالث ، ومثله (ونبتهم
أن الماء قسمة بينهم)^(٢) .

أما المفعول الأول فلا يسد مسده شيء لأنه فاعل في الأصل ولا يقوم
شيء مقام الفاعل .

(١) سورة الحجر آية رقم: ٤٩

(٢) سورة القمر آية رقم: ٢٨

البَابُ الثَّالِثُ

باب اسم الفاعل

(باب اسم الفاعل)

(اقتراہ بالآلف واللام — حکم المعمول عند اقتراہ بال أو تجردہ)

(ص) قال ابن عصفور:

(أعلم أن اسم الفاعل إما أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون :
فإن كانت فإما أن يكون مفرداً ، أو مجموعاً جمع تكسير ، أو جمع سلامة
بالألف والهاء ، أو مثني ، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون .

فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالآلاف والتاء جاز في معموله الذى يليه النصب والخفض إن كان معرفاً بالآلاف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الآلف واللام أو إلى ضميره نحو قولك : هذا للضارب الرجل والضارب غلام الرجل وهذا الرجل أنا الضارب غلامه .

وإن كان المعمول غير ذلك لم يجوز فيه إلا التصب نحو قولك هذا الضارب زيدا والضاربك .

وإن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون فإن أثبت النون لم يجر فيه إلا النصب . وإن حذفها جاز النصب إن قدوت حذفها الطول ، والخفض إن قدوت حذفها للإضافة فتقول الضاريك والضاربازيد ، والضاربان زيداً والضاربون زيداً والضاربو زيد بذهب زيد وخفضه وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى المضى أو الحال أو الإستقبال .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من الناصب الأول للمفعول به وهو الفعل بأنواعه : ما ينصب مفعولاً واحداً وما ينصب اثنين وما ينصب ثلاثة ، بدأ يتحدث عن الناصب الثاني وهو ما يشبه الفعل وذلك اسم الفاعل بنوعيه : المقترن بال مطلقاً ، والمجرد منها مراداً به الحال والاستقبال .

وقد عرف النحاة اسم الفاعل بأنه الدال على الحدث وفاعله والجاري مجرى الفعل في إفادة الحدوث والصلاحية للأزمنة الثلاثة ، وبهذا التعريف يخرج اسم المفعول لأنه دال على من وقع عليه الحدث وتخرج الصفة المشبهة لأنها تفيد الدوام والثبوت وسيأتى بيان ذلك بوضوح .

ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثى على وزن مضارعه وزنا عروضا مع إبدال حرف المضارعه ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر ، مثال الأول ضارب من ضرب ومثال الثانى مكرم من أكرم هذا هو الأصل إلا ما شذ من قولهم : أيقع الغلام فهو يافع ولم متاعه فهو مسلم .

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا تقول : أمكرم أخوك أخى فأخوك قاعل مرفوع وأخى مفعول منصوب ، ومثله أعارف أنت رد الجميل .

وهنا سؤال وهو أن أصل العمل للأفعال فهى التى ترفع الفاعل وتنصب المفعول فلما ذا عمل اسم الفاعل وهو ليس بفعل ؟

وأجيب أن سبب عمله شبهه بالفعل (المضارع) فى جريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف فمكرم جار على يكرم فى ذلك وطارف جار على يعرف وضارب جار على يضرب ومستخرج جار على يستخرج .

ورد ذلك بأن اسم المفعول وكذلك الصفة المشبهة يعملان وهما غير جاريتين على الفعل .

وقيل إن سبب العمل هو أنه يجرى فى التذكير والتأنيث على مرفوعة كما يجرى الفعل فتقول أمسلم أبوك ، أمسلمة أمك كما تقول : أسلم وأسلمت ،

كما أن اسم الفاعل يدل على الحدث وهو ما يدل عليه الفعل تماماً ويدل على الزمن وهو كالفعل في ذلك أيضاً إلا أنه إذا كان مقترناً بال دل على الأزمنة الثلاثة وإن كان مجرداً منها دل على الحاضر والمستقبل وهكذا ، وذلك هو الصحيح .

وعلى ذلك فلا يعمل اسم الفاعل إذا لم يجر على مرفوعه في التذكير والتأنيث مثل طالق ومرضع من قولك امرأة طالق وامرأة مرضع ؛ كما لا عمل لاسم الفاعل إذا لم يدل على الحدث مثل والله وصاحب ، كما لا عمل له أيضاً إذا لم يدل على الزمان لأنه بذلك يجرى بجرى الأسماء الجامدة ومثل له ابن مالك بقول الخطيئة يستعطف عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لمجاءته الناس جميعاً :

٦٤ - ماذا أقول لأفراخ بذي مرخ

زغب الخواصل لا ماء ولا شجر

ألقيت كاسيهم في قعر مظلمة

فأقبل رجائي هداك الله يا عمر^(١)

قال ابن مالك : لم يرد كاسيهم أنه كسب لهم ولا أنه يسكب لهم في حال أو استقبال ، فصار كاسب في البيت بمنزلة والده كانه قال ألقى

(١) البيتان من بحر البسيط من مقطوعة للخطيئة جروول بن أوس (ديوانه ص ١٦٤) يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لمجاءته الناس والمقصود بالأفراخ الأولاد جمع فرخ على غير القياس وأما القياس فأفرح أو فراخ ومرض ، واد قريب من مدك ، وزغب جمع زغباء كحمر وحرأ من الزغب وهو أول ما يثبت من الريش والشعر ، وقعر مظلمة أى قعر حفرة مظلمة وهي السنين وشاهده واضح من الشرح ، والبيت الأول وحده في معجم الشواهد ص ١٦٤

والدم ، هو الذي لا يعمل كما لا يعمل أب فكذلك كاسيهم إذا أريد به هذا المعنى .

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل فإن كان الفعل برفع فاعلا وينصب مفعولا كان اسم الفاعل كذلك تقول : أقارى أخوك الصديقة ، أقام على المدرس ، أكتب صاحبك الخطاب ، فاسم الفاعل في الأمثلة الثلاثة مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعل به سد مسد الخبر والمنصوب مفعول به وإن كان الفعل يرفع فاعلا فقط كان اسم الفاعل كذلك تقول : أناجح أخوك ، وأذهب على ، أمستلم العدو ، فالاسم المرفوع الأول مبتدأ والاسم الثانى فاعل به سد مسد الخبر .

ولما كان اسم الفاعل فرعا في العمل وهو محمول على الفعل في ذلك جاز عمله وجاز إلغاء ذلك العمل وإضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تقول : جاء ضارب على ومهين أخيه .

وقسم ابن عصفور اسم الفاعل العامل إلى قسمين :

— مقترن بالآلف واللام — مجرد منها .

وبدأ بالحديث عن المقترن لأنه يعمل دائما حيث يدل على الأرونة الثلاثة (المضى والحال والاستقبال) .

وأل هذه الداخلة على اسم الفاعل هي أل الموصولة التي بمعنى الذى ، واسم الفاعل بعدها صلتها وعلى ذلك فإذا قلت جاء الناجح فهو بمعنى الذى . نصح فال فيه فاعل (اسم بمعنى الذى) وناجح صلته ولكنه يتجاوز في الإعراب وتعرب الكلمتان كلمة واحدة (فاعل) .

ولأنما عمل اسم الفاعل أبدا وهو مقترن بآل لأنه في معنى الفعل حيث وقع صلة والصلة لا تكون إلا فعلا يستوى في ذلك الفعل الماضى أو غيره . ولما كان اسم الفاعل المقترن بآل في معنى الماضى جاز عطف الماضى عليه .

كما في قوله (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً) (١) فالفعل أقرضوا معطوف على المصدقين لأنه في معنى الذين تصدقوا .

وذهب المازني (٢) إلى أن أَل هذه معرفة ، ورد قوله بأَل المعرفة من خصائص الأسماء فدخولها على اسم الفاعل يبعده عن التشبه بالفعل فلا يعمل كما يبعده التصغير والوصف .

وقد جعل ابن عصفور اسم الفاعل العامل المقترن بأَل خمسة أنواع ، وأعطى حكماً واحداً للثلاثة الأولى وحكماً آخر لما بقي وهذه هي الأنواع :

— أما الثلاثة الأولى : فهي أن يكون اسم الفاعل مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو مجموعاً بالالف والتاء تقول هذه القاتلة زوجها وهؤلاء القاتلات أزواجهن والقواتل أزواجهن .

وفي الأمثلة المذكورة جاء المفعول مجرداً من أَل ، وقد يكون المفعول مقترناً بأَل ، تقول هذه القاتلة الزوج وهؤلاء القاتلات الأزواج .

والمفعول في هذه الأنواع الثلاثة حكماً مختلفان يرجعان إلى اقترانه بأَل أو تجرده منها :

الأول : جواز النصب والجرح إذا كان المفعول مقترناً بأَل تقول هذه القاتلة الزوج بنصب الزوج وجرحه أما نصبه فعلى عمل اسم الفاعل عمل الفعل ، وأما جرحه فعلى الإضافة وإلغاء العمل ، ومثله هؤلاء القاتلات الأزواج والقواتل الأزواج ، وتقول أنا القاتل المدود وأنت الساب الغنائم بالنصب والجرح أيضاً .

(١) سورة الحديد : ١٨

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٢٠٠

— ١٦٦ —

وعلى النصب جاء قول الشاعر :

٦٥ — إذا كنت معنياً بمجد وسودد

فلاتك إلا المجل القول والفعلا

ولاتف إن أوذيت يوماً مكافئاً

فمن كافاً الباغي لم يكمل الفضلاً^(١)

وعلى الجر جاء قول الآخر :

٦٦ — أبأنا بها قتل وما في دماها

شفاء وهن الشافيات الحوائم^(٢)

ويندرج تحت المعمول المقترن بأل المعمول المضاف المقترن بها كقولك
أنا القاتل عدو المؤمنين وأنت السالب غنائم الكفار بالنصب على الأعمال
والجر على الإهمال وعلى النصب جاء قول الشاعر :

(١) البيتان من بحر الطويل وهما في النصح والتوجيه حيث يذكر
الشاعر من يعتنى بالمجد لا بد أن يكون حسن القول والفعل وأن يكون
حليماً مساعداً لأن من يغضب وينتقم لا يكون سيذاً ، وشاهده قوله : إلا
المجل القول والفعل فقد عمل اسم الفاعل وهومقترن بأل النصب في المعمول
المقترن بها أيضاً والبيتان ليسا في معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة للفردق في الفخر ومعنى
أبأنا بها أى قتلنا بها ومنه يؤيدشبح نعل كليب والضمير في بها للسيوف وفي
دماها للقتلى ، والحوائم جمع حائمة وهى العطاش التى تخوم حول الماء
والمعنى قتلنا بالسيوف قوماً وليس في هذا القتل شفاء للسيوف ومع ذلك
فهى الشافية لأنها سبب للقتل ، وشاهده قوله ، وهن الشافيات الحوائم
حيث اقترن اسم الفاعل ، ومعمولة بالالف اللام فجاء لإعماله وجازت
إضافته وهنا جاء مضافاً ، ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٣٦٤

٦٧ - لقد ظفر الزوار أقفية العدا
بما جازوا الآمال م الأسر والقتل^(١)

كما يندرج تحته أيضاً المعمول المضاف لضمير ما فيه ال كقولك : هذا
الطالب أما الحامل عبثه ينصب عبثه وجره ، ومنه قول الشاعر :

٨٨ - الود أنت المستحقة صفوه
منى وإن لم أرج منك نوالا^(٢)

فهذه ثلاث مسائل كل من اسم الفاعل والمعمول فيها مقترن بـ ال أو في
حكم المقترن ولكن أى الوجهين أولى ؟ نصب المعمول أو جره ؟

قال أبو حيان : ظاهر كلام سيديويه أن النصب باسم الفاعل أولى من
الجر به إذا أمكن الأمران وأن الكسائي يسوى بينهما والذي يظهر أن
الجر بالإضافة أولى لأن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر
الإضافة ؛ والعمل إنما كان لجهة الشبه المضارع فالجمل على الأصل أولى
وهو الإضافة^(٣) .

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر بالشجاعة لقائل مجهول
يقول : إن سيوفنا التي زارت الأعداء أخذت منهم ما يكفي وما حقق آمالنا
من أسر وقتل والزوار جمع زائر وأقفية جمع قفا . والبيت في معجم الشواهد
ص ٣٠١ وهو أيضاً في شرح التسهيل لابن مالك ص ١٠٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل والعشق والعطاء دون مقابل
والشاهد في الشطرة الأولى حيث اقترن اسم الفاعل بـ ال وأضيف إلى المعمول
مضاف إلى ضمير هذا الضمير طائد على ما فيه ال يأخذ هذا المعمول حكم
المقترن بـ ال من جواز النصب والجر وعليه فيجوز لك أن تقول صفوه
بالنصب و صفوه بالجر . والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧١

(٣) التذييل والتكميل : ج ٤ ص ٨٢٣ رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر
تحقيق د / الشربيني أبو طالب .

ورده ناظر الجيش قائلا : فيما قاله الشيخ نظر لأن اسم الفاعل العامل إنما أضيف إلى معموله بعد استحقاقه العمل فيه ولهذا كانت إضافته لفظة لا تفيد تعريفا ، وإذا كانت إضافته إنما هي متصورة بعد استحقاق العمل بل إنما حصلت الإضافة لتفيد تخفيفا في اللفظ خاصة فكيف يقال إنها الأصل نعم لو كانت إضافة اسم الفاعل إلى معموله معنوية واستفيد بها ما يستفاد مع العمل لو لم يضاف حسن أن يقال حينئذ أن الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة .

وعلى ذلك فنصب المفعول هو الأولى (١) .

الحكم الثاني : وجوب نصب قول واحد إذا كان المفعول مجردا من أل تقول : أنت الضاربة عليا وأنت الضوارب عليا وأنت الضاربات عليا ومثله على أنا الضاربة ، فكل من على في الأمثلة الأربعة الأول مفعول به منصوب باسم الفاعل قول واحد وكذلك الضمير في المثال الخامس ، ولا يجوز وجه الجر هنا على الإضافة لأنه لا يضاف مقترن بال إلى اسم خال منها .

واتفق العلماء على أن الاسم الظاهر في مثل ذلك منصوب ، واختلفت كتبهم في الضمير في المثال الخامس ومثله قولك : أنا الضاربك ، هل هو في محل نصب على المفعولية كالظاهر أو في محل جر على الإضافة ؟ رأيان :

— سيبويه : الضمير كالظاهر في محل نصب على المفعولية .

— المبرد والرماني : موضع الضمير خفض على الإضافة .

(١) تمهيد القواعد في شرح تسميل القواعد لناظر الجيش ، مخطوط (الجزء الثالث) .

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٤٦ .

وهنا سؤال نؤجل الإجابة عنه حيناً وهو :

لماذا لم يمتنع عمل اسم الفاعل وهو مجموع جمع تكسير كما يمتنع عمله بالتصغير وكلاهما فيه تغيير لصورة المفرد ؟

أما النوعان الباقيان من الخمسة وهما إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون فإن للمعمول فيها حكمين مختلفين يرجعان إلى تقدير معين في صورة اسم الفاعل :

الحكم الأول : النصب قولاً واحداً إن أثبت النون فيها تقول هذان الضاربان محمداً وهؤلاء الضاربون علياً وفي القرآن الكريم (والمقيمین الصلاة والمؤتون الزكاة^(١)) وفيه (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات^(٢)) .

وإنما تعين النصب لأن ثبوت النون دليل على عدم الإضافة فامتنع الجر .

ويستوى فيه أن يكون المعمول مقترناً بال كآلية الأولى وقول عمرو ابن كلثوم^(٣) .

٦٩ - وأنا الشاربون الماء صفوا

ويشرب غيرنا كدراً وطنياً^(٤)

(١) سورة النساء : ١٦٢ (٢) سورة الأحزاب : ٣٥

(٣) هو أبو الأسود عمرو بن كلثوم من بني نعلب شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ولد في شمال جزيرة العرب ، عمر طويلاً وساد قومه وهو فتي وهو الذي فتك بعمر بن هند ملك الحيرة لما أرادت أم الملك أن تذل أم عمرو وهي بنت المهمل أخى كليب بن ربيعة العويذ توفي سنة ٤٠٠ ق هـ الأعلام ٢٥٦/٥ .

(٤) البيت من معلقه عمرو بن كلثوم الطويلة في الفخر والتي أنشدها =

أوجردا منها كالأية الثانية .

الحكم الثاني : جواز النصب والجر إن حذف الزون فيهما تقول هذان الضاربان محمداً ومحمد بالنصب على المفعولية والجر على الإضافة ، ومثله : هؤلاء الضاربون محمداً ومحمد بالنصب والجر على ما ذكرنا ، وعلى النصب جاء قول الشاعر :

٧٠ — الحافظو عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف^(١)

وقول الآخر :

٧١ — العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثير ما وهبو^(٢)
بنصب عورة والحق وكثير .

وعلى الجر جاء قوله تعالى (والمقيمى الصلاة^(٣)) . وقول الشاعر :

■ أمام ملك الحيرة عمرو بن هند وفيها أكثر من بيت تبدأ بقوله : وأنا وأنا أى وأنا المطعمون وأنا المانعون (شرح المعلقة للشنقيطى ص ١٥٣ دار الأندلس بيروت وشاهده اقتران اسم الفاعل وكذا معموله بالوثبوت الزون وهو جمع بجاء المعمول منصوبا والبيت ليس في معجم الشواهد .

(١) البيت من بحر المنسرح وهو في الفخر لشاعر جاهلي كان جداً لعبد الله بن رواحه رضى الله عنه وفيه جاء نصب معمول اسم الفاعل مع حذف الزون في قوله الحافظو عورة والبيت في معجم الشواهد ص ٢٣٩
(٢) البيت من بحر المنسرح لقائل مجهول وهو مدح قوم بالفهم لأصحاب الحق والكرم والمدل فعله أدل رباعى وأصله من الثلاثى والرباعى لغة فيه والدال ذو التيه الواصل من حبيبه وفي البيت شاهدان حيث نصب معمول اسم الفاعل المقترن بال هو ومعمولة مع حذف الزون من اسم الفاعل للجمع السالم والبيت في معجم الشواهد ص ٥١ .

(٤) سورة الحج آية رقم : ٣٥ .

— ١٧١ —

٧٢ — إن يغنيا عن المستوطنا عدن

فإنني لست يوما عنهم بقى^(١)

وقول الآخر .

٧٣ — الشاتمي عرضي ولم أشتمهما

والناذرين إذا لم ألقهما دمي^(٢)

وقول الثالث :

٧٤ — ليس الأخلاء بالمصفي مسامعهم

إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم^(٣)

أما الجر فتعليقه واضح وهو أن النون حذفت للإضافة .

وأما النصب مع حذف النون فعلته أنها حذفت تخفيفا لطول الكلام
يوجد الموصل وصلته المثنى أو المجموع ومعمول المعه .

(١) البيت من بحر البسيط وهو في طلب المودة والقرب لشاعر مجهول،
ويغنيا بفتح أوله من باب غنى يغنى كعلم يعلم وهو شرط مجزوم جوابه في
السطرة الثانية والآلاف فيه علامة التثنية على لغة أكاو في البراغيث
والمستوطنا فاعله وهو اسم فاعل حذف نونه للإضافة والباء في يغنى
زائدة في خبر ليس والبيت في معجم الشواهد ص ٤٠١ .

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو بن معلقة عنبرة العيسى يتحدث عن
شجاعته وجبن آخرين وهما حصين ومرة ابنا ضمضم وفيه شاهدان :
الأول وهو الشاتمي عرضي وفيه أضيف اسم الفاعل إلى معموله ، والثاني
وهو والناذرين دمي وفيه عمل اسم الفاعل المثنى النصب في معموله
والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٣) البيت من بحر البسيط لقائل مجهول يقول: إن الأصدقاء لا يهفون
إلى كلام ووشاية النمامين في أصدقاتهم وفيه أضيف اسم الفاعل المقترن
بال إلى معموله والبيت في معجم الشواهد ص ٣٦٨ .

ويستوى في ذلك أيضاً أن يكون المعمول مقترناً بأل كالبيتين
الاولين أو مجرداً عنها كآلية والآيات الثلاثة الأخيرة .

كما يستوى فيه أيضاً أن يكون اسماً ظاهراً كما مثلنا أو ضميراً كأن
تقول هذان الضاربك وهؤلاء الضاربوك فالكاف في عمل نصب ~~ال~~
قدرت حذف النون للتخفيف وفي عمل جر إن قدرت حذفها للإضافة .
وفيه حمل الضمير على الاسم الظاهر الواقع موقعه كما حمل عليه حين كان
الوصف مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالماً ، وهو مذهب
سيبويه بل قال ابن مالك : إنه مذهب النحاة بإجماع^(١) ، لكن رده أبو حيان
قائلاً : دعوى الإجماع باطلة بل في المسألة الخلاف :

فذهب سيبويه ما ذكر من جواز الوجهين وأما المبرد وجماعة
فجعلوا الضمير في موضع جر فقط وكان سقوط النون أصله أن يكون
للإضافة واحتمل هنا سقوطها للإضافة وللطول لحملنا على الأصل إذ
لا ضرورة تدعو إلى ذلك بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه من النصب دعاءنا
إلى تقدير سقوطها لغير الإضافة ،^(٢) .

ولما قرآن اسم الفاعل بأل جعلنا نعمله دائماً على جواز العمل سواء كان
بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال يستوى في ذلك كونه مفرداً أو مجموعاً
جمع تكسير أو جمع مؤنث وكونه مثنى أو جمعاً على حده حتى لو حذفت
النون فيهما لأنه بالاقتران صالح للأزمنة الثلاثة أيأ كان حاله .

وأما إجابة السؤال الذي أجملناه وهو لماذا لم يمتنع عمل اسم
الفاعل وهو مجموع جمع تكسير كما امتنع بالتصغير وكلاهما فيه تغيير
لصورة المفرد ؟

(١) شرح التسهيل له ج ١ ص ٨٦ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وصاحبه

(٢) التذيل والتكميل لأبي حيان ج ٤ ص ٨٣٤ (دكتور الشريتي

أبو طالب)

قال ابن مالك^(١) : الجواب أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير في نظم
الواحد فحسب إل لكونه مغيراً نظم الواحد ومحدثاً فيه معنى غير لائق
بالفعل وهو معنى الوصفية فإن معنى قولك : ضویرب ضارب صغير ،
والجمع وإن غير نظم الواحد فليس محدثاً في المجموع معنى لا يليق بالفعل
لأن الجمع بمعنى العطف ، فإن معنى قولك ضارب ضارب وضارب والعطف
لائق بالفعل فلذلك أمتنع عمل اسم الفعل بالتصغير دون التكسير . وأما
الثنية وجمع التصحيح فحقيق بأن يبنى العمل معهما لأنهما يساويان جمع
التكسير في تضمن معنى العطف ويفوقانه . بأنهما لم يغيرا نظم الواحد .

حكم اسم الفاعل إذا كان مجرداً من ال

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن لم يكن فيه الالف واللام فيما أن يكون بمعنى المضى أو الحال
أو الاستقبال) .

فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين
أو التنوين وخفض المعمول الذي يليه وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل نحو
قولك هذا ضارب زيداً وهذا ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً ،
وهذا ضارب زيد وهذا ضارباً زيد وهؤلاء ضاربو زيد .

وإن كان بمعنى المضى فيما أن يكون من فعل متعد إلى واحد أو من
فعل متعد إلى أزید : فإن كان من فعل متعد إلى واحد خذف النون أو
التنوين والخفض نحو قولك هذا ضارب زيد أمس ، وهذا ضارباً
هـر أمس ، وهؤلاء ضاربو زيد أمس ، وإن كان من فعل متعد إلى

أزيد لم يجوز فيه إلا حذف النون أو القنوين وإضافته إلى الذي يليه ونصب ما بعده .

(ش) هذا هو التقسيم الثاني لحال اسم الفاعل وهو المجرد من أل بعد أن سبق الحديث عن نظيره وهو المقترن بها .

وحاصل ما ذكره أن اسم الفاعل المجرد من أل مثل هذا ضارب زيد يحتمل الأزمنة الثلاثة وهي المضي أو الحال أو الاستقبال واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا أشبه المضارع وهو لا يشبه المضارع إلا إذا دل على أحد الزمانين : الحال أو الاستقبال دلالة لفظية (الآن أو غداً) أو حالية (مقام الكلام) تقول : هذا ضارب زيداً الآن أو غداً أو تقول : هذا ضارب زيداً وزيد يتوحد .

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الزمان الماضي بأن دلت عليه دلالة لفظية (أمس أو البارحة) أو حالية (المعنى أو المقام) فإنه لا يعمل تقول : هذا ضارب زيد أمس أو تقول هذا ضارب زيد وزيد ضربه . وإنما لم يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا دل على المعنى لأنه بذلك بعد شبهة بالمضارع الذي يعمل بالحل عليه .

حكم المعمول إذا كان اسم الفاعل مجرداً من أل

وإذا كان اسم الفاعل مجرداً من أل كان للمعمول فيه حكان :

١ — جواز النصب والجر وذلك إذا أريد باسم الفاعل الحال والاستقبال وعلمته أنه إذا كان مجرداً من أل وكان بمعنى المضارع جاز عمله فيثبت التنوين في المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث أو النون في المنتهى وجمع المذكر السالم ثم ينصب المعمول ، وجاز أيضاً إلغاء العمل

فيحذف التنوين أو النون ثم يحجر المعمول على الإضافة تقول هذا ضارب زيداً وهؤلاء ضاربون زبداً بالتنوين والنون ونصب المعمول كما تقول هذا ضارب زيد وهؤلاء ضاربون زيداً يحذف التنوين والنون وجر المعمول. وعلى النصب جاء قوله تعالى (والله يخرج ما كنتم تكتمون)^(١) وقوله (إنا منزلون على أهل هذه القرية رجلاً من السماء)^(٢) وقول الأعشى :

٧٥ - كناطح صخره يوماً ليونها

فلم يضره وأوهى قرنه الوعل^(٣)

وعلى الجهر جاء قوله (ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه)^(٤) وقوله (وما نحن بتاركى آلهمتنا عن قولك)^(٥) وقوله (وأعلموا أنكم غير معجوزى الله)^(٦) ولا يأتى النصب مع حذف النون بعلة التخفيف لأنه لا ثقل يدعو إلى حذفها كما كان اسم الفاعل صلة لآل فيما سبق أن ذكرناه .

هذا حكم الاسم الظاهر إذا كان معمولاً لاسم الفاعل ، أما إذا كان

(١) سورة البقرة ٧٢

(٢) سورة العنكبوت ٣٤

(٣) البيت من بحر البسيط وهو للأعشى من قصيدته المشهورة دودع هريرة ص ١٨٤ من ديوانه ، وناطح صفة لموصوف محذوف أى كجعل ناطح والجبار والمجروح خبر المبتدأ محذوف أى أنت كوعلى . ليونها أى يضعفها ماضيه أوهن ، ويضره ماضية ضار بمعنى ضر والوعل يرزن كتف أو فرس هو تيس الجبل وشاهده قوله : كناطح صخره حيث حمل اسم الفاعل النصب فى معموله والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٠

(٤) سورة آل عمران ٩

(٥) سورة هود ٥٣

(٦) سورة التوبة ٢

المعمول ضميراً كأن تقول هذا ضاربك وهؤلاء ضاربوك فقد اختلف النحاة في موقعه من الإعراب (١) :

— ذهب سيبويه إلى أنه في عمل جر لعدم تنوين الوصف أو وجود النون فيه ، وعدم إقترانه بال لأنه لو وقع وحل الظاهر عمله (هذا ضارب زيد وهؤلاء ضاربو زيد) كان مجزواً فكذلك الضمير .

— وذهب الأخفش وشمس إلى أن الضمير في عمل نصب وعمل حذف التنوين أو النون في مكرمك ومكرمك للطافة والضمير لا الإضافة لأن موجب النصب المفعولية وهي محقة وموجب الجر الإضافة وليست محقة لأن الحذف سبباً آخر غيرها .

وأما إذا كان الوصف مقترناً بال (الضاربك والضاربوك) فقد سبق أن قلنا أن سيبويه جعله في عمل نصب ، فذهب سيبويه الضمير كالظاهر منصوب في الضاربك مخقوض في ضاربك .

٢ — وجوب الجر وذلك إذا أريد باسم الفاعل المضى وعلمته أنه لا يعمل إلا حملاً على الفعل المضارع فوجب أن يدل على زمانه ، فإذا تجرد من ال ولم يدل على زمان المضارع وجب إلغاء العمل ووجب جر المعمول تقول هذا ضارب زيد أمس بحذف التنوين والجر ولا يجوز غير ذلك وعليه جاءت الآيات من كتاب الله الكريم قال تعالى (الحمد لله فاطر السموات والأرض) (٢) وقال (إن الله فائق الحب والنوى) (٣) وقال (إن الله بالغ أمره) (٤) .

(١) حاشية الصبان ٢/٢٤٦ ، شرح النصريح ٢/٣٠
 (٢) سورة فاطر ١
 (٣) سورة الأنعام ٩٥
 (٤) سورة الطلاق ٣

وذهب الكسائي إلى أن اسم الفاعل يعمل دائماً دل على الزمان الماضي أو غيره ، واحتج بقول العرب (هَذَا مَارِ يَزِيدُ أَمْسٍ) فالجار والمجرور متعلق باسم الفاعل كما احتج بقول الله تعالى في وصف أهل الكهف (وَنُقَلِّبُهمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبِهِمْ بِأِسْطِهِمْ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ)^(١) فقد عمل باسط في ذراعيه النصب وهو دال على الماضي .

قال ابن عصفور^(٢) : وهذا لا حجة فيه ، أما هذا مَارِ يَزِيدُ فإنما عمل اسم الفاعل في المجرور ، والمجرور والظرف يتوسع فيهما بخلاف المفعول به ، وأما الآية المذكور فعلى حكاية الحال الماضية ألا ترى أن الواو في وكلبهم واو الحال والتقدير وكلبهم ببسط .

وعلى ذلك فإن اسم الفاعل المجرد من أل إذا كان بمعنى المضي يجوز إعماله إذا قصد به حكاية الحال ، وقد جاء هذا في كتاب الله الكريم في أكثر من آية غير الآية السابقة من مثل قوله تعالى (فَلَمَّا لَمْ يَكْ بِأَخْعْ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ)^(٣) وقوله (مُحَلِّقِينَ رُءُوسَهُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ)^(٤) فالأحداث وإن كانت ماضية إلا أنه جرى بالأسلوب على حكاية الحال فعمل اسم الفاعل وهو بمعنى المضي .

قال ابن عصفور^(٥) : الدليل على أن اسم الفاعل إذا كان ماضياً وعمل دون ألف ولام كان المراد به حكاية الحال أن اسم الفاعل لا يوجد عاملاً

(١) سورة الكهف : ١٨

(٢) شرح الجمل له المسمى بالشرح الكبير ١ ص ٥٥٠

(٣) سورة الكهف : ٦

(٤) سورة الفتح : ٢٧

(٥) نقل طويل لم أجده في كتب ابن عصفور التي بين أيدينا وهو في

شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث - مخطوط) .

إلا في موضع يسوغ فيه الفعل المضارع نحو قولنا كان زيد ضارباً عمراً فلا شك أن ضارباً معناه المضى ، وأنت لو صرحت بالفعل فيه لقلت كان زيد يضرب عمراً ، ووقوع الماضى هنا قبيح فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال في هذا الموضع لما كان وجه لوقوع الماضى فيه قال: وكذلك قولك: جاء زيد واحضاً يده على رأسه فواضح يده على رأسه في هذا الكلام ماض من جهة المعنى واسم الفاعل قد عمل لأنك لو أتيت بالفعل في موضعه لقلت جاء زيد يضع يده على رأسه فدل ذلك على أنهم قصدوا حكاية الحال وكذلك قول امرئ القيس :

٧٦ - وَتَجَمَّرَ كَفْلَانِ الْأَيَّةِ بِمِمْ بِالْخِ
دِيَارَ الْعَدُوِّ ذِي زُهَامٍ وَأَرْكَانٍ (١)

فبالخ فيه بمعنى المضى بدليل قوله بعد :

صَرِيتُ بِهِمْ سَتَى تَكَلُّ مَطِيهِمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَعَّدْنَ بِأَرْسَانِ

وهو مع ذلك قد عمل لأنك لو أتيت في موضعه بفعل مضارع لساغ

(١) البيتان من قصيدة طويلة لامرئ القيس أنشدتها وهو في طريقه إلى قيصر وكان قد أصابه مرض أولها : قفانبك من ذكرى حبيب وعرفان (ديوانه ص ١٧٥) اللغة : المجزأ : بفتح الميم : الجيش الكبير : الغلانة : بفتح الغين الأودية واحداً غال ، زهاء : يقال قوم ذوو زهاء أى ذوو عدد كثير . والأرسان : جمع رسن وهو الحبل وفي الديوان مطوت بهم مكان صريت بهم .

والشاهد في البيتين قوله : بالسخ ديار العدو حيث عمل اسم الفاعل النصب في معموله وهو بمعنى المضى فدل ذلك على أن الشاعر يقصد حكاية الحال والبيت الثانى وحده هو الذى فى معجم الشواهد ص ٣٩٦ .

قال : فلما رأينا اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لا يعمل إلا فى موضع يقص فيه الفعل المضارع دل ذلك على أنه إنما عمل لقصد حكاية الحال .

وعلى ذلك فإن اسم الفاعل المجرد يجوز عمله النصب فى حالتين ويمتنع عمله فى حالة واحدة ، أما الأوليان منهما :

— إذا دل على زمن الحال والاستقبال .

— إذا دل على زمن المضى لكن قصد به حكاية الحال .

فإذا قصد به هذان الأمران فأنت بالخيار بين الإتيان بالمعمول منصوبا على الأعمال وبحرورا على الإضافة والإعمال .

أما الحالة التى يمتنع عمله النصب فيها فهى : إذا دل على الزمان الماضى ولم يقصد به حكاية الحال ، ففي هذه الحالة يمتنع عمله النصب لأنه لم يشبه المضارع الذى يعمل بالحل عليه ، ويجب جر معموله على الإضافة .

وإذا امتنع عمله النصب فى المفعول به فهل يمتنع عمله الرفع فى الفاعل ظاهرا كان أو مضمرا فيقال أقام زيد أمس أو يقال : أزيد أقام (أى هو) أمس ؟ خلاف بين النحاة كان رأى ابن عصفور جواز رفعه الفاعل الظاهر والمضمر .

وتدخل ناظر الجيش وحسم هذه القضية فقال (١) : وأقول لا يتوجه لى كون اسم الفاعل الماضى لا يرفع ، وذلك أن المشتق بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا فليس عمله الرفع لمشابهة الفعل بل العمل الذى يعمل لمشابهة الفعل إنما هو النصب ، وما يدل على ذلك أن اسم الفاعل الذى

(١) شرح التسهيل له المسمى بتمهيد القواعد ، مخطوط وحقق فى عدة رسائل والنص المذكور فى الجزء الثالث (باب اسم الفاعل) .

معناه ماضٍ، معنى الوصفية فيه باقٍ ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنه لا بد من مرفوع يقتضيه لذاته فلا فرق فيه بين أن يكون مضمراً أو ظاهراً .

وقسم ابن عصفور اسم الفاعل الذى يدل على المضى والذى يجب إضافته إلى معموله إلى قسمين :

— مأخوذ من فعل متعد إلى واحد — مأخوذ من فعل متعد إلى أزيد .

أما الأول فحكم معموله الجر بالإضافة ويلزم من ذلك حذف التنوين إذا كان مفرداً وحذف النون إذا كان مثنى أو جمعا وعلى ذلك تقول : هذا ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا زيد أمس ، وهؤلاء ضاربو زيد أمس .

أما الثانى وهو اسم الفاعل المأخوذ من فعل متعد إلى أكثر من واحد فحكم معموله الأول الجر بالإضافة وما يلزم من ذلك من حذف تنوين أونون ثم بعد ذلك يجب نصب المفعول الشئى أو الثالث أيضا إذا وجد ، تقول : هذا معطى زيد درهما بجر زيد على الإضافة ونصب درهما على المفعولية ، ومثله هذا ظان زيد فائما بجر زيد ونصب قائما ، وفى القرآن الكريم فى حق سيدنا إبراهيم (إِنِّي جَاعِلٌ لِّلنَّاسِ إِمَامًا) ^(١) ومثله (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا) ^(٢) وقوله (الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلُ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا) ^(٣) .

(١) سورة البقرة : ١٣٤ .

(٢) سورة الأنعام : ٩٦ وقراءة اسم الفاعل هى قراءة نافع وابن عامر . وابن كثير وأبى عمرو ، وأما قراءة الفعل (وجعل) فهى قراءة حاصم وحمة والكسائى (أنظر الحجة للقراء السبعة لآبى على الفارسى : ٣ / ٣٦١ تحقيق بدر الدين وشوحي وصاحبه — دار المأمون للتراث بدمشق) .

(٣) سورة فاطر : ١ .

ويدخل فيه (إني جاعل في الأرض خليفة^(١)) حيث حمل اسم الفاعل في الظرف بعده ونصب المفعول الآخر .

وهنا سؤال : إذا كان اسم الفاعل هنا غير طاهر في الناصب للمفعول الثاني المنصوب ؟

اختلف النحاة فقال من منصوب بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل في المثال السابق أعطاه درهما وظنه فائما وجعلتك إماما وجعله سكنا وجعلهم رسلا ، وقائل منصوب باسم الفاعل المذكور نفسه .

وقد حكى المذهبين وعلة كل واحد أبو حيان فقال :

ذهب الجمهور منهم الجرمي والفارسي إلى أن الثاني منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ووقفوا في ذلك مع الأصل وهو أن اسم الفاعل بغير ال لا يعمل إذا كان معناه ماضيا فالتقدير أعطاه درهما ، وذهب السيرافي والأعلم وبعض المحققين إلى أنه منصوب باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي قالوا لأنه قوى شبهه بالفعل هنا وذلك أنه يطلب ما بعده من جهة المعنى ولا يمكن إضافته إليه لأنه قد اشتغل بإضافته إلى الأول فأشبه الفعل بهذا لأن الفعل يطلب ما بعده ولا يمكن إضافته إليه وصار في ذلك كالمعرف بالالف واللام^(٢) .

(١) سورة البقرة : ٣٠

(٢) وقال أبو حيان في البحر المحيط : ٤/٥٩٣ عند تفسير قوله (وجعل الليل سكنا) ما ملخصه : لما كان فائق بمعنى المضى حسن عطف جعل عليه وأما جاعل فهو اسم فاعل ماض ولا يعمل فانتصاب سكنا على إضمار فعل أى يجعله سكنا وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب باسم الفاعل المذكور وكان الواجب أن يضاف إليه لكنه أضيف إلى الأول فانتصب به وإن كان ماضيا ، وأما من يميز حمل اسم الفاعل وهو بمعنى المضى كالكسائي فسكنا منصوب به .

ورجح ابن عصفور المذهب الثاني وهو أنه منصوب باسم الفاعل نفسه وقال هو الصحيح ثم علله قائلاً^(١) :

ألا ترى أنه لا يسوغ إضمار في باب ظننت ، ألا ترى أنك إذا قلت هذا ظان زيد قائماً أمس لا يتصور أن يكون قائماً محو لا على فعل مضمر لأن ظانا يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار ، فالأقتصار لا يجوز في هذا الباب والاختصار بمنزلة الثابت فصح إعماله في الثاني بمعنى الماضي وإنما عمل لأنه أتبعه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه .

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ج ١ ص ٥٥٢ بتحقيق أبو جناح (المراق) .

(شروط عمل اسم الفاعل - بعض أحكامه)

(ص). قال ابن عصفور:

(وَلَا يَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِلَّا بِشَرْطٍ وَهُوَ أَنْ لَا يَوْصَفَ وَلَا يُصَغَّرَ
وَأَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى أَدَاةٍ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَوْ يَقَعُ حَلَّةً لِمَوْصُولٍ أَوْ صِفَةً
لِمَوْصُوفٍ لَفْظاً أَوْ بَيِّنَةً أَوْ خَبَرًا لَّذِي خَبَرَ أَوْ حَالًا لَّذِي حَالَ أَوْ فِي مَوْضِعِ
الْمَقْعُولِ الثَّانِي مِنْ بَابٍ ظَنَنْتُ أَوْ الثَّلَاثِ مِنْ بَابِ أَعْلَيْتُ.

فأما قوله :

إِذَا فَاغَتْ سَخَطُ بَسَاءُ فَرُخَيْنِ رَجَعَتْ
ذَكَرْتُ مُسْلِمِي فِي الْخَلِيطِ الْمُبَايِنِ

فعلى إضمار فعل التقدير فقَدْتُ فَرُخَيْنِ .

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه ، ما لم يمنع من ذلك مانع
من اللوائح التي ذكرت في باب الفاعل .

وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون
ولا تنوين بل تقول ضاربك وضاربك وقد يثبتان في
الضرورة نحو قوله :

وَمَا أَذِرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ
أَسْلَيْتُنِي إِلَى قَوْمٍ شَرَّاحٍ

ونحو قول الآخر :

وَلَمْ يَرَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُوهُ
جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُتَغَيِّبِ رَوَاهُةُ)

(ش) هذه ثلاثة أحكام لاسم الفاعل ومعمواه ذكرها ابن عصفور

في هذا الموضع وهي : شروط عمل اسم الفاعل — حكم تقديم معموله عليه — حكمه إذا كان المفعول ضميراً متصلاً :

أما عن الأول وهو شروط عمل اسم الفاعل فقد ذكر أنها ثلاثة شروط وهي ألا يوصف وألا يصغر وأن يعتمد على أحد ثمانية أشياء وهي النفي أو الاستفهام أو الموصول أو الموصوف أو المبتدأ أو صاحب الحال أو المفعول الأول في باب ظننت أو الثاني في باب أعلمت .

فإذا استوفى هذه الشروط فإنه يعمل ولا اعتراض عليه ، أما عن الشرط الأول وهو ألا يوصف فعلته أنه عمل بالحمل على الفعل ، والفعل لا يوصف إنما توصف الأسماء فإذا جاء موصوفاً فقد بعد عن الفعل وقرب من الاسم فيحرم العمل فلا تقول :

يعجبني مكرم عاقل زيداً ويقولني ضارب قاس زيداً ، فإن جاء مثل ذلك في الكلام العربي الفصيح قدر للمعمول المنصوب فعلاً من جنس اسم للفاعل وذلك كقول الشاعر وهو بشر بن أبي خازم^(١) يشبه نفسه حين رحلت عنه حبيبته بأمر فراح فقدتها فبى حزينه عليها يقول :

٧٧ — إِذَا فَاقدُ خُطْبَاءُ فَرخَيْنِ رَجَعْتُ

ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الخَلِيطِ المُبَايِنِ^(٢)

(١) سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١١٩٠

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الفراق وبعض الأحساب للشاعر الجاهلي بشر بن أبي خازم وفاقد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور (رجعت) وخطباء صفة له وفرخين مفعول به (فاقد) وقد وصف اسم الفاعل قبل العمل وهذا لا يجوز فأول على أن المعمول منصوب بفعل محذوف ، وعند التدقيق نرى أن فاقد لا يعمل مطلقاً لأنه لازم التذكير والبيت في معجم الشواهد ص ٣٩٥

ففاقد فاعل بفعل محذوف (رجعت) وهو اسم الفاعل العامل
وخطباء صفة له وفرخين معمول اسم الفاعل على الظاهر ، وقد عمل مع
الوصف فيقول المنصوب على إضمار فعل ، والتقدير فقدت فرخين ،
ومثله قوله :

٧٨ - وَفَائِلَةٌ تَخْشَى عَلَى أُظُنُّهُ
سَيُؤْدِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ (١)

فإن تخشى صفة لفائلة وقد وقعت قبل المقول وهو أظنه (معمول
الوصف) فيقدر له فعل وهو قالت أو تقول .

هذا إذا تقدم الوصف (الصفة) وتأخر الم معمول فإذا تقدم الم معمول
وتأخر الوصف بأن قلت في المثالين السابقين : يعجبني مكرم يبدأ عاقل
ويؤلمني ضارب يبدأ قاس فقد اختلفوا في جواره :

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز عمل اسم الفاعل الموصوف مطلقاً
تقدم الوصف أو تأخر ، وعلمته أنه بالوصف بعد عن شبه الفعل .

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا وقع الم معمول قبل الوصف جاز العمل
يقول : إن المانع من عمل اسم الفاعل هو وصفه قبل العمل وأما وصفه بعد
العمل فمستأنف لأنه لم يوصف إلا بعد أن استحق العمل بشبه الفعل ووصفه
قبل العمل يبعد شبهه به فلا يجوز هذا ضارب ظريف يبدأ ويجوز هذا
ضارب يبدأ ظريف .

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة مشهورة لذى الرمة مطلعها :
وقفت على ربيع لمية ناقتي (ديوانه ص ١٥) ومعنى البيت أن صاحبه تشفق
عليه من السفر والرحلات وشاهده واضح من الشرح والبيت ليس في معجم
الشواهد وهو في شروح التمهيل .

واحتج ابن عصفور بقول الشاعر وهو امرئ القيس في وصف
فرسه ولحوقه بالنعاج :

٧٩ - وَلَى كَشَقُّوْبِ الْعَشَى يَوَابِلِ
وَيَخْرُجْنَ مِنْ سَجْعَدِ نَرَاهُ مُنْصَبِ^(١)

قال : فتراه معمول لجمد (يقال جمد الثرى أى اجتمع والتوى)
وقد وصف بعد ذلك بمنصب (مرتفع) وإنما جاز ذلك لأنه تحصل له
شبهة الفعل قبل توهمين شبهه بالوصف^(٢) .

قال ناظر الجيش بعد أن حكى الرأيين والعلتين^(٣) :

والذى اختاره ابن مالك هو الذى يقتضيه النظر وذلك أن العلة
المانعة من عمل الموصوف إنما هى كون الوصف من خصائص الأسماء
كما أن التصغير كذلك ولا شك أنه إذا اقترن الاسم المشبه للفعل بما هو
من خصائص الأسماء أزال اقتراحه به ذلك الشبه ومعلوم أن اتصال الصفة
بالموصوف أشد من اتصال العامل بالمعمول وإذا كان كذلك فلا فرق أن
يذكر الوصف مقدماً عن المعمول أو مؤخراً عنه .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرء القيس ديوانه ص ٥٠ من
قصيدته : خليل مرابي ، مع أنهم قالوا إنه مجهول القائل والصدر وشاهده
عمل الوصف وهو حق الصفة المشبهة عمل الفعل ثم وصفه بعد ذلك بمنصب
وبجاز لأن الوصف جاء متأخراً ، والبيت في معجم الشواهد ص ٥٥ غير
منسوب .

(٢) مثل المقرب لابن عصفور مخطوط بدار السكتب ومعه المخطوطات
ورقة (٣٠) .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث) .

الشرط الثاني في عمل اسم الفاعل : ألا يصغر وعلمته أن التصغير من خصائص الأسماء واسم الفاعل يعمل بالحل على الفعل فإذا صغر قرب من الاسم وبعد عن الفعل فلا يعمل ، كما أن في تصغيره وصفاً مقدراً وهو لا يعمل إذا وصف كما بيناه قبل ، قال ابن عصفور (١) :

فإن كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ له ، بمكبر جاز إعماله نحو قوله :

٨٠ — قَتَا طَعْنُ رَاحٍ فِي الرُّجَاجِ مَدَامَةً
تَرَقَّرَقُ فِي الْإِنْدَى كَمَيْتٍ عَصِير مَهَا (٢)

في رواية من جر كميتا :

الشرط الثالث في عمل اسم الفاعل : أن يعتمد على أحد ثمانية أشياء وهي : —

الأول : النفي صريحاً أو مؤولاً ، مثال الأول قول الشاعر :

٨١ — مَا رَاعِ الْخَلَّانُ ذِمَّةَ نَائِكِ
أَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلًا (٣)

(١) مثل المقرب لابن عصفور ورقة (٣٠) (نوقش رسالة ماجستير بجامعة الأزهر) .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لشاعر يدعى مضر بن ربيع ، وطعم اسم ما وخبرها في بيت بعد ذلك ، والراح لخمير ومثلها المدامة ، وترقرق فعل مضارع محذوف التاء الأولى والجملة صفة لمدامة ومعناه يلعب وكيت أى يخالط حمرة سواد وهو صفة لراح وعصرها فاعل لكيت وجاز عمل الوصف مصغراً لأنه لم يسمع له بمكبر ، وروى البيت برفع كيت فيكون خبراً مقدماً وعصيرها مبتدأ مؤخر ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٦٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في الوصف والإرشاد لقائل مجهول =

ومثال الثاني قول الآخر :

٨٢ — وَلِنْ أَمْرًا لَمْ يُعَنْ إِلَّا بِصَالِحٍ
لَغَيْرِ مَهِينٍ نَفْسُهُ فِي الْمَطَامِعِ (١)

الثاني : الإستفهام موجودا أو مقدرًا مثال الأول قول الشاعر :

٨٣ — أَمْ مَنَجَرُّ أَنْتُمْ وَنَعْدًا وَثَقْتُ بِهِ
أَمْ اقْتَفَضْتُمْ جَمِيعًا كَنَهِجِ عُرْقُوبٍ (٢)

ومثال الثاني قول الآخر :

٨٤ — كَلَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي
أَمْ مَهْمُولِي فِي مُحِبِّهَا عَاذِلُوا (٣)

= والخلان الأصدقاء ، وشاهده قوله ما راع الخلان حيث اعتمد الوصف على نفى صريح فرفع فاعلا ونصب مفعولا والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٣ .

(١) البيت من بحر الطويل لم أجده له قائلا ولم يذكر في معجم الشواهد وشاهده قوله : لغير مهين نفسه حيث عمل الوصف معتمداً على النفي بغير وهو نفى مقول .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يعاتب قوماً ونهج عرقوب : طريقته وقد اشتهر بإخلاف الوعد وشاهده اعتماد الوصف على استفهام موجود والبيت في معجم الشواهد ص ١٦٣ .

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو في الغزل يطلب من قومه العذر في حب صاحبه ولا يلومونه في ذلك وشاهده قوله : مقيم العذر قومي حيث اعتمد الوصف على استفهام مقدر فرفع الفاعل وهو قومي ونصب المفعول وهو العذر والتقدير أمقيم بدليل أم بعده ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٩٠ .

وعلة اعتماد اسم الفاعل على النفي أو الإستفهام حتى يعمل أن ذلك يقربه من الفعل ذلك لأن الفعل هو الذى ينفي وهو الذى يستفهم عنه .

وذهب أبو الحسن الأخفش ووافقه الكوفيون^(١) إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام لأنه فى معنى فعل قد أشبهه فيجيز ضارب زيد عمرا على أن يكون ضارب مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وعمرا معمول الوصف المنصوب ويستدل على ذلك بقول الله تعالى (وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا)^(٢) فى قراءة من رفع دانية^(٣) فيجعل دانية مبتدأ وعليهم متعلق به وظلالها فاعل بدانية .

قال ابن عصفور : وهذا الذى استدل به لا حجة فيه عندنا لاحتimal أن تكون دانية خبرا مقدما وظلالها مبتدأ تقديره ظلالها دانية عليهم^(٤) .

الثالث : اعتماده على موصول كآل تقول : جاء الضارب زيدا ذلك لما كان اسم الفاعل صله لآل كان تاملا وفى القرآن الكريم (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ)^(٥) وفيه (وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ)^(٦) .

— الرابع : اعتماده على موصوف صريح أو مقدر تقول : حضر الشاعر المنشد الروائع كما تقول حضر المنشد الروائع وفى القرآن الكريم

(١) شرح الجمل لابن عصفور ج ١ ص ٥٥٣ .

(٢) سورة الدهر : ١٤ .

(٣) التبيان فى إعراب القرآن للمكبرى ج ٢ ص ١٢٥٩ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٤/١ .

(٥) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(٦) سورة النساء : ١٦٢ .

— ١٩٠ —

(ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه)^(١) أى صنف ومنه قول الشاعر :

٨٥ — إني سحلفتُ برافعين أكفهم
بين الحطيم وبين حوض زمزم^(٢)

أى برجال رافعين .

— الخامس : اعتياده على مبتدأ أو ما هو أصله المبتدأ مثال الأول قوله تعالى (وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد)^(٣) ، مثال الثاني قوله (فلعلك باخع نفسك على آثارهم)^(٤) ، فنفسك معمول لباعع الواقع خبر للعلل .

— السادس : اعتياده على صاحب حال نقول : حضر الأسير رافعا يده وفي القرآن الكريم (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤء وسكم ومقصرين)^(٥) .

(١) سورة فاطر : ٢٨ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو من مقطوعه للفرزدق في مدح الأسود بن الهيثم النخعي مطلعها قوله :

إني كتبت إليك التمس الغنى بيديك أو يسدى أهلك الهيثم

وجواب القمم المذكور في بيت الشاهد هو قوله :

لتأينك مدحة مشهورة غراء يعرفها رفاق الموسم

وانظر ديوان الفرزدق ٢٠ ص ٧٦١ تحقيق عبد الله الصاوي (المكتبة التجارية) وشاهده اعتياد اسم الفاعل على موصوف محذوف في قوله برافعين أكفهم والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٣) سورة الكهف : ١٨ (٤) سورة الكهف : ٦

(٥) سورة الفتح : ٢٧

فحلقين حال من فاعل لتدخلن وهو اسم فاعل ورؤسكم مفعول له منصوب .

— السابع اعتماد على مفعول أول في باب ظننت تقول: علمت محمدا قائلا الصدق .

— الثامن : اعتماد على مفعول به في باب أعلمت تقول أعلمت الناس محمدا قائلا الصدق .

وأما علة اعتماد على صاحب بأنواعه موصوفا أو مبتدأ أو ذا حال أو مفعولا أول فقد قال ناظر الجيش في ذلك^(١) :

إنما اشترط اعتماد اسم الفاعل حال العمل على صاحب له لأن ذلك أصل وضعه لأنه صفة في المعنى فلا بد من محكوم عليه به والمحكوم عليه به قد يكون مبتدأ وقد يكون موصوفا ولا شك أن صاحب الحال حكمه حكم المبتدأ وحكم الموصوف ثم قال : ولو قيل إنما اشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على صاحب لتحقق كونه وصفا فيتبين أنه يستحق العمل، إذ لو لم يكن خبرا ولا صفة ولا حالا لم تتحقق وصفيته واحتمل أن يكون قد استعمل استعمال الأسماء كواله لكان أقرب^(٢) ثم أكمل قائلا:

وإنما اكتفى بالاستفهام والنفي إذا تقدم ولم يحتج إلى اعتماد على صاحب لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا في هذين الموضعين ، والذي يدل على أنه موضوع موضع الفعل لا موضع الأسماء والصفات أنه يستقل بفاعله كلما في قولك : أفانم الزيدان ولولا أنه بمثابة قولك

(١) شرح التسميل لناظر الجيش (الجزء الثالث — مخطوط) .

(٢) هذه الجملة جواب لو في قوله : ولو قيل إنما اشترط .

أيقوم الزيدان لم يستقل كلاما إذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما .

وأما قول ابن عصفور: ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه مالم يمنع من ذلك مانع ، فهو إشارة إلى الحكم الثاني الذي ذكره وهو أنه يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه قياسا على تقديم ذلك الم معمول على الفعل تقول: هذا ضارب زيدا ثم تقدم الم معمول قائلا: هذا زيدا ضارب وتقول: هذا فام الدرس ثم تقول: هذا الدرس فام .

وأما قوله: مالم يمنع من ذلك مانع ، فعناه أنه إذا وجد مانع يمنع تقديم الم معمول على اسم الفاعل وجب العمل بمقتضاه ، وأحال هذه الموانع إلى باب الفاعل تلك التي تمنع تقديم الم معمول على الفعل لأن اسم الفاعل ما هو إلا فعل فإذا امتنع تقديم الم معمول على الفعل فمن باب أولى يمتنع ذلك مع اسم الفاعل لأنه فرع عنه فمن ذلك :

— أن يقع اسم الفاعل وصفا لموصوف فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا رجل ضارب زيدا لا يجوز أن تقول هذا زيدا رجل ضارب لئلا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف لأن تقديم الم معمول (زيدا) يؤذن بتقديم العامل (ضارب) .

— أن يقع اسم الفاعل صلة لموصول تقول : هذا الضارب زيدا لا يجوز أن تقول : هذا زيدا الضارب لئلا يؤدي إلى تقديم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله حكاية عن سيدنا يوسف (وكأثوا فيه من الزَّالِمِينَ)^(١) فقد تقدم معمول الصلة [فيه] على أل الموصولة فقد خرج على أنه ظرف يتوسع فيه ، أو على أنه متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أو متعلق بمحذوف تقديره أغنى .

— أن يقترب اسم الفاعل بحرف جر أصلي تقول مررت بضارب أخاه لا يجوز أن تقول : مررت أخاه بضارب لئلا يفصل بأجنبي بين المجرور وما يتعلق به .

ثم قال ابن عصفور في هذا الحكم :

ولست أريد أن كل ما منع من تقديم المفعول على الفعل يوجد في اسم الفاعل بل ما وجد من تلك الموانع في اسم الفاعل أيضا منع من التقديم^(٢) .

وأما قول ابن عصفور: وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نونٌ ولا تنوينٌ... فهو إشارة إلى الحكم الثالث وهو أن معمول اسم الفاعل قد يكون اسماً ظاهراً وقد يكون ضميراً متصلاً فإذا كان اسماً ظاهراً كنت بالخيار بين تمام الاسم فتثبت فيه التنوين في المفرد والنون في المثنى وجمع المذكر السالم وعلى ذلك تنصب المفعول على المفعولية وبين عدم التمام فتضيفه إلى المفعول والمضاف إليه مكمل للمضاف وعلى ذلك تقول : هذا مكرم زيد وهؤلاء مكرمون زيداً بالتمام والنصب كما تقول هذا مكرم زيد وهؤلاء مكرمو زيد بالإضافة والجر .

أما إذا كان المفعول ضميراً فإنه يتعتم حذف التنوين أو النون وإضافة اسم الفاعل إليه تقول : هذا ضاربى وضاربك وهؤلاء ضاربى (بتشديد الياء) وضاربوك وفي القرآن الكريم (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِي) وفيه (إِنَّمَا مُنْجِيُكَ وَأَهْلُكَ)^(٣) .

(١) مثل المقرب لابن عصفور (ماجستير بجامعة الأزهر — عادل الطنطاوى) .

(٣) سورة العنكبوت : ٢٣

(٢) سورة إبراهيم : ٢٢

(١٣)

وفي الحديث الشريف قوله ﷺ عن أهل مكة وقد أخبره ورقة بن نوفل في أول نزول الوحي عليه أنهم سيخرجونها منها . فقال عليه السلام (أَوْ مَخْرَجِيَّ هُم) ^(١) .

وعلم ابن عصفور هذا الحذف قائلا ^(٢) : إنما لم يحذف إثبات التنوين أو النون مع الضمير المتصل لأنها علامتان على تمام الاسم وكماله وانفصاله عما بعده والضمير المتصل يطلب الاتصال بما قبله فتدافعا .

وعلى ذلك فلا يجوز أن تقول في الأمثلة السابقة : هذا ضاربني ولا هؤلاء ضاربوني فإن ورد مثل ذلك كان ضرورة فن الأول وهو إثبات التنوين قول الشاعر :

٨٦ - وَمَا أَذْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ

أُفْسِلْنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحٍ ^(٣)

والوجه أن يقول مسلمي ، ولا يظن ظان أن هذه النون هي نون الوقاية ذلك لأن نون الوقاية خاصة بالأفعال وهذا اسم .

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ١٣٩ في كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ، ونصه قال ورقة : يا ليتني أكون حيا حين يخرجك قومك فقال رسول الله ﷺ أو مخرجي هم قال ورقة : لم يأت رجل قط بما جئني به إلا عودي وإن يدركني يومك أنصرك نصرأ مؤزرا (صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت) .

(٢) مثل المقرب ورقة ٣١ (خطوط وحقق ماجستير) .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لشاعر يزيد بن محمد الحارثي ، وشراح مرخم شراحيل في غير نداء وشاهده قوله : أفسلني حيث أثبت التنوين مع كون معمول اسم الفاعل ضميرا متصلا . وهو ضرورة ومحل هذا الضمير جر وهو الأكثر وقيل نصب والبيت في معجم الشواهد ص ٨٩ .

ومن الثاني وهو إثبات النون قول الآخر يصف كريما :

٨٧ - ولم يرتفق والناس محتضروه

جميعاً وأيدي المستغنين رواقه^(١)

والوجه أن يقول : والناس محتضروه ، ويقال رفق الشيء فلانا أى
خشيه ولحقه .

وقد علموا إثبات التنوين أو النون مع المضمر بأنه إجراء للمضمر
مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع ، وحاول بعضهم
تخريج البيت الثاني بأن الهاء فيه للسكت وليست هاء الضمير قال ابن
عصفور : وذلك ضعيف لما يلزم من إدخالها على معرب وحكمها أن تدخل
على مبنى ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ، ومن إثباتها في الوصل
وبابها ألا تلحق إلا في الوقف^(٢) .

وقد سبق أن قلنا إن موقع هذا الضمير من الإعراب هو الجر عند
سبويه والنصب عند الأخفش وهشام .

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يمدح كريما ، ولم يرتفق
أى يصفق على نفسه ، محتضرونه : حاضرون حوله ، والمتفونون :
السائلون . رواه : غاشيات له لاحقات به . وشاهده إثبات النون في اسم
الفاعل المستتر إلى الضمير المتصل ضرورة والبيت في معجم الشواهد ص ٢٤٧ .
(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨ بتحقيق السيد إبراهيم محمد .

تابع معمول اسم الفاعل

(واسم الفاعل مجرد من أل)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإذا أتيت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التابع على حسبه في الإعراب .

وأما الخفض فإما أن تتبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نسق أو بدل ، فإن أتبعته بنعت أو تأكيد أو عطف بيان فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، إلا أن يكون خفضه بإضافة اسم الفاعل بمعنى المضى إليه ، وليس فيه ألف ولا م فإنه لا يجوز إذ ذاك إلا خفضه على اللفظ نحو قولك : هذا ضارب زيد العاقل نفسه أميس .

وإن أتبعته بعطف نسق أو بدل فإنه أن يكون في اسم الفاعل ألف ولا م أو لا يكون ؟ فإن لم يكن فالخفض على اللفظ والنصب بإختار فعل نحو قولك : هذا ضارب زيد وعمرأى :

وَضَرَبَ عَمْرَأً أَوْ يَضْرِبُ عَمْرَأً وَهَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَسْخَاكُ
أَيُّ وَضَرَبَ أَسْخَاكُ أَوْ يَضْرِبُ أَسْخَاكُ .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من حديثه عن اسم الفاعل وأحواله من مفرد وغيره ومقترن باللام وغيره ومن حديثه عن معمول اسم الفاعل ما يجوز فيه النصب والجر وما لا يجوز فيه إلا النصب وما لا يجوز فيه إلا الجر شرع بعد ذلك يتحدث عن أمر ثالث في الجملة إذا وجد هو تابع معمول اسم الفاعل بأنواع التوابع الخمسة وهي النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وحكم كل حين يكون اسم الفاعل مجرداً من

أل وحين يكون مقترنا بها وحين يكون مفردا أو مافى حكمه وحين يكون منفى أو مافى حكمه وفى كل الأحوال إما أن يكون التابع معرفا بالآلاف واللام أو ليس معرفا بشيء وهو حديث طويل درسناه ونحن طلاب كبار فى هذا الكتاب واختاره لنا مشايخنا لحسن تقسيمه وتنظيمه ومع ذلك فلم نقف منه على شيء ذى بال لتشعب الحديث فيه وكثرة مسائله وفروعه .

وقد أعجب العلماء قبل مشايخنا بهذا التنظيم الذى سلكه ابن عصفور فى هذا الموضع وقلوه فى كتبهم ونعوا على غيره من المؤلفين ومن الكتب أما المؤلفون فلم يسلكوا طريق ابن عصفور وأما الكتب فلم تحتو على ما كتبه العالم المذکور .

هذا قاضى القضاة محمد بن يوسف الملقب بناظر الجيش (٥٧٧٨هـ) .

يقول فى كتابه شرح التسميل لابن مالك عن هذا الموضع :

إن ابن مالك اقتصر من ذكر تابع معمول اسم الفاعل على المعطوف ثم يذكر حكمه إلا مع اسم الفاعل المقرون باللام ، وأما ابن عصفور فإنه استوفى الكلام بالنسبة للتوابع الخمسة وبالنسبة إلى كون اسم الفاعل مجردا من اللام ومقرونا بها ثم قال :

وأنا أورد كلامه فى المقرب برمته ، ثم مضى ينقل نص ابن عصفور فى هذا الموضع من كتاب المقرب وبعد أن أتى على آخره قال (١) : د انتهى وهو تقسيم حسن جرى فيه ابن عصفور على عادته وكيف لا وهو الأستاذ الذى انتهى إليه الرياضة وحاز قصب السبق ، وبرز على الأقران فى هذه الصناعة وقد كان رحمه الله يقصد التقريب على الطالب والفهم وإيصال المعانى إلى المتعلمين ويستدل على ذلك بما ضمنه تصانيفه البديعة ، ومن

(١) شرح التسميل لناظر الجيش (باب إعمال اسم الفاعل ج ٣ - مخطوط) .

وقف على كلامه وتأمل مقاصده علم ما أشرت إليه وتحقق ما نبهت عليه فرحمه الله تعالى . ثم مضى ينقل من كتاب آخر لابن عصفور مفعولاً الآن هو شرح المقرب يبين فيه ما خفي من مسائل المقرب يقول : والمشر إلى شيء من شرح ذلك وذكر خلاف في بعضه إن كان حسب ما ذكره هو في شرحه فنقول : ومضى يفسر ويشرح :

وقد أطلت عليك — عزيزي القارئ — في هذه المقدمة ليتبين لك قيمة ما تقرأ وما تقتني .

ولنعد الآن إلى مانحن به صده من حديث عن تابع معمول اسم الفاعل فنقول : إن معمول اسم الفاعل إما أن يكون مرفوعاً (فاعلاً) أو منصوباً (مفعولاً به) أو مجرداً (مضافاً إليه) فإن كان تابعه كذلك مرفوعاً أو منصوباً .

فمثال التابع المرفوع لأن معمول مرفوع قولك : أناجح الطالب لمجتهد وقولك : مامقصر الأستاذ الكبير ، فناجح ومقصرهما اسم الفاعل (مبتدأ) والطالب والأستاذ هما معمول المرفوع (فاعل سد مسد الخبر) والمجتهد والأستاذ هما التابع (نعمتان) لما قبلها .

ومثال التابع المنصوب لأن متبوعه معمول اسم الفاعل منصوب قولك أكرمت المكرم علياً ومحمداً فالمكرم اسم الفاعل وعلياً معموله المنصوب ومحمداً معطوف على المنصوب فهو مثله وهذا معنى قول ابن عصفور : وإذا أتبع معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التابع على حسبه في الإعراب .

وذهب البغداديون وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز في تابع معمول إذا كان منصوباً النقص واستدلوا بقول الشاعر :

يقول الشاعر :

٨٨ - فَظَلَّ طَهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مَنْضِجٍ

صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ (١)

فصفيف معمول لمنضج وهو منصوب وقدير معطوف عليه بالجر ،
وخرج على أن الأصل أو طابخ قدير أى ما بين هذا وذاك ثم حذف
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وبقي على إعرابه ، وهو مجرور باعتبار
توم الجر في المعمول بإضافة اسم الفاعل إليه كقول الآخر :

٨٩ - مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ

وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غَرَابِهَا (٢)

فناعب مجرور عطفاً على توم الجر بزيادة الباء في خبر ليس ، وإذا
كان معمول اسم الفاعل مجروراً وهو لا يكون مجروراً إلا بإضافة اسم
الفاعل إليه كقولك هذا الضارب زيد فتابعه إما أن يكون نعتاً أو توكيداً

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الوصف من معلقة امرئ القيس
المشهوره يصف طباخين يقدمون اللحم على نوعين : صفيف شواء وهو
ما شوى على الحجر قدير معجل أى مطبوخ في القدر واستشهد به النحاة
على أن أو تأتى بمعنى الواو في في قوله أو قدير ، وشاهده هنا عطف تابع
معمول اسم الفاعل المنصوب عطفه بالجر وهو رأى كوفي وخرج على
ما ذكر في الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠٥

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق (ديوانه ج ١ ص ١٢٣)
تحقيق عبد الله الصاوي) وهو في هجاء قوم ، ومشائيم جمع مشؤم ، وتاعب
صائح من باب ضرب أو ذهب والبين : البعد وشاهده العطف بالجر على
معطوف عليه منصوب وذلك على توم جر المعطوف عايه بزيادة الياء فيه
لأن الباء تزداد كثيراً في خبر ليس والبيت في معجم الشواهد ص ٤٣

أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدلا فهذه خمسة ، تأخذ الثلاثة الأولى منها حكما ويأخذ الآخران حكما آخر .

يقول ابن عصفور في حكم الثلاثة الأولى : فإن أنبأته بُعِثَ أو تأكيدٍ أو عطفٍ بيانٍ فالخفص على اللفظ والنصب على الموضع ، وعلى ذلك تقول في النعت : هذا الضارب زيد العاقل بجر العاقل على اللفظ ونصبه على الموضع وتقول في التوكيد : هذا الضارب زيد نفسه بالوجهين في التوكيد ، وتقول في عطف البيان : هذا الضارب زيد أخيك بالجر على اللفظ وأحكك بالنصب على الموضع وعلى الأول جاء قول الشاعر :

٩٠ - أنا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِبَشَرٍ

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقِيهِ وَوَقُوعاً (١)

فبشر بالجر عطف بيان على لفظ البكرى المجرور بالإضافة ويجوز نصبه في غير البيت على الموضع .

وعلة جواز الوجهين واضحة ، أما الجر فعل اللفظ ، وأما النصب فعلى الموضع لأن اسم الفاعل يجوز عمله النصب في المفعول المذكور لاقترانه

(١) البيت من بحر الطويل وهو للمرار الأسدي في الفخر يقول : أنا ابن الذي ترك بشرا البكرى جريحا تنتظر الطير موته لتقع عليه ، وأنا مبتدأ وابن خبره والتارك مضاف إليه والبكرى مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى معموله وبشر عطف بيان من معمول اسم الفاعل قال النحاة : لا يجوز إعرابه بدلا لأن المبدل منه ليس على نية الطرح وإلا أضيف ما فيه أل إلى ما ليس فيه أل ويجوز نصب بشرا على محل المفعول وعليه الطير جملة من خير تقدم ومبتدأ وترقيه جملة حالية ووقوعا مفعول لأجله والبيت في معجم الشواهد ص ٢١٤

بأل ، أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضى وغالياً من الألف واللام فإنه حينئذ ليس عاملاً النصب في معموله فيكون المعمول بمروراً أبداً وبالتالي لا يجوز في تابعه إلا الجر ويمتنع النصب لأنه إنما جاز في ما قبله لأن اسم الفاعل فيه عامل وعلى ذلك تقول : هذا ضارب زيد أخيك العاقل نفسه أمس بجر التوابع الثلاثة على اللفظ .

هذا حكم التوابع الثلاثة الأولى وهي : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان .

وأما عطف النسق والبدل وهما الباقيان من التوابع الخمسة فقد ذكر لهما حكمان يرجعان إلى حالين لاسم الفاعل :

— مجرد من أن (هذا ضارب زيد وعمرو) .

— مقترن بأل (هذا الضارب زيد وعمرو) .

أما المجرد من أل فلك في المعطوف والبدل وجهان : الخفض على اللفظ والنصب باضمار فعل وعلى ذلك تقول في المثال السابق (هذا ضارب زيد وعمرو) بخفض عمرو على اللفظ ونصبه على تقدير فعل محذوف أى وضرب عمراً أو ويضرب عمراً ، ومثل ذلك في البدل تقول : هذا ضارب زيد أخيك وأخاك ، أما جره فعلى اللفظ وأما نصبه فعلى تقدير فعل أى وضرب أخاك أو ويضرب أخاك ، ومن ذلك قول الله تعالى في حق سيدنا لوط (إِنَّا مَنجُوكَ وَأَهْلَكَ)^(١) فكاف في منجوك في محل جر بالإضافة ، وأما أهلك ففعل به لفعل محذوف أى ونجينا أهلك ومنه أيضاً (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكِينًا وَالشَّمْسَ)^(٢) أى وجعل الشمس .

(١) سورة العنكبوت : ٢٣

(٢) سورة الأنعام : ٩٦

ولكن لم كان النصب بتقدير الفعل في البديل وعطف النسق ولم يكن على الموضع كما في النعت والتوكيد والبيان ، وكلاهما فيه اسم الفاعل عامل أما الأول فلا تترانه بالآف واللام ، وأما الثاني فعلى أنه بمعنى الحال والاستقبال ؟

قال ابن عصفور^(١) : لا خلاف بين النحويين أن مخفوض اسم الفاعل غير المعروف بالآف واللام إذا أتبع اسماً على طريق البديل لا يجوز في تابعه إلا المخفوض على اللفظ وإن نصب كان النصب بفعل مضمر وإنما امتنع البديل على الموضع لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لم يكن مخفوضه في موضع نصب فينتصب تابعه على الموضع وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فالأمر كذلك أى لا يجوز إلا المخفوض ولا يجوز النصب حملاً على الموضع لأن البديل في نية تكرار العامل ولو جعلت أخاك من قواك : هذا ضارب زيد أخاك الآن أو غدا بدلاً من موضع زيد لزم أن يكون التقدير هذا ضارب زيد ضارب أخاك الآن أو غدا وذلك غير سائغ لأن اسم الفاعل غير المعروف باللام وإذا كان غير منون لا ينصب فلم يبق إلا أن يكون منصوباً بإضمار فعل قال : وحكم عطف النسق حكم البديل لأن من النحاة من أجاز النصب على الموضع في العطف إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فتقول : هذا ضارب زيد وعمراً الآن أو غداً والأصح أن ذلك لا يجوز لأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف فهو جعل عمرو معطوفاً على موضع زيد لزم منه أن يكون منصوباً بضارب وهو غير منون وهو لا ينصب إلا إذا كان منوناً .

(١) هذا النقل الطويل والذي بعده مما أسند إلى ابن عصفور ليس في كتبه التي بين أيدينا وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — باب إعمال اسم الفاعل) .

— ٢٠٣ —

ثم سأل ابن عصفور نفسه فقال :

إن قلت لم جاز في المخفوض بإضافة اسم الفاعل غير المعروف بالآلف واللام إليه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أن ينعت ويؤكد ويعطف عليه عطف بيان بالنظر إلى موضعه ولم يجر في البدل وعطف النسق إلا بالنظر إلى اللفظ خاصة ؟

فالجواب أن ذلك إنما امتنع في البدل وعطف النسق لما تقدم تقريره من أن البدل في نية تكرار العامل وأن العامل في عطف النسق هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، وأما النعت والتوكيد وعطف البيان فلم يستكذلك والعامل فيها إنما هو تبعيتها لما قبلها .

(تابع معمول اسم الفاعل واسم الفاعل مقترن بآل)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كان فيه ألف ولا م فإيه إن كان مثني أو جمع سلامة بالواو والنون جاز الحذف على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك : هذان الضاربان زيد أخيك وعمرو بخفض الآخر وعمرو ونصبها .

وإن لم يكن مثني ولا جمع سلامة بالواو والنون فإما أن يكون المتابع معرفا بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره أو غير ذلك فإن كان معرفا بشيء مما ذكر جاز الحذف على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك : هذا الضارب الرجل واللام ، وهذا الضارب الغلام وصاحب الدابة ، وهذا الضارب الرجل وغلمايه ، ومن ذلك قوله :

الواهب المائة الهجان وعبيدها

عوذا تزجي ييتها أطفاها

روى بخفض عبيد ونصبه .

وإن لم يكن معرفا بشيء مما ذكر فالنصب على الموضع ليس إلا نحو قولك :

هذا الضارب الرجل وعمرا بنصب عمرا لا غير ، وكذلك البدل لأنهما على تقدير تمكرا بالعامل ، ولا يجتمع الإضافة والألف واللام حتى يكونا في الثاني .

واسم المفعول فيما ذكر يجرى مجرى اسم الفاعل .

(ش) هذا هو حكم عطف النسق والبدل بالنسبة إلى الشق الثاني من حال اسم الفاعل وهو أن يكون فيه ألف ولا م (هذا الضارب زيد وعمرو) .

وقد قسمه ابن عصفور إلى قسمين :

الأول : أن يكون الفاعل مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون (هذان الضارب زيد وعمرو) .

الثاني : أن يكون اسم الفاعل غير ذلك (هذا الضارب زيد وعمرو)
وبدأ بالحديث عن الأول مبيّنا حكمه فقال :

وإن كان فيه أى اسم الفاعل ألف ولام فإنه إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون جاز في التابع الخفض على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك هذان الضارب زيد أخيك وعمرو بخفض الأخ وعمرو ونصبهما .

وقد مثل للمثنى ، ومثال الجمع قولك : هؤلاء الضاربو زيد أخيك وعمرو بخفض الأخ وعمرو ونصبهما أيضاً .

ولكن لم جاز المحل على الموضع هنا في البدل وعطف النسق مع حذف النون التي توجب أن يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة ؟

والإجابة عليه أن حذف النون لا يتعين أن يكون للإضافة ، لجائز أن يكون حذفها لتقصير الصلة ، وإذا كان كذلك صح نصب المفعول مع حذف النون وإذا صح نصبه تصور أن يكون في موضع نصب، والحاصل أن مراعاة المحل إنما تتصور باعتبار أن النون حذفت لتقصير الصلة لا للإضافة .

وأما حديثه عن القسم الثاني وهو أن يكون اسم الفاعل المقترب بالألف واللام غير مثنى ولا جمع سلامة بالواو والنون فقد جعله نوعين :
— أن يكون التابع معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره (هذا الضارب الرجل والغلام) .

— أن يكون التابع غير ذلك (هذا الضارب الرجل وعمرا) .

ثم بين حكم النوع الأول فقال : فإن كان معرّفاً بشيء مما ذكر جاز
الخفض على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك : هذا الضارب الرجل
والغلام ، وهذا الضارب القلام وصاحب الدابة ، وهذا الضارب الرجل
وغلامه ، فالمثال الأول للمعطوف المقترن بـ آل ، والمثال الثاني للمعطوف
المضاف لمقترن بـ آل والمثال الثالث للمعطوف المضاف إلى ضمير المقترن بـ آل.

أما تعليل جواز الوجهين فإن الخفض بالمعطف على لفظ المعطوف
عليه أو بالبدل منه ، وأما النصب فبالمعطف على الموضع لأن اسم الفاعل
مقترن بـ آل فهو جائز العمل والمعمول كذلك مقترن بها وكذا ما عطف
عليه أو أبدل منه .

وقد روى الوجهان في المعطوف من قول الأعشى يمدح قيس بن
معد يكرب (١) :

٩١ - الواهبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَاجِدُهُ
مُعَوِّذًا مُتَزَجِّيًا يَدِينُهُمْ أَطْفَالُهُ (٢)

(١) هو قيس بن معدى كرب بن معاوية السكندى ملك جاهلي يمانى مدحه
الأعشى بكثير من قصائده وهو والد الصحابي الجليل الأشعث بن قيس
الذي أبلى بلاء حسناً في الإسلام ومواقفه وهو جد محمد بن الأشعث الذي
قال له معاوية ذات مرة : ما كان جدك أعطى الأعشى ؟ فقال له أعطاه
مالاً وأشياء أنسيها فقال معاوية لكن ما أعطاكم الأعشى لا ينسى توفي
قيس سنة ٢٠ قبل الهجرة وولده سنة ٤٠ هـ وحفيده سنة ٨٦٧ هـ (الاعلام :
٦٠/٦).

(٢) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها قيس بن معد يسرب
وفي بيت الشاهد يمدحه بالجود والكرم ، والمعوذ : حديدات التناج وفي
الديوان : تزجي خلفها مكان بينها (ديوان الأعشى ص ١٥٢ وشاهده
المعطف على معمول اسم الفاعل والمجرور بالوجهين بالجر على اللفظ =

فالواحد خبر مبتدأ محذوف والمائة مضاف إليه مجرور، والمجان وهي النوق العظام تمت للمائة يجوز جره على اللفظ ونصبه على الموضع، وعندها روى بالجر عطف على لفظ المائة، وبالنصب عطفاً على موضعها فوضعها نصب لجواز عمل اسم الفاعل فيها .

أما حديثه عن النوع الثاني من نوعي اسم الفاعل المقترن بالآلف واللام غير منثنى ولا مجموع جمع سلامة بالواو والتابع (عطف النسق والبدل) غير معرف بالآلف واللام وهو ما نختم به هذا الحديث الطويل فقد ذكره في قوله :

وإن لم يكنُ معرفاً بشيءٍ مما ذكرَ فالنصبُ على الموضع ليسَ إلا نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلُ وعمرانُ نصب عمرأ لا غيرُ وكذلك البديلُ، ثم علل عدم جواز الجر في هذا التابع بقوله : لأنهما على تقدير تكرار العامل ولا تجتمعُ الإضافةُ والآلفُ واللامُ حتى يكونا في الثاني .

ومعناه أنه إذا كان اسم الفاعل مقترناً بالآلف واللام وتابع المفعول ليس معرفاً بها ولا مضافاً إلى المرفوع بها فلا يجوز الجر في المعطوف ولا في البديل بل يجب نصبهما على الموضع لأن الجر يستلزم تكرار العامل وهو اسم الفاعل المقترن بآل هنا وأنت لو كررته وأضفته إلى التابع المجرد من آل لزمك إضافة ما فيه آل إلى ما ليس فيه آل وهو لا يجوز فامتنع الجر في المعطوف والبديل ووجب نصبهما على الموضع .

قال ابن عصفور^(١) : هذا مذهب المبرد وهو الصحيح وسبب ذلك

والنصب على الموضع وذلك في قوله (وعندها) ونفس الكلام يقال في الصفة (لمجان) والممحل هو لفظ المائة ، وإنما جاز الوجهان لاقتران اسم الفاعل بآل والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٣

(١) هذا النقل وما بعده من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث)

— باب اسم الفاعل (وليس في كتب ابن عصفور التي بين أيدينا .

ما تقدم من أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف ، واسم الفاعل المعرف باللام إذا لم يكن مثني ولا جموعا بالواو والنون لا يجوز في معموله إذا لم يكن معرفا بهما ولا بالإضافة إلى ما هما فيه ولا إلى ضميره إلا النصب .

قال : وأما سيبويه فأجاز في المعطوف على المنخفض بالإضافة اسم الفاعل إليه في المسألة المذكورة وأمثلة الخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع .

قال ناظر الجيش بعد أن عرض رأى ابن مالك ورأى ابن عصفور في هذا الموضع : وقد وافق كلام ابن عصفور كلام ابن مالك في هذه المسألة وتصحيحهما مذهب المبرد وترجيحهما إياه على مذهب سيبويه . ثم قال ابن عصفور بعد ذلك (١) :

فإن قال قائل :| الدليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه أن العرب قد تميز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل يزايد والرجل وعدم جواز بالرجل .

فالجواب : أن الباب في المعطوف ألا يجوز فيه إلا ما يجوز في المعطوف عليه ، وما جاء خارجا عن ذلك حفظ ولم يقس عليه لشدوده ، فلما لم يحفظ من كلام العرب مثل قولك هذا الضارب الرجل وعمره بخفض عمرو لم يجزه أبو العباس ومن أخذ بمذهبه لخروجه عن القياس . قال : وأما البديل من المنخفض باسم الفاعل في المسألة المذكورة فإن البصريين انفقوا على أنه لا يجوز فيه إلا النصب على الموضع فلا يجوز في عمرو من قولك هذا الضارب الرجل عمرا إلا النصب لأنه في موضع نصب بالضارب ولا يجوز أن يخفض على لفظ الرجل لأن البديل مشروط فيه أن يجوز وقوعه في الموضع الذي وقع فيه البديل منه لما ذكرنا من .

(١) المرجع السابق .

أن البديل في نية تكرار العامل وأنت لو قلت : هذا الضارب عمرو ولم يحزه
فأما قول المراء :

أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ^(١)، فبشر معطوف عطاف بيان لا يدل ومن
أجاز هذا الضارب عمرو وهو الفراء ومن أخذ بمذهبه أجاز الحذف على
البديل من الرجل في نحو هذا الضارب الرجل عمرا ، ثم قال ناظر الجيش :
هذا آخر الكلام على صور المسائل التي تضمنها تقسيم ابن عصفور وقد
عرف منه أن ثلاثة التوابيع التي هي النعت والتوكيد وعطف البيان
يحوز فيها أن تتبع المفعول المخفوض باعتبار المحل إذا كان له محل ،
وأن باقي التقسيم الذي ذكره بالنسبة إلى اعتبار المحل منعا وجوازا
ووجوبا إنما هو يختص بالبديل وعطف النسق .

وختم ابن عصفور باب اسم الفاعل بقوله : واسمُ المفعول فيما
يذكر يجرى مجرى اسم الفاعل .

ومعناه أن اسم المفعول وهو ما دل على الحدث وعلى من وقع عليه
الحدث ويصاغ من الثلاثي على وزن مفعول ومن غيره على زنة مضارعه
مع إبدال المضارعة ميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر معناه أنه يجرى
مجرى اسم الفاعل في كل ما تقرر له ، فإذا كان اسم الفاعل يعمل عمل فاعله
إذا كان فيه الألف واللام مطلقا ، وإذا كان مجردا منها بشرط أن يكون
للمحال والاستقبال ، فكذلك اسم المفعول إذا اقترن بأل عمل مطلقا ، وإذا
تجرد منها عمل بشرط أن يدل على الحال والاستقبال ، وإذا كان اسم
الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على نفي أو استفهام أو صاحب من مبتدأ
وموصوف فكذلك يكون اسم المفعول غير أن اسم المفعول يعمل الفعل

(١) وعجزه : عليه الطير ترقبه وقوعا وقد سبق الحديث عنه تفصيلا

برقم ٩٠

: (١٣)

المبنى للمجهول فيرتفع المفعول الأول على أنه نائب فاعل ثم ينصب الثاني أو الثالث إذا كان الفعل يتعدى إليهما تقول في الأول : زيد مضروب أخوه ، وفي الثاني زيد معطى أخوه درهم ، وفي الثالث زيد معلم أخوه عليا ناجعا فالاسم المرفوع في الأمثلة الثلاثة فاعل وما بعده المفعول الثاني والثالث وهكذا ، وفي القرآن الكريم (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَتِحَةٍ لَّهُمُ الْآبَوابُ)^(١) فالآبواب نائب فاعل مرفوع باسم المفعول وهو مفتحة الواقع حالا من جَنَّاتٍ عَدْنٍ وفيه أيضا في حق يوم القيامة (ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لُهُ النَّاسُ)^(٢) فاسم الإشارة مبتدأ ويرم خبره وجموع نعت ليوم والناس نائب فاعل له ، وفيه أيضا في الحديث على الإنفاق (وَأَنْتُمْ قَوْمًا مَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَعْلِفِينَ فِيهِ)^(٣) ونائب الفاعل ضمير المخاطبين ، ومن ذلك قول الشاعر :

٩٢ - فَمِنْ مَنِ بَيْنَ مَتْرُوكٍ بِهِ رَمَقٌ
صرعى وَأَخْرَ لَمْ يَتْرَكَ بِهِ رَمَقٌ^(٤)

وكما يجوز في اسم الفاعل أن يضاف إلى معموله فكذلك يجوز في اسم المفعول تقول زيد مضروب العبد بالرفع ثم تضيفه قائلًا زيد مضروب العبد ، وحينئذ يكون مرفوع اسم المفعول ضمير زيد ، وإنما جازت إضافته إلى مرفوعه وإن كان هذا لا يجوز في اسم الفاعل لأن هذا المرفوع أصله النصب كما يجوز نصب العبد تشبيها له بالمفعول به وعلى ذلك ففيه ثلاثة أوجه :

(١) سورة ص ٥٠

(٢) سورة هود ١٠٣

(٣) سورة الحديد ٦

(٤) البيت لمن بحر البسيط وهو لشاعر مجهول في الوصف يقول عن جماعة قتل : إن بعضهم قد قتل وآخرين في طريقهم إلى القتل وشاهده : عمل اسم المفعول عمل اسم الفاعل في قوله « متروك » أى هو وذلك الضمير نائب فاعل والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في شروح التفسير.

الرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجر على الإضافة .

وقال ابن عصفور في المقرب (ح ١ ص ٨١) في باب ما لم يسم فاعله : واسمُ المفعول وما كانَ من الصفات بمعناه حكمةً بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفاعل المبني للجهول . ومعناه أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للجهول فيرفع نائب فاعل ومثله الصفات التي تؤدي معناه كقتيل بمعنى مقتول .

أما اسم المفعول وعمله المذكور فهذا متفق عليه بين النحاة ، وأما ما كان من الصفات بمعناه فهذا يختلف فيه . هل تعمل هذه الصفات عمل اسم المفعول فتكون قد ثابت عنه في المعنى والعمل (هذا مجاهد دفين أبوه وأسير أخوه) أو أن هذه الصفات تنوب عن اسم المفعول في المعنى فقط لا العمل ؟

رأيان : ابن عصفور وحده على الأول والنحاة جميعا على الثاني (١) .
ولكن ما أوزان هذه الصفات ؟

والحاصل أن هذه الصفات تأتي على أوزان كثيرة ولكن المشهور منها هذه الأوزان :

- فَعِيلٌ كقتيل وجريح وذبيح وغسيل ودفين وأسير .
- فَعْلٌ كذبيح وطحن قال الله تعالى (وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ) (٢) .
- فَعَلٌ كجنى وعدد قال الله تعالى (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ) (٣) .
- فَعْلَةٌ (يسكون العين) كسبة وضحكة وهزأة .

(١) حاشية الصبيان : ٣٠٤ / ٢ وانظر هذا البحث بشيء من التفصيل في ص ٦١١ ، ٦١٢ من الجزء الأول من شرح المقرب .

— ٢١٢ —

وعلى ذلك تقول كما ذهب إليه ابن عصفور : عطفت على رجل .
قتيل أبوه وأسير أخوه ، ونزلت عند رجل ذبح كبشه وطحن به
بجر الوصف على النعت ورفع المعمول على أنه نائب فاعل .
وعلى غيره ما ذهب إليه ابن عصفور يجب رفع هذه الصفات على أنها
أخبار مقدمة لأنها نكرات ورفع ما بعدها على أنها مبتدأ مؤخر والجملة
نعت لها قبلها .

البَابُ الرَّابِعُ

بَابُ الْأَمْثَلِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ

بابُ الأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعِلِ

أوزانها — شواهدا — علة عملها

(ص) قال ابن عصفور :

(وهي أفعولُ وفعالٌ ومفعَلٌ وفعلٌ وفعلٌ ، وإنما عملتُ عملهُ
لوقوعها موقعةً بدليل أنها المبالغة وفعلُ المبالغة فعلٌ بتضعيفِ
العين واسمُ الفاعِلِ منه مفعَلٌ فمفعَلُ الأمثلةُ لاذنٌ وإقعةٌ موقعٌ
مفعَلٌ ولذلك كان مُحكمها كُحْكِمَ اسمُ الفاعِلِ في جميعٍ مما تقدمَ
ذكرهُ ، إلا أنْ لُعمالَ فعلٍ وفعلٍ قايِلٌ ففإنْ لُعمالَ فعلٍ قوله :

حتى شأها كليلٌ مؤهنا عملٌ
بأنتَ طرأبا وبأتَ الليلَ لمْ يَنمِ

ومن أفعال فعل قولُ زيد الخيل :

أناي أنمُ مَزقونَ عرَضِي
جِحاُش الكرمَ لَمَ لَهَا فديدٌ

(ش) هذا نوع ثالث من الأشياء التي تعمل عمل الفعل بعد اسم الفاعل واسم المفعول وهي أمثلة المبالغة ، وسيأتى لها رابع وهو المصدر وكل هذه ترفع الفاعل وتنصب المفعول كما يعمل الفعل تماما ، إلا أنها لما كانت فروعا عن الفعل في العمل لم تبلغ درجته في كل حال بل اختلفت بأمور حدث من عملها شيئا .

ولأمثلة المبالغة التي تعمل عمل اسم الفاعل خمسة أوزان :

— أفعولٌ كقول أبي طالب يرثي ابن المغيرة المخزومي :

٩٣ - ضروبٌ ينصل السيفُ سوقَ سمانها
إذا عدّوا زاداً فإفك عاقراً^(١)

وقول الآخر وهو ذو الرمة في وصف ظليم وهو ذكر النعام :

٩٤ - هجّوهم عليها نفسهُ فقيرٍ أنه
مقى يرمم في عيابه بالشئبح ينهض^(٢)

فقال كقول الشاعر يخاطب شجاعاً :

٩٥ - أنا الحارب لبأسائها جلالاً
وليس بولاج الحو الف أهقلاً^(٣)

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لآني طالب بن عبد المطلب يرثي بها أبا أمية بن المغيرة المخزومي القرشي ويصفه في البيت بالكرم حيث كان إذا سافر أحد معه لا يتزود بزاد إتكالاً على زاد أبي أمية، ونصل السيف حده، وسوق جمع ساق، وسمان جمع سمينه، وعافر ذابح، وضروب خبر لمبتدأ محذوف أي هو يعمل عمل ضارب لأنه مبالغة منه وسوق مفعوله منصوب وهو موضع الشاهد والبيت في معجم الشواهد مراجعه كثيرة ص ١٥٥

(٢) البيت من بحر الطويل من مقطوعة عدتها أربعة أبيات لذي الرمة (ديوانه ص ٩١٣ دار الكتاب العربي) يصف ظليماً وهو ذكر النعام يرقد على بيضه ويهجم عليه ولكنه إذا رأى شبحاً قادماً عليه فإنه ينهض عن بيضه، والشبح ما يبدو لك شخصه غير جلي وهو بفتح الباء لكنه سكن ضرورة، وشاهده عمل صيغة المبالغة وهو هجوم عمل اسم الفاعل حيث عملت النصب في نفسه، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٠٥

(٣) البيت لشاعر يدعى القلاخ بالقاف والحق بن حزن المنقري يفخر =

ومنه قول العرب: أمّا العسل فأما شراب بنصب العسل مفعولا مقديما .

مفعال كقول العرب في كريم ينحدر الجوز : لأنه لمنحدر يوائكها أى سمائها جمع يائسكة ويقال في فعله بك أى سمن .

فعل كقول الشاعر وهو زيد الخيل (١) :

٩٦ - أنا في أنهم موقوف عرَضِي

حجّـاشُ الكِرْمِلينِ لها فديدٌ (٢)

بشاعته ، وجلال الحرب هي دروعها جمع جل وأصلها للأنعام ، وللاج مبالغة من والج ، والخوالف جمع خالفة وهي آخر مكان في البيت والأعقل الذي تصطك رجلاه خوفا أو ضعفا ، وأخا الحرب حال من صاحبة في بيت سابق وكذا لباسا وجلالها مفعول لباسا وهو موضع الصامد وأعقل خبر ثان ليس والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٤

(١) وهو زيد بن مهمل الطائي من أبطال الجاهلية لقب بزيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طراد به ، كان شاعرا محسنا وكان من أجمل الناس وخطيبا لسنا وموصوفا بالكرم ، أدرك الإسلام ووفد على النبي ﷺ سنة ٩ هـ في وفد طيء فأسلم وسربه رسول الله وسماه زيد الخير وقال له : يا زيد ما وصف لي أحد في الجاهلية فرأيت في الإسلام إلا رأيتك دون ما وصف لي غيرك ، وأقطعه أرضا بخير إلا أنه مات في نفس العام وهو ٩ هـ (الاعلام ١٠٢/٣) .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لزيد الخيل يدافع عن نفسه من يسبه وينتقص منه ، وجعاش جمع جعش والكرم ملين بكسر الكاف والميم وفتح اللام موضع ماء في جبل طيء ، وفديد : أصوات مزعجة وفاعل أثنائي المصدر المؤول بعده ، وجعاش خبر لمبتدأ محذوف ولها فديد =

وقول الآخر :

٩٧ - حذرته أمورًا لا تضيرُ وآمنته
ما ليسَ منجيهُ منَ الأقدارِ^(١)

— فعيلته وهي الأخيرة كقول العرب: إن الله سميعٌ دُعَاء من دعاه
وقول الشاعر وهو رجل من هذيل يصف بقرا وحشيا مع أنثاه:

٩٨ - حَقَّ شأها كإِلْ موهِناً عملُ
بانتُ طَراباً وباتَ الليلُ لمْ ينمِ^(٢)

شأها بمعنى أزعجها، وكليل بمعنى مكل أى ضعيف، والموهن آخر الليل،
وطراباً مسرعة وفيه عمل فعيل! وهو كليل فى موهنا، وفى البيت خلاف
طويل بين النحاة تؤجله حيناً.

== جملة حالية وشاهده قوله موقوف عرضى حيث أعمل مزق عمل
مازق فنصب بها المفعول والبيت فى معجم الشواهد ص ١٠٦

(١) البيت من بحر السكامل وهو لآنى يحيى اللاصقى وهو فى الدم بهت
رجلا يهتّم ويحذر ما لا قيمة له ويأمن ما يضره ويؤذيه قال صاحبه: سأبقى
سيبويه: هل تعدى العرب فعلاً (بفتح الفاء وكسر العين) فوضعت له
هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبتته سيبويه فى كتابه، وحذر خبر مبتدأ
محذوف أى هو وأمورا مفعوله فهو يعمل عمل حاذر وهو موضع الشاهد
والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٩

(٢) البيت من بحر البسيط لرجل من بنى هذيل يدعى ساعدة بن جؤية
وهو فى الوصف كما ببناء فى الشرح وشاهده لإعمال كليل وهو على وزن
فعيل صيغة مبالغة عمل فعله فنصب به موهنا والبيت فى معجم الشواهد
ص ٣٦٨ وهو فى شرح الجمل أيضا ٥٦٢/١

وتعمل هذه الأمثلة مذكرة كما مثلنا ومؤنة كقول الشاعر :

٩٩ - فتاتانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ
هَلَالًا وَالْأُخْرَى مِنْهُمَا تَشْبِيهِ الْبُذْرَانِ (١)

ويستعمل الناس في كلامهم هذه الصيغ عاملة النصب في المفعول مباشرة أو داخلة عليه اللام لضعفها عن العمل تقول: أنت ظلام نفسك ولنفسك وأنت قطوع حبل المودة ولحبل المودة، وأنت جهول الدرس وللدرس وجهال الدرس وللدرس وجهال الدرس ، وكلها في معنى اسم الفاعل وهو ظالم وقاطع وجاهل مع المبالغة وفي القرآن (فَعَالٌ لَّيَالِي يَدٍ) (٢) .

ولا تقتصر هذه اللام التي تقوى الضعيف وتأخذ بيد العاثر على صيغ المبالغة وحدها بل تدخل أيضا على معمول اسم الفاعل ومعمول الفعل ، فنثال الأول قوله تعالى في حق سيدنا عيسى (وَأَتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ) (٣) وأصله مصدقا ما بين يديه فزيدت اللام في معمول اسم الفاعل ، ومثال الثاني وهو معمول الفعل قوله تعالى في حق الواح موسى (وَفِي نُفُوسِهِمْ نَارًا هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِأَرْبَبِهِمْ يَرْجُونَ) (٤) وأصله للذين هم ربهم يرهبون فزيدت اللام في معمول الفعل .

وعمل هذه الصيغ عمل اسم الفاعل هو مذهب البصريين ، وذهب

- (١) البيت من بحر الطويل وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في الغزل والوصف وفتاتان خبر مبتدأ محذوف أي هما فتاتان ، وشبيهة خبر آخر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير أما الأولى فشبيهة، وهلالا مفعول به للوصف قبله والبيت في معجم الشواهد ص ١٣٧
- (٢) سورة البروج آية رقم: ١٦
- (٣) سورة المائدة : ٤٦
- (٤) سورة الأعراف : ١٥٤

الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة لا تعمل^(١)، وأما المنصوب بعدها فنصوب
يا ضمير فعل مأخوذ من مثال المبالغة فإذا قلت هذا ضروب زيدا فتقديره
عندم هذا ضروب بمضرب زيدا ولذلك منعوا تقديم هذا المنصوب لأن
الفعل إنما أضمر لدلالة المبالغة عليه، فإذا تقدم المنصوب عدم الدليل
قبله .

قال ابن عصفور^(٢) : وهذا مذهب فاسد لأن الذي ادعوه من الإضمار
لم يلفظ به في موضع من المواضع وأيضا فإن ما أنكروه من تقديم
المفعول قد سمع ومنه قوله :

١٠٠ — بكيتُ أخا لواءٍ يحمدُ يومه
كريم رءوس الدار عينُ ضروب^(٣)

فدل ذلك على أنه منصوب بنفس المثال :

واختلف البصريون فيما بينهم في عمل هذه الأمثلة جميعها عمل اسم
الفاعل : فذهب سيبويه إعمالها جميعا وحجته الشواهد العربية الصحيحة
التي جاءت عليها من شعر وغيره والتي ذكرناها قبل .

(١) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٦١/١ وشرح التصريح

٦٨/٢

(٢) شرح الجمل الكبير له : ٥٦١/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في الرثاء نسب لأبي طالب وليس في

ديوانه واللاء : الشدة . والدارعين : من يلبسون دوع الحرب ، وكريم

خير لمبتدا محذوف أي : هو كريم ورءوس مفعول به مقدم لضروب

فدل على أن ضروبا هو العامل لا شيء غيره ، والبيت في معجم الشواهد

ص ٤١

ومذهب المبرد أن الصيغة الرابعة وهى فعل مثل حذر والخامسة وهى
فعل مثل سمع لاتعملان عمل اسم الفاعل، واحتج بأن فعلا وفعللا أوصاف
من أفعال لاتتعدى ، لأن فعل الصيغة الأولى فعل (بكسر العين) وفعل
الصيغة الثانية فعل (بضم العين) وهما لازمان فكذلك تكون الأوصاف ،
ثم دعى الشواهد السابقة بالضعف فى الرواية وبأنها مصنوعة لتلك الصيغ ،
وخرج موهنا فى البيت الذى جاء فيه عمل فعيل بأنها ظرف وليست مفعولا
به والظروف تعمل فيها روائح الأفعال .

ورد مذهب المبرد بأن شواهد هذه الصيغ رواها سيبويه ، وسيبويه
ثقة لا يروى إلا الصحيح ولا يحتاج لإلزاما جاء عن العرب ، ثم إن موهنا
فى البيت المذكور ليست بظرف بل هى مفعول به وكيل عن كل أى أتعب
والمعنى أتعب الموهن وهو آخر الليل كما يقال للرجل المجد أتعبت نهارك
بكثرة عملك فيه وهذا هو المقصود بدليلين فى البيت :

أولهما : صيغة المباعدة الأخرى وهى عمل ، ثانيها : قوله فى آخر البيت .
وبات الليل لم ينم .

وأما قوله : لإنهما من أفعال لاتتعدى فباطل إذ الكلام لم يقع إلا فى
فعل وفعل الواقعين موقع مُفعَّل وهو اسم الفاعل من فَعَّل بالشديد
وذلك متعد .

قال أبو حيان : والإنصاف فى هذه المسألة القياس على فعول وفعال
ومفعال والاختصار فى فعيل وفعل على مورد السماع .

وعال ابن عصفور عمل هذه الأوزان الخمسة عمل اسم الفاعل وإن لم
تكن جارية على الفعل فقال (١) : وإنما عملت عمل اسم الفاعل لوقوعها .

(١) نقل عن ابن عصفور من شرح التسهيل لناظر الجيش وليس
فى كتبه التى بين أيدينا (تهيد القواعد ٣٠ ورقة ١٤١) .

موقعه بدليل أنها للمبالغة، وفعل المبالغة فَعَّلَ بتضعيف العين واسم الفاعل منه مَفْعَلٌ فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع مفعول ، وَمَفْعَلٌ جار على فَعَّلَ ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدم ذكره إلا أن أعمال فعل وفعل قليل .

ثم شرح ذلك قائلا : ويدل على ما قلته أن صيغة فعل مثلاً إذا لم يرد بها المبالغة لاتعمل وإن كانت مأخوذة من فعل متعد ، فلا يجوز عند أحد من النحويين زيد جليس عمراً وإن كان جليسا بمعنى يجالس ، لأن جليسا لا يراد به المبالغة كما أن مجالسا كذلك ، إلا أن مجالسا عمل لجريانه على جالس ولم يعمل جليس لأنه ليس بجار ولا واقع موقع ما هو جار تقول ويد شريب لبننا ، وإن كان من فعل متعد لأنه ليس بجار ولا يراد به المبالغة بخلاف أن يقال شارب لبننا ، لجريانه ويعمل شروب وشراب لجريانه لأنهما للمبالغة .

وختم ابن عصفور هذا الباب بقوله (١) : وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والفصل ، وأن الإضافة غير محضة ، وبقيّة أحكام اسم الفاعل إلا ما ذكره ابن خروف (٢) من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلا على ذلك قوله :

بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يَحْمَسُهُ يَوْمَهُ

كَرِيمٌ رُمُوسَ الدَّارِ عَيْنَ ضَرْوْبٍ

الأتري أنه يندب ميتا فدل ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضي . قال ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه فاسد بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدم ذلك في قوله تعالى (وكلهم باسط ذراعيه بالصيد) (٣) .

(٢) شرح الجمل الكبير : ٥٦٤/١

(٣) سبقت ترجمته في ص ٣٩٨ من الجزء الأول .

(٣) سورة الكهف آية رقم : ١٨

البَابُ الْخَامِسُ

باب المَصْدَرِ الْعَامِلِ عَمَلِ فَعْلِهِ

باب المصدر العامل عمل فعله

(نوعا المصدر العامل — حكم المنون منه)

(ص) قال ابن عصفور:

(وهو) فوسحان: موضووع موضووع الفعل نحو قوله:
أهلالة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنعام الخيل
التقدير أعلق أم الوليد.

ومقدر بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل أو اسم مشتق
منه أو ب(ما) والفعل نحو قولك: ديعجني ضرب زيد عمر التقدير:
أن ضرب زيد عمرا، أو أن زيدا يضرب عمرا.

وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه وسواء كان بمعنى
المضى أو الحال أو الاستقبال.

ولا يخلو المصدر من أن يكون منونا أو مصافا أو ممرفا
بالألف واللام، فإن كان منونا فإليك ترفع به الفاعل أو المفعول
الذي لم يسم فاعله، وتنصب المفعول فتقول: يعجني ضرب زيد
عمرا، وإن شئت حذف المفعول وأبقيت الفاعل أو بالعكس
وهو الأكثر في الاستعمال نحو قوله تعالى: أو إطعام في يوم ذي
مسغبة يتيمًا ذًا مقربة التقدير أو إطعام أحدكم إلا أن لائيات
التأوين مع ذكر الفاعل قليل جدا، وبما جاء من ذلك قوله في
أحد الوجهين:

سحب تردد بينهم بتشاجر قد كفرت أباؤهما أباؤها

التقدير بتشاجر أباؤها وقد كفرت أباؤها أي ليست الدروع).

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من الحديث عن ثلاثة تعمل عمل الفعل وهي اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه شرع يتحدث عن رابع يعمل نفس العمل ليلحق به خامس وهي أسماء الأفعال وسادس وهي الصفة المشبهة ليكون الحديث كله آخذاً بعينه بركاب بعض.

أما المصدر فهو الاسم الدال على الحدث الجارى على فعله ، والحدث هو المعنى القائم بالغير صدر منه كالمشي والضرب أو اتصف به كالطول والقصر .

ومعنى جريانه على الفعل أن حروفه هي حروف الفعل كالضرب من ضرب أو تزيد كالإكرام من أكرم .

والمصدر أصل للشبهات كلها فهو أصل لاسم الفاعل والمفعول وغيرهما بل هو أصل للفعل نفسه ولذلك فهو يعمل لذاته لا يشبه بالفعل ، ولا يتقيد عمله بزمان دون آخر بل يعمل مراداً به المضى والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فهو يعمل لأنه يشبه المضارع فاشترط كونه حالاً أو مستقبلاً ، ويزيد المصدر على اسم الفاعل شيئاً آخر وهو أنه يعمل دون اعتماد على نفي أو استفهام أو صاحب وهو ما ذكرناه قبل في اسم الفاعل وغيره .

ويجب بقاء المصدر على صيغته حتى يعمل ، فلا يغير لفظه بإضمار أو تصغير ، أو بناؤه بأن يكون على وزن فعله تصديداً للبره ، وهذه شروط إجمالية اليك تفصيلها ببعض التفصيل.

شروط عمل المصدر: ومن أجل أن يعمل المصدر عمل الفعل اشترطوا
لذلك شروطاً :

الاول: أن يكون مظهراً فلا تقول ضربك المسىء حسن وهو المحسن
فبيح بنصب المحسن أى وضربك المحسن لأنك بإضماره قد أبعدته عن

أصله وصيغته ، هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فهمير المصدر
عندهم كالمصدر في العمل^(١) قال ابن عصفور^(٢) : فأجاءوا ضرباً ريدا
حسن وهو عمراً قبيح ، واستدل الكوفيون بقول زهير في معلقته :

١٠١ - وما الحربُ إلا ما علمتمُ وذقتمُ
وما هوَ عنها بالحديثِ المرجم^(٣)

فقد أضمر المصدر وعلق به الجار والمجرور (وما هو عنها) أى
وما الحديث عنها الحديث عنها ، وخرج على أن يكون الجار والمجرور
معلقاً بالمرجم بعده .

الشرط الثاني : أن يكون مكبراً ، لأنه بتصغيره بعد عن صيغته
التي هي أصل للفعل .

الشرط الثالث : أن يكون غير محدود ، أى لا يكون دالاً على
المرّة ، فلا تقول شاهدت ضربتك زيدا قال ابن مالك^(٤) : لأنه بالناء
صار بمنزلة أسماء الأجناس التي لا تقاسب الأفعال ، فإن ورد عمله كذلك
كان شاذاً كقول كثير :

(١) شرح التصريح : ٦٢/٢ ، شرح الجمل : ٢٧/٢

(٢) شرح الجمل : ٢٧/٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى (ص ١١٦
بشرح الشنقيطى) وفيه تحذير من الحرب حيث تنتج الهدار والخراب ،
وشاهده قوله : وما هو عنها (حيث أضمر المصدر وعلق به الجار والمجرور
وهو مذهب الكوفيين وخرج على ما ذكر في الشرح والحديث المرجم
الذى يرجم بالظنون والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٦٠
(٤) شرح السكاكية الشافية : ١٠١٤/٢ ثم قال : فإن سمع عمل المصدر
المحدود قبل ولم يقس عليه .

١٠٢ - وَأَجْمَعُ هِجْرَانَا لِاسْمَاءَ لِمَنْ دَنْتُ
بِهَا الدَّارُ لَا مِنْ زَهْرَةٍ فِي وَصَالِهَا^(١)

فإن كان المصدر مبنياً على التاء فلا شيء في ذلك كقول الشاعر :
١٠٣ - فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ
عِقَابِكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فرهبة مصدر وإن بنى على فعلة وعقابك مفعوله .

الرابع : ألا يتبع بنعت أو غيره قبل عمله فلا تقول عرفت سوقك
الضعيف فرسك ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل
بينهما ، فلو أخرت النعت وقدمت المعمول جاز تقول : شاهدت ضربك
زيداً الشديد ومنه قول الشاعر :

١٠٤ - إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي
عَازِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدَتِي عَزُّوْلًا^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو لسكثير عزة في الغزل ديوانه ص ١٩٢
(طبعة دار الكتاب العربي) وشاهده قوله : لا من زهرة في وصالها فزهدة
لسم مرة قد عمل فيما بعده وفعله زهد ومصدره الزهد والمصدر هو الذي
يعمل أما اسم المرة من المصدر لهذا الشاهد فأعماله شاذ ، وتعاق الجار
والمجرور هنا هو معنى الإعمال والبيت ليس في معجم الشواهد

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في المدح لقائل مجهول ومعناه لولاك أيها
المددوح ورجاء نصرك وخوف عقابك لوطننا هؤلاء القريم كما توطأ
الموارد ، والشاهد فيه واضح من الشرح والبيت في معجم الشواهد

ص ١١٥

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو في الغزل الرقيق لقائل مجهول بقول =

فالجار والمجرور متعلق بالمصدر وأخر عنه انعت .

فإن ورد ما ظاهره تقديم التابع على المعمول اختير للمعمول فعل من جنس المصدر كقول الخطيئة :

١٠٥ - أَرْزَمَتْ يَأْسًا مَبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ
وَلَنْ يُرَى طَارِدًا لِحَرْ كَالْيَاسِ (١)

فوصف المصدر وقدم الوصف قبل المعمول فيقدر للمعمول فعل أى يشتت من نوالكم .

والآن نعود إلى شرح المتن الذى نحن بصدده فنقول :

قسم ابن عصفور المصدر العامل عمل فعله إلى نوعين :

— موضوع موضع الفعل .

— مقدر بحرف مصدرى مع الفعل .

أما الأول : وهو الموضوع موضع الفعل فهو المصدر الآتى بدلا من

صاحبه إن جئ لك يجعلنى أصم أذن عن كل لاثم وعاذل ، وشاهده قوله : إن وجدى بك الشديك حيث عمل المصدر وهو وجدى قبل وصفه وهو جائز ومعنى العمل تعلق الجار والمجرور به والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧٥ واستشهد به النحاة على أن المصدر إذا أضيف كان معرفاً بدليل وصفه بالمعرفة

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى الهجاء للخطيئة من قصيدة يهجو فيها الزبرقان وقومه قومه وهى سينيه مشهورة (ديوانه ص ١٠٧) وشاهده قوله :
يَأْسًا مَبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ ، فَيَأْسًا مَصْدَرٌ وَمَبِينًا نَعْتٌ وَمِنْ نَوَالِكُمْ متعلق بالمصدر وقد وصف قبل العمل فيقول للجار والمجرور فعمل من نفس المصدر والتقدير يشتت من نوالكم والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٩

فعله ، وهو الذى يمتنع أن يباشره حامل ظاهر كما يصلح فى موضعه فعل
 طار من حرف مصدرى وهذا المصدر يعمل عمل الفعل الذى أخذ منه فهو
 يتحمل ضمير الفاعل وينصب المفعول أو المفعولين ويعمل بمعنى الماضى أو
 الحال أو الاستقبال ، ويأتى دائما للتوبيخ فى صورة الاستفهام أو للأمر
 أو للدعاء .

فقال الأول قول الشاعر يوبخ صاحبه لأنه صبا بعد المشيب :

١٠٦ — أَعْلَافَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا

أَفْتَانُ تَرَأْسِكَ كَالثَغَامِ الْخَالِسِ^(١)

فعلاقة مفعول مطلق لفعل محذوف ناب عن فعله وأم الوليد مفعوله .
 ومثال الثانى وهو الأمر قول الشاعر :

١٠٧ — عَلَى حِينِ أَلْهِىَ النَّاسَ جُلْ أُمُورِهِمْ

فَقَدُّ لَاحِظٍ زَرْقٍ الْمَالِ نَدْلُ الثَّعَالِبِ^(٢)

(١) البيت من بحر الكامل وهو الدرار الأسدى يلوم صاحبه — أو
 يلوم نفسه — أن علق قلبه بصغيرة وقد شاب رأسه ، وتصغير الوليد ليدل
 على صغر المرأة ، وأفنان الرأس : خصل الشعر جمع فتن وأصله للفصن
 والثغام بفتح التاء نبت له نور أبيض والمخلص الذى اختلط بياضه بسواده
 وشاهده عمل المصدر الصريح القائم مقام فعله عمل الفعل والبيت فى معجم
 الشواهد ص ٢٠١

(٢) البيت من بحر الطويل قيل للأحوص وقيل لجريز وقيل لأعشى
 همدان وهو فى وصف نجار أو هجاء لصوص وقبلة :

يمرون بالدهنا خفافا عياهم

ويرجمن من دارين بحر الحقايب

العياب جمع عيبه وهى الحقيبه ، وبحر جمع بجرأ وهى المثلثة وزريق =

فندلا إعرابه كسابقه مفعول مطلق لفعل محذوف ومعناه اختلاسا
وفعله نذل يتدل بمعنى اختلس ، وزريق منادى والمال مفعول به ، وتدل
الشعاب مفعول مطلق آخر .

ومثال الثالث وهو الدعاء قول الشاعر :

١٠٨ — يَا قَائِلَ التَّوْبِ غُفِّرَ إِنَّا مَا أَثِمَّ قَدْ
أَسْلَفْتَهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجَلٌّ^(١)

فغفرانا مفعول مطلق ناب عن فعله وما أَثِمَّ مفعول به .

وإذا قترن هذا المصدر بهمزة الاستفهام كان بمعنى الفعل المضارع
كالبيت الأول ، وإذا لم يقرن بها كان بمعنى فعل الأمر كالبيت الثاني
والثالث :

وقد يضاف هذا النوع من المصادر إلى معموله كقوله تعالى (فَيَا أَيُّهَا
لِقَيْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)^(٢) أى فاخربوا الرقاب ضربا
وهل ينقاس هذا النوع أم يقتصر فيه على السماع ؟ مذهب ثلاثة :

— قصره على السماع وهو رأى سيديويه .

— ينقاس فى الأمر والاستفهام فقط نقله أبو حيان عن بعضهم .

= اسم رجل أو قبيلة وشاهده واضح وهو عمل المصدر (ندلا) عمل الفعل
فنهض المال والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٥

(١) البيت من بحر البسيط وهو مع جمال معناه الدينى إلا أن قائله مجمول ،
والتوب : التوبة والمآثم : الذنوب . أسلفتها : قدمتها وشاهده واضح وهو
عمل المصدر عمل فعله فنهض به المفعول وذلك فى قوله : غفرانا ما أَثِمَّ

البيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٣

(٢) سورة محمد ٤

— القياس مطلقا وهو رأى الأخفش والفراء قال ابن مالك^(١) :
وبذلك أقول لكثرة فى كلام العرب ولما فى ذلك من الاختصاص
والإيجاز .

وعامل النصب فى المفعول به إنما هو المصدر المذكور وهو مذهب
سيبويه وكثير من النحاة فإذا قلت ضربا زيدا فالذى عمل النصب فى زيد
هو المصدر المذكور وليس الفعل المحذوف الذى يدل عليه المصدر .

وذهب السيرافى إلى أن النصب بالأنفعال المضمر أى الناصبة لذلك
المصدر ووافقه بعضهم ، وردده النحاة قال ابن مالك^(٢) : إن المصدر قد
قام مقام الفعل ، وأغنى عنه وأصبح الفعل غير صالح للإظهار فقد صار
فسيا منسيا .

وقال ابن الصائغ : الدليل على أن العامل فى المنصوب بعد المصدر
هو المصدر إضافته إليه (فَضَرَبَ الرِّقَابَ)^(٣) .

ومن أحكام هذا المصدر القائم مقام فعله أنه يجوز تقديم منصوبه عليه
فيقال زيدا ضربا فى ضربا زيدا وهو ما سذكه آخر الباب .

النوع الثانى : من أنواع المصادر العاملة : المصدر المقدر بحرف مصدرى
مع الفعل والحروف التى ينحل المصدر إليها مع الفعل ثلاثة هى ما المصدرية
وأن الناصية للمضارع وأن المشدة التى للتوكيد ، ويشترط فى خبرها أن
يكون فصلا أو اسماء مشتقا منه حتى يقول بمصدر لأن الجامد لا يقول به .

(١) شرح التسهيل له : ١٢٧/٢ (دار حجر للطباعة) تحقيق عبد الرحمن
السيد وصاحبه

(٢) شرح التسهيل له ١٢٩/٢

(٣) سورة محمد ٤

— أما (ما) المصدرية فزمانها يكون ماضيا وحالا وبذلك تنحل مع فعل ماضى أو فعل مضارع فمثال الأول قوله تعالى (فَاذْكُرُوا أَهْلَكُمْ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) (١) أى كما ذكرتم آباءكم ، وقال الشاعر :

١٠٨ — مَدَّ مِنْ الْحَمْرِ سَوْفَ يَأْخُذُهُ بَا
رُهُهُ أَخْذُهُ ثُمُودَ وَعَادًا (٢)

أى كما أخذ ثمود وعادا ، ومثال الثانى وهو المضارع قوله تعالى (تَخْشَفُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ) أى كما تخافون أنفسكم ومنه قول الشاعر :

١٠٩ — وَدِدْتُ عَلَى حَيِّ الْحَيَاةِ لَوْ أَنَّهُ
يُزَادُ لَهَا فِي مُعْمَرِهَا مِنْ حَيَاتِيَا (٣)

(١) سورة البقرة ٢٠٠

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لقائل مجهول فى الوعظ الدينى والتنفير من شرب الخمر ، وشاهده قوله : أخذه ثمود وعادا حيث نصب بالمصدر مفعولا به واعمل عمل الفعل وهذا المصدر صريح وعند إرادة الإتيان به مؤولا يقول بفعل ماض مع ما والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) سورة الروم : ٢٨

(٤) البيت من بحر الطويل وهى فى الغزل وقد نسب فى بعض كتب النحو إلى الفرزدق لكنه ليس فى ديوانه وهو فى ديوان مجنون ليل ص ٨٧ برواية وددت على طيب الحياة وليس فيه الشاهد وفى ديوان جميل بثينة أيضا لكنه برواية حب الحياة بمحذف الفاعل المضاف إلى المصدر وليس فيه الشاهد أيضا (ديوان جميل ص ١٢٩) وللهجة أعاجيب ليوافق البيت قاعدتهم وآراءهم وشاهده عمل المصدر عمل الفعل فى قوله حَيِّ الحياة وتأويله على ما أحب الحياة والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل .

أى على ما أحب الحياة .

— وأما أن الناصبة المضارع فزمانها يسكون مستقبلا وبذلك تنحل مع فعل مضارع فقط وتقع غالبا بعد لولا أو بعد فعل لإرادة أو كراهة أو خوف أو طمع أو شبه ذلك ومن أمثلتها قوله تعالى (وَلَوْ لَا دَفَعُ اللهُ النَّاسَ) أى أن يدفع الله الناس ومثله قول الفرزدق هاججيا :

١١٠ — فَرُمُ يَمْدُوكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا
جِبَالًا مِنْ تِهَامَةٍ رَاسِيَاتٍ (٢)

التقدير أن تنقل جبالا .

— وأما أن المشددة التى تكون للتوكيد فإن زمانها يسكون ماضيا وحالا ومستقبلا وبذلك تنحل مع فعل ماضى وهو للزمان الماضى ، ومع فعل مضارع وهو للزمان الحاضر والمستقبل وتقع غالبا بعد فعل دال على العلم واليقين تقول: علمت ضربك زيدا ويؤول على أنك ضربت أو أنك تضرب أو أن قد ضربت وهى أن المخففة من الثقيلة أيضا واسمها ضمير الشأن محذوف ، وليست أن الناصبة لأن الناصبة خاصة بالمضارع، وتقول: يعجبني ضرب زيد عمرا التقدير أن قد ضرب زيد عمرا أو أن زيدا يضرب عمرا ، ومنه قول الشاعر :

(١) سورة الحج : ٤٠

(٢) البيت من بحر الواهر وهو للفرزدق (ديوانه : ١٢٨/١) مع أن صاحب الدرر قال عنه مجهول القائل وشاهده نصب المصدر المؤول بأن والفعل مفعولا به فى قوله نقلا جبالا ووصف الجمع غير العاقل بجمع مثله تكسير أو صحيح أو بمفرد تقول : جبال رواسى أو راسيات أو راسية والبيت فى معجم الشواهد ص ٧٤

١١١ — عَلِمْتُ بِسَطِّكَ الْمَعْرُوفِ خَيْرَ يَدٍ
فَلَا أَرَى فِيكَ إِلَّا بَاسِطًا أَمْلًا
أى أملك بسطت أو تبسط أو باسط .

وأما قول ابن عصفور: وَلَا يَخْلُو المَصْدَرُ مَنْ أَنْ يَكُونَ مُنَوَّنًا
أَوْ مُضَافًا أَوْ مَعْرَفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فهو إشارة إلى أنواع المصدر
العامل وهي ثلاثة كما ذكرها :

الأول : المصدر المنون وإنما بدأ به لأنه أقرب للفعل من غيره أى
من المضاف والمقترن باللام ، لأن الفعل لا يضاف ولا يقترن باللام بل
يأتى محردا كالمصدر المنون ، وليس معنى ذلك أن المنون كثير الإستعمال
بل كثير الإستعمال فى الأساليب العربية إنما هو المضاف ولذلك بدأ به
ابن مالك وعلمه قائلاً (٢) :

إن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد
الفاعل كجزء من الفعل وتجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول التنوين
والآلف واللام فقويت بها مناسبة المصدر للفعل فكان إعماله أكثر من
إعمال عادم الإضافة وهو المنون والمقترن بالآلف واللام .

والمصدر المنون يرفع الفاعل — أو النائب عنه — وينصب المفعول
فهو كالفعل تماما فى ذلك إلا أن للفاعل والمفعول مع المصدر أحوالا
ثلاثة :

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى المدح لشاعر مجهول ، وشاهده ،
عمل المصدر عمل الفعل فأضيف إلى الفاعل ثم نصب المفعول وذلك فى
قوله : بسطك للمعروف خير يد وهو مصدر صريح ، وإذا أول كان
حرفه أن المشددة والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٣

(٢) شرح التسهيل له : ١١٥/٣

١ - أن يذكر معا .

٢ - أن يذكر الفاعل ويحذف المفعول .

٣ - أن يذكر المفعول ويحذف الفاعل .

وإذا كان لابد من ترتيب بين الثلاثة في السكثرة والاستعمال فإن الثالث هو الكثير .

أما ذكرهما معا فثاله أن تقول: يعجبني ضرب زيد عمرا يرفع ضرب فاعل يعجب ، ورفع زيد فاعل ضرب ، ونصب عمرا مفعولا للمصدر ، وتقول في مثله يسرني قتل المسلم الكافر يرفع قتل والمسلم ونصب الكافر على ما بينا .

وذكرهما معا على ما بينا قليل ، وأقل منه أن يذكر الفاعل مرفوعا ويحذف المفعول (يسرني قتل المسلم - بالرفع) وهي الحالة الثانية بل ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون ورده ابن عصفور قائلا^(١) ، والذي حمله على ذلك أنه لم يحفظ في كلامهم وذلك باطل بدليل قوله وهو الفرزدق .

١١٢ - سَرِبَ تَرَدُّدُ بَيْنُهُمْ بَشَا جُرْمَ
قَدْ كَفَرَتْ أَبَاؤُهَا أَبَاؤُهَا^(٢)

تقديره : بشا جراً أباًؤها قد كفرت أباًؤها أي ليست الدروع انتهى.

(١) شرح الجمل له : ج ٢ ص ٢٥

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق في بعض طبقات ديوانه (مطبعة الصاوي ج ١ ص ٨) ومعناه في الشرح ، وشاهده بجى المصدر منونا ثم بجى فاعل بعده مرفوعا ومنعه الفراء ورُدَّ عليه بهذا البيت وفيه كلام كثير في معناه والشاهد فيه انظره في الشرح ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٢

وفيه تنوين المصدر مع ذكر الفاعل وهو آخر كلمة في البيت ، ومعنى البيت حرب قامت بين القبيلة بسبب تشاجر أبنائها جعلت الآباء يلبسون الدروع ويستعدون لها .

وأما قول ابن عصفور في متن المقرب عن البيت السابق : وَمَا سَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَهُوَ يُشِيرُ إِلَى رَأْيٍ آخَرَ فِي الْبَيْتِ حَكَاهُ أَبُو حِيَّانَ بِقَوْلِهِ : وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ : أَبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ أَيْ أَبَاؤُهَا فِي ضَعْفِ الْحُلُومِ مِثْلُ أَبْنَائِهَا ، وَمَا قَبْلَهُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُهُ :

هَـيَّـاتَ قَدْ سَفَهْتَ أَمِيَّةُ رَأْيَهَا
فَانْتَجَمَلَتْ حَلَسَاؤُهَا سَفَاؤُهَا

إذ التقدير حلساؤها مثل سفائها ، فكذلك يكون تقدير آباؤها أبناؤها .

أما الحالة الثالثة للمصدر وهي أن يذكر المفعول ويحذف الفاعل فهي الكثيرة في الاستعمال والواردة في كتاب الله تعالى وذلك في قوله في دعوة إلى النجاة يود القيامة (أَوْ لَاطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْجَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)^(١) فأطعام مصدر منون معطوف على خبر لمبتدأ محذوف . (فَكَرَّ رَقَبَةً أَوْ لَاطْعَامٌ)^(٢) وقد حذف فاعله وذكر مفعوله والتقدير . أو إطعام أحدكم يتيمًا .

ومنه قول زياد الأعجم^(٣) في بيان أسباب العمياءه :

-
- (١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .
 - (٢) سورة البلد : ١٣ ، ١٤ .
 - (٣) سيقنت ترجمته في الجزء الأول ص ٤٢ .

١١٣ — يَنْذِلُ فِي الْأُمُورِ وَصَدَقَ بِأَسْ
وَلِإِعْطَاءِ عَلَى الْعَمَلِ الْمَشَاحَا^(١)

وقول الآخر:

١١٤ — يَضْرِبُ بِالسِّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا مَا مَهْنٌ عَنْ الْمَقِيلِ^(٢)

فرووس مفعول به لضرب المنون المحذوف فاعله والمقبل هي الرقاب
لأنها موضع إقالة الرأس أي حملها .

ونقل عن الكوفيين أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون ، وحلوا
ما بعده من منصوب أو مرفوع على إضمار فعل^(٣) .

(١) البيت من بحر الوافر وهو لزياد بن سلمان الأعجم (ت ١٠٠ هـ)
وهو في التوضيحية والإرشاد والحث على الشجاعة والكرم .

والعلل : الأمراض جمع علة وشاهده عمل المصدر المنون عمل الفعل
فنصب المفعول بعد أن حذف منه الفاعل وذلك في قوله : وإعطاء على
العمال المتاعا ، والبيت ليس في معجم الشواهد ، وهو في شروح التسميل .
(٢) البيت من بحر الوافر وهو للمراد بن منقذ التميمي وهو في الفخر
بالشجاعة والانتصار في الحرب ، وقوله : بضرب متعلق بأزلنا بعده وهو
مصدر منون عمل فعله فنصب المفعول وهو رؤوس إلا أن فيه حذف
لفاعل أي بضربنا وهو موضع الشاهد .

والهام جمع هامة وهي الرأس أو أعلاها والمقبل بفتح الميم يقصد به
العنق لأنه يقبل الرأس أي يحملها والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٧

(٣) شرح التصريح : ٦٣/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٨٤/٢ .

(حكم المصدر المضاف والمعرف بال)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَلِنْ كَانَ مُضَافًا فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَى الْفَاعِلِ
أَوِ الْمَفْعُولِ فَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى الْفَاعِلِ حَفَضْتَهُ وَبَقِيَ الْمَفْعُولُ
مَنْصُوبًا وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

وَمِنْ وَقُوفٍ يَنْتَظِرُونَ قَضَاءَهُ
يَصَاحِرِي عِدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَائِرُ
أَيَّ قَضَاءِهِ أَمْرِهِ .

وإن أضيفته إلى المفعول حَفَضْتَهُ وَبَقِيَ الْفَاعِلُ عَلَى رَفْعِهِ ،
وَهُوَ قَلِيلٌ .

ومنه قوله :

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا سَجَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ
قَرَعُ الْقَوَائِدِ أَفْوَاهُ الْإِبَارِقِ

ففي رواية مَنْ رَفَعَ الْأَفْوَاهَ هَلِ الْأُولَى إِذَا وَجَدَ الْفَاعِلُ
وَالْمَفْعُولُ أَنْ يَضَافَ إِلَى الْفَاعِلِ .

وَلِنْ كَانَ مُعْرِفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فَالْأَخْسَنُ فِيهِ إِلَّا يَعْمَلَ
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلُ فَعْلِهِ فَدِيرُفَعَ بِهِ الْفَاعِلُ وَيَنْصَبُ
الْمَفْعُولُ فَيَقَالُ : عَجَبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَإِنْ شُدَّتْ
حَذَفَتِ الْفَاعِلَ وَأَبْقِيَتِ الْمَفْعُولَ أَوْ الْعَكْسَ ، وَمِنْ حَذْفِ
الْفَاعِلِ قَوْلُهُ :

ضَعِيفُ الشُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ . يَخَالُ الْفَرَارَ يُدَاخِي الْأَجَلَ

(ش) هذا هو حديثه عن النوع الثاني والثالث من المصدر العامل عمل فعله ، وهو المصدر المضاف والمعرف بأل بعد أن تحدث عن الأول وهو : المصدر المنون .

والمصدر المضاف وهو الذى يكثر استعماله ويخف لفظه من بين المصادر الثلاثة العاملة تقتضى القسمة العقلية أن يكون على أربعة أنواع اثنان لا حديث لنا فيهما لأن المصدر غير عامل ، واثنان يدور فيها الحديث لعمله ، أما اللذان لا حديث لنا فيهما فهما :

١ — أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم يحذف المفعول لأنه فضله فى الكلام .

وذلك كقوله تعالى (فَاسْتَبْشِرُوا بِذِيْعَمِ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ)^(١) وقوله (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ)^(٢) وقوله (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذْ أَخَذَ الْقُرْىَ وَهِيَ ظَالِمَةٌ)^(٣) وتقول فى مثله : عبرت من إعطاء زيد والمفعول فى كل عذوف فهو فى الآية الأولى ربكم وفى الثانية ربه وفى الثالثة الظالمين أو القرى وفى المثال الفقراء .

٢ — أن يضاف إلى المفعول ثم يحذف الفاعل وذلك كقوله تعالى : (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاِ الْجَحِيْمِ)^(٤) وقوله (وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ)^(٥)

(١) سورة التوبة : ١١١ .

(٢) سورة التوبة : ١١٤ .

(٣) سورة هود : ١٠٢ .

(٤) سورة فصلت : ٤٩ .

(٥) سورة العنكبوت : ٤٥ .

وتقول في مثله لصاحبك سررت من إعطاء الفقراء والفاعل واضح أيضاً وهو ضمير الغائب في الآية الأولى: من دعائه الخير والمحاطب في الثانية : ولذكرك الله أكبر وزيد في الثالثة : إعطاء زيد الفقراء .

أما اللذان لنا الحديث فيهما فهما :

١ - أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم يذكر المفعول منصوباً وهو كثير في القرآن والاستعمالات العربية ومنه قوله تعالى (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ إِيَّاهُمْ فَفَسَدَتِ الْأَرْضُ)^(١) فدفع مبتدأ وخبره محذوف وجوبا ، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والناس مفعول المصدر وقوله (لَمَقَسْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقَسْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ)^(٢) فأنفسكم مفعول به لمقستكم وقوله (فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ)^(٣) فأبائكم مفعول به وتقول في مثله: سررت من بر علي أباه وإكرامه أخاه ، ومن ذلك البيت الذي مثل به ابن عصفور وهو قول الشياخ^(٤) ، يصف حماراً وحشياً وأتته :

١١٥ - وَهْنٌ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ

يَصَاحِي عَذَابَ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ^(٥)

فقضاء مفعول لينتظرون والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى

(١) سورة البقرة : ٢٥١ (٢) سورة غافر : ١٠

(٢) سورة البقرة : ٢٠٠

(٤) سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ٤٣٦

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للشياخ بن خراو يصف حماراً وحشياً

تنتظره أته وقد بينا في الشرح معاني مفرداته والشاهد فيه ، والبيت في

معجم الشواهد ص ١٩٤

فاعله وأمره مفعوله وفصل بين المصدر ومفعوله بالجار والمجرور ،
والضاحي الظاهر والغداة الأرض السكرية الثابت ، وضامن ساكت ، وفي
البيت إضافة المصدر إلى الفاعل ثم ذكر المفعول منصوبا .

٢ — أن يضاف المصدر إلى المفعول ويبقى الفاعل مرفوعا وهو قليل
في الاستعمال وخصه بعضهم بالشعر ومثلوا له بقول الشاعر :

١١٦ — أَفْنَى تَلَادِي وَكَمَا جَعَلْتُ مِنْ كَشِبِ
قَرَعِ الْقَوَافِيزِ أَفْوَاهُ الْإِبَارِيقِ (١)

فقرع فاعل أفنى والقوافيز مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله
وأفواه فاعل بالمصدر مرفوع وما بعده مضاف إليه ، ويجوز نصب
أفواه على أنه مفعول به فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل وهو القوافيز
وصح هذا لأن كلا منهما قارع ومقروع ، ومن ذلك ولا يحتمل إلا وجها
واحدا قول الفرزدق :

تَنَفَّى يَدَا مَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ
نَفَى اللَّهُ رَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ (٢)

(١) البيت من بحر البسيط قاله الأقبشر الأسدي في التحسر على
ما فعله من تبذير وإسراف ، والتلاد والتلبد : المال ترثه وضده الطارف
والطريف وهو المال تكسبه وأما النشب فهو المال الثابت كالعقار ،
والقرع الضرب والقوافيز جمع قاقوزة وهي قدح الخمر والأفواه جمع
فم والإباريق جمع إبريق ، وشاهده واضح من الشرح والبيت مراجعه
في معجم الشواهد ص ٢٥١

(٢) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق في وصف ناقته وسيرها في
وقت الحر حيث شبه تقلبها الحصى بتقلب الصيارف للنقود لعلها =

فبنى مفعول مطلق والدراهيم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله وتنقاد فاعله المرفوع .

والأصح وقوعه في الشعر وفي النثر : فمن الشعر ما مثلنا به ، ومن النثر قوله تعالى (وَفَقَّ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(١) فجاء مبتدأ خبره الظرف قبله والبيت مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله و(مَنْ) فاعل بالمصدر قاله ابن السيد^(٢) .

والمشهور في الآية أن (مَنْ) بدل من الناس بدل بعض حتى لا يأثم المستطيع إذا لم يحج ، وأما الحديث الشريف (وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) فمن فيه فاعل بالمصدر المضاف لمفعوله ولا إشكال فيه كآية^(٣) .

وقرىء (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ ذَكَرِيًّا)^(٤) برفع عبده فيكون فاعلا بالمصدر (ذكر) ويكون المصدر مضافا للمفعول ، وتقول في مثله : عجبت من بر أبيه محمد وصرفي إعطاء الفقراء زيد برفع محمد وزيد في المثالين قال ابن عصفور^(٥) : والأولى إذا وجد الفاعل والمفعول أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم ينصب المفعول .

== وبيان المريف منها ومدة العياريف للإشباع أما مدة الدراهم فهي أصل لأن مفردة درهام لغة في درهم ، ومراجع البيت كثيرة في معجم الشواهد ص ٢٤٠

(١) سورة آل عمران آية رقم : ٩٧

(٢) معنى اللبيب لابن هشام : ٥٣٦/٢

(٣) المرجع السابق

(٤) سورة مريم : ٢

(٥) من المقرب السابق

النوع الثالث من أنواع المصدر العامل : المصدر المعرف بـ (أل) : قال ابن عصفور في عمله : الأحسن فيه ألا يعمل ، ولذلك أخره في الحديث عن نظيره ، ونسب أبو حيان وتبعه السيوطي^(١) إلى ابن عصفور أن إعمال المعرف بـ (أل) أقوى من أعمال المضاف في القياس . وأنكر كثير من النحاة عمل المعرف بـ (أل) ومنهم بهريون وبغداديون وجعلوا المنصوب فيما ورد منصوباً بإضمار فعل ، وقال أبو حيان : ترك إعمال المضاف وذى أل هو القياس لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه ألا يعمل^(٢) .

وإذا كان لا بد من دلو أدلى به في مثل ذلك فأقول :

إن الاستعمالات العربية هي التي تحكم بالعمل أو غيره كثرة أو قلة ، ولم يرد في عمل المقترن بـ (أل) إلا أبيات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة يتوارثها النحاة جيلاً بعد آخر وبعضها قد يخرج على غير عمل المصدر المقترن بـ (أل) ، كما أنه لم يرد هذا الاستعمال في القرآن الكريم أو الحديث الشريف وهما أصح الكلام وأفصحه .

ولنعد إلى ما كنا فيه قال ابن عصفور بعد أن ذكر أن المعرف بـ (أل) ، الأحسن فيه ألا يعمل قال : وقد يجوز أن يعمل عمل فعله فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال عجبت من الضرب زيد عمراً وإن شئت حذف الفاعل وأهقيت المفعول أو العكس .

وعلى ذلك فأحوال المعرف بـ (أل) عنده ثلاثة :

١ - ذكر الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً تقول عجبت من الضرب

(١) الجمع : ٦٣/٢

(٢) جمع المرامع السيوطي نقلاً عن أبي حيان : ٩٣/٢

زيد عمرا يرفع زيد فاعلا ونصب عمرا مفعولا ومثله : سررت من البر
على أباه يرفع على فاعلا ونصب أباه مفعولا ، وذكروا له بيتا من الشعر
وخرجوه عليه تخريجا سمجا .

٢ - حذف المفعول وإبقاء الفاعل مفعولا نقول : عجبت من الضرب
زيد وسررت من البر على ، وهو كما ترى استعمال مرذول لم يرد في نص
عربي ، والإضافة فيه أفضل من ذلك ، والمعنى يحدد الإضافة إلى الفاعل
أو إلى المفعول ، أو يذكر المفعول منصوبا كالحالة الأولى .

٣ - حذف الفاعل وإبقاء المفعول منصوبا نقول عجبت من الضرب
عمرا وسررت من البر أبا على ، ومنه قول الشاعر :

١١٨ - ضَعِيفُ النُّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ
يَخَالُ الْفَرَارَ يَرَاخِي الْأَجَلَ (١)

ضعيف خبر المبتدأ محذوف والنكايه مضاف إليه وهو المصدر والمفترون
ب(ال) وأعداءه هو المفعول المنصوب وقول الآخر :

١١٩ - لَمَّا دُعِيَ عَلِيٌّ أَوَّلَ الْمَغِيرَةِ أَتَتْهُ
كَرَرْتُ قَلَمُ أَنْ كَلَّ عَنْ الضَّرْبِ مِنْهُمَا (٢)

(١) البيت من بحر المتقارب وهو في المجاء لقائل مجهول ، والنكايه
مصدر فعله نكيت العدو ونكيت فيه فهو متعد بنفسه وبحرف الجر ،
يخال يقن ، يراخي الأجل : يباعدده : وأنظر إعراب البيت والشاهد فيه
في الشرح ، وجملة يراخي مفعول ثان ليخال . ومراجع البيت في معجم
الشواهد ص ٢٦٢

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لمالك بن زغبة الباهلي في
الفخر يقول : لقد علمت أوائل الخيل المغيرة أني شجاع ولم أجين عن =

فسمعا هو المفعول به المنصوب بالمصدر المقترن بـ (ال) وقول الثالث:

١٢٠ — فَأَنَّكَ وَالتَّائِبِينَ عُروَةَ بَعْدَ مَا

دَعَاكَ وَأَيَّدَيْتَنَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ^(١)

فـ (عروة) مفعول للمصدر المقترن بـ (ال) قبله المنصوب عطفا على اسم إن وخبر إن في بيت بعد ذلك .

= ضرب هذا الرجل الذى يدعى مسمع بن شيان أحد بنى قيس ، وأول مؤنك أول والمغيرة مؤنك المغير ولم أكل : لم أجين وبابه دخل وعلم ومسمع على وزن منبر وهو منصوب بالمصدر المقترن بـ (ال) قبله وبعضهم يمنع عمل المقترن بـ (ال) ويجعل المنصوب بعده منصوبا بمصدر خال منها والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٠

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى العتاب لقائل مجهول ومعناه كيف لك أن تعيب عروة بعد ما حفظك وآواك وكنا سنقتله لذلك ، ومن معانى التائبين أن تعيب الإنسان فى وجهه وشوارع جمع شارة أى ممتدة ، والتائبين مفعول معة وعروة مفعول للمصدر قبله وقد حذف الفاعل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٣

أحكام تخص المصدر العامل

(ص) قال ابن عصفور :

وَجَمْعُ الْمَصْدَرِ يَجْرِي بِجَرَاهُ فِي الْإِعْمَالِ نَحْوَ قَوْلِهِ :
وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ كُفْتُ بِهِ
مَوَاعِيدَ عُزْرَاقِ أَخَاهُ يَثْرِبَ
فَالَاخُ مَنْصُوبٌ بِمَوَاعِيدَ .

وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ نَحْوَ قَوْلِكَ :
يُجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ أَعْمَرُوهُ ، وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ فَجَائِزٌ
إِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ مَوْضُوعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ فَتَقُولُ زَيْدًا أَخْرَبًا
تُرِيدُ : زَيْدًا أَخْرَبَ ضَرْبًا .

وَلِنْ كَانَ مُقَدَّرًا بِ(أَنْ) الْفِعْلِ أَوْ بِ(أَنْ) الَّتِي خَبَرَهَا فَعْلٌ
أَوْ بِ(مَا) وَالْفِعْلُ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّرْ بِالْمَوْضُولِ مُعْمَلٌ
مِمَّا مَلَأَتْهُ فَكَمَا لَا تَتَقَدَّمُ الصَّلَةُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْمَوْضُولِ
فَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الصَّلَةِ عَلَيْهِ .

(ش) لما فرغ من ذكر الأقسام الثلاثة للمصدر العامل عمل فعله وهي
المنون والمضاف والمعرف بالالف واللام أراد أن يبين أحكاما عامة
لهذا النوع من الأسماء العاملة فذكر في المتن أحكاما ثلاثة ونحن سنذكر
حكمين آخرين لتتكون جملة أحكام هذا الباب خمسة .

أما ما ذكره فهو : حكم جمع المصدر وهل يعمل عمل المفرد - حكم تقديم
المفعول على الفاعل في هذا الباب - حكم تقديم المفعول على المصدر
نفسه .

أما عن الأول وهو جمع المصدر وهل يعمل عمل المفرد فقد ذكره ملخصاً في قوله: وَجَمْعُ الْمَصْدَرِ يَجْزَى تَجْرَاهُ فِي الْإِعْمَالِ، وعلى ذلك فجمع المصدر ثم عمله عمل المفرد جائز، وقد ورد مثله في الشعر فن ذلك قول الشاعر يعني نفسه .

١٢١ - وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَقَّتْ بِهِ
مَوَاعِدَ عُرْقُوبٍ أَسْهَاهُ يَيْثَرِبُ^(١)

فمواعد جمع مفردة موعد، ويروى مواعيد وهو جمع أيضاً مفردة ميعاد وإعرابه مفعول مطلق من الفعل قبله وقد أضيف إلى الفاعل ثم أنصب المفعول وبذلك يكون قد جمع المصدر ثم أعمله عمل الفعل، ومن ذلك قول الأعشى مادحاً:

١٢٢ - قَدْ جَرُّوهُ قَفَا زَادَتْ تَجَارُيُهُمْ
أَبَا قَدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْفَنَاءَ^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل قيل للشماح وقيل للأشجعي وقيل لغيرهما وموعدا مفعول ثان لوعد، ولو للتمنى ومواعيد مفعول مطلق وأخاه مفعول للمصدر المجموع وهو موضع الشاهد قال الصبان تعليقا على قول الأشموني: «إن شرط عمل المصدر أن يكون مفردا: ويجوز عمله بمجوعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم: ٢٨٧/٢، ويثرب ممنوع من الصرف وجر بالكسرة للضرورة والبيت في معجم معجم الشواهد ص ٥٤ .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها هودة ابن علي الحنفى (ديوانه ص ٢٠٤) الفنسج: حسن الذكر قال العيني: الشاهد في قوله تجارهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة وقد عمل في قوله أبا قدامه وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور، والبيت في معجم الشواهد ص ٢١٣

فتجارب جمع تجربة وهو فاعل زادت وهو مصدر مضاف للفاعل وأبا قدامة منصوب على المفعوليه بعده وقوله وهو الأعشى أيضا :

١٢٣ — إِنَّ عِدَاتَكَ لِإِيَانَا لَأَتِيَةٌ

سَحَابَةٌ وَطَيْبَةٌ مِمَّا نَفَسُ مَوْءُودٍ (١)

فـ (عدات) جمع مفردة عدة وقد نصب بها إيانا .

وابن عصفور أجاز إعمال المصدر المجموع كما رأيت ولم يحكم عليه بقلة أو كثرة أو سماع أو قياس ، أما ابن مالك فقد جعله قليلا ، وقصره على السماع يقول في بيت من السكافية الشافية :

وَرُبُّ سَحَدُودٍ وَبَحْمُوعٍ عَمِلَ

وَرَسْمَاعٍ لَا قِيَاسَ قَدْ قِيلَ

ومنع بعضهم إعمال المصدر المجموع لأنه بجمعه قد بعد عن شبه الفعل وجعل المنصوب بعده منصوبا بفعل محذوف من جنس المصدر .

الحكم الثاني : وهو حكم تقديم المفعول على الفاعل في هذا الباب وقد نص عليه ابن عصفور حين قال : ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل نحو قولك يعجبني ضرب زيدا عمرو وإنا نبه عليه حتى لا يظن ظان أن فرعوية المصدر في العمل وتخلفه عن الفعل يجعل ذلك جائزا في الفعل غير جائز في المصدر ، فنص عليه وأشار إليه .

ومن المعلوم أن تقديم المفعول على الفاعل لا يكون إلا في المصدر المنون

(١) البيت بحر البسيط وهو للأعشى في التني والرجاء من ممدوح وشاهده قوله إِنَّ عِدَاتَكَ لِإِيَانَا حيث أعمل المصدر المجموع فنصب الضمير به وطيبة معطوف على آتية ونفس فاعل به وما زائدة والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في شروح التسهيل وديوان الأعشى ص ١٣٦ (دار الكتاب العربي)

المذكور فيه هذان الأمران، أما المضاف فإن المضاف إليه يكون مجرورا مقدما فاعلا كان أو مفعولا وقد يأتي ذلك في المقرون بأل فأنت تقول عجبت من الضرب زيد عمرا يرفع زيد ويصعب عمرا وحينئذ يجوز لك تقديم المفعول على الفاعل فتقول : عجبت من الضرب عمرا زيد ، وطالما كان الإعراب ظاهرا على الجزأين جاز التقديم والتأخير فإذا جاء الإعراب مقدرًا وجب التزام كل واحد منهما رتبته كما ذكرناه في الفعل في الجزء الأول .

الحكم الثالث : وهو حكم تقديم المفعول على المصدر ذاته وقد جعل ابن عصفور لهذا البحث حكيمين يرجعان إلى نوع المصدر :

فإن كان المصدر من النوع الأول وهو الموضوع موضع الفعل في استفهام أو أمر أو دعاء في مثل قولك : ضربا زيدا وقولك هجرا الفاحشة فإنه يجوز تقديم المفعول حينئذ على المصدر لأنه قام مقام الفعل وحل محله والمفعول يتقدم على الفعل وعلى ذلك تقول في المثالين السابقين : زيدا ضربا والمعنى اضرب زيدا ضربا والفاحشة هجرا أى اهجرا الفاحشة هجرا .

وإن كان المصدر من النوع الثاني وهو المقدر بحرف مصدري مع الفعل (ما المصدريه — أن الناصبه للضارع — أن المشددة أو المخففة منها) وجب تأخير المفعول حينئذ ولا يجوز تقديمه على المصدر تقول : يعجبني توقير الناس المعلم ويسرني احترام الدولة العاملين . بنصب المعلم والعاملين على المفعولية بالمصدر قبلهما . ولا يجوز أن تقول : يعجبني المعلم توقير الناس . ولأن تقول : يسرني العاملين احترام الدولة بتقديم المفعول على المصدر ،

قال ابن عصفور معللا له :

لأنه لما تقدم بالموصول عو مل معاملة فكذا لا تتقدم
الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول الصلة
عليه ومعناه أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولك أعجبنى ضربك زيدا
أعجبنى زيدا ضربك بتقديم معمول المصدر عليه ، لأن المصدر مقدور
بحرف مصدرى مع الفعل ، والحرف المصدرى منزل منزلة الموصول
والفعل كالصلة ولا تتقدم الصلة ولا ما يتعلق بها على الموصول فكذلك
معمول المصدر .

هذا بخلاف اسم الفاعل المجرد من أل فإنه يجوز تقديم معموله عليه
في مثل قولك هذا زيدا ضارب . أما المقترن بأل فلا يجوز تقديم معمول
صلته عليه (جاء زيدا الضارب) لأن أل موصولة واسم الفاعل صلتها
ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول فصار الأمر كالمصدر المقترن
بحرف مصدرى مع الفعل .

فإن ورد ما يوم تقديم معمول المصدر عليه قدر له مصدر آخر
محذوف يتعلق به المعمول كما قلناه في اسم الفاعل في مثل قوله تعالى :
« وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ »^(١) ، وما ورد من ذلك قول الشاعر :

١٢٤ - وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَمِّ -

سل - للذلة إذعان^(٢)

(١) سورة يوسف ٢٠

(٢) البيت من قصيدة للفند الزماني غالبها من الحكم وفي هذا البيت
يقول : إن الحلم أحيانا يكون طريقا للذل والعار وأحسن منه قول
الآخر :

ترفعت عن شتم العشيرة إنسى رأيت أبي قد كف عن شتمهم قبل =

فقوله للذلة متعلق بالمصدر وقدم عليه فيقدر له مصدر آخر محذوف
دل على المذكور متقدم على المعمول أى إذعان للذلة إذعان ، أو يتساع
في الظرف والجار والمجرور .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

١٢٥ — ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سُوءِ كَلِّهِ

وَبِهَا ظَنِّي عَقَافٌ وَمَكْرَمٌ

أى وظنى بها ظنى .

أما الحكماء اللذان لم يذكروها ابن عصفور :

فأولها : حكم الفضل بين المصدر ومعموله : والواقع أنه لا يجوز
الفضل بين المصدر ومعموله بما هو أجنبي لأن معمول المصدر من تمام
الكلام وقد نزل من المصدر منزلة معمول الصلة فكما لا يفصل بين الصلة
ومعمولها بأجنبي كذلك لا يفصل بين المصدر ومعموله ، تقول : إن
ضربك زيدا قبيح ولا يجوز أن تقول : إن ضربك قبيح زيدا بالفضل
بين المصدر ومعموله بخبر إن ، فإن ورد ما يوم ذلك قدر للمعمول مصدر
آخر محذوف دل عليه المذكور يتعلق به ومن ذلك قوله تعالى (إنه على

عظيم إذا ما الحلم كان جلالة وأجهل أحيانا إذا التمسوا جهلى

وشاهده واضح من الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٤

(١) البيت من قصيدة قصيرة لعمر بن أبي ربيعة فى العول (ديوانه

ص ٣٧٧) ورواية الديوان : ظنّها بى ظنّ سوء فاحش وشاهده قوله

وبها ظنى حيث قدم معمول المصدر وهو الجار والمجرور على المصدر

وهذا لا يجوز فيقدر له مصدر مقدم آخر دل عليه المذكور وظن سوء

خبر ظن الأول وعقاف خبر ظن الثانية والبيت ليس فى معجم

الشواهد .

وَجَعَلَهُ لِقَادِرٍ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَّاءُ (١) فقول له لقادر خبر إن وعلى روجه جار ومجرور متعلق به وهو المصدر العامل في قوله: يوم تبلى السَّرَّاءُ وقد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو خبر إن فيقدر للظرف مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر أى يرجعه (بفتح الياء) يوم تبلى السَّرَّاءُ ومن ذلك قول الآخر .

١٢٦ - المَن لِلذِّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا

تَمْنَنُ فَنَقُتْلَنِي بِلَا سَخَدٍ وَلَا مَالٍ (٢)

فالمن مبتدأ وهو مصدر وقواه بالعطاء متعلق به وقد فصل بينهما بالخبر وهو للذم داع وذلك أجنبي فيقدر له مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر أى تمن بالعطاء .

الحكم الثانى : حكم العطف على معمول المصدر .

والواقع أن ابن عصفور لم يتحدث عن هذا الأمر لأن مذهبه فيه هو مذهب سيويه والجمهور وهو أنه لا يجوز الإتيان على المحل في جميع التوابع ويجب مراعاة اللفظ فقط عند الإتيان بتابع لمعمول المصدر فإن أتبع معمول المرفوع كان التابع مرفوعاً تقول : يسرنى بر على أو أخوه بتنوين المصدر ، ورفع على ، على الفاعلية ، وعطف أخوه عليه بالرفع ، وإن أتبع معمول المنصوب كان التابع منصوباً تقول يسرنى .

(١) سورة الطارق آيتان رقم ٨ ، ٩

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول ومعناه من قوله تعالى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُوا صُدُقَاتِكُمْ بِلَيْنٍ وَلَا ذِي » (البقرة : ٢١٤) .
وشاهده قوله المَن لِلذِّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ وَأصله المَن بِالْعَطَاءِ دَاعٍ لِلذِّمِّ .
فالمن مبتدأ وبالعطاء متعلق به وداع ، الخبر وقد فصل به بين المبتدأ المصدر ومتعلقه فيقدر للمتعلق مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر كأنه قيل :
المَن دَاعٍ لِلذِّمِّ بِالْعَطَاءِ والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٤

بر على أباه وأخاه ينصب أخاه عطفاً على معمول اسم الفاعل المنصوب ؛
وتقول في المجرور يسرنى بر الآباء والأجداد بجر الأجداد عطفاً على
اللفظ ولا يجوز العطف على الموضح لأن الموضع مجهول ، هل هو رفع
لأن المصدر مضاف للفاعل أو نصب لأن المصدر مضاف للمفعول فلم يبق
إلا مراعاة اللفظ فقط ، كما أن المصدر بذاته لا يدل على الفاعل أو المفعول
بمعنى هل قام المصدر مقام الفعل المبني للمعلوم فيكون المضاف إليه فاعلاً
أو قام مقام الفعل المبني للمجهول فيكون المضاف إليه مفعولاً .

هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح .

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز مراعاة اللفظ ومراعاة
الموضع في تابع المصدر (١) .

تقول : تسرنى مساعدة الضعفاء وكبار السن بجر كبار السن مراعاة
اللفظ ونصبها مراعاة للمحل وتقول : عجبت من ضرب زيد المؤدب بالجر
مراعاة للفظ والرفع مراعاة للمحل ، وخرجوا عليه قول ليبيد :

١٢٧ - حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجِمًا
طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ (٢)

(١) انظر المذاهب المذكورة في شرح النصريح : ٦٥/١ ، وحاشية
الصبان : ٢٩١/٢

(٢) البيت من بحر السكامل من قصيدة للبيد العامري يصف فيها ناقته
(دهوانه ص ١٥٥) فيشبهه صرعتها بهذا الحمار الوحشي الذي بحث أثناءه على
طاب الماء طلباً حثيثاً في وقت اشتداد الحر ثم يشبه هذه السرعة أيضاً
بهذا الغريم المظلوم الذي يسعى وراء غريمه ويتعقبه ليأخذ حقه ، وطلب
مفعول مطلق والمعقب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله فهو =

فالظلم صفة للمعقب بالرفع مراعاة للمحل ، وتقول : أحب أكل اللحم والخبز بالجر مراعاة للفظ والنصب مراعاة للمحل ، وخرجوا عليه قول رؤبة أو غيره :

١٢٨ - قَدْ كُنْتُ كَدَايْنْتُ يَمًا حَسَانًا
خِخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَالْيَيَّاسِ (١)

فالبيان معطوف على الإفلاس بالنصب مراعاة للمحل .

وجاءت على هذه القاعدة بعض القراءات القرآنية .

— قرئ بـ بحر الملايكة مراعاة للفظ ورفعها مراعاة للمحل في قوله تعالى : « أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ » (٢) .

== مجرور في اللفظ مرفوع في المحل وقد رفع المظلم صفة له مراعاة للمحل والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥٤

(١) البيتان من بحر الرجو المشطور قيل هما لرؤبة وقيل لآخر يدعى زياد العنترى ، وكان قد أخذ قينة وهي الأمة من حسان المذكور في البيت مخافة أن يفلس في سداد الدين أو يتأخر فيه والبيان بفتح اللام والكسر قليل مصدر لو يته بالدين ليا وليانا أى مطلته ، وشاهده للعطف على عمل معمول المصدر لأن مخافة مصدر مفعول لأجله مضاف إلى مفعوله وهو الإفلاس فهو مجرور في اللفظ منصوب في المحل وخرج نصب البيان تخريجاً آخر فليل مفعول معه وقيل أصله وخافة البيان لخذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والبيت في معجم الشواهد ص ٤٦٤

(٢) سورة البقرة: ١٦٠ وقراءة الجر هي قراءة حفص وقراءة الرفع هي قراءة الحسن البصري (التبيان للمكبرى ١/ ١٣٢) .

— وقرئ بجر سبعة مراعاة اللفظ ونصبها مراعاة للمحل في قوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَسَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ) ^(١).

بقي أن نختم الباب بأمر تواني عنه ابن عصفور فلم يذكره وهو عمل كل من اسم المصدر والمصدر الميمي عمل المصدر :

وواقع أن ابن عصفور لم ينس ذلك كما توهمت أو يغفل عنه جهلاً وإنما مذهب ابن عصفور فيه مذهب البصريين وهو أن اسم المصدر والمصدر الميمي لا يعملان قياساً وإنما عملهما مقصور على السماع قال ناظر الجيش ^(٢) :

قال ابن عصفور لا يجيز البصريون عمل اسم المصدر إلا حيث سمع، وأما الكوفيون فيجيزون العمل قياساً مطرداً .

وقال ابن عصفور في بعض كتبه عقب عمل المصدر عمل الفعل ^(٣) :

وهذا الذي ذكر من أعمال المصدر في هذا الباب إنما يجوز في المصدر الجارى .

وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سمع وذلك في مثل قول الشاعر :

(١) سورة البقرة : ١٩٦ وقد خرجت قراءة النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف أى لتصوموا سبعة إذا رجعتكم (التبيان للكبرى : ١٦٠/١).

(٢) شرح التسهيل له المخطوط رقم ٣٤٩ بدار الكتب المصرية (الجزء الثالث) .

(٣) شرح المجمل الكبير : ٢٧/٢ بتحقيق صاحب أبو جناح .

١٢٩ — أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي
وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَابَةَ^(١)

لأن العطاء في معنى الإعطاء ، وكذلك قوله :

١٣٠ — أَظْلَمُ لَنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا
أَهْدَى السَّلَامِ نَجِيَّةً ظَلَمَ^(٢)

يريد إن إصابتكم ، وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقياساً ، وهذا خطأ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس . انتهى .

وقد مثل لاسم المصدر في البيت الأول وللمصدر الميمي في البيت الثاني .

وبما سمع من عمل اسم المصدر غير ما ذكره قول الشاعر :

١٣١ — إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ
عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُسِيرًا^(٣)

(١) البيت من قصيدة للقطامي من بحر الوافر يمدح بها ذفر بن الحارث الكلابي وكان القطامي قد وقع في أسر قوم فأنتذه ذفر وأعطاه مائة ناقة وائمة والهمزة للاستفهام وكفرا مفعول مطلق لفعل محذوف وعطاء بمعنى الإعطاء وهو اسم المصدر العامل والمائة مفعول والرتابا نعت المائة ، والبيت مراجعه كثيرة في معجم الشواهد ص ٢١٤

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للمرجي وقيل للحارث بن خاله المخزومي ، وقد ربح المازني من وراء هذا البيت ثلاثين ألف درهم من الخليفة الواثق حينما حل المازني لغز نصب رجلا وكانت جارية تغني الخليفة هذا البيت ، وظلوم منادى وهو اسم المرأة وإن مصابكم إن واسمها ورجلا مفعول باسم المصدر قبله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق وظلم خبر إن ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨٨

(٣) البيت من بحر الطويل ولم ينسب في مراجعه وهو في الاعتماد =

(١٧)

وقول الآخر :

١٣٣ - قالوا كلامك دَعْدَا وهي مُصْنِيةٌ
يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا (١)

وقول الثالث :

١٣٣ - بِعَشْرَتِكَ الْكَرَامُ تُعَدُّ مِنْهُمْ
فَلَا تَرَيْنَ لِي سِرْمٌ الْوَقَا (٢)

وعما سمع من عمل المصدر الميمي وهو ما مثل به ابن عصفور ولم
يقصده :

على الله ليكون الله مع العبد فمن كان الله معه تحقق له الرجاء وبلغ
الآمل ، وشاهده : إذا صح عون الخالق المرء حيث عمل عون وهم اسم
مصدر النصب في المفعول ، وأما مصدره فهو الإعانة ويسراً مفعول ثان
لـ (يجد) ، والبيت في شروح التسهيل وليس في معجم الشواهد .
(١) البيت من بحر البسيط وهو في الغزل العفيف وكلامك مبتدأ من
إضافة المصدر إلى فاعله ودعدا مفعوله وهو موضع الشاهد حيث عمل
اسم المصدر عمل المصدر (تكليم) وجملة وهي مصنية حال وجملة يشفبك
خبر كلامك وجملة صحيح ذاك مفعول القول ولولتني وكان تامه والبيت
في معجم الشواهد ص ٣٨٢

(٢) البيت من بحر الكامل وهو في التوجيه لقائل مجهول ومعناه إذا
عاشرت الكرام فسكن كريمًا مهم وفيالهم وشاهده قوله : بعشرتك
الكرام حيث نصب باسم المصدر المفعول والمصدر الحقيقي هو المعاشرة
ولا ناهية وترين مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
في محل جزم والوقا مفعوله الأول والتسيرم الثاني والبيت في معجم
الشواهد ص ١٩

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِدًا لَوْ وَقْتُ بِهِ
مَوَاعِدَ مُعْرِقٍ أَخَاهُ يَسْثَرِبُ^(١)
فمواضع جمع موعده وهو مصدر ميمى لوعده وأما مصدره فهو الوعد
أو العدة.

وأما تعريف اسم المصدر فهو ما دل على الحدث وتقصص حروفه
عن حروف الفعل دون تعويض ومن أمثاله اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا
وأبنت نباتا.

وأما المصدر الميمى فهو ما دل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير
المفاعلة ومن أمثاله تاب متابا ونام مناما ومات مماتا.

(١) سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا (رقم ١٢١) في جمع المصدر وعمله
عمل المفرد وشاهده هنا عمل المصدر الميمى عمل المصدر ، لأن موعدا
ليس بمصدر وإنما هو اسم مصدر وإذا أطلق المصدر على اسمه فن ياب
التي تجاوز لاتفاق المعنى والعمل .

الْبَابُ السَّامِعُ
(بَابُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ)

بابُ أسماءِ الأفعالِ

(سرد بعضها في الإنشاء ومعنى كل اسم)

(ص) قال ابن عصفور :

(أعلم أن العربَ وضعتُ للفعل أسماءً وأكثرُ ذلكَ في الأمرِ نحو قولهم : هَلْ زَيْدٌ بِمَعْنَى دَعِ زَيْدًا ، وَدُوَيْدَ عَمْرًا بِمَعْنَى أَمِهْهُ ، وَتَيْدَ مِثْلًا ، وَنَزَالَ بِمَعْنَى انْزَلَ ، وَتَرَكَ عَمْرًا بِمَعْنَى اتركهُ ، وَحَذَرَ الشَّيْءَ بِمَعْنَى احْذَرْ الشَّيْءَ وَفَرَّارَ بِمَعْنَى فَارَّ وَفَرَّارَ بِمَعْنَى وَهَّاهُ بِمَعْنَى اكْهَفْ ، وَهَّاهُ بِمَعْنَى اسْكُتْ ، وَلَيْمَ أَيْ كَفَّ ، وَهَيْتَ بِكَمْرِ الْمَاءِ وَفَتَحَهَا أَيْ أَمْرَعَ وَهَيْكَ مِثْلَهَا وَقَطَّكَ أَيْ اكْتَفَفَ وَقَدْكَ مِثْلَهَا . وَدَعِ أَيْ ائْتَمِعْ ، وَدَعَاكَ وَدَعَاكَ مِثْلًا وَآمَنَ بِقَصْرِ الْأَلْفِ وَمِدِّهَا أَيْ اسْتَجِبْ ، وَهَلَمْ أَيْ أَقْبَلَ أَوْ أَحْضَرَ ، وَحَيَّ أَيْ أَقْبَلَ وَهَلَا أَيْ قَرَى ، وَحِيلَ بِفَتْحِ الْمَاءِ وَتَسْكِينِهَا أَيْ : أَقْبَلَ أَوْ لَيْتَ وَقَدْ تُنَوَّنُ فَيَقَالُ حَيْهَلًا وَلَا تُكُونُ لِذَلِكَ إِلَّا بِمَعْنَى لَيْتَ وَهَاءٍ وَهَاءٍ وَهَاءُ أَيْ تُخَذُ .

وذلكَ كُلُّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ يُحْفَظُ وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ نَحْوُ نَزَالَ فَإِنَّهُ يَقَاسُ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ ، أَكْثَرُ مَا جَاءَ مِنْهُ .

(ش) عرف النحاة أسماء الأفعال بأنها إما ثابتة عن الأفعال بمعنى واستعمالها مثل صه فإنه اسم ثابت عن فعل أمر وهو اسكت ، وأوه اسم آخر ثابت عن فعل ماض وهو افترق ، ومعنى ثباته عن الفعل معنى أنه دل على الحدث والزمان كما يدل الفعل ، ومعنى ثباته عنه استعمالاً أنه يأتي أبداً هاملاً غير معمول ، وبذلك يخرج المصدر واسم الفاعل وبقية الصفات في مثل قولك ضرباً زيدا وأقام محمد فمى وإن ثابتت عن الفعل إلا أنها معمولة لعامل فـضرباً معمول لا ضرب وقائم معمول للابتداء .

ولكن : لم جمعت بين اللفظين ولم تكن أفعالا فقط أو أسماء فقط ؟

أما كونها ليست أفعالا فلأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ذلك لأن
أبنيتها لا تختلف باختلاف الزمان كالفعل ، وأن منها ما هو على حرفين
أصالة كـهـ ، وما هو مركب كـحـيـل ، ومصغر كـرـوـيـد ، وبعضها تدخل
عليه اللام نحو النجاءك ، كما أنها لا تقبل خصائص الفعل وعلاماته فالماضي
لا اتصل به ضمائر الرفع البارزة ، والمضارع لا تدخل عليه النواصب
والجوازم ، والأمر لا تلحقه نون توكيد فثبت أنها ليست أفعالا .

وأما كونها ليست أسماء فلأنها لا تقتصر تصرف الأسماء فلا تقع
مبتدأ ولا فاعلا ، كما أنها تفيد معنى الفعل من دلالتها على الحدث والزمان
وتحتاج إلى فاعل ، ويظهر هذا الفاعل كـهـيـات العقيق أو يضم كـفـاعـل
صه ومه والتقدير أنت كما يضم في معناه وهو اسكت ، فثبت بذلك أنها
ليست أسماء ، ومن هنا جمعت بين اللفظين فقبل لها أسماء أفعال وللواحد
منها اسم فعل .

واختلف النحاة في أصلها : فجمهور البصريين على أنها أسماء حقيقة ،
وقال الكوفيون : هي أفعال حقيقة ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال
استعملت استعمال الأسماء ، وقيل ليست باسم ولا فعل ولا حرف ، وإنما
هي رابع يسمى خليفة الفعل .

وهنا سؤال : ما حكم هذه الأسماء من جهة البناء والإعراب أم هي مبنيّة
أو معربة ؟ .

وقد اختلف النحاة في ذلك ولكن سأعطيك رأيا عاجلا فيه —
وهو الصحيح — على أن أفصل لك القول آخر الباب .

الصحيح أن أسماء الأفعال كلها مبنية وعلة بنائها أنها تشبه الحروف
في أمرين :

- نياتها عن الأفعال كما أن الحرف كذلك في مثل إن وأخواتها .
- أنها تكون عاملة غير معمولة كحروف الجر .

(أنواع أسماء الأفعال)

وأسماء الأفعال على نوعين :

- منها ما وضع أول الأمر اسما للفعل مثل صه ومه وحذار .
- ومنها ما وضع ظرفا أو جارا ومجرورا ثم نقل اسما للفعل مثل عليك زيدا أى ألزمه ودونك الكتاب أى خذه .
- أما ما وضع من أول الأمر اسما للفعل فهو إما أن يكون طلبا أو خبرا .
- وسيكون حديثنا الآن في أسماء الأفعال الموضوعة أول الأمر للطلب على أن توجل الحديث في الموضوعة للخبر قليلا، وكذلك الأمر فيما هو منقول من ظرف أو جار ومجرور .

وقبل أن نخوض في هذا الحديث الطويل نقول : إن أسماء الأفعال بنوعها : الموضوعة اسم فعل بقسميها الدالة على الطلب والدالة على الخبر والمنقولة إلى اسم الفعل من الظرف أو الجار والمجرور كل ذلك موقوف على السماع ، فما سمع عن العرب وجب الوقوف عنده في الاستعمال ، وما لم يسمع لا يجوز استعماله قياسا على ما سمع إلا ما كان على وزن فاعل نحو نزال فإنه يقاس عليه كما سذكروه .

أسماء الأفعال الدالة على الأمر (الطلب)

وأسماء الأفعال الدالة على الأمر كثيرة وقد علل النحاة كثرتها بالنسبة إلى غير ما أنهم كثيرا ما يحذفون فعل الأمر لدلالة الحال عليه ، ولم يكثر

ذلك منهم في الأخبار وإنما يحىء ذلك في مواضع قبلية تحفظ ولا يقاس عليها ، فكما استغنوا عن ذكر أفعال الأمر في اللفظ لدلالة الأحوال عليها فكذلك استغنوا عن ذكر أفعال الأمر في اللفظ والتقدير بأسماء الأفعال ، وكما قل استغنوا عن ذكر الأفعال في الخبر في اللفظ قل استغنوا عن ذكر الأفعال في اللفظ والتقدير بأسماء الأفعال .

وقد ذكر ابن عصفور من أسماء الأفعال الدالة على الأمر هدا كبيرا وليس ما ذكره حصرا وإنما هو أمثلة ونماذج ، وكتب اللغة ومعاجمها مليئة به وإليك ما ذكره ومعنى كل واحد منه :

١ — بَلَّهَ : بمعنى دع تقول : بَلَّهْ زيدا بمعنى دع زيدا ، وإعراب يله بمعنى دع اسم فعل أمر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وزيدا مفعول به منصوب ، ويجوز لك أن تقول يله زيد بالجر ، وإذا كان كذلك كانت يله مصدرا ناب عن الفعل مثل (فضربَ الرَّقَابِ)^(١) . وقد روى هذا البيت بالوجهين :

١٣٤ — تَذَرُ الْجَاهِجُ ضَاحِيَا هَامَاتِهَا
بَلَّهَ الْأَكْفَ كَأَنَّمَا لَمْ تُخْلَقِ^(٢)

(١) سورة محمد : ٤

(٢) البيت من بحر السكامل من قصيدة لسكعب بن مالك قالها في غزوة الخندق ، والمعنى أن سيوف المسلمين ترك رءوس السكفار مقطوعة وكذلك الأكف أيضا ؛ وشاهده واضح من الشرح ويزاد على ما ذكر في الشرح إن الأكف تروى بالرفع أيضا مبتدأ وبله بمعنى كيف خبره ، وحين تكون يله بمعنى كيف أو اسم فعل بمعنى دع ففتحها بناء ، وحين تكون مصدرا ففتحها لإعراب ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥٢

روى بنصب الألف على أن بله اسم فعل بمعنى دع ، وروى
بجرها على أن بله مصدر منصوب ناب عن الفعل .

٢ - رُوِيَ بِمَعْنَى أَمَهْل يُقَالُ رُوِيَ عَمْرًا بِمَعْنَى أَمَهْلَهُ . وقد ذكر النحاة
أن لرويد استعمالات أربعة : أحدها أن تكون اسم فعل ثانيا : أن تكون
حالا ، ثالثا ، أن تكون مصدرا ، رابعا : أن تكون نعتا بمصدر مذكور
أو مقدر ، وسأقول لك نقلا طويلا مفيدا من ابن عصفور عن هذه
الاستعمالات الأربعة بالتفصيل قد لا تجد هذا النقل في كتاب آخر غير
الكتاب الذي بين يديك :

قال ناظر الجيش^(١) : ذكر ابن عصفور الاستعمالات الأربعة لرويد
فقال : رويد اسم يستعمل على أربعة أضرب : اسم فعل بمعنى الأمر ،
ومصدر ، وصفة لمصدر ، وحال منه ، فإن استعمل اسم فعل (الاستعمال
الأول) كان مبنيا ومتعديا إلى مفعول حكى سيبويه من كلامهم : لو أردت
الدرهم لأعطيتك رويد ما الشعر قال : يريد أروود الشعر كقول القائل
لو أردت الدرهم لأعطيتك فدع الشعر : ومن ذلك قول الشاعر :

١٣٥ - رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدِكُمْ
تَلَاقُوا غَدًا تَخِيلِي عَلَى سَفْوَانٍ^(٢)

(١) شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد (الجزء الرابع) غطوطه
وقم ٣٤٩ بدار الكتب .

(٢) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى وذاك بن ثميل المازني من
آيات له في التهديد وبعد بيت الشاهد قوله :
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى إذا ما غدت في المأزق المتداني
وشاهده قوله : رويد حيث جاءت بمعنى دعوا وعملت النصب في بعض
وعيدكم وبني منادى ببناء محذوف سفوان : اسم موضع والبيت في معجم
الشواهد ص ٣٩٩

يريد دعوا يا بني شيبان بعض وعيدكم ، وانجزم تلاقرا على جوابه
إجراء له في ذلك يجري فعل الأمر الذي جعل اسما له .

ورويد عند البصريين تصغير إرواد مصدر أروود بمعنى أمهل على قياس
تصغير الترخيم وهو عند الفراء تصغير رود بمعنى أمهل وأنشد شاهدا على
أن رود بمعنى الرفق والمهل قول الشاعر :

١٣٦ — يكادُ لا تُلْثَمُ البطحاءُ وكاهتهُ

كأنهُ ثمل ينشِى على رَوْدٍ^(١)

وما ذكره البصريون أولى لأن رويدا إذا كان تصغير إرواد كان
موافقا للفعل الذي وضع موضعه وجعل اسما له وهو أروود ، ولو كان
تصغير رود لم يكن كذلك ألا ترى أن الرود معناه المهل والرفق ، وليس
فعل متعد بهذا المعنى فيوضع تصغيره موضعه ويصير اسما له ، وقاعله
مستتر في جميع الأحوال كسائر أسماء الأفعال .

ومن العرب من يلحقه كاف الخطاب ليتبين ذلك المضمحل المستتر فيه
فتقول رويدك زيدا ، وريدا زيدا ورويدكم زيدا ورويدكن زيدا ،
وإنما يلحقها إذا خاف الالتباس ، ومن لم يخف الالتباس لم يلحقها استغناء عنها
بعلم المخاطب ، وقد يلحقونها مع عدم اللبس على جهة التأكيد للبيان ، وهي
حرف لا موضع لها من الإعراب كالسكاف في ذلك .

وإذا استعمل مصدرا فأما مناب الفعل (الاستعمال الثاني) بقى على

(١) البيت من بحر البسيط ولم أعثر على مرجع له أو قائل . ولثم
بلثم قبل ، والبطحاء الصحراء ، والوكاهة ما يتكى عليه الإنسان من عصا
ونحوه والثل السكران ، والروود المهل وشاهده استعمال الرود بمعنى
المهل .

إعرابه وذلك نحو قولك رويدا زيدا ويجوز إذ ذاك إضافته إلى الفاعل فتقول رويدك زيدا أو إلى المفعول حكى من كلامهم: «رويدك نفسه» .

وفي النصب به خلاف^(١) : فمنهم من منع ومنهم من أجاز ، حجة المانع تصغيره لأن التصغير يمنع الأسماء العاملة من العمل لكونه من خواص الأسماء ، وإلى ذلك ذهب المبرد .

وأما المجيزون فاختلفوا في سبب إعماله .

فقال للفارسي : إنه إنما عمل وهو مصدر حملا على رويد اسم الفعل ، وهذا منه على أنه يمنع إعمال المصدر المصغر .

وأما ابن خروف وأبو بكر بن طاهر فإنهما يميزان عمل المصدر ، وإن كانا يمنعان عمل اسم الفاعل المصغر مستدلين بأن المصدر لم يعمل لشبهه بالفعل وإنما عمل لوضعه موضعه فلم يقدح التصغير في إعماله لأنه لم يعمل للشبه كما عمل اسم الفاعل وهذا المذهب هو الصحيح عندي ، ولا فرق بين رويد وغيره من المصادر المصغرة بالنسبة إلى العمل .

وكذلك إذا استعمل صفة لمصدر أو حالا (الاستعمال الثالث والرابع) . كان معربا أيضا إذ لا موجب لبنائه .

فثال استعماله صفة للمصدر قولك ساروا سيرا رويدا وفيه خلاف :

منهم من زعم أن رويدا الموصوف به هو الذي استعمل مصدرا إلا أنه وصف به فوق موقع مرود كما وصفوا برضى فقالوا رجل رضى أى مرضى .

(١) نقل طويل مسند لابن عصفور مأخوذ من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

ومهم من زعم أنه تصغير مرود تصغير ترخيم وليس بمصدر موصوف به ، فعلى القول الأول يجوز فيه وجهان: أن يجعل صفة للمصدر وأن يجعل حالا منه وإن كان نكرة لأن الحال إذا لم يكن صفة في الأصل جاز مجيئها حالا من النكرة متأخرة عنها في فصيح من الكلام ومن ذلك قولهم : هذا عربي لحا ، أو وقع أمره فجأة .

وعلى القول الثاني لا يكون إلا صفة للمصدر لأن الاسم الذي هو صفة في الأصل لا ينتصب على أنه حال من نكرة وهو متأخر عنها لا يقال مررت برجل ضاحكا .

ومثال استعماله حالا منه قولك: ساروا رويدا فرويدا حال من ضمير محذوف عائد على المصدر الذي يدل عليه الفعل تقديره ساروه رويدا أى ساروا السير رويدا ولا يجوز أن يكون تقدير ساروا رويدا ساروا سير رويدا لحذف سير الذى هو المصدر وأقيمت صفته مقامه لأن رويدا صفة غير خاصة بجنس الموصوف المحذوف لأن الإرواد من صفات السير وغير السير أيضا .

قال ناظر الجيش: هذا كلام ابن عصفور ثم إنه وأرد سؤالا فقال: فإن قيل القاعدة في الباب أن ما كان في الأصل ظرفا كمكانك أو مصدر كحذرك ثم نقل واستعمل اسما للفعل يبقى على ما كان عليه من الإعراب فكان ينبغي على هذا إذا جعل رويدا اسما للفعل ألا يبقى بل يبقى على إعرابه لأنه مصدر في الأصل .

ثم أجاب عن ذلك فقال: إن رويدا لما نقل عن المصدرية وجعل اسما للفعل لم يبق على معناه بل ضمن معنى ما يقرب منه فإن أرودا إروادا معناه أمهل إمهالا أى أنظر ومعنى رويدا الذى هو اسم الفعل اترك أودع وأرود ليست بمعنى دع في أصل وضعها وإنما صار لها ذلك بالضمين .

قال ناظر الجيش انتهى وفي كلامه أمران ثم ذكرهما ويتلخصان في :

— أن منع ابن عصفور أن رويدا في قولك ساروا رويدا صفة
لمصدر محذوف لا يجوز له ذلك لأن الموصوف معلوم ، إذا قيل ساروا
سيرا رويدا .

— أن جعله مكانك بعد نقله اسم فعل منصوب على الظرفية لا يجوز
لأن أسماء الأفعال يتغير حالها بعد النقل .

٣ — تَبَدَّلَ : بفتح التاء والذال وسكون الياء وهى مثل رويدا فى المعنى
يقال تيد عمرا أى أمهله وفى القاموس تيد بمعنى اتدد وتكون مصدرا
واسم فعل كما تكون رويدا ، حكى البخدايوني : تَبَدَّلَ زَيْدًا فَإِنْ كَانَ
مصدرا فالـكاف فى موضع خفض وإن كان اسم فعل فالـكاف حرف
خطاب لا موضع لها من الإعراب .

٤ — بَابُ فَعَالٍ : كَنَزَالٍ وَمَعْنَاهُ لِنَزَلَ وَهُوَ مَقْبُوسٌ عَنِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي
التام المتصرف يقال نزال بمعنى انزل وتراك عمرا بمعنى اتركه وحذار
الشر بمعنى احذره ومناع الأمر أى امنعه وكل أسماء الأفعال سماعية
إلا هذا أى ما كان على فعال من الأفعال الثلاثية المنصرفة لكثرة ما جاء
منه وشذذ دراك من أدرك ، وبدار من بادر لأنهما من الرباعى قال الشاعر :
١٣٧ — بَادِرَها مِنْ لِبِلٍ بَادِرَها

أى اتركها .

وإعراب فعال من الثلاثى : اسم فعل أمر بمعنى فعله مبنى على الكسر ،
وكان أصله أن يبنى على السكون إلا أنه حرك بالكسر لأنهاء الساكنين
قال ابن عصفور وحرك بالكسر أيضا مناسبة للمعنى لأن أسماء الأفعال

١٣٨ البيت من الرجز المشطور وهو القائل مجهول وشاهده استعمال
بدار اسم فعل بمعنى اترك وهو شاذ لأن فعل بادر فهو رباعى ووزن فعال
يصاغ من الأفعال الثلاثية والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٨٣ .

التي على وزن فعال مؤنثة والكسر من علامات التأنيث والدليل على أن فعال مؤنثة قول القائل :

١٣٨ — وَلَنَعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَمَتٌ إِذَا

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَوُجْجٌ فِي الدُّعْرِ

وحكى الكسائي عن بني أسد نزال ومناخ بالفتح فيها وفي أمثالها إتباعا للفتحة والألف طلبا للتخفيف انتهى .

قال ناظر الجيش : وما ذكره من أن ما كان من أسماء الأفعال على وزن فعال محكوم بتأنيثه كأنه يجمع عليه من النحاة وهو أمر يؤخذ تقليدا .

٥ — قَرَقَر : ومعناه قرقر أى اجعل صوتك صافيا دقيقا يقال قرقر البعير أى صفا صوته ورجع وبعير قرقار الهدير إذا كان صافيا الصوت في هديره ويقال قرقر بطنه إذا صوت .

٦ — عَرَعَار وهو بمعنى عرعر أى العب .

٧ ، ٨ — صه ومه : صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ، وفيها ثلاث لغات : سكون الآخر ، وكسره مع تنوين ، وكسره دون تنوين ، فن هون أجراها مجرى المصدر المنكر كانه قال سكوتا وانكفافا ، لأن علامة التنكير في مثل هذه الأسماء إنما هو التنوين والمعنى سكوتا عن كل كلام وانكفافا عن كل فعل .

ومن لا ينون أجراها مجرى المصدر المعرف باللام وهو السكوت والانكفاف ، السكوت عن كلام معين والانكفاف عن فعل معين .

(١) البيت من بحر الكامل وهو لزهير في مدح هرم بن سنان بالشجاعة ودخول الحرب ويقال لح في كذا لازمه والذعر الفرار وشاهده بجيء فعال مؤنثة بدليل تأنيث الفعل له والبيت في معجم الشواهد ص ١٨٦ .

٩ — إِيَّاهُ : وهى بمعنى مه يقال إياها عن كل قبيح أى كفف عنه ،
والتنوين اللاحقها تنوين تنكير أيضاً ومعناه طلب الانكشاف عن كل فعل
وقد يستعمل معرفة فى الابتداء فيكون معناه طلب الانكشاف عن فعل
معين ، وأما إياه فعناه حدث قال ابن عصفور : هى كلمة يراد بها الاستزادة
من الحديث ، وهى فى الأصل مبنى على السكون إلا أنه حرك لإلتقاء
الساكنين ، وكانت الحركة كسرة على أصل حركة التثنية الساكنين فن لم
ينوته جعله معرفة لأنه يريد به الاستزادة من حديثه معه ، ومنه قول
ذى الرمة (١) :

١٣٩ — وَقَفْنَا فَقُلْنَا لِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَ
وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ (٢)

لأنه إنما طلب من الرسوم حديثاً مخصوصاً وهو الحديث عن أم سلم ،
ومن فوه جعله نكرة كأنه يقول حدث حديثاً ومنه قول القائل :

١٤٠ — لِيهِ فِدَاؤُكَ يَا فَضَالَةَ
أَجْرُهُ الرَّمِيحُ وَلَا تَهَالِهَ (٣)

(١) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٥٠

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة لذى الرمة فى الغزل ،
والوصف ، والبيت فى الغزل حيث وقف أمام أطلال صاحبتة يحدثها ولكن
الرسوم قد تغيرت وذهبت فلم تعد تكلمه ، والبلّاق جمع بلّاق وهو الفص
وهى فى الديوان (ص ٢٧٤) بقافية العين ويروى مكانة النواصم وشاهد
قوله إياه حيث معناه زد من حديث معين وهو بلا تنوين فإذا كان
معناه الزيادة من أى حديث ، والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) بيتان من الرجز المشطور لم ينسبا فى مراجعتهما ، وفضاله :

قال ناظر الجيش^(١) : وفي شرح الصفار لسيدويه وأما إليه فعناه حدث
أورد لكنه لازم لا يقال إليه كذا قال أبو حيان : وقد استعمله بعض
الشعراء المولدين متعددا فقال :

١٤١ — إليه أحاديث نعمان وسأكنيه
إن الحديث عن الأحباب أسرار^(٢)

قال : ومن أشعار المتأخرين أيضاً في تعديده قول القائل :

١٤٢ — إليه حديثك عن أخبارهم إليه^(٣)
١٠ — هيت : بمعنى أسرع تقول : هيت إلى أي أسرع إلى ، وفيه

= علم شخص ، وأجره الرمح معناه اطعنه به واثركه فيه ، ولا تناله أي
لا تخف من حاله الأمر إذا أفرعه وكان أصله ولا تهل ثم لحقت به نون
للتوكيد ثم حذفت النون مرة أخرى وبقيت اللام مفتوحة مع هاء السكت
وهو في معجم الشواهد ص ٥٢١

(١) شرح التسهيل له (الجزء الرابع) غطوط (باب أسماء الأفعال) .
(٢) البيت من بحر البسيط وهو في الغزل قال الشيخ محمد محي الدين
عبد الحميد : نسب هذا البيت لابن الأثير وهم ثلاثة : محدث ومؤرخ وأديب
وإن العلماء لم يعينوا واحداً منهم ، أقول : يكون للأديب وهو ضياء الدين
أبو الفتح نصر الله بن محمد (القرن السابع) ونعمان بفتح النون وهو واد
في طريق الطائف . وشاهده تعدى إليه إلى مفعول به قال ابن هشام إليه بمعنى
امض في حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لأن حدث تعدى وإليه
لا يتعدى (شذور الذهب ص ١١٨ معجم الشواهد ص ١٦٤) .

(٣) شطرة بيت من البسيط التام ولم أقف لها على بقية أو قائل ،
والشاهد تعدى إليه إلى مفعول به ، والأصل فيه اللزوم .

لغات فتح التاء، وكسرها وضمها وهي اسم فعل أمر بمعنى أسرع، وجاء في القرآن على لسان امرأة العزيز تدعو يوسف عليه السلام إلى نفسها: (وَعَلَقَتْ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ^(١)) ومعناه أسرع لك أي انفسك فتكون اللام للتبيين كما في قولهم: سقيا لك وهو رأى الجمهور. وقال بعضهم: إن هيت لك معناه جئت لك فجعل هيت اسم فعل حاضر وأخرجها عن الأمر إلى الخبر، وقرئ في الآية بالهمزة والتاء المضمومة، والمعنى تهبأت لك، وكتب التفسير تمتلئ بقراءات وتوجيهات في الآية فارجع إليها إن شئت^(٢).

١١ - هَيْتَ: بمعنى أسرع أيضاً فتكون بمعنى هيت قال بعضهم: بل هي هيت أبدلت تاءها كافاً وهي كاف الخطاب.

١٢ - قَطَّكَ: ومعناها اكتب نقول فيه قطك بما أخذت أي اكتب بما أخذت وهو اسم فعل أمر بمعنى على الفتح وكافه للخطاب وقد تأتي بمعنى المضارع فيقال قطني درهم أي يكفيني درهم^(٣).

١٣ - قَدْكَ: ومعناها اكتب أيضاً فتكون بمعنى قطك وهي اسم فعل أمر أيضاً، وقد تأتي بمعنى المضارع نقول قد زيدا درهم وقدني درهم أي يكفني زيدا درهم ويكفيني درهم^(٤)، ويخرج عليه قول الشاعر:

١٤٣ - قَدْ نِي مِنْ نَحْمَرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الْإِتْمَامُ بِالْقُدِّحِ الْمُلْحِدِ^(٥)

(١) سورة يوسف: ٢٣.

(٢) مشکل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٢٨٣

(٣) معنى اللبيب: ١٧٦/١.

(٤) معنى اللبيب: ١٧٠/١.

(٥) بيتان من الرجز المشطور لحيد الأرقط وتيل لغير، وقدني =

١٤ — دَعَى : ومعناها انتعش وفي المعجم الوسيط (١) : دَعَى دَعَى كَلْبَةً
تَقَالُ لِلْعَاثِرِ يَدْعِي بِهَا لَهْ فِي مَعْنَى قَمَّ فَاتَّعَشَ وَأَسْلَمَ وَفِي مَعْنَاهَا أَيْضًا دَعَا
لَكَ وَدَعَدَا .

١٥ — آمِنَ : ومعناه استجب وهو فعل أمر مبني على الفتح وعند
الوقوف عليه يوقف بالسكون وفيه لغتان : المدد فيكون على وزن فاعيل .
مثل : قَائِلٌ وَالْقَصْرُ فَيَكُونُ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ مِثْلَ كَرِيمٍ وَعَلَى الْغَنَيْنِ جَاءَتْ .
أَشْعَارُ الْعَرَبِ : فَعِلَى اللَّغَةِ الْأُولَى جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

١٤٤ — يَارَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حَبِّمَا أَبَدًا
وَيَرْحَمْهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ آمِينَ (٢)

وعلى اللغة الثانية وهي القصر جاء قول الآخر :

١٤٥ — تَبَاعَدَ عَنِّي فَطَحَلْتُ إِذْ رَأَيْتُهُ
أَمِينَ فَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا (٣)

معناه يكفيني وهو يعرض لعبد الله بن الزبير وابنه خبيب ويقول يكفيني .
أَنِّي نَصَرْتُهُمَا وَوَقَفْتُ بِجَانِبِهِمَا وَالْآنَ سَأَلَجَأُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ فَهُوَ
لَيْسَ شَعْبِيًّا كَصَاحِبِهِ ابْنِ الزَّبِيرِ وَلَا مَلْعَدًا وَالشَّاهِدُ وَاضِحٌ مِنَ الشَّرْحِ .
وله مراجع كثيرة في معجم الشواهد ص ٤٦٦ .

(١) الكتاب المذكور : ج ١ ص ٢٨٤

(٢) البيت من مقطوعة صغيرة في الغزل لمجنون ليلى (ديوانه ص ١٩٧) .

وأولها :

يَارَبِّ إِنَّكَ ذُو مَنِّ وَمَغْفِرَةٌ بَيْتٌ بِعَافِيَةِ لَيْلِ الْحَبِيبِ

وشاهده واضح من الشرح ومراجعته في معجم الشواهد ص ٣٨٣

(٣) البيت من بحر الطويل وهو منسوب في بعض مراجعه إلى شاعر

يُدْعَى جَبْرِ بْنِ الْأَضْبَطِ ، وَفَطَحَلُ اسْمُ رَجُلٍ وَالْمَعْنَى بَعْدَ عَنِ هَذَا الرَّجُلِ
حِينَ رَأَيْتُهُ ظَنَّا مِنْهُ أَنَّ فِي حَاجَةٍ إِلَيْهِ ثُمَّ دَعَا اللَّهَ أَنْ يَزِيدَ الْبَعْدَ بَيْنَهُمَا ،

١٦ — هَلَمْ : ولها معنيان : أحضر ، فتكون اسم فعل أمر متعديا ومن أمثلتها قول الله تعالى (قُلْ هَلْ شَهِدَاكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا) ^(١) والثاني : أن تكون بمعنى أقبل فتسكون اسم فعل أمر لازم ومن أمثلته قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلْ إِلَيْنَا) ^(٢) أى أقبلوا إلينا ، وتقول العرب : هلم إلى الثريد أى أقبلوا ، ومنهم من يعديها باللام فيقول هلم للثريد ، ومنهم من يحذف الحرف فيقول هلم للثريد أى ايتوا الثريد ، هذا حكم هلم في اللغة الحجازية وأما في اللغة النحوية فإنها عندهم فعل لأنهم يبرزون معها الضمير فيقولون هلم يارجل هلمى يا امرأة وهلمسا يارجلين ويا امرأتين وهلموا يارجال وهلمن يافساء ، وقالوا : إن هذه الكلمة مركبة من ها التى للتنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعبه ، ثم حذفت ألف ها تخفيفا والمعنى أجمع نفسك إلينا ، وأفضل منه لوجعلت كلمة بذاتها غير مركبة . وأما قولهم : كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم فعناه استمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا ، وجرا فى موضع الحال أى جارين .

١٧ — هَلَا : بفتح الهاء واللام غففة اسم فعل أمر معناه قرى واسكنى تقول هلا يالبل وهلا يا امرأة أى قرى واسكنى ، وهى لغیر العاقل كثيرا وللعاقل قليلا ، قال النابغة الجعدي يهجو ليل الأخيلىة :

١٤٦ — أَلَا أَيْلَا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا

فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْرًا أَغْرًا مُعْجَلًا ^(٣)

= وشاهده قصر أمين ومجيئه على زنه فعيل ، ومراجع البيت فى معجم

الشواهد ص ٩٢

(١) سورة الأنعام : ١٥ (٢) سورة الأحزاب : ١٨

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدي من قصيدة يهجو بها ليل الأخيلىة وروى البيت : ألاحييا ليلى يخاطب صاحبيه على عادتهم وهلا معناه اسكنى واسكنى والأمر الأغر أى الصعب وأصله الأمر المشهور =

١٨ — حَى : بتشديد الياء مفتوحة ومعناه أقبل ومنه قول المؤذن :
حى على الصلاة حى على الفلاح ومعناه أقبل على الصلاة وأقبل على الفلاح
أو أقبلوا عليهما .

١٩ — حَيَّ-هَل : وهى اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو إيت وفيه لغات :
أشهرها فتح الماء وتسكين اللام وعكسها أى تسكين الهاء وفتح اللام ،
وقد تنون اللام مفتوحة وقد يبدل التنوين ألفاً إلا أنها فى اللغتين الثالثة
والرابعة تكون بمعنى إيت .

وقال ابن عصفور فى كتابه شرح الإيضاح المفقود مشيراً إلى هذه
الكلمة : هى فى الأصل مركبة من حى وهلا إلا أن الألف من هلا
حذفت فى بعض هذه اللغات تخفيفاً وقد تستعمل كل واحدة منهما على
انفرادها ، فإذا استعملت حى على انفرادها كانت بمعنى أقبل وإذا
استعملت هلا على انفرادها كانت بمعنى تقدم ، وحى خاصة باستحثاث
العاقل وهلا باستحثاث غير العاقل . وقد تستعمل هلا فى العاقل إلا أن
ذلك قليل ومن ذلك قوله (وقد ذكرناه) :

أَلَا حَيَّيَا لَيْسَ وَهْوَ وَلَا هَلَا هَلَا

وإذا ركبت حى مع هلا فالأكثر أن تستعمل لاستحثاث العاقل
تغليبا لحى ، ومنهم من يغلب هلا فيستعملها لاستحثاث غير العاقل وذلك
قليل .

والتحجيل بياض فى قوائم الفرس ، وشاهده استعمال هلا بالتخفيف
اسم فعل أمر بمعنى أسكنى أو أسكتى ، وأما هلا بالتهديد فهى التوبيخ إن
دخلت على الماضى وللتحضيض إن دخلت على المضارع ، والبيت فى معجم
الشواهد ص ٢٦٥

ثم حكى ابن عصفور ثمانى لغات فى حيل وفى ختامها قال : فمن نون فى شيء من ذلك جعله نكرة ومن لم ينون جعله معرفة وقسمت عمل فى جميع ذلك متعدية بنفسها ويالى وبعل وبالباء ، فإذا تعدت بنفسها كانت بمعنى أمت ، وإذا تعدت يالى أو بعل كانت بمعنى أقبل ، وإذا تعدت بالباء كانت بمعنى جئ^(١) .

١٩ - هـ : مقصورة وقد تمد فيقال هاء بهمزة مكسورة ومعناها خذ ، ولها ثلاث استعمالات :

الأول : أن تأتى بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فهى اسم فعل أمر بمعنى خذ أو خذا أو خذوا أو خذى أو خذن .

الثانى : أن تلحقها كاف الخطاب وتتغير الكاف بحسب المخاطب فيقال للواحد هـاك وللأثنين هـا كما وللجمع هـا كم ، وللمؤنث هـاك وهـا كن .

الثالث : أن تأتى مكان الكاف بهمزة تقول للواحد هاء وللواحدة هاء أيضا وللأثنين هـاؤما وللجمع هـاؤم وهـاؤن ، وهذا الاستعمال هو الأنصح وبه جاء القرآن الكريم قال الله تعالى : (هـاؤمُ اقْرءُوا كِتَابِيَّةً)^(٢) .

وأما هات فليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر ، وذلك لاتصال الضمائر به ، غاية ما هنا لك أنه فعل جامد لازم للأمر ، ويقال للواحد هات هتاء مكسورة وللواحدة هاتى بياء مخاطبة والمثنى هاتيا وللجمع المذكر هاتوا وللمؤنث هاتين وفى القرآن الكريم : (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)^(٣) .

(١) هذا النقل عن ابن عصفور الذى ذكرناه من كتابه شرح الايضاح المفقود وهو من شرح التسهيل لناظر الجديش (الجزء الرابع) .

(٢) سورة النمل : ٦٤

(٣) سورة الحاقة : ١٩

وكذلك الأمر في تعال فهو فعل أمر أيضاً للعلّة التي ذكرت في هات وهو فعل جامد أيضاً تقول للواحد تعال وللواحدة تعالين وللاثنين تعاليا وللجماعة تعالوا وتعالين وفي القرآن الكريم : ('قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا سَحَرْنَا بِكُمْ عَلَيْهِمْ) (١) ، وفيه ('قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) (٢) (فَتَعَالَيْنَ أُمَمٌ مَعَكُمْ) (٣) ، وفي شعر العرب كثير من ذلك .

وقد ذكر ابن عصفور الكثير والمشهور من اسم فعل الأمر ولم يترك إلا يسيراً جداً من ذلك : هي بمعنى أسرع ، وهياً أيها العامل أسرع فيما أنت فيه ، ومن شعرهم :

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا (٤)

وهيأ يارجل إذا حثثته على الشيء وأغريته به .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع قائلاً : وذلك كله موقوف على السماع بحفظ ولا يقاس عليه إلا ما كان منه على فعال نحو نزال فإنه يقاس عليه في الأفعال الثلاثية لكثرة ما جاء منه .

(١) سورة الأنعام : ١٥١ (٢) سورة آل عمران : ٦٤

(٣) سورة الأحزاب : ٣٨

(٤) البيت من الرجز المشطور وهو للرماح بن أبرد المري ويقال له الرماح بن ميادة وهي اسم أمه فارسية والرماح من شعراء الدولتين وهو بهذا البيت وما قبله يخاطب ناقلته ، وشاهده استعمال كلتي هيا هيا بمعنى الملح والأمر ، ويقال دجا الليل أظلم والبيت في معجم الشواهد

(أحكام أربعة لإسم فعل الأمر)

(حر) قال ابن عصفور :

(وَحُكْمُهَا أَنْ تُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الْفِعْلِ الَّذِي هِيَ بِمَعْنَاهُ فِي التَّعَدُّى وَتَرْكُهُ فَتَقُولُ تَرَكَ كَمَا تَقُولُ أَتَرَكَ ، وَتَرَكَ عَمَرًا كَمَا تَقُولُ أَتَرَكَ عَمَرًا وَلَا تُضَافُ إِلَى مَعْمُورٍ كَمَا لَا يُضَافُ الْفِعْلُ ، لَا تَقُولُ : تَرَكَ زَيْدًا ، فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ كَافٌ مُخَاطَبَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِمْ زُودَكَ زَيْدًا كَانَتْ حَرْفَ نَخْطَابٍ بِمَنْزِلَتِهَا فِي ذَلِكَ .

وَلَا يُقَدِّمُ مَعْمُورُهَا لَعَدَمِ تَصَرُّفِهَا لِاتِّقَاعِ قَوْلِ : زَيْدًا كَرَأَيْتَ وَلَا الشَّرْءَ حَذَرًا . وَلَا يُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي سَجْوَاتِهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ تَرَكَ فَتَرُكُكَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ لَفْظِهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لَا يَقَالُ يَلَهُ زَيْدًا فَيَكْرَمُكَ ، وَمَنْ قَالَ يَلَهُ زَيْدًا فَفَعْلٌ لَمْ يَجْعَلْهُ اسْمًا فَعْلٌ يَلُ هُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ قَالَ تَرَكَ زَيْدًا أَيْ أَتَرَكَ زَيْدًا فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : فَضْرَبَ الرَّقَابِ) .

(ش) بعد أن سرد ابن عصفور أسماء الأفعال الدالة على الأمر وذكر معانيها عقب ذلك ببيان أحكام تخص هذا النوع من الأسماء العامة .

وقد يسأل سائل قائلاً : لم عجل بالأحكام قبل سرد بقية هذا النوع من الأسماء أى قبل أن يسرد الأسماء الدالة على الخبر أو ما نقل من ظرف أو جار ومجرور ؟

والحاصل أن هذه الأحكام التى ذكرها الآن تخص الدال على الأمر وحده ولا علاقة لها بما سواه ، فالأسماء الدالة على الخبر لازمة أبداً وحينئذ فلا معمول لها وهو قد ذكر هنا أحكام المعمول من إضافته أو عدمه

الإضافة ومن تقديمه أو عدم التقديم ، وأما الظروف والمجرورات المنقولة فلها أحكام خاصة غير ذلك كله سيدكرها في موضعها .

وقد ذكر هنا أربعة أحكام لهذه الأسماء :

— معاملتها كالفعل في التعدى والازوم .

— امتناع إضافتها إلى معمولها .

— وجوب تأخير معمولها .

— امتناع نصب الفعل في جوابها .

أما الأول وهو معاملتها كالفعل في التعدى والازوم فعناه أن كل اسم من أسماء الأفعال ناب عن فعل معين يجب أن يعطى حكم هذا الفعل في التعدى والازوم ، فإن كان الفعل لازما كان اسم الفعل كذلك من باب أولى وإن كان الفعل متعديا كان اسم الفعل متعديا أيضاً ، وإن كان لاسم الفعل معنى فاعلين لازم ومتعد أعطى حكم الأول في الازوم وحكم الثانى في التعدى .

— فسه ومه لازمان لأنهما بمعنى فاعلين لازمين وهما اسكت واكفف ومثلها نزال بمعنى انزل ، وهيت بمعنى أسرع ، ودع بمعنى انتعش .

— ويله ورويد يتعديان لأنها بمعنى فاعلين متعديين الأول بمعنى دع تقول بله زيدا أى دعه والثانى بمعنى أمهل تقول رويد زيدا أى أمهله ومثلها حذار وتراك بمعنى احذر واترك ، تقول حذار الشر وتراك المعصية .

— وهلم وحيل يأتیان مرة لازمين أو يحتاجان إلى حرف جر في تعديهما إلى المفعول ومرة يتعديان بلا شيء وذلك بحسب الفعل الذى هما بمعناه .

فإن كانت هلم بمعنى أقبل كانت لازمة تقول هلم يا فتى أى أقبل وتقول

للجاءة هلم إلينا أى أقبلوا وفى القرآن (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) (١) وإن كانت بمعنى أحضر كانت متعدية بنفسها تقول هلم الثريد أى أحضره، وهلم اليهود أى أحضرهم، وفى القرآن (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا) (٢).

وكذلك الأمر فى حييل فأتى لازمة بمعنى أقبل وأقبل لازمة أو تحتاج فى تعديها إلى حرف جر، وعلى حسب معناها يكون حرف الجر المعين فإن كانت بمعنى أقبل على كذا تعدت بعل تقول : حييل على الخير أو حييل على الصلاة، وإن كانت بمعنى أسرع تعدت بالباء تقول : حييل بالخير دائما أى أسرع به وفى الأثر عن ابن مسعود : إِذَا ذَكَرَ الصَّاحُونَ لِحَيْمَلًا بِعَمْرٍأَى أَسْرِعُوا بِذِكْرِهِمْ وَهُوَ عَمْرٍأُ الْخَطَّابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإن كانت بمعنى أئت تعدت بنفسها : حييل الثريد أى أئت الثريد وأحضره.

ومثل ابن عصفور للفعل الذى باتى مرة لازما ومرة متعديا بترك تقول تراك بمعنى اترك وتقول تراك زيدا بمعنى اترك زيدا وأولى منه ما مثلنا به وهو هلم وحييل .

الحكم الثانى : أن هذه الأسماء لا تضاف إلى معمولها أى أنها ليست كغيرها من الأسماء العاملة التى يجوز إضافتها إلى معمولها كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وعلته أن أسماء الأفعال فى أول وضعها تنزل منزلة الأفعال وقامت مقامها وأدت معناها فلم تصنف لقيامها فى أول وضعها مقام مالا يضاف وهو الفعل، وعلى ذلك فلا تقول حذار الشر وتراك زيد ورويد عمر بالجر على الإضافة كما تفعل مع اسم الفاعل أو المصدر، وإنما يجب النصب ويجب العمل حتى وإن اتصلت بها الكاف فى مثل رويدك زيدا أوهاك عمرا فليست الكاف بضرورة بالإضافة وإنما

كاف الخطاب فهي حرف مثل الكاف في ذلك والكاف في مثل (أَرَأَيْتَ)
هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ^(١)) وزيدا وعمرا في المثالين هما المفعول به
المنصوب باسم الفعل .

وإذا جاء المفعول مع بعض أسماء الأفعال مجرووا بأن قلت بـله زيد
كما روى قول الشاعر :

تَذَرُ الْجَاهِلِجَمَ ضَاحِيًا هَامَاتِيَا بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنَّهُمَا لَمْ تَخْلُقْ^(٢)

خرجت الكلمة عن أن تكون اسم فعل وصارت مصدرا نائبيا عن
الفعل وأصبح إعرابه مثل إعراب (فَضَرَبَ الرَّقَابَ)^(٣) أى مفعولا
مطلقا ناب عن فعله وهو اضرب في الآية ودع في المثال ، والاسم
بعدهما مضاف إليه .

قال ابن عصفور^(٤) ، إن قال قائل : هلا لم تجز إضافة ضرب إلى ما بعده
لأنه قائم مقام الفعل ؟

فالجواب أن ذلك إنما ساغ ولم يسغ في نزال لأن ضربا مصدرا في
الأصل وليس باسم فعل فصحت إضافته لذلك لأنه لم يجعل اسم فعل إلا
من استقرار الإضافة فيه وليس كذلك نزال لأنه وضع في أول أحواله
على أن يكون اسم فعل .

(١) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٢) سبق الحديث عنه والاستشهاد به قريبا (١٣٤) وشاهده هنا
خروج الكلمة عن أن تكون اسم فعل لتكون معمولا جاء مجرووا وصارت
مصدرا نائبيا عن الفعل . (٣) سورة محمد : ٤

(٤) مثل القرب لابن عصفور ورقة ٣٢ (منخطوط وحقق رسالة
ماجستير بجامعة الأزهر وماجستير ودكتوراه بالسعودية) .

الحكم الثالث : أن هذه الأشياء لا يتقدم معمولها عليها وإذا كان ذلك جائزا في غير اسم الفعل فإنه لا يجوز في الفعل تقول حذار الشر وتراك المعصية وهلم الشهود وهاك الكتاب وحيل على الخير ولا تقول الشر حذار والمعصية تراك والشهود هلم والكتاب هاك، وعلى الخير حيل وعلة ذلك ضعفها الذي جاء من أمرين:

— أن بنيتها وهي حروفها ليست بنية الفعل في شيء كل ما هنالك أنها أدت معناه وقامت مقامه فصارت كالحرف الذي ناب عن الفعل (ليت ولعل) في تأدية معناه ومنع التصرف في معموله .

— جهودها وعدم تصرفها : فأسماء الأفعال التي وضعت للأمر لا يأتي منها الماضي ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا المفعول ولا غير ذلك . وكذلك أيضاً التي وضعت للخبر فهي لازمة لما وضعت له فقط دون تصرف أو إتيان لما سواه .

الحكم الرابع : أن الفعل المضارع إذا وقع بعد فاء السببية جواباً لهذه الأسماء الدالة على الطلب لا يكون منصوباً بل يبقى مرفوعاً كعالمه بخلاف ما إذا وقع المضارع المقترن بالفاء المذكورة جواباً لفعل صريح دال على الطلب فإنه يأتي منصوباً وذلك كقوله تعالى (رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمُومَاتِي) واشد ذلك على قلوبهم فلا يؤمنوا^(١) وقوله (وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحَلَ عَلَيْهِمْ فَضْجِي^(٢)) وعلى ذلك إذا قلت : هلم فتسمع الدرس ، وصه فتستفيد . ونزال فنكرمك كان المضارع مرفوعاً هذا هو رأي الجمهور وعلمته أن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم واسم الفعل لا يدل على مصدر لأنه غير مشتق .

(١) سورة يونس : ٨٨ .

(٢) سورة طه : ٨١ .

وذهب الكسائي إلى أنه يجوز نصب المضارع في جواب هذه الأسماء كانت من لفظ الفعل أم لا تقول : نزال فنكرمك وصه فنجدئك بالنصب وجعل ابن عصفور اسم الفعل في هذا الموضوع على نوعين^(١).

— نوع ليس فيه من الفعل إلا معناه مثل صه ومه ، وهذا لا ينصب المضارع المقرون بالفاء في جوابه .

— نوع فيه من الفعل معناه وحروفه مثل نزال وحذار وهذا ينصب المضارع المقرون بالفاء في جوابه تقول نزال فنكرمك وحذار الشر فتسلم بنصب المضارع في جوابه .

وعلى ابن عصفور النصب قائلاً^(٢) : إنما جاز النصب بعد الفاء إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل لأن له دلالة على المصدر فتكون أن المضمر بعد الفاء مع الفعل الذي نصبته معطوفة على المصدر الذي دل عليه اسم الفعل بلفظه وإذا لم يكن اسم الفعل من لفظ الفعل لم تكن فيه دلالة على المصدر فلم يجوز النصب لذلك ، تقول : صه فنكرمك (بالرفع) ولا يجوز فنكرمات (بالنصب) انتهى .

هذا حكم نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب غير المحض وهو اسم الفعل وفيه كما ذكرنا آراء ثلاثة .

— أما جزمه إذا سقطت الفاء فلا يشترط فيه الطلب المحض بل يجوز المضارع إذا سقطت الفاء في جواب الطلب سواء كان الطلب محضاً أي بالفعل الصريح أو غير محض وهو اسم الفعل المذكور .

(١) انظر بتلخيص هذه الآراء الثلاثة في حاشية الصبان : ٣١٢/٣ .

وشرح التصريح على التوضيح : ٢٤٣/٢ .

(٢) مثل المقرب وردة : ٣٢

— فمثال الأول أن تقول احذر الشر تسلم وانزال عندنا نكرمك
(بالجزم) ومنه قوله تعالى (قُلْ تَعَالَوْا أَنزَلْ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ ^(١) . ومثال الثاني أن تقول : حذار الشر تسلم ونزال عندنا
نكرمك (بالجزم أيضاً) ولا خلاف فيه ، وفي ذلك يقول ابن مالك
من الفيتة :

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَهْدِيهِ أَفْعَلُ فَلَا
تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمُهُ أَفْعَلًا

سرد بعض أسماء الأفعال في الخبر ومعناها

(ص) قال ابن عصفور :

(- وقد يجمعون للأفعال أسماء في الخبر إلا أن ذلك قليل)
ومنه أف منونة وغير منونة أي انضجر ، وأوه أي اتوجع ،
وشتان بكسر النون وفتحها بمعنى تباعد ومن ذلك قوله :

شتان ما يؤمى على كورها ويوم حيان أخى جابر
كانه قال تباعد يؤمى ويوم حيان أي تباعد ما بينهما ، وهيات
يفتح التاء وكسرهما وضمهما منونة وغير منونة بمعنى ومنها قوله :

فهيأت هيات العقيق وأهله
وهيات نخل بالهقيق أو أصله

وسرعان أي : سرع ووشكان أي وشك ومن كلامهم :
سرعان ذي إمالة ، وليس شيء منها ينصب المفعول لأنها لم
توضع موضع أفعال مفعولية .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من ذكر القسم الأول من أسماء الأفعال
وهو الذى يدل على الطلب وعقب ذلك ببيان أحكامه أخذ يتكلم عن
القسم الثانى وهو الدال على الخبر ، وكان قد بين أن أكثر أسماء الأفعال
إنما تكون للأمر وهو هنا يبين أن الذى يدل على الخبر منها قليل ثم ذكر
منها ستة فقط : اثنان بمعنى المضارع وأربعة بمعنى الماضى ، وقد اضيف
على ما ذكره أشياء ، ولا يعد ذلك سهوا منه أو نسيانا لأنه صدر
ما ذكره بقوله : ومنه فهو يشير إلى أن ما سبذ كره ليس تحصرا وإنما

هي أمثلة يشرح عليها ليحتذى بها ، كما أنه حكم أن أسماء الأفعال كلها موقوفة على السماع وحصر السماع أمر عسير .

أما ما ذكره بمعنى المضارع فهي أف بمعنى أتضجرواوه بمعنى أتوجع :

— أما أف : بضم الهمزة وتشديد الفاء مكسورة منونة فهو اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا ، وقد ورد ذكر هذا الاسم في القرآن الكريم أكثر من مرة قال تعالى في معرض البر بالوالدين والعقوق بهما (إيايعلن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف)^(١) وقال (والذي قال لوالديه أف لكما)^(٢) والمعنى فيهما أتضجر وقال على لسان سيدنا إبراهيم ينعى على قومه عبادة الأصنام (أف لكم ولما تعبدون من دون الله)^(٣) .

ويجوز في فاء أف المشددة كسرهما وضمها وفتحها وهما في الحالات الثلاث إما منونة فتكون نكرة أو غير منونة فتكون معرفة فهذه ست لغات .

أما كسرهما فالتخلص من التقاء الساكنين ، وأما ضمها فللإتباع ، وأما فتحها فالتخفيف .

وجاء فيها سكون الفاء مع ضم الهمزة وفتحها وكسرهما فهذه ثلاث لغات أخرى فيسكون ما ذكر حتى الآن تسع لغات ، ويبقى لك فيها إحدى وثلاثون لغة أخرى ضربنا واضرب عنها صفحا حتى لا تنسى الأربعين كلها .

(١) سورة الإسراء : ٢٣ .

(٢) سورة الأحقاف : ١٧ .

(٣) سورة الأنبياء : ٦٧ .

وقد جاء من مادة أف أفعال وأسما صريحة بمعناها فليل تأقف يتأقف
تأفنا وليس ذلك من حديثنا .

— وأما أوه : بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وسكون الهاء فهي
اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع ، وقد ورد هذا الاسم في أشعار العرب ،
من ذلك قول الشاعر متوجعا :

١٤٧ — فأوه لذكراها إذا ما ذكرتها

ومن بعد أرضه بذتنا وساء^(١)

واحفظ منها ثلاث لغات : ما ذكرتها لك . والثانية تشديد الواو
مكسورة مع فتح الهمزة وسكون الهاء ، والثالثة فتح الهمزة وتشديد
الواو مفتوحة وكسر الهاء واضرب بالسبعة الباقية صفحا حتى لا تنسى
العشرة كلها .

وقد جاء من مادة أوه أفعال وأسما صريحة بمعناها فليل تأوه يتأوه
تأوها ومنه قول الشاعر :

١٤٨ — إذا ما قت أرحلها بليل

تأوه آهة الرجل الحزين^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل لقائل مجهول ، وهو شاهد
على مجيء أوه اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع ، ووزن أوه فعل بتشديد
العين ، والهاء لام الكلمة ، وروى بحذف الهاء فتكون الواو المشددة هي
عين الكلمة ولأما البيت في معجم الشواهد ص ٢٤

(٢) البيت من بحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى من قصيدة له نونية
مشهورة ، وشاهده قوله : تأوه فهو فعل مضارع حذف تأوه الأولى ،
وآهة مفعول مطلق ، وأرحلها ماضية أرحل ، يقال أرحل الإبل : راضها
حتى تصير رواحل ، والبيت في معجم الشواهد ص ٤٠٩

لكن ذلك لا يعنيننا .

وقد جاءت ثلاثة ألفاظ أخرى مشهورة بمعنى المضارع وكلها بمعنى واحد فهو من التعجب السماعي وهذه الألفاظ هي :

— واها : وهي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب وقد جاء ذكرها في قول الشاعر :

١٤٩ — واها لسلي ثم واها واها

هي التي لو أننا فلانها (١)

— وا : وهي كسابتها أيضاً وقد جاء ذكرها في قول الآخر :

١٥٠ — وابأني أنت وفوك الأشنب

كأنما 'ذر' عليه الزرب (٢)

فوا بمعنى أعجب وبأني جار ومجرور خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر والمعنى أعجب أنت مفداة بأني .

— وي : وهي أيضاً مثل واها ووا في المعنى ، وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم قال تعالى (وي كأنه لا يفلح الكافرون) (٣) والمعنى أعجب لعدم فلاح الكافرين .

(١) البيتان من الرجز المشطور وقائلهما أبو النجم العجلي ، وشاهده قوله واها لسلي ، فواها اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وواها الثانية والثالثة تأكيداً للولي ، ومراجع البيتين في معجم الشواهد ص ٥٥٩

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما في الغزل لقائل مجهول يمدح صاحبه بحسن وجمال فيها ، وشاهده قوله وا بأني حيث جاءت الوا بمعنى أعجب ، والأشنب : من الشنب وهو حدة الأسنان والزرب : نوات طيب الرائحة وذر عليه : أي نشر عليه وفرق ومراجع البيتين في معجم الشواهد ص ٤٤٤ (٣) سورة القصص : ١٢ .

وقد تلحقها كاف الخطاب فيقال ويك قال عنتره :

١٥١ - "ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها

قيل الفوارس ويك عنتر أقدم^(١)

وخرجوا عليه الآية السابقة على أن الكاف متصلة بوى وأصله ويك أنه لا يفتح الكافون والمعنى أعجب لأنه لا يفتح الكافون .

وزادوا أيضاً لفظ كنخ بضم الكاف وسكون الخاء أو تشديدها وهي اسم فعل مضارع بمعنى أنكره ، ويستعمله الناس الآن والامهات لصغارهم ولم أذكر ذلك إلا لأنه روى في حديث لرسول الله ﷺ مع سبطه الحسن :

روى أن الحسن رضى الله تعالى عنه أخذ ثمرة من ثمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ كنخ كنخ حتى ألقاها من فيه^(٢) .

وزادوا أيضاً بجل وقط وقد أسماء أفعال بمعنى المضارع وهو أكنى ولا تقتصر على هذا الاستعمال بل لها استعمالات أخرى فـ (بجل) بمعنى نعم وقد وقط بمعنى حسب ، كما أنهما ذكرا بمعنى الأمر قبل وهو أكنف .

وأما الأربعة التي ذكرها ابن عصفور بمعنى الفعل الماضي فهي :

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنتره بن شداد العبسي يتحدث عن شجاعته (ديوانه ص ٣٠) والسقم : المرض ، والقيل والقول بمعنى ، وشاهدة قوله ويك عنتر أقدم حيث جاءت وي وفيها حرف خطاب وهي بالخطاب أو بغيره بمعنى أعجب . والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧٤

(٢) الحديث في صحيح البخارى في كتاب الزكاة : ١٢٨/٢ وفي صحيح مسلم : ٧٥١/٢ في كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله .

شتان بمعنى تباعد وهيئات بمعنى بعد ومرعان بمعنى سرع ، ووشكان
بمعنى وشك ، ولإليك حديث كل واحدة منها على أن نختم لك الباب ببعض
الفاظ أخرى كما فعلنا مع التي بمعنى المضارع .

— شتان : أما شتان يكسر النون وفتحها فهي اسم فعل ماض بمعنى
تباعد أو افترق ويكون ذلك في المعاني والأحوال كالعلم والجهل والكرم
والبخل والصحة والسقم لا في الأماكن والمجاس فلا يقال شتان الحصان
عن مجلس الحكم ، ولما كان التباعد لا يكون إلا من اثنين كان فاعلها
مثنى إما لفظاً ومعنى وإما معنى فقط .

ولشتان في الاستعمال مع فاعلها ثلاثة وجوه :

— أن تأتي بهامثنى معطوفاً تقول شتان زيد وعمر أو تباعد ما بينهما
ومنه قول الشاعر يفرق بين حرقة البعد وكيد اللوام وبين لقاء
حبيبه :

١٥٢ — شتان هذا والعناق والنوم

والمشرب البارد في ظل الدوم^(١)

يسكون ميم الروى

(١) البيتان من الرجز المشطور قال بذلك أصحاب معاجم الشواهد
وهو خطأ ولكنهما من بحر السريخ ، والشاعر يفرق بين التعب والمشقة
وبين الراحة والعناق والمشرب البارد في ظل هذا الشجر المسقى بالدوم ،
وقائل هذا الشعر هو لقيط بن زراة ويكنى أبانثشل وهو أخو صاحب
بن زراة الذي يضرب بقوسه المثل ، وشاهده استعمال شتان بمعنى افترق
ومجيء فاعلها مثنى (أو جمعاً) معطوفاً بعينه على بعض ، والبيت في معجم
الشواهد ص ٢٨٨

أن تأتي بما زائدة بين شتان وفاعلها تقول شتان ما زيد وعسرو أى
تباعد ما بينهما ومنه قول الأعشى يصف ويفرق بين يومين ، يوم سفر
ونصب على الراحلة ويوم لهو ولعب مع نديمه حيان بن عميرة يقول :

١٥٣ — شتان ما يومى على كورها
ويوم حيان أخى جابر^(١)

فشتان اسم فعل ماض بمعنى تباعد وما زائدة ويومى فاعل وكذا
ما عطف عليه من يوم الثانى وحيان مضاف إليه مجرور بالفتحة وأخى
بدل منه مجرور بالياء وجابر مضاف إليه .

— أن تأتي بما وبعدها بين وبعدهما المنى المذكور تقول : شتان ما بين
زيد وعسرو حينئذ تكون ما موصولة والظرف بعدها صلة ومنه قول
للشاعر وهو ربيعة بن ثابت الرقى^(٢).

١٥٤ — لشتان ما بين اليزيد بن فى الأمدى
يزيد سسليم والأغر ابن حاتم^(٣)

(١) البيت من بحر المريع من قصيدة طويلة للأعشى يهجو علقمة
ابن علافة ويمدح عامر بن الطفيل فى المفاخرة التى جرت بينهما (ديوانه
ص ١٧٧ — ١٨٥) وحيان وجابر ابنا عميرة من بنى حنيفة وكان حيان
قديماً للأعشى فهو يفرق بين سفره وتعبه وركوبه على رحل ناقتة وهو
الكور وبين مناديته لحيان ، وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم
الشواهد ص ١٩٢

(٢) نسب إلى الرقة على شاطئ الفرات شاعر مكث بجيد مدح بعض
الخلفاء العباسيين توفى سنة ١٩٨ هـ (الاعلام ٤٠/٣)
(٣) البيت من بحر الطويل لربيعة بن ثابت الرقى من قصيدة يمدح بها

وشتان بكسر النون وفتحها كما ذكر في المتن قال ابن عصفور^(١) :

وكان ساكناً في الأصل إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إبتاعاً لما قبلها وطلباً للخفة ولأنه واقع موقع الماضي والماضي مبني على الفتح ، وقال ابن عصفور : إنه اسم فعل ماض بمعنى تباعد ، ثم قال : وزعم الزجاج أنه مصدر واقع موقع الفعل جاء على فعلا ن مخاف لإخوانه فبنى لذلك قال :

فإن قيل : لنا فعلا ن في المصادر قالوا لوى يلوى ليانا وشتاناً شتانا وأنت لو وضعت ليانا وشتاناً موضع الفعل لبقيا على إعرابهما ولم يبينيا .

فالجواب : أنهما مصدران قد استعملا بعد فعلهما وتمكنا فإن وقع موقع فعلهما بقيا على إعرابهما وليس كذلك شتان لأنك لا تقول شت يشت شتان إنما استعمل في أول أحواله موضوعاً موضع الفعل المبني فبنى لذلك ، ثم قال ابن عصفور :

والأولى عندي أن يكون اسم فعل غير مصدر لأن هذا البناء في المصادر لم يجر منه إلا ليان وشتان وأسماء الأفعال أوسع في كلام العرب وأكثر مما جاء من المصادر على فعلا ن^(٢)

== يزيد بن حاتم المهلبى ويهجو يزيد بن أسيد السلى وكان الأول قد عزل عن ولاية مصر وولى مكانه الثانى وفيها يقول :

فهم الفتى الأزدى إتلاف ماله وهم الفتى القيمى جمع الدراهم
والشاهد فى البيت واضح وهو فى معجم الشواهد ص ٣٦٣
(١) هذا النقل من شرح التسهيل لناظر الجيش وليس فى كتب
ابن عصفور التى فى أيدينا .
(٢) المرجع السابق .

وقال أبو حيان : ذهب الأصمعي إلى أن شتان مثني وهو بمنزلة سيان زيد وعمرو يعني في كونه يقتضي مثني حقيقة أو بالعطف نحو شتان الزيدان أو شتان زيد وعمرو . فشتان خبر مقدم وما بعده مبتدأ ولا يكون بعده مفرد لثلاثا يخبر بمثنى عن مفرد .

وقد رد على الأصمعي بأن شتان لو كان مثني ما فتحت نونه وبأله لو كان ما بعده مبتدأ لجازفيه التقديم فكنت تقول : زيد وعمرو شتان والعرب لم تقل هذا .

— هيات : وأما هيات فهي اسم فعل ماض بمعنى بعد تقول هيات هيات فلاقى الأحباب وهيات الوطن الذي هم فيه وقد جاءت هذه اللفظة في كتاب الله العزيز كما جاءت في أشعار العرب قال تعالى على لسان السكفار المجاحدين للبعث ، المنكرين ما في الآخرة من نعيم وغيره (هيات هيات لما تواعدون إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين) (١) .

وسياتي إعراب الآية بالتفصيل ومثل الآية قول الشاعر وهو جرير :

١٥٥ — فهيات هيات العقيق ومن به

وهيات هيات خيل بالعقيق نواصله (٢)

وتاء هيات جاء فيها الفتح وهو لغة أهل الحجاز ، والكسر وهو لغة

(١) سورة المؤمنون : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجرير في الغزل وشكوى بعد الأحباب ، والعقيق اسم مكان : وشاهده مجيء هيات اسم فعل ماض بمعنى بعد والعقيق فاعله وهيات الثانية تأكيداً للآولى وجملة نواصله حال لأوصفة والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨٦ .

تميم وأسد ، والضم وهو لغة لبعضهم وقرى . بهن في الآية الكريمة لكن قراءة الجمهور بالفتح .

وذكر ابن عصفور أن في هيات سبع عشرة لغة : هيات ، هياتاً بالفتح منونا وغير منون ومنه قول الشاعر :

١٥٦ — أتذكر أياماً مضين سَوالِفاً

فَهِياتَ هِياتاً إِلَيْكَ رُجُوعاً^(١)

وهيات هيات بالكسر منونا وغير منون قرأ أبو جعفر : (هيات هيات لما تُوعِدُون)^(٢) بالكسر دون تنوين وقرأ عيسى بن عمر هيات هيات بالكسر والتنوين .

وهيات هيات بالضم منونا وغير منون وقرأ أبو حية (هيات هيات) بالضم مع التنوين . أما قراءة عيسى الهمداني (هيات هيات) يسكون التاء فعلى فيه الوقف^(٣) .

واستمر ابن عصفور يسرد بقيه اللغات التي ذكر منها إيات أى بإبدال الهاء هوة مع فتح التاء أو كسرهما وكل منهما مع التنوين وعدمه .

وأعجب من ذلك أنه استمر يبحث عن أصلها ويقبله وهو مادة (هيا) ، وعلى ذلك فهيات ، جمع مؤنث سالم فهو مصدر بمحور والضم

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الندم على أيام مضت لن تعود وهو للأحوص في بعض مراجعه وشاهده استعمال هيات بمعنى بعد ، مرة منونا ومرة غير منون ، ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٢٢٤ .

(٢) سورة المؤمنون : ٣٦ .

(٣) انظر هذه القراءات وغيرها في البحر المحيط ج ٧ ص ٥٦١ .

أو الكسر دليل على ذلك ، قال أبو حيان : والذي نخشاه أن الضم في هيات والكسر ليس لأجل أنه جمع بل يعتقد أن ذلك وغيره من الأوجه المذكورة فيها إنما هو من بلاغتهم واتساعهم في اللفظ الواحد كما تلاهبوا في لفظ أف وغيره وأنها على كل حال اسم فعل في الخبر بمعنى بعد .

وأما إعراب قوله تعالى (هيات هيات لما توعدون) فلإنحاء فيها عدة أعاديب :

الأول : أن هيات اسم فعل ماض بمعنى بعد وهيات الثانية تأكيد له واللام زائدة وما موصولة هي الفاعل وصلته جملة توعدون .

الثاني : أن هيات اسم فعل ماض بمعنى بعد وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على التصديق أو الإخراج المفهومين من الآيات السابقة .

الثالث : أن هيات اسم مبتدأ بمعنى البعد سواء كانت مفردا أو جمعا وسواء كانت معرفة أو مبنية والخبر هو الجار والمجرور بعده .

وأما هيات الثانية فنحن ابن عصفور أن تكون تأكيداً للآولى بحجة أن أسماء الأفعال إنما أتى بها للاختصار فلا تكرر تأكيداً وإنما هو اسم فعل آخر أضمر فيه فاعل دل عليه الأول ثم تكون الجملة الثانية تأكيداً للجملة الأولى .

والحق أن ذلك جائز لكن أولى منه أن تجعل الكلمة الثانية في الآية أو في البيت تأكيداً للآولى وهى مفرد ، وإذا كانت الحروف تؤكد وقد أتى بها للاختصار فالآولى أن تؤكد الأسماء أيا كان نوعها .

— سرعان : وأما سرعان فهو اسم فعل بمعنى سرع وفيه ثلاث لغات ضم السين وفتحها وكسرهما مع سكون الراء في كل قال ابن عصفور :

وتستخدم خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب حكى الجوهري من كلامهم :
سرعان ما صنعت كذا أى ما أسرع ما صنعت كذا^(١).

وقالوا : سرعان ذى إهالة^(٢) (الإهالة : الشحم والزيت وكل ما يؤتدم)
وهو مثل^(٣) وأصله أن بعض حقى العرب يقال إنه اشترى شاة فسال
لما بها من الأفتوميه شحما هذا فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالتهما
فنظر إلى مخاطها فقال : سرعان ذى إهالة أى سرعت ذى (هذه) إهالة
فذى فاعل سرعان وإهالة منصوب على التمييز وهو محول عن الفاعل
والتقدير سرعان إهالة ذى .

— وشكان : وأما وشكان فهو اسم فعل ماضى بمعنى سرع أيضا وفيه
ثلاث لغات ضم الواو وفتحها وكسرها مع سكون الشين فى كل ، قالوا :
وتستعمل وشكان موضع المصدر فيقال عجبت من وشكان ذلك الأمر
أى من سرعته ، هذه هى الأربعة التى ذكرها ابن عصفور وأما الذى لم
يذكره فنه :

— بطآن (بضم الباء وفتحها) : اسم فعل ماضى بمعنى بطؤ فهو نقيض
سرعان ووشكان قال الجوهري فى الصحاح^(٤) : البطؤ نقيض السرعة
يقال منه بطؤ بجيتك فأت بطىء ولأثقل أبطأت ، وقد استبطأناك ،
ويقال ما أبطأك وما بطؤبك بمعنى ، وتباطأ الرجل فى سوره وبطآن ذا
خروجها أى بطؤ ذا خرجها ، فجعلت الفتحة التى فى بطؤ على نون بطآن

(١) نقل مسند إلى ابن عصفور من شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٤
(باب أسماء الأفعال)

(٢) أنظر الأمثال للبيداني : ٣٣٦/١ تحقيق محمد عى الدين عبد الحميد
(مطبعة دار الفكر) ويضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته

(٣) ج ١ ص ٩٦ دار الحضارة العربية بيروت (نديم مرعشى)

— ٣٠٠ —

حين أنيب عنه ليرد معناه ويكون علماً له ، ونقلت تحت الطاء إلى الباء
وإنما صح فيه النقل لأن معناه التعجب أى ما أبطأه .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله : وليس شيء منها ينصبُ
المفعول لأنهم لم توضع مَوْضَعُ أفعالٍ متعدية .

ومعناه أن أسماء الأفعال التى جعلت للخبر ماضياً أو حاضراً لا تنصب
مفعولاً به لأنها لازمه ، وقد نابت عن أفعال لازمة أيضاً فكما أن ما نابت
عنه لا ينصب المفعول فكذلك تكون هى من باب أولى .

البَيْتُ السَّابِعُ

باب الإغراءِ

بابُ الإغراءِ

(أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات)

(ص) قال ابن عصفور :

(وأعني بذلك وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال
هو موقوفٌ على السامعِ والذي سمعَ من ذلك عليك وعندك ودونك
ومامك ومكانك ووراءك وإليك .

فأما عليك وعندك ودونك فوضعتُ موضعَ أفعال متعدية فتعدتُ
لذلك فتقول عليك زيدا وبزيد ودونك زيدا وعندك زيدا إذا أمرتهُ به
وقد توضعُ أيضا عندك موضعَ تخوفٍ وتقدمُ فلا تعدى فتقولُ عندك
إذا خوفتهُ من شيءٍ بين يديه أو أمرتهُ أن يتقدمُ وقد توضعُ أيضا على
مع غفوضها موضعَ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين فتقولُ على زيدا والمعنى
أولني زيدا ولا يجوزُ ذلك في غيرهما .

وأما مامك فاستعملتُ تارة بمعنى تخوفٍ وتارة بمعنى تبصر فتقولُ
أمامك إذا خوفتهُ من شيءٍ بين يديه أو بصرتهُ شيئا وأما وراءك
فوضعتُ موضعَ افطن فتقولُ وراءك أي افطن لما خلفك ، وأما مكانك
فوضعتُ موضعَ قولك تأخرُ وأنت تحذرهُ شيئا خلفهُ وأما إليك
فوضعتُ موضعَ تنع وتأخر فتقولُ إليك أي تنع وتأخر عن مكانك
الذي أمت فيه ومن ذلك قوله :

إذا التيسارُ ذو العضلاتِ فلنسا إليك إليك ضاقَ بها ذراعا

أي تأخر والسكافُ في جميع ذلك غفوضةٌ بحرف الجرِّ أو بإضافة
الظرفِ إليها) .

(ش) لما أنهى ابن عصفور حديثه عن النوع الأول من أسماء الأفعال وهي الأسماء التي وضعت للطلب أو الخبر من سردها وبيان معانيها وذكر أحكامها شرع يتحدث عن النوع الثاني وهي الظروف والمجرورات المنقولة والموضوعة موضع هذه الأسماء ، وذكر من هذا النوع سبع كلمات : منها خمس نقلت من الظروف وهي عندك ودونك ومكانك وأمامك ووراءك واثنان من الجار والمجرور وهي عليك وإليك ، ثم أخذ يتحدث عن معنى كل كلمة من هذه الألفاظ وما نابت عنه من الأفعال ثم يحكم لها بالتعدي وال لزوم تبعاً للفعل الذي نابت عنه .

وهانحن نسردها واحدة بعد الأخرى مراعين في ذلك ترتيب ابن عصفور لها فهو أولى وأضبط .

وقبل أن يسردها ابن عصفور يبين معانيها ويذكر أحكامها صدرها بحكم عام يشملها وذلك قوله عن هذا الباب : وهو موقوف على السماع .

وما ذكره ابن عصفور هنا رأى من اثنين ، وقد ذكر الرأيين وما اختاره من ذلك في كتبه الأخرى يقول (١) :

أعلم أن عليك ودونك وأماهما من الظروف والمجرورات للمسمى بها فعل الأمر على جهة الإغراء فيها خلاف :

ذهب البصريون إلى أن ذلك موقوف على السماع يحفظ ولا يقاس عليه .

قالوا : والذي سمع من ذلك عليك ودونك وعندك ومكانك وإليك يحكى الجوهرى الإغراء بـليك وأنشد :

(١) نقل من شرح التمهيد لناظر الجيش (الجزء الرابع - مخطوط).

١٥٧ - فدع عنك الصبسا ولديك همما
توقش في فؤادك واحتياالا^(١)

وحكى بعض أهل اللغة الإغراء بكذاك وأنشد :

١٥٨ - يقلن وقد تلاحقت المطايا
كذلك القول إن عليك عينا^(٢)

وذهب الكسائي إلى أن ذلك جائز في كل حرف وجاز إلا أن يكون
على حرف واحد فإن ذلك لا يجوز فيه نحو اللام والباء والكاف .

وحكى الفراء أن الكسائي سمع : كما أنت زيدا ، وحكى الكسائي
الإغراء بـ (ين) وذكر أنه سمع من كلامهم : يذنبك البعير نخداه .

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لذي الرمة من لاميته الطويلة في
مدح بلال بن أبي بردة (ديوانه ص ٥١٦) والهم أول العزيمة ، وتوقش :
تحرك ، وشاهده في قوله : ولديك هما حيث جاءت لديك اسم فعل أمر
يتخنى خذ وهو متعد مثل معنا . ومما مفعوله المنصوب واحتياالا معطوف
عليه ، والمعنى دع عنك الصبا واصرف همتك واحتياالك إلى المدوح
والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق
والبيت بدأها بالقول وبيت الشاهد على لسان النسوة وبعده (ديوان
جرير ج ١ ص ٣٥٣ دار المعارف) .

إذا ما قلت حان لنا التقاضى

بخان بعاجل ووعدن دينا

وشاهده الإغراء بكذاك سماطا في قوله كذاك القول ومعناه كف

القول أو امسك القول والبيت في معجم الشواهد ص ٣٨٣

قال ابن عصفور^(١) : وليس عندى فى ذلك دليل على الإغراء .
لاحتمال أن يكون البعير منصوبا بفعل مضمر فتكون المسألة من باب
الاشتغال بمنزلة قولك يوم الجمعة زيدا فاضربه انتهى .

ووجه إجازة السكوفيين ذلك فى كل ظرف ومجرور ما عدا ما استثنى :
كون الظروف والمجرورات فى باب الإغراء معمولات لأفعال مضمرة
حذفت للدلالة عليها قالوا وإضمار أفعال الأمر لدلالة الأحوال عليها
جائز بقياس .

ووجه قصر البصريين ذلك على السماع كون الأفعال لما حذفت
عوض عنها الظروف والمجرورات وأعطيت حكمها فعملت فيما كان الفعل
المضمر عاملا فيه وتحملت ضمائر الفاعلين كما كان يتحملها الفعل المضمر ،
وتعويض لفظ من لفظ وإعطائه حكمه لا يجوز بقياس .

وأبطل ابن عصفور مذهب السكوفيين فقال عنه^(٢) : وهو فاسد لأن
وضع الظروف موضع الفعل لإخراجها عن أصلها فلا ينبغي أن يتجاوز
بها ما يسمع .

وأىضا فإن هذه الظروف التى وضعت موضع الفعل ليس فيها من
التراسخى ما فى غيرها من الظروف نحو قد املك وخلفك وقبلك ، فما فى هذه
الظروف من التراسخى يمنع وضعها موضع الفعل ألا ترى أنك لو قلت
قد املك زيدا بمعنى خذه من قد املك لا يمكن أن يكون بينك وبينه مسافة
لا يمكن معها أخذه ولذلك لا يجوز إغراء غائب ، لا يجوز عليه زيدا ، لأنه
لا دليل على الفعل المضمر ، انتهى .

(١) شرح النسيب لناظر الجيش (الجوء الرابع) وأما أصل ابن عصفور
خفقود .

(٢) شرح الجبل لابن عصفور ٢/٢٨٧ .

وقد جعل ابن عصفور لهذا الباب عنوانا يبدو في ظاهره غريبا وهو قوله: باب الإغراء ، وباب الإغراء عند النحاة يكون عقب باب التحذير أو يجعلان معا تحت باب واحد كما فعل ابن مالك على أن يكون التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليحذره (الذنب الذنب) والإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله (الصلاة الصلاة) وكلا المحذر منه والمغرى به منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره .

والحق أن وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال فيه من التحذير والإغراء معا ، فأنت تقول للمخاطب عندك أى تخوف ، وأمامك أى تبصر ومكانك أى تأخر فهذا تحذير كما تقول له : عليك زيدا أى الزمه ، ودونك الغلام أى خذه فهذا إغراء ، وقد كان ذلك معهودا عند النحاة قبل تقسيم ابن مالك وتبويبه يقول ابن عصفور :

الإغراء لغة هو أن يقال : أغريته بكذا أى سباهته عليه ، وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملة (١) .

والألفاظ التي ذكرها ابن عصفور هنا للإغراء سبعة وهانحن نسردها واحدة بعد الأخرى مراعين في ذلك ترتيب ابن عصفور لها فهو أوفق وأضبط .

أولها : عليك : في مثل قولك عليك الحضور كل يوم فعليك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وكاف المخاطب ضمير مبني على الفتح في محل جر والحضور مفعول به منصوب لاسم فعل الأمر ، وكل يوم ظرف .

وعليك اسم فعل متعد إلا أنه تارة يتعدى بنفسه وتارة يحتاج إلى حرف جر وهو الباء تقول عليك زيدا إذا أمرته به أى الزمه كما تقول عليك يزيد أى أمسك به ، وقد ورد الاستعمالان في الأساليب العربية فن الأول قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) ^(١) أى الزموها وقوله (قل تعالوا أتل ما حرم ربكم) ^(٢) ثم تقف وتبدأ قائلا (عليكم ألا تشركوا به شيئا) ^(٣) فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وفاعله ضمير مستتر وأنفسكم مفعوله وكذا ألا تشركوا وهو المصدر المؤول .

ومن الثانى قوله ﷺ في حديثه الشريف في اختيار المرأة الصالحة (عليك بذات الدين) ^(٤) ومنه قول الأخطل :

١٥٩ - فعليك بالحجاج لا تعدل به
أحدًا إذا نزلت عليك أمور ^(٥)

قال ابن عصفور ^(٥) : وقد توضع أيضاً على مع مخفوضتها موضع فعل متعد إلى معمولين فتقول على زيدا والمعنى أولى زيدا ولا يجوز ذلك في

(١) سورة المائدة : ١٠٥ .

(٢ ، ١) سورة الأنعام : ١٥١ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ٢٣ ص ١٠٨٧ في باب نكاح ذات الدين . (كتاب الرضاع) ونصه : إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجهالها فعليكم بذات الدين تربت يداك .

(٤) البيت من بحر السكامل من قصيدة طويلة للأخطل يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي (ديوانه ص ١١٧ بيروت) وشاهده قوله : فعليك بالحجاج حيث عدى عليك بمعنى الزم بواسطة الباء وهو جائز ، والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

غيرها والنثيل صحيح كل ما هنالك أن المتكلم لا يفرى وكذا الغائب وإنما الذى يفرى هو المخاطب.

وما قيل فى معنى وتفسير عليك زيدا أى الزمه وعليكم أنفسكم أى الزموها هو الصحيح المشهور .

ونقل ابن عصفور عن المازنى أن الأصل فيه خذ زيدا من عليك أى من فوقك لحذف حرف الجر ووصل فعل الأمر بنفسه ثم حذف فعل الأمر ، وأقيم الظرف الذى هو عليك مقامه قال ابن عصفور^(١) : وهذا باطل لما فيه من تكلف إضمار حرف جر من غير داعية إليه إذ يمكن أن يكون التقدير أمسك عليك زيدا كما قال الله تعالى (أمسك عليك زوجك)^(٢) وكذلك الأمر فى قوله (عليكم أنفسكم)^(٣) تقديره أمسكوا عليكم أنفسكم أى : امنعوها من أن تقع فى ضلال.

قال ناظر الجيش^(٤) مبطلا كلا من الرايين ، رأى ابن عصفور ورأى المازنى : إنه إذا جعل التقدير فى عليك زيدا أمسك عليك زيدا خرج عليك عن أن يكون اسم فعل ويكون انتصاب الاسم الواقع به عليك بذلك الفعل المقدر عليك متعلق به لأننا إذا قدونا أمسك مثلا خرج عليك عن أن تكون بمعنى الزم قطعا وبخروجها عن ذلك يخرج أن يكون فى هذا التركيب اسم فعل ، وكذا ما نسب إلى المازنى من أن أصل الكلام خذ زيدا من عليك أى من فوقك لادليل عليه . قال : والحق أن عليك ن

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة الأحزاب : ٣٧ .

(٣) سورة المائدة : ١٠٥ .

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل له -

مخطوط) .

عليك زيدا بمعنى الزم وهي الناصية لزيد وذلك أن هذا الجار والمجرور الذي هو عليك وما أشبهه قد كان معمولا بشيء ثم نقل وسمى به الفعل ووجب قطع النظر عن الحالة التي كان عليها أولا.

ثانيها : عندك : في مثل قولك عندك زيدا فعندك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير مستتر وجوبا والكاف مضاف إليه وزيدا مفعول به منصوب لاسم فعل الأمر.

وعندك اسم فعل يتعدى تارة ويلزم أخرى فإذا قلت عندك زيدا وعندك الأدب فهو اسم فعل بمعنى الزم وما بعده مفعوله فهو متعد ، وإذا قلت : عندك ، لرجل قادم على خطر أو يقدم عليه الخطر فهو اسم فعل بمعنى تخوف أو تقدم فهو لازم . هذا قول ابن عصفور في معنى عندك اللازم وتبعه أبو حيان ، وقد هما ناظر الجيش قائلا إن كون عندك بمعنى تخوف أو تقدم يحتاج إلى دليل كيف يكون معنى عندك تقدم ولا شك أن الأمر بالتقدم ينافي قوله عندك انتهى.

ولم ترد نصوص عربية في ذلك حتى تحكم هذه النصوص بين المتخصصين ، وذكر ابن مالك أن عندك المتعدى بمعنى أخذ^(١) فإذا قلت عندك الكتاب فالعنى خذه .

ثالثها : دونك : في مثل قولك دونك العلم فدونك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير المخاطب والكاف مضاف إليه والعلم مفعول به.

ودونك على هذا اسم فعل متعد لأن فعله متعد وهو الزم ، وقال ابن مالك^(٢) : إن معنى دونك العلم أى خذ العلم ، وهو أرجح ، وعلى كل فهو على القولين اسم فعل متعد أيضا لأنه بمعنى فعل متعد.

(١) شرح الكافية الشافية : ١٣٩١/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٣٩٥/٣ .

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل أن دونك يأتي متعددا ولازما
وقال : إن اللازم بمعنى تأخر^(١).

ومن شواهد دونك المتعدى قول جرير :

١٦٠ — أعياشُ قد ذاقَ القيونُ مرارتي
وأوقدتُ نارا فاذنُ دونك فاصطُل^(٢)

أي دونك النار فاصطل.

رابعها : أمامك : وهو بمعنى تخوف تقول : أمامك ، إن تراه قادما
على خطر وهو لا يراه ، كما يأتي أمامك بمعنى تبصر تقوله لمن تنصحه بالعلم
ليتسلح به في المستقبل ، وقال ابن مالك^(٣) : إن أمامك معناه تقدم وهو
أرجح وعلى كل فهو في الاستعمالات الثلاثة لازم لأنه بمعنى فعل
لازم .

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٦/٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لجرير يهجو فيها الفرزدق
وآل الزبير ويخص عياشا (ديوان جرير ج ٢ ص ٩٤٥ دار المعارف)
والقيون جمع قين وهو الجداد ، وبعد الشاهد :

سأذكر ما قال الخطيئة فيكم
وأحدث وسما فوق وسم النخيل

وشاهده مجيء دونك اسم فعل أمر بمعنى خذ وهو متعد مثل خذ
والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٣٩١/٣ .

خامسها : وراءك : وهو بمعنى افطن لما خلفك تقوله لمن يأتيه خطر من خلفه وهو لا يراه فتقول له وراءك وهو اسم فعل أمر بمعنى افطن وفاعله ضمير مستتر وجوباً والسكاف مضاف إليه . وقال ابن مالك (١) : إن وراءك معناه تأخر وعلى كل فهو فعل لازم لأنه في الاستعمالين بمعنى فعل لازم .

سادسها : مكائك ومعناه تأخر تقوله لمن تريد أن توقفه لتحذره من خطر أمامه أو خلفه وقال ابن مالك (٢) : إن مكائك بمعنى اثبت وهو في المعنيين لازم أيضاً .

سابعها : إليك : ومعناه تنح أو تأخر تقوله لقادم على خطر أو لمن تريد إبعاده عن مكان محظور وعلى كل فهو اسم فعل لازم لأنه بمعنى فعل لازم هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون : هو بمعنى أمسك تقول : إليك زيدا أى أمسك زيدا فيكون متعدياً لأنه بمعنى فعل متعد ، وقد اختلف تقديرهم لهذا البيت تبعاً لاختلاف مذاهبهم ، يقول القطامي في وصف ناقة قوية لا يستطيع ركوبها الرجل الغليظ القصير :

١٦١ - إذا التياز ذو العضلات قلنا

إليك إليك ضاق بها ذراعاً (٣)

(١) المرجع السابق (الجزء والصفحة) .

(٢) المرجع السابق : ١٣٩٥/٣ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للقطامي ، والتياز الرجل القصير الغليظ والضمير في بها يعود على ناقته وهو يصف شدتها وقوتها حين تنطلق تكون كالرجل القوي لا يستطيع أن يمسك بها أحد ، وشاهده =

قال البصريون : معناه تأخر تأخر ، وقال الكوفيون : معناه أمسك أمسك والاول لازم والثاني متعد^(١) .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله : والسكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف إليها .

وهو واضح ومعناه أن كاف الخطاب المتصلة بهذه الظروف والمجرورات إنما هي اسم له محل من الإعراب وهو الجر إما بإضافة الظرف إليها وذلك في الظروف الخمسة المذكورة ، وإما بعمل حرف الجر فيها وذلك في الحرفين اللذين هما (على وإلى) في (عليك وإليك) .

قال ابن عصفور^(٢) : إن قال قائل : هلا جعلتم السكاف في مكانك وأمثاله حرفاً لا موضع لها من الإعراب مثلها في رويدك لأن الظرف قد جعل اسماً للفعل والأفعال كما تقدم لا تضاف فكذلك ما جعل اسماً لها وأقيم مقامها .

قال : فالجواب أن الظروف في أصل وضعها لم تجعل اسماً للأفعال وإنما طرأ ذلك عليها بعد استعمالها ظرفاً فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ثم سمى الفعل بها بعد ما أضيفت .

ولم يتفق النحاة على أن السكاف في عليك وعندك في محل جر وإنما في المسألة آراء ثلاثة :

= قوله إليك وإليك فعناه عند البصريين تأخر ومعناه عند الكوفيين أمسك والبيت في معجم الشواهد ص ٢١٣ .

(١) شرح الجمل : ٢٨٦/٢ .

(٢) مثل المقرب ورقة : ٣٢ .

— رأى البصريين : وهو الصحيح أن الكاف في محل جر وهو ما ذكرناه لأن هذه الظروف لا تستعمل إلا مضافة وكذا حروف الجر لا بد لها من مجرور ولا يوجد غير الكاف في الأمرين للظرف والحرف فثبت أنها في محل جر ، وأيضا روى الأخفش عن العرب الفصحاء قولهم : على عبد الله زيداً يجر عبد الله عطف بيان من ضمير ياء المتكلم المجرور وهو إغراء أيضا لأن معناه ألزم نفسى (واسمه عبد الله) زيدا .

— رأى الفراء : أن الكاف في محل رفع على الفاعلية باسم الفعل الظرف أو الحرف ، وهو مردود بأن الكاف ليست من ضمائر الرفع وإنما الفاعل هو ضمير المخاطب المستتر كما أن الفعل الذى نابت عنه هذه الأسماء فاعلة ضمير المخاطب المستتر ، وأن طالب الفاعل المرفوع في المثال إنما هو مجموع الظرف والكاف ، أو الحرف والكاف معا وليس أحدهما .

— رأى الكسائي : أن الكاف في محل نصب على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير فى عليك زيدا ألزم نفسك زيدا ، ويرده أن عليك تأتى بمعنى خذ ، كما أن بعض هذه الأسماء مستغن عن تقدير نفسك فى مثل قولك : مكانك بمعنى أثبت وإليك بمعنى تأخر ، وأيضا فإن الكاف جزء كلمة بعد أن صارت اسم فعل مع الظرف والحرف ، وجزء الكلمة لا يعمل فى جزئها الآخر ، فثبت أن الكاف فى محل جر ، وهو الصحيح من مذهب البصريين .

(بعض أحكام أسماء الأفعال المنقولة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والظروفُ والمجروراتُ في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل وهو المخاطب ، فإن أتبعته الضمير المجرور قلت عليك نفسك زيداً وإن أتبعته الضمير المرفوع قلت عليك أنت نفسك زيداً .

ولا يفرى إلا المخاطب فلا نقول : على زيد عمراً فإن جاء من الإغراء الغائب شيء حفظ ولم يقس عليه نحو ما حكى من قول بعضهم : عليه رجلاً ليسنى وأما قوله عليه السلام (من استطاع منكم الباءة فليزوج ، وإلا فعليه بالصوم فإنه له وجاء) فيتخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال وإلا فعليه الصوم فلا تكون من الإغراء .

وأما المفعول به فيكون غائباً ومتكلماً ومخاطباً ، فإن كان غائباً أو متكلماً اتصل ضميره بالطرف أو المجرور وقد انفصل فنقول : عليك وعليكن وعليك إياه وعليك إياي وإن كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها بل انفصل أو تأق بدله بالنفس فنقول : عليك إياك وعليك نفسك ولا تقل : عليك لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا في باب ظننت وفي فقدت وعدمت لأنقول : ظلمتني ولا ضربتني .

(ش) مراده في هذا الموضع أن يبين بعض أحكام هذا الباب وهو الظروف والمجرورات المنقولة والموضوعة موضع أسماء الأفعال فذكر أن هذه الظروف إذا قلت عليك أو عندك فيها ضميران بارز وهو كاف الخطاب المتصلة بها وحكمه الجر بالإضافة ، ومستمر وهو ضمير المخاطب وحكمه الرفع بالفاعلية ويتغير الضمير البارز إلى متنى وجمع ومؤنث

حسب المغرى تقول : عليك وعليكما وعليكم وعليكن زيدا وهكذا وكذلك الضمير المستتر إلا أنه لا يظهر أبدا بل يستكن في الظروف ويستدل على نوعه بالكاف المذكورة لأنها في معنى واحد .

وهذان الضميران مثل كل الضمائر يجوز إتيانها بتوكيد فإذا قصدت إتيان المجرور وجب جر التابع وإذا قصدت إتيان المرفوع وجب رفع التابع ، ويعطى كل ضمير حكمه في التوابع فالضمير المجرور يؤكد بالنفس والعين دون إعادته منفصلا ، وأما المرفوع إذا أكد بها وجب إعادته منفصلا ، وإذا أكد الضميران بلفظ كل جاء التوكيد دون تكرير للضمير منفصلا وهكذا .

فإذا قلت عليك زيدا وأردت توكيد الضمير المجرور أكدت دون إعادة للضمير منفصلا كل ما هنالك أن تأتى بالتوكيد مجرورا تقول : عليك نفسك زيدا وعليكم أنفسكم زيدا وعليكم كلكم زيدا .

وإذا قلت عليك زيدا وأردت توكيد الضمير المستتر المرفوع بالنفس والعين كان لابد من الإتيان بضمير منفصل تقول : عليك أنت نفسك زيدا وعليكم أنتم أنفسكم زيدا برفع التوكيد إتيانا للضمير المرفوع .

أما إذا أردت توكيده بلفظ كل أكدت دون الإتيان بالضمير منفصلا تقول : عليكم كلكم زيدا برفع التوكيد أيها ولا يجوز في مثل هذا الأسلوب من التوابع إلا التوكيد لأن الضمائر لا تنعت ، والعطف والبدل فيها يجعل المغرى غائبا ولا يغرى إلا المخاطب وهي واضحة لا تحتاج إلى عطف بيان .

وأما قوله : ولا يغرى إلا المخاطب فهو يشير إلى أركان هذا الأسلوب وهي ثلاثة : مفعول (اسم فاعل من أغرى) ، وهو المنكلم المتحدث وهذا

لا يهتدأ في شيء لأن الأمور دون متسكك لا قيمة لها . ومغرى (اسم مفعول من أغرى) وهو المخاطب الذي تحته على الأمر وتغريه به . ومغرى به وهو الأمر الذي تدفع إليه الخطاب كزيد في قولك : هليك زيدا والعمل والصلاة في قولك دونك العمل والصلاة .

واشترط ابن عصفور - كما اشترط النحاة - في المغرى أن يكون مخاطباً لأنك تخاطبه وتدفعه إلى الفعل وتحته على لزوم المغرى به ، وعلى ذلك فلا يجوز أن يكون متكلماً لأن الإنسان لا يبحث نفسه على الفعل ، لأنه بدلاً من ذلك فليقم ويفعل ولا يجوز أن يكون غائباً أيضاً لأن الحدث والدفع يستلزم الحضور فلا يجوز لغائب ، وإذا ألزمت المخاطب أن يبحث الغائب كنت قد أكثرت في الكلام يقول ابن عصفور في معنى ذلك (١) : إنما لم يجوز إغراء الغائب لأنه يلزم فيه إقامة الظرف أو المجرور مقام فعائين ، ألا ترى أنك لو قلت على عمرو زيدا لكان المعنى لتقل أنت أيها المخاطب لعمرو خذ زيدا فتسكون قد أثبت شيئاً واحداً متاب جملتين ، فلما لزم في ذلك ما ذكرناه من كثرة الحذف لم يجهزوا ذلك بقياس .

فإن جاء من إغراء الغائب شيء حفظ ولم يقس عليه نحو ما حكى من قول بعضهم عليه رجلاً ليسنى (٢) فعليه اسم فعل أمر بمعنى يلزم وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ورجلاً مفعول به منصوب ، وليس من أخوات كان واسمها ضمير مستتر يعود على رجلاً والذنون للوقاية ، وياء المتكلم خبر ليس .

(١) مثل المقرب له ورقة ٣٢ ويسمى شرح المقرب بمعهد المخطوطات ، ولكنه المثل فيها عنوانان للكتاب واحد ، وقد حقق رسالتى ماجستير ، ودكتوراة بمصر والسعودية .

(٢) كتاب سيبويه : ١٢٦/١ ، شرح الجمل : ٢٨٧/٢

ومعنى قولهم : عليه رجلا ليسنى أن إنساناً قيل له إن فلان أخذك
بكذا . فقال ذلك ، وإنما قاله وأغرى به الغائب لعله أن السامع
سيبلغه إلى المغرى ، والمعنى قل له أيها المخاطب خذ رجلاً ليسنى
أى غيرى .

ومن إغراء الغائب قوله ﷺ : (يا معشر الشباب من استطاع منكم
الباة فليزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء)^(١) فقله
فعليه بالصوم إغراء للغائب وهو شاذ وخرجه ابن عصفور على غير ذلك
فقال : عليه جار ومجرور خبر مقدم وليس باسم فعل والصوم مبتدأ مؤخر ،
والباء رائدة في المبتدأ فلا يكون من الإغراء .

قال أبو إسحاق الجزرى فى نقده على مقرب بن عصفور : لأنه يكون
شاذاً لو كان المراد به الغائب ولكن المراد هنا المخاطب ، وإنما جاء
بالضمير غائباً على لفظ من وإلا فهو للمخاطب فى المعنى^(٢) .

وأما الركن الثالث من أركان الإغراء وهو المغرى به فيكون غائباً
ومتكلماً ومخاطباً وعلمته أنك تغرى المخاطب وتدفعه إلى شىء غائب عنك
غالباً وقد تغريه بك (المتكلم) قائلاً له : الزمنى أوخذنى ، وقد تغريه بنفسه
(المخاطب) قائلاً له : عليك نفسك ، كما جاء فى كتاب الله (عليكم
أنفسكم)^(٣) .

وعلى ذلك فأحول المغرى به ثلاثة (غائب ومتكلم ومخاطب) .

(١) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب النكاح) باب من لم يستطع
الباة فليصم ٣٧٢ .

(٢) شرح النصريح على التوضيح : ١٥٦/١ .

(٣) سورة المائدة : ١٠٥ .

حكم الغائب : والغائب المغرّى به إما أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً غائباً : فإن كان اسماً ظاهراً كان منفصلاً عن اسم الفعل لا محالة فتقول : عليك زيداً ودونك بكراً ، وإن كان ضميراً جاز لك أمران : اتصاله باسم الفعل وانفصاله تقول : زيد عليك وعليك إياه ، فزيد مبتدأ ، وعليك اسم فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب والهاء أو إياه مفعول والجملة خبر .

ولأنما جاز الاتصال باختلاف لفظي الضميرين تبعاً لاختلاف نوعيهما (مخاطب وغائب) .

حكم المتكلم : وضمير المتكلم المغرّى به (عليك بي) لك فيه أمران أيضاً إما الاتصال مع الإتيان بنون الوقاية كما تأتي بها مع الفعل فتقول عليكى كما تقول الزمى .

وإما الانفصال فتقول عليك إياي ، وإن كان هذا لا يجوز مع الفعل ، وذلك حتى يمتاز الأصل عن الفرع ، فالأصل يتصل به الضمير قولاً واحداً لقوته والفرع يجوز فيه الأمران لضعفه .

ولأنما جاز الاتصال في ذلك أيضاً باختلاف لفظي الضميرين تبعاً لاختلاف نوعيهما (مخاطب ومتكلم) .

حكم المخاطب : والمخاطب المغرّى به في مثل قواك (عليك نفسك) تلك فيه أمران أيضاً هو الآخر إلا أنها يختلفان عما قبلهما :

أن تأتي بالضمير منفصلاً فتقول عليك إياك وعليكم إياكم أو تأتي بلفظ النفس مكانه مضافاً إلى الضمير تقول عليك نفسك وعليكم أنفسكم أى الزموها بإصلاحها ، ويمتنع أن تأتي بالضمير متصلاً فتقول : عليكك وذلك لاتفاق لفظي الضمير واتفاق نوعيهما (مخاطبان) ولأنما امتنع ذلك في أسماء الأفعال تبعاً لامتناعه في الأفعال وامتنع في الأفعال

لأنه لا يجوز تعدى الفعل المسند إلى ضمير إلى ذات هذا الضمير فيكون
الفاعل والمفعول ضميرين متعدي النوع (متكلمين — مخاطبين — غائبين)
لأن المعهود أن يكون الفاعل والمفعول مختلفين واحد أو وجد الفعل
والآخر وقع عليه الفعل ، أما أن يكونا متعدين أى الفاعل هو المفعول
فهذا ممنوع وعلى ذلك فلا يجوز أن تقول ظلمتني لأن الفاعل تاء المتكلم
والمفعول ياء المتكلم فهما متحدان في النوع والمعنى ظلمت نفسي ، ولا تقول:
ضربتك لأن الفاعل تاء الخطاب والمفعول كافه وهما متحدان في النوع
أيضا والمعنى ضربت نفسك ، فإذا قلت في اسم الفعل عليكك فقد عديت
المسند إلى المخاطب إلى ضمير المخاطب أيضا وهو لا يجوز ، فإن كان لابد
فاجعله منفصلا (عليك إياك) فيخف قلق الضميرين المتصلين ، أو جىء
بلفظ النفس مضافا إلى الضمير وتكون كأنك جردت من ذاتك شيئا
آخر وخاطبته فيختلف الفاعل والمفعول ، فوق تباين اللفظين وتباعدهما
(عليك نفسك) .

ثم استثنى ابن عصفور موصفا يجوز فيه اتحاد الفاعل والمفعول أو
بمعنى آخر يجوز فيه أن يتعدى الفعل المسند إلى الضمير المتصل إلى ضميره
المتصل وهو باب ظننت أى ظننت وأخواتها التى تنصب المفعولين ثم فعلين
آخرين مع ظننت وأخواتها .

ففي باب ظننت تقول ظننتني عاصيا وعلمتني مطيعا أى ظننت نفسي
وعلمت نفسي وفي القرآن الكريم (لَمَّا نَبَىٰ آدَمُ أَنْ يَعْصِرْ نَخْرًا) (١) أى أرى
نفسى وفيه (كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ) (٢) والمعنى أرى
نفسى أعصر نخرا ، ورأى نفسه استغنى . وفيه اتحاد الفاعل والمفعول
أى جاء المسمى واحدا ، وجاز ذلك لأن الإنسان في أفعال القلوب مجرد

من نفسه شخصا آخر ويحكمه فهو يظن نفسه عاصيا فيوبخها أو يظن نفسه مطيعاً فيطمئنها .

كما أن المفعول به في هذا الباب ليس المرفوع الأول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة والمعنى ظننت عصباني وعلبت طاعق .

والحقوا بأفعال القلوب في مجيء الفاعل والمفعول ضميرين متحدين فعلين هما عدمت وفقدت ، وهما مما يتعديان إلى مفعول واحد تقول : عدمتني وفقدتني ، يدعو الإنسان على نفسه بالهلاك ويجرد من نفسه شخصا يعدمه ويفقده ، قال الشاعر وهر جران العود^(١) :

١٦٢ - لقد كان لي عن ضربتين عدمتني
وعما ألقى منهما متزحزح^(٢)

(١) هو عامر بن الحارث النخعي لقب نفسه بجران العود وهو مقدم عنق البعير المسن يقول :

وما لجران العود ذنب ومالنا

ولكن جران العود مما يكاف

وهو شاعر وصاف أدرك الإسلام وسمع القرآن واقتبس منه في شعره (الأعلام ٣/٤) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجران العود عامر بن الحارث يشكو زواجه من امرأتين ويتمنى مكانا بعيدا عنهما يواريه عن شرهما وأذاهما وبعد الشاهد قوله :

هما الغول والسعلاة حلقى منهما

نخدش ما بين التراقي مكبح

وشاهدة قوله : عدمتني حيث أجراه مجرى أفعال القلوب فجمع فيه =

(٢٠)

وقال آخر :

٣ - ندمتُ على ما فات منى فقدتني

كما يندمُ المغبونُ حينَ يبيعُ^(١)

ولا يجوز ذلك في غير أفعال القلوب . وغير عدمت وفقدت . فلا يجوز أن تقول شتمتني ولا ضربتني ، فإن كان الإنسان في حاجة إلى ذلك لا محالة فليقل شتمت نفسي وضربتني ، أو يفصل الضمير إما بتقديمه أو إيقاعه بعد إلا تقول : إياي شتمت ، أو ما شتمت إلا إياي .

= بين ضميرى الفاعل والمفعول وهما الواحد وهو المتكلم ولا يجوز ذلك في غير أفعال القلوب وغير هذين الفعلين وهما عدم وفقد وأنظر الشرح والبيت في المعجم الشواهد ص ٨٢

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقيس بن الملوح مجنون ليلي (ديوانه ص ١٣١ دار الكتاب العربي) وهو في الديوان هكذا (ندمت على ما كان منى لدامة) لكن النجاة غيره ليأخذوا منه شاهدا على (فقد) في تعديده إلى ضميرى تكلم فاعل ومفعول وهو في شرواح التسهيل وليس في معجم الشواهد.

أحكام أخرى لأسماء الأفعال المنقولة

(ص) قال ابن عصفور :

(ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ، لا تقول
زيدا عليك ولا همرا دونك لأنهما لم تقو قوة الأفعال إذ لا تتصرف
تصرفها ولا يبرز فيها ضمير الفاعل في تذيية ولا جمع بل تقول عليك
وزيدا وعليكم زيدا .

فأما قوله تعالى (كتاب الله عليكم) فكتاب مصدر موصوف
موصوف فاعله وعليكم مجرور متعلق به كأنه قال : كتب الله عليكم
ذلك ، وكذلك قول الشاعر :

يا أيها المناجح دلوى دوتكا إني وجدت الناس يحمدونكا
فيتخرج على أن يكون دلوى منضوبا يا خصمير فاعل كانه قال : خذ
دلوى ودوتك إغراء مستأنف :

ولا يجوز أيضا أن يجاب شيء من ذلك بالفاء لا تقول عليك
زيدا فتبينه ولا دوتك همرا فتبينه إليه .

(ش) مراده في هذا الموضع ذكر آخر أحكام أسماء الأفعال المنقولة ،
وقد ذكر هنا ثلاثة أحكام :

أولها : أن معمول هذه الأسماء لا يتقدم عليها لضعفها .

ثانيها : أن فاعلها لا يبرز فيها كما يبرز في الأفعال التي تأتي بها .

ثالثها : أن المضارع لا ينصب إذا وقع جوابا لما بعده جاء النصبية
وسنشرح كل حكم بالتفصيل .

أما الحكم الأول : وهو أن معمول هذه الأسماء وهى أسماء الأفعال المنقولة من الظروف أو الجار والمجرور لا يتقدم عليها فقد سبق ذكره والحكم به على أسماء الأفعال التى وضعت أول أمرها اسما للفعل ، وعلى ذلك إذا قلت هنا : عليك زيدا أو دونك بكرا لم يحز لك تقديم المفعول فتقول : زيدا عليك وبكرا دونك هذا مذهب البصريين وهو الصحيح .

واعتل البصريون لمنع تقديم الم معمول في هذا الباب على عامله بضعف العامل ذلك أن عمل اسم الفعل ليس بحق الأصالة بل بالحلل على الفعل الذى وضع ذلك الاسم موضعه وهو لا يتصرف تصرفه لأنه لا يتصل به ضمير رفع على حدة اتصاله بالفعل ولا تلحقه علامه تأنيث كما تلحق الفعل قالوا : وقياس العامل بحق الأصالة إذا لم يكن متصرفا فى نفسه (ليس وما دام) ألا يكون متصرفا فى معموله فكيف إذا اُضيف إلى عدم التصرف كونه لم يعمل بحق الأصالة .

وزهب الكسائي والكوفيون إلى جواز تقديم الم معمول فى هذا الباب فيجوز عندهم زيدا عليك وبكرا دونك كما جاز عليك زيدا ودونك بكرا واحتجوا بما جاء فى كتاب الله تعالى من قوله فى ختام بيان المحرمات من النساء (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم)^(١) قالوا : فكتاب مفعول به منصوب باسم الفعل الذى بعده وهو عليكم بمعنى ألزموا وقد تقدم عليه كما احتجوا بما سمع عن العرب من مثل قول هذه المرأة المسكينة التى تبعت عن الماء شاكرة من يعطيها ذلك :

١٦٤ - يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دُلُو دُونِكَا
لَإِنِّي وَجَدْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(١)

فدلوى مفعول به معمول لاسم الفعل الذى بعده وهو دونك بمعنى
خذ وقد تقدم عليه فيجوز تقدم معمول أسماء الأفعال عليها .

وقد رد البصريون ذلك :

أما الآية فقد قيل فيها بتخريجين قال ابن عصفور : كتاب مفعول به
لفعل مضمر أى ألزموا كتاب الله أو هو مفعول مطلق بفعل محذوف
وعليكم متعلق به والتقدير : كتب الله ذلك عليكم كتابها كما قال الله
تعالى دُعَاةَ اللَّهِ^(٢) وَصَنَعَ اللَّهُ^(٣) .

والذى دل على هذا العامل الناصب وهو كتب ما تقدم من معنى
الكلام :

ذلك أن قوله تعالى دُحِرِّمَتْ عَلَيْكُمْ^(٤) أمهاتكم^(٥) فيه دلالة على أن

(١) بيتان من بحر الرجز المشطور قائلتهما جارية من بنى مازن لناجية
ابن جندب الأسلمى الصحابى الجليل وكان يملأ الماء من بئر ذمة أى قليلة
الماء لبعض الصحابة وكان معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد
بيت الشاهد :

يثنون خيرا ويمجدونكأ خذها إليك ادخل بها يمينكأ
والمائخ من ينزل البئر فيملأ الدلاء إذا قل الماء فعله ماح ، وأنظر
الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥١٢ .

(٢) سورة الروم : ٦ . (٣) سورة النمل : ٨٨ .

(٤) سورة النساء آية رقم : ٢٣ .

ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله تعالى بهذا الفعل الذى دل عليه الكلام المتقدم ، وأصله كتب الله ذلك عليكم كتابه فلما حذف الفعل والفاعل لم يبق للضمير ما يعود عليه فأتى بالظاهر بدلاً .

وأما قول المرأة : دلوى دونك فقد خرج على أمور :

أولها : أن يكون دلوى مبتدأ وخبره الظرف الذى بعده ويكون الكلام على الإخبار أن دلوى بجائبك فاملأه ، أو يكون الخبر دونك على الإغراء أيضاً لأنه يجوز الإخبار بالجملة الطلبية والتقدير دونك .

ثانيها : أن يكون دلوى مفعولاً به لفعل محذوف أى خذ دلوى وتكون دونك إغراء مستأنفا والمغرى به محذوف دل عليه دلوى أى دونك .

ثالثها : أن يكون دلوى مفعولاً به باسم فعل محذوف أى دونك دلوى دل عليه المذكور لأنه يجوز حمل اسم الفعل مضمراً ، هو تخريج ابن مالك (١) محتجاً بما روى عن سيبويه فى زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا (٢) ، ورد بأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وكلام سيبويه محمول على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب .

وأما الحكم الثانى ، وهو أن فاعل هذه الظروف المنقولة هو ضمير الخطاب وهو لا يبرز فى تشنية ولا جمع فقد سبق أن أشرنا إليه أيضاً فى

(١) شرح التسهيل : ١٣٧/٢ وشرح الكافية : ١٣٩٤/٣

(٢) نصه فى الكتاب : ٢٥٢/١ : وأعلم أنه بما يقيح زيدا عليك لأنه

ليس بفعل .

حديث سابق وهو أن هذا الفاعل يظل مستترا دائماً ويستبدل عليه بضمير المخاطب وهو الكاف المجرورة بالحرف أو المضافة إلى الظرف، فتقول للواحد عليك زيدا وللواحدة عليك زيدا وللأثنين عليكما زيدا ولجماعة الذكور عليكم زيدا ولجماعة الإناث عليكم زيدا والفاعل في هذا كله ضمير مستتر ويكون بحسب المخاطب إما مفرداً أو مثني أو جمعاً .

وعلة استتار هذا الضمير أن هذه الأشياء لم تعمل بحق الأصاله بل نقلت واستعملت استعمال الأفعال وتحملت معنى جديد غير معناها الذي كانت عليه فلا يزداد عليها بلفظ آخر حتى لا تتحمل عبثين عبء المعنى وعبء اللفظ ، كما أن هناك ما يدل على هذا الفاعل ويدل على نوعه أيضاً من مفرد ومثني وجمع ومذكر ومؤنث وهو كاف المخاطب المتصلة بهذه الألفاظ فهي تتغير حسب المخاطب الفاعل لأن معناهما واحد .

أما الحكم الثالث : وهو أن المضارع لا ينصب في جواب هذه الظروف والمجرورات إذا اقترن بالفاء فقد سبق أن ذكره صريحاً في الأسماء الموضوعة في أول أمرها لمعاني الأفعال إلا أنه هناك جعلها نوعين : من لفظ الفعل مثل نزال وهذا ينصب الفعل في جوابه ، ليس من لفظه مثل : صه وهذا لا ينصب الفعل في جوابه ، وعللنا عدم النصب في الثاني بأن النصب إنما هو باضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم واسم الفعل لا يدل على مصدر لأنه غير مشتق .

وكذلك الأمر هنا أيضاً فالظروف والمجرورات لا تدل على مصدر لأنها ليست من لفظ الفعل فلا يصح النصب في جوابها ويجب رفع المضارع حينئذ لعدم صحة العطف وفي حديثنا عن أسماء الأفعال السابقة الموضوعة أصلاً لذلك قلنا : إن الكسائي يحيز النصب مطلقاً سواء كان اسم الفعل من لفظ الفعل كنزال أو من غير لفظه كصه وهنا كذلك أيضاً نقول : إن الكسائي يحيز نصب المضارع المقترن بالفاء إذا وقع جواباً لهذه الظروف

والمجرورات فتقول على رأيه : عليك زيدا فيكرمك ودونك بكرا
فتحسن إليه بالنصب .

أما جزم المضارع إذا سقطت الفاء ووقع الفعل جوابا فلا خلاف في
جوازه سواء كان الطلب محضا أى بفعل صريح كقوله تعالى : (قل تعالوا
أتل ما حرّم ربكم عليكم)^(١) أو غير محض أى باسم الفعل من لفظ الفعل
أو من غير لفظه أو منقول من الظروف والمجرورات ، ومن أمثلة الجزم
في جواب اسم الفعل المنقول من الظرف قول عمرو بن الإطنابة^(٢) يخاطب
نفسه :

١٦٥ - وَقَوْلِي كَلِمًا تَجْشَأُ وَجَاشَتْ
مَكَانَكَ تَحْمَدِي أَوْ تَسْتَرْجِي^(٣)

(١) سورة الأنعام آية رقم : ١٥١

(٢) هو عمرو بن عامر بن زيد مناة الكعبي الخزرجي شاعر جاهلي
فارس اشتهر بنسبته إلى أمه الاطنابة بنت شهاب وكان على رأس الخوارج
في حريها مع الأوس قبل الإسلام قال معاوية لقد وضعت رجلي في الركاب
يوم صفين فما منعت إلا قول عمرو بن الاطنابة .

أبت لي عفتي وأبى بلائي وأخذني الحمد بالثنى الريح
وهي المقطوعة التي منها بيت الشاهد ، وانظر في ترجمته الأعلام
لنوركي : ٢٥٠/٥

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لعمرو بن زيد بن مناة واشتهر بأمه
عمرو بن الإطنابة الخزرجي وهو من أبيات في حث النفس على الجهاد
والثبات في الحرب ، وجشأت ثارت وغضبت من فزع ، وجاشت غلت
كما تغلي القدر ، مكانك أى ابقى ، تحمدى : يحمذك الناس ، تستريحي أن
من عناء الدنيا بالموت والاستشهاد ، وشاهده جزم تحمدى جوابا لاصم
الفعل والبيت في معجم الشواهد ص ٨٩

ومن الأراء الغربية لابن عصفور أنه في شرح الجمل منع النصب والجزم في جواب الفعل والنص هناك فارجع إليه إن شئت ، لكن المعتمد من رأيه هو ما ذكرناه هنا وهو أن النصب جائز إن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فقط أما الجزم فهو جائز مطلقا .

بقيت هنا نقطة نختم بها هذا الباب الطويل وهي حكم أسماء الأفعال من جهة البناء والإعراب : فإذا قلت بله زيدا بمعنى اترك زيدا أو قلت مكانك بمعنى اثبت ، فهل يكون بله ومكانك أسماء أفعال مبنية على الفتح لاجل لها من الإعراب وزيدا مفعول به في الأول والسكاف مضاف إليه في الثاني أو هما اسماء فعل منصوبان فيكونان معربين .

للنحاة في ذلك رأيان :

الأول : وهو الصحيح أن أسماء الأفعال مبنية وتعليلها أنها أشبهت بالحرف في النياية عن الفعل مثل إن ، وليت ، ولعل فقد نابت عن الأكيد وأتمنى وأترجى فكذلك أسماء الأفعال نابت عن الأفعال فبنيت لذلك كما أنها أشبهت الحرف من وجه آخر وهو أنها عاملة غير معمولة فهي تؤثر في غيرها ولا تتأثر بغيرها فالحرف يعمل في غيره النصب والجر ولا يعمل في غيره فيه .

الرأى الثاني : أنها معربة وهي منصوبة بأفعال مضمرة نابت عنها وقد اختاره ابن عصفور بل قال : لأنه ذهب سيبويه ولكن النحاة والمعرين على الأول .

يقول ابن عصفور^(١) : أسماء الأفعال فيها خلاف بين النحويين فمنهم

(١) ليس من كتبه التي بين أيدينا وإنما هو من شرح التمهيد لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

من ذهب إلى أنها منصوبة بأفعال مضمرة وهو مذهب سيبويه ومنهم من ذهب إلى أنها لاموضع لها من الإعراب وهو مذهب الأخفش ، ولأبي علي أنفارسى القولان : فإنه في حليياته لم يجعل لها موضعاً من الإعراب ، وفي تذكرته جعلها في موضع نصب بأفعال مضمرة فقال : عليك زيداً أصله أعطف عليك زيداً أونحو ذلك ثم استغنى بالمجرور عن الفعل غطف وصار الضمير الذي كان في الفعل في الجار والمجرور .

ثم قال ابن عصفور : والصحيح عندي أنها منصوبة بأفعال مضمرة وسواء كانت من لفظ الفعل كنزال وتراك أم من غير لفظه كعه ومه وهو مذهب سيبويه وقد نص على ذلك في كتابه^(١) ، وذلك أنه جعل نعاء من من قول الشاعر :

١٦٦ - نَعَاءُ جُذَامًا غَيْرُ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ
وَلَسِيكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَاءِثِمِ وَالْأَصْرِ^(٢)

في موضع نصب بإضمار فعل وكذلك قد نص أبو علي الدينوري في مهبذة على ذلك .

-
- (١) كتاب سيبويه : ٢٧٦/١ تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون .
(٢) البيت من بحرا الطويل وهو للكثير بن معروف ينعت على جذام الذي ترك أصله من مضر وانتسب إلى اليمن ونعاء بمعنى أنع وأصله ذكر خبر الموت والفجعة على الميت ، وكانوا في الجاهلية إذا مات منهم ميت ذو قدر ركب راكب وجعل يسير في الناس بخبر بموته ويعدد مآثره إظهاراً للفجعة به وقد نهى الإسلام عن ذلك ، وجذاما اسم شخص والمعنى أنعى جذاما ليس للموت ولالقتل ولكن للسيادة والقدر والجاه وشاهده قوله : نعاء فهو اسم فعل أمر بمعنى أنع مبنى على السكسرة مثل حذار ونزال وجذاما مفعول لنعاء ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠١

ثم قال ابن عصفور : وينبى على هذا الخلاف خلاف آخر فى دونك ومكانك وحذرك وأشباههم من أسماء الأفعال فمن دهم أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب اعتقد بهذه الأسماء أنها مبنية إذ لا يتصور أن تكون معربة لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل وهذه الأسماء عنده غير معمولة ، ومن اعتقد فى الأسماء المذكورة أنها معمولة لعوامل مضمرة أعتقد فيها أنها معربة وإنما كانت معربة لأنها فى الأصل ظرف كمكانك ودونك أو مصدر كحذرك وقد كانت معمولة لأفعال فلما حذفت تلك الأفعال وأنيبت هى منابها بقيت على ما كانت عليه من الإعراب.

وقال ناظر الجليش^(١) معلقا على ذلك وقد أتى برأى جديد فى حركة الظروف والمصادر المنقولة : والحق أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب سواء كانت موضوعة اسم فعل فى الأصل أم منقولة من ظرف مضاف أو جار ومجرور وإذا كان كذلك فالحركات التى فى دونك ومكانك أعنى حركة النون فيهما وفى حذرك أعنى حركة الراء ليست بحركات إعراب ولا بناء وإنما هى حكاية لحركاتها الإعرابية لا غير .

نتلخص من ذلك أن الآراء فى هذه الأسماء من جهة البناء والإعراب ثلاثة :

- مبنية لأنها أشبهت الحروف فى أنها تقوثر ولا تتأثر .
- معربة وهى منهوبة بالأفعال المضمرة التى نابت عنها .
- ليس مبنية ولا معربة والحركات التى عليها حكاية لحركاتها الإعرابية .

(١) شرح التسهيل له (الجزء الرابع) غطوط بدار المكتب (٣٤٩ نحو) وحقق فى عدة رسائل دكتوراة وقد حققت منه الجزء الأول سنة ١٩٨٥ م

البَابُ الثَامِنُ

(بَابُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّسِعَ فِيهِ فَيُنْتَصَبَ
عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ)

(الصفة المشبهة - تعريفها - أقسامها)

(ص) قال ابن عصفور :

(وهي ثلاثة أنواع : الظرف والمصدر المتسع فيهما ويسمى
في الكلام عنهما في موضعه ، ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل .

وهي كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ إلى مفعول
به منصوب إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي
فخصبت نحو قولك : هذا حسن الوجه ، ووجه الشبه بينهما أنها
صفة محتملة ضميراً طالبة لاسم بعدها تفرّد وتثنى وتجمع
وتذكر وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك فإن نقص من
ذلك شيء لم تشبهه ، فلا يجوز زيادته أفضل منك الأب ،
لأنه لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من حديثه عن المفعول به وعن الأشياء
التي تنصبه وهي الفعل واسم الفاعل والمصدر وأسماء الأفعال شرع يتحدث
عما يشبه المفعول به من المنصوبات وذكر أن ذلك ثلاثة : وهي الظرف
والمصدر ومعمول الصفة المشبهة ، وهو هنا يتحدث عن الأخير منها على
أن يتحدث بعد ذلك عن الأولين وعن الحال وهي الأشياء التي يطالعها الفعل
على جهة الزوم .

والصفة في عرف النحاة عامة : ما دل على الحدث وصاحبه وقد ذكرنا
أنها أربعة أشياء وهي المشتقات التي فيها معنى الفعل وحروفه وهي اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل .

فإن دلت الصفة على الحدث وعلى من وقع عليه مثل مفعول ومفعول به
فهي اسم المفعول ، وإن دلت على الحدث وعلى من وقع منه بحرف
على تجدد الحدث وليست فيه مشاركة أو زيادة مثل واقف وجالس ومكرم

فهي اسم الفاعل ، فإن كانت فيها مشاركة وزيادة مثل أكرم منه وأجل رجل وأحسن الناس فهي أفعال التفضيل ، وإن دلت الصفة على الحدث وصاحبه مع الدلالة على ثبوت الحدث واستمراره مثل حسن الوجه وجهل الخلق وطاهر القلب فهي الصفة المشبهة .

وقد بينا كيف يصاغ اسم المفعول من الثلاثي وغيره ، وكذلك الأمر في اسم الفاعل ، كما يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل ، أما الصفة المشبهة فهي تصاغ من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل وهو الإتيان بالمضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل معتدل ومستقيم ، وتصاغ من الثلاثي على أوزان كثيرة وأكثرها سماعية فهي تصاغ على وزن أفعل مثل أعمى وأحور وأشذب وعلى وزن فعل مثل فرح وفطن وعلى فعلا ن مثل سكران وغضبان وعلى فعيـل كظريف وشريف وحريص ، وعلى فعال كجبان وحصان ، وعلى فعل كشهم وسهل وعلى فعل كحسن وبطل ، وعلى فاعل مثل فاره المركب وطاهر القلب .

ويلاحظ في هذه الصفات أنها لازمة لصاحبها أي أنها تفيد الثبوت والاستمرار لموصوفها بخلاف اسم الفاعل الذي يفيد التجدد والحدث تقول في اسم الفاعل من مات وضاق وجزع وفرح: ماتت وضائق وجازغ وفارح وتقول في الصفة المشبهة : ميت وضيق وجزع وفرح وقد قرئت هذه الآية (لَئِنْكَ مَيِّتٌ وَلَئِنْهُمْ مَيِّتُونَ^(١)) (لَئِنْكَ مَاتَ وَلَئِنْهُمْ مَاتُوا^(٢)) .

ومن شواهد اسم الفاعل من الأفعال السابقة أيضا قوله تعالى :

(١) سورة الزمر : ٣٠ .

(٢) القراءة لابن محيصة وابن الزبير وعيسى وغيرهم (البحر المحيط

(فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدورك^(١)) وقول
الشاعر :

١٦٧ - وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ نَجَلْ جَا زِعٌ
وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ قَارِحٌ^(٢)

فإن أردت الصفة المشبهة قلت ضيق وجوع وفرح وهكذا .

وعلى ضوء ما تقدم عرف النحاة الصفة المشبهة فقالوا :

قال بدر الدين ولد ابن مالك في تعريفها^(٣) : ما صيغ من غير تفضيل
من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إضافة معنى
الحدث .

وقال ابن عصفور : هي الصفة المأخوذة من فعل غير متعد في اللفظ
إلى مفعول به منصوب .

وقال ابن مالك^(٤) : هي الصفة الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا
أو تقديرا قابلة للملازمة والتجرد والتعريف والتشكيك بلا شرط .

وتعريف بدر الدين فيه دلالة على معنى الصفة ونص على المقصود
حيث أشار فيه إلى أمرين .

(١) هود : ١٢ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لأشجع السلمي في الرثاء ، والرزء
المصيبة : جازع : حزين وشاهده استعمال جازع وقارح اسمي فاعل
حين أراد من الحدث الدلالة على التجدد والحدوث والبيت في معجم
الشواهد ص ٨٣ .

(٣) شرح الألفية لابن الناطم ص ٤٤٤ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

أولها : صياغتها من فعل لازم .

ثانيهما : إقادتها نسبة الحدث إلى الموصوف على سبيل الدوام والاستمرار .

أما تعريف ابن عصفور فقد قص فيه على الأول صراحة وعلى الثاني لزوماً لأن صياغتها من فعل غير متعد فيه دلالة على الثبوت بخلاف المتعدى ففيه دلالة على الحدوث لكن يدخل عليه نحو قائم وجالس ونائم فإنها مصوغة من أفعال لازمة ومع ذلك لا تدل على الثبوت .

والصفة الشبهة بذاتها لا تنصب المفعول به لأنها مصوغة من فعل لازم نقول طاهر القلب ونظيف السريرة وحسن الخلق بإضافة الصفة إلى مفعولها إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذة من فعل متعد فنصب مفعولها .

أما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل فن وجوه :

— أنها لا تعمل بالنصب إلا إذا اعتمدت على موصوف أو ما في معناه من سبق نقي أو استفهام ، كما أن اسم الفاعل كذلك وقد ذكرناه في باب ، تقول : جاءني رجل حسن الوجه كما تقول هذا رجل قائل أخيه .

— أنها صفة تذكر وتؤنث وتفرد وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك ، فتقول هذه امرأة حسنة الوجه وهؤلاء رجال حسنو الوجوه كما تقول امرأة قائلة ورجال قائلون ، وعلى ذلك فلا يعمل اسم التفصيل حمل اسم الفاعل من رفع أو نصب لأنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع في كثير من أحواله .

— ٣٣٩ —

— أنها صفة تتحمل الضمير كما يتحمله اسم الفاعل تقول: هذا الإنسان عظيم أى هو كما تقول: هذا إنسان ناجح أى هو .

— أنها صفة تطلب اسماً ظاهراً بعدما كما أن اسم الفاعل كذلك تقول هذا حسن الخلق كما تقول هذا قاتل العدو .

— أنها تدل على الحدث وصاحبه كما أن اسم الفاعل كذلك .
أما وجوه الاقتراح بينها وبين اسم الفاعل فكثيرة منها :

— أنها تصاغ من اللازم فقط كحسن وجميل ، أما اسم الفاعل فبصاغ من اللازم والمتعدى على السواء . مثل : قائم وضارب ، وقد تصاغ الصفة المشبهة من المتعدى عند قصد التثبوت مثل رحيم القلب وظالم العبيد .

— أنها تفيد الدوام والثبوت والاستمرار لموصوفها ، أما اسم الفاعل فلا يفيد ذلك بل يدل على الحدوث والتجدد ، مثال الأول طيب القلب وجميل الخلق ومثال الثانى طابخ اللحم وآكل الطعام .

— أنها لا تجرى على المضارع فى الحركات والسكنات غالباً ، أما اسم الفاعل فلا بد من جريانه عليه دائماً مثال الأول حسن من يحسن وجميل من يحمل ، ومثال الثانى آكل وطابخ من يأكل ويطبخ وقد تجرى الصفة على المضارع مثل طاهر القلب من يطهر ومستقيم الرأى من يستقيم .

— أنه لا يجوز تقدم معمولها عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقدم معموله عليه ، فلا تقول فى الصفة المشبهة زيد وجهاً حسن ، وتقول فى اسم الفاعل زيد أخاه ضارب .

— أنها لا تعمل إلا فى السببى ، تقول زيد حسن وجهه أو حسن الوجه ، وأل فى المفعول نابت عن الضمير أو الضمير مقدر أى حسن الوجه منه ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل فى السببى تقول زيد ضارب

أعلاه ، والأجنبي زيد ضارب عمراً ، وفي الوجهين الأخيرين يقول ابن مالك من ألفيته :

وسبقُ ما تعملُ فيه مجتنبٌ
وكونهُ ذاك مسببٌ وجبُ

— أنها خالفت فعلها في أنها نصبت المفعول به مع أن فعلها قاصر عن ذلك بخلاف اسم الفاعل فلم يخالف فعله حيث لا ينصب المفعول إلا إذا نصب فعله تقول في الأول زيد طويل القامة ينصب القامة مع أن فعله لازم لا ينصب ، وتقول في الثاني زيد قائم أخوه ، ولا ينصب المفعول لأن فعله لا ينصب .

— أن الأصل فيها إضافتها إلى المفعول وهو حسن فيها ولا ضعف في ذلك تقول حسن الوجه وهادى النفس بالجر ، أما رفع المفعول أو نصبه فرتبة ثانية بعد الإضافة بخلاف اسم الفاعل فإن رفع المفعول أو نصبه أولى من الجر لأن رفعه يدل على أنه فاعل تقول : زيد ظالم الأب ، ونصبه يدل على أنه مفعول تقول : زيد مكرم الأب ، أما إضافة اسم الفاعل إلى الأب في المثالين ففيه لبس لأنه لا يعلم هل هو مضاف عن رفع فيكون المفعول فاعلاً أو عن نصب فيكون مفعولاً .

وكان الأولى في الصفة المشبهة أن يرتفع بها المفعول كما يرتفع بالفعل تقول: محمد عظيم خلقه وجميل فعله كما تقول عظيم خلقه وجميل فعله إلا أنها شذيت باسم الفاعل في إسناد الوصف إلى ضمير الموصوف ثم تنزل الفعل اللازم منزلة المتعدي بنصب المفعول على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة تقول : محمد عظيم الخلق وجميل الفعل بالنصب كما تقول عظيم خلقاً وجميل فعلاً كما يجوز إضافتها إلى ذلك المفعول وهي أصل في ذلك .

وعند إضافتها إلى معمولها يحول الإسناد عنها إلى ضمير مستتر في الصفة
 حائذ على الموصوف السابق ، وإنما وجب تحويل الإسناد إلى ضمير حتى
 لا يضاف الشيء إلى نفسه لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى قال ابن عصفور:
 ودليل آخر على تحويل الإسناد هو أنهم يؤثرون الصفة بالتاء في نحو
 هند حسنة الوجه فلولا تسكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكرت كما تذكر
 مع المرفوع^(١) .

(١) شرح التصريح على التوضيح : ج ٢ ص ٨١ .

حكم الصفات في هذا الباب

ص : قال ابن عصفور (وصفاتُ هذا الباب تنقسمُ قسمين : قسمٌ يشبهُ عموماً : أعنى بهِ أنه يجري منهُ المذكرُ على مثله والمؤنثُ على مثله والمذكرُ على المؤنث والمؤنثُ على المذكر ، وهو كلُّ صفةٍ معفاهاً صالحٌ للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصلَ بينهما بالتاء وذلك نحوُ حسنٌ وحسنةٌ تقولُ : مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الأمُّ ورجلٍ حسنٍ الأبُ ورجلٍ حسنٍ الأمُّ وبامرأةٍ حسنةٍ الأبُ .

وقسمٌ يشبهُ خصوصاً : وأعنى بهِ أنه يجري منهُ المذكرُ على مثله والمؤنثُ على مثله أيضاً وهو كلُّ صفةٍ لفظها صالحٌ للمذكر والمؤنث والمعنى خاصٌ بأحدهما أو بالعكس ، أو لفظها ومعناها خاصانِ بأحدهما ، فنالُ الأولُ : حائضٌ وطامثٌ ، ومثالُ عكسه : عجوزاءُ ، ومثالُ الثالثِ : هذراءٌ وملتحٌ تقولُ : مررتُ بامرأةٍ حائضٍ البنتِ ، وعجوزاءٍ البنتِ ، وهذراءٍ البنتِ ، ولا يجوزُ أن تقولُ : مررتُ برجلٍ أهولٍ البنتِ ، ولا أعجزٍ البنتِ ولا حائضٍ البنتِ ، وتقولُ : مررتُ برجلٍ ملتحٍ الابنِ ولا يجوزُ أن تقولُ : مررتُ بامرأةٍ ملتحيةٍ الابنِ) .

(ش) مراده في هذا الباب أن يبين الصفات التي تشبه باسم الفاعل لأن من الصفات ما يصلح للمذكر والمؤنث في المعنى واللفظ مثل حسن وجمل وضخم فهو للمذكر من غير التاء والمؤنث بالتاء ومن الصفات ما لا يصلح إلا لأحدهما فإ يصلح للمذكر وحده نحو خصبٍ وملتح وما يصلح للمؤنث وحده نحو حائضٍ وعجوزاء .

ولنما ذكر ذلك وبينه بوضوح لأن هذه الصفة ذات شقين موصوف سابق وسببي مرفوع فهل يراعى الموصوف أو السببي عند الإتيان بالصفة

وبخاصة أن أحدهما قد يكون مذكرا والآخر مؤنثا؟ والحاصل أنه جعل هذه الصفات قسمين :

— قسم يشبه عموما — وقسم يشبه خصوصا .

فالقسم الذى يشبه عموما هو كل صفة معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل بينهما فيه بالتاء نحو حسن وحسنة وجميل وجميعة ومعتدل ومعتدلة وحكم هذا النوع أنه يجرى منه المذكر على مثله فيكون الموصوف والمعمول مذكرين تقول مررت برجل حسن الأب ومعتدل الطول كما يجرى منه المؤنث على مثله فيكون الموصوف والمعمول مؤنثين تقول : مررت بامرأة حسنة الأم ومستقيمة البنت كما يجرى منه المذكر على المؤنث أى تكون الصفة مذكرا (مراعاة للموصوف) مع أن المعمول مؤنث تقول : مررت برجل حسن الأم وجميل البنت كما يجرى منه المؤنث على المذكر أى تكون الصفة مؤنثا مراعاة للموصوف مع أن المعمول مذكر تقول : مررت بامرأة حسنة الأب وجميلة الابن .

وقسم يشبه خصوصا وهو ثلاثة أنواع :

— صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث لكن معناها خاص بأحدهما مثل حائق وطامث وخصى فهذه ألفاظ لفظها صالح للنوعين لأن وزنى فاعل وفعليل يوصف بهما المذكر والمؤنث لكن معنى حائض وطامث خاص بالمؤنث ومعنى خصى خاص بالمذكر .

وحكم هذا النوع أنه يجرى منه المذكر على مثله والمؤنث على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مذكرين أو مؤنثين تقول : مررت بامرأة حائض البنت وبرجل خصى الابن ولا يجوز أن تقول مررت برجل حائض البنت ولا أن تقول مررت بامرأة خصى الابن أو الزوج — صفة لفظها ومعناها خاصان بالمؤنث مثل عذراء ورتقاء فهاتان

مختومتان بألف التأنيت الممدودة وهذا وزن خاص بالمؤنث وفي نفس الوقت معناها خاص به ، وحكم هذا النوع أيضاً جريان المؤنث فيه على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مؤنثين فقط تقول مررت بامرأة عذراء الببت ورتقاء الببت ولا يجوز أن تقول مررت برجل أعذر الببت وكذلك ما بعده ، ويدخل في هذا النوع لفظ عجزاء وهي كبيرة العجز فاللفظ للمؤنث وحده ولكن معناه قد يكون للمذكر لكن يقال له: آلى وعلى ذلك فإن لفظ عجزاء المؤنث لابد أن يجرى على مثله تقول مررت برجل عجزاء البنت ولا تقول مررت برجل أعجز البنت .

— صفة لفظها ومعناها خاصان بالمذكر مثل آدروا كرم وملتج فلفظ الأولين وزن أفعل وهو خاص بالمذكر والثالث لانلحقه التاء مطلقاً وحكمه جريان المذكر فيه على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مذكرين تقول مررت برجل أكرم الولد وملتج الابن ولا يجوز مررت بامرأة أكرم الولد أو ملتحية الابن .

وانفق العلماء على أن الذي يشبه عموماً يجوز فيه أن يجرى المذكر على مثله والمؤنث على مثله والعكس كما سبق أن قلنا ومثلنا .

وأما الذي يشبه خصوصاً فقد اتفقوا فيه على أن الصفة التي لفظها ومعناها خاصان بالمؤنث مثل عذراء يجرى فيها المؤنث على مثله (النوع الثاني) والتي لفظها ومعناها خاصان بالمذكر مثل ملتج يجرى فيها المذكر على مثله (النوع الثالث) حتى لا تحدث لفظاً ليس من كلام العرب لوقلت رجل أعذر البنت وامرأة ملتحية الابن .

وأما الصفة التي لفظها صالح للمذكر والمؤنث لكن معناها خاص بأحدهما مثل حائض الحائض بالمؤنث وخصى الحائض بالمذكر فقد اختلفوا فيها فجعلهم إلا الاختفش على جريان المذكر على مثله والمؤنث

على مثله تقول مررت بامرأة حائض البنت ورجل خصى الابن ولا يجوز جريانه على ضده فلا تقول مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصى الابن أما الانخفش فقد اجازته ، ووجه جوازه عنده : أنك لم تحدث لفظا ليس من كلام العرب لأن حائض على وزن فاعل وهو لم يظ صالح للمذكر ، وكذلك خصى على وزن فعيل وفعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء .

قال ابن عصفور : وهذا الذى ذهب إليه أبو الحسن الانخفش غير صحيح عند جميع النحويين لأن هذا البسبب مجاز والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع ولم يسمع من كلامهم مثل مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصى الزوج وأيضاً فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة والحديث لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجاز لأن المجاز مشبه بالحقيقة وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجاز .

وملخص هذا : أن من الصفات ما هو مشبه باسم الفاعل عموماً وهى الصفات التى لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ومنها ما هو مشبه خصوصاً وهى الصفات التى لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما ، فالذى هو مشبه عموماً يجرى فيه المذكر على مثله والمؤنث على مثله والعكس ، والذى هو مشبه خصوصاً يجرى فيه المذكر على مثله والمؤنث على مثله ولا يجوز فيه العكس .

(متى تكون الصفة مشبهة) (ما تتبع فيه موصوفها) (معمولها)

(ص) قال ابن عصفور :

(والصفة لا تكسرون مشبهة إلا إذا نصبت المفعول أو خففت ،
لأن الإضافة إنما تكون من نصب وإلا فهي غير مشبهة .

والمشبهة تتبع ما قبلها في واحد من الرفع والنصب والخفض ،
وفي واحد من التعريف والتنكير وفي واحد من الأفراد والتثنية
والجمل ، وفي واحد من التذكير والتأنيث وأما قوله :

أيا ليلة خرّس الدجاج بهرّتها
يغدّاد ما كادت إلى الصّبح تذهلي

خرّس مفرد مخفف من خرّس وقالوا ليلة خرّس إذا لم يسمع
فيها صوت وليس بجمع .

فإن لم تكن مشبهة فإنها تتبع ما قبلها في واحد من الرفع
والنصب والخفض وفي واحد من التعريف والتنكير خاصة .

ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي بشرط أن يكون فيه
الآلف واللام نحو قولك : زيد حسن الوجه أو يكون مضافا إلى
ما فيه الآلف واللام أو إلى ضميره أو ضمير ما أضيف إليه نحو قولك :
هذا حسن الأم جميل وجهها وهذه امرأة حسنة وجهه الجارية جميلة
أنفه أو أن يكون ضمير مفعول لصفة أخرى نحو قولك مررت
برجل حسن الوجه جميله أو أن تكون مضافا إلى ضمير الموصوف
نحو قولك : مررت برجل حسن وجهه أو أن يكون مذكرا
نحو قولك : مررت برجل حسن وجهها .

(ش) مراده في هذا الموضع أن يبين متى تشبه الصفة باسم الفاعل فتعمل عمله من نصب للمفعول أو إضافة إليه ومتى لا تشبه باسم الفاعل فلا تعمل .

قد كرر أنها تشبه باسم الفاعل إذا نوى عملها وأريد ذلك منها فينصب المفعول به أو يخفض ، أما النصب فواضح فيه العمل ، وأما الخفض فقد جاء أو جاز بعد مجيء أو جواز النصب تقول مررت برجل مستقيم أخاه (بالنصب) أو مستقيم الأخ (بالجر) وقد أفاد الجر الثبوت والاستمرار على أصل وضع الصفة المشبهة وكذلك النصب يفيد ما أفاده الجر من الثبوت والاستمرار لأن الجر إنما جاء عنه .

أما إذا رفعت المفعول فقلت مررت برجل مستقيم أخوه فإنها لا تكون صفة مشبهة بل تكون اسم فاعل يفيد التجدد والحدوث وقد عمل الرفع فيما بعده قال ناظر الجيش^(١) : اتفق النحاة على أن تكون الصفة مشبهة إذا نصبت أو خفضت واختلفوا إذا رفعت ففهم من لا يجعلها مشبهة إذ ذاك وهو الذي نص عليه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في كتبه ؛ والمقاتلون في ذلك يجعلون رفعها بالحل على الفعل ولا يبالون بعدم جريانها على الفعل في الحركات والسكنات لأنهم إنما يشترطون الجريان إذا عملت نصباً أو خفضاً .

وقال ابن عصفور^(٢) : وإنما كانت الإضافة عن نصب ولم تكن عن رفع لما يلزم في ذلك من إضافة الشيء إلى نفسه ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل حسن وجهه (بالرفع) فالحسن هو الوجه لأنه مسند إلى الوجه في اللفظ وهو صفة له في المعنى فلم يجوز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه وإذا قلت مررت برجل حسن الوجه (بالجر) . فالوجه وإن كان

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث) مخطوط بدار الكتب .

(٢) مثل المقرب ورقة ٣٢ .

الحسن له من جهة المعنى فقد نقل عنه وصير للرجل مجازاً ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل فلما صار الحسن واقعاً على الرجل في اللفظ ساحت إضافته إلى الوجه لأنه إذ ذاك لا يراد به الوجه فلم يلزم في إضافته إليه إضافة الشيء إلى نفسه انتهى .

ومن النحاة من يجعلها صفة مشبهة حتى وإن رفعت ما بعدها .

قال أبو حيان^(١) : وهو اختيار الأستاذ أبي علي الفارسي ويظهر من كلام ابن جني ، فعلها الرفع إنما هو بالحمل على اسم الفاعل لا على الفعل لأنها ليست بمجارية عليه .

قال ناظر الجيش^(٢) : ويظهر من كلام ابن مالك في شرح الكافية أنها إذا رفعت غير مشبهة وهو الذي يقتضيه النظر .

وعلى ذلك فالصفة في هذا الباب على نوعين :

— مشبهة إذا نصبت المفعول أو خففت .

— غير مشبهة إذا رفعت المفعول .

فإذا كانت مشبهة فإنها تتبع موصوفها في واحد من أوجه الإهراب الثلاثة : وهي الرفع والنصب والجر ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث تقول جاءني الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه أو جره ، وأما الحسن فهو مرفوع معرفة مفرد مذكر تبعاً لما قبله في ذلك وتقول في مثله : جاءني المرأة الحسنه الوجه ، وجاءني الرجلان الحسنان الوجه والرجال الحسان الوجه .

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان (الجزء الرابع) ص ٨٩١ رسالة دكتوراه (د/ الشربيني أبو طالب) .

(٢) في شرح التسهيل له (الجزء الثالث ورقة ١٥٠) .

وإذا كانت غير مشبهة بأن رفعت المعمول وأردت إسناد الصفة إلى مؤنث قلت : جاءني للرجل الحسنة ابنته ، وفيه تبع الصفة ما قبلها في واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتذكير ، وأما بالنسبة إلى التذكير والتأنيث فإنها تتبع ما يعدها ، وأما بالنسبة إلى الأفراد فإنها تلزم الأفراد على اللغة الفصحى لأنها حلت محل الفعل وعملت عمله ، والفعل يلزم الأفراد ، وإن أسند إلى متنى أو جمع ، وصارت من أنواع النعت السببي الذي يتبع ما قبله في اثنين من خمسة ، وصار الأول من النعت الحقيقي الذي يتبع ما قبله في أربعة من عشرة .

إلا أنه إذا كان المعمول جمعاً جاز جمع الصفة تقول مررت برجال كرام أباقوم ، كما يجوز كريم أباقوم .
وأما قول الشاعر :

١٦٨ - أيا ليلة خرس الدجاج بهرتهما

بيغداد ما كادت إلى الصبح تنجلي^(١)

فقال خرس وهو جمع مفرده خرساء ، وفيه جاءت الصفة المشبهة جمعاً مضافاً إلى معموله وهو الدجاج مع أن الموصوف مفرد وهو ليلة ، فقد أجيب عنه بوجهين :

الأول : ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه جعل الليلة لطولها كالجمع

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول في الشكوى والجهد ، ويقال خرس على وزن علم انعقد لسانه عن الكلام خلقة أوها فهو آخرس . وهي خرساء وجمعها خرس (يسكون الراء) أوخرسان ، وليلة خرس الدجاج كناية عن هدوئها ، بهرتها (بالباء) : يقال بهر بهرا وبهورا أجهدته حتى تتابع نفسه ، تنجلي : تظهر وشاهده واضح من الشرح ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠٦ .

فكان كل جزء من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا كقولهم
ثوب أخلاق وبرمة أعشار ومن هنا جمع خرسا تبعاً لليلة الذي هو جمع
في المعنى .

الثاني : ذهب ابن عصفور إلى أن خرسا هذا مفرد ، وأن العرب تقول
ليلة خرس بالضم إذا لم يسمع فيها صوت وهم يسكنون فعلاً تخفيفاً مثل
عنتق في عنتق وأذن في أذن وعلى ذلك فلا إشكال في البيت لأنه من وصف
المفرد وهي ليلة بالمفرد .

وأما قول ابن عصفور : ولا تعمل الصفة في هذا الباب إلا في السببي
فعناه أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً من الموصوف وهو
المتصل بضمير الموصوف لفظاً كما في قولك : رأيت رجلاً حسناً وجهه
أو معنى وهو المتصل بضمير الموصوف تقديره كما في قولك رأيت رجلاً
حسن الوجه أى منه ، وقيل أل خلف عن المضاف إليه ، وبالجمله
فلا يكون معمولها أجنبياً فلا تقول رأيت رجلاً حسناً عمراً ، كما
يجوز ذلك في اسم الفاعل الذي يعمل في الأجنبي كما يعمل في السببي ،
تقول في السببي : رأيت رجلاً ضارباً أخاه وفي الأجنبي رأيت رجلاً
ضارباً عمراً .

ولما كان معمول الصفة المشبهة سببياً من الموصوف التصق بالصفة
التصاقاً فلا يفصل عنها بظرف أو غيره ، لا يقال زيد حسن في الحرب
وجهه كما لا يقدم المعمول على الصفة لا يقال : زيداً الوجه حسن ، كما لا يتبع
ينعت لا يقال زيد حسن الوجه الجميل ، وقد علموه بأن معمول الصفة
قام مقام الضمير منها والضمير لا يجوز فيه ذلك بخلاف اسم الفاعل
في كل .

ثم ذكر ابن عصفور أن السببي في هذا الباب يكون أحد أمور :

الاول : أن يكون مقترنا بالالف واللام تقول : زيد حسن الوجه
وفى القرآن الكريم (واقفه سريع الحساب) (١) .

الثاني : أن يكون مضافا إلى مقترن بالالف واللام تقول : زيد حسن
وجه الأب .

الثالث : أن يكون مضافا إلى ضمير ما اقترن بالالف واللام تقول :
زيد حسن الوجه جميل أنفه .

الرابع : أن يكون مضافا إلى ضمير ما أضيف إلى مقترن بالالف
واللام ، تقول : زيد حسن وجه الأم جميل أنفه .

الخامس : أن يكون السببي ضمير معمول لصفة أخرى تقول : مروت
برجل حسن الوجه جميله .

السادس : أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف تقول : مروت
برجل حسن وجهه .

السابع : أن يكون نسكرة تقول : مروت برجل حسن وجهها .

وزاد غيره على ذلك أشياء أخرى من ذلك أن يكون اسم موصول
كقول عمر بن أبي ربيعة :

١٦٩ - أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خضوُرها

ومهراتُ تما التفقتُ عليه المآزرُ (٢)

(١) سورة النور : ٤٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل ووصف المرأة لعمر بن
أبي ربيعة ، أسيلات أبدان أى طويلات القوام - وذيرات أى سمينات =

ومنه قول الآخر :

١٧٠ — وَمَمَّهِ هَالِكٍ مِنْ تَعْرِجًا^(١)

قال ابن عصفور^(٢) : وهذا لاحجة فيه لأن هالك ليس بصفة مشبهة وإنما هو واقع موقع مهلك وفاعل قد يقع موقع مفعول ، حكى من كلام العرب : أوردس الشجر فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع .

كما زاد غيره أن يكون مضافا إلى اسم موصول كقول الشاعر :

١٧١ — فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنَزَلَةٌ

والطَّيِّبِيُّ كُلٌّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأَزْرُ^(٣)

== ما التفت عليه المآزر كناية عن الأرداف ، وشاهده مجيء فاعل الصفة المشبهة اسما موصولا وليس بالكثير ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٥

(١) البيت من بحر الرجز المشطور وهو العجاج في وصف صحراء شاسعة ، المهمة : الفلاة الواسعة ، والهالك : الميت ، ومن تعرج : من سلكه ومن إما فاعل بهالك أو مفعول به وشاهده مجيء معمول الصفة المشبهة اسما موصولا ، وانظر الشرح ، والبيت في معجم الشواهد ص ٤٥٥

(٢) شرح الجمل : ج ١ ص ٥٦٩

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لفرزدق من قصيدة يمدح بها عمار بن عبد العزيز (ديوانه ج ١ ص ٢٢١) والتي منها : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم عجتها : أى الناقة من عجت البعير إذا عطفت رأسه بالذمام والمصدر عوج ومعاج ، قبل الأخيار : نحوم ، والتأت : اختلط والتف ، والأزر جمع إزار والمقصود وصفهم بالعفة وشاهده قوله : والطيبى كل ما التأت وانظر الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ١٦٢

ومن أعاجيب النحاة أنهم وصلوا بصور الصفة المشبهة إلى ما يقرب
من خمسة عشر ألف صورة وذكروا أنها كلها جائزة الاستعمال إلا قليلا
جدا لا يتجاوز المائة حيث وصلوا بالصورة الأولى لها خمس عشرة صورة
ثم تضرب هذه في اثنتين وهما تنكير الصفة وتعرفها ثم تضرب في ثلاثة
وهي أحوال الإعراب الثلاثة ثم تضرب في خمسة وهي أحوال الصفة
لأنها إما مفرد أو مثنى أو جمع والجمع إما مذكر أو مؤنث أو تنكير
ثم يضرب المجموع في اثنتين وهما التذكير والتأنيث وهكذا^(١)، ولا ترم
هؤلاء العلماء بالخرف وفراغ وقتهم وضياح عمرهم، ولكن قل وحمم
الله وغفر لهم فقد تركوا لنا تراثا عظيما سنبش عليه عالة إلى ما
شاء الله .

(١) انظر هذه الحسبة وحاصل ضربها في شرح التصريح ٨٦/٢ .

(حكم المعمول إذا كانت الصفة نكرة والمعمول معرفة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو من أن تكون معرفة بالآلف واللام أو نكرة .

فإن كانت نكرة جازاً في معمولها إن كان معرفة بالآلف واللام أو مضافاً إلى ما عرف بهما أو إلى ضميره أو إلى ضمير ما أضيف إليه أو إلى ضمير الموصوف ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف النصب والخفض إلا في ضرورة نحو قولك : هذا حسن وجهه ينصب وجهه وخفضه فن نصب قوله :

أنهتني من نعاتها كدوم الذرى وإدقة مسراتها

ومن الخفض قوله :

أقامت على ربيعهما جارتنا صفًا

كنايةً الأعلى جارتنا مصطلحاً لها)

(ش) لما ذكر ابن عصفور أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببي وذكر السببي عدة صور يأتي عليها ، أراد أن يبين أن الصفة ذاتها مشبهة حين تعمل النصب في المعمول أو تجره بالإضافة أو غير مشبهة حين رفعه ، إما أن تكون نكرة وإما أن تكون معرفة بالآلف واللام ، وهو هنا يبين حكم المعمول من أوجه الإعراب في الحالة الأولى وهي إذا كانت نكرة :

الحالة الأولى : إذا كانت الصفة نكرة .

إذا كانت الصفة نكرة (زيد حسن الوجه) جار في معمولها الرفع والنصب والجر هذا إذا كان المعمول أحد أمور وهي :

١ — أن يكون مقترنا بالالف واللام (زيد حسن الوجه) بالأوجه الثلاثة في الوجه ومثله قوله تعالى (إنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) ^(١) ومن ذلك قول الشاعر :

١٧٣ — وناخذُ بعدهُ بذَّناب عيشٍ
أَجَبُ الظَّهْرِ ليس له سنام ^(٢)

(١) سورة غافر آية رقم ١٧ ، وفي الآية جاء معمول الصفة المشبهة بمرورا .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة للناطقة الذي يأتي يمدح بها النعمان ابن الحارث الأصغر وقبل بيت الشاهد قوله :
فإن يهلك أبوقابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام
والذئاب : يكسر الذال ذئاب كل شيء عقبه ومؤخره ومنه ذئب الحيوان وهو ذيله وذئاب العيش شدته وقلة الخير فيه ، وأجب الظهر مقطوعه وهو كناية عن سوء الحال والمعنى بعد ذلك واضح .

— وناخذ فيه الثلاثة : الرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة والجزم بالعطف على يهلك في البيت الذي قبله .

— وأجب فيه الثلاثة أيضاً : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والنصب على الحال من ذئاب بعد تخصيصه ، والجر بالكسرة أو الفتحة نعمنا للذئاب .

روى الظاهر بالأوجه الثلاثة .

٢ - أن يكون مضافاً إلى ما اقترن بأل (زيد حسن وجه الأب)
بالأوجه الثلاثة أيضاً في وجه ، ومنه قول الشاعر :

١٧٢ - رَحِيبٌ قَطَابٌ الْجَيْبُ مِنْهَا رَقِيقَةٌ
بِجَسِّ النَّدَامَى بَضْءُ الْخَجَرِ (١)

٣ - أن يكون مضافاً إلى ضمير ما اقترن بأل (زيد حسن الوجه
جميل أنفه) بالأوجه الثلاثة في المعمولين (الوجه وأنفه)

٤ - أن يكون مضافاً إلى ضمير ما أضيف إلى مقترن بأل (زيد
حسن وجه الأم جميل أنفه) بالأوجه الثلاثة في المعمولين (وجه وأنفه) .

٥ - أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف (زيد حسن وجهه)
بالثلاثة أيضاً ومنه قول الشاعر :

== - والظاهر فيه الثلاثة : الرفع على أنه فاعل بـ (أجب) والنصب على
التشبيه بالمفعول به والجر على الإضافة والبيت في معجم الشواهد ص ٣٥١
(١) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة طرفة بن العبد التي بدأها بالغزل
في وصف أطلال خولة صاحبتة . ورحيب أى واسع ، وقطاب الجيب
بجمع الجيب ، وجيب القميص ما يدخل منه الرأس عند لبسه ، بجس أى
من والندامى جمع نديم وهو ما ينادم على الشراب ، بضء أى رقيقة
نضرة .

والمتجرد : ما يتجرد من الجسم من الثياب عنى به الصدر ،
وشاهده رحيب قطاب الجيب ، فرحيب صفة مشبهة وقطاب فيه الأوجه
الثلاثة وهو مضاف إلى ما فيه آل ، والبيت في معجم الشواهد ص ١١٣ .

١٧٤ - لو صُنْتَ طرفك لم تُترَعْ بصفاتها
لما بدت مجلوةً وجناتها^(١)

وقول الشاعر :

١٧٥ - مُعِيرَةً أَنَا قَلِيلٌ عَدَادُهَا
فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكَرَامَ قَلِيلٌ^(٢)

بالأوجه الثلاثة في وجنات وعداد .

أما الصفة فليس فيها إلا وجه واحد وهو إعرابها حسب موقعها في الجملة .

قال ابن عصفور : وينبغي أن يعلم أن الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنه هو الحقيقة وما عداه مجاز ثم يليه الخفض لأنها أى الصفة إذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة ، فقربت من

(١) البيت من بحر الكامل وهو مطلع قصيدة لشاعر مجهول وفيه يخاطب نفسه أنه لو كان طرفه من جمال حبيبته ما وقع في غرامها ، لم ترع : لم تفرع ، مجلوة : اسم مفعول من جلا صار صفة مشبهة ، الوجنات بتثنية الواو : الحدود ، وشاهده جواز الأوجه الثلاثة في وجنات لإضافتها إلى ضمير الموصوف والبيت في معجم الشواهد ص ٧٥ .

(٢) البيت من قصيدة لامية مشهورة لسمو آل بن عدياء اليهودي في الفخر وأكثرها في الحكم (الأما لي : ٣١٩/١ ، ديوان الحماسة : ١٢٣/١) ويروى عداد والمعنى ما يعد يقال فلان في عداد بني فلان أى يعد منهم ، ويروى عديد أى عددنا الكثير وشاهده جواز الأوجه الثلاثة في عداد لإضافته إلى ضمير الموصوف ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨٥ .

الأصل ثم النصب، إلا أن يكون النصب على التمييز، لأنه في رتبة الرفع، والأصل في هذا ما لم يؤد الرفع إلى حذف الضمير (الحسن وجه بالرفع) لأنه يكون إذ ذاك دون النصب والخفض.

ثم قال: والاحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرفاً بالإضافة إلى الضمير لأنه هو الأصل ما لم يؤد إلى تكرير الضمير (حسن وجهه) بالنصب والجر ثم يليه التعريف بالآلف واللام لأنه يشبه الأصل في أن معموله معرف (حسن الوجه) ثم التنكير (حسن وجهها) فعل هذه القواعد المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة^(١).

ولكن على أي وجه يخرج الرفع والنصب والجر وهي أوجه الأعراب الجائزة في الصور السابقة؟

- أما الرفع فعلى أنه فاعل بالصفة،
- وأما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به.
- وأما الجر فعلى الإضافة أي إضافة الصفة إلى معمولها والفاعل في الوجهين الآخرين ضمير الموصوف.

ونعى بعض المحذنين على النحاة نصب الصفة المشبهة لمعولها على المفعولية فقال^(٢): هذا من غرائب النحاة إذا الصفة محمولة في عملها على فعلها وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ولا بد أن تكون هي أضعف منه في القدرة على الإعمال، فما دام الفعل لا ينصب فهي من باب أولى لا تعمل هذا العمل، ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو في المعنى فاعل لا أثاره فيه للمفعولية ولا لشبهها فهو غير مستحق للنصب.

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٢/١ بتحقيق صاحب أبوجناح.

(٢) حاشية متن المقرب ص ١٥٦ (المحققان: الجوارى والجبورى).

وقد انفق العلماء على تخریج وجهی النصب والجر على المفعولية وعلى
الإضافة أما الرفع على أنه فاعل فقد اختلفوا فيه :

قال ابن عصفور ^(١) : و مذهب سيديويه رحمه الله تعالى أنه فاعل
ومذهب أبي علي الفارسي أنه بدل من الضمير الذي في الصفة بدل بعض
من كل ، وسبب اختلافهم في إعراب الموصوف بأل المرفوع أن الصفة
لا بد لها من ضمير يعود على الموصوف فعلى مذهب سيديويه الضمير محذوف
لفهم المعنى كأنك قلت الحسن الوجه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن
الألف واللام عوض عن الضمير والأصل عندهم جاء الرجل الحسن وجهه
فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً عن الضمير ، وهو
مردود بأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة .

ورد مذهب أبي علي في إعراب الاسم الظاهر بدل بعض من كل :
« أن هذا البديل في حاجة إلى ضمير أيضاً يعود على المبدل منه ولا يجوز
حذفه ، ^(٢) فثبت صحة مذهب سيديويه وهو أن الاسم الظاهر فاعل وأن
الضمير العائد على الصفة حذف لفهم المعنى .

ثم استثنى ابن عصفور من جواز الأوجه الثلاثة في معمول الصفة
إذا كانت نكرة المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف (هذا حسن وجهه)
فقال إنه يجوز فيه الرفع فقط ولا يجوز فيه النصب ولا الحذف إلا في
ضرورة تقول : هذا حسن وجهه بالرفع وحده دون النصب والجر .

وهل ابن عصفور ذلك فقال ^(٣) : إنما لم يحز النصب أو الحذف إلا

(١) شرح الجمل له : ٥٧٠/١ .

(٢) المرجع السابق : ٥٧١/١ ، ٥٧٢ .

(٣) مثل المقرب ورقة ٣٣ (مخطوط بدار الكتب ومعه المخطوطات) .

في ضرورة لأن النصب في هذا الباب لا يكون إلا بأن تنقل الضمير المضاف إليه المفعول إلى الصفة وتنصب المفعول على التشبيه بالمفعول به فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهه برفع الوجه فإذا أردت التشبيه نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة ونصبت الوجه فنقلت مررت برجل حسن وجهها أي حسن هو وجهها .

قال (١) : فالضمير الذي في حسن هو الضمير الذي كان الوجه مضافاً إليه ، وإن عرفت الوجه بالآلف واللام ليسكون ذلك بدلاً من التعريف الذي كان فيه حال إضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة قلت مررت برجل حسن الوجه وتعريف الوجه بعد هذا النقل بالإضافة إلى الضمير لا يتصور إلا في ضرورة لأنك إذا فعلت ذلك فقلت مررت برجل حسن وجهه كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعد ما كنت قد نقلته منه إلى الصفة فيجوز ذلك نوعاً من التراجع ، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصوف فينبغي أن تترك المسألة على أصلها فيقال مررت برجل حسن وجهه بالرفع ، ولا ينقل الضمير ثم يعاد بعد نقله فإن ذلك تكلف لا فائدة له .

ثم قال (٢) : ومثل ما لزمت في النصب يلزم في الخفض لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب وقد تبين السبب في ذلك فمن نصب قول الشاعر :

١٧٦ - أُنْعَمْتُهَا إِنْ مِنْ نِعْمَاتِهَا
كَوْمَ الذُّرَى وَادَّةَ سُرَّاتِهَا (٣)

(١) المرجع السابق .

(٢) مثل المقرب ورقة : ٣٣ من المخطوط .

(٣) بيتان من الرجز المشطور . لعمر بن لحي (بالحاء) التيجي في

وعلق على البيت في كتاب الضرائر له فقال (٢) :

ألا ترى أنه قد نون وادقة ونصب معمولها وهي مضافة إلى ضمير
موصوفها . وكان الوجه أن يرفع السرات إلا أنه اضطر إلى استعمال
النصب بدل الرفع فحمل الصفة ضميرا مرفوعا عائدا على صاحب الصفة
ونصب معمول الصفة إجراء له في حال إضافته إلى ضمير الموصوف
مجره إذ لم يكن مضافا إليه .

ثم قال (٣) : وكذلك أيضاً لا يجوز خفض معمولها في حال إضافته إلى
ضمير الموصوف إلا عند الاضطرار لأن الحذف لا يكون إلا من النصب
وأشهد شاهداً على الحذف قول الشاعر :

١٧٧ - أمن دفتين عرج الركبُ فيهما

بجمل الرعاعي قد عفا طلائعاً

أقامت على ربيعتهما تجارتا صففا

كيتما الأعلى سموتتا مُصطلاًهما (١)

== وصف نوق، أنعتها: أصفها ، من نعماتها من وصفها جمع فاعت مثل كاتب
وكتاب ، كوم جمع كوماء كحمر جمع حمراء ، ويقال ناقة كوماء أى
عظيمة السنام ، والذرى جمع ذروة وهو أعلى السنام ، وادقة اسم
فاعل من ودقت السرة إذا دنت من الأرض لفوط سمها . والسرات جمع
سرة ، وكوم منصوب على المدح ، وادقة بالنصب صفة لكوم ، وشاهده
وادقة سراتها حيث نصب معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف
وفيه آراء والبيتان في معجم الشواهد ص ٤٥٢ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٦ تحقيق السيد إبراهيم محمد .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(١) البيتان من بحر الطويل وهما للشهاخ في وصف ديار وأطلال . ==

فكيت وهي الحرة المائلة إلى السواد صفة للجارتين وهما الجبران
الذان يستند بهما القدر وكذلك جوتتا (الجون هو الأسود والأبيض)
صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف إلى المصطلح
المضاف إلى ضمير الجارتين ولو كان المصطلح في موضع رفع لكان جون
مفردا مذكرا لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير
وتأنيث وتكون مفردة على كل حال (١).

وما ذهب إليه ابن عصفور من الجر في معمول الصفة المضافة إلى ضمير
الموصوف من الضرورات هو مذهب سيديويه، والبصريين، وذهب الكوفيون

= اللغة : الدمة : آثار الديار بعد رحيل أهلها . عرج : مال . فيهما :
عليهما . حقل الرخامي : موضع ، الطلل : آثار الديار ، الربيع : المنزل ،
الصفاء : الجبل ، وجارتا صفا : حبران يوضعان بجوار الجبل يوقد بينهما
ثم يوضع القدر . كيتا الأعلى : أى أعلى الجبرين شديدة الحرارة . جوتتا
مصطلهما أى مكان الاصطلام بالنار بينهما أسود لقربه من النار .

الإعراب : طلالهما : فاعل عفا ، جارتا صفاً : فاعل أقامت ومضاف
إليه ، كيتا الأعلى : صفة لجارتا ومضاف إليه ومثله : جوتتا مصطلهما .

الشاهد فيه : قوله جوتتا مصطلهما لجوتتا صفة مشبهة وهو مضاف
بدليل حذف تونه لأنه مثنى مضاف إلى معموله وهو مصطلح والمعمول
فيه ضمير يعود على الموصوف وصار الأمر مثل محمد حسن وجهه بوجهه .

الآراء فيه : سيديويه — وتبعه ابن عصفور — يخص ذلك بالشعر
والضرورة ويمنعه في النثر والمبرد يمنعه مطلقا — شعرا ونثرا — والكوفيون
يجيزونه مطلقا وانظر الشرح والشاهد في معجم الشواهد ص ٣٣٣ .

(١) شرح الجبل لابن عصفور : ٥٧٤/١ بتحقيق صاحب أبو جناح .

إلى أن ذلك جازز في المسعة قال بعضهم : وهو الصحيح^(١) لوروده في الحديث في صفة النبي ﷺ (شَنُّ أَصَابِعِهِ)^(٢) بفتح الشين أى غليظها وفي حديث الدجال (أَعُورُ عَيْنِهِ الْبَنَى)^(٣) وفي حديث أم زرع (صَفْرُ وَشَاحِجِهَا) بكسر الصاد أى ضامرة البطن وقد رويت الآثار الثلاثة بجر المعمول .

(١) حاشية الصبان : ١٢/٣ وشرح النصريح على التوضيح : ٨٥٠٨٤/٢
وشرح التمهيد لابن مالك ٩٦/٣ .

(٢) فى الامالى لأبى على القالى : ٦٩/٢ فى حديث لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه يصف النبي ﷺ : كان رجلا أبيض مشوبا حمرة ضخم الهامة كثير شعر الرأس شَنُّ (غليظ) الكفين والقدمين طويل أصابعها ضخم المكراديس (جمع كردوس وهو العظم الذى عليه اللحم) يتكفأ فى مشيه (يتبختر) كأنما يمشى فى صلب (ما انحدر من الأرض) لا طويلا ولا قصيرالم أر مثله لا قبله ولا بعده .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم : ٢٢٢٧/٤ فى كتاب الفتن وأثرها الساعة (باب ذكر الدجال وصفته) ، وفيه أعور العين البنى .

حكم المعمول إذا كان نكرة

(ص) : قال ابن عصفور (وإن كان المعمول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوفين جاز فيه الخفض والنصب نحو قولك هذا حسنٌ وجهها وحسنٌ وجهه ومررت برجلٍ حسنٍ وجهه جميلٍ أنفه بنصبٍ أنفه وخفضه وإن اتصل به ضمير عائد عليه رفعته ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا في ضرورة .

وإن كان ضمير معمول لصفة أخرى فإن كانت الصفة متصرفة لم يجوز فيه إلا الخفض نحو قولك حسنٌ الوجه جميله وإن كانت غير متصرفة جاز في الضمير أن يكون في موضع خفض وأن يكون في موضع نصب فتقول مررت برجلٍ حسنٍ الوجه أحمره بكسر الراء إن قدرت الضمير مخفوضاً وفتحها إن قدرته منصوباً وسمعت الكسائي : لا عهد لي بالأم قفا منه ولا أوضعه ، بفتح العين) .

(ش) : حديثه هنا بقية لما ذكره من حكم المعمول إذا كانت الصفة نكرة بل هو الشق الثاني للمعمول وهو إذا كان نكرة ، بعد أن تحدث عن حكمه إذا كان معرفة .

والحاصل أنه جعل للمعمول النكرة ثلاثة أحوال وقد جعل لكل واحد حكمًا ثم أتبعه بمحاثين جاء المعمول فيهما ضمير معمول لصفة أخرى ، أما الأحوال الثلاثة للمعمول النكرة فهي كالآتي :

الأول : أن يكون نكرة بذاته تقول : هذا حسن وجهها وجميل خلقها وحكم المعمول في ذلك أنه يجوز فيه الوجهان النصب والجر تقول : هذا حسن وجهها ومستقيم خلقها كما تقول : هذا حسن وجهه ومستقيم خلقه .

— ٣٦٥ —

وعلى النصب جاء قول الشاعر :

١٧٨ — من صديقٍ أو أخى ثقةٍ
أو عدوٍ شاحطٍ داراً^(١)

وقول الآخر :

١٧٩ — هيفاءٌ مقبلةٌ عجراًُ مدبرةٌ
بمخوطةٍ مجدلتُ شنباءُ أنساباً^(٢)

وعلى الجر جاء قول الثالث :

١٨٠ — أَلَيْكَنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامَ رسالةٌ
بآيةٍ ما كانوا ضعافاً ولا عزلاً

(١) البيت من المديد المجزوء وهو لعدى بن زيد، وشاحط مأخوذ من شحط المكان كقعد شعوطاً أى بعد، وشاهده يحى معمول الصفة المشبهة نكرة فى قوله شاحط داراً وهذا يجوز فيه النصب والجر وقد جاء ذلك على الجمر والبيت فى معجم الشواهد ص ١٤٢.

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لآبى زيد الطائى فى الوصف :

اللقية : هيفاء : ضامرة البطن ، عجراً : كسيرة العجز ، مخوطة : موشومة بالخط بكسر الميم وهو ما يوشم به . جدلت : من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . شنباء : بينة الشنب وهو حدة الأسنان وعذوبتها .

الإعراب : هيفاء : خبر لمبتدأ محذوف مقبلة : حال من ضمير هيفاء ، وعجراً ومخوطة وشنباء كلها أخبار ، وأنياباً : تمييز أو مشبه بالمفعول به وشاهده قوله : شنباء أنياباً وفيه ما فى الذى قبله والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠.

ولا سيئ زى إذا ما تلبسوا
إلى حاجة يوماً غيسة^(١) بزلا

ولما امتنع الرفع فيه لأنه لو رفع فاعلا بالصفة تحلت الصفة من ضمه
يمود على الموصوف وهو لا يجوز أما نصبه على التشبيه بالمفعول به أو
التمييز أو جره على الإضافة ففيه إسناد الصفة إلى ضمير وهو المطلوب ،
وأجار بعضهم الرفع وهو ابن الناطم^(٢) عندها بأن وجود السببية في المعنى
كوجودها في اللفظ وأنشد قول الشاعر :

١٨١ - بِهَيْمَةٍ مُنِيَتْ شَمِّمْ قَلْبُ
منجذ لا ذى كهم يذبسو^(٣)

(١) البيتان من بحر الطويل وهما لشاعر يدعى عمر بن شأس :
الغنة : ألكنى : تحمل رسالتى ومنه الألوكة وهى الرسالة . هزلا :
جمع أعول وهو من لاسلاح معه ، الزى : الهيئة ، غيسة : مذلة ، البزل
جمع بارل وهو البعير الذى انشق نابه .

الإعراب : رسالة : مفعول ثان . ما كانوا ضاعفا : جملة مضافة إلى
آية ، ولا سيئ زى : معطوفة على ضاعفا ومضاف إليه وفيه أضيفت الصفة
المشبهة إلى معموها المنكرة وهو موضع الشاهد ، غيسة : حال من بزلا
حين قدم عليه ، وبزلا : مفعول تلبسوا والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٣ .
(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك الملقب بدر الدين ألب أول شرح
للألفية وأكمل شرح أبيه للتسهيل توفى (٥٦٨٦) وافتقر في رأيه شرح
الألفية ص ٤٤٨ .

(٣) بيتان من الرجز المشطور لم أقف على قائلهما وهما في حديث عن
الشجاعة :

— ٣٦٧ —

وأنشد أبوه في شرح التسهيل^(١) :

١٨٢ — بثوبٍ ودبنارٍ وشاقٍ ودرهمٍ

فهل أنت مرفوعٌ بما هاهنا رأس^(٢)

الثاني : أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير مذكورة تقول : مررت
برجل حسن وجه جميل أنفه وحكمه كسابقه أيضاً جواز النصب والجر في
المعمول وهو أنفه في المثال المذكور .

وعلة امتناع الرفع هنا أيضاً خلو الصفة من ضمير يعود على
الموصوف وحين ينصب المعمول أو يجر يرتفع ضمير الموصوف بالصفة
وذلك كقول الشاعر :

اللفة : الهمة : الفارس الشجاع . منيت . ابتليت . شهم : زكي الفؤاد
منجذ : مجرب للأمور ، لا ذى كهام : أى لا صاحب سيف كليل .
ينبو : لا يصيب .

وشاهده رفع معمول الصفة المشبهة المذكرة وهو لا يجوز إلا عند
بعضهم ، والبيت في معجم الشواهد ج ٤٤٣ .

(١) هو ابن مالك والديدر الدين ، وانظر بيت الشاهد في شرح
التسهيل : ١٠٥/٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لفاعل مجهول ، والمعنى أعطيتك
الاشياء التى تعوك وترفع رأسك بين الناس ، وشاهده كالذى قبله وهو رفع
معمول الصفة المشبهة وهو مذكورة في قوله : أنت مرفوع رأس والبيت في
معجم الشواهد ج ١٩٧ .

١٨٣ — أسيلاتُ أبدان دقاقٌ خصورها
وثيراتُ ما التفتُ عليه المآزرُ

الثالث : أن يكون المفعول متصلاً به ضمير الموصوف تقول :
مررت برجل حسن وجهه وهذا يتعين رفعه ولا يجوز نصبه ولا خفضه
إلا في ضرورة وإنما تعين رفعه ليكون فاعلاً وامتنع النصب والخفض
حتى لا يرفع ضميراً آخر لوجود الضمير مضافاً إلى المفعول .

أما الحالتان اللتان ذكرهما بعد وهما أن يكون المفعول ضمير مفعول
لصفة أخرى فهما :

الأول : أن يكون المفعول ضمير مفعول لصفة أخرى والصفة
مصرفة أى منونة حال انفرادها تقول : مررت برجل حسن الوجه
جميله .

ولهذا المفعول وهو الضمير حكم واحد وهو وجوب جره بالإضافة
لأنه لا يجوز رفعه أو نصبه لاتصاله بما قبله ومن ذلك قول الشاعر :

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في الغزل وقد =
سبق الاستشهاد به في جواز مجيء مفعول الصفة المشبهة اسماً موصولاً
في قوله : وثيرات ما التفت وأما شاهده هنا فهو مجيء مفعول الصفة المشبهة
مضافاً إلى ضمير نكرة في قوله دقاق خصورها فإن ما الغيبة تعود على
الأبدان النكرة ومثله قولك : هذا رجل حسن وجه جميل أنفه وهذا
النوع من المفعول حكمه النصب أو الجر ولا يرفع حتى لا تخلو الصفة
من ضمير يعود على الموصوف ، ومن العجيب أن جميع النحاة (الأشموني
٦/٣ ، شرح التسهيل ٩١/٣) ضبطوا خصورها بالرفع وهو لا يجوز
وصحته النصب مع تنوين دقاق أو الجر مع عدم تنوينه ، وأسيلات ودقاق
ووثيرات أخبار لمبتدأ محذوف .

١٨٤ - حسنُ الوجهِ طلقهُ أنتَ في السلا

ج وفي الحربِ كالحُ مكفور^(١)

الثانية : أن يكون المعمول ضمير معمول لصفة أخرى والصفة ممنوعة من الصرف تقول : مررت برجل حسن الوجه أحمره ولهذا المعمول وهو الضمير حكمان راجعان إلى الصفة ذاتها وضبطها :

فإن ضبطت أحمره بكسر الراء كنت مضيفاً لا محالة لأن الممنوع من الصرف يجر بالكسرة إذا أضيف وحينئذ يجب في الضمير وهو المعمول الجر وإن ضبطت أحمره بفتح الراء كنت مانعاً له من الصرف ناوياً انفصاله عن الضمير فيتعين أن يكون الضمير منصوباً معمولاً له .

وفي الحالتين تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف وهو الرجل في المثالين ، وهل روى الوجهان عن العرب وهما جر الصفة ونصبها في ذلك حتى يختلف حكم المعمول تبعاً لضبط الصفة ؟

الجواب بالإيجاب فقد روى الكسائي عن العرب قولهم : (لا عهد لي بالأمّ قفاً منه ولا أوضه) بفتح العين ليكون الضمير على نية الانفصال منصوباً .

(١) البيت من بحر الخفيف وهو في المدح بالشجاعة في الحرب وبالكرم في السلم لقائل مجهول والكالح من الكلوح وهو التكثير في عبوس وفي معناه مكفور وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان وكالح خبر مبتدأ محذوف وشاهده قوله . طلقه حيث يجب جر الضمير بالإضافة والبيت في معجم الشواهد ص ١٧٠ .

حكم المعمول إذا كانت الصفة معرفة

(ص) قال ابن عصفور :

«وإن كانت الصفة معرفة بالآلف واللام فإن كانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون ، فإن أثبت النون لم يجوز في المعمول إلا النصب نحو قولك قام الرجلان الحسنان وجوها والرجال الحسنون وجوها ، وقام الرجلان الحسنان الوجوه ، والرجال الحسنون الوجوه ، وقام الرجلان الحسنان وجوها منها والرجال الحسنون وجوها منهم ، وقام الرجلان الحسنان وجوهما والرجال الحسنون وجوههم إلا أن نصبه إذا اتصل به ضمير يعود على الموصوف لا يجوز إلا في ضرورة .

«وإن حذفت النون جاز فيه النصب والخفض إلا أن ذلك لا يجوز فيه إذا اتصل به ضمير عائد على الموصوف إلا في ضرورة .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من بيان حكم معمول الصفة في حالتيه إذا كان معرفاً بالآلف واللام أو ما هو في حكمه ، وإذا كان نكرة أو ما هو في حكمها وفي الحالتين كانت للصفة ذاتها نكرة ، شرع بين حكم المعمول في الحالة الثانية للصفة وهي إذا كانت معرفة .

الحالة الثانية : إذا كانت الصفة معرفة .

وقد جعل ابن عصفور الصفة إذا كانت معرفة على أنواع وهي الأنواع التي جعلها لاسم الفاعل مع معموله ، وهي المفردة والمثناة والمجموعة بالواو والنون والمجموعة بالآلف والتاء والمجموعة جمع تكسيري ولكنها في مجملها وحكم معمولها تنقسم إلى نوعين :

الاول : أن تكون مثناة أو مجموعة بالواو والنون .

الثاني : أن تكون غير ذلك وهي المفردة والمجموعة بالألف والياء والمجموعة جمع تكسير .

أولاً : إذا كانت الصفة مشاة أو مجموعة بالواو والنون : إذا كانت الصفة معرفة بالألف واللام وكانت مشاة أو مجموعة بالواو والنون فلها حالتان . ويختلف حكم المعمول في كل حالة :

١ - أن تثبت النون في المثنى وجمع المذكر السالم لحكم المعمول حينئذ وجوب النصب يستوى في ذلك أن يكون نكرة أو معرفة بالألف واللام ، فقال الأول أن تقول : جاءني الرجلان الحسنان وجوها ، وجاءني الرجال الحسنون وجوها ومثال الثاني وهو المعروف بأن جاءني الرجلان الحسنان الوجوه ، وجاءني الرجال الحسنون الوجوه بنصب المعمول قولاً واحداً نكرة كان أو معرفة .

ولمّا امتنع الجبر لأنه بالإضافة ، وثبت النون في الصفة يمنع الإضافة ، وامتنع الرفع أيضاً لأن الرفع يجعل الصفة غالية من ضمير يعود على الموصوف كما أن الصفة التي تعمل عمل الفعل لا تلحقها علامات تثنية وجمع كالفعل ، وجاء تثنية الصفة وجمعها مانعاً لها من العمل في الظاهر فلم يبق إلا النصب .

ومن شواهد نصب المعمول وهو نكرة قول الشاعر وهو الخطيب :

١٨٥ - سيري أَمَامَ فَإِنْ الْأَكْثَرِينَ حَصَى
وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا
قَوْمٍ مِمَّنْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ
وَمَنْ يَسْوَى بِأَنْفِ النَّاقَةِ الدَّيْبُ (١)

(١) البيتان من بحر البسيط وهما للخطيب في المدح (ديوانه ص ١٧٠)

ومن شواهد نصب المعمول وهو معرفة قول خرق تمدح قومها :

١٨٦ - لا يمدن قومي الذين هم

سمُ العداة وآفة الجور

النازلون بكل معترك

والطيون معاقدة الأزر^(١)

وإذا كان المعمول مصرفا بغير أل بأن اتصل به ضمير يعود على الموصوف وجب رفعه على الفاعلية لأن ذلك هو الأصل وهو الحقيقة، كما أن في المرفوع ضميرا يعود على الموصوف وهو المطلوب تقول: جاءني الرجلان الحسنان وجوههما وجاءني الرجال الحسنون وجوههم برفع

= دار صادر) يمدح قوما كانوا يسمون بأنف الناقة، وأنف الناقة لقب أطلق على جعفر بن قريع وكان أبوه قد ذبح ناقة ووزعها على نسائه ولم يبق منها إلا رأسها فأعطاهما لجعفر فأدخل يده في أنفها وجعل يجر الرأس فلقب به وكانوا يرون في ذلك عارا حتى مدحهم الخطيئة بهذا الشعر، وأمام بضم الهزة ترخيم أمانة وفي البيت عيب التضمين لأن خبر إن هو أول كلمة في البيت الثاني، وحى وأبا تمييز والآخرين والأكرمين صفات مشبهة وإن كانت على وزن اسم التفضيل وشاهده نصب معمول الصفة وهو مكررة والبيتان في معجم الشواهد ص ٢٩

(١) البيتان من بحر الكامل وهما لخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه تمدح قومها بنى قيس بالشجاعة والكرم والعفة وشاهده قوله والطيون معاقدة الأزر حيث نصب معمول الصفة المشبهة وهو معرفة كما أن الصفة معرفة وهي جمع مذكر سالم ثبتت معها النون والبيتان في معجم الشواهد

الوجه وهو أولى من نصيه ، ومع ذلك إذا اضطر شاعر إلى نصبه جاز له ذلك ، ومع الرفع الواجب والنصب على الضرورة يمتنع الجر على الإضافة لوجود النون .

٢ — أن تحذف النون في المثنى وجمع المذكر السالم ، وحكم المفعول حينئذ جواز النصب والخفض يستوى في ذلك أن يكون المفعول نكرة أو معرفة أيضا فتال الأول أن تقول جاءني الرجلان الحسنان وجههما ووجه وجاءني الرجال الحسنون وجوها ووجوه ، ومثال الثاني جاءني الرجلان الحسنان الوجه والوجه بالنصب والخفض وجاءني الرجال الحسنون الوجه والوجه بالوجهين أيضا ، ويمتنع الرفع كما في الحالة الأولى لثلاثي العطف من ضمير يعود على الموصوف ، وإنما جاز النصب مع حذف النون لأن النون قد تحذف تخفيفا كما ذكرناه في باب اسم الفاعل ، كما جاز الجر على الإضافة لحذف النون حتى وإن كان المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة (جاءني الرجلان الحسنان وجه) لأن الإضافة هنا لفظية فالتفتها التخفيف فقط ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَعُجِشْتُهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً
وَالطَّيِّبِ كُلِّ مَا التَّائْتُ بِهِ الْأَزْوَادُ (١)

بنصب كل على المفعولية أو جرهما على الإضافة .

(١) البيت من بحر البسيط وهو لافرزدق في المدح وقد سبق الاستشهاد به في هذا الباب (رقم ١٧١) وشاهده هنا بجىء الصفة المشبهة معرفة وهي جمع مذكر وقد حذف منه النون ومع ذلك يجوز في معمولها النصب على المفعولية أو الجر على الإضافة .

— ٣٧٤ —

فإن اتصل بالمعمول ضمير يعود على الموصوف وجب رفعه على
 الفاعلية أيضا تقول: جاءني الرجلان الحسنان وجوههما، وجاءني الرجال
 الحسنو وجوههم ، وامتنع النصب والخفض كما امتنع مع ثبوت النون حتى
 لا تكثر الضمائر المعتمدة من الصفة ومعمولها على الموصوف ، لكن إذا
 اضطر شاعر إلى نصبه أو خفضه جاز له ذلك .

(حكم المعمول في أحواله كلها)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كانت غير ذلك جاز في المعمول إن كان معرّفاً بالآلف واللام أو مضافاً إلى ما عُرِفَ بهما أو إلى ضميره أو إلى ما أُضيفَ إلى ضميره ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ، وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف لم يجوز فيه إلا الرفع وقد يجوز فيه النصب في الضرورة نحو قولك مررت بزيد الحسن وجهه ومررت بالرجل الحسن وجهه بنصب وجهه ورفعاه .

وإن كان نكرةً أو مضافاً إلى ضمير نكرة لم يجوز فيه إلا النصب نحو قولك : هذا الحسن وجهها الجميل أنفه ، وإن كان ضميراً فإن كان عائداً على ظاهر يجوز فيه النصب والخفض جاز فيه أن يكون في موضع نصب وأن يكون في موضع خفض ، فإن كان عائداً على ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب لم يجوز فيه إلا أن يكون في موضع نصب نحو قولك : هذا الحسن وجهها الجميل .

ويجوز أن يتبع معمولُ الصفة المشبهة باسم الفاعل بجميع التوابع ماعدا الصفة ، وإذا كان مخفوضاً خُفض المعطوف عليه ولم يجوز نصبه بإضمار فعل وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه .

(ش) هذا هو حديثه عن النوع الثاني من الصفة إذا كانت معرفة بالآلف واللام ، وكانت غير مشتاة أو مجموعة بالواو والنون وتشمل

الصفة المفردة (الحسن) أو المجموعة بالآلاف والثناء (المحسنات) أو المجموعة جمع التكسير (الحسان) وكلها تأخذ حكا واحدا ومعمولها كذلك يأخذ حكا واحدا .

والصفة إذا كانت معرفة بالآلاف واللام وكانت غير مشاة وغير مجموعة بالواو والنون كان معمولها أحد ثلاثة أشياء :

- ١ - مقترنا بآل أو مافى حكمه (جاءنى الطالب الحسن الوجهه) .
- ٢ - نكرة أو مضافا إلى ضمير نكرة (جاءنى الطالب الحسن وجهها الجميل أنفه) .

٣ - ضميرا عائدا على ظاهر (جاءنى الطالب الحسن وجهها الجميله) ويختلف حكم المفعول فى كل حالة من الثلاث السابقة بل قد يأخذ حكمين مختلفين تبعاً لفروع كل حالة وإليك البيان :

- أما الحالة الأولى وهى اقترانه بآل فإن لها فروعاً أربعة هى :
- مقترن بآل هو نفسه (جاءنى الطالب الحسن الوجهه) .
- مضاف لمقترن بآل (جاءنى الطالب الحسن وجهه الآب) .
- مضاف إلى ضمير المقترن بآل (جاءنى الطالب الحسن الوجهه الجميل أنفه) .
- مضاف إلى مضاف إلى ضمير المقترن بآل (جاءنى الطالب الحسن الغلام الجميل أنف وجهه) .

ويأخذ المفعول فى هذه الفروع الأربعة كلها حكا واحدا وهو إجاز الأوجه الثلاثة فى الإعراب وهما الرفع والنصب والجر .

أما الرفع فعلى الفاعلية والضمير محذوف فيها ليس فيه ضمير أو نائب عنه آل .

وأما النصب فعلى التثنية بالمفعول به والضمير المرفوع المستتر طائد على الموصوف فيما ليس فيه ضمير .

وأما الجر فعلى الإضافة وهى جائزة بل هى أولى من الوجهين السابقين لأن الصفة بإضافتها تكون غير عاملة وهو أولى من العمل رفعا أو نصبا .

ومن شواهد هذه الفروع قول الشاعر وهو نظير الحسن الوجه :

١٨٧ - فسا قومي بـثعلبة بن سعد
ولا بقرارة الشعر الرقابا (١)

وقول الآخر وهو نظير الحسن وجه الأب :

١٨٨ - لقد علم الأيقاظ أخفية الكرى
ترججها من حالك وإكتحالها (٢)

(١) البيت من بحر الوافر وهو للحارث بن كازم من قصيدة قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلاحق بقريش ، يمدح قومه بأنهم ليسوا كقبيلة ثعلبة بن سعد ولا قبيلة فزارة فى الضعة والخسة ، والشعر جمع أشعر وهو من كثر شعر جسده وشاهده نصب معمول الصفة المشبهة لاقتراحه بآل ، والصفة أيضاً مقترنة بآل فصار مثل الحسن الوجه وهو يجوز فيه الأوجه الثلاثة وقد جاء هنا بالنصب والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للسكيت بن زيد الأسدى .
الأيقاز : جمع يقظ (صفة مشبهة) أخفية جمع خفي وأراد بها أجفان العيون .

والكرى : النوم ، والتزجج : يقال رججت المرأة حاجبها دققتها وطولتها .

وبقى من فروع المعمول المقترن بأل أو ما في حكمه فرع واحد وهو ما إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف كما في قولك : جاءني الرجل الحسن وجهه ، وقد ذكر ابن عصفور في حكمه أنه لا يجوز فيه إلا الرفع وجعل نصبه من الضرورة ومنع خفضه :

أما منع الخفض بالإضافة فلأنه قد اجتمع فيه شيان ضعيفان : أحدهما : تكرار الضمير : فواحد مستتر مرفوع بالصفة تائد على الموصوف ، وآخر بارز مضاف إلى المعمول .

ثانيهما : الجمع بين الألف واللام والإضافة .

أما منع النصب وجعله في الضرورة فلأنه قد اجتمع فيه تكرار الضمير وجعله بعضهم جائزاً حسناً . فلم يبق إلا الرفع وهو الأصل مع وجود ضمير واحد تائد على الموصوف ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

١٨٩ — سبثنى الفتاة البعثة المتجرّد

اللطيفة كشحه وما خلت أن أسبى

فهو مثل جاءني الحسن الوجه الجميل أنه وقيل هذا لا يجوز فيه إلا الرفع فارتفع كشحه فاعلا بالصفة المشبهة قبله ،

الحالة الثانية للمعمول : وهي إذا كان نكرة أو مضافاً إلى ضمير النكرة مع الصفة المقترنة بأل أيضاً : ومثاله قولك : جاءني الطالب الحسن وجهاً الجميل أنه .

والمعنى علم المتبذون بحال أجفان العيون وشاهده جوار الأوجه الثلاثة في أخفية الكرى فهو مثل الحسن وجه الأب والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٦ .

فالحسن وجها جاء المعمول فيه نكرة ، والجمل أنفه (بالنصب) جاء المعمول فيه مضافاً إلى ضمير النكرة أى أنف الوجه السابق .

وحكم هذه الحالة النصب قولاً واحداً ويمتنع الرفع لخلو الصفة حينئذ من ضمير يعود على الموصوف وهو قبيح ، كما يمتنع الجر على الإضافة لوجود أل في المضاف دون المضاف إليه ، ومن شواهد هذه المسألة ، قول الشاعر :

١٩٠ — فذاك وخم لا يبالي السبأ
الحزن باباً والعقور كلباً^(٢)

الحالة الثالثة للمعمول : وهى أن يكون ضميراً عائداً على اسم ظاهر ،

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل لقائل مجهول ، والبضة : الممتلئة والمتجرد يكسر الراء ، ما يعرى من الجسد وهو الصدر وغيره ، والكشع ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ومعنى سبتى أى أمرتى .

وشاهده رفع ككشحه معمول الصفة المشبهة لإضافتها إلى ضمير الموصوف ونصبه أو جره فيها ضعف والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧ .

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما لرقبة بن العجاج فى ذم لإنسان . والوخم : الثقل ، الحزن باباً : البخيل من حزن المسكان إذا خشن وغلظ . العقور كلباً : البخيل أيضاً لأن من كلبه يعقر الناس لا يكون كريماً وشاهده قوله الحزن باباً والعقور كلباً (باباً وكتباً) معمولان للصفة المشبهة وهما نكرتان فوجب نصبهما على التمييز والتشبيه بالمفعول به والبيتان فى معجم الشواهد ص ٤٤٠ .

وقد جعل ابن عصفور حكم المفعول في هذه الحالة تأيها لحكم الاسم الظاهر العائد عليه :

— فإن كان المفعول الضمير عائداً على اسم ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض ، جاز في الضمير هو الآخر النصب والخفض مثال ذلك قولك : جاءني الطالب الحسن الوجه الجميل ، فالوجه يجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والخفض على الإضافة فكذلك الضمير العائد عليه وهو مفعول الصفة الثانية ، ولا يجوز الرفع هنا وإن جاز في الاسم الظاهر لأن الصفة لا ترفع الضمير البارز .

— وإن كان المفعول الضمير عائداً على اسم ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب كان كذلك الضمير لا يجوز فيه إلا النصب ، مثال ذلك قولك : جاءني الطالب الحسن وجهها الجميل فوجهها يجوز فيه النصب فقط على التشبيه بالمفعول به فكذلك الضمير العائد عليه وهو مفعول الصفة الثانية .

وأما قول ابن عصفور : ويجوز أن يتبع مفعول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة ... إلخ ،

فعناه أن مفعول الصفة المشبهة يجوز توكيده والعطف عليه والإبدال منه لأنه اسم كالأسماء الأخرى ، وعلى ذلك نقول : هذا حسن الوجه كله ، وهذا حسن الوجه واللسان ، وهذا حسن الوجه لونه بهي التوكيد والعطف والبديل تابعة في اللفظ لما قبلها ولا يجوز غير ذلك أي غير الإتيان على اللفظ . ويجوز رفع التابع والمتبوع معا ونصبهما — مع الجر — في المثال المذكور .

ثم استثنى ابن عصفور الصفة من التبعية أي أن مفعول الصفة المشبهة

لا يوصف فلا تقول : جاني رجل حسن الوجه الجميل ، وقد علوه بأن
الصفة المشبهة في الحقيقة إنما هي للمعمول أى للوجه في مثالنا وإن أسندت
للرجل فقد بين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبيين ، كما أن معمول الصفة
محال دائماً على الموصوف الأول فأشبه المضممر ، ولا نغنى بالسبب منه إلا
هو والمضممر لا يوصف ، كما أن الصفة المشبهة ضعيفة في العمل فلا تنهض
بالعمل في اثنين وهما الموصوف والصفة ، وهي وإن عملت في المؤكد
والتوكيد فلا تنهض شيئاً واحداً .

ومع ذلك كله فقد جاء وصف معمول الصفة المشبهة في قوله ﷺ في
صفة الدجال (أَعورُ عينه النينة)^(١) قال أبو حيان معلقاً عليه : فينبغي
أن ينظر في ذلك^(٢) .

والأصح أنه عند اتباع معمول الصفة المشبهة أن يتبع على اللفظ رفعاً
أو نصباً أو جراً ، وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع
فأجاز مررت بالرجل الحسن وجهه نفسه، وهذا قوى اليد والرجل برفع
نفسه والرجل مع جر المعمول ، كما أجاز البغداديون الخفض في العطف
على المنصوب فتقول هذا حسن وجهها ويد لأن الإضافة كثرت فكأنها
ملفوظ بها .

والأصح أن ذلك كله لا يجوز ، وقد صرح سيدي به بمنع ذلك وأنه لم
يسمع منهم في هذا الباب .

وهنا سؤال : هل يجوز نصب المعطوف على معمول الصفة المشبهة

(١) انظر تخریج الحديث في أول الباب عند كلامنا عن الصفة إذا
كانت نكرة .

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيان: ج ٤ ص ٨٩٠ (رسالة دكتوراه -
د/ الشريف أبو طالب) .

— ٣٨٢ —

المخفوض على الموضع أو ياضمار فعل قياسا على الممطوف على المعمول اسم.
الفاعل المخفوض في مثل قولك : هذا الضارب الرجل وعلامه بالنصب
عطفا على الموضع وهذا الضارب الرجل وعمرا بالنصب ياضمار فعل ؟

الجواب : أن ذلك إنما جاز في اسم الفاعل لأنه أقرب إلى الفعل
من الصفة المشبهة وأقوى على العمل ، وعليه فلا يجوز النصب على الموضع
مطلقا كما لا يجوز النصب على إضمار فعل لأن الفعل لا يشبه إنما يشبه
الوصف ، ولا يجوز هذا حسن الوجه واللسان بنصب اللسان أيضا على
إضمار صفة تنصب لأن الصفة المشبهة لا تعمل مقدرة .

البَابُ التَّاسِعُ

(باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على الزوم)

باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم

(تعريف المصدر واسم الزمان والمكان والحال)

(ص) قال ابن عصفور:

(بهذا الباب تبين أحكام المنصوبات التي لا ينفك الفعل عن طلبها من جهة المعنى وهي الحال والمفعول المطلق وأعني به المصدر والمفعول فيه وأعني به ظرفي الزمان والمكان .

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو قيام ، أو عدده نحو عشرين ضربة ، أو ما قام مقامه نحو قولك : سرت قليلا فحذفته وأقمت صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو قولك : سرت كل السير أو أشد السير ، ويشترط في جميع ذلك أن يكون منصوبا بعد فعل من لفظه أو من معناه .

وأما ظرف الزمان فهو اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه نحو : سرت قدوم الحاج أي وقت قدومه فحذفت اسم الزمان وأقمت المصدر مقامه ، أو ما شبه به أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو بعضه نحو قولك : سرت جميع اليوم أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوبا على معنى في .

وأما ظرف المكان فهو اسم المكان أو عدده نحو عشرين ميلا ، أو ما قام مقامه نحو قولك : قعدت قريبا منك أي مكانا قريبا منك فحذفت الظرف وأقيمت صفته مقامه أو ما شبه به أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوبا على معنى في .

والحال هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية مفسر لما انهم من الهيئات أو موق كد لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسر قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ، والموق كد : تبسم زيدٌ ضاحكاً .

(ش) حديث متصل وكلام غير مقطوع وهو حديث ابن عصفور وكلامه عن المنصوبات وهي الفضلات في الكلام إذ انصب علم لها في الأصل ، وكان قد ذكر أول الكتاب أنها خمسة عشر لكن يخرج منها اسم إن واسم لا النافية للجنس وخبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وقامع المنصوب أو الجارى مجراه ، فهذه عمدة وأركان في الجملة شئت بالفضلات .

أما الفضلات الأصلية فهي المفاعيل الخمسة والمعتقنى والحال والتمييز ويلحق بالمفعول به المنادى، وعلى هذا الترتيب سردها ابن مالك في الألفية وخبرها ، وبدأ المفاعيل بالمفعول به ثم المطلق ثم المفعول له ثم المفعول فيه ثم المفعول معه ومثل ذلك أو قريب منه فعل الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الكافية ولا هلة إلا ما ذكره الرضى في قوله (١) : « ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أولى إذ الفاعل لا يخلو من حال في المعنى » .

وأما ابن عصفور فكانت له طريق تخالف ذلك في سرد هذه المنصوبات، حيث ذكرها حسب أهميتها وموقعها من الجملة وقائمتها للفعل فبدأ بالمفعول به لأنه ألصق شيء بالفعل وفاعله وأشد اتصالاً بهما كما بينا عند الحديث عنه، ولما انتهى من الحديث عن المفعول به وعن ناصيه وه الفعل واسم الفعل واسم الفاعل والمصدر شرع يتحدث عن المفعول المطا

(١) شرح الرضى على الكافية : ٢٩٦/٢ تحقيق يوسف حسن ٤ (جامعة قار يونس) .

وعن المفعول فيه وهو الظرف بنوعيه وعن الحال تحت عنوان: باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم ، ثم أعقب ذلك بباب آخر وهو باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم فتحدث عن المفعول معه والمفعول لأجله ، ثم ختم حديثه بالتمييز والمستثنى .

ويعمل ابن عصفور سبب تقديم الأربعة الأولى وتأخير الأربعة الثانية فيقول (١) :

وإنما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة لأن الفعل يتعدى إليها على اللزوم والأربعة الأخرى لا تلزم ، ألا ترى أن كل فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه وأنه لا بد له من زمان ومكان يكون فيهما وكذلك أيضاً لا بد للفاعل والمفعول من حال يكونان عليهما ، وأما التمييز فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى التمييز وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله فيحتاج الفعل إلى مفعول معه وقد لا يكون فلا يحتاج إذ ذاك إلى مفعول معه ، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول لأجله . انتهى .

وفي معنى ذلك يقول الزجاجي (٢) : اعلم أن كل فعل متعدداً أو غير متعد فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء وهي المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال .

(١) شرح الجمل الكبير ٣٢٤/١ تحقيق صاحب أبو جناح .

(٢) كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي ص ٣٢ تحقيق

د/على توفيق الحمد (جامعة اليرموك) .

وذكر ابن أبي الربيع^(١) أن جميع الأفعال تتعدى إلى المفعول المطلق لأن كل فعل لابد أن يكون مشتقاً من حدث وكذلك جميع الأفعال تتعدى إلى المفعول فيه ، لأن كل فعل لابد أن يقع في زمان ولا بد له من مكان يحتوي عليه ، وأما الحال فهو مشبه بالمفعول فيه لأنك إذا قلت قام زيد فقه طلب القيام حالة وقع فيها كما يطلب زماناً أو مكاناً فنقول : قام زيد ضاحكاً ومن الممكن أن نقول : قام زيد في وقت الضحك ، وأما المفعول لأجله فاستعمله بحرف الجر ، وأما المفعول معه فإن الأفعال كلها لا تتعدى إليه بل يتوقف فيه على ما سمع من العرب ، والاستثناء ينتصب على التشبيه بالمفعول معه .

ثم قال آخر حديثه : فقد تحصل مما ذكرته أن أقوى تعدى الأفعال تعديها إلى المصدر ثم إلى الزمان ثم إلى المكان ثم إلى الحال انتهى .

وعلى هذا رتب ابن عصفور حديثه فبدأ بالمفعول المطلق ثم تلى بظرف الزمان وثلاث بالمكان وختم بالحال وكان مدار حديثه عن هذه الأربعة في أمور :

- تعريفها وبيان أنواعها في الكلام .
- أقسامها وضابط كل قسم وأمثلة له بحسب الإبهام وغيره .
- تعدى الفعل إليها ظاهرة ومضمرة بنفسه أو بواسطة .
- أقسام الثلاثة الأولى بالنظر إلى التصرف والانصراف أو عدم ذلك .
- مجيء الحال على قسمين : مبينة ومؤكدة وشروط كل .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع القرشي :
٤٦٩/١ ، ٥١٠ تحقيق عياد اللثيق .

— أحوال الواو الرابطة : في الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت كل منهما حالا .

— ما يقتضيه العامل من هذه الأربعة بعطف أو بغير عطف .

— تقديم هذه الأربعة على العامل وأحكامها مفصلة .

عرف ابن عصفور المصدر بأنه اسم الفعل ، قال ابن أبي الربيع^(١) :
أى الاسم المأخوذ منه الفعل كما تقول تراب الآنية أى التراب المعمول
منه الآنية ، وذهب السوار أى الذهب المعمول منه السوار فكأن السوار
إنما يدل على الذهب بذاته لا بشكله كذلك الفعل يدل على ما أخذ منه
وهو الحدث بحروفه ويدل على المعنى الزائد الذى به استحق أن يقال له
فعل بالشكل والبنية ، ثم يقول : لجميع الأفعال إنما هى مأخوذة من أسمائها
أى خارجة منه فالأصل القيام والضرب والقعود فلما أرادوا الإخبار بإيقاع
ذلك فى الزمن الماضى اشتقوا منها قام وضرب وقعد لجميع الأفعال إنما
هى مأخوذة من الحدث هى تدل على الحدث بالحروف والمادة ثم تدل
بعد ذلك على معنى زائد على الحدث وهو الزمان . انتهى^(٢) .

وعلى ذلك فإن المصدر أصل للفعل ، والفعل فيه المصدر وويادة فهو
يدل على الحدث والزمن ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، فى الفرع
الأصل وزيادة .

وهنا مسألة خلاف قديمة : هل الفعل مشتق من المصدر أو العكس^(٣) ؟

(١) البسيط فى شرح جمل الوجاجى ١ : ١٦٨ (دار الغرب
الإسلامى) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل وأدلة كل فريق من البصريين =

الكوفيون : على أن المصدر مشتق من الفعل لأن الفعل عامل في المصدر .

قال ابن عصفور^(١) ولا حجة فيه لأن العمل إنما حصل بعد التركيب ، والدعوى أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب ، واحتجوا أيضاً بأن المصدر مؤكد للفعل .

قال ابن عصفور ذلك فاسد لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، كما أن المصدر لا يكون مؤكداً إلا في حالة اتصافه بعد فعله . واحتجوا بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته .

قال ابن عصفور . ولا حجة في ذلك لأن الأصل قد يحمل على الفروع فيما هو أصل في الفروع واحتجوا بوجود أفعال لا مصادر لها كفعل التعجب ونعم وبئس ، ورد ذلك بأن العرب ترفض الأصول وتستعمل الفروع كاستعمالهم خبر كاد وأخواتها جملة فعلية ورفضهم أن يكون اسماً مع أنه الأصل .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا بأدلة كثيرة :

منها : أن الفعل يدل على اثنين وهما الحدث والزمن ، والمصدر يدل على واحد وهو الحدث والواحد قبل الاثنين .

ومنها : أن المصدر اسم وهو مستغن عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم .

= والكوفيون في أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٧١ والإنصاف له ج ١ ص ٢٣٥ المسألة رقم : ٢٨ .

(١) شرح الجمل : ٩٨/١ ، ٩٩ ، ١٠٠ بتلخيص مفيد .

قال ابن عصفور : الدليل القاطع أن يقال : استقرت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو أحر مشتق من الحرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان فدل ذلك على أنها مشتقة منه ^(١) انتهى .

ومصادر الأفعال الثلاثية سماعية ولا قياس منها إلا القليل :

— فإن كان الفعل مفتوح العين ، فإن كان متعدداً فصدره فعل يسكون المين مثل ضرب وقتل ، وإن كان لازماً فصدره الفعول مثل السجود والركوع ، وإن دل على صوت فصدره الفعال والفعيل مثل الصراخ والصريخ والنياح والنبيح ، وإن دل على حرفة فصدره الفعالة كالتجارة والزراعة ، وإن دل على حركة فصدره الفعلان كالتغليان والفيضان .

— وإن كان الفعل مكسور العين فإن كان متعدداً فصدره كالمفتوحها مثل الفهم والأمن وإن كان لازماً فصدره الفعل بفتح العين كالفرح والفعلة بضم الأول كالخبرة .

— وإن كان الفعل مضموم العين فله أوزان مختلفة : فعالة كفصاحة وبلادة ، وفعولة كصعوبة وسهولة ، وفعل بضم الأول كخبث وإقوم .

(١) شرح الجمل الكبير : ١٠٠/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح (العراق) .

ومصادر غير الثلاثي قياسية : فأفعل لإفعال وفعل تفعيل وفاعل فعال أو مفاعلة ، والمبدوء بباء زائدة كفعله مع ضم ما قبل الآخر ، والمبدوء بهجمة وصل كفعله مع كسر ثالثة وزيادة ألف قبل الآخر ، ولصوغ المصدر باب طويل سيأتي عند ذكر الأحكام التصريفية (١) .

وذكر النحاة أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه اسم جنس ، وأسماء الأجناس تقع على القليل والكثير بلفظ واحد ، وأجاء بعضهم تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، ولذلك تقرأ : كتاب البيوع والمعاملات وكلاهما جمع يسع ومعاملة ، وكتاب الأقضية والشهادات وهما جمع قضاء وشهادة ، وما ذلك إلا لكثرة الأنواع .

واتفقوا على أنه يجوز لإفراد المصدر وتثنيته وجمعه إذا أردت منه العدد تقول : ضربته ضربة وضربتين وضربات .

ومن أحكام المصدر أنه اسم متصرف أى يأتي مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً إلا ما استثنى ويأتي منصرفاً أى منوناً ومضافاً ومقترباً بالألف واللام وعاملاً فى غيره ومعمولاً لغيره تقول : أساءنى ضربك المؤدب ، ورأيت ضربك المؤدب قبيحاً ولا أوافق على ضربك المؤدب ، ومن ذلك قول الشاعر :

١٩١ - تقول ابنتي إن انطلقتِ واحداً

إلى الروض يوماً تاركى لا أاليا (٢)

(١) انظر المقرب لابن عصفور ص ٤٨٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للمالك بن الربيع كما فى مراجعه وهو فى =

وفيه وقع المصدر اسما لأن مضافا فهو متصرف منصرف .

ولما كان الفعل مشتقا ومأخوذا من المصدر على الصحيح كثر وقوع المصدر تأكيدا له وهو من انتساب أو رجوع الفرع لأصله ، وعلى ذلك فكثيرا ما يقع المصدر مفعولا مطلقا وهو المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ، فأنت تقول ضربت وأكلت وكتبت فقد أخرجت أحداث هذه الأفعال وأظهرتها وهي الضرب والأكل والكتابة إلى الوجود ، وسيدويه يسمية الحدث أو الفعل ، ويكون الذي أوجده هو الحدث أو الفاعل .

واستعمل ابن عصفور في كلامه طوال هذا الفصل من تعريف وتقسيم وغيرهما لفظ المصدر ، ويقصد به المفعول المطلق من باب إطلاق العام على الخاص ، لأن المصدر يقع مفعولا مطلقا وغيره ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا .

وقال ابن عصفور في ذلك^(١) : اختلف النحويون في تسمية المصدر

== شكوى ابنته من رحيله عنها ، والروع بفتح الراء هو الحرب والخوف وبضمها هو القلب والعقل ، وتاركى خبر إن مرفوع ، وجملة إن مفعول القول وجملة لا أبالي حال وهم العيني فقال : إنها مفعول به ، وأبأ اسم لا منصوب بالالف لإضافته إلى ياء المتكلم واللام مقحمة بينهما والخبر محذوف تقديره موجود ، وشاهده هنا تصرف المصدر ويستشهد به النحاة على جبي الحال من المضاف إليه والبيت في معجم الشواهد ص ٤٢٥ .

(١) شرح الجمل الكبير : ٤٤٩/٢ .

مفعولا مطلقا ففهم من قال : إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يقيد بصفة بخلاف باقى المفعولات فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال مفعول به أو فيه أوله أو من أجله أو معه ، ومنهم من قال : إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه يصل إليه الفعل بنفسه ، وماعدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير في ، حتى المفعول به قد يقيد بحرف أيضا في موضع نحو مررت وليس كالمصدر الذى يصل إليه الفعل بنفسه أيذا انتهى .

عرف النحاة المصدر العام بأنه اسم الفعل أى الاسم المأخوذ منه الفعل وعرفوا المفعول المطلق وهو الشئ من المصدر بأنه المصدر الذى اشتق منه الفعل إذا تعدى إليه الفعل ، وقيل : هو اسم يؤكده عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا أو حالا وهذا القيد الأخير ليخرج مثل ضربك ضرب أليم لأنه خبر ، ومثل : (فتبسم ضاحكا) ^(١) لأنه حال .

وعرفه ابن عصفور فقال : هو اسمُ الفعل أو عدده أو ما قام مقامه أو ما أضيف إليه المنصوب بعد فعل من لفظه أو من معناه .

وعلى ذلك فالمفعول المطلق عند ابن عصفور ينطبق على أربعة أشياء :

١ - المصدر ذاته : ومن أمثله قوله تعالى : (وكل شيء فصلناه تفصيلا) ^(٢) وقوله : (وجاهدكم بحججهم كبيراً) ^(٣) ، وقوله : (كلاً لو تعلمون علم اليقين) ^(٤) وهو فى الآية الأولى مؤكّد للفعل وفى الثانية والثالثة مبين لنوعه بالوصف أو بالإضافة .

٢ - عدد المصدر : ومن أمثله قوله تعالى : (فقبضت قبضة من أثر

(١) سورة النمل آية رقم : ٩٩ . (٢) سورة الإسراء : ١٢ .

(٣) سورة التكاثر : ٥ . (٤) سورة طه : ٩٦ .

الرسول^(١) وقوله : (سنعذبهم مرتين)^(٢) ، وقوله : (فاجلدوهم ثمانين جلدة)^(٣) ، فقبضة مفعول مطلق مبين لمرة واحدة : (وقيل مفعول به) وكذلك مرتين وثمانين في الآية الثانية والثالثة .

٣ — ما يقوم مقام المصدر : وذلك كالصفة التي تقوم مقام الموصوف فالموصوف هو المفعول المطلق حقيقة ثم يحذف وتقوم الصفة مقامه وتعرب مفعولاً مطلقاً تقول : مرت قليلاً وأصله سرت سيرا قليلاً فحذفت الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ومنه قوله تعالى : (واذكروا الله كثيراً اعلمكم تفاحون)^(٤) ، أى ذكرنا كثيراً ومنه (فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً)^(٥) وجعلوا منه قوله (لن يضرثوا الله شيئاً)^(٦) تأويله ضرراً لا قليلاً ولا كثيراً فهو اسم وضع موضع المصدر^(٧) ، وقوله (ثم لم ينقصوكم شيئاً)^(٨) قال أبو حيان^(٩) : شيئاً منصوب على المصدر أى لا قليلاً من النقص ولا كثيراً ، وجعلوا منه أيضاً قولهم : رجع القهقري وقعد القرفصاء لأن ذلك نوع للرجوع والقعود ، وإذا كان الفعل يعمل في الجنس فعمله في النوع من باب أولى^(١٠) .

ومما يقوم مقام المصدر أيضاً ضميره وذلك مثل قوله تعالى : (فنن يكفر بعد منكم فإني أعذبه عذاباً لا أعذبه أحدًا من العالمين)^(١١) قال

-
- | | |
|--|----------------------------|
| (١) سورة طه : ٩٦ . | (٢) سورة التوبة : ١٠١ . |
| (٣) سورة النور : ٤ . | (٤) سورة البقرة : ١٠٠ . |
| (٥) سورة التوبة : ٨٢ . | (٦) سورة آل عمران : ١٧٧ . |
| (٧) التبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٤٧٠/١ . | |
| (٨) سورة التوبة : ٤ . | (٩) البحر المحيط : ٣٧١/٥ . |
| (١٠) أسرار العربية ص ١٧٦ . | |
| (١١) سورة المائدة : ١١٥ . | |

المفسرون النحاة : الضمير في أعذبه للمصدر ولو أريد بالعذاب ما يعذب به لم يكن بد من الباء^(١) ومثله قوله :

هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْوُسُهُ
وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّثْمِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(٢)

فالهاء من يدرسه مفعول مطلق يعود على المصدر المفهوم من الفعل
أى يدرس الدرس^(٣) .

وعما يقوم مقام المصدر أيضا آله مثل ضربته سوطا وقتلته عصا ،
وأصله ضربا بسوط وقتلا بعصا ، ومنه قوله تعالى : (وكل شيء أحصيناه
كتابا)^(٤) أى إحصاء بكتاب أو إحصاء كتاب .

٤ — ما يضاف إلى المصدر : ومن أمثله قوله تعالى في طريقة الإيفاق
(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط)^(٥) فكل مفعول
مطلق لأنه أضيف إلى المصدر ، ومثله قوله (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب
ينقلبون)^(٦) فأى مفعول مطلق لإضافته إلى المصدر أيضا ومثله :
(وجاهدوا في الله حق جهاد)^(٧) ومثل كل وحق بعض وأشد وأمثالهما
في مثل قولك سرت بعض السير أو أشده أو أكثره .

(١) البحر المحيط : ٤ / ٤١٥ .

(٢) البيت من بحر البسيط سبق الاستشهاد به في باب الأفعال المتعدية
(برقم ١٣) وشاهده هنا تعدى الفعل إلى ضمير المصدر في قوله يدرسه
ولا يصح عوده على القرآن لئلا يلزم تعدى الفعل إلى الضمير وظاهره مما .

(٣) المقرب لابن عصفور ص ١٣٨ .

(٤) سورة النبأ : ٢٩ . (٥) سورة الإسراء : ٢٩ .

(٦) سورة الشعراء : ٢٢٧ . (٧) سورة الحج : ٧٧ .

قالوا : وشرط إقامة المضاف إلى المصدر مقام المصدر أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه (المصدر) في المعنى أو بعضه وينطبق ذلك على ما مثلنا به وعلى الآيات التي أوردناها ، ويخرج بالشرط قولك سرت لإبتغاء السير فهو مفعول لأجله لا مفعول مطلق .

وأما قوله في التعريف : المنصوبُ بعد فعلٍ من لفظه أو من معناه فعناه أن شرط المفعول المطلق أن يؤتى به بعد فعله المأخوذ منه من لفظه كما مثلنا وقوله (فاصفح الصفيح الجميل)^(١) (فاصبر صبراً جميلاً)^(٢) أو من معناه كقوله تعالى (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله)^(٣) وقوله في حق امرأة العزيز عن يوسف (قد شغلها حياء)^(٤) ومنه قول امرئ القيس من معلقته :

١٩٢ - ويومًا على ظهر الكتيب تعذرت

على وآلت حلقة لم تحلل^(٥)

حلقة مفعول مطلق منصوب بعد فعل من معناه وهو آلت ، وجعلوا من المفعول المطلق اسم المصدر المنصوب كقوله تعالى (وتبتل إليه تبتيلاً)^(٦)

(١) سورة الحجر : ٨٥ . (٢) سورة المعارج : ٥ .

(٣) سورة النور : ٦١ . (٤) سورة يوسف : ٣٠ .

(٥) البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة وهو في الغزل الفاحش والكتيب الرمل ، ومعنى تعذرت أى امتنعت ؛ وآلت حلقة لم تحلل : أى أقسمت ألا أطاقعه ولم تستثن فى يمينها ولم تحنث ، وشاهده نصب حلقة بعد فعل من معناه فقيل منصوبة بهذا الفعل وقيل بل بفعل من لفظها محذوف وهو حلفت كما سيأتى فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

(٦) سورة المزمل : ٨ .

والمصدر تبتل وقوله (واقه' أنبتكم' من الأرض نباتاً)^(١) والمصدر
لإنبات .

فإن لم يحىء المصدر أو اسمه بعد فعل من لفظه أو من معناه فلا يكون
مفعولاً مطلقاً بل اسم من الأسماء تقول: أعجبني ضربك وكرهت ضربك
وخفت من ضربك .

ولا يشترط في المفعول المطلق أن يأتي بعد فعل فقد يأتي بعدما يعمل
عمل الفعل من مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة مثال
المصدر قوله تعالى (فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفوراً)^(٢) ومثال اسم الفاعل
قوله (والصافات صفاً فالزاجرات زجراً)^(٣) وقوله (فالعاصفات عصفاً
والناشرات نشرًا)^(٤) وتقول يسرنى المؤدب تأديباً ويعضبنى التميم لؤماً،
وإن منع بعضهم عمل الصفة المشبهة .

وهنا سؤال وهو : بم انتصبت هذه المصادر الثلاثة المختلفة في مثل
قوله تعالى (فاصبر صبراً جميلاً)^(٥) فيما جاء من مصدر بعد فعل من لفظه
وهو جار عليه ، وقوله (واقه' أنبتكم' من الأرض نباتاً)^(٦) فيما جاء من
مصدر بعد فعل من لفظه وهو غير جار عليه (اسم مصدر) وقوله (قد
شفقها حباً)^(٧) فيما جاء من مصدر بعد فعل من معناه ؟

-
- (١) سورة نوح : ١٧ .
 - (٢) سورة الإسراء : ٦٣ .
 - (٣) سورة الصافات : ٢، ١ .
 - (٤) سورة المرسلات : ٢ ، ٣ .
 - (٥) سورة المعارج : ٥ .
 - (٦) سورة نوح : ١٧ .
 - (٧) سورة يوسف : ٣٠ .

أجاب ابن عصفور عن ذلك قائلاً^(١) : وإذا كان المصدر منصوباً بعد فعل من لفظه فإن كان جارياً على الفعل كان منصوباً به (فاصبر صبراً جميلاً) وإن لم يكن جارياً عليه نحو قوله تعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ففي الناصب له خلاف : منهم من نصبه بفعل مضمر يجرى عليه المصدر ويدل عليه الفعل الظاهر أى نبتم نباتاً ، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن لم يكن جارياً عليه .

قال ابن عصفور : عمل الظاهر راجح من حيث أنه لم يتكلف الإضمار مرجوح من حيث المغايرة ، وعمل المضمر راجح من حيث الموافقة لمعنى المصدر مرجوح لتكلف الإضمار .

ثم قال : وإذا كان المصدر منصوباً بعد فعل من معناه (قد شئتُ ففعلتُ حباً) (وآلتُ رحمة) و (تبسمتُ وميضَ البرقِ) ففيه خلاف :

فهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وهو رأى المبرد والسيرافى قال : وإلى هذا المذهب ذهب سيدييه بدليل جده القهقرى من رجح القهقرى منصوب برجح لما كان ضرباً من الرجوع وإن لم يكن من لفظ رجح . وذهب الفارسي وابن جنى إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه قال : وقد نص ابن جنى فى الخطاير له على امتناع انتصاب جلوساً بقعد من قولك قعد زيد جلوساً قال : والصحيح الأول وهو أن المصادر المنصوبة بعد أفعال من معناها منصوبة بالأفعال المذكورة ذاتها قال : وأما قولهم : تبسمت وميض البرق فيجوز أن يكون من هذا القبيل ، ويجوز أن يكون أصله تبسمت تبسماً مثل وميض البرق فحذف

(١) نقل طويل من شرح التسهيل لناظر الجيش (باب المفعول المطلق ج ٣) وهو قتل من كتب ابن عصفور المفقودة والى تفرد بكثير منها ناظر الجيش كشرح المقرب وشرح الإيضاح .

المصدر وأقيمت صفته مقامه : انتهى كلام ابن عصفور^(١) بتلخيص شديد :

فتبين من هذا أن المفعول المطلق بأنواعه الثلاثة السابقة منصوب بالفعل الذي قبله أو مايجرى مجراه بما ذكرناه قبل على الأصح .

ولا يشترط في هذا الناصب أن يكون في الكلام فقد يكون مقدرًا ، وكثيرا مايكون كذلك وهو على نوعين : جائز وواجب : فالجائز أن توجد قرينة تدل عليه فإن شئت أظهرته وإن شئت قدرته مثال ذلك أن ترى حاجا عائدا فتقول له : حجا مبرورا أو قادمًا من سفر فتقول : خير مقدم أو قاضيا فتقول : غضب الخيل على اللجم .

والواجب : أن يقوم المصدر مقام الفعل كما شرحنا في عمل المصدر قبل ذلك في مثل ضربا ويدها ، وقوله تعالى (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب^(٢)) أى اضربو الرقاب ضربا ، ومنه بقية الآية (حتى إذا أنخنتموم فشدوا الوثاق فإما مئاة بعد وإما فداء^(٣)) فناء وفداء مصدران لفعل محذوف أى تمنون وتفدون وهو الذى يجيء في تفصيل بعد طلب .

ومن حذف الناصب أيضا قوله تعالى (وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمرّ مر السحاب صنع الله^(٤)) وقوله (إليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا^(٥)) ففصنع الله ووعد الله حقا مصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبا وقد جاءت مؤكدة للكلام الذى في معناها ، ومن ذلك (إذ دخلوا

(١) المرجع السابق ، وقد تصرف فيه بالتلخيص والإيجاز .

(٢) سورة محمد : ٤ .

(٤) سورة النمل : ٨٨ .

(٥) سورة يونس : ٤ .

عليه فقالوا سلا^(١) ما^(٢) وقواه (فصحقا لأصحاب السمع^(٣)) وقواه
(والذين كفرُوا فتعسا لهم^(٤)) مما يجي. دعاء للعره أو دعاء عليه ، ومن
ذلك المصادر المثناة مثل لبيك وسعديك وحنانيك في مثل قول الشاعر
وهو طرفة بن العبد :

١٩٣ — أبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضنا
حنانيك بعضُ الشر أهونُ من بعضٍ

وسياتي لحذف العامل باب طويل إن شاء الله مع طول الكتاب .

وأما ظرف الزمان فقد عرفه النحاة — أو ابن مالك — بقولهم^(٥) :
ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه (وهو الفعل) مذكور
أو مقدر فاصب له ، فنال المذكور أن تقول : سافرت صباحا ، ومثال
المقدر أن تقول : السفر صباحا .

وعرفه ابن عصفور فقال : هو اسمُ الزمان أو عدده أو ما قام
مقامه أو ما شبه به أو ما أضيفَ إليه المنصوبُ على معنى في .

ومن مراجعة هذا التعريف تراه ينطبق على خمسة أشياء :

١ — اسم الزمان : كأن تقول : جلست يوم الجمعة فيوم الجمعة اسم

(١) سورة الذاريات : ٢٥ . (٢) سورة الملك : ١١ :

(٣) سورة محمد : ٨ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد في طلب العفة والصفح
وشاهده نصب حنانيك على المصدر النائب عن فعله ، وقد ثناه لإرادة
التكثير والبيت في معجم الشواهد ص ٢٠٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٠/٢ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد
وصاحبه .

زمان منصوب جاء بعد تمام الكلام والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر والتقدير أوقعت جلوسى في يوم الجمعة فحذفت الحرف وعديت الفعل إلى الاسم ، كما فعلت قبل ذلك مع المصدر ، ومع أنك حذفت الحرف إلا أنه مقدر والكلام على معناه وقد يظهر عند الحاجة إليه وذلك إذا قلت يوم الجمعة جلست فيه ولا تقول جلسته .

٢ — عدد الزمان : كأن تقول : سرت خمسة أيام فخمسة ظرف لأنه اسم عدد للزمان قال ناظر الجيش في ذلك : « وجعل بعضهم من القائم مقام ظرف الزمان العدد أى اسم عدده نحو سار القوم عشرين يوماً ، وابن عصفور جعل اسم العدد نفسه زماناً لاقائماً مقامه ومن ثم قال في المقرب : ظرف الزمان هو اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه ، وعمل ذلك بأنه لما عد به الزمان صار مراداً به الزمان وذلك أن عشرين يوماً من المثال المتقدم ونحوه أيام في المعنى قال : والذي قاله ابن عصفور هو الظاهر بل هو المتعين (١) » .

٣ — ما قام مقام ظرف الزمان : ويشمل ذلك شيئين أولهما : صفة الزمان مثل قولك سرت على هذا الطريق طويلاً أى زماناً طويلاً ومنه قوله تعالى (قل تمتع بكفرك قليلاً (٢)) أى زماناً قليلاً وقوله على لسان آزر لابنه إبراهيم (لئن لم تنته لأرجعُ منك واجبرني ملاً (٣)) والمعنى دهرًا طويلاً فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه بعد حذفه ، وفي كتاب سيبويه (٤) : « وما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان »

(١) شرح التمهيد لناظر الجيش ، باب المفعول فيه (الجزء الثانى — مخطوط) .

(٢) سورة الزمر : ٨ . (٣) سورة مريم : ٤٦ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٢٢٧/١ .

تقول: سیرَ عليه طويلا وسیرَ عليه حديثا وسیرَ عليه قديما ، وإنما نصبتُ صفةَ الأحيانِ على الظرفِ ولم يجوزِ الرفعَ لأن الصفة لا تقعُ مواقعَ الأسماءِ .

قال ابن عصفور : وجاز في صفة الظرف قيامها مقام الموصوف وإن لم تكن من قبيل الصفات الخاصة به ولا من قبيل الصفات المستعملة استعمال الأسماء كما جاز ذلك في الصفة المنتصبة على الحال لشبه الظرف بالحال من جهة أنه ينتصب على تقدير في كما أن الحال تنتصب على معنى في ، وجاز ذلك في الحال لأن صاحبها هو الموصوف بها في المعنى فاستغنت به عن موصوف يجري عليه لذلك ،^(١).

ثانيهما : ما أضيف إليه اسم الزمان بشرط أن يفهم تعيينا أو مقدارا فيحذف الزمان ويقام المضاف إليه مقامه ، والأكثر أن يكون المضاف إليه مصدرا مثل كان ذلك خفوق النجم أو صلاة العصر ومنه سرت قدوم الحاج أي وقت قدومه فحذفت اسم الزمان وأقت المصدر مقامه ومنه قولهم : انتظرتك نحر جوورين أو انتظرتك حلب ناقة أي وقت نحر جوورين ووقت حلب ناقة .

وقد يكون المضاف إليه اسم عين غير مصدر وذلك نحو قولهم : لأأكلُ ريدا القارظين أي مدة مغيب القارظين ومعناه أبدا ، والقارظان رجلان في الجاهلية ذهبا ليجمعا القرظ^(٢) فلم يعودا ولم يعثر لهما على خبر ، وقولهم : لأأكلُ عمرا هبيرة بن سعد أي مدة مغيبه والمعنى أبدا وهو رجل

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثاني) ولا يوجد هذا النقل ومثله الكثير في كتب ابن عصفور التي بين أيدينا .

(٢) بزنة جبيل وهو شجر عظيم له سوق غلاظ يستخرج منه صمغ مشهور واحدته قرظة .

خرج في زمانه ولم يعد مثل السابقين، ومنه قولهم: لا أكلم فلانا الفرقدين وقولهم: لا أفعلن ذلك الشمس والقمر أى مدة طلوع الفرقدين ومدة طلوع الشمس والقمر أو بقاءهما .

٤ — ماثيه بظرف الزمان : واستعمال هذا النوع ظرف موقوف على السماع وهى كلمات مثل قولهم : حقا وغير شك وجه رأي وظنا منى نقول : أحقا أنك قائم وقد تدخل عليها الألف واللام فتقول الحق أنك قائم والامر فيه معرفة كالامر فيه نكرة ، ومن استعماله نكرة أيضا قول الشاعر وهو النابغة الجعدي : (١)

١٩٤ — ألا أبلغ بنى جثهم رسولا
أحقا أن أخطلكم هجائي (٢)

ومن استعماله معرفة قول الآخر وهو عمر بن أبي ربيعة :

١٩٥ — أالحق أن دار الرباب تباعدت
أو انبت حبل أن قلبك طائر (٣)

(١) شاعر إسلامي عمر مائتين وأربعين سنة وقد أسلم على يد النبي (ﷺ) سبقت ترجمته في الجزء الأول ص ١٠٨٨ .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة يهجو بها النابغة الأخطل النصراني وكان هذا قد هجاه ، ورسولا إما حال من فاعل أبلغ أو منصردا بمعنى الرسالة وشاهده نصب حقا على الظرف على أن تكون خبرا مقدما وأن ومعسولا ما في تأويل مبتدأ ويجوز نصب حقا على أنه مفعول مطلق أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى هجائي أخطلكم هجوا حقا ، والبيت في تعظيم الشواهد ص ٤٠٦ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في الغزل في =

فأن مع صلتها في موضع رفع بالابتداء ، وحقا والحق ظرفان في موضع الخبر لأنهما منصوبان على تقدير في والدليل على ذلك تصريحهم بها في بعض المواضع قال الشاعر :

١٩٦ - أفي حقّ مواساتي أحاكم
بما لي ثمّ يطلّني السريس^(١)

وقال آخر :

١٩٧ - أفي الحقّ أني مغرم بك هائم
وأنت لا خلّ هواك ولا غم^(٢)

والدليل على أن حقا جار مجرى ظرف الزمان أن العرب استعملته خبرا عن المصدر ولم تستعمله خبرا عن الجثة كما أن ظرف الزمان كذلك .

= صاحبه رباب ، وشاهده نصب الحق على الظرفية لتكون خبرا مقدما ومبتدؤه أن قلبك طائر وأما أن الأولى فهي غنفة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها وفتحت همزتها لأنها في موضع التعليل ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٥ .

(١) البيت من بحر الوافر وهو لأبي زيد الطائي وهو في العتاب والشكوى . وشاهده مجيء في مع حق فدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير في ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٨ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى جابد بن المنذر القشيري وهو في الغزل والعتاب وشاهده دخول في على لفظ الحق فدل على أنه إذا جرد منها كان ظرف زمان وهو في البيت خبر مقدم لمصدر مؤول من أن ومعمولها والتقدير : أفي الحق غرامى بك وهيامى . والبيت في معجم الشواهد ص ١٥١ .

وكذا يقولون غير شك أنك قائم وجهدي وأني أنك مقيم ، وظنا
منى أنك ذاهب .

هـ - ما أضيف إلى ظرف الزمان : بشرط أن يكون المضاف هو
المضاف إليه في المعنى أو بعضه ، تقول : سرت جميع اليوم أو بعض اليوم
أو أكثر اليوم ، ومن ذلك قوله تعالى (وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً
من الليل) ^(١) وقوله (آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار
واكفروا آخره) ^(٢) فكل هذا وما يشبهه منصوب على الظرفية لصحة
تقدير في .

ويخرج من ذلك مثل قولك : أتيتك اختصار الوقت فليس ذلك
مفعولاً فيه بل مفعول لأجله ، ويخرج بالمنصوب على معنى في ما إذا كان
الظرف مرفوعاً أو مجروراً مثل قولك : يوم الجمعة يوم مبارك وقولك :
أزورك في يوم الجمعة فهذا ليس بظرف بل اسم من الأسماء . وإذا كان
الظرف وهو الوقت منصوباً لكن ليس على معنى في كقولك إن يوم
الجمعة يوم مبارك فهو اسم أيضاً وليس بظرف .

وأما ظرف المكان فقد عرفه النحاة بقولهم :

ما ضمن من اسم مكان معنى في باطراد لواقع فيـه (وهو الفعل)
مذكور أو مقدر ناصب له ، فنال المذكور أن تقول جلست أمامك ،
ومثال المقدّر أن تقول : الخطر أمامك .

وعرفه ابن عصفور فقال : ظرف المكان : هو اسمُ المكانِ أو عددُهُ
أو ما قام مقامه أو ما شبه به أو ما أضيف إليه المنصوبُ على معنى في .
ومن خلال التعريف نجد أن ظرف المكان يكون أحد خمسة أشياء :

(١) سورة هود : ١١٤ . (٢) سورة آل عمران : ٧٢ .

١ - اسم المكان نحو قولك : جلست أمامك ومشيت خلفك وقعدت يمينك وهو ما دل على مكان الحدث وعمله وهو واضح وكثير .

ويدخل فيه ما يدل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كقعد ومرة قد ومصلى ومعتكف تقول قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه وصليت معلاه ومنه قوله تعالى (وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) (١) وقوله (واقعدوا لهم كل مرصد) (٢) قالوا وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكك مجلس زيد أى فيه . وبما سمع من ذلك ويجب أن يقتصر فيه على السماع قولهم وهو ما يدل على القرب الشديد : هو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار ومنزلة الولد ، وقولهم وهو ما يدل على الارتفاع والبعد الشديد : هو منى مناط الثريا وهو منى مزجر الكلب .

٢ - عدد المكان : وهو ما دل على مقدار معين أو على شيء مقدر تقول : مشيت عشرين فرسخاً وقطعت خمسين ميلاً بكسر الميم (الفرسخ ثلاثة أميال والميل كيلو ونصف كيلو متر ومائة متر فيكون الفرسخ خمسة كيلو متر وقصر الصلاة لمسافة ستة عشر فرسخاً وهو ما يساوى بضعة وثمانين كيلو متراً) .

٣ - ما قام مقام ظرف المكان : مثل قعدت قريباً منك أى مكاناً قريباً منك لخذف الظرف وأقيمت صفته مقامه ومثل قولك . سكنت شمال البلاد وصليت شرق المسجد ومنه قوله تعالى (فلبارأوه زلقة) (٣) التقدير

(١) سورة الجن : الآية ٩ .

(٢) سورة التوبة : الآية ٥ .

(٣) سورة الملك : الآية ٢٧ .

مكاناً ذا زلفه أى مكاناً قريباً فانتصب زلفه على الظرف^(١) ومثله قوله تعالى (والرَّكْبُ أَهْلُ مَنْكَمٍ)^(٢) أى مكاناً أسفل بنصب أسفل على الظرف ، ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه اسم مكان نحو قوله جلست قرب زيد أى مكاناً قرب زيد .

ومنه قول العرب: (تركتهُ ملاحسَ البقرِ أولادها) والأصل تركته مكان ملاحس البقر أولادها وهذا إنما يكون إذا كان المضاف إليه وهو اسم المكان مصدراً كالمثال المذكور . ووجود هذا في ظرف المكان نظير قولهم كان ذلك خفوق النجم وقدم الحاج في ظرف الزمان إلا أن ذلك كثير في ظرف الزمان كما تقدم قليل مع ظرف المكان ، ولا يجوز أن يكون ملاحس اسم مكان لأنه نصب الأولاد فتعين كونه مصدراً .

٤ — المشبه بظرف المكان : كقولك زيد فوق عمرو في الشرف ، ودون بكر في العلم .

قال ابن عصفور : فوق ودون في هذا الكلام وأمثاله ليسا باسمي مكان وإنما حكم لهما بحكم ظرف المكان لشيئهما بفوق ودون إذا أريد بهما المكان انتهى . قال ناظر الجيش^(٣) : وما ذكره ابن عصفور غير ظاهر فإن الشيء لا يشبه بنفسه . وأما المشبه هنا فهو متعلق الفوقية والدونية ظاهراً تشبيه الرتبة المعنوية بالرتبة الحسية لأن الفوقية وما يقابلها إنما يدركان بالنسبة إلى الأجسام فإذا استعمل اللفظ الدال عليهما في الأمور

(١) البحر المحيط : ٢٢٩ / ١٠ .

(٢) سورة الأنفال : الآية : ٤٢ .

(٣) شرح التسهيل له باب المفعول فيه المسمى ظرفاً (الجزء الثاني —

مخطوط بدار الكتب رقم ٣٤٩ نحو) .

المعنوية وجب أن يكون التشبيه بين الرتب فالرتبة التي لها شرف توصف بالعلو المعنوي فيطلق عليها ما يطلق على ما يوصف بالعلو الحسي، والرتبة التي ليس لها شرف توصف بالتسفل الحسي، وإذا كان الأمر كذلك فمفروق التي في قولنا: زيد فوق عمرو في الشرف هي نفس فوق التي هي في قولنا زيد فوق الجدار ففوق اسم مكان في الحالين وكذا الكلام في دونه. ثم قال ناظر الجيش^(١): ثم قال ابن عصفور ودف كلامه الأول ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب: هم هيئتهم فيهيئتهم هنا ظرف مكان لأنها منصوبة على تقدير في أي هم في هيئتهم والهيئة ليست باسم مكان وإنما حكم لها بحكم اسم المكان لشبهها به من حيث كانت مشتملة على ذي الهيئة كاشتغال المكان على ما يحل فيه قال: والدليل على أنها جعلت من قبيل ظروف المكان وقوعها خبراً عن الجنة.

هـ — المضاف إلى اسم المكان: بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه أو بعضه، ومن ذلك قولك: سرت جميع الميل أو نصفه أو بعضه، ومنه قوله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال)^(٢) فجميع وما بعده كل هذا ظرف مكان، وما بعده مضاف إليه وجاز ذلك لأن المضاف هو المضاف إليه أو بعضه فإن كان غير ذلك فلا يكون ظرف مكان تقول: أسرع ابتغاء يمين الطريق فلا يكون ظرف مكان بل هو مفعول لأجله.

و أما قوله: المنصوبُ على معنى في فعناه أن يكون ظرف المكان منصوباً ويكون النصب على تقدير في، ويخرج بذلك ما إذا كان الظرف مرفوعاً نحو قولك اليمين أمان واليسار خطر أو مجروراً نحو قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال عزين)^(٣) أو منصوباً لسكن ليس على معنى في كأن

(١) المرجع السابق . (٢) سورة الكهف : ١٨ .

(٣) سورة الماعز ج : ٣٧ .

تقول : الزم اليمين واحذر الشمال فكل هذا لا يسمى ظرفاً بل هو اسم جار مجرى الأسماء في التصرف في الإعراب .

وأما الحال فقد عرفه النحاة بأنه : وصف فضلة مذكور لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو هما معاً ، وقيل هو ما دل على هيئة صاحبها متضمناً معنى في غير تابع ولا عمدة .

وعرفه ابن عصفور فقال . « كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً أو نية مفسر لما انبهم من الهيئات أو مؤكداً لما انطوى عليه الكلام » .

وأرى أن تعريف ابن عصفور جامع كما يتضح من شرحه :
فقوله : كل اسم يشمل الاسم الصريح جامداً كان أو مشتقاً فشال الأول : جاء زيد أسداً ، ومثال الثاني : جاء زيد شجاعاً ، وقوله : أو ما هو في تقدير الاسم يشمل الحال المفرد كالمثاليين السابقين والحال الجملة بنوعها الإسمية والفعلية فهما في تقدير الاسم وقد اجتمعا في قوله تعالى في حق عصا موسى (فلما رآها تهتز كأنها جان)^(١) جملة تهتز حال ومثلها كأنها جان ، والمعنى مهتزة مشبهة جانا ، كما يشمل الحال شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور اللذان يكونان في تأويل مستقراً أو كائناً فشال الظرف قوله تعالى في حق أهل الجنة (لهم دَارُ السَّلامِ عند ربهم)^(٢) أي مستقرة عند ربهم ، ومثال المجرور قوله تعالى في حق قارون (فخرج على قومِه في زينته)^(٣) أي كائناً في زينته .

وقوله في التعريف : منصوب لفظاً أو نية يشير إلى نصب الحال المفرد وإلى نصب الحال الجملة بنوعها فالأول منصوب لفظاً والثاني منصوب نية أي محلاً وقد اجتمعا في قوله تعالى : (يومَ يُخرجونَ منَ الأجداثِ سراعاً

(١) سورة النمل : ١٠ والقصاص : ٣١ .

(٢) سورة الأنعام : ١٢٧ . (٣) سورة القصص : ٧٩ .

كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نَصَبٍ يَوْفُضُونَ ، عَاشِئَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْمَقُهمْ ذُلًا^(١)) فسراعا وعاشئة حالان مفردان منصوبان لفظا ، وجملة كأنهم وهى اسمية وترمقهم وهى فعلية فى محمل نصب حال ، وصاحب الحال فيها جميعا الضمير فى يخرجون .

وقوله فى التعريف : مفسر أى الاسم الواقع حالا ، وقوله : لما أنهم من الهياتِ أو مؤكدة ... إلخ يشير إلى أن الحال نوطان :

حال مبينة : وهى التى لا يستفاد معناها إلا بذكرها وتسمى أيضا مؤسسة . وحال مؤكدة : وهى التى يستفاد معناها دون ذكرها .

والهيات التى تفسرها الحال المبينة كثيرة :

هيئة الفاعل (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين^(١)) نائب الفاعل (وخلق الإنسان ضعیفا^(٢)) . المفعول به (لنا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا^(٣)) المجرور بالحرف (أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات^(٤)) المجرور بالإضافة : (أوجب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا^(٥)) المتبدا (ومن قبله كتاب موسى إماما ورحمة^(٦)) الخبر (إني رسول الله إليكم مصدقا لما بين يدي^(٧)) وأما قوله تعالى (فأنت به قومها تحمله^(٨)) فجملة تحمله حال من الفاعل أى حاملة أو من الضمير المجرور أى محمولا ، والحال المؤكدة كذلك منها :

— ما يؤكد العامل كقوله تعالى فى حق سليمان فى حوار مع النمل (فتبسم ضاحكا من قولها^(٩)) .

-
- (١) سورة المعارج : ٤٣ ، ٤٤ . (٢) سورة يوسف : ٩٩ .
 (٣) سورة النساء : ٢٨ . (٤) سورة البقرة : ٢١٩ ، وفاطر : ٢٤ .
 (٥) سورة الملك : ١٩ . (٦) سورة الحجرات : ١٢ .
 (٧) سورة الاحقاف : ١٢ . (٨) سورة الصف : ٦ .
 (٩) سورة مريم : ٢٧ . (١٠) سورة النمل : ١٩ .

وقوله (ولا تعثوا في الأرض مفسدين)^(١) وقول الشاعر وهو
ليبيد بن ربيعة :

١٩٨ — وتضىء في وجه الظلام منيرة
كجمانة البحري سُلَّ نظاماً^(٢)

— ما يؤكد صاحب الحال كقوله تعالى : (لأمن من في الأرض
كلهم جميعاً)^(٣) فجميعاً حال مؤكدة بعد التوكيد المعنوي السابق ، ومنه
قولك : جاء الناس قاطبة .

— ما يؤكد الجملة كقوله تعالى (وهذا صراط ربك مستقيماً)^(٤)
وقوله (وهو الحق مصداقاً لما معهم)^(٥) وقول الشاعر :

١٩٩ — أنا ابن دارة معروفاً بها نسي
وهل يدارة يا للناس من عادي^(٦)

(١) سورة هود : ٨٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة ليبيد بن ربيعة المشهورة
وأكثرها في الوصف وهذا البيت في وصف بمقر الوحش ، ومعنى تضىء
أى يضاء ، والجمانة : القوازة الصغيرة والبحري الغواص ونظامها
خيطها ، والشاهد في القطرة الأولى حيث جاءت منيرة حال مؤكدة لعاملها
لأن معناهما واحد ، والبيت في معجم الشواهد ج ٣٧٤ .

(٣) سورة يونس : ٩٩ .

(٤) سورة الأنعام : ١٢٦ .

(٥) سورة البقرة : ٩١ .

(٦) البيت من بحر البسيط وهو في الفخر لسالم بن دارة البزري
من قصيدة في الهجاء ودارة اسم لأمه ، ووم العيني في كثير من إعرابه =

وشرطها أن يكون جزأها معرفتين ، وأن تأتى الحال مؤخرة لتؤكد الكلام ، وأن تكون هى المقصودة بالإخبار .

وهنا سؤال نختم به الحديث عن تعريف الحال وشرح التعريف وهو :
لم كانت الحال منصوبة ؟ قال صاحب البسيط فى شرح جمل الزجاجى
ما ملخصه^(١) :

لا أعلم خلافا بين النحويين أن الحال منتصبة على التشبيه بالمفعول فيه ووجه الشبه هو أنك إذا قلت قام زيد ضاحكا أى قام زيد فى حال الضحك والحال لا يطلبها الفعل بشدة كما يطلب المفعول به أو المفعول المطلق أو الظرف ، غاية الأمر أنك تأتى به بيانا لصاحبه عند انبهاه للاشتراك العارض كأن يكون هناك ويدان وأخبرت عن الذى جاءك بأنه ضاحك فحقه أن يجرى عليه نعتا أو بدلا فلما تعذر النعت لأن النعت والمنعوت كالشئ الواحد وتعذر البدل لأن البدل على تقدير تكرار العامل وهذه الأسماء المشتقة لم توضع لذلك فصبوا ضاحكا على التشبيه

= وهو واضح ، فأنا ابن دارة مبتدأ وخبر ومعروفا حال من المبتدأ مؤكدة وبها تتعلق بمعروف ونسبى نائب فاعل له ، وعار مبتدأ مؤخر وبيداه خبره مقدما ، ويا للناس جملة اعتراضية وهو أسلوب استغاثة ، والناس مستغاث به وقد فتحت معه اللام كالأقاعدة والمستغاث له محذوف تقديره لى ، وشاهده معروفا فهو حال مؤكدة عاملة ابن دارة بعد تأويله بمختسب لأنه جامد مؤول بمشتق أو عاملة محذوف تقديره أثبتته ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ١٨١ .

(١) البسيط لابن أبى الريح فى شرح جمل الزجاجى ١/٥١٠، ٥١١ .

— ٤١٤ —

بالفعل فيه لأنك إذا قلت قام زيد فقد طلب القيام حالة وقع فيها كما يطلب زمانا يقع فيه ومكانا يقع فيه . ثم قال :

وكان الأستاذ أبو علي يقول : أشبهت الحال الزمان من وجهين :
أحدهما : أن كل واحد منهما يتقدر بقى فتقول قام زيد في يوم
الخميس وقام زيد في حالة الضحك .

الثاني : أن الحال ترادف الزمان على معنى واحد فتقول : قام زيد
ضاحكا ، وقام زيد إذا كان ضاحكا ، وتشبه ظرف المكان من وجهه
وهو أنها تتقدر بـ بـ .

أقسام المصدر

وظرف الزمان وظرف المكان والحال بحسب الإبهام وغيره

(ص) قال ابن عصفور: (وأما المصدرُ فينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

مهمٌ : وهو ما يقعُ على القليلِ والكثيرِ من جنسه نحوَ قيامٍ .

ومختصٌ : وهو ما كان اسماً لنوعٍ مثلَ القهقري أو مختصاً بالآلفِ واللام أو بالإضافة أو بالنعته .

ومعدودٌ : وهو ما دخلتُ عليه تاءُ التأنيثِ الدالةُ على الإفرادِ كضربةٍ أو كان اسمَ عددٍ كعشرينَ ضربةٍ أو مثقٍ .

وأما ظرفُ الزمانِ فينقسمُ أيضاً ثلاثةَ أقسامٍ :

مهمٌ : وهو ما لا يصح وقوعه في جوابِ كم ولا في جوابِ متى نحوَ زمانٍ .

ومختصٌ : وهو ما يصح وقوعه في جوابِ متى نحوَ يومٍ الجمعةِ .

ومعدودٌ : وهو ما يصح وقوعه في جوابِ كم نحوَ يومينِ .

وقد يكون الطرف مختصاً ومعدوداً فيقع في جوابِ كم ومتى نحوَ المحرمِ وسائرِ أسماءِ الشهورِ إذا لم تُنصف إلى شيءٍ منها شهراً فإن أضفتهُ إلى ما قصحُ لضافتهُ إليه منها كان في جوابِ متى وصارَ مختصاً نحوَ شهرٍ رمضانٍ .

فما كان منها معدوداً مختصاً كان أو غير مختص فاعمل في جميعه إلا أن تريد التأكيدَ نحو قولك سرت سعة فيكون العملُ إذ ذاك في بعضه .

وما كان منها مختصا غير معدود فالعمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه .

وأما ظرف المسكان فينقسم أيضا ثلاثة أقسام :

مبهم : وهو ما ليس له نهاية معروفة ولا حدود مصورة نحو خلفك .

ومختص : وهو عكسه نحو الدار والمسجد ولا يقتضي شيئا منها أن يكون الفعل في جميعه .

ومعدود : وهو ما يصح وقوعه في جواب كم والعمل في جميعه .

وأما الحال فقسمان : مؤكدة ومبينة كما ذكرت (ش)

(ش) لما فرغ ابن عصفور من تعريف كل من المصدر وظرف الزمان وظرف المسكان والحال وبيان ما يطلق عليه كل واحد منها شرع بين أقسامها فذكر أن المصدر ينقسم بالنسبة إلى الإبهام وعدمه ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه تقول ضربت ضربا وقرأت قراءة فكل من الضرب والقراءة مصدر يطلق على القليل من الفعل والكثير منه ، فالمرء الواحدة من الضرب تسمى ضربا والساعة من القراءة تسمى قراءة وإذا زاد الضرب إلى مائة والقراءة إلى عشر ساعات سمي بنفس التسمية الأولى ولذلك سمي هذا النوع بالمبهم ، ومن هنا منعوا تثنيته وجمعه لأنه اسم جنس واسم الجنس كاه وعسل وتراب لا يثنى ولا يجمع لأنه يطلق على القليل والكثير .

وأما فائدة هذا المصدر فهي التوكيد للعامل وهو من نوع التوكيد اللفظي .

وأما المختص : فهو ما كان اسماً لنوع من المصدر أى إن المصدر المبهم جنس والمختص نوع منه ، ويختص المصدر بأحد أربعة أشياء :

— بالالف واللام : وتكون فيه للعهد تقول : قرأت القراءة أى التى بها النجاح ومنه قوله تعالى (وتظنون بالله الظنونا)^(١) أى التى توزع ثقتكم بالله وأنكم مغلوبون ومنه قول الشاعر :

٢٠٠ — لعمري لقد أحببتك الحب كله

وزدتك حبا لم يكن قط يعرف^(٢)

— بالنعت : لأن النعت نوع من التخصيص تقول قرأت قراءة أنجح بها ، ومنه قوله تعالى (وزلزلوا زلزالا شديداً)^(٣) وقوله (وجهدهم به جهادا كبيرا)^(٤) .

— بالإضافة : لأن المضاف إليه يعرف المضاف إذا كان معرفة ويخصه إذا كان نكرة مثال الأول أن تقول : قرأت قراءة المتفوقين ، ومثال الثانى أن تقول : قرأت قراءة متفوق ، وفى كاهها تخصيص للمصدر

(١) سورة الاحزاب : ١٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل والاعتراف بالحب الكبير لشاعر مجهول ولعمري مبتدأ وخبره محذوف ، والحب مفعول مطلق وهو معرفة لأن أل فيه للعهد أى الحب الكبير الشديد وهو بذلك كان من نوع المصدر المختص ، وكأله تأكيد له ، وحبا مفعول ثان ، وقط ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب وهو لاستغراق الزمن الماضى ويختص بالنق ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٦ .

(٣) سورة الاحزاب : ١١ .

(٤) سورة الفرقان : ٥٢ .

ومنه قوله تعالى (الظَّالِمِينَ بآلِهِمْ سِوَى الْمَرْءِ) ^(١) وقوله (كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ
عِلْمَ الْيَقِينِ) ^(٢) .

— بالنوع : ومعناه أن تكون الكلمة اسما لنوع من المصدر مثل
القرفصاء وهو نوع من القعود والقهقرى وهو نوع من الرجوع والصياء
وهو نوع من الاشتغال في قولهم : قعد القرفصاء ورجع القهقرى واشتغل
الصياء وهو أن يلف الثوب والعباءة حول يديه وعنقه ، فهذا كله مصدر
مبين للنوع .

قال أبو البركات بن الأتباري في كتابه أسرار القرية :

فإن قيل : فعلام ينتصب قولهم : قعد القرفصاء ونحوه ؟

قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي قبله لأن القرفصاء لما كانت
نوطا من القعود والفعل الذي هو قعد يتعدى إلى جنس القعود الذي
يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى إلى القرفصاء الذي هو نوع منه ،
لأنه إذا عمل في الجنس عمل في النوع إذا كان داخلا تحته هذا مذهب
سيبويه . انتهى ^(٣) .

وهنا سؤال : هل تمتنع ثنية وجمع المصدر المختص كما امتنع ذلك في
المهم ؟

والجواب : أن سيبويه منعه أيضا وأنه لا يقال منه إلا ما سمع من
مثل قواه تعالى (وتظنون بالله الظنونا) ^(٤) وأجازه بعضهم قال ابن مالك :
وما لتوكيدٍ فوجدُ أبدا وثنٌ واجمعٌ غيرهُ وأفردا

(١) سورة الفتح : ٦ . (٢) سورة التكاثر : ٥ .

(٣) أسرار العربية للإمام كال الدين بن الأتباري ص ١٧٦ تحقيق

محمد بهجة البيطار . (٤) سورة الأحزاب : ١٠ .

وأما المعدود وهو القسم الثالث من أقسام المصدر فهو ما كان مختصاً بعدد إما مرة أو مرتين أو مرات : فأما المرة فهو ما دخلت عليه ناء التانيث الدالة على الإفراد وهو المصدر الذي يصاغ من الثلاثي على زنة فعلة ، ومن غير الثلاثي على زنة مصدره مع زيادة التاء المذكورة في الآخر ويسمى باسم المرة وإن ختم المصدر الأصلي بالتاء وصف بواحدة ليدل على المرة تقول رحمة واحدة وإجابة واحدة ، وعلى ذلك تقول : ضربت ضربة وأكلت أكلة .

وأما المراتن فهما تثنية اسم المرة السابق ليدل عليها تقول ضربت ضربتين وأكلت مرتين وفي القرآن (أَوَلَيْكَ يَاقُوتُونَ أَجْرُكُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا) ،

وأما المرات فهي اسم العدد ويبدأ من الثلاثة تقول : ضربته عشرين ضربة وفي القرآن (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) (١) .

وأما ظرف الزمان فينقسم أيضا باعتبار الإيهام وعده إلى ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم : هو النسكرة التي لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان وعرفه ابن عصفور فقال : هو ما لا يصح وقوعه في جواب كم ولا في جواب متى نحو زمان ، بعد أن عرف المختص بأنه ما يصح وقوعه في جواب متى نحو يوم الجمعة والمعدود ما يصح وقوعه في جواب كم نحو يومين تقول : سرت زما ما وجلست وقتا ، فكل من زمان ووقت مبهم

لأنه لا يدل على وقت معين وبالتالي لا يقع في جواب متى ولا كم لأنها يعنيان الوقت فالأول يعنيه بالاختصاص والثاني يعنيه بالعدد .

والمختص : هو ما يدل على وقت بعينه أو هو ما يصح وقوعه في جواب متى ، وهو كثير مثل يوم الجمعة وبقية أيام الأسبوع وشهر رمضان وبقية شهور العام ويكون الظرف مختصاً بأمور :

— بالآلاف واللام : تقول : أسافر الليلة واليوم والساعة .

— بالإضافة : تقول : أسافر يوم الجمعة وشهر رمضان وصلاة العصر وغروب الشمس ومقدم القافلة .

— بالوصف : تقول : أصوم يوماً مباركاً وأعتكف وقتاً طيباً ، وكل هذه الظروف تقع في جواب متى .

وأما المعداد : فهو يدل على وقت بعينه ويصح وقوعه في جواب كم نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوعاً وشهر وحولاً تقول : اعتكفت يومين وصمت أسبوعاً ومكثت في مكة شهراً وهذا كله يقع في جواب كم .

وهنا أمر وهو أن الظرف المختص على نوعين :

— مختص معدود : مثل رمضان وشوال والمحرم وهى أسماء الشهور مفردة ومثله العشرين يوماً والخمسين شهراً وهو المعروف وعلامته أن يقع في جواب متى وكم تقول : أسافر رمضان فيقع في جواب متى وتقول : أمكث رمضان فيقع في جواب كم ، وإنما كان هذا مختصاً معدوداً لأن للشهر ثلاثون يوماً .

— مختص غير معدود : مثل اليوم واليلة والصيف والشتاء والربيع ، وإنما كانت أسماء الفصول من المختص غير المعدود لأنها أسماء واقعة على فصول معلومة ولم يقصد بها العدد ، ومن ذلك أيضاً أسماء الشهور مضافاً

إليها لفظ شهر مثل شهر رمضان ، وأسماء الأيام مضافاً إليها لفظ يوم مثل يوم الجمعة ، وهذه كلها تقع في جواب متى فقط ، تقول : أسافر شهر رمضان وأزورك يوم الخميس فهذا يقع في جواب متى وحده .

ولما كان هذا غير محدود لأن معنى الشهر وقت وليس الثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فإذا قلت أسافر شهر رمضان أى في وقت من شهر رمضان ومثل ذلك أزورك يوم الجمعة أى في وقت من يوم الجمعة فصار مختصاً غير محدود : قال ناظر الجيش ^(١) : وإنما حكم لنحو هذا أعنى اسم الشهر إذا أضيف إليه لفظ شهر بالاختصاص حتى لا يكون واقعاً إلا في جواب متى خاصة لأن الشهر بإضافته إلى هذه الأسماء يصير بمعنى وقت ويخرج عن أن يكون محدوداً ، فإذا قال القائل : سرت شهر رمضان فكأنه قال : سرت وقت رمضان ثم قال : قال ابن عصفور : والدليل على أنه لا يذهب بالشهر إذ ذاك مذهب شهر إذا قلت سرت شهراً أنك إذا قلت : سرت رمضان فإنما تريد سرت ثلاثين يوماً ، المسماة رمضان ، فأما إذا اقتصررت فقلت سرت شهر فإنما تريد سرت ثلاثين يوماً ، فلو أضفت شهراً إلى رمضان وأنت تريد به ما كان يعطيه من العدد في حال إفراده لكان قولك سرت شهر رمضان بمنزلة قولك سرت ثلاثي الثلاثين يوماً المسماة رمضان وذلك غير سائغ وإذا لم يسخ ذلك لم يبق إلا أن يكون المراد بشهر رمضان الوقت الذي يشتمل على الثلاثين يوماً المسماة رمضان قال : والشهر في أصل اللغة ليس الثلاثين يوماً ولا الوقت الذي يشتمل عليها وإنما هو اسم للهِلال

(١) تمهيد القواعد بشرح قصيل الفوائد (الجزء الثاني ، خطوط —
باب المفعول فيه المسمى ظرفاً) .

حكى ذلك ابن الأعرابي وغيره من اللغويين وأنشدوا شاهداً على ذلك قول الشاعر :

٢٠١ - فأصبحَ أجلىَ الطرفِ ما يستزیدهُ
يرى الشهرَ قبلَ الناسِ وهوَ ضئيلٌ^(١)

قالوا : وإنما قيل للثلاثين يوماً شهراً لطلوع الهلال فيها قال : ولتلك العلة عندي ساحت لسمية الوقت الذى يشتمل عليها شهراً انتهى .

وقد لخص ذلك كله ابن عصفور (أيضاً) فى المقرب حين قال : وقد يكون 'الطرف' مختصاً ومعدوداً فيقع في جواب كم ومتى نحو المحرم وسائر أسماء الشهور إذا لم 'تضف' إلى شيء منها شهراً فإن 'أضفته' إلى ما يصح 'إضافته' إليه منها كان في جواب متى وصار مختصاً نحو شهر رمضان .

وهل يضاف لفظ شهر إلى جميع شهور السنة الهجرية الاثني عشر أو يختص بثلاثة فقط هي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر؟ رأيان: ابن عصفور على الثانى وهو أنه مختص بالثلاثة فقط ولذلك قال فى المان

(١) البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة غيلان بن عقبة (١١٧ هـ) من مقطوعة جميلة عدتها أربعة أبيات وهي:

ألم تعلمى أنا نبش إذا دنت

بأهلك من أية وذول

كما بش بالإبصار أعمى أصابه

من الله نعى جمة وضول

جلا ظلة عن نور عينيه بعدما

أطاع يدا للقود وهو ذليل

فأصبح أجلى الطرف ... بيت الشاهد (ديوان ذى الرمة ص ٦٤٢)
(دار الكتّاب العربى) .

وهو يتحدث عن لفظ شهر حين يضاف إلى اسم الشهر قال : فإن أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها ، ومعناه اقتصار الإضافة على ثلاثة فقط ومنها من الباقي ، وأما جمهور النحاة فعلى جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء شهور السنة .

ثم قال ابن عصفور بعد تقسيم الظرف إلى مهم (وقت) ومختص (يوم الجمعة) ومعدود (يومين) وتقسيم المختص إلى مختص معدود (المحرم) ومختص غير معدود (شهر المحرم) قال :

فما كان منها معدوداً مختصاً كان أو غير مختص فالحمل في جميعه إلا أن تريد التكثير نحو قولك سرت سنة فيكون العمل إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود فالحمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه .

ومعناه أن الظرف المعدود المختص كرمضان والمحرم وهو الذي يقع في جواب كم ومتى والظرف المعدود فقط مثل يومين وثلاثة أيام وأسبوعاً وشهراً وهو الذي يقع في جواب كم وحدها حكم هذين النوعين أن يقع العمل في جميعهما وأن يستغرق الحدث الذي تضمنه الفعل كل زمان الظرف فإذا قلت اعتكفت رمضان أو اعتكفت يومين أو انتظرتك أسبوعاً وجب أن يكون الإعتكاف في جميع الشهر ليله ونهاره وكذا في الإعتكاف يومين والإنتظار أسبوعاً وقد يكون الحدث واقعاً فعلاً في الظرف كله إن كان يستغرقه وقد يكون غير واقع بالفعل في الظرف كله إلا أنك بالفت وتجاوزت فيه وأردت التكثير منه فيكون العمل إذ ذاك في بعضه ومثاله أن تقول مرت شهراً وأقمت في مكة سنة فأنت لم تسر إلا بعض الشهر ولم تقم في مكة إلا بعض العام لكن أردت المبالغة في الأمر فقلت ذلك كما تقول في الفخرة: جاني كل الناس وأعطيت كل أهل القرية ولم يجتلك إلا عشرة ولم تعط إلا عشرة ، إلا إذا كان العمل

ذاته يستغرق جزءاً صغيراً من ذلك الزمن فنقول لقيتكم رمضان فيكون
الظرف بمقدار الحدث .

ويجعل ابن أبي الربيع «واضع العمل في الظرف كله في أربعة مواضع
فيقول^(١) :

أحدها : أن يقع جواباً لكم ، فإذا قلت : كم سرت ؟ فقلت : شهراً
قال سير فيه كله ولا يصح أن يكون في بعضه لأنك لو قلت هذا والعمل قد
ومع في بعضه لم يكن جواباً لكم.

الثاني : أن يكون عدداً كأن تقول : سرت الثلاثين يوماً فلا تقول
ذلك ويكون السير قد وقع في بعضها ، ويجرى هذا المجزى أسماء الشهور ،
فإذا قلت سرت رمضان لا تقوله حتى يكون السير قد وقع في رمضان كله
وإن لم يكن جواباً لكم وفي الحديث الشريف (من قام رمضان إيماناً
واحساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)^(٢) فالعنى قامه كله .

الثالث : الظروف الواقعة على الدهر كله نحو الأبد والدهر تقول :
سرت الدهر لا تقوله حتى تجعل سيرك كأنه وقع في الدهر كله على جهة
الاتساع والإدعاء .

الرابع : ما رجع إلى الفعل ذاته كأن تقول : صمت يوم الجمعة
قال عمل في اليوم كله لأن الإمساك في بعض اليوم لا يقال له صوم .

وأما الظرف المختص غير المحدود كالصيف والشتاء والربيع واليوم

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ج ١ ص ٤٨٨ — ٤٨٩ — ٤٩٠
يتليخص .

(٢) الحديث في صحيح البخاري : ٤٤/٣ مروياً عن أبي هريرة .

والليلة (بأل) وشهر رمضان (بالإضافة) ويوم مبارك (بالوصف) فإن العمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه ، فإذا قلت اعتسكت الليلة وشهر رمضان ، وانتظر تلك اليوم ويوم كذا فقد يكون الأمر أنك اعتسكت الشهر كله أو بعضه وانتظرت صاحبك اليوم كله أو بعضه وعلمته أن المقصود بشهر رمضان وقت رمضان ، فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ويظهر لك ذلك وهو أن إضافة لفظ الشهر إلى اسمه يكون العمل في بعضه أحياناً ويكون في جميعه أحياناً أخرى قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه^(١)).

قال ابن عصفور معلقاً : إذا قلت : سرت شهر رمضان جاز أن يكون السير واقعاً في جميع رمضان أو في بعضه ، وإذا قلت : سرت رمضان كان السير في جميع الشهر ، وبما بين لك ذلك قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن) ألا ترى أن إنزال القرآن إنما كان في بعضه وهو ليلة القدر قال تعالى (إنا أنزلناه في ليلة مباركة^(٢)) ثم قال بعد ذلك (فمن شهد منكم الشهر فليصمه^(٣)) والصيام يكون في جميعه ، وكذلك رمضان بل لا يستعمل إلا والمراد استيعابه بالعمل قال عليه السلام : (من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه^(٤)) والصيام واقع في جميعه فرمضان بمنزلة قولك ثلاثة أيام وشبهها من المحدود في أن العمل لا يكون إلا في الجميع ، وقولك شهر رمضان بمنزلة يوم

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٢) سورة الدخان : ٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٤) صحيح البخاري : ٢٦/٣ وهو مروي عن أبي هريرة ،

الجمعة ويوم الخميس وشبهها من المختص في أن العمل قد يكون في بعضه وقد يكون في جميعه^(١).

وما ذكره ابن عصفور هو مذهب سيديويه وهو أيضا ما ذهب إليه ابن مالك وغيره يقول سيديويه^(٢) : وما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا في الظرف كله قوله سير عليه الليل والنهار والظهر والأبد... الخ وما أجرى مجرى ذلك المحرم وصفر وجهادى وسائر أسماء الشهور لأنهم جعلوها جملة واحدة لعدة أيام كأنهم قالوا سير عليه الثلاثون يوماً.

وذهب الزجاج إلى أن المحرم كشهر المحرم فيجوز كون الحدث في جميعه وفي بعضه^(٣).

وقال ابن عصفور : كما أجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور فجعل قول القائل : سير عليه الخميس مقصوداً على التعميم وقوله : سير عليه يوم الخميس محتملاً للتعميم والتبعض وعلته في ذلك أنها أعلام واقعة على أيام الأسبوع والعلم واقع على المسمى بجميع ميقاته لا على بعضه فكان العمل لذلك واقعاً في جميعه فإن أضيف إليه يوم صار تعريفه إنمائها هو بالإضافة لا بالعلية فيجوز أن يكون العمل حينئذ في جمعه وأن يكون في بعضه

قال : ولهذه العلة نفسها فرق بين ما لم يضاف إليه شهر من أسماء الشهور وبين ما أضيف إليه منها شهر فإن تعريف ما لم يضاف إليه منها شهر بالعلية وتعريف ما أضيف إليه منها شهر بالإضافة .

(١) مثل القرب ورقة ٣٤ (مخطوط) .

(٢) الكتاب : ٢١٦/١ طبعة هارون .

(٣) حاشية الصبان : ١٢٧/٢ .

قال : وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف من التفرقة بين العلم وغيره باطل لأن الاسم يتناول أسماء علماء كان أو غير علم ، وإنما التفرقة بين ما أضيف إليه من أسماء المشهور وبين ما لم يضاف إليه منها شهر من جهة أخرى^(١) .

ويتلخص من ذلك أن الذى يقع العمل فى جميعه هو الطرف المجهول (جلست ساعة) والمختص (اعتكفت يوم الجمعة) والمعدود (سرت خمسة أيام) والمختص المعدود (انتظرتك رمضان) وأن الذى يقع العمل فى جميعه أو فى بعضه هو المختص غير المعدود (انتظرتك شهر رمضان — أمكت عندك الليلة) .

أما الزجاج فجعل رمضان مثل شهر رمضان فى أن الحدث فى جميعه أو فى بعضه ، وابن خروف جعل الخميس مقصورا على التعميم ويوم الخميس محتملا للتعميم والتبويض مثل رمضان وشهر رمضان .

وهنا أمر وهو أن الكوفيين يزعمون أن ما كان العمل فى جميعه ليس منصوبا انتصاب الطرف وإنما هو منصوب انتصاب الماشبه بالمفعول به لأن الطرف إنما ينتصب على تقدير فى وفى عندهم تقتضى التبويض ، فإذا عم الفعل الطرف امتنع تقديره بنى لذلك .

قال ناظر الجيش : وقد أبطل ابن عصفور دعواهم أن فى تقتضى التبويض بقوله تعالى : (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْ سَرا فِي أَيَّامٍ نَحْسَاتٍ)^(٢) فأدخل فى على الأيام مع أن العمل فيها جميعها بدليل قوله فى الآية الأخرى

(١) هذا النقل الطويل من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى) وليس فى كتب ابن عصفور التى بين أيدينا .

(٢) سورة فصلت : ١٦ .

(سَخَّرَ مَا عَلَيْهِمْ مَبْنَعٌ لَيَالٍ وَتَمَانِيَةً أَيَّامٍ حُسُوماً) ^(١) قال رؤساء المفسرين: معنى حُسُوماً كاملة تباها لم يتخللها غير ذلك انتهى .

وأما ظرف المكان فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام وهي كاتقسام الزمان إلى مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم: ما ليس له نهاية معروفة ولا حدود مصورة أو هو ما لا يصح وقوعه جواباً لأين ، ولا جواباً لكم ، وعليه يكون .

المختص: ما يقع في جواب أين .

والمعدود: ما يقع في جواب كم .

مثال المبهم: خلفك وأسماء الجهات الست وأسفل ودون ولدن وهند وجانبك وتجاهك وفاحيتك ومكانك ، وإنما كانت هذه مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه إذ تقع على كل مكان لأن الخلف بمدود إلى ما لانهاية وكذا الأمام ، وما كان خلفك هو أمام لفيرك وهكذا وبطراً عليه الاختصاص بالإضافة أو بالآلاف واللام .

وهذه الظروف المبهمة لا يقتضى شيء منها أن يكون العمل في جميعها بل قد يكون في بعضه وقد يكون في جميعه وهكذا تقول: محمد أمام والبحر أمام فالأول لا يملأ الظرف فالعمل في بعضه والثاني يملؤه فالعمل في جميعه .

وعلاوة الظروف المبهم أنه لا يقع جواباً عن أين ولا جواباً عن كم .

وأما المختص: فهو ما له نهاية معروفة وحدود وإقطار تحصره ، أو هو ما يصلح وقوعه جواباً لأين ، مثاله الدار والمسجد والبيت والحمام والمعهد والسكنية والقرية والمدينة تقول: دخلت القرية والبيت والمسجد

والكلية . ويدخل في المختص المكان المشتق من الفعل نحو جلست مجلس
زيد وذهبت مذهبه كما يدخل فيه : فلان مناط الأثر أى شريف عالى
المنزلة ، وفلان معقد الإزار ومقعد القابلة أى قريب ، ومزجر الكلب
أى بعيد ، ولا يقتضى شىء من ذلك أيضا أن يكون الحدث وهو
الفعل قد وقع فى جميع الظرف بل قد يقع فى بعضه وقد يقع فى جميعه
تقول : دخلت الدار فلا تملؤها ودخلت الحمام فتملؤه .

وعلاوة الظرف المختص أن يقع جوابا لاین تقول : أين دخلت ؟
فتقول : المسجد ، وأين ذهبت ؟ فتقول : الشام .

وأما الظرف المكانى المعدود فهو ماله مقدار معلوم من المسافة مثل
كيلو متر ومثل ميلا (كيلو ونصف كيلو ومائة متر) وفرسخا (خمسة
كيلو) وبريدا (أربعة فراسخ) تقول : سرت ميلا وفرسخا وبريدا كما
تقول : سرت خمسة أميال وقطعت عشرة كيلو مترات ، وهذا الظرف
المعدود يقتضى أن يكون العمل فى جميعه أيضا لا لك لا تقول ولا تحصره
إلا إذا كنت قد أوقعت العمل فيه جميعه .

وعلاوة الظرف المعدود : أن يقع جوابا لكم تقول : كم سرت ؟ وكـ
مشيت ؟ فتقول : أربعين كيلو .

وأما الحال : فقد قسمها أيضا إلى قسمين :

مؤكدة : وهى المفهومة من الكلام الأول مثل (فتبسّم ضاحكاً)^(١)
(ويومّم أبعت حياً)^(٢) (ثم وليتم مدبرين)^(٣) .

(١) سورة النمل : ١٩ .

(٢) سورة مريم : ٣٣ .

(٣) سورة التوبة : ٢٥ .

- ٤٣٠ -

مبينة : وهى التى لا تفهم من الكلام بل لا بد من ذكرها كقوله تعالى فى حق المؤمن يوم القيامة (وَيُنْفِخُ فِي أُنُفِهِمْ مِنْهُمُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْرُورُونَ)^(١) وقوله فى حق العاصى (يُدْخِلْهُ نَاراً كَخَالِدٍ فِيهَا)^(٢) ، وقد مضى بيان ذلك كله وسيأتى له مزيد إيضاح .

(١) سورة الانشقاق : ٩ .

(٢) سورة النساء : ١٤ .

تعدى الفعل إلى المصادر والظروف والأحوال

المظهر منها والمضمر

(ص) قال ابن عصفور :

(ويصلُ الفعلُ إلى جميعِ ضُرُوبِ الظروفِ والمصادرِ وضربُ الحالِ
بنفسه إلا ظرفَ المكانِ المختصَّ ، فإنه إن كان مشتقاً من لفظِ الفعلِ
وصلَ إليه الفعلُ الذي من لفظه بنفسه ، وماعداً ذلك فإنه لا يصلُ إليه
إلا بواسطةٍ في الإماضِ من ذلك وهو الشامُ من قولهم : ذهبتُ الشامَ .
وكلَّ اسمٍ مكانٍ مختصٍّ مع دخلتُ ، وأدراجهُ من قولهم : رجعتُ
أدراجهُ واستمرَّ أدراجهُ ، أو ماجاءَ من ذلك في ضرورةٍ نحو قولهم :

جَوى الله بالإحسانِ ما فعلاً بكم
رفيقين قالاً خيتمى أمٌ معبد

ويتعدى الفعلُ أيضاً إلى ضميرِ المصدرِ بنفسه ، ولا يتعدى إلى ضميرِ
ظرفِ المكانِ والزمانِ مطلقاً إلا بواسطةٍ في إلا أن : يتسعُ في الظرفِ
فتنصبهُ على التشبيهِ بالمفعولِ به فإنَّ الفعلَ إذ ذاك يصلُ إلى ضميره
بنفسه نحو قولهِ .

ويَوْمَ شَهِدناه سَلَمياً وعامِراً
قليلٍ سوى الطننِ النِبالِ نوافله

فجعلَ اليومَ مشهوداً اقتساعاً وإن كان مشهوداً فيه .

ولا يتسعُ في الظرفِ إلا إذا كان العاملُ فيه فعلاً غير متعدي
أو متعدياً إلى واحدٍ أو عملٍ فيه إن كان من جنسٍ ما ينصبُ المفعولُ
به ، وأما الحالُ فلا يضمُرُ .

(ش) هذا حديث ثالث لابن عصفور: عن المصادر والظروف والأحوال بعد أن سبق له حديث أول عن تعريفها وبيان ماهيتها وحديث ثان عن أقسامها .

أما حديثه هنا فمن تعدى الفعل إليها هل يتعدى بنفسه أم يحتاج إلى الحرف ؟ وقد جعلها نوعين : ظاهرة ومضمرة ، وبدأ بالحديث عن الأول وهو تعدى الفعل إليها ظاهرة فقال : ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضرب الحال بنفسه ... إلخ .

ومعناه أن الفعل ينصب المصدر ويتعدى إليه بنفسه دون الحاجة إلى حرف جر ، سواء كان ذلك المصدر مبهما نحو ضرب ، أو مختصاً نحو ضرب الأمير ، أو معدوداً نحو ضربتين تقول : ضربت ضرباً وضرب الأمير وضربتين ، ومثل : ذلك قولهم : رجعت القهقري فلا يحتاج الفعل في جميع ذلك إلى حرف جر .

وكذلك الأمر في ظرف الزمان سواء كان مبهماً نحو وقت أو مختصاً نحو يوم الجمعة أو معدوداً نحو عشرين يوماً تقول : أزورك وقتاً وأتيك يوم الجمعة وأمكث عندك عشرين يوماً فكل هذا يتعدى الفعل إليه وينصبه دون الحاجة إلى حرف .

والأمر كذلك أيضاً في ظرف المكان المبهم منه والمعدود ، وأما المختص فإن كان مشتقاً من لفظ الفعل تعدى الفعل إليه بنفسه ، وإن لم يكن مشتقاً من لفظ الفعل فإنه يحتاج إلى حرف جر مع تفصيل يأتي آخر الكلام .

وعلى ذلك تقول في المكان المبهم : جلست أمامك وخلفك فتنبه به بالفعل مباشرة ، وتقول في المكان المعدود : سرت فرسخاً وبريداً فتنبه به بالفعل ولا تحتاج إلى جار ، وتقول في المكان المختص المشتق من

لفظ الفعل : قعدت مقعد زيد فتعديده بنفسه دون الحاجة إلى في قال الله تعالى (وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع^(١)) فقاعد ظرف مكان وهو جمع مفردة مقعد بمعنى مكان القعود وقد تعدى الفعل إليه بنفسه ، وكذلك تقول : هو منى مقعد القابلة أو مزجر الكلب فتتصبه بالفعل المحذوف من لفظه دون حرف أيضا .

وكذلك الأمر في الحال تقول : جئت راكبا فتعدى الفعل إليها دون الحاجة إلى حرف جر .

أما علة تعدى الفعل إلى هذه الأشياء مباشرة فقد علوه بالآتي :
قال ابن أبي الربيع في تعدى الفعل إلى المصدر^(٢) : « اعلم أن الفعل إنما يتعدى إلى المصدر لدلالته عليه بحروفه ، وكان القياس ألا يتعدى إلا إلى المبهم وذلك نحو قام قياما وقعد قعودا لأنه الذي يقتضيه ويدل عليه بحروفه لكن العرب اتسعت فعدته إلى ما كان مختصا منه لاندراج المختص تحت المبهم ، تقول : ضربت ضربا شديدا ، وضربت ضربتين ، ذلك لأنك إذا قلت : ضربت ضربا فلا بد أن يكون هذا الضرب على صفة ، وأن يكون له عدد ، وكذلك الأمر في القهقري فهو اسم للرجوع على صفة ، .

وقال في تعدى الفعل إلى ظرف الزمان^(٣) : « اعلم أن الفعل طالب الزمان بحرف الجر فإذا قلت جلست يوم الخميس فيسوم الخميس وعاء للجلوس لأنه وقع فيه وهو عليه نحو كاحتواء الوعاء على الموعى لكن

(١) سورة الجن الآية رقم ٩ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي تحقيق د / عياد النيثقي ١٠

ص ٤٦٩ .

(٣) المرجع السابق ١٠ ص ٤٧٧ .

العرب أسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهراً لأن الفعل يطلب الزمان
بينيته كما يطلب الحدث (المصدر) بحروفه ، وهو يتعدى إلى المصدر بنفسه
وينصبه فأرادوا أن يكون تعدى الفعل إلى الزمان كتعدى الفعل إلى
المصدر لاشتراكهما في اقتضاء الفعل لهما فنصب الزمان فقالوا جلست
يوم الخميس .

وعلى كمال الدين بن الأنباري تعدى الفعل إلى جميع ظروف الزمان
وعدم تعديه إلى جميع ظروف المكان فقال (١) : « لأن الفعل يدل على
جميع ظروف الزمان بصيغته كما يدل على جميع حروب المصادر وكما أن
الفعل يتعدى إلى جميع حروب المصادر فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف
الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته ألا ترى أنك
إذا قلت : ضرب أو سيضرب لم يدل على مكان دون مكان ، كما يكون فيها
دلالة على زمان دون زمان ، فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان
بصيغته صار الفعل اللازم بمنزلة من زيد وعمر ، وكما أن الفعل اللازم
لا يتعدى بنفسه إلى زيد وعمر فكذلك لا يتعدى إلى ظروف المكان .
ثم قال (٢) : « فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف
المكان ؟

قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين :

أحدهما : أنها مهمة غير محدودة ألا ترى أنك إذا قلت : خلف زيد
كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل ظهوره
إلى أن تنقطع الأرض .

الثاني : أن هذه الظروف لا تتقدر على وجه واحد لأن فوقها يصير

(١) أسرار العربية ص ١٧٨ مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٥٧ م .

(٢) المرجع السابق .

تحتا وتحتا يصير فوقكما أن الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما أشبهت ظروف الزمان تعدى الفعل إليها كما يتعدى إلى ظروف الزمان .

وقال ناظر الجيش في تعدى الفعل إلى الظروف المشتق منه (١) :

« اعلم أن ابن عصفور جعل نحو قعد منى مقعد القابلة ونحوه مما هو مشتق من لفظ الفعل العامل فيه ، من الظروف المختصة وقال : إن الفعل تعدى إليها تشبيها بالمصدر في أن الفعل يدل على كل واحد منهما بلفظه ، والإمام بدر الدين ولد المصنف جعل ذلك من قبيل الظروف المختصة أيضا ، واعتذر عن تعدى العامل إليه في قولك : قعدت مقعد زيد دون بقية الأمكنة المختصة بقوة دلالة العامل عليها حينئذ . فوافق كلامه كلام ابن عصفور في الحكم والتعليل . »

وقال ابن أبي الربيع أيضا في تعدى الفعل إلى الحال (٢) :

« اعلم أن الحال إنما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه لأنها لم توضح دالة بحق الأصل على ما يطلبه الفعل ولكنها متضمنة لذلك لهذا صح أن يقال إنما تنصب على التشبيه بالمفعول كما انتصبت لأنها فضلة وجيء بها بعد تمام الكلام . »

والآن نعود إلى بقية الحديث فنقول :

قسم ابن عصفور ظرف المكان بالنسبة لتعدى الفعل إليه مباشرة وعدم تعديه إلى قسمين :

— ظرف المكان المبهم والمعدود والمختص المشتق من لفظ الفعل وهذا يتعدى إليه الفعل بنفسه كما مثلنا وعللنا .

(١) شرح التسهيل له باب المفعول فيه المسمى ظرفا (الجزء الثاني) .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجة : ٥٠٩/١ .

— ظرف المكان المختص غير المشتق من لفظ الفعل مثل الدار والمسجد والبلد ، وهذا يحتاج إلى حرف الجر وهو في ، بينه وبين الفعل فقول : جلست في الدار وصليت في المسجد وفي القرآن والذين طغوا في البلاد^(١) وفيه (وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم^(٢)) وعلمته أنه لما لم تقو دلالة الفعل عليه ولا قرب مما تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه فوصل إليه بحرف الجر على أصله ، وهذا معنى قول ابن عصفور : وما عدا ذلك فإنه لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة في .

فإن لم تجعله ظرفا وعديت للفعل إليه كله نصيبه نصب المفعول به تقول : بليت المسجد وهدمت الدار وأضأت الحمام وهكذا .

ثم ذكر ابن عصفور أنه يجوز إسقاط حرف الجر ونصب المكان المختص على الظرفية في موضعين :

١ — الشذوذ في النثر . ٢ — الضرورة في الشعر .

أما الأول : وهو الشذوذ في النثر ، فجعل منه ذهب حين تتعدى إلى الشام خاصة دون حرف جر وذلك من قولهم : ذهبت الشام ، فالشام ظرف مكان مختص وتعدى الفعل إليه بنفسه .

قال ابن عصفور^(٣) : وزعم الفراء أن ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك فتقول : ذهبت عمان وذهبت العراق وحكى ذلك عن العرب ، وأهل البصرة لا يحفظون ذلك لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقااس عليه النثر لأن الكوفيين كثيرا ما يفعلون هذا ، فإن لم يصرح هل سمعه في الشعر

(١) سورة الفجر آية رقم : ٩ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي له (الشرح الكبير) ١/٣٣١ .

وفى الكلام لم يكن فيه حجة والذي حكى أهل البصرة فى عمان ونجران والعراق وأمثالهما وصول الفعل إليها بواسطة فى إذا أردت بها معنى الظرفية ، انتهى .

ومما شذ من ذلك أيضاً أى من تعدى الفعل إلى ظرف المكان المختص غير المشتق تعدى الفعل دخل إلى جميع كلمات هذا الظرف تقول : دخلت البيت والمسجد والبلاد ومصر تقوله دون حرف جر مطلقاً قال تعالى : (وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية -^(١)) وقال (ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين)^(٢) فالقرية ومصر وغيرهما ظروف مكان منصوبة بالفعل قبلها هذا هو الصحيح .

وذهب ابن مالك إلى أن ذلك منصوب على الاقمار على أنه مفعول به بعد حذف حرف الجر تخفيفاً يقول^(٣) : فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف بل على أنه مفعول به يتعدى إليه بحرف ثم حذف حرف الجر تخفيفاً لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق لغيره .

ثم قال : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعدي بنفسه إلى المكان المختص لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ولم يحتاج معه إلى حرف جر فى نحو قولهم دخلت فى الأمر . انتهى .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن دخلت من الأفعال التى تعدى بنفسها تارة وبحرف الجر تارة أخرى نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد

(١) سورة البقرة : ٥٨ .

(٢) سورة يوسف : ٩٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦٨٣/٢ (تحقيق د/ عبد المنعم مريدى)

وشكرته وشكرت له فكذلك دخلت تقول : دخلت الدار ودخلت فيها .
قال ابن يعيش : وهو الصواب (٤) .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن دخلت متعدية إلى مفعول به وأن
الدار وأشباهاها في مثل قولك دخلت الدار والمسجد منصوب على حد
انتصابها في قولك : هدمت الدار وبنيت الدار .

قال ابن عصفور (١) : وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد من
غير جهة :

— أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد فكذا نقيضه .
— أن مصدر دخلت الدخول، والفعل في الغالب مصدر مالا يتعدى
بحو القعود والجلوس .

— أنهم يقولون : دخلت في الأمر ولو كان دخلت متعدية بنفسها
لما عدوها بفي .

— أنك إذا قلت دخلت البيت كان البيت محلا للدخول والداخل .
وهذا شأن الظريف أن يكون محلا للفعل والفاعل ولو كان مفعولا به لكان
محلا للفعل خاصة كضربت زيدا فإن زيدا محل للضرب لا للضارب .

ثم قال ابن عصفور : فلا شيء لم يقولوا دخلت الأمر كما قالوا
دخلت الدار ؟

والجواب : أن قولك دخلت في الأمر مجاز من جهة المعنى لأن

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٢ .

(١) شرح الجمل للزجاجي : ٣٢٨/١ .

الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام وحذف حرف الجر مجاز فسكرهوا
التجوز بعد التجوز .

وبما شذ من ذلك أيضاً أى من تعدى الفعل إلى ظرف المكان المختص
غير المشتق تعدى الفعل وجمع واستمر إلى أدراجه في قولهم : رجس
أدراجه أى رجس من حيث جاء ، أو رجس في الأمر الذى كان ترك ،
وقولهم : استمر أدراجه أى مضى في طريقه ولم يلتفت لشيء .

وأما الموضع الثانى من موضع إسقاط حرف الجر ونصب المكان
المختص على الظرفية فهو الضرورة في الشعر ومثلوا له بقول الشاعر :

٢٠٢ - جوى الله بالإحسان ما فعلاً بكم
رفيقين قالاً خيمتى أم معبد

وأصله قالاً في خيمتى أم معبد وقول الآخر :

٢٠٣ - قلنى عُصفانَ ثم رحنَ سراعا
يتطلعنَ من يقابِ الثُغور^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وهو من مقطوعة سمعت بمكة هتف بها
هاتف من الجن والرفيقان هما رسول الله ﷺ وصاحبه أبو بكر وأم
معبد الخزاعية هى التى حل بها ضيفا رسول الله ﷺ هو وصاحبه
وهما مهاجران من مكة إلى المدينة ومسح رسول الله ﷺ على خمرع شاتها
فخلبت وسقت الناس حتى جاء زوجها فعلم بذلك فتبع رسول الله ﷺ
وآمن به، وشاهده نصب خيمة على الظرف بعد إسقاط الحرف وهو من
الظروف المختصة التى يتعدى إليها الفعل بالحرف والبيت في معجم
الشواهد ص ١١١ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وصدره من قصيدة لكثير عزة وأما
محزفه فمختلف وهو :

وأصله قلن في عسفان، وقول الثالث :

٢٠٤ — لدن رهو الكف يعسل متنه

فيه كما عسل الطريق الثعلب^(١)

وأصله كما عسل في الطريق الثعلب ، حذف حرف الجر في جميع هذه الأبيات من الظرف وعدى الفعل إليه مباشرة .

أما حديثه عن الأمر الثاني وهو تعدى الفعل إلى ضمير هذه الأشياء ، أى ضمير المصادر والظروف والأحوال فقد أشار إليه بقوله :

ويتعدى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر بنفسه ولا يتعدى إلى ضمير ظرف الزمان والمكان مطلقاً إلا بواسطة في

ومعناه أنه يجوز تعدى الفعل إلى ضمير المصدر دون حرف جر ، وعلمته أنه يتعدى إلى الظاهر منه دون الحرف مطلقاً ؛ بل المصدر أول تعدد للفعل وذلك للشبه اللفظي بينهما حيث يشتركان في حروف واحدة ،

== قلن عسفان ثم رحن سراجا طالعات عشية من غزال

وقلن من النوم وقت القيلولة وعسفان وهو بضم العين في الديوان الاسم موضع بين مكة والجموفة وكذا غزال وهيئ الشاهد في الغزل وبيت كثير وقصيدته في وصف قافلة من جمال ، وشاهده قلن عسفان فهذا ظرف مكان مختص نصب بعد حذف الحرف والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في شروح التسهيل ودبوان كثير ص ١٨٩ (دار الكتاب العربي) (١) البيت من بحر الكامل وهو لشاعر يدعى سعد بن جؤية يصف سيفاً ليناً ، ولدن أى لين ، ويعسل : يتمايل ، ومتنه : ظهره ولدن خبر مبتدأ محذوف وهو متعلق بـ يعسل ، وضمير فيه يعود على المز وشاهده كالذي قبله ومراجعته كثيرة في معجم الشواهد ص ٥٥ .

والشبه المعنوي حيث يدلان معاً على الحدث فوق اشتقاق أحدهما من الآخر ، قلنا قوى الشبه بينهما تعدى الفعل إلى المصدر ظاهراً ومضمراً ، وقد اجتمعاً في قوله تعالى (قَدْ يَكْفُرُ بِعَدُ مِنْكُمْ فَإِنِ أَعَذَّبَهُ عَذَاباً لَأَعَذِّبَهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ)^(١) .

فعذاباً مصدر تعدى إليه الفعل ، والضمير في أعذبه التائية يعود على المصدر المذكور وقد تعدى إليها الفعل مباشرة دون حرف ، وعلى ذلك نقول : القراءة قرأتها الكتاب ، والكتابة كتبها المدرس ؛ وترفع القراءة والكتابة على الابتداء أو تنصبها مفعولاً مطلقاً بفعل محذوف (باب الاشتغال — محمد ضربته) .

ولا يتعدى الفعل إلى ضمير الظرف الزماني أو المكاني إلا بواسطة في تقول اليوم سافرت فيه والمكان جلست فيه قال الله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٢) ، ولا يجوز تعدى الفعل إلى الضمير فيها دون الحرف كأن تقول : اليوم سافرت فيه والمكان جلسته ، قال ابن عصفور : وأعني بقولي مطلقاً جميع أحواله من إيهام وعدد واختصاص مثال ذلك قولك : يوم الجمعة صمت فيه ومكانك قعدت فيه وثلاثة أيام صمت فيها ، والميل سرت فيه وهذا زمان قام فيه زيد وهذا مكان قعد فيه جبرود^(٣) .

وعلمته أن الأصل في الظروف كلها أن يصل إليها الفعل بواسطة في لأن الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرف الوعاء هو في ، والضمائر ترد

(١) سورة المسائدة : ١١٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) مثل المقرب ، ورقة : ٣٤ (مخطوط بمعهد المخطوطات تحت عنوان شرح المقرب) .

الأشياء إلى أصولها فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بقى ، وأما وصوله إلى الظرف إذا كان ظاهراً دون حرف : أما ظرف الزمان فلأنه أشبه المصادر ووجه الشبه بينهما أن الفعل يدل عليها فهو يدل على المصدر بحروفه ويدل على ظرف الزمان بصيغته لأن الفعل ماضٍ ومستقبل والزمان كذلك ، وأما ظرف المكان فقد أشبه ظرف الزمان فتعدى إليه الفعل دون حرف كما تعدى إلى أخيه (٣) .

ثم استثنى ابن عصفور أمراً أجاز فيه تعدى الفعل دون حرف جر إلى ضمير ظرف الزمان فقال : **لَا أَنْ يُتَسَّعَ فِي الظَّرْفِ فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا ذَاكَ يَصِلُ إِلَى ضَمِيرِهِ بِنَفْسِهِ .**

والإتساع في هذا الموضوع معناه أن تنزل الفعل اللازم منزلة المتعدى فتسقط حرف الجر وتعديه إلى المفعول مباشرة ، وقد يتسع في الفعل المتعدى إلى واحد فتزله منزلة المتعدى إلى اثنين فتنصب به المفعول الثاني دون حرف أيضاً ،

وعلى ذلك فإنه يجوز في الفعل المتعدى إلى ظرفي الزمان والمكان بواسطة في أن تسقط حرف الجر وتنصب الضمير على التشبيه بالمفعول به تقول : **يَوْمَ الْخَيْسِ صَمْتُهُ وَالْأَصْلُ صَمْتُ فِيهِ وَمَكَانُ زَيْدٍ قَعْدَتُهُ ، وَالْأَصْلُ قَعْدَتُهُ فِيهِ وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ (فَنُ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) (٢)** أى فليصم فيه لأن الصوم واقع في الأيام فهذا ظرف زمان نصب على

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٣٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) البحر المحیط : ١٩٧/٢ وقيل الشهر مفعول به على حذف مضاف

أى دخول الشهر .

الاقصاخ مفعولاً به والشمر في الآية منصوب على الظرفية ، والمعنى من
حضر الشمر في بلده ، وذلك ليخرج المسافر ، وفيه أيضاً قول
الشاعر :

٢٠٥ - ويوم شهدناه سُليماً وطامراً
قليل سوى الطعن النihal نوافله^(١)

أى شهدنا فيه سليماً وطامراً نعدى الفعل إلى ضمير ظرف الزمان دون
حرف ، وجعل اليوم مشهوداً اتساعاً وإن كان مشهوداً فيه .

وفي البيت تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين ، وفي الآية
جاء الفعل اللازم متعدياً إلى المفعول اتساعاً أيضاً : ومن ذلك قول
الأخر :

٢٠٦ - ومشرب أشربه وشيل
لا أجن الطعم ولا ويل^(٢)

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر لرجل من بنى عامر يذكر
أنهم شهدوا موقعة في يوم مع قبيلة سليم وأن هذا اليوم كان قليل الغنائم
كثير الحصاد من الرجال والنihal جمع ناهل ويقصد السيف المرتوى
بالدم ، والنوافل الغنائم . ويوم يجوز رفعه على الابتداء وجملة شهدناه
صفة له وقليل خبره ، ويجوز نصبه مفعولاً به أى اذكر ، وقليل بالنصب
صفة له ويجوز جره بواو رب وقليل نعتة أيضاً ونوافله فاعل بقليل ،
وشاهده نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهاً بالمفعول به اتساعاً ، والبيت في
معجم الشواهد ص ٢٨٨ .

(١) بيتان من بحر الرجز المشطور وهما في الوصف لشاعر مجهول
ومشرب أى مكان الشرب : وشيل : سأل ، لا أجن الطعم أى ليس طعمه =

أصله أشرب فيه فعدى الفعل إلى ضمير ظرف المكان دون حرف
على الاتساع .

وعلة جواز شهادتنا فيه وشهادناه أنك حين أضمرته وهو ظرف لم يكن
يد من ظهور في معه لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت
فيه أنه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لأنها لم تكن مع ظاهره ،
وصار هذا يشبه قوله (بل مكر الليل والنهار^(١)) أى مكر في الليل والنهار
فأضيف المصدر إلى الظرف اتساعاً :

ثم ذكر ابن عصفور ضابط الاتساع في هذا الأمر فقال :

ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه غير متعد أو متعداً
إلى واحد أو ما عمل عمله .

ومعناه أن الاتساع وهو نصب ضمير الظرف على التشبيه بالمفعول
به وتعدي الفعل إليه دون حرف جر لا يكون في مواقع ثلاثة :

أولها : الفعل غير المتعدي وهو اللازم فيتمدى بعد الاتساع إلى
ضمير الظرف تقول : الليل سهوته ومكان زيد قعدته ومنه (فن شهد منكم
الشهر فلأيصمه)^(٢) .

وفيه تعدى اللازم إلى مفعول به واحد ، ووجود فعل متعد إلى واحد

متغيراً ، والويل في الأصل المرعى للوخيم الثقيل وهو هنا الماء الفاسد ،
وشاهده كالحذى قبله من تعدى الفعل إلى ضمير الظروف دون حرف الجر
والشاهد في معجم الشواهد ص ٥٢٨ .

(١) سورة سبأ : ٣٣ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

كثير في اللغة العربية فدل على أن هذا الاتساع أعقبه تعدى اللازم له أصل في اللغة .

الثاني : الفعل المتعدي إلى واحد يتعدى بعد الاتساع إلى ضمير الظرف تقول : المساء زوته محمدا . والصباح صحبته بكرا وأصله زرت فيه محمدا وصحبت فيه بكرا ومنه : ويوم شهدناه سليبا وعامرا ، وفيه تعدى الفعل المتعدي إلى واحد إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين كثير في اللغة العربية .

الثالث : ما يعمل عمل الفعل ويجرى مجراه من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المباعدة وهي الأشياء التي ينصب المفعول بها ، وعلى ذلك تقول : يوم الجمعة أنا مسافره وصائمه وأصله أنا مسافر فيه وصائم فيه ، كما تقول : يوم الجمعة أنا مطلوبه ومرغوبه وأصله أنا مطلوب فيه ومرغوب فيه أيضاً ، وفي الأمثلة السابقة تعدى اسم الفاعل واسم المفعول إلى ضمير الضرف دون حرف الجر اتساعا وتشبيها له بالمفعول به الذي يعملان فيه كثيرا .

ويخرج بهذه المسائل الثلاثة التي يجوز فيها أن يتعدى الفعل أو ما يشبهه إلى ضمير الظرف مسائل منها :

١ — أن يكون العامل في الجملة حرفا وليس فعلا .

٢ — أن يصل الفعل بالاتساع في التعدى إلى ثلاثة مفاعيل وذلك في الأفعال التي تنصب مفعولين .

٣ — أن يصل الفعل بالاتساع في التعدى إلى أربعة مفاعيل وذلك في الأفعال التي تتعدى قبل الاتساع إلى ثلاثة .

وقد وضع هذا كله ابن عصفور حين قال^(١) :

قولي : ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد إلى آخره ، هذا الذي ذكرته في الاتساع في الظرف لا يجوز إلا مع الفعل وما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين والأمثلة التي تعمل عملها ، هو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع في ما تشبها لها بليس نحو يوم الجمعة ما زيد إياه قائما ، والصحيح أن ذلك لا يجوز لأن الحرف لا يعمل في مفعول به أصلا فلا يعمل في مثبه به ، وما ذكرته من أن الفعل المتعدي إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه هو مذهب أبي بكر بن السراج وكثير من النحويين : ومن النحويين من ذهب إلى إجازته والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنه يكون إذ ذاك بمنزلة فعل يتعدي إلى أربعة مفعولين ، والمفعول به نهاية ما يأخذ الفعل منه ثلاثة فلما لم يكن له في حال التشبيه أصل يلحق به لم يجوز .

ثم قال^(٢) : وأما المتعدي إلى مفعولين لجمهور النحاة يجوز الاتساع في الظرف إذا كان معمولا له لأنه يحىء إذ ذاك ملحقا بباب ما يتعدي للثلاثة كأعلم ، والصحيح عندي أن ذلك لا يجوز لأنه لم يرد السماع بالاتساع في الظرف إلا فيما لا يتعدي نحو قولك : يوم الجمعة صمته ومن ذلك قوله :

٢٠٧ — ياسارق الليلة أهل الدار^(٣)

(١) مثل المقرب : ورقة ٣٤ ، ٣٥ ، محقق ماجستير بجامعة الأزهر .

(٢) المرجع السابق ورقة ٣٥ .

(٣) بيت من بحر الرجز المشطور مجهول القائل أطال فيه النحاة الكلام وتخطوا فيه وأخطأوا ومنهم ابن عصفور حيث جعل سرق من الأفعال اللازمة وأمامه مفعولان واحد جعل مضافا إليه وهو الليلة والثاني نصب

أو فيما يتعدى إلى واحد نحو قوله : ويوم شهدناه سليماً وطامراً ...
البيت ، وقول الآخر :

٢٠٨ — في ساعةٍ يُجِها الطعام^(٣)

ثم قال : ولا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدى إلى اثنين كما لم يسمع ذلك في المتعدى إلى ثلاثة، ويعضد امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة أنه ليس له ما يلحق به في حال الاتساع إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثة أو ليس في كلام العرب ما يتعدى إلى ثلاثة بطريق الاتصال ، ألا ترى أنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة إلا منقولاً كاعلم وأرى ، أو مضمناً كأتياً وأخبر وأخبر ونبأ وحدث ، فلما لم يكن له أصل يلحق به لذلك امتنعوا من الاتساع في الظرف إذا كان معمولاً له ، انتهى^(١).

على الأصل، وأحسن وأصح ما قيل فيه قول ابن يعيش : قولهم ياسارق الليلة أهل الدار أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول يا ضارب زيد فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة وإذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً وأن يكون مفعولاً على السعة ومنه قوله تعالى : (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرفاً جعل مفعولاً على السعة ولذلك أضيف إليه^(٢) (شرح المفصل ٤٦/٢) ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٤٨١

(٣) بيت من الرجز المشطور مجعول القائل أيضاً كسابقه وشاهده حذف حرف الجر من الظرف اتساعاً وتعدى الفعل إليه وأصبح الفعل بذلك الاتساع ناصباً لمفعولين ثم رفع المفعول الأول ليسكون نائب فاعل والهاء في يجيها هي المفعول الثاني الذي كان أصلها ظرفاً والبيت في معجم الشواهد ص ٥٣٦ .

(١) مثل المقرّب ورقة : ٣٥ .

— ٤٤٨ —

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله: وأما الحال فلا يضم. ومعناه
أن الأفعال جميعها تتعدى إلى الحال وتنصبه ظاهراً فقط لأن الحال لا يضم
تقول: جئت راكباً، وراكباً جئت، ولا يجوز غير ذلك، وهلة عدم
جواز إضمار الحال أنها لا تكون إلا مكررة مشتقة والضمير ليس كذلك
فهو معرفة جامد.

(أقسام المصدر بالنظر إلى التصرف والانصراف)

(ص) قال ابن عصفور :

(والمصدر ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصراف أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون متصرفاً لا منصرفاً وهو كل ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام مصدر محذوف ، وكل ما جمع من المصادر جمعاً متناهيّاً أو كان فيه ألف تأنيث مقصورة أو معدودة نحو رجمي وكبرياء .

والثاني : عكسه نحو سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانة أي استرذاته ، وعمر ك الله ، وقعدك الله ، ومعاذ الله ، وغفرانك لا كفرانك أي استغفاراً ، وحجراً أي تحريماً لذلك وبراءة منه قال تعالى : (وحجراً محجوراً) وحنانيك وهذا ذيلك وحذاريك ودواليك وليك وسعديك .

والثالث : أن يكون لا متصرفاً ولا منصرفاً وهو سبحان إذا جعل علماً ولم يضاف نحو قوله :

أقول لما جاءني نفره سبحان من علقمة الفاخر
أي براءة منه .

والرابع : أن يكون متصرفاً منصرفاً وهو ما عدا ذلك نحو ضرب ، وأغنى بالتصرف : استعمال الاسم في موضع النصب والرفع والخفض ، وبالا انصراف دخول التنوين أو ما عاقبه) .

(ش) حديث رابع عن هذه الأشياء الأربعة أو الثلاثة الأولى منها
وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان وهو تقسيمها بالنظر إلى
التصرف والانصراف .

والتصرف في الاسم معناه استعماله مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً أى
في مواضع الرفع والنصب والجر وهو غالب الأسماء مثل كتاب وقلم ،
فإذا لزمت الكلمة حالة من الثلاثة السابقة أى لزمت طريقة واحدة كانت
غير منصرفة :

مثال لزوم بعض الكلمات الرفع أيمن الله ولعمرك الله .

ومثال لزومها النصب سبحان الله ومعاذ الله وهكذا .

ويعد عدم التصرف في الكلمة نقصاً فيها لأن الأصل أن تستعمل
الكلمة في مواضع الإعراب الثلاثة .

والتصرف في الفعل قريب من هذا أيضاً وهو استعماله ماضياً ومضارعاً
وأمرأً فإذا لزم الفعل واحداً من ذلك سمى غير متصرف وجامداً مثل ليس
وعسى ويعد ذلك أيضاً نقصاً فيه بل يخرج به بعضهم من الفعلية إلى الحرفية
والانصراف في الأسماء معناه دخول التنوين بها أو ما عاقبه من الألف
واللام والإضافة ، والاسم الذي لا ينصرف معناه الاسم الذي لا ينون ،
ودخول التنوين في الاسم معناه أنه اسم متمكن في الاسمية ، والاسم الذي
لا يدخله التنوين يخرج عن هذه الصفة ولا يكتفى بذلك بل يحرم حركة
من الثلاث وهي الكسرة ، وتلك سبب الأسماء الممنوعة من الصرف .

وقد ينوب عن التنوين في تمكين الاسم وجسه بالكسرة دخول
الألف واللام عليه أو إضافته ، فإذا حرم الاسم الأشياء الثلاثة وهي
التنوين والألف واللام والإضافة ثم ما يتبع ذلك وهو حرمانه الجر
بالكسرة سمى غير منصرف (بالنون) أى ممنوعاً من الصرف .

إذا علم ذلك اقتضت القسمة العقلية في التصرف والانصراف بالنسبة إلى الأشياء أن تكون أربعة :

- ١ - اسم متصرف منصرف (محمد - كتاب - تسبيح - يوم)
- ٢ - اسم غير متصرف وغير منصرف (سبحان علماً على التسبيح وسحر من يوم بعينه) .
- ٣ - اسم متصرف غير منصرف (أحمد - أحسن من - ذكرى - مساجد) .
- ٤ - اسم غير متصرف وهو منصرف (سبحان الله - ليك وسعديك) .

وعلى هذا قسم ابن عصفور المصادر والظروف القسمة السابقة، واجتهد أن تكون الأقسام الأربعة موجودة فيما يتحدث عنه، إلا أن هذه القسمة خاتته في الحال لأنه ليس لها إلا نوع واحد فقط لأن من شروطها أن تكون مذكورة، كما خاتته القسمة في ظروف المكان فلم يعثر على ظرف ممنوع من التصرف والانصراف فكانت القسمة فيه ثلاثة فقط، فلم يبق إلا المصدر وظرف الزمان ليطبق عليهما القسمة العقلية وحساباته المضبوطة حتى لو خرج برأى يخالف به النحاة في بعضها كما سيتضح ذلك عند الحديث عن لفظ سبحان (العلم).

تقسيم المصدر إلى الأربعة المذكورة (بترتيب الماتن) :

القسم الأول : مصادر متصرفة غير منصرفة .

ونعني بالتصرف أنها ترفع وتنصب وتجر ، ونعني بعدم الانصراف أنها لا تنون وينطبق هذا على ثلاثة أشياء :

- ١ - كل ما أقیم من الصفات التي لا تنصرف مقام مصدر محذوف، مثاله

أن تقول : قرأت اليوم أفضل من قراءة أمس ، واكرمت أبي أحسن من إكرام أخى وقعد زيد أطول من قعود عمرو وأصلة قراءة أفضل وإكراما أحسن وقعودا أطول لحذف المصدر وأقيمت صفاته مقامه وإعريت إعرابه مفعولا مطلقا .

وهذه الصفات التى أقيمت مقام المصدر يجوز رفعها وجرها كما جاز نصبها تقول فى رفعها : قراءة اليوم أفضل من قراءة أمس ، وفى جرها : قرأت على عالم أفضل منك ، وهو معنى التصرف ، وإنما كانت غير منصرفة للوصفية ووزن الفعل .

٢ — كل ما جمع من المصادر جمعا متناهيا أى وزن مفاعل ومفاعيل ، مثاله أن تقول لصاحبك : واعدتني مواعد باطلة وجربت هذا الأمر تجارب كثيرة ، فواعد جمع موعِد وتجارِب جمع تجربة وكلاهما مصدر يعرب مفعولا مطلقاً وهما متصرفان فى الإعراب ، ولكنهما بمنوعان من الصرف لصيغة منتهى الجموع .

٣ — كل ما جاء من المصادر مختوما بألف التانيث المقصورة أو الممدودة مثال المقصورة رجعى وذكرى ، ومثال الممدودة كبرياء تقول : رجعت رجعى وذكرتك ذكرى وتسكبرت عليك كبرياء .

فهذه المصادر المذكورة متصرفة بأوجه الإعراب الثلاثة إلا أنها ممنوعة من الصرف لما ختمت به من ألف التانيث .

القسم الثانى :

مصادر منصرفة غير متصرفة (عكس الأول) .

ومعنى بالانصراف أنها تنون أو تقتربن بأل أو تضاف .

ومعنى بعدم التصرف لزومها وجها واحداً فى الإعراب وهو النصب على أنها مفعول مطلق بفعل محذوف وجوبا من لفظها ومنها ما أومئ

معناها فقط ، وقد عد ابن عصفور من هذه المصادر ثلاث عشرة كلمة ،
وما هي تلك مشفوعة بمعانيها وشواهد ما كاذكرها ابن عصفور في كتاب
له مفقود .

١ — 'سبحان الله' : قال ابن عصفور^(١) : مذهب أبي سعيد السيراني
أنه مصدر فعل غير مستعمل كأنه قيل سبح (بالتخفيف) سبحانا كما يقال
كفر كفرانا وشكر شكرانا ، وأما سبح (بالتشديد) فهو فعل ورد على
سبحان بعد أن ذكر وعلم ، ومعنى سبح قال سبحان الله كما تقول : بسم
إذا قال بسم الله ، وذهب غيره إلى أنه يقال سبح الله نومة بقوله سبحان
الله أو بغير ذلك من ألفاظ التنزيه ، وأن سبحان مصدر له غير جار عليه
كما قالوا افترقوا فرقة فجعلوا فرقة مصدر الافتراق وإن لم يكن جاريا
عليه قال :

وهذا المذهب هو الذي يعطيه كلام سيوييه بدليل قوله حين قال
سبحان الله : تسبيحا .

٢ — معاذ الله : قال ابن عصفور : وأما معاذ الله فله فعل من لفظه
تقول أعوذ بالله عيادا ومعاذاً فإذا قالوا معاذ الله فكأنهم قالوا عيادا
بأنه إلا أنهم أوصلوا معاذاً إلى المفعول بنفسه ولذلك أضافوه ، ويقال
أيضا معاذه وجه الله أى عيادا بوجه الله أنشد القائل في نواذره لابن
الدينية^(٢) :

(١) شرح التمهيد لناظر الجيش (الجزء الثاني — باب المفعول
المطلق) خطوط بدار السكتب لكن هذه النسخة تنقص بعض الأبواب
ولدى نسخة كاملة مصورة من تركيا .

(٢) هو عبد الله بن الدينية منسوب لأمه من شعراء العصر الأموي
ترجمته في الجزء الأول ص ٨٩٧ .

— ٤٥٤ —

٢٠٩ — معاذة وجه الله أن أشمت العدا
بليلى وإن لم تجزني ما أدبها^(١)

٣ — ريحان الله : أى استرزاقه قال ابن عصفور : وأما ريحان الله
فصدر ليس له فعل من لفظه فإذا قالوا ريحان الله فكأنهم قالوا :
استرزاقه لأن الريحان الرزق فوضع موضع استرزاق ثم قال : فأما رفته
في قول النمر بن تولب^(٢) :

٢١٠ — سلامُ الإله وريحانه
ورحمته وسماه^(٣) درر^(٤)

فعناه رزقه وهو مضاف إلى غير المفعول وريحانه الذى هو من هذا
الباب مضاف إلى المفعول فقد حكى سيديوه أن معنى قولهم : سبحان الله
وريحانه أسبح الله وأسترزقه انتهى .

بقى أن تعرف أن الريحان له معنيان الاسترزاق وهو ما تحدثنا عنه ،

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل لابن الدمينيه كما فى الشرح
والمعنى أنه محب أبدا ومعط أبدا وإن لم يأخذ جزاء ما أعطى ، ويقال
دانه وأدانه بمعنى واحد أى أقرضه ، وشاهده قوله معاذة وجه الله والمعنى
عياذا بوجه الله والبيت ليس فى معجم الشواهد ولا فى المعجم المفصل .
(٢) من المنحصرمين التقى بالنبي ﷺ (ترجمته فى الجزء الأول ص
٦٥٣) .

(٣) البيت من بحر المتقارب وهو للنمر بن تواب كما فى الشرح ومعنى
قوله : سماه درر من درت السماء بالمطر أى صيته كثير أومن قولهم : دارى
بدرر دارك أى بحذاتها وقبالتها وشاهده قوله وريحانه فعناه رزقه ،
والبيت فى معجم الشواهد ص ١٣٦ .

والطيب وهو المذكور في قول الله تعالى: (فروحٌ وربحانٌ) وجنة نعيم^(١).

وهو بالمعنى الثاني متصرف، ووزن ربحان فيلان وأصله ربحان على وزن فيعلان، أدغمت الواو في الياء ثم خففت السكامة بحذف الواو وهي عين السكامة تخفيفاً وحذفاً سماعيين.

وربحان الله يستعمل مفرداً كما يستعمل مقروناً مع سبحانه الله ومعاذ الله.

٤ — عمر ك الله : قال ابن عصفور : وأما عمر من قولهم عمر ك الله فصدر امر (بالتشديد) واقع موقع تعميم حذفت زوائده ورد إلى الأصل ونظيره في ذلك قدر من قول الشاعر :

٢١١ — فإن يبرأ فلم أنفك عليه

وإن يهلك فذلك كان قدوى^(٢)

يريد تقديرى لحذف منه الزوائد.

ثم قال : وعمر مصدر تشبيهي جعل بدلاً من الناصب له وهو عمر (بالتشديد) فإذا قلت عمر ك الله فالتقدير (عمرتك الله عمر ك الله نفسك) أى عمرتك الله مثل تعميرك إياه نفسك إلا أنه حذف الثاني من مفهولى

(١) سورة الواقعة : ٨٩ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو ليزيد بن سنان بن أبي حارثة المري كان فارساً وسيد قومه فى الجاهلية وهو أخو هرم بن سنان ، ومعنى لم أنفك أى لم أغضب من قولهم فلان ينفك غضباً، وشاهده وقوع المصدر المجرد موقع الزائد فى قوله كان قدرى والمعنى تقديرى والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٤ .

المصدر للعلم به ، ومعنى امرتك الله تعميرك إياه نفسك : سألت الله أن يعمر ككسواك إياه أن يعمر ك .

هـ — قعدك الله : قال ابن عصفور^(١) : قعدك الله بمعنى امرك الله الله والقول فيه كالقول في امرك الله أعني أنه مصدر لقعد واقع موقع تعيد حذف زوائده ورد إلى الأصل كما أن امرك الله كذلك وهو أيضا مصدر تشبيهي جعل بدلا من الناصب له وهو قعد ، فإذا قلت قعدك الله فالتقدير قعدتك قعدك الله نفسك أي قعدتك الله سعيدا مثل تعيدك إياه نفسك ، ومعنى قعدتك قعدك الله نفسك حفظتك تحفيظا كتعديتك إياه نفسك أي سألت الله أن يحفظك كسواك إياه أن يحفظك إلا أنه لم يستعمل من قعدك فعل فيقال قعدتك الله بالتشديد كما قالوا امرتك الله ، وليس قعدك من القعود الذي هو خلاف القيام ولكنه من قوله تعالى : (عن اليمين وعن الشمال قعيد)^(٢) أي حفيظ ، يبين ذلك قوله تعالى : (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)^(٣) .

وقد جاء في الشعر تعيدك الله قال الشاعر وهو الفرزدق :

٢١٢ — قعيدا كما الله الذي أتت له

ألم تسمعا بالبيضتين المناديا^(٤)

(١) نقل من شرح التسهيل لناظر الجيش ولا يوجد في كتب يدينا

لابن عصفور .

(٢) سورة ق آية ١٨ .

(٣) سورة ق آية رقم ١٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٨٩٥/٢ من قصيدة في أول هجائه جريرا ، والبيضتان موضع وأصله بالإفراد ، ويستشهد النحاة بالبيت على أن قعيد كما من القسم غير الصريح ، وابن عصفور يستشهد به على أن قعيد كما الله بمعنى حفيظ كما الله والبيت في معجم الشواهد ص ٢٣٤ .

وهو مصدر كالنذير من أئذر .

ثم قال ابن عصفور: وقعدك الله وعمرتك الله وعمرتك الله وإن كان تفسيرهما ما ذكرناه فإنها لما كانت كثيراً ما تستعمل عند الطلب والسؤال صار قائلها كأنه قال: سألتك الله هل كان كذا وكذا فوقع بعدها لذلك ما يقع عليه السؤال ، والذي يقع عليه السؤال ستة أشياء: الأمر والنهى والاستفهام وأن ولما خفيفة وإلا ، قال: وإنما وقع بعدها الأمر والنهى والاستفهام لأنها كلها بمعنى السؤال ومن ذلك قوله:

٢١٣ — عمرتك الله ساعةً حدثنا

ودعينا من ذكر ما يؤذينا^(١)

وقول بعضهم: عمرتك الله لا تقل إلا صدقت ولا تشر إلا رفقت ، ووقعت بعد أن لأنها في صلة السؤال ومن ذلك قوله:

٢١٤ — قعيدك أن لا تسمعني ملامةً

ولا تنسكنى قرح الفؤاد فيبيجعا^(٢)

كأنه قال: سألتك بالله ألا تسمعني ملامة .

(١) البيت من بحر الخفيف وهو لشاعر مجهول يطلب من صاحبه أن ترك ما يؤذى وتتحدث فيما يفيد من وصل وحب . وشاهده قوله عمرتك الله فإن معناه سألتك الله ودليل ذلك وقوع الأمر بعدها، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٩٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لشهم بن مويرة في رثاء أخيه مالك ويقال نكأ القرحة قشرها قبل أن تجف. فيبيجع أى فيوجع وشاهده قوله قعيدك فإن معناه سألتك بدليل وقوع أن بعدها التى تقع بعد سألتك والبيت في معجم الشواهد ص ٢١١ .

ووقعت بعدها لما خفيفة؛ وإلا لأنهما يقمان بعد السؤال فقالوا
عمرتك الله لما تفعل كذا وكذا وإلا فعلت كذا ، ومن ذلك قوله :

٢١٥ — عمرُك الله إلا ما ذكرت لنا

هل كنتِ جارتنا أيامَ ذِي سلم^(١)

٦ — عُفْرانك لا كفرانك : أى استغفارا : قال ابن عصفور : وأما
عُفْرانك من قولهم : عُفْرانك لا كفرانك فصدر واقع موقع استغفار ،
ولا يستعمل على هذا المعنى إلا منصوبا (بفعل محذوف وجوبا) مضافا
إلى المفعول .

وقال الزمخشري : يقال عُفْرانك لا كفرانك أى نستغفر
ولا نكفر ، وهو معنى كلام ابن عصفور .

٧ — حجرًا : أى تحريما لذلك وبراءة منه قال أبو حيان : وأما حجرًا
فكأنه من الحجر (بفتح الحاء) وهو المنع فاستعمل مكسور الأول
كاستعمال العمر في القسم مفتوح الأول وهو من العمر (بضم الأول)
وقيل هو الاسم وأوقع موقع المصدر فيكون على فعل من لفظه كأنه
قال : أحجره حجرًا أى أمتعه عن نفسه وأبعده وأبرأ منه ، ويقول الرجل
لرجل أنفعل هذا فيقول حجرًا أى منعنا وقال سيدي به^(٢) : سترًا وبراءة
من هذا والحجر يراد به الستر ومنه (وَيَقُولُونَ حَجْرًا حَجْرًا)^(٣) أى

(١) البيت من بحر البسيط قائله الاحوص الانصارى (ترجمته ص
٤٣١ الجزء الأول) وذو سلم موضع وشاهده قوله عمرتك الله فإن معناه
سألتك الله بدليل وقوع إلا بعده التى تقع بعد السؤال . والبيت في معجم
الشواهد ص ٣٦٧ .

(٢) الكتاب : ٣٢٦/١ (هارون) .

(٣) سورة الفرقان : ٢٢ .

حراماً لأن الحرام ممنوع منه ومحجوراً تأكيد يريد حجراً حجراً ، لكن
أتى بصيغة المفعول وهو لا يتصرف إن كان بمعنى المبالاة والتعوز ، فإن
كان على أصله من المنع أو الاستر من غير أن يشاب هذا المعنى تصرف
كقوله تعالى : (قسم لذى - حجر)^(١) أى لصاحب مانع يمنعه من الباطل
أى صاحب عقل ، ولذلك فسر هنا بالفعل ، فأما (وحجراً محجوراً)^(٢)
بعد برزخا فعنائه ستر فلم يجعل موضع الفعل على ذلك المعنى ، وقيل :
هو هنا على الأصل للذكر نائباً عن فعل كأنه لما جعل بينهما العزخ
قدر ذلك فيهما متأخراً ، فصار كل واحد منهما كأنه يقول للآخر : حجراً
محجوراً مبالغة في الحجر .

٨ - حنانيك : هو من المصادر المثناة بلا خلاف والفرس من هذه
التثنية التشكثير فعنى حنانيك تحننا بعد تحنن أى كلما كنت فى رحمة
وخير فلا تقطع ذلك عنا ، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره
تحنن تحننا بعد تحنن ولستكنهم حذفوا الفعل كما كان ذلك فى سقيالك ورعا
قال الشاعر وهو طرفة بن العبد :

أباً منذر أفنيت فاستبق بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(٣)

(١) سورة الفجر : ٥٠ .

(٢) سورة الفرقان : ٥٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد يخاطب به عمر بن
هند الملك وكنيته أبو المنذر ويذكره بأنه قتل من قومه الكثير فليعف
عن الباقي (وقد سبق برقم ١٩٣) ، وشاهده قوله : حنانيك حيث نصب
على المصدر النائب عن الفعل وقد ثاء لإرادة التشكثير فالتثنية أول
مراتب التشكثير . والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٥

وإذا أفرد كان له معنى واستعمالاً غير ذلك كما في قوله تعالى (وحناناً من لدنا وزكاة)^(١).

٩ — هذا ذيك : هو من المصادر المثناة أيضاً بقرض التكشير ، وهو مأخوذ من هذا إذا أسرع في القراءة والضرب قال العجاج :

٢١٦ — ضرباً هذا ذيك وطعنا ونخضاً

يُحمض إلى عاصي العروق النخضاً^(٢)

كأنه قال : هذا بعد هذا من كل جهة ، فضرباً منصوب على المصدر أى اضرب ضرباً وهذا ذيك نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكشير كأنه يقطع الاعتاق بضربه ، ويبلغ الأجواف بطعنه ، والنخض الطعن الجائف .

١٠ — وحنانك (بفتح الحاء) : وهو أيضاً من المصادر المثناة ، قال سيديبه : حناريك معناه ليكن منك حذر بعد حذر أى احذر أبدأ ، وفعله حذر كفرح ومصدره الحذار كالقتال والحذر كالفرح والحذر كالحقد ومنه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم)^(٣) وأما فتح الحاء في المصدر المثني فمعناها .

(١) سورة مريم : ١٣ وحناناً وهي بمعنى رحمة مفعول به لفعل محذوف أى وجهناه رحمة .

(٢) بيتان من الرجز المشطور للعجاج من قصيدة يمدح بها العجاج ابن يوسف اللخثي وعاصي العروق هو العرق الذي يسيل ولا يرقأ وجهه عواص ، والنخض اللحم المكتنز كالحم الفخذ ، وضرباً وهذا ذيك وطعنا كلها مصادر منصوبة بأفعال محذوفة من لفظها والشاهد في معجم الشواهد ص ٤٩١ .

(٣) سورة النساء : ٧١ .

١١ — دواليك : [مأخوذ من المداولة وهي المناوبة فدواليك تشية دوال ، كما أن حواليك تشية حوال ، ودوال وقع موقع مداولة والمراد الكثرة لا نفس التشية قال الشاعر :

٢١٧ — إذا شق بردُ شق بالبرد مثله

دواليك حتى ليس للبرد لايس^(١)

١٢ ، ١٣ — لبيك وسعديك : أما لبيك وسعديك فذهب سيوبه والخليل والجهور إلى أنه تشية لب كما في حنائيك تشية إحنان ، ولا يستعملان إلا مضافين لإرادة معنى التكثير فيهما ، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر من معناهما كأنك قلت في لبيك دوامت وأتت وفي سعديك تابعت وطاوعت ، وأما قولهم لبي يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا : سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله .

وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيهما كالياء في عليك ولديك وأصله لبب بثلاث باءات قلبت الثالثة ألفا في المفرد ثم ياء عند الإضافة وأصبحت لبيك مثل لديك في عدم التصرف ولزوم النصب ، واحتج سيوبه على يونس بألف الياء

(١) البيت من بحر الطويل وهو لسحيم عبد بن الحساس ، وقد روى بروايات مختلفة وبقافية مضمومة وأخرى مكسورة (دواليك حتى كننا غير لايس) ومعنى البيت مأخوذ من كلام الجوهري وهو : تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما وإلا تهاجرا . وشاهده قوله دواليك فهو مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه أى نفعله دواليك وجعله سيوبه حالاً أى نفعله متداولين ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٦ .

في ليبيك لو كانت مثل ياءٍ لديك لوجب إقرارها ألفا عند إضافتها إلى الظاهر كما تبقى الألف في لدى عند إضافته إلى مثله في قولك : كنت لدى على ، لكن الياء في لديك تثبت مع الظاهر أيضا فدل على أنه مثني وذلك في مثل قول الشاعر :

دعوتُ لما نابى مسورا فلبى فلبى يدنى مسورا^(١)

وسعديك لا يستعمل وحده بل تابعا لليبيك ويجوز استعمال ليبيك وحده .

وقال ابن عصفور في ليبيك وسعديك وما شابهه من المصادر المشتقة التي لا تنصرف^(٢) : إذا قال حذاريك فعناه ليسكن منك حذر بعد حذو ، وإذا قال فعلته دواليك أى يتداوله مرة بعد مرة مداولة مثل مداولتك ، وإذا قال هذا ذيك فكأنه قال : هذا بعد هذا وإذا قال ليبيك وسعديك فكأنه قال إجابة بعد إجابة أى كلما أجبته في أمر فإني في الآخر مجيب . قال : وإنما استعملتا في هذا المعنى وإن كان ليبيك من قولهم ألب على الأمر إذا داوم عليه ولم يفارقه ، وسعديك من قولهم : أسعد فلان فلانا على مراده وساعده عليه ، ولا يقال ألب ولا أسعد بمعنى أجاب لأن الإلباب

(١) البيت من بحر المتقارب وهو لأعرابي من بني أسد نزلت به نائبة فاستعان بمسور فأعطاء ما طلب فدعا له وخص يده بالهداء لأنها التي أعطته المال ، ولي فعل ماض معطوف على دعوت وأمالى الثانية فهو مثني لب وهو مفعول مطلق بفعل محذوف من معناه تقديره أجيئك والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٣ .

(٢) هذا النقل ليس في كتب ابن عصفور التي بين أيدينا وإنما هو في شرح التسميل لناظر الجيش (الجزء الثاني — باب المفعول المطلق) :

والمساعدة ذو ومتابعة ، وكل من دنا منك وتابعك على ما تريده فقد أجابك إلى ما تريد منه .

ثم قال : ولستكون هذه المصادر المشناة قد دخلها بالثنية في حال انتصابها على أنها مصادر معنى ليس للثنية بحق الأصالة وهو التكثير لم يتصرفوا فيها ، وبما يدل على ذلك أنهم لما أفردوا حنانا لم يمنعوه التصرف قال الله تعالى : (وحنانا من لدنا^(١)) وقد قال الشاعر :

٢١٩ - فقالت حنان ما أتى بك هاهنا
أذو نسب أم أنت بالحي عارف^(٢)

ثم قال : فأما حنانيك وهذا ذيك وحذاريك فإنها مضافة إلى الفاعل ، وأما سعديك ولييك وحنانيك من سبحانه الله وحنانيه فإنها مضافة إلى المفعول ، وما ذهب إليه الأعم من أن الكاف في دواليك وهذا ذيك حرف خطاب بمنزاتها في النجاء باطل ، لأن النون قد حذفت لما ولا يعرف من كلامهم حذف النون للكاف التي هي حرف خطاب . انتهى كلام ابن عصفور .

(١) سورة مريم : ١٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في الغزل من أبيات ثلاثة للمنذر بن أدهم الشكلي أولها :

وأحدث عهدي من أميمة نظرة

على جانب العلياء إذ أنا وانف

ثم بيت الشاهد وبعده : فقلت أنا ذو حاجة ومسلم

فضم علينا المأزق المتخايف

وشاهده قولة : حنان فهو خبر لمبتدأ محذوف أي أمرنا حنان ، لما

أفرد تصرف . والبيت في معجم الشواهد ص ٢٣٧ .

القسم الثالث : مصادر لا متصرف ولا منصرف أى تازم النصب على المصدر ولا تنون ولا تضاف قال ابن عصفور : وهو سبحانه إذا جعل علما ولم يصف نحو :

٢٢٠ - أقول لما جاءني غفرةٌ سبحانه من علقمة الفاخر^(١)

أى براءة منه ، وشاهده جعل سبحانه علما على البراءة ومنعه من التنوين ليدل على معناه كما قطعه عن الإضافة لفظا ومعنى وألزمه النصب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف وهو أصبح فهو مصدر ممنوع من التصرف والانصراف .

هذا رأى ابن عصفور فى سبحانه ، ورده ابن مالك وذهب إلى أن سبحانه وإن منع التصرف لا يمنع من الانصراف بل يأتى مضافا ومنونا وقد اجتمعا فى قول الشاعر :

٢٢١ - سبحانه ثم سبحانه فعودُ به

وقيلنا سبح الجودى والجلد^(٢)

(١) البيت من بحر السريع وهو من قصيدة للأعشى يستعدى فيه عامر الطفيل على ابن عمه علقمة بن علاثة فى مناقرة بينهما ، وشاهده قوله سبحانه حيث نصب مفعولا مطلقا وقد منع من التصرف لأنه صار علما على التسييح وفيه الألف والنون الزائدان كعثمان ، ومراجع البيت كثيرة فى معجم الشواهد ص ١٩١ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لورقة بن نوفل من أبيات قالها لكفار مكحّين رآهم يهذبون بلالا ، وقيل لأمية بن أبى الصلت ، وشاهده عند ابن مالك أن سبحانه يستعمل نكرة ومعرفة كما فى البيت ورد بأنه =

وإذا حذف تنوينه كان لنية الإضافة كما في قول الشاعر :

أقول لما جاءني غفره سبحة من علقمة الفاخر

قال ابن مالك : أراد سبحانه الله لحذف المضاف إليه وترك المضاف
بهيشته التي كان عليها قبل الحذف كما قال الراجز :

٢٢٢ - خالط من سلمى خياشيم وفا^(١)

يريد وفاها وهذا التوجيه أولى من جعل سبحانه علما انتهى^(٢) .

وعلى ذلك تكون الأقسام لدى ابن مالك ثلاثة فقط .

القسم الرابع : مصادر متصرفة منصرفة (عكس الثالث) وهو ماعدا
ذلك أي ماعدا الذي ذكر في الأقسام الثلاثة وهو بقية المصادر مثل ضرب
وقيام ، ولا حصر لأمثلة هذا القسم فهي كثير ، ومعنى تصرفها أي تأتي
مرفوعة ومنصوبة ومجرورة تقول : ضربك زيدا قبيح ، ورأيت ضربك
زيدا قبيحا وغضبت من ضربك زيدا ومثله قيام وبقية المصادر .

صرف في هذا البيت للضرورة كما يصرف أحد وقاطمة لها ، والجود
والجهد جبلان بالجزيرة أو بالعراق والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٤ .
(١) بيت من الرجز المشطور للعجاج والدروية يصف فم صاحبه
بأن نكهته ذكية ورائحته طيبة وفاعل خالط ضمير الجر ، والخر تذكر
وتؤنث وقد ذكرت هنا ، وشاهده قوله : فاحيت أعرب بالآلف نصبا
وهو غير مضاف ظاهرا ، وأجيب بأن الإضافة منوية وعليه فإن سبحانه
من بيت الأعشى مضاف بإضافة منوية أيضا فهو وإن منع التصرف لسكنة
مصروف ، ولكنه عند ابن عصفور ممنوع منها معا ، والبيت في معجم
الشواهد ص ٥٠١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٥/٢ .

(٣٠)

ومعنى انصرافها أى دخول التنوين عليها أو ما يعاقبه من الإضافة
أو الألف واللام .

ويدخل فى هذا النوع من المصادر قولهم سقيا ورعيا وتيا وبعدا ،
كما يدخل فيه ويحك وويلك ، وحدا وشكرا وما أنت إلا سيرا سيرا ،
وقولهم : له صراخ صراخ الشكلى ، وله صوت صوت حمار ، وقولهم :
هو عبد الله حقا ، وهذا زيد الحق لا الباطل ، كما يدخل فيه له على أنف
ورم عرفا واعترافا ، ومنه (صنع الله) ^(١) و (صبغة الله) ^(٢) ومنه قسما فى
قول الأحوص :

٢٢٣ — إني لأمحك الصدود وإني
قسما إليك مع الصدود لأميل
وقد يأتى لذلك حديث فى موضع آخر .

(١) سورة النمل : ٨٨ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل العفيف للأحوص
الأنصارى وشاهده قوله قسما فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا
أى أقسم إليك قسما والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

(أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف)

(من) قال ابن عصفور :

(وكذلك أيضاً ينقسمُ ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف أربعة أقسام :

أحدها : أن يكونَ لا متصرفاً ولا منصرفاً وهو سحرٌ إذا أردته من يومٍ بعينه .

والثاني : أن يكونَ متصرفاً لا منصرفاً وهو غدوةٌ وبكرةٌ وعشيةٌ إذا كانت أعلاماً إلا أن استعمال عشيةً علماً يقلُّ .

والثالث : أن يكونَ منصرفاً لا متصرفاً وهو سحرٌ إذا أردت به سحر ليلتك وبكرةٌ وعشيةٌ وعتمةٌ وضحوةٌ وضحيٌ وصباحٌ ومساءً وبين ذات مرةٍ وذو صباحٍ وذو مساءً .

ومن العرب من يجعل ذات مرةٍ وذات يومٍ وذات صباحٍ وذات مساءً متصرفةً وهي لغة خثعم قال :

عزمتُ على إقامةٍ ذي صباحٍ
لأمر ما يسودُ من يسودُ

الرابع : أن يكونَ متصرفاً وهو ما بقى منها .

إلا أن التصرفَ يقبحُ فيما كانَ منها صفةً في الأصل نحو قولك : سيرَ عليه طويلاً وسيرَ عليه حديثاً إلا أن يوصفَ نحو سيرَ عليه طويلاً من الدهر ، أو يكونَ صفةً خاصةً بالموصوفِ نحو سيرَ عليه ملياً أو مستعملةً استعمال الأسماءِ نحو سيرَ عليه قريباً فإن تصرفه بحسنٍ إذا ذاك) .

(ش) بعد أن تحدث عن المصدر وقسمه الأقسام الأربعة المذكورة عقب ذلك بتقسيم الظرف إلى ذات الأقسام وبدأ بظرف الزمان فقال : وكذلك أيضا ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف أربعة أقسام .

وقيل أن نخوض في ذكر هذه الأقسام وما يدخل تحت كل قسم من كلمات ، وقد تدخل الكلمة الواحدة تحت قسمين باعتبارين نقول :

إن ظروف الزمان — وكذلك المكان — أسماء ولا يأتي الظرف فعلا ولا حرفا ، والأصل في الأسماء أن تكون متصرفة مصروفة ، وكذلك يكون الأصل في الظروف : متصرفة أى ترفع فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبرا أو اسما لكان إلى آخر المرفوعات . وتنصب مفعولا به أو مفعولا فيه أو اسما لإن أو خبرا لكان إلى آخر المنصوبات ، وتجر بحرف الجر أو بالإضافة أو بالتبعية وفي القرآن الكريم (قال موعدكم يوم الزينة)^(١) . وفيه (يخافون يوماً كأن شره مستطيراً)^(٢) ، وفيه (من عذاب يومئذ)^(٣) .

وفي الآيات الثلاثة وقع الظرف خبرا مرفوعا ومفعولا به منصوبا ومضافا إليه مجرورا . ولو كان الظرف أيضا مبنيا لكان له محل من الإعراب مثل أمس عند المجازيين فهو أيضا ظرف متصرف ، كما أن الأصل فيها أيضا أن تكون مصروفة أى منونة أو تقبل ما يعاقب التنوين

(١) سورة طه : ٥٩ .

(٢) سورة الدھر : ٧ .

(٣) سورة المعارج : ١١ .

وهو الإضافة والالف واللام وبالتالي تجر بالكسرة ويظهر ذلك في هذه الآيات (يخافون يوماً^(١) - هذا يومكم^(٢) - لا ظلم اليوم^(٣) - من يومهم^(٤) الذي يوعدون)^(٥) .

فإذا قبل الظرف الأمرين (التصرف والانصراف) كان اسماً كاملاً مسوياً كالأسماء ولا يسأل عن سبب تصرفه وانصرافه لأنه جاء على الأصل في الأسماء وعلى ذلك غالب الظروف .

فإذا منع الظرف السكاليين أو منع أحدهما سئل لماذا منع هذا أو ذاك، وعلى حرمانه السكاليين أو أحدهما وعلى ذلك كانت بعض الظروف وكانت الأقسام الثلاثة الآتية :

الأول : ظرف ممنوع من التصرف والانصراف .

الثاني : ظرف متصرف (بالتاء) لكنه ممنوع من الانصراف .

الثالث : ظرف ممنوع من التصرف ولكنه متصرف .

وهذه الأقسام الثلاثة إذا اندرج تحت كل نوع منها ظرف بعينه سئل : لماذا دخل هنا؟ وهي ظروف محصورة تحت كل قسم :

ويبقى لنا القسم الرابع وهي الظروف المتصرفة المنصرفه ، ويندوج تحت هذا القسم جميع الظروف ما عدا ما ذكر في الأقسام الثلاثة السابقة .

(١) سورة النور : ٣٧ .

(٢) سورة الأنبياء : ١٠٣ .

(٣) سورة غافر : ١٧ .

(٤) سورة الذاريات : ٦٠ .

القسم الأول : وهي الظروف الممنوعة من التصرف والانصراف .

وهذا القسم تحته لفظ واحد فقط وهو سحر إذا أودته من يوم بعينه تقول : أسافر أول جمعة في رمضان سحر ، وهذا اللفظ يجب تعليل منعه السكالين وهما التصرف والانصراف .

والسحر هو آخر الليل أى الساعة الأخيرة منه ، قبيل طلوع الفجر ، ويقال فيه أسحر القوم إذا ساروا في السحر أو دخلوا فيه ومنه السحور بالفتح وهو الطعام الذى يؤكل في هذا الوقت ، وبالضم هو الفعل ، ويقال أسحر فلان إذا أكل السحور أو دخل في وقت السحر .

فإذا أردت هذا الوقت من يوم بعينه منعت الكلمة من التنوين وهو الانصراف وما يعاقبه من الألف واللام والإضافة لتبقى علما على هذا الوقت ، كما تمنع التصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول آتيك يوم الجمعة سحر وأسافر إلى القاهرة يوم السبت سحر وهى في المثالين كما قلت ظرف زمان منصوب . ويصير منعها من الصرف مثل أحمد وفاطمة في منعهما من الصرف العلمية ولا بد من علة ثانية لأحمد وفاطمة كما لا بد من علة أخرى لسحر ، لأن العلمية وحدها لا تكفى .

أما العلة الثانية لأحمد وفاطمة فواضحة ، وأما العلة الثانية لسحر فهى العدل عن السحر ، وبيان ذلك أن لفظ سحر موضوع فى الأصل على أن يكون نكرة كرجل من الأسماء وصباح ومساء من الظروف وإذا أردت تعريف أحد الأسماء السابقة فإنك تلحق به الألف واللام (الرجل — الصباح — السحر) أو تضيفه (رجل العلم — صباح السبت وسعده) لكن العرب استعملت سحر معرفة دون الأمرين أى لم يلحقوه الألف واللام ولم يضيفوه وللنحاة فيما تعرف به حينئذ خلاف : منهم من جعله العلمية ومنهم من جعله نية الألف واللام وعلى كلا المذهبين هو معدول لأنه لما

استعمل معرفة دون ألف ولام ودون إضافة كان ذلك عدولا به عن الطريقة الأصلية فيه وحاصل الأمر أن منع صرفه للعدل مع العلمية .

وأما علة منع سحر من التصرف ولزومه النصب على الظرفية فهي أنه لما عدل به عن طريقته الوضعية في التعريف وخرج في الاستعمال عما يستحقه بحق الأصالة لزم الظرفية ، قالوا لأن باب الظرفية باب تغيير ومن التغيير نشأ لأنه إنما نشأ عن إسقاط حروف الجر ليجرى مجرى المصادور، وكل ما بفي على التغيير ونشأ منه فإنه يكون فيه مالا يكون في غيره كباب النسب والتصغير والتكسير .

وقال ابن يعيش^(١) : إن الذي منع سحر من التصرف أنه عرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة : تعريف الإضمار والعلمية والإشارة والآلاف واللام والإضافة إلى واحد من هذه المعارف وليس التعريف في سحر واحدا منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعلوم وخرج عن نظائره فنع التصرف لذلك .

ومعناه أن سحر جعل علما على وقته دون أن يجعل بقية الأسماء لأوقات اليوم أعلاما على وقتها فخرج عن نظائره .

ولنخص ابن أبي الربيع علة منع سحر من الانصراف والتصريف فقال^(٢) : إذا كان سحر ليوم بعينه وليس فيه ألف ولام فهو غير منصرف ولا متصرف منعه من الصرف العدل والتعريف ، عدل عن طريقة قياس تعريفه وهي الآلاف واللام أو الإضافة إلى أن جعل علما لهذا الوقت المخصوص كما جعل أسامة علما لهذا السبع المخصوص ، ومنعه

(١) شرح المفصل : ٢ / ٤٢ .

(٢) البسيط : ١ / ٤٨٥ .

من التصرف العدل لأن أصل الظروف أن تكون متصرفة لأنها أسماء
فحكما أن تجرى على حكم الأسماء ترفع وتنصب وتخفص ، ومتى وجدت
الظروف غير متصرفة علمت أنه خارجة عن أصلها . انتهى .

فإذا فقد سحر (العلم المعدول) إحدى العلتين اللتين منعاه الصرف
كان مصروف أى منوناً وبالتالي كان متصرفاً .

فتلا إذا فقد العلمية بأن صار مكرة أى لم يقصد به يوم معين تصرف
وصرف مثال ذلك قوله تعالى فى حق قوم لوط وآله (إنا أرسلنا عليهم
حاصباً إلا آلَ لوطٍ نجيناهم بسحر^(١)) . بالجهر والتفويص حين صار
مكراً ، وتقول مر علينا سحر طيب كما تقول صباح طيب وتقول :
أيقظت أهلى سحراً للسحور والصلاة كما تقول أيقظتهم ليلاً .

وكذلك إذا عرف عن طريق أخرى غير العلمية بأن اقترن باللام
أو أضيف فإنه يتصرف تقول : آتيك يوم الجمعة السحر أو أسافر يوم
السبت سحره وهو فى المثالين بدل منصوب .

القسم الثانى : وهى الظروف المتصرفة الممنوعة من الصرف أى تأتى
فاعلاً ومفعولاً ومضافاً لأنها تمنع الصرف وبالتالي تجر بالفتحة وينطبق
هذا القسم على ثلاث كلمات وهى غدوة وبكرة وعشية إذا جعلت أعلاماً
على أوقاتها ، ولا يعمل تصرفها لأنها جاءت على الأصل فى الأسماء . وإنما
يعمل منها الصرف .

والغدوة (بضم الأول) : ويقال لها الغداة هى الوقت ما بين طلوع

الفجر إلى طلوع الشمس وتجمع على غُدُو (فعول) قال تعالى (يسبحُ له فيها بالغدو والآصال رجالٌ) ^(١) ويقال غدا إلى عمله ذهب غدوة .

والبكرة (بضم أوله) : أول النهار إلى طلوع الشمس ويسمى الإبهكار أيضا ، ويقال بكر وأبكر أى خرج في هذا الوقت ، قال تعالى (وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار) ^(٢) .

والبكر والباكور أول كل شيء من ثمر وولد ، والعامة تسمى يوم الغد كله بكرة أو باكر .

والعشية مؤنث العشي : وهو الوقت من زوال الشمس إلى المغرب ، وهو الوقت من المغرب إلى العشاء وتجمع على عشايا ، والعشاء (بكسر العين) أول ظلام الليل ، والعشاء (بفتح العين) طعام العشي كما أن الغداء طعام الصباح والظهر .

وغدوة وبكرة علمان على الوقت المذكور سواء كان ذلك من يوم معين أو غير معين ، فالعلمية فيهما كعلم الجنس مثل أسامة تقول في علم الجنس : أسامة (الأسد) شر من ثعالة (الثعلب) وتقول : هذا أسامة فاحذره ، وكذلك تقول في غدوة وبكرة ، تقول عند التعميم : غدوة وقت نشاط ، وعند التخصيص : آتيك يوم الخميس غدوة وبكرة ، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث ، وليست العلمية هنا العدول عما فيه الألف واللام (الغدوة) كسحر وإنما العلمية مستقلة .

(١) سورة النور : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) سورة فافر : ٥٥ .

وقال ابن أبي الربيع في غدوة وبكرة وأن علميتهما مستقلة بخلاف سحر^(١) :

وأما غدوة فإن كانت ليوم بعينه فهي متصرفة غير منصرفة منها من الانصراف التعريف والتأنيث بمسئلة أسامة ولم تكن معدولة عن الألف واللام ولا عن تعريف الإضافة بل جعلت علما ، وليس تعريف العلمية كائنا عن تعريف الألف واللام ولا عن تعريف الإضافة بل كل واحد منهما أصل بنفسه بخلاف سحر ودليل ذلك أن العرب فرقتهما بينهما بالتصرف (في غدوة) وعدم التصرف (في سحر) ، وبكرة حكما كحكم غدوة .

ثم قال كلاما جميلا بعد ذلك نقله عنه ناظر الجيش ولبس في كتابه البسيط المطبوع قال :^(٢) فإن قلت : ولم لا يكون حكم غدوة وبكرة كحكم سحر أو يكون الأمر بالعكس ؟

قلت : للعرب أن تضع ألفاظها على حسب قصدتها ، ولها أن تقصد في لفظ ما لا تقصده في الآخر . ألا ترى أن أسدا نكرة وأسماء علما ولو خالفت هذا الوضع أو ساوت بينهما لكان جائزا فحك أن تقف حيث وقفوا وتضع كما وضعوا ثم تطلب عللا مناسبة لما جاءت عليه ألفاظها ويكون ذلك من قبيل الاستدلال بأثر الشيء عليه كالاستدلال بالضوء على طلوع الشمس ، وسحر سمع فيه عدم الانصراف وعدم التصرف ، فقبيل في تعليله ما قبيل ، وغدوة وبكرة سمع فيهما عدم الانصراف وتصرفتا فقبيل فيهما ما قبيل . انتهى كلام ابن أبي الربيع .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الظروف — الجوه الثاني) .

واللفظ الثالث: عشية واستعملها علمها في الوقت المذكور قليل تقول :

عشية وقت جميل ، وآتيك عشية وهي منصرفة كما ترى ، وقد منعت
التصرف للعلية والتأنيث ، لكن هذا الاستعمال قليل والأفضل أن
تكون عشية نكرة مثل صباحا ومساء فتكون منصرفة غير منصرفة قال
تعالى : (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا)^(١).

وكذلك الأمر في غدوة وبكرة إذا كانتا غير علمين أو عرفا بالآلاف
واللام أو بالإضافة فهما منصرفان متصرفان تقول : الغدوة وقت جميل
لتحصيل الدروس أو غدوتنا طيبة أو آتيك غدوة وصارتا مثل صباحا
ومساء قال تعالى (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة
والعشي)^(٢) وقال (فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا)^(٣).

القسم الثالث : وهو ظروف منصرفة (بالنون) لكنها ممنوعة من
التصرف وعد ابن حصفور منها اثنتي عشرة كلمة وضابطها كلها الوقت
المعين من يومك أو من نهارك وليلتك .

أما كونها منصرفة (منونة) فهذا لا شيء فيه لأن هذا أصل الأسماء .

وأما كونها ممنوعة من التصرف أى تقتصر على النصب على الظرفية
فهذا الذى يعلل ، وتعليله دلالتها على الوقت المذكور في يوم معين تقول
آتيك مساء أى مساء اليوم الذى أنت فيه ومثله آتيك عشية أو عتمة
(بالصرف) عشية أو عتمة اليوم الذى أنت فيه .

(١) سورة مريم : ٦٢ .

(٢) سورة الكهف : ٢٨ .

(٣) سورة مريم : ١١ .

وعلى ذلك إذا أردت بهذه الظروف أى مساء وأى عشية تصرفت ، وصارت صالحة للرفع والجر تقول . الاجتماعات مساء أو صباح ، فهم خبر مرفوع بالضمّة ، ويجوز نصبها على الظرفية والخبر الاستقرار المحذوف .

قال ابن أبي الربيع (١) : وأما عشية وعتمة وضوء وبكرة وما جرى مجراها فهن نكرات وإذا أريد بها ليوم فليست أعلاما لأنها منصرفة وإنما هي من قبيل وضع اللفظ الشائع في موضع الخاص ويعلم المراد من تغيير اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيتك يوم الجمعة عشية علم أن هذه العشية هي عشية يوم الجمعة فكان القياس أن يقال العشية أو عشيتها لكن أطلق اللفظ الشائع وأريد للتخصيص فلما استعملت عشية وأخواتها على غير وجوها كان ذلك خروجاً عن القياس فلو زمت الظرفية ومنعت التصرف ، وإنما انصرفت لأنه لا مانع لها من ذلك .

وقال ابن عمرو : وإنما لم تنصرف هذه الكلمات لأن أصلها أن تخص من يوم معين فلما أريد بها ذلك لو زمت طريقة واحدة ، وإن لم تردها من يوم بعينه كانت متصرفة .

بقى أن نسرّد هذه الأسماء الاثني عشر ونمثل لها وهي متنوعة من التصرف بالشرط المذكور وهو دلالاتها على الزمان في يومك ، ونمثل لها وهي متصرفة دالة على زمانها في أى يوم .

— سحيرا (بالتصغير) : إذا أردت به سحر ليلتك ، وإنما سحر ليكون نكرة لأن المكبر منه هو الذى عدل فيه عن الآف والسلام وهذا ممنوع من التصرف والانصراف . تقول في سحير المصفر : استيقظت سحيرا وتهجدت كثيرا .

— بكرة وعشية ، إذا أردت بهما بكرة يومك وعشيته تقول فيه آتيك عشية فهي ظرف منصوب بمنوع من التصرف ، فإن أردت به أى يوم كان متصرفا ومنه (وإن أعرب ظرفا أيضاً) ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ^(١) .

وتقول البكرة وقت جميل للقراءة والعشية وقت طيب للجلوس مع الأهل .

— عتمة (بفتح التاء) وضحوة وضحى : إذا أردت بها عتمة ليلتك وضحوة نهارك ، والعتمة أول الليل بعد زوال الشفق ، والضحوة أول النهار بعد طلوع الشمس وانتشارها تقول : آتيك اليوم عتمة وأسافر السبت ضحى فيها ظرفان غير متصرفين ، وإن أردت بهما عتمة أى ليل وضحى أى نهار كانا متصرفين تقول : الضحى وقت جميل والعتمة وقت مظلم وفي القرآن (والضحى والليل إذا سجى) ^(٢) تصرف فيه بالقسم لما لم يكن من يوم بعينه .

— صباحاً ومساء . إذا أردت بهما صباح يومك ومساءه تقول آتيك صباحاً ومساء فتنبه على الظرفية وتمنعه التصرف فإذا أردت أى صباح وأى مساء تصرفت فيه وقلت : الصباح وقت جميل ، وفي القرآن (والصبح إذا تنفس) ^(٣) والصبح هو الصباح .

وقال ابن مالك ^(٤) : ومن الظروف التى لا تصرف ما ركب تركيب خمسة عشر كقولك : فلان يتعهدنا يوم يوم وصباح مساء أى كل يوم وكل صباح ومساء فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفاً ومنه قول الشاعر :

(١) سورة مريم : ٦٢ . (٢) سورة الضحى : ١ ، ٢ .
(٣) سورة التكرير : ١٨ . (٤) شرح التسهيل : ٢٠٣/٢ .

٢٢٤— ومن لا يصرف الواشين عنه

صباح مساء يضنوه خيالاً^(١)

ومنه قول الآخر :

٢٢٥— آت الرزق يومَ يومٍ فأجمل

طلباً وابغ للقيامة راداً^(٢)

فلو أضيف صدره إلى بحره جاز استعماله ظرفاً وغير ظرف .

— بين وهى من ظروف الزمان التى لا تتصرف أيضاً تقول : آتيك بين المغرب والعشاء ، والكثير أن نستعمل ظرفاً للكان وهى ظرف مبهم لا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعداً أو ما يقوم مقام ذلك .

وفى القرآن (ولا تنسوا الفضل بينكم)^(٣) وفيه (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك)^(٤) وإذا زيدت عليها الألف فقل بيننا أو بيننا تعينت أن تكون ظرف زمان للمفاجأة ولها صدر الكلام .

(١) البيت من بحر الوافر وهو فى النصح والإرشاد لشاعر مجهول ، والواشى : ناقل الكلام للضرر ، والخيال : الجنون ، وشاهده قوله صباح مساء فهو ظرف مركب تركيب موزع مبنى على فتح الجواين كنخسة عشر والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧٠ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وفيه دعوة للرضا والقناعة فالرزق آت لا محالة وأحسن من هذا كله رزق القيامة وزادها ، وشاهده كالذى قبله فى قوله : يوم يوم حيث ركب ظرفاً وبني على فتح الجواين ولزم بهذا التركيب الظرفية ، وآت خبر مقدم والرزق مبتدأ والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٩ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٧ . (٤) سورة البقرة : ٦٨ .

وجاءت بين وهى ظرف مكان متصرفة فى بعض آيات من القرآن الكريم من ذلك (وإن خفتم شقاق بينهما)^(١) بالجر مضافاً إليه ، كاقرى . (لقد تقطع بينكم)^(٢) بالرفع فاعلاً . وسنبين ذلك الحديث القادم .

— ذات مرة وذات ليلة وذات يوم : وهى أيضاً من ظروف الزمان التى لا تتصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول : لقيتك ذات مرة فى الطريق ، وإنما منعت التصرف لأن ذات معناها فى الأصل النفس ، ومرة فى الأصل مصدر تقول : ضربته مرة فاستعير ذلك كله للزمان واستعمل فيه فلما استعمل فى الزمان ما ليس من أسماء الضعف ولم يتمكن كما يتمكن اليوم والليلة . هذا فى ذات مرة وجرى مجراها ذات ليلة وذات يوم لأن ذات ليس من أسماء الزمان .

وقال ابن عمرو : إنما لم يتمكن ذات مرة لأن ذات ليست من أسماء الزمان بل مستعار فلما خرج عن أصله لزم طريقة واحدة وقال أيضاً : واعلم أن ظروف المكان أقوى مضارعة للأسماء فلذا تمكنت ذات اليمين وذات الشمال فى كلامهم ولم تتمكن ذات ليلة وأخواتها .

وقال سيبويه^(٣) : سير عليه ذات مرة نصب ولا يجوز إلا هذا ،

(١) سورة النساء : ٣٥

(٢) سورة الأنعام ٩٤ ، قال أبو حيان : قرأ جمهور السبعة بينكم بالرفع على أنه اتسع فى الظرف وأسند الفعل إليه وصار اسماً كما استقر جعله اسماً فى قسوله (ومن بيننا وبينك حساب) البحر المحيط :

(٣) المكتاب : ٢١٥/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) .

ترى أنك لا تقول : إن ذات مرة كان موعدهم ولا تقول : إنما لك ذات مرة كما تقول : إنما لك يوم انتهى .

— ذا صباح وذا مساء وهي أيضاً من ظروف الزمان الملازمة لذلك تقول : أقيمتك ذا صباح في الطريق وأزورك ذا مساء ، وإنما منعا التصرف لأنها خرجا عن الأصل أيضاً ذلك أن أصل صباح ومساء أن يستعملا ظرفين بنفسهما فيقال جئتك صباحا ومساء وقولهم ذا صباح وذا مساء دليل على أن الصباح استعمل هنا بمعنى الضياء والمساء استعمل هنا بمعنى الظلام فقد خرج كل واحد منهما عن أصله فلم ينصب على الظرفية .

ثم قال ابن عصفور في ذات وذا : من العرب من يجعل ذات مرة وذات يوم وذا صباح وذا مساء متصرفة وهي لغة خثعم قال شاعرهم :

٢٢٦ — عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ

لأمرٍ ما يسودُ من يسودُ^(١)

ومعناه أن من العرب من يجعل ذات مرة وذا صباح متصرفين يرفعان ويجران كما ينصبان على غير الظرفية وهذا البيت شاهد لهم حيث وقعت ذات مضافة إلى ما قبلها ، قال ابن مالك : ولو قيل على هذه اللغة : سري

(١) البيت من بحر الوافر وهو لرجل من خثعم يدعى أفس بن مدركة يذكر أنه عزم أن يغير على عدوه نهارا بعد طلوع الشمس لوثوقه من قوته وفوزه . ثم ذكر أن المرء يسود قومه بشجاعته وصحة رأيه ، وشاهده جر ذي صباح بالإضافة إلى ما قبله اتساعا فدل على أنه متصرف عند هذه القبيلة ، وعند غيرهم لازم للنصب على الظرفية والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٦ .

عليها ذات ليلة بالرفع لجاز ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا مري
عليها ذات ليلة بالنصب .

القسم الرابع : وهي ظروف متصرفة منصرفة وهو كثير وهو الباقي
بعد سحر وبعد غدوة وبكرة الأعلام ، وبعد سحر ويكرة وعشية وعتمة
وضحوة وضحي وصباحا ومساء . وهي ظروف اليوم المعين ، وبعد بين
وذا مرة وذا يوم وذا صباح وذا مساء .

ونستطيع أن نسردها بعضها وهي ساعة وشهر وعام وحول ويوم وحين
وأمس وغد وليل ونهار ودهر وقرن وحقب وحقب . فهذا يجوز استعماله
اسما غير ظرف ويجوز استعماله ظرفا فمن الأولى قوله تعالى : (غدوها
شهر^(١) ورواحها شهر^(٢)) وقوله (هذا يومكم الذي كنتم توعدون^(٣)) ،
وقوله (هل أتى على الإنسان حين^(٤) من الدهر^(٥)) ومن الثاني قوله (واذا كر
اسم ربك بمكة^(٦) وأصيلا^(٧)) ، وقوله : (قل أرأيتم إن أتاكم عذابه
بيانا أو نهرا^(٨)) .

ويدخل في هذا القسم أيضا الظروف المبينة مثل إذ وإذا ومنذ والآن
وأمس عند الحجازيين فهذه متصرفة تقع مفعولا به : (واذا كروا إذا كنتم
قليل^(٩)) كما تقع مبتدأ (إذا وقعت الواقعة^(١٠)) لكن الجمهور على أن هذه
الكلمات لا تخرج عن الظرفية .

ثم استثنى ابن عصفور من هذا النوع وهو المتصرف المنصرف

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) سورة سبأ : ١٢ . | (٢) سورة الأنبياء : ١٠٣ . |
| (٣) سورة الدهر : ١ . | (٤) سورة الدهر : ٢٥ . |
| (٥) سورة يونس : ٥٠ . | (٦) سورة الأنفال : ٦ . |
| (٧) سورة الواقعة : ١ . | |

الصفة المفردة التي تقام مقام الطرف مثل طويلاً وحديثاً وقليلًا وكثيراً في قولك : سرت على الطريق طويلاً وحديثاً وقليلًا وكثيراً فهذا يكثر فيه نصبه على الظرفية ويقبح قصره فلا يرفع نائب فاعل في المثال السابق تقول : سير على الطريق طويلاً وحديثاً ولا تقول سير على الطريق طويل وحديث لأن ذلك صفة والصفة لا تقع موقع الاسم ، ثم إن الطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره . فإذا أريد به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فيه فصار بمنزلة ذات مرة فتقبح قصره واختبر نصبه على الظرفية ، قال الرضي^(١) : وما يلزمها الظرفية عند حيدويه صفة زمان أقيمت مقامه نحو قوله :

٢٢٧ — ألا قالت الخنساء يومَ لقيتها
أراك حديثاً ناعمَ البالِ أقرطاً^(٢)

أي زماماً حديثاً .

ثم استثنى ابن عصفور من قبح التصرف الصفة ثلاثة مواضع لا يقبح فيها التصرف فيجوز أن ترفع نائب فاعل في المثال المذكور أو تنصب على الظرفية .

وهذه المواضع هي :

١ — أن توصف لصفة تقول : سير على هذا الطريق طويل من الدهر أو قديم من الزمان فهذا يجوز التصرف فيه فترفع الصفة على أنها نائب

(١) شرح الرضي على السكافية : ١٧٣/١ (الدار العلمية — بيروت) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لمنعم بن نوبرة في وصف نفسه أعلى لسان صاحبه والأفرع : غزير الشعر وهو كناية عن هدوه البال أو قصر السن ، وناعم البال حال أو مفعول ثان وشاهده إقامة صفة مقام الزمان الموصوف المحذوف ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢١١ .

فاعل ، لأنها لما وصفت صارت كالاسم لأنه لا يوصف إلا الأسماء ،
ومثل ذلك أن تقول : سير على الطريق زمن طويل ووقت حديث .

— أن تكون الصفة خاصة بالموصوف كلفظ الملى وهو الزمن
الطويل قال تعالى (واهاجرني ملياً)^(١) فمثل هذه الصفة يجوز تصرفها لأنها
باختصاصها بالموصوف صارت كأنها اسم كقوله (أن اعمل سابقات)^(٢)
أى دروعا وعلى ذلك تقول : سير على هذا الطريق ملى أى زمان
طويل فتصرف فيه وترفعه على أنه نائب فاعل .

— أن تستعمل الصفة استعمال الأسماء نحو قريب فإنه من الصفات
التي كثر جريانها مجرى الأسماء تقول مررت به قريباً ثم تبنيه للمجهول
قال امرئ به قريب فتقيمه مقام نائب الفاعل ومنه : سير عليه قريب وفي
القرآن (قل عسى أن يكون قريباً)^(٣) ، ومنه (وما يدريك لعل الساعة
تكون قريباً)^(٤) فقريباً يحتمل أن يكون اسماً خبراً لكان وأن يكون
ظرفاً أى زماً ما قريباً .

(١) سورة مريم : ٤٦ . (٢) سورة سبأ : ١١ .
(٣) سورة الإسراء : ٥١ . (٤) سورة الأحقاف : ٦٣ .

أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف والانصراف

(ص) قال ابن عصفور:

(وظرفُ المكان ينقسمُ بالنظر إلى التصرفِ والانصرافِ ثلاثةَ أقسام:

أحدها: أن يكون متصرفاً لا متصرفاً وهو كل ما أقيم من الصفات التي لا تنصرفُ مقامَ ظرفٍ مكانٍ محذوفٍ أو كان جمعاً متناهِياً .

والثاني: عكسه وهو مكانك إذا دخلها معنى عوضك ، ودونك إذا أريدَ بها نقصان المرتبة في صفةٍ من الصفاتِ ، وفوقك إذا أريدَ علوه المرتبة في صفةٍ من الصفاتِ . وسواك وسواك وسواك وعند ومع ووسط ساكنة السين إلا أن عند ومع قد يدخلُ عليهما من ولا تنصرفُ بأكثرَ من هذا .

والثالث: أن يكون متصرفاً منصرفاً وهو ما بقي من الظروف نحوَ أمامك) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من تقسيم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرف (بالتاء فيهما) وكل قسم إلى متصرف وغير متصرف (بالتون فيهما) وكانت الأقسام أربعة كما بيناها في المصدر قبل ذلك ثم في ظرف الزمان ، شرع يذكر الأقسام نفسها في ظرف المكان وبذلك ينتهي حديثه عن هذا الأمر وهو التصرف والانصراف لأن الحال لا يدخلها ذلك .

والحاصل أن الأقسام كانت بتمامها وكاملها في المصدر وظرف الزمان

لكنها في ظرف المكان تنقص واحدا وهو القسم الذى تفقد فيه الكلمة التصرف والانصراف معا الذى مثلنا له في المصدر بكلمة سبجان العلم المقطوع عن الإضافة ومثلنا له في ظرف الزمان بكلمة سحر المجعول عليها على وقته والمراد به من يوم معين .

ولأننا نقص هذا القسم من ظرف المكان لأن ظروف المكان مهمة فلا تكون عليها وشائعة فلا تكون مختصة كما كان لفظا سحر وسبجان وعلى ذلك فالأقسام في ظرف المكان ثلاثة :

متصرف غير مصروف — غير متصرف مصروف — متصرف مصروف ونعني بالتصرف أيضا أن تقع الكلمة ظرفا وغير ظرف ، فإن وقعت ظرفا فهي متصوبة ، وإن وقعت غيره فهي مرفوعة أو مجرورة ، ونعني بمصروفة أن تكون منوثة أو مضافة كيمين وشمال وأمام وخلف .

ولما كان أكثر ظروف المكان مهمة — والمختص منها كالبيت والدار والمسجد يجر بى — كانت كلها متصرفة إلا ما استثنى ، وقد جعل ابن عصفور مجيء الكلمة مجرورة بمن تصرفا وإن لم تستعمل مرفوعة أو مجرورة بغير من ، ومن هنا دخل عنده كثير من الكلمات في التصرف وإن اقتصر استعمالها منصوبة على الظرفية أو مجرورة بمن ، ولذلك نجد ظروفها ابن مالك من الظروف العادمة التصرف بينما هي عند ابن عصفور متصرفة حتى كثرت الظروف العادمة التصرف عند ابن مالك وقلت عند ابن عصفور .

والآن نعود إلى الأقسام الثلاثة :

القسم الأول : وهي الظروف المتصرفة غير المصروفة . قال ابن عصفور : ضابطها : كل ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام ظرف

مكان محذوف أو كان جمعا متناهما (صيغة منتهى الجوع) وعلى ذلك فربى
نوعان :

— صفة على وزن أفعل ثابت عن ظرف : تقول : جلست أسفل منك .
وقعدت أعلى منك ووقفت أبعد منك ، فأسفل وأعلى وأبعد ظروف
منصوبة وقد منعت الحرف للوصفية ووزن الفعل لسكنها متصرفه ،
فتجر إذا دخلت عليها من قال تعالى (إذ جاءوكم من فوقكم ومن أسفل
منكم)^(١) كما ترفع في مواضع الرفع تقول : يبق أسفل منك أو أعلى منك
فأسفل وأعلى خبران مرفوعان ، ويجوز لك فصيحها على الظرفية والخبر
هو الاستقرار المحذوف وفي القرآن الكريم (والركب أسفل منكم)^(٢)
قرئ بالنصب على الظرفية والخبر محذوف وقرئ بالرفع على الخبرية^(٣) ،
وقال الزجاج في معانيه يجوز في أسفل وجهان :

أن تنصبه وعليه القراءة ويجوز أن ترفعه على أنك تريد والركب
أسفل منكم أى أشد تسفلا^(٤) .

— ظرف مكان جمعا متناهما : تقول جلست مجلسا ومجالس ،
فالأول متصرف مصروف والثاني متصرف غير مصروف وعلة عدم
صرفه صيغة منتهى الجوع وفي القرآن الكريم (وأنا كنا نعد منها مقاعد
السمع)^(٥) فقاعد ظرف مكان منصوب ويجوز تصرفها فتقع مبتدأ
وخبراً وغير ذلك تقول : العلماء مجالس جميلة وللشهداء مجالس قبيحة .

(١) سورة الأحزاب : ١٠ .

(٢) سورة الأنفال : ٢٤ .

(٣) هي قراءة زيد بن علي وانظر البحر المحيط : ٣٢٨/٥ .

(٤) معاني القرآن للزجاج : ٤٦٤/٢ .

(٥) سورة الجن : ٩ .

القسم الثاني : وهي ظروف غير متصرفة لكنها مبرورة أى تقتصر على الظرفية المسكانية فلا تقع غير ذلك وهي منونة أو مضافة ، وقد عد ابن عصفور منها سبع كلمات ، واشترط في كل واحدة شرطاً لتلزم النصب على الظرفية ، وإنما قل عددها لأن ظرف المسكان اسم والأصل في الاسم أن يكون متصرفاً .

أولها : مكانك : وشرطها أن تكون بمعنى عوضك ، أما مكان فهو مشتق من السكون فيتعدى إليه كان ويكون كما يتعدى جالس ويجلس إلى مجلس .

قال ابن أبي الربيع^(١) : ولما كانت الأفعال كلها تدخل إلى كان تعدت جميع الأفعال إلى المسكان ألا ترى أنك إذا قلت جلس زيد فهو في معنى كان منه جلوس وكذلك قد زيد هو في معنى كان منه قعود انتهى .

وعلى ذلك فإن جعلته ظرفاً في موضعه ونويت فيه ذلك نصبتة تقول اجلس مكانك وفي القرآن (لحملته فانتبذت يد مكاناً قصياً)^(٢) وإن لم تنو ظرفيته وجعلته اسماً رفعتة أو خفضته أو نصبتة على غير الظرفية تقول : مكانك لائق بك وكن في المسكان اللائق بك وفي القرآن (ولمذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت)^(٣) وهو في الآية مفعول به .

أما إذا كانت مكان بمعنى عوض وبدل فإنها تكون بمنوعة التصرف

(١) البسيط : ٥٠٧/١ .

(٢) سورة مريم : ٢٢ .

(٣) سورة الحج : ٢٦ .

وتلزم النصب على الظرفية وسبب ذلك أن مكانا الذي دخله معنى عوضك وبذلك ليس بمكان حقيقي ، لأن مكان الشيء ليس حقيقته ، إنما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية ، وفي القرآن (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج)^(١) وفيه (ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة)^(٢) وفيه (وإذا بدلنا آية مكان آية)^(٣) .

ثانيها : لفظ دون : بشرط أن يسكون المقصود بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات ، وذلك لأن دون تستعمل لاستعمالات كثيرة ، فتسكون بمعنى تحت وفوق وخلف وأمام تقول : الأرض دونك أى تحتك والسماء دونك أى فوقك ، كما تقول : جلست دون الأمير أى خلفه ، وسرت دون الجماعة أى أمامهم كما تأتي بمعنى غير كقوله (ويغفر ما دون ذلك)^(٤) .

وتقول : هذا ثوب دون أى ردىء ، وهى فى هذا كله متصرفة بدخول من عليها قال تعالى (من دون الله فاهدوهم)^(٥) وهو كثير ، وقد تقع مبتدأ أو خيرا وهو قليل : فشال الأول قوله تعالى (ومنا دون ذلك)^(٦) .

قال الأخفش : دون مبتدأ وبني لإضافته إلى مبنى^(٧) ، ومثال الثاني :

-
- | | |
|--|------------------------|
| (١) سورة النساء: ٣٠ . | (٢) سورة الأعراف: ٩٥ . |
| (٣) سورة النحل: ١٠١ . | (٤) سورة النساء: ٤٨ . |
| (٥) سورة الصافات: ٢٣ . | (٦) سورة الجن: ١١ . |
| (٧) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٢ ، وينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٣٦٢ . | |

٢٢٨ - ألم ترفي أنى حيت حقيقى
وباشرت حده الموت والموت دونه^(١)
فدونها بالرفع خبر عن المبتدأ الذى قبله .

أما إذا أريد بها نقصان المرتبة فى صفة من الصفات فى الشيء المعنوى كالعظمة والجاه والسلطان والعلم فإن ذلك يفقدهما التصرف ، تقول: محمد دون على فى الشرف والحسب وهو (أى على) دونه فى العلم والفضل ، وعلته أيضا أنها خرجت عن استعمالها فى المكان الحسى الأدنى إلى الأمر المعنوى قال ابن عصفور^(٢) : لأنه لم يرد بالكلمة حينئذ المكان ، والظرفية فيها مجاز ، فلم يتصرف فيها كما يتصرف فى الظروف الحقيقية .

ثالثا : لفظ فوق : إذا أريد به علو المرتبة فى صفة من الصفات ، والحاصل أن فوق تأتى ظرف مكان مقصودا به العلو والارتفاع ، تقول : السماء فوقنا ومنه (لى أو أنى أحمل فوق رأسى خبزا)^(٣) وقد يقصد بها الزيادة كما فى قوله تعالى (فإن كن نساء فوق اثنتين)^(٤) وهى فى هذه المعانى متصرفة من النصب إلى الجر بمن قال تعالى (غفر عليهم السقف من

(١) البيت من بحر الطويل وهو لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة ، والحقيقة ما يجب على الرجل أن يحميه من مال وعرض ، والمعنى الدفاع عن الحقيقة ثم الموت ، وشاهده قوله والموت دونها حيث تصرف فى لفظ دون ورفعه على أنه غير وهو جائز كما ذهب إليه الأخفش والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٢ .

(٢) نص من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى - باب المفغول فيه) .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

(٤) سورة النساء : ١١ .

فوقهم^(١) ولا تخرج عن هذا التصرف فلا ترفع خبرا في قولك، فوقك رأسك وإنما تنصب على الظرفية والخبر الاستقرار المحذوف قال ابن أبي الربيع^(٢):

ولا أعلم خلافا في تحت وفوق أنها غير متصرفين وأنها لا يستعملان إلا ظرفين منصوبين أو مخفوضين بمن، انتهى.

ولكن إذا أريد بفوق العلو والارتفاع المعنوي في صفة فإن ذلك يفقدها التصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول: محمد فوقك في الشرف وفي العلم وفي الجاه فت نصب قولاً واحداً.

رابعها: سواك: وفيها لغات: كسر السين وضما مع القصر، وكسرها وفتحها مع المد، وتلزم النصب على الظرفية فهي لا تتصرف لأنها بمعنى مكانك الذي تدخله معنى عوضك وبذلك وهو لا ينصرف فكذلك هي، وعدم تصرفها هو مذهب سيديويه والجمهور وتبعهم ابن عصفور، تقول: قام القوم سواك فهي ظرف مكان بمعنى عوضك.

قال ابن عصفور^(٣): «ولا يجوز استعمال سوى اسما إلا في ضرورة كقول الأعشى:

٢٢٩ — تجانفُ عنْ جِلِّ اليمامةِ فاقِ
وما قصدتُ منْ أهلِها لسوائِكا^(٤)

(١) سورة النحل: ٢٦.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٠٣/١.

(٣) مثل المقرب، ورقة، ٣٦.

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للأعشى من قصيدة يمدح بها هوزة

ابن علي الحنفي ويخبره بأنه ترك أهل اليمامة وجاءه (ديوانه ص ٢٤١) =

فأدخل عليها اللام في الشعر وهو ضرورة ، وأنشد سيديو البيت في كتابه وجعله من ضرورات الشعر^(١) ثم قال: فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير ، وقال أيضا^(٢) : جعلوا مالا يجرى في الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء وذلك كقوله :

٢٣٠ - ولا ينطقُ الفحشاءُ منْ كانَ منهمُ
إذا جلسُوا منّا ولا منْ سوائنا^(٣)

وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري واختاره ابن هشام إلى أن سوى تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف بمعنى غير قليلا^(٤) ، وهو مذهب الكوفيين حيث قالوا : إن سوى تكون اسما وتكون ظرفا^(٥) ، وجاء ابن مالك وهدم ومخالف آراء النحاة الذين تقدموه جميعا وأثبت

= وتجانف أصلا تتجانف والمعنى تبعه وتنحرف ، وجل اليمامة أى غالب أهل اليمامة وشاهده التصرف في سوى بدخول اللام عليها لضرورة الشعر والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥٥ .

(١) الكتاب: ٣٢/١ (طبعة هارون) .

(٢) الكتاب: ٣٢/١ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للمرار بن سلامة المديني وهو في الفخر يقومه وبأخلاقهم ، والفحشاء مفعول به أو منصوب على نزع الخافض وأحسن ما قيل في معناه جمل منا بمعنى فينا ، وكذا في المعطوف عليه ، وشاهده التصرف في سوى بدخول من عليها ضرورة البيت في معجم الشواهد ص ٣٨٠ .

(٤) انظر في مذهب الرماني وأبي البقاء المجمع ٢٠١/٢ وحاشية الصبيان:

١٦٠/٢ ، وانظر في مذهب ابن هشام : شرح التصريح : ٣٦٢/١ وأوضح المسالك له ٢٨٢/٢ .

(٥) الإنصاف : ٢٩٤/١ المسألة رقم ٣٩ .

أن سوى لا تكون إلا اسما كغيره^(١)، ومن وقوع سوى اسما فاعلا قول الشاعر :

٢٣١ — ولم يبق سوى العُدوا ف دِناهمُ كما دانوا^(٢)
ومن وقوعها مبتدأ قول الآخر :

٢٣٢ — وإذا تباعُ كريمةٌ أو تشتري
فسواكُ بائعها وأنتَ المشتري^(٣)

خامسها : عندوهي ظرف مكان لبيان كون مطروفا حاضرا حسا
أو معنى : فثال الأول قوله (فلما رآه مستقرا عنده)^(٤) ومثال الثاني
قوله (قال الذي عنده علمٌ من الكتاب)^(٥) وقد يكون قريبا حسا كقوله

(١) شرح التسهيل له : ١٣٤ — ٣١٧ .

(٢) البيت من الهزج من مقطوعة مشهورة للفند الزماني واسمه سهل
ابن شيبان في الفخر والنصر على الأعداء ودائه دينا بالكسر أى جازاه
جزاء ، وشاهدده وقوع سوى فاعلا ولم تكن ظرفا والبيت في معجم
الشواهد ص ٣٩٥

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة في المدح لابن المولى واسمه
عبد بن عبد الله بن مسلم المدنى يمدح يزيد بن حاتم بن قبيصة ، وقد
أطالوا في بيان معناه وأن أوفيه بمعنى الواو ، ومعناه واضح وأوفيه على
حالتها ، والكريمة هي الحصلة السكرية والفعل الحسن ، وشاهده تصرف
سوى وخروجها عن الظرفية باستعمالها مبتدأ ، والبيت في معجم الشواهد
ص ١٨٨ .

(٤) سورة النمل : ٤٠ .

(٥) سورة النمل : ٤٠ .

(عند سدرۃ المنتهى) ^(١) أو معنى كقوله (ربّ ابن لي عندك بيتاً في الجنة) ^(٢) وقد تأتى لظرف الزمان كما جاء في الحديث الشريف (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) ^(٣) .

ولا تستعمل عنده إلا منصوبة على الظرفية وهو الكثير فيها وقد تجيء مجرورة بمن وهذا أقصى تصرف لها ومنه قوله (آتيانه رحمة من عندنا) ^(٤) .

وعلى ابن عصفور عدم تصرفها فقال ^(٥) : وإنما لم تصرف عند لأنها شديدة التوغل في الإيهام أو تصدق على الجهات الست فلم تستعمل استعمال الأسماء .

سادسها : سمع : وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب فتكون مكاناً في مثل جئت معك ، وزماناً في مثل جئت مع العصر والأول هو الكثير وبه جاء الاستعمال في القرآن قال تعالى (ودخل معه السجنَ فتيان) ^(٦) وقال (وسخرنا مع داودَ الجبال) ^(٧) وهي من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية وقد تخرج عنها إلى الجر بمن ولا تصرف بأكثر من هذا ، مثاله قوله تعالى (هذا ذكر من معنى) ^(٨) قرىء بمن اسم موصول وهو مضاف إلى ما قبله ومعنى

(١) سورة النجم : ١٤ (٢) سورة التحريم : ١١ .

(٣) الحديث في صحيح البخاري : ٨٣/٢ مروياً عن أنس .

(٤) سورة الكهف : ٦٥ .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش الجزء الثالث ورقة ٤ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ . (٧) سورة الأنبياء : ٧٩ .

(٨) سورة الأنبياء : ٢٤ .

ظرف صلة من ، كما قرىء بتنوين ذكر وكسر الميم من من فتكون
حرف جر ومعنى مجرور به (١) ، وهذا هو أقصى تصرف لمع وهو الخروج
عن الظرفية إلى الجر بمن ، وهي في هذا التصرف الضعيف شبيهة بعند ،
ولمّا أشبهتها لأنّ يقرن خبرا وحالا وصفة وصلة .

وتنوين مع في مثل قولك ذهبنا معا وعدنا معا وقول الخنساء :

٢٣٣ - وأفنى رجالى فبادوا معاً
فأصبح قلبى بهم مستفوا (٢)

ليس معناه أنها تصرفت وأتت وقعت حالا ، بل هي في كل أحوالها
ظرف منصوب ، وهي ثنائية اللفظ حال الإفراد (معا) وحال الإضافة
(مع وبد) .

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر وطلحة والمعنى هذا ذكر من عندي ،
وبقيت قراءة ثالثة وهي بتنوين ذكر وفتح الميم من من فتكون ذكر
مصدرا عاملا ومن معمول له كقوله (أو إطعام في يوم ذى مسغبة يتيا)
وما جاء من القراءات في هذا ذكر من معى جاء في هذا ذكر من قبل ،
وانظر في هذه القراءات وتوجيهها البحر المحيط : ٤٢١/٧ .

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة للخنساء في رثاء رجال قومها
(الديوان ص ٨١ دار صادر) وفاعل أفنى ضمير عائد على الدهر ،
وبادوا أى هلكوا ، ومستفوا بصيغة اسم المفعول من استفروه الخوف
أى أزججه ، وشاهده قوله فبادوا معا حيث نوت مع ، ومع ذلك فهي
ظرف ولم تصرف ، ويستشهد النحاة بالبيت على أن معا استعملت
للجماعة كما تستعمل اللاتنين ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٣ .

وتفيد مع أيضاً اتحاد الوقت بخلاف جميعاً في قولك: ذهبنا جميعاً وعدنا جميعاً فلا تدل على اتحاد الوقت .

سابعها : وسط (سا كنة السين) وهي من ظروف المكان التي تلازم النصب على الظرفية بشرط أن تكون سا كنة السين مجردة من حرف الجر في قول : جلست وسط القوم ومعناه بينهم ، فإذا تحركت السين خرجت الكلمة عن الظرفية واستعملت اسماً منصرفاً تقول : سيارات السفر وسط المدينة ، أى ما بين طرفيها وهي هنا خبر مرفوع ، وكذلك إذا دخلت عليها في فإنه يجب تحريك سينها تقول جلست في وسط القوم ، وبه استدل ابن أبي الربيع على أن الظرف متضمن معنى في وأنه منصوب بإسقاط هذا الحرف ، كما أن نصبه على هذا يخالف غيره مما هو منصوب على نزع الخافض يقول في نصب الظرف (١) :

« ولما كان هذا النصب مخالفاً لنصب جميع ما أسقط منه حرف الجر خالفوا بين إسقاط حرف الجر وإثباته هنا في بعض السكلم ليدلوا على ذلك فقالوا جلست في وسط الدار فإذا أسقطوا حرف الجر قالوا : جلست وسط الدار فسكنوا المين ليصير كانه نوع آخر، ولا يفعلون ذلك بما أسقط منه حرف الجر غير هذا ، .

وعلى ذلك فوسط بالسكون خال من الحرف من الظروف العادية للتصرف، فإذا استعمل اسماً وهو سا كن السين كان ضرورة كقول عدى ابن زيد يصف سحاباً :

٢٢٤ - وسطه كالبراع أو سُرجِ الجـ

سدلٍ طوراً يخبو وطوراً يثير (٢)

(١) البسيط : ٤٧٨/١ .

(٢) البيت من بحر الحفيف وهو لعدى بن زيد في وصف سحاب

فمكن السين من وسط وجعله اسماً مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الاستعمال ضرورة عند ابن عصفور، لكن ابن مالك جعله قليلاً .

قال ناظر الجيش^(١) : كلام ابن عصفور يقتضى أن وسط في البيت المذكور اسم لا ظرف وأن سنيه سكنت ضرورة فإنه بعد أن ذكر وسط الساكن السين وأنه ظرف قال : فإن أخرجوه عن الظرفية فتحوا السين فقالوا وسط الدار آجر ، ولا يجوز تسكينها إذ ذاك إلا في ضرورة نحو قول الفرزدق :

٢٢٥ — أخته بمعلوم كان جبينه
صلابة ورس وسطها قد - تفلقاً^(٢)

كبير خال من الماء وهو ساعة يضيء وساعة يظلم ، والإيراع : القصب واحدة يراعه ، والسراج جمع سراج وهو المصباح ، والمجدل بكسر الميم القصر العالى ، ويخبو من خبت النار أى نهد لحيها ، وشاهده واضح من الشرح ، والبيت في معجم الشواهد ص ١٧٢ .

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب المفعول فيه المسمى ظرفاً — الجزء الثالث ورقة ١) .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة للفرزدق في هجاء عبيدة بنت جبرير وزوجها الأبلق (ديوانه ٢٣ ص ٥٩٦) وهى من أفضح الهجاء لجبرير وابنته وزوج ابنته وحفيده إن ولدت ابنته

والمعلوم : الشعر الذى أزيل بالجل وروى بمحلق وهو بمعنى مجلوم ، والجبين معروف ، والصلابة . الحنجر الأملس ، والورس : نبت أصفر ، وتفلق أى تشقق ، وشاهده قوله وسطها حيث جاء ساكن السين ومع ذلك وقع مبتدأ فهذا ضرورة، لأنه إذا سكن السين كان ظرفاً فإذا أريد جعله اسماً فتحت السين والبيت في معجم الشواهد ص ٢٤٢ .

وقول عدي بن زيد : وسطه كاليراح - البيت قال : فاستعمل وسط
في حال إخراجهم عن الظرفية اسما وجعله مرفوعا بالابتداء ساكنين السين
لما اضطر إلى ذلك ثم قال : انتهى وما قاله ابن عصفور أظهر مما قاله
ابن مالك .

القسم الثالث : وهو ظروف متصرفة منصرفة أى تستعمل ظرفاً وغيره
وهى منونة أو مضافة أو معها آل ، وهو ما بقى من ظروف المكان بعد
النوع الأول وهو المتصرف الذى لا ينصرف وهو الصفة التى تقوم
مقام الظرف ، أو الجمع المتناهى ، وبعد النوع الثانى الذى حصرنا كلماته
في سبع وما بقى بعد ذلك فهو النوع الثالث وهو الظروف المنصرفة
المنصرفة وعدد هذا النوع كثير لأن ابن عصفور جعل دخول من على
الظرف دليلاً على تصرفه وموعاً منه - كما قلنا - حتى لو كان ذلك
نادراً أو قليلاً وينطبق هذا النوع على مثل هذه الظروف وهى أمامك
وخلفك وتحتك وفوقك ووراء وقدام، ويمين وشمال، وذات اليمين وذات
الشمال ، وبين وحيث ، ولدى ولهن ، ومكان خال من عوض ، ودون
خال من النقصان في صفة وحول وثنيته وجمعه ، وشطر ووجهة ، وهنا
وهناك وشلال وخلاف ، وكثير من الحاجة قد قسم هذه الظروف إلى ثلاثة
كثير التصرف ومتوسطه ونادره :

- كثير التصرف : مثل يمين وشمال نسكرة ومعرفة وذات اليمين
وذات الشمال ومكان خال من العوض فن استعملها غير ظرف أن تقول :
يمينك أمان وشمالك خطر ، واليمين أمان والشمال خطر ، وفي القرآن :
(آية جنتان عن يمين وشمال)^(١) وفيه (عن اليمين وعن الشمال
عزير)^(٢) .

(١) سورة سبأ : ١٤ .

(٢) سورة المعارج : ٢٧ .

كما تقول : مكانك حسن ومكان زيد غير ذلك ، ومن استعمالها ظرفاً قوله (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال)^(١).

الثاني : متوسط التصرف وهي الجهات الست غير فوق وتحت وهي أمامك وخلفك وقدامك ووراءك ومنه لفظ بين تقول : خلفك مجدب ووراءك أوسع لك فترفع على الابتداء ، كما تقول زيد أمامك أو خلفك وأنت قدام بالرفع أيضاً قال ابن أبي الربيع في البسيط له^(٢) :

اعلم أن أمامك وخلفك عند سيوييه متصرفان يرفعان ويخفضان بمن وغير من ، وعلى مذهب سيوييه أكثر النحويين واستدل سيوييه بقول ليبد بن ربيعة :

٢٣٦ — فعدت كلاً الفرجين تحسب أنه
مولى الخفاة خلفها وأمامها^(٣)

(١) سورة الكهف : ١٨ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥٠٢/١ .

(٣) البيت من بحر الكامل من معلقة ليبد بن ربيعة التي تمتلىء بالغريب والحوشى من الكلام والمعاني ، وهو في بيت الشاهد يصف بقرة خائفة من صيدها يقول قبل :

وتسمعت رز الأيس فراعها

عن ظهر غيب والأيس مقامها

والرز : الصوت الخفى ، وظهر غيب أى من وراء حجاب ، والفرجان تشبة الفرج وهو الواسع من الأرض ، ومولى الخفاة الموضع الذى فيه الخوف ، وشاهده التصرف فى خلف وأمام فرفعاً على أنهما بدلان من مولى أو من كلا أو خبران لمبتدأ محذوف (هما) والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٥٦ .

قال صاحب البسيط : الفرج موضع الخافة وهو الشفر ، ومولى الخافة
الموضع الذى يل الخوف وخلفها وأمامها بالرفع بدلان من مولى الخافة ،
وكلا مبتدأ خبره تحسب أنه مولى الخافة والجملة فى موضع الحال أى بكرت
وهى عاقبة من الصياد من خلفها وأمامها .

ومن تصرف هذه الظروف أيضاً جرهما بمن كقوله تعالى (لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه)^(١) وقوله (واقه من وراءهم
محيط)^(٢) .

ومن استعمالها ظرفاً قوله (يل يريد الإنسان ليفجرو أمامه)^(٣)
وقوله (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك)^(٤) .

ومن استعمال بين غير ظرف قوله تعالى (هذا فراق بينى وبينك)^(٥)
وقوله (لقد قطع بينكم)^(٦) فى قراءة الرفع^(٧) وقوله (ألقى الذكرك
عليه من بيننا)^(٨) وهى فى الآية الأولى مضاف إليه وفى الثانية فاعل وفى
الثالثة مجرورة بمن .

وهنا لفظة صغيرة : إذا قلت ويد أمامك أو خلفك بالرفع . هل زيد
يشغل الأمام كله أو الخلف حتى يجوز لك الرفع ؟

قال ناظر الجيش : د ليعلم أن الكلمات المذكورة ، إذا تصرف فيها
لا فرق بين ألا يتجاوز فيها نحو قولك خلفك مجذب ووراءك أوسع لك
وبين أن يتجاوز فيها نحو قولك زيد خلفك برفع خلفك تجعله خبراً عن

(١) سورة فصلت : ٤٢ . (٢) سورة البروج : ٢٠ .

(٣) سورة القيامة : ٥ . (٤) سورة مريم : ٦٤ .

(٥) سورة الكهف : ٧٨ . (٦) سورة الأنعام : ٩٤ .

(٧) هى قراءة جمهور السبعة ما عدا نافع والكسائى وحفص (البحر

المحيط : ٤٨٨/٤ . (٨) سورة القمر : ٢٥ .

زيد فزيد ليس بخلفك في الحقيقة وإنما الخلف مكان زيد ، وطريق المجاز فيه أن يقدر مضاف إلى المبتدأ محذوف والتقدير مكان زيد خلفك أو أن يجعل الخلف زيد لما كان حالاً فيه كما جعل النهار صائماً من قولك نهاره صائم لما كان الصوم واقعاً فيه ، وليس هذا الذي ذكر مخصوصاً بأسماء الجهات بل يجوز ذلك في غيرها فتقول : مكانك مرتفع ، وعسرو مكانك ، برفع مكانك على التقديرين اللذين ذكرنا في زيد خلفك أشار إلى ذلك كله ابن عصفور في شرح المقرب انتهى^(١) .

الثالث : نادر التصرف وهو بقيتها مثل فوقك وتحتك وحيث ولدى ولدن وحول وشطر ومنها وهناك ودون وبين وبين ونقصد بندوق التصرب استعمالها بجرورة بمن وهو نوع منه حيث فارت الظرفية إلى غيرها .

ومن ذلك قوله تعالى في وصف نعيم أهل الجنة (لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار)^(٢) وقال (سنسدر جهنم من حيث لا يعلمون)^(٣) وقال (ربنا آتنا من لدنك رحمة)^(٤) ومن استعمالها ظرفاً قوله (تجري تحتها الأنهار)^(٥) وقوله (هنا لك ابتلى المؤمنون)^(٦) وقوله (قول وجَّهك شطر المسجد الحرام)^(٧) وقوله (قال لمن حوله ألا نستمعون)^(٨) .

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث - الورقة الأولى

- نسخة دار المكتب) .

- | | |
|-------------------------|-------------------------------|
| (٢) سورة الزمر : ٢٠ . | (٣) سورة ن : ٤٤ . |
| (٤) سورة الكهف : ١٠ . | (٥) سورة التوبة : ١٠٠ . |
| (٦) سورة الأحزاب : ١١ . | (٧) سورة البقرة : ١٤٩ ، ١٥٠ . |
| (٨) سورة الشعراء : ١٥ . | |

(شروط الحال : نكرة - مشتقة - منتقلة)

(ص) قال ابن عصفور :

(وأما الحالُ فإن كانت مبينةً اشترطَ فيها أن تكون نكرةً أو في حكمها نحو قولهم : أرسلها العراكَ ، وطابته جهدي وطاقتي ، وكتبته فاهُ إلى في ، ورجع عودَه على بدنه ، وجاء القوم قطعهم بقضيضهم ، وجاء زيدٌ وحده ، ومررتُ بالقوم ثلاثم وأربعم إلى العشرة ، أي معتركة العراكَ ومجتهداً جهدي ومطيقاً طاقتي ، وجاء علا فاهُ إلى في ، ومائداً عودَه على بدنه ، ومنقضين قضمهم بقضيضهم ، ومفرداً ثلاثهم بالمرور ، فحذفت النكراتُ وأقيمت معموها مقامها ،

وأما ادخلوا الأول فالأول وجاء القوم الجماء الغفير ، فالألف واللام فيهما زائدتان والغفير وصف لازم كلووم وصف من في قولك : مررتُ بمن معجبٍ لك .

ويشترط فيها أن تكون مشتقةً أو في حكمها وإعني بذلك أن تكون في معنى ما أخذ من المصدر وإن لم تكن مأخوذة منه كقولك : عليه الحسابُ باباً باباً أي مفصلاً .

ويشترطُ فيها أن تكون منتقلةً أي غير لازمة أو في حكمها نحو خلقه الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجلها فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة فإنها تشبه بعد خلق غير اللازم إذ كان من الجمائز أن يخلقها الله تعالى على خلاف ذلك) .

(ش) لما فرغ ابن عصفور من حديثه عن المصدر ، والظرف الزماني والمكاني من تقسيمها إلى مبهم وغيره وإلى متصرف وغيره أخذ

في الحديث عن قسمي الحال أيضاً وكان قد ذكر أنها تنقسم قسمين :
مبينة وهي التي لا يفهم معناها إلا بذكرها ومؤكدة : وهي التي يفهم معناها
دون ذكرها وإنما تأتي تأكيداً للعامل أو تأكيداً للجملة ، وهو في هذا
الموضع يتحدث عن الأولى ، وهي الحال المبينة من ذكر شروطها وما جاء
مخالفاً لكل شرط ، وكيف يقول ما جاء مخالفاً .

ذكر ابن عصفور أن الحال المبينة يشترط فيها ستة شروط وهي أن
تكون نكرة ومشتقة ومتنقلة وأن تكون فضلة منصوبة على معنى في
صاحبها معرفة غالباً وهذا نحن نتحدث عن كل شرط مفصلاً :

الشرط الأول : أن تكون الحال نكرة أو في حكم النكرة تقول :
جاء زيد راكباً فراكباً حال وهو نكرة وهكذا الحال دائماً ، وإنما
كان التنكير شرطاً لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة لأنها صفة في
الأصل كما أن الغالب في صاحبها أن يكون معرفة لأنه منجر عنه فلو لم يلزم
تنكيرها لتوهم كونها مع صاحبها ممتا ومنعوتاً في بعض الصور ، وأيضاً
فإن الحال ملازمة للفضلية لا تأتي عمدة مرفوعة ، فلما كانت كذلك
استحققت التخفيف بلزومها للتنكير بخلاف غيرها من الفضلات ، فليس
ملازماً للفضلية بل يجوز رفعه نائباً فاعل تقول في ضربت زيداً ضرب
زيد ، وفي اعتكفت يوم الجمعة اعتكف يوم الجمعة ، وفي اعتكفت
اعتكافاً مباركاً ، اعتكف اعتكاف مبارك ، فلصلاحيه غير الحال أن
يكون عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال .

وأما قوله : أو في حكم النكرة فعناه أن تكون صورة الحال اللفظية
معرفة بالالف واللام أو بالإضافة لكنها مؤولة بنكرة أو يجعل المعرف
معمولاً للحال نكرة وهكذا ،

وقد ذكر ابن عصفور في هذا الموضع ما يقرب من عشر جمل

جاءت الحال فيها معرفة بالآلاف واللام أو بالإضافة ثم أولها على التكسير،
وما نحن فسردها واحدة بعد الأخرى، وقبل أن فسردها نقول: إن هذه
الجملة كلها سماعية لا يجوز القياس عليها حتى لا يفتح الباب لأن تكون
لحال معرفة.

أولا: قولهم: أرسلها العراك: في مثل قول ليبد بن ربيعة:

٢٣٧ — فأرسلها العراك ولم يذرها

ولم يشفق على فتعص الدخال (١)

فالعراك مصدر معرف بالآلاف واللام وهو حال من الضمير المؤنث
الواقع مفعولا في أرسلها والعائد على الإبل في بيت قبل وقد أول ذلك
هو وأمثاله على ثلاثة مذاهب (٢):

— مذهب سديوييه وتبعه ابن عصفور: أن العراك حال على تأويله
بنسكرة أى معتركة وهو مذهب سهل لأنه ليس فيه تكلف إضمار.

— رأى الأخفش والمبرد: أن العراك مفعول مطلق بفعل محذوف أى
أرسلها تعترك العراك وتكون الجملة كلها حالا.

(١) البيت من بحر الوافر وهو لبيد بن ربيعة يصف إبلأ أوردتها الماء
مزدحمة، والعراك: الازدحام — لم يذرها لم يدفعها — نعص: مصدره
نعص بالكسر كفرح فرحا ومعنى نعص الرجل إذا لم يتم مراده ونعصت
الإبل إذا لم يتم شربها — والدخال الشرب مرة أخرى والشاهد قوله
فأرسلها العراك حيث وقع المصدر المعرف حالا والحال تكون وصفا
نسكرة وأول على مافى الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٦.

(٢) الجمع: ٢٣٨/١ حاشية الصبيان: ١٧٢/٢، شرح التسهيل لناظر
الجيش (الجزء الثالث).

— رأى أبى على الفارسي : أن العراك مفعول مطلق لوصف محذوف
أى معركة العراك وهذا الوصف هو الحال :

وفي القرآن (يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها
الأذل^(١)) قرىء ليخرجن بفتح الياء من خرج الثلاثى وضم الراء والأعز
فاعل والأذل حال منه على زيادة الألف واللام والمعنى ليخرج الأعز
منها ذليلا^(٢) .

ثانياً : قولهم : طلبته جهدي وطاقي ، أو طلبه جهده وطاقته أو اطلبه
جهدك وطاقتك فهذه كلن مصادر معرفة وقعت حالا وفيها التوجيهات
الثلاثة السابقة إما على تأويلها بالنكرة أى مجتهدا ومطيقا أو التأويل
أجتهد جهدي وأطبق طاقي أو مجتهدا ومطيقا ، وفي القرآن (وأقسموا
بأقبح جهدي إيمانهم)^(٣) جهد إيمانهم حال وهو معرفة مقول بنكرة أى
مجتهدين .

ثالثاً : قولهم : كلمته فاه إلى في وفيه مذاهب أيضا^(٤) :

— مذهب سيديويه : أنه في تأويل النكرة أى كلمته معافاة ثم
معافها ، أى تأويل المعرفة المذكورة بمصدر ثم تأويل المصدر باسم فاعل ،

(١) سورة المنافقون : ٨ .

(٢) القراءة المذكورة حكاهما الكسائي والفراء وبقيت قراءة ثالثة
وهي بناء الفعل للجهول مع الياء والأعز مرفوع به والأذل منصوب على
الحال أيضا البحر المحيط : ٢٧٤/٨ .

(٣) سورة فاطر : ٤٢ .

(٤) شرح التصريح : ٣٧٠/ ١ ، شرح المفصل : ٦١/٢ ، المساهد على
تسهيل الفوائد : ١٠/٢ .

— ••• —

وفاء الواقع حالا منصوب بالفعل المذكور وهو كلبته والتقدير كلبته مشافها .

— مذهب الكوفيين : أن فاء منصوب بعامل مقدر على المفعولية وذلك العامل هو الحال أى كلبته جاعلا فاء إلى في فلما حذف الحال قام المفعول مقامه .

— مذهب الأخفش : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وأصله كلبته من فيه إلى في .

واختار النحاة مذهب سيبويه وهو التأويل بمشافها ، لأنه يتمتع أن يقال كلبته وجهه إلى وجهى وعينه إلى عيني ولو كان مع الإضمار أى إضمار جاعلا لم يتمتع لكنه لما كان على ما قال سيبويه لم يطرد لأنه من وقوع الأسماء موقع الصفات والأصل غير ذلك ، ومما أورد به على المذهبين أن العرب ترفعه على المعنى الذى تنصبه وليس للرفع وجهه إلا الحال قال سيبويه (١) : وبعض العرب يقول كلبته ذوه إلى في أى كلمته وفوه إلى في أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلبته وهذه حاله والنصب على قوله كلبته في هذه الحال .

راهما : قولهم : رجع عوده على بدئه . بنصب عوده وهو مصدر وفيه أيضاً المذهب الثلاثة في كلبته فاه إلى في أو طلبته جهدى :

— هو نفسه حال وأصله عائدا عوده على بدئه المحذوف الحال وقام معموله مقامه .

— عوده ليس حالا وإنما هو معمول للحال المحذوف أو الفعل المحذوف .

— قال كمال الدين بن الأنباري : وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم
رجع عوده على بدئه منصوب لأنه مفعول رجس لأنه يكون متعديا
كما يكون لازما قال الله تعالى (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم^(١)) فلفظ
الجملة فاعل يرجع وكاف الخطاب مفعوله فدل على أنه يكون
متعديا^(٢).

خامساً : قولهم : جاء القوم قضهم بقضيتهم : بنصب قضهم أو رفعه
ومثله قول الشياخ :

٢٣٨ — أتتني سليم^٣ قضها بقضيتها
”تمسح^٤ حولي بالبقيع سبيلها“^(٣)

يروز بالنصب على الحال فهو اسم واقع موقع المصدر وهذا المصدر
واقع مكان الحال فكأنه وضع قضهم موضع انقضاص ووضع انقضاص
موضع منقضين وأما على الرفع فيكون تابعا لما قبله أي جاء القوم كلهم
فيكون توكيدا .

(١) سورة التوبة : ٨٣ .

(٢) أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري ص ١٩٤ تحقيق محمد
بهجة البيطار .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للشياخ من ضرار (من المخضرمين ،
معاصر الحطينة) والبقيع اسم مكان . والسبال جمع سبلة وهو طرف
الشارب من الشعر ، وشاهده قوله قضها بقضيتها حيث وقع حالا
وهو مصدر معرف وأول على ما في الشرح والبيت في معجم الشواهد
ص ٢٦٦ .

سادساً : قولهم : جاء زيدٌ ووحدهُ وضربتُ زيداً ووحدهُ :

أما جاء زيد ووحده فوحده حال من الفاعل وهو اسم معرفة موضوع موضع المصدر في تأويل النكرة والتقدير جاء زيد منفرداً ،

وقيل إن ووحده مصدر موضوع موضع الحال والمعنى جاء زيد ووحده إيجادا ، قال ابن عصفور : وهذا باطل لأن المصادر الموضوطة موضع الأفعال تتصرف وهذا لا يتصرف .

وذهب يونس^(١) إلى أن ووحده منصوب بانتصاب الظرف أى جاء زيد على حاله .

وأما ضربت زيداً ووحده فليل وحده حال من الفاعل أى مفرداً له بالضرب وهو مذهب سيويوه وجوز المبرد أن يكون حالاً من المفعول أى ضربته في حال أنه مفرد بالضرب قال ابن عصفور : مذهب سيويوه أحسن لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول^(٢) .

أقول : الأفضل أن يكون حالاً من المفعول لوجود الضمير العامد عليه منه ولو كان حالاً من الفاعل ل قيل ضربت زيداً وحدي ، والمعنى إذا أردت الحال من الفاعل قلت : ضربتهم وحدي ، وإذا أردته من المفعول قلت : ضربتهم وخدم وهو ظاهر : وفي القرآن (قالوا آمنا بالله ووحده)^(٣)

(١) شرح المفصل : ٦٣/١ وحاشية العصبان : ١٧٢/٢ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث) — نسخة خاصة بالمؤلف .

(٣) سورة غافر : ٨٤ .

وفيه (قالوا أجدتنا لنعبدة الله وحده)^(١) فوحده حال من لفظ الجلالة في الآيتين .

سابعاً : قولهم : مررت بالقوم ثلاثتهم كأنقول : مررت بهم أربعتهم . إلى العشرة فهذه أسماء أيضاً معارف وقعت موقع المصدر أحو الانتزول على التنكير ، والمعنى مررت بالقوم مفرداً ثلاثتهم بالمرور لحذف العامل وأقيم معموله مقامه قال ابن عصفور^(٢) : إذا قلت مررت بالقوم خمستهم ، فكأنك قلت خمساً لهم خمسة واقع موقع خمس مصدر خمس القوم وخمس واقع موقع خمس (اسم ثم مصدر ثم اسم فاعل) .

ولغة الحجازيين نصب هذه السكليات (على الحال) وإذا قصدوا التوكيد أتوا بكلمهم وأجمعين وأما التيمنون فيجعلون هذه السكليات تابعة لما قبلها توكيداً فيقولون قام القوم ثلاثتهم ورأيتهم ثلاثتهم وحررت بهم ثلاثتهم رفعا ونصبا وجرا فإذا أراد والحال قالوا : مررت بالقوم وحدهم .

ويجرى المؤنث مجرى المذكر تقول : قام النساء ثلاثتهن إلى عشرين بالغتين (النصب والاتباع) .

وقال ابن عصفور^(٣) : وبعض العرب يجرى من أحد عشر إلى تسعة عشر مجرى الثلاثة إلى العشرة وهم قليل فيقول : رأيت القوم أحد عشرم بالنصب والاتباع أيضاً ، ومنهم من يقول : رأيت القوم أحد عشرم بالإضافة والاول أجود .

(١) سورة الأعراف : ٧٠ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٣ .

(٣) نقل من شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٣ (باب الحال) .

ثامناً : قولهم : ادخلوا الأول فالأول فهذا وصف معرف بالآلف واللام وقع حالا ، وقد خرج على أن الآلف واللام زائدتان والمعنى فيه ادخلوا مرتبين ، وتقول العرب للوثنيات : ادخلن الأول فالأول والقياس ادخلن الأولى فالأولى ، ويجوز الإتيان بالفعل الماضي مكان الأمر أى دخلوا الأول فالأول ، وكما جاز نصب الأول فالأول على الحال يجوز رفعه على البدل .

تاسعاً : قولهم : جاءوا الجماء الغفير : وذلك أيضا من الأسماء التى جىء بها بمعنى المصادرة الواقعة حالا والمعنى جاءوا جميعا . والجماء : اسم بمعنى الجم والغفير نعت له بمعنى الكثير وهو نعت لازم لا ينفك عن منعوته كما أن نعت من التكررة لازم لها لإيها ما فى قولك مررت بمن معجب لك ، أى شخص معجب لك والمقصود بهذا الوصف مع موصوفه أنهم غطوا الأرض من كثرتهم .

والآلف واللام فى الجماء زائدتان فهو اسم وضاع موضع المصدر الموضوع موضع الحال أى جامين غافرين ، وقيل الجماء بالرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف أى هم الجماء ، وقيل بالنصب فيكون مفعولا به أى أمدح الجماء .

عاشراً : وما ظاهره مجىء الحال معرفة لإضافته إلى المعرفة مثل قولك جاءنى محمد حزين الوجه وجاءنى الأسير رافع اليد ، وهو الوصف المضاف إلى معموله ومثله قوله تعالى (ومن الناس من يجادل فى آفة بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ثانياً عطفه) (١) .

وقول الشاعر :

٢٣٩ - فانت به حوش الفواد مبطنا

سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

فهذه الأوصاف كلها أحوال ظاهرها التعريف لإضافتها إلى المعرفة
ولكن هذا كله في حكم النكرة لأن الإضافة فيه على نية الانفصال لأنها
من الإضافة اللفظية التي فاعلتها التخصيف والمعنى حزينا وجهه ورافعا يده
وثانيا عطفه وحوشا فواده أى زكيا الفواد .

الشرط الثانى : أن تكون الحال مشتقة أوفى حكمها :

ومعناه أن تكون إسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو أفعال
تفصيل وذلك لأن أصلها خبر والخبر يشترط فيه ذلك حتى يتحمل ضميرا
يعود على المبتدأ فكذلك الحال تتحمل الضمير العائد على صاحبها .

وقوله : أوفى حكمها ، معناه أن الحال إذا جاءت جامدة فلا بد من
تأويلها بمشتق فالحال لا تكون إلا كذلك أى مشتقة أو مبنية
بالمشتق هذا هو الشائع المشهور عند النحاة المحافظين وعند ابن
عصفور .

يقول ابن عصفور فى شرط التنكير : أن تكون نكرة أوفى
حكمها .

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة لآبى كثير الهذلى قالها فى تأبط
شرا وكان زوج أمه ، حوشى الفواد حديده ، مبطنا ضامر البطن ، سهدا
قليل النوم ، الهوجل الأحق وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم
الشواهد ص ٣٢٠ .

ويقول في شرط الانتقال : أن تكون منتقلة أى غير لازمة أو في حكمها .

ويقول في شرط الفضلة : أن تكون قد تم الكلام دونها أو في حكم حاتم الكلام دونها .

والمعنى أنها لا تكون إلا كذلك وإذا أتمت غيره أولت حتى تعود إلى الأصل فيها .

أما ابن مالك فقد قال في الشروط السابقة غالبا وكثيرا ، وإليك عبارته في التسهيل بترتيب كلامه^(١) :-

يقول عن الحال في حكمها الإهراقي : ووجهه النصب وقد يمر بيباء زائدة .

وعن حكم الاشتقاق والانتقال : واشتقاقه وانتقاله غالبا لا لازمان وعن حكم التنكير : الحال واجب التنكير وقد يجرى معرقا بالأداة أو بالإضافة . وعن وقوع الحال مصدرا يقول في الكافية الشافية :

ومصدرا منكرا حالا يقع بكثرة كجاء ركضنا اليسع
وهكذا نرى ابن مالك أباح كل ماورد وأجاز كل ماسمع ، أما غيره فاشتراط الشرط وما جاء مخالفا التمس له مخرجا ووصل به إلى شرطه .

والآن نعود إلى بقية شروط الحال : قلنا إن الشرط الثاني ، أن يكون مشتقة أو في حكم المشتقة قال ابن حنفور : وأعني بذلك أن تكون في معنى ما أخذ من المصدر وإن لم تكن مأخوذة منه . ثم مثل بقولهم : جملة الحساب بابا بابا أى مفصلا فتقوله : بابا بابا حال وليست مشتقة ولا هي مصدر حتى يؤخذ منها الحال المشتق ولكنها في معنى المصدر الذي يؤخذ منه المشتق وأصله عليه الحساب تفصيلا ثم يؤخذ من هذا المصدر

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٠٨ تحقيق د / محمد كامل

بركات .

الاسم المشتق الذي يراد وقوعه حالا وهو مفصلا فهي في الأصل اسم
يقول بمصدر ثم يقول هذا المصدر بمشتق ولا بد من هذا الترتيب لأنه
لا يشتق من الأسماء الجامدة وإنما يشتق من المصدر الذي يشبه الأسماء الجامدة
وهكذا في كل حال وقعت اسما جامدا فيما يقرب من عشرة مواضع
نذكرها الآن وقعت الحال فيها اسما جامدا ، وأراد النحاة أن يضبطوها
في مواضع وتحت كل موضع أمثلة كثيرة أو قليلة وذلك ليسهل حفظها
ومراجعتها .

وأما إذا وقع الحال مصدرا كما سنختم به الكلام في هذا الموضع
فليس لك فيه إلا تأويله بمشتق .

والآن نعود إلى سرد المواضع العشرة التي ذكرها النحاة وهي التي
يقع فيها الحال اسما جامدا يقول بمصدر ثم يقول المصدر بمشتق .

الأول : أن تدل الحال على ترتيب وهي التي تأتي لتفصيل بعد ذكر
المجموع بجزئه مكررا ومن أمثله عليه الحساب بابا بابا وادخلوا رجلا
رجلا ، وادخلوا واحدا واحدا وتصدقت بمالي درهما درهما وجاءوا
ثلاثا ثلاثا ، وفي القرآن (كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ، وجاء ربك
والملك صفا صفا)^(١) فهذه كلها أسماء جامدة وقعت أحوالا فهي تقول
بمصادر ثم يقول المصدر بمشتق .

أي ادخلوا ترتيبا ثم مرتين ، وجاءوا اصطفا ثم مصطفين ، ويجوز
لك أن تعطف الثاني على الأول بالفاء أو بضم : ادخلوا رجلا رجلا
وادخلوا رجلا ثم رجلا ، ولا يجوز لك أن تفرد اللفظ الأول في مثل
هذا عن الثاني بل يجب التكرار لأنك لو أفردته وقلت : عليه الحساب
بابا كان بدلا ، لأن المراد من التكرار هنا استغراق الشيء كله أي
الرجال والأبواب والهدام . وبمجموع الكلمتين هو الحال لأحدهما لأن

الحالية مشتقة منهما لا من أحدهما فصار اللفظان في معنى المفرد وأعطيا
إعرابه وهو النصب وصار مثل قولك : أكلت الرمان حلوا حامضا ،
فهما حال واحدة وإن كانا لفظين .

وقال بعضهم : إن الثاني صفة للأول أو تأكيد له أو بدل منه ، وإذا
كان كذلك فهو تابع لازم لمتبوعه .

الثاني : أن تكون الحال موطئة وهي الحال الموصوفة وأصلها اسم
جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، وسميت موطئة لأنها وطأت
الطريق لما هو حال في الحقيقة ليجيئها قبله موصوفة به تقول : مررت بزيد
وجلا صالحا ولقيت بعلى بجرا زاخرا وبمحمد أسدا شجاعا وهكذا
فرجلا وبجرا وأسدا أحوال وما بعدهن صفات لهذه الأحوال . ومنه
في القرآن (فتمثل لها بشرى سوية)^(١) وقوله (إنا أنزلناه قرآنا عربيا)^(٢)
وقوله (وإن هذه أمتكم أمة واحدة)^(٣) وقوله (وقال الذين كفروا
لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة)^(٤) والمعنى في الآية الأخيرة اجتماع
ثم مجتمعا .

الثالث : أن تكون الحال نوبا من صاحبها تقول : خط لي هذا
الثوب قيصا ، وأبر هذه القصبة قلبا ، وهذا مالك ذهبا ومنه قوله تعالى
(وتحتون الجبال بيوتا)^(٥) وقوله (فانفروا ثبات)^(٦) وقوله (هذه ناقة
الله لكم آية)^(٧) وقوله (فما لكم في المنافقين فئتين)^(٨) فهذه كلها أحوال
جامدة وقعت نوبا من صاحبها وهي مؤولة بمشتق والمعنى في الآية الأخيرة
فما لكم في المنافقين منقسمين فئتين .

(١) سورة مريم ، ١٧ (٢) سورة يوسف ، ٢ .

(٣) سورة المؤمنون ، ٥٢ . (٤) سورة الفرقان ، ٣٢ .

(٥) سورة الأعراف ، ٧٤ . (٦) سورة النساء ، ٧١ .

(٧) سورة الأعراف ، ٧٣ . (٨) سورة النساء ، ٨٨ .

الرابع : أن تدل الحال على تشبيهه تقول : كر زيد أسدا وهدت
الجارية قرا وعاش محمد فسمه فهذه كلها أحوال جامدة مؤولة بمشتق أى
شجاعا وجميلة وخفيفا ، ومن ذلك قول العرب : وقع المصطرعان عدلى
غير أى وقعا مثل حمل بعير كان على جانيبه ، والعدل الواحد نصف الحمل
ومن وقوع الحال اسما جامدا لدلائها على التشبيه قول هند بنت
عتبة زوج أبى سفيان توبخ رجال مكة وقد عادوا مهزومين من غزوة
بدر :

٢٤٠ - أفى السلم أعيارا جفاء غلظة

وفى الحرب أمثال النساء العوارك^(١)

فأعيارا حال (جمع غير بفتح العين وهو الحمار وبكسرها قوافل
الإبل) وأمثال النساء العوارك (جمع عارك وهى الحائض) حال أخرى
وعاملها محذوف تقديره أتلقون فى السلم أعيارا وفى الحرب ... إلخ
وجفاء وغلظة تمييز ، ومن ذلك قول الآخر :

٢٤١ - تضوع مسكا بطن نيمان أن مشت

به زينب فى نسوة خفترات^(٢)

(١) البيت من بحر الطويل وقد ذكرنا قائله ومناسبه فى الشرح وهو
لهند بنت عتبة توبخ رجال مكة وشاهده أعيارا وأمثال النساء حيث
نصبا على الحال اسمين جامدين مؤولين بمشتق أى أغبياء جبناء قاعدين
كالنساء والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٨ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح والغزل لشاعر لم أعثر عليه،
وتضوع أى فاحت رائحته ، وبطن نيمان مكان ، وخفترات مفردة خفرة
وهى المرأة ذات الحياء ، وشاهده قسوله تضوع مسكا حيث نصب على
الحال وهو اسم جامد مؤول بمشتق أى طيب والبيت ليس فى معجم
الشواهد .

وقول المتنبي في وصف صاحبه :

٢٤٢ - بدت قمرًا ومالت خوطًا بان

وقاحت عنبراً ورنّت غزالاً^(١)

الخامس : أن تدل الحال على مفاعلة تقول: بعته يدا بيد ، وبعته رأساً برأس وكلمته فما لقم أوفاه إلى في هذه أسماء وقعت حالا وقد وضعت موضع المصادر ففي الأول : بعته مناجزة وفي الثاني: بعته بمائلة وفي الثالث كلمته مشافهة وهي في معنى اسم الفاعل مناجزا ومائلا ومشافها وقال سيبويه في ذلك^(٢): واعلم أن هذه الأشياء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء دون ما بعده وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ولا يجوز أن تقول : بعته يدا لأنك إنما تريد أخذ مني وأعطاني وإنما يصح المعنى إذا قلت يسد .

وهذا الجار والمجرور يتعلق بالاسم الذي قبله بعد تأويله بمشتق

(١) البيت من بحر الوافر وهو للمتنبي (ديوانه ٣٠ ص ٢٢٤) من قصيدة في المدح بدأها بالغزل والخوط : الغصن الناعم والبان : شجر لبن يشبه به الحسان في الطول والنتى ، ورنّا : نظر في تأمل وسكون طرف وفيه أربعة شواهد حيث نصب قمر وخوط بان وعنبراً وغزالاً هل الحال وهي أسماء جامدة مؤولة بمشتق أى مضينة ولينة وطيبة وملتفتة ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٠

(٢) الكتاب : ٣٩٢/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون -

رحمه الله)

وأصبح الأمر في عدم الاستغناء والتعلق كقولهم : سادوا كاجرا عن كاجر
وأبيع هذا ناجزا بناجر .

وصاحب الحال يصح أن يكون ضمير المتكلم كما يصح أن يكون
ضمير الغائب ، ولا يجوز القياس على مثل ذلك فلا تقول : كلمته وجهه
إلى وجهي بالنصب ، ولا جاورته بيته إلى بيتي ولا ماشيته قدمه إلى
قدمي بالنصب أيضاً فإن رفعته صح وصارت الحال جملة اسمية رابطها
الضمير ، فإن حذف الضمير ونصبت الاسم صح الكلام (جاورته بيته
إلى بيت) قال ابن مالك : وإنما امتنع القياس في مثل كلمته فاه إلى في
لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق وإيقاع معرفة موقع نكرة وإيقاع
مركب موقع مفرد (١) .

السادس : أن تدل الحال على سعر مثل قولهم : بعث البر قفيزا بدرهم ،
وبعث الشاه شاة بخمسين دينارا واشتريت الدار ذراعا بمائة جنيه ، وهذا
كلمه في تأويل مسعرا (اسم فاعل) ويجوز رفعه على أن يكون مبتدأ
وخبره الجار والمجرور بعده والجملة حال والرابط محذوف والتقدير بعث البر
قفيز منه بدرهم فإن أدخلت عليه الألف واللام وجب رفعه على الابتداء
تقول : بعث البر القفيز بدرهم ولا يجوز معاملته معاملة أرسلها العراك لأن
العراك مصدر وهذا اسم ، وسواء نصبت أو رفعت فإنه لا يجوز الاستغناء
عن هذا الجار والمجرور كما قلناه في بعته يدا بيد ، لكنهم قالوا : قد
يستغنى عنه إذا علم لأن العرب تحذف الثمن في مثل هذا بعد أن يشتهر
عندهم .

ومن ذلك قولهم : جاء البر قفيزين وصاحبهن أي بدرهم ، ويستعمله-

(١) شرح التيسير لابن مالك : ٢/٢٢٥ .

الناس فهم يقولون : بعث القطن قنطارا بخمسمائة واشترت الأرض قيراطاً بألف والمعنى بخمسمائة جنيهه وبألف جنيهه فيحذفون التمييز المجرور .

وتقول العرب : بعث الشاة شاة ودرهما وفيه قامت الواو العاطفة مقام الباء والمعنى واحد فيهما .

الصابع . أن تكون الحال أصلاً لصاحبها تقول : هذا خاتمك حديدا وهذه جيبك صوفاً وهذه ساعتك ذهباً ومنه قوله تعالى (أأسجد لمن خلقت طيناً)^(١) فالحديد أصل للخاتم وكذا الصوف للجنة والذهب للساعة والطين للمخلوق وفيه يقدر كل اسم على حسب معناه ففي الأمثلة صناعة وفي الآية خلقاً وهما في تأويل مصنوعاً ومخلوقاً .

الثامن : أن تدل الحال على طور واقع فيه تفصيل كقولهم : هذا غنياً أفضل منه زيبياً وقولهم : هذا بلحاً أفضل منه تمرأً ومنه محمد طفلاً أجل من علي كهلاً .

قال ابن عصفور في هذا التعبير وأمثاله : الاسمان المنصوبان خبران لسكان المضمرة الناقصة وأصله هذا إذا كان غنياً أفضل منه إذا كان زيبياً .

وقال غيره : بل الاسمان المنصوبان حال وكان المضمرة تامة وليس الناقصة لأنها لو كانت الناقصة لجاز مجيء المنصوبين لمعرفة لسانها لا يقعان معرفة ، وفاعل كان المضمرة ضمير طائد على المبتدأ وهو اسم الإشارة وخبر المبتدأ هو أفعل التفضيل ، وإن أردت الزمان الماضي قلت : هذا

إذ كان عنياً ، وإن أردت المستقبل قلت . هذا إذا كان عنياً ، والعامل في الظرف هو أفعل التفضيل ، وجاز أن يعمل في ظرفين لأنه تضمن شيئين : معنى فعل ومصدر أى هذا إذا كان عنياً يزيد فضله عليه إذا كان زيبياً ، وقد تأتى الحال فى مثل ذلك اسماً مشتقاً تقول : شوقى شاعراً أفضل منه نائراً وهكذا وسيأتى لذلك مزيد إيضاح عند الحديث عما يقتضيه العامل من الأحوال .

بقى هنا أن نقول : إن المصدر ذاته قد يقع حالاً كما كان ذلك فى وقوعه خبراً وفى وقوعه نعتاً فى مثل قولك : محمد عدل أو هذا قاض عدل ، وقد قيل إن مثل ذلك يجب تأويله بمشتق حتى لا يخبر بالمعنى عن الذات أى محمد عادل ، وهذا قاض عادل وما قيل فى الخبر والنعت يقال فى الحال فى مثل قولك : جاءنى محمد مشياً أو سرعة وهما فى تأويل ما شيئاً وسريماً .

وقد كثر وقوع المصدر حالاً فى القرآن الكريم وفى كلام العرب من ذلك قوله تعالى (شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس ^(١)) فهدى حال بما قبله وهو مصدر أى هادياً ، ومن ذلك قوله (ولا تمش فى الأرض مرحاً ^(٢)) وقوله (فراغ عليهم ضرباً باليمين ^(٣)) وقوله (وعرضوا على ربك صفاً ^(٤)) وقوله (إن الذين يأكلون أموالَ اليتامى ظلماً ^(٥)) وقوله (يا أيها الذين آمنوا لا يحمل لكم أن ترثوا الفسقاء كرهاً ^(٦)) .

(١) سورة البقرة : ١٨٥ وانظر فى إعراب هدى البحر المحيط :

١٩٦/٢ .

(٢) سورة الإسراء : ٣٧ ، لقمان : ١٨ .

(٣) سورة الصافات : ٩٣ . (٤) سورة الكهف : ٤٨ .

(٥) سورة النساء : ١٠ . (٦) سورة النساء : ١٩ .

وتقول العرب : قتله صبرا ، وكنته مشافهة ، وأخذت ذلك عنه سماحا .

وفى وقوع المصدر حالا الآراء الثلاثة التى قلناها فى أرسلها العراك وإن كان العراك مصدرا معرفة :

— المصادر نفسها هى الحال وهى منصوبة بالعوامل المذكورة قبلها والتقدير فى الآيات هادبا وضاربا ومصطفين أو كارهات وفى كلام العرب صابرا ومشافها وسامعا وهو مذهب سيويه .

— المصادر مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير يهدى هدى ويضرب ضربا ويكرهن كرها ويصبر صبرا وأسمع سماعا والجملة كلها فى محل نصب حال ، وهو مذهب الأخفش والمبرد .

— المصادر مفعول مطلق من معنى الفعل المذكور كما تقول قمت وقفا وقعدت جلوسا وعليه فليس فى الجملة حال .

ومع كثرة وقوع المصدر حال إلا أن العلماء تصروه على السماع فقط ولم يجعلوه مقبلا إلا فى مواضع ثلاثة هى (١) :

— أن تقع الحال بعد خبر مقترن بآل الدالة على السكال كقولك أنت الرجل علما وأدبا ، وأنت الرجل حلما وبملا وجعله أبو حيان تميزا .

— أن تقع الحال بعد خبر مشبه به المبتدأ كقولك : أنت زهير شعرا وأنت حاتم جودا وأنت يوسف حسنا وجعله أبو حيان تميزا أيضا .

(١) شرح التسميل لابن مالك : ٣٢٩/٢ ، ٣٤٤ وشرح التسميل لناظر الجيوش ٣ (باب الحال) .

— ما وقع بعد أما في مثل قولهم : أما علما فعالم أى فهو عالم ، وجعله بعضهم مفعولا به وأصله معها تذكر علما فهو عالم .

الشرط الثالث في الحال: أن تكون منتقلة أى غير لازمة أو في حكمها ومعناه أن الحال من اسمها لا بد أن تكون متغيرة فإذا قلت جاء زيد مسرعا فالإسراع صفة غير لازمة لزيد ومثله ضاحكا وراكبا وحرينا .

وأما قوله : أو في حكم المنتقلة فقد شرحه ابن عصفور قائلا (١) : ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : ولد زيد أزرق ألا ترى أن الزرق غير منتقل ، إلا أنه في هذا الموضع يشبه المنتقل لأنه قد يجوز أن يولد أزرق وغير ذلك ، ولو قلت : جاء زيد أزرق لم يجوز لأن زيدا قد استقر له الزرق قبل مجيئه فحال أن يجيء إلا وهو أزرق ، وإنما يجوز ورود أزرق وأمثاله أحوالا بعد ولد أو ما في معناه قال : ومن كلام العرب : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها (يديها بدل بعض من كل) فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خلق ومثال ذلك قول الشاعر :

٢٤٣ — جاءت به سبط العظام كأنها
عمامة بين الرجال لواء (٢)

- (١) شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : ١٠ ص ٣٣٧ .
(٢) البيت من بحر الطويل وهو لهاعر يدعى زيد بن كثرة العبدي من أبيات قالها في ابنة حندج والضمير في جاءت لأمه وسبط العظام يسكون الباء وكسرها أى حسن القد ، عمامته بين الرجال لواء : كناية عن طوله وعظم جسمه ، وشاهده في قوله سبط العظام فهذه حال لازمة لكن لزومها جاء من قوله جاءت به أى ولدته والبيت في معجم الشواهد ص ٢٠٠ .

قال : ألا ترى أن معنى سبط العظام طويل لكنه ساغ لأن معنى جاءت به ولدته كذلك انتهى كلام ابن عصفور .

وبما جاء في حكم المنتقلة ويجب تأويله على ما ذكر قوله تعالى (وخلق الإنسان ضعيفاً) ^(١) وقوله على لسان الملائكة للمؤمنين (سلام عليكم طيتم فادخلوها خالدين) ^(٢) هذا رأى ابن عصفور ومذهبه في الحال مبينة وأنه يشترط فيها الانتقال ، وأما الحال المؤكدة فلا يشترط فيها ذلك كما سيذكره بعد .

وذهب غيره إلى أن الحال لا يشترط فيها الانتقال مبينة كانت أو مؤكدة يقول صاحب البسيط ^(٣) : ومن الناس من يشترط في هذه الحال أن تكون منتقلة ويظهر أن هذا ليس بلازم ثم مثل بمثال الزرافة وأن الحال فيه لازمة .

وقال ابن مالك في التسهيل في هذا الموضع ^(٤) : واشتقاق وانتقال غالبان لا لازمان وقال في شرح الكافية ^(٥) : وقد تدل على ما لا ينتقل كقوله تعالى : (قائماً بالقسط) ^(٦) وقوله (فادخلوها خالدين) ^(٧) وكقول العرب : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها وأمثال ذلك كثيرة .

ورد ابن عصفور على ذلك قائلاً ^(٨) : ومن الناس من زعم أن الحال

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة النساء : ٢٨ . | (٢) سورة الزمر : ٧٣ . |
| (٣) البسيط : ٥١٤/١ . | (٤) تسهيل القوائد : ١٠٨ . |
| (٥) الشرح المذكور : ٧٢٧/٢ . | |
| (٦) سورة آل عمران : ١٨ . | (٧) سورة الزمر : ٧٣ . |
| (٨) شرح الجمل : ٣٣٨/١ . | |

لا يشترط فيها الانتقال واستبدل على ذلك بمعنى. دعوت الله سميعاً ألا ترى
أن سميعاً من صفات الله تعالى؟ فهي لازمة لا تنتقل وكذلك (هو الحق
مصدقاً) (١) لأن التصديق للحق لازم .

ثم رده قائلاً : وهذا فاسد أما التصديق فغير لازم للحق لأن الحق
قد يؤتى به لأنه حق في نفسه لا لأن يصدق به حق آخر، وقد يؤتى به لأنه
يصدق به حق آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غير لازم للحق .

وأما دعوت الله سميعاً فسميعاً فيه بمعنى مجيباً ، لأن سمع قد يكون
بمعنى أجاب ومنه : سمع الله لمن حمده أى استجاب الله فمعنى دعوت الله
سميعاً دعوته مجيباً ، أى مقدراً لأن يجيبني لأن الحال قد يكون بالمستقبل .
انتهى كلام ابن عصفور (٢) .

(١) سورة فاطر : ٣١ .

(٢) شرح الجمل الكبير : ٣٣٨/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح
(المراق) .

بقية شروط الحال

(فضلة — منصوبة على معنى في — صاحبها معرفة غالباً)

(ص) قال ابن عصفور :

(ويشترط فيها أن يكون قد تم الكلام دونها أوفى حكم ما تم الكلام دونه نحو قولك : ضربني زيداً قائماً وبأنه ألا ترى أن قائماً هنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر ولو ظهر الخبر على الأصل لقليل ضربني زيداً إذا وجد قائماً وكانت الحال آتية بعد الجمله من الفعل ومرفوعه وهي تامة في الأصل قبل إضافة الظرف إذا إليها وإنما عرض لها لزوم في حال الإضافة .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون منصوبة على معنى في

والباب فيها إن تأخرت عن ذي الحال أن تكون من معرفة أو من نكرة مقارنة للمعرفة أو غير مقارنة لها إن كانت الحال يقبح أن تكون وصفاً لذي الحال نحو قولهم : مررت ببر قبل قبض بدرهم ، ومررت بماء قعدة رجل ووقع أمره فجأة .

وقد تجيء من نكرة غير مقارنة للمعرفة وإن كانت مما يحسن وصف ذي الحال به إلا أن ذلك قليل .

فإن تقدمت على ذي الحال جاءت من للمعرفة والنكرة على كل حال ، وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما يشترط في المبينة إلا الانتقال .

(ش) حديث متصل وكلام غير مقطوع وهو بيان شروط الحال المبينة ، وكنا قد ذكرنا أنها ستة شرحنها منها ثلاثة وهي أن تكون نكرة

وأن تكون مشتقة وأن تكون منتقلة وبقي ثلاثة هي التي نشرحها الآن،
وهي أن تكون فضلة ، وأن تكون منصوبة على معنى في ، وأن يكون
صاحبها معرفة وإليك البيان:

الشرط الرابع : أن نكون فضلة أي قد تم السلام دون الحال أو في
حكم ما تم السلام دونه .

مثال كونها فضلة قولك : جاء زيد راكباً فلو أسقطت راكباً من
هذا السلام وقلت جاء زيد لكان كلاماً تاماً .

ومثال مجيء الحال في حكم ما تم السلام دونها قولك : ضربني زيداً
قائماً ، وحفظي القرآن مكتوباً ، وضربني الشاي ساخناً ، وهو المبتدأ
المصدر الذي سدت الحال مسد خبره .

وأصل الكلام : ضربني زيداً إذا كان قائماً (في الماضي) أو ضربني
زيداً إذا كان قائماً (في المستقبل) فـضربني مبتدأ والياء مضاف إليه
وهو من إضافة المصدر إلى فاعله وزيدا مفعول المصدر وقائماً سد مسد
الخبر وهو حال من الضمير المحذوف في كان التامة المحذوفة الذي فاعلها
ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يصح رفع قائماً خبراً لأن الضرب لا يوصف
بالقيام لأنه مصدر وإنما يوصف بالقيام الأسماء والذوات ، وقد تعرضنا
لهذه المسألة بالتفصيل في باب المبتدأ من الجزء الأول (ع ٦٨٠) وتكلمنا
هنا طويلاً .

وأما حديثنا هنا فهو أن هذه الحال عرض لها القوم لأنها قامت
مقام اللازم وهو الخبر المحذوف ومع ذلك فهي أيضاً في حكم الفضلة وفي
حكم ما يتم السلام دونها ، ذلك أنه لو ظهر الخبر وقيل ضربني زيداً إذا
وجد قائماً لكانت الحال آتية بعد الجملة المكونة من الفعل والفاعل، وهي
جملة وجد المضافة إلى الطرف وهو إذا والتي عرض لها القوم حين

إضافتها إلى هذا الظرف ، وملخص ذلك أن الحال هنا عرض لها الزوم لأنها سدت مسد لازم ، وتأخذ الحال حكم الزوم إذا عرض لها ما يوجبها وذلك في مواضع :

— إذا كان عاملها منفيًا كقوله تعالى (رَبُّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ^(١)) وقوله (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ^(٢)) .

— إذا كان عاملها منفيًا عنه كقوله (لَا تَقْرُؤُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ^(٣)) وقوله (وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ حَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ^(٤)) وقوله (وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ^(٥)) .

— الحال المقصود بها الحصر كقوله تعالى (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ^(٦)) (وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ^(٧)) .

— الحال الواقعة جوابًا لسؤال كقوله : جئت راكبا لمن قال لك : كيف جئت ؟

— الحال التي لا تتم فائدة الكلام التي هي فيه إلا بذكرها كقوله تعالى (وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ^(٨)) وقوله (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ ^(٩)) وقوله (مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْمَ ^(١٠)) وقوله (أَلَا أَلَدُّ الْإِنْسَانُ لَعَاجُزًا ^(١١)) وهذا يعني شيخنا ^(١٢) وقول الشاعر :

-
- | | |
|-------------------------|------------------------|
| (١) سورة آل عمران ١٩١ . | (٢) سورة الدخان ٣٨ . |
| (٣) سورة النساء ٤٣ . | (٤) سورة البقرة ١٨٧ . |
| (٥) سورة الإسراء ٣٧ . | (٦) سورة الإسراء ٩٠٥ . |
| (٧) سورة الكهف ٥٦ . | (٨) سورة الشعراء ١٣٠ . |
| (٩) سورة المدثر ٤٩ . | (١٠) سورة النمل ٢٠ . |
| (١١) سورة هود ٧٢ . | |

٢٤٤ - ليس من مات فاستراح بميت

لأنما الميت ميت الأحياء

لأنما الميت من يعيش كثيرًا كاسفاً باله قليل الرجاء (١)

فهذه الأحوال كلها لازمة لا يتم الكلام إلا بها ولو حذفت منه لكان خلطاً من القول ، ومع ذلك فهم في حكم ما يتم الكلام دونها ، ألا ترى أن ما قبلها لو جرد عما طرأ عليه لكان كلاماً مفيداً : فثلاً إذا جرد العامل من النفي أو النهي أو الحصر أو السؤال أو الشرط في قوله : وإذا بطشتم أو الموصول في قوله : من يعيش لكان كلاماً تاماً يجوز لك أن تأتي بالحال بعده أو لا تأتي ، هذا رأى ابن عصفور وكثير من النحاة .

وذهب بعض النحويين إلى أن الحال قد تكون فضلة وقد تكون لازمة ، وذكر في الثانية ما تقدم ذكره من الحال السادة مسد الخبر ، ومن الحال التي لا تتم فائدة الكلام إلا بذكرها ، وقد رد عليهم ابن أبي الربيع قائلاً (٢) : جاء بعض المتأخرين واعترض قول النحويين : الحال لا تكون

(١) البيتان من بحر الخفيف وهما لشاعر يدعى عدي بن الرعلاء الغساني (لم أعثر له على ترجمة) وقد ورد فيهما كلمة الميت أربع مرات ثلاثة بالتخفيف وواحدة بالتشديد وقد اختلف في ذلك قال بعضهم : التخفيف والتشديد لغتان والمعنى واحد فيهما وقيل المشدد الذي فيه الحياة والمخفف الذي قارق الحياة ووزن ميت بالتشديد فيعل ووزن ميت بالتخفيف فيل وفيه كلام آخر هذا بعضه ، وشاهده بجيء ثلاثة أحوال هي كثيرًا وكاسفاً وقليل لا يستغنى المعنى عنها في البيت ولكن ذلك طاري ، والأصل الاستغناء والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥ .

(٢) البسيط : ٥١٤/١ .

إلا بعد تمام الكلام ، وقال : هذا ليس بـ لازم قد تكون بعد تمام الكلام وقد تكون يتم الكلام بها واستدل بقول عدى : إنما الميت من يعيش كئيباً وقال : ألا ترى أن كئيباً حال من الضمير الذى في يعيش ولو أسقطت كئيباً لم يكن كلاماً ألا ترى أنك لو قلت إنما الميت من يعيش لكان خلفاً قال : وكان الأستاذ أبو على الفارسي ينفصل عن هذا بأن يقول : هذا عارض هنا بوقوعه صلة لمن ، ولو جئت به غير صلة وقلت يعيش زيد كئيباً لكان كئيباً قد جاء بعد تمام الكلام .

ثم قال : والتحقيق في هذا أن يقال (١) : معنى قول النحويين أن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام أى لا تجيء إلا بعد مجيء ما يطلبه الفعل فإذا قلت : قام فهو يطلب فاعلاً ، وإذا قلت زيد فقد جئت بمطلوب الفعل ؛ وإذا جئت بعد بالراكب فقد نعتته أو براكب فقد بينت حاله ، وإذا لم تجيء بالفاعل وجب عليك أن تقيم النعت أو الحال فاعلاً للفعل ، وكذلك لو قلت : مررت بهند ضاحكة فإذا لم تأت بهند وجب عليك أن تقيم ضاحكة مكانها لمكان الباء وكذلك كئيباً في قول الشاعر ، يكون فضلة لأن للفعل استوفى مطلوبه من ضمير الموصول ، فلو لم يكن في الفعل ضمير الموصول لارتفع كئيباً فاعلاً بالفعل . انتهى .

وقال ابن عصفور في البيت نفسه رداً على قول النحاة أن الحال تكون لازمة : وهذا الذى ذهبوا إليه باطل فإنك لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمان إنما الميت فيه من يعيش تشير بذلك إلى فساد له كان كلاماً مستقلاً (٢) .

الشرط الخامس : أن تكون منصوبة على معنى في : ومعناه أن حظ

(١) البسيط : ١/٥١٥ .

(٢) شرح الجمل : ١/٣٣٩ .

الحال من أنواع الإعراب وألقابه إنما هو النصب ، وإنما كانت الحال منصوبة لأنها فضلة ، وإعراب الفضلات النصب ، وانفق النحاة على نصبها إلا أنهم اختلفوا على أى وجه كان النصب ؟

— فقيل على التشبيه بالمفعول به ، ورد ذلك بأنه قد يعمل فيها الفعل المتعدى واللازم ولا يعمل اللازم في المفعول به ، كما رد بأن الحال فاعل في المعنى . إذ بها ضمير يعود على الفاعل ، وأما المفعول به فهو غير الفاعل ولذلك إذا اتحد الفاعل والمفعول كان الكلام قاسداً فلا تقول ضربتني بتاء المتكلم وبائه ولا ضربتك بتاء المخاطب وكافه ، كما أن الحال لا تكون إلا نكرة ، والمفعول به يكون نكرة ومعرفة .

— وقيل على التشبيه بالمفعول فيه من حيث كونهما فضلة وأرن الفعل يدل عليها كما أنها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي ، فإذا قلت جاء زيد راكباً كان تقديره في حال الركوب ، كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد في اليوم وقد أشرنا إلى ذلك عند شرح التعريف .

وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقضى لا يبقى ويخلفه غيره ، وهذا معنى قول ابن عصفور منصوبة على معنى في ، وخروج بذلك ما إذا نصبت الحال لكن ليس على معنى في كمال قولك رأيت زيدا راكباً وأبصرت محمداً الشجاع . فهذه حال مبينة هيته صاحبها وهي منصوبة ولكن النصب ليس على معنى في ، ولذلك لا تعرب حالاً وإنما تكون نعتاً .

وأجاز ابن مالك أن تجر الحال بياء زائدة^(١) كما في قوله :

(١) شرح السكاكية الشافية لابن مالك : ٧٢٨/٢ — تحقيق د: عبد المنعم

كانت دعيتُ إلى بأساءٍ داهمةٍ
فما انبعثتُ بمزودٍ ولا وكلٍ (١)

وقول الآخر :

٢٤٦ - فما رجعت بخائبة ركابٌ
حكيم بن المسيبٍ متمها (٢)

قال : أصله فما انبعثت مزوداً أى مذعوراً ولا وكلاً ، ومثله الثانى فما رجعت خائبة ، ورده أبو حيان قائلاً (٣) : أصله فما انبعثت بشخص مزود وما رجعت بحاجة خائبة ركاباً قالباء للحال وهى أصلية .

الشرط السادس والآخر : أن يكون صاحبها معرفة : تقول جئت

(١) البيت من بحر البسيط وهو لرجل من فصحاء طى . قاله ابن مالك ، والباساء الشدة ، والداهمة المفاجئة ، والمزود ، والوكل : العاجز والجبان والبليد ، والمعنى يتحمل الثلاثة وشاهده جر الحال بياء زائدة على ما ذهب إليه ابن مالك وانظر الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٣

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة لشاعر يدعى القعيف بن سليم العقيلي (الثلاثة بالتصغير) وهو شاعر إسلامي مقل معاصر لذى الرمة وقد شُبه بمحبوبته خرقاء (خزانة الأدب للبغدادى : ١٣٧/١٠) .

وهو من قصيدته يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري ومنها :
إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى وضاهها
وشاهده جر الحال في قوله بخائبة بياء زائدة ورده أبو حيان وانظر الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ٤١٦ .

(٣) معنى اللبيب : ١١٠/١ ، المساعد على شرح تسهيل الفوائد لابن حقيل : ٧/٢ .

ضاحكا ، فضاحا كما حال من الثاء وهو ضمير والضمير أعرف المعارف ، وإنما اشترطوا تعريفه لأن الحال ما هي إلا خبر في المعنى ، والإخبار عن النكرة لا يفيد ، كما أن صاحب الحال إذا جاز أن يكون نكرة لأنه لا يمكن أن تجرى عليه الحال صفة وتوافقه في الإعراب ولا حاجة إلى مخالفتها له في ذلك لأنه لا فرق في المعنى بين الحال وبين الصفة إذا كانت نكرة .

هذا هو رأى ابن عصفور وهو أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة وعلى ذلك أكثر النحاة يقول ابن أبي الربيع^(١) : وأما كون الحال لا تكون من نكرة في الأصل فبين لأنها لم تنصب بعد المعرفة إلا عند تعذر جريان النكرة وصفا على المعرفة .

وجرى ابن مالك على عادته في ذلك فقال^(٢) : إن الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة أو الأكثر فيه أن يكون كذلك ، ثم ذكر أنه يكون نكرة بمسوغ .

وأما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة مقارنة للمعرفة ، أو أن الحال ذاتها بقیح أن تكون وصفا لمصاحبها النكرة فتنصب على الحال ، أو أن الحال تقدمت على صاحبها فتكون من المعرفة والنكرة سواء ، لأنه لا يجوز أن تكون صفة ، وإن لم تكن الحال أو صاحبها شيئا من ذلك فجاءتها من النكرة حينئذ قليل لا يقاس عليه وعلى ذلك فصاحب الحال من الحال بالنسبة للتعريف والتشكير على خمسة أمور :

١ — أن يكون معرفة بأحد أنواع المعارف الستة .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥١٩/١ .

(٢) شرح التسهيل له : ٢٣١/٢ .

٢ — أن يكون نكرة مقارنة للمعرفة بوصف أو بإضافة أو غير ذلك .

٣ — أن يكون نكرة والحال ذاتها يقبح أن تكون صفة له

٤ — أن يكون نكرة وقد تقدم عليه الوصف فتعين أن يكون حالا .

٥ — أن يكون نكرة غير مقارنة للمعرفة ولا يقبح وصفيتها ولم يتقدم الوصف وهو قليل .

ولذلك تفصيل كل واحد على حدة :

الأول : أن يكون صاحب الحال معرفة بأحد أنواع المعارف تقول: أقبلت ضاحكا وأقبل عبد الله ضاحكا وأقبل هذا ضاحكا وأقبل المتفوق ضاحكا وأقبل الذي تفوق ضاحكا وأقبل ولدى ضاحكا فصاحب الحال فيها جميعها معرفة ، لأنه إما ضمير أو علم أو اسم إشارة أو مقترن بال أو موصول أو مضاف لواحد منها ، فإذا كان المتحدث عنه وهو صاحب الحال نكرة وجب اتباع الوصف على أن يكون نعتاً تقول : أقبل رجل ضاحك ولا يجوز غيره .

الثاني : أن يكون صاحب الحال نكرة مقارنة للمعرفة وتكون النكرة مقارنة للمعرفة بأمور :

— أن تكون أقبل تفضيل تقول: أنا أفضل من علي مميّنا وجاءني خير من زيد راكباً فأفضل من نكرة لأنها تقارب المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام ومثلها خير من .

— أن تكون للنكرة موصوفة لأنه بوصفها تنخصص فتقرب من المعرفة تقول جاءني رجل راكب ضاحكا فترفع الأول وصفا وتنصب

الثاني حالا ، ومنه قوله تعالى : (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)^(١) فكل نائب فاعل وأمر مضاف إليه وهو صاحب الحال وحكيم نعمت له وأمرأ حال وهو مصدر بمعنى آمرين فلما خصص بالوصف جاز مجيء الحال منه ، وجعل بعضهم أمرا حالا من أحد الضميرين في أنزلناه قبل وهو قوله : (لنا أنزلناه في ليلة مباركة)^(٢) ومن مجيء الحال من نسكرة موصوفة قول الشاعر :

٢٤٧ - نجيتَ ياربُ فوحا واستجبتَ لهُ
في فلك ما خر في السيم مشعُونا
وعاشَ يدعو بآياتٍ مبينة
في قومه ألفَ عامٍ غيرَ خمسينا^(٣)

فاخر صفة لفلك ومشعونا حال منه ، ومثله قول الآخر :

٢٤٨ - ياعينُ جودِي بدمع منك مجهُودا
وابكى ابنَ أُمي إذا ما ماتَ مسهُودا^(٤)

(١) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

(٢) سورة الدخان : ٣ .

(٣) البيتان من بحر البسيط ومع جودة معناهما فقائلهما مجهول ، والفلك السفينة وهو للذكر والمؤنث والواحد والجمع والمآخر الذي يشق البحر شقا ، واليم البحر ، والمشحون المملوء ومبينة بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول وفي قوله نجيت واستجبت تأكيد على أن الواو لمطلق الجمع وشاهده وقوع الحال من النسكرة الموصوفة والبيت في معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

(٤) البيت من بحر البسيط وهو لشاعر مجهول يرثى أخا له يدعى مسعودا وعلى ذلك فمسعود بدل من ابن أُمي قبله وشاهده واضح من الشرح ، والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في بعض شروح التسهيل .

فجهودا حال من دمع بعد تخصيصه بالوصف (ملك) .

— أن تكون النكرة مضافة لأنها بإضافتها تخصصت أيضا فقاربت المعرفة تقول جاءني طالب علم ضاحكا ، ومن ذلك قوله : (وقد و فيها أفواتها في أربعة أيام سواء للسائلين)^(١) فسواء بالنصب حال من أربعة وهي مضافة وقرىء سواء بالجر فتكون نعتا^(٢) .

— أن تكون النكرة عاملة ، لأن عملها يخصصها تقول : مررت بشارب هذا ضاحكا .

— أن تكون النكرة واقعة في سياق النفي لأنها بذلك تكون عامة فتشبه المعرفة تقول : ما جاءني أحد باكيا والمعنى جاء الجميع مسرورين ومنه قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم^(٣)) ومثله قول الشاعر :

٢٤٩ — ما حم من موتى رحى واقيا
ولا ترى من أحدي باقيا^(٤)

— أن تكون النكرة واقعة في سياق الاستفهام لأنه يشبه النفي تقول هل جاءك أحد باكيا ومثله قول الشاعر :

(١) سورة فصلت : ١٠ .

(٢) شرح السكاكية لابن مالك : ٧٣٨/٢ (٣) سورة الحجر : ٤٤ .

(٤) بيتان من الرجز المشطور البيت الأول لا معنى له مع أن النعنة

أكثروا فيه الكلام وجعلوا فيه موضع الشاهد وسواء جعل موت فاهلا بجم أو جعل الفاعل حمى . فلامعنى له أيضا ولا معنى للجال فيسه واقصر الأشموني عليه وصاحب معجم الشواهد ولا فائدة به ، والشاهد في البيت الثاني وهو واضح فباقيا حال من أحد وهو منق وانظر البيت الأول في معجم الشواهد ص ٥٦٠

٢٥٠ — يا صاح هل حم عيش باقيا فترى

لنفسك العذر في إبعادها الأمل (١)

— أن تكون النكرة واقعة في سياق النهي تقول : لا يلعب طالب متكلا على جاء ومثله قول الشاعر :

٢٥١ — لا يركنن أحد إلى الإحجام

يوم الوغى متخوفا للحام (٢)

— أن تشترك النكرة مع معرفة تقول : جاءني وجل وعبد الله باكيين.

الثالث : أن يكون صاحب الحال نكرة والحال ذاتها يقع أن تكون وصفا له فتلصّب على أنها حال خروجها من هذا القبح ومن ذلك :

— قولهم : مروت ير قبل قفيزا بدرم فقفيزا بالنصب حال من ير وهو اسم جامد مؤول بمصدر والمصدر يقول بمشتق كاذكرناه قبل ومعناه مروت ير مسعرا قفيزا بدرم ويجوز رفع قفيز على أن يكون مبتدأ خبره بدرم والجملة في محل نصب حال ورابطها الضمير المقدر أي قفيز منه ، ولا يجوز جر قفيزا على أن يكون نعتا لسكوته جامدا غير مؤول بمشتق .

(١) البيت من بحر البسيط وهو في النصيح والإرشاد قالت مراجعته إنه لرجل من طيء ويقال حم الشيء وأحم أي قدر فهو محموم أي مقدره والفاء في قوله فترى واقعة في جواب الاستفهام والفعل منصوب بأن مضمره والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ، والأمل مفعول به للمصدر قبله ، وشاهده قوله هل حم عيش باقيا حيث جاء الحال بعد النكرة لوقوعها بعد الاستفهام والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٧ .

(٢) البيت من بحر البكامل وهو لقطرى بن الفجاءة الخارجي ، والإحجام القعود ، والوغى الحرب ، والحام الموت ، وشاهده مجي الحال من نكرة (أحد — متخوفا) لوقوعها بعد نهى والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٦ .

— قولهم : عندي راقودٌ خلا ، وهذا خاتم حديدًا فتنصب على الحال أو التمييز ، ولا يجوز كونه نعتًا لأنه اسم جاحد غير مؤول بمشتق .

— قولهم مررت بماء قعدة رجل ، فقعدة حال وهو اسم هيئة واسم الهيئة أقرب إلى الحال من الوصف فيصبح جملة وصفا ويجب نصبه على أن يكون حالا .

— قولهم : وقع أمرٌ فجأةً قالمعنى على الحال وهو المفاجأة في وقوع الأمر والصفة لا معنى لها هنا .

— قولهم : عليه مائةٌ بيضا . فبيضا حال من مائة وليس تمييزا لأن تمييز المائة مفرد مجرور ، ولا يجوز رفعه على أن يكون نعتا لأن نعت المائة لا يفيدها لأنها مبهمه الوصف فيبقى أن يكون حالا ، وأما التمييز فمحذوف تقديره درهم دل عليه الحال لأن البيضا إنما هي الدراهم ، وأما الصفر فهي الدنانير والمعنى أنه يدين لي بمائة من الدراهم .

— وما يقيح جملة وصفا أن تقترن الجملة بالواو تقول : جاءني الرجل وفوق رأسه عمامة فهذه الجملة حال من رجل ولا تكون وصفا لوجود الواو الرابطة فإذا سقطت الواو كانت نعتا ومن ذلك قوله تعالى (وعسى أن تسكرها شيئا وهو خيرٌ لكم^(١)) . وقوله (وعسى أن تحبوا شيئا وهو شرٌّ لكم^(٢)) وقوله (أو كالدِّي مرء على قرية وهي خاوية على عروشها^(٣)) ومن ذلك قول مجنون ليلى :

(١) سورة البقرة : ٢١٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢١٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٥٩ .

٢٥٢ - مضى زمنٌ والناس يستشفعون بي
فهل لي إلى ليلٍ الغداة شفيع^(١)

الرابع : أن تتقدم الحال على صاحبها فإذا تقدمت فلا يشترط أن يكون معرفة بل يجوز كونه معرفة ونسكرة على السواء لأنه بتقديمها زال الخوف من مجيئه نسكرة وهي أن يكون الوصف نعتا له ، فإذا تقدم لم يكن نعتا لأن النعت لا يتقدم على المنعوت ، تقول : جاءني طالب ضاحك فترفع على النعت ثم تقول : جاءني ضاحكا طالب فت نصب على الحال قولاً واحداً ، وصار الأمر في وجوب النصب كالمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه ، وعلى ذلك جاءت الشواهد بنصب الوصف حين يتقدم - إلا من النسكرة ، ومن ذلك قول ذي الرمة :

٢٥٣ - وتحت العوالي في القنا مستظلة
طبائ^(٢) أعارتها العيون الجآذر^(٣)

وقول الآخر :

٢٥٤ - وبالجسم مني بينا لو علمته
شعوب^(٤) وإن تستشهدي العين تشمك^(٥)

(١) البيت من عينية جميلة لقيس بن الملوح في الغزل لولا الخوف أن أثقل عليك لمررت لك منها جزءا غير قليل (ديوانه ص ١٣١ - دار الكتاب العربي) وشاهده قوله : مضى زمن والناس حيث وقمت الحال من نسكرة وذلك لاقتران الحال بالواو والبيت في معجم الشواهد ص ٢٢٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة في الغزل والمدح (ديوانه ص ٣٥٢) العوالي هي عرالي الهودج والقنا عبيداه والطبائ النساء ، والجآزر بقر الوحش وشاهده ' تقدم الصفة على الموصوف فأعربت حال في قوله مستظلة طباء والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٥ .
(٣) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول في الغزل ، وشعوب مصدر

وقول الثالث :

٢٥٥ - فملاً أهدوئي لمثل. تفاعدوا

وفي الأرض مبثوثا شجاع وعقرب^(١)

ثم هذا البيت الذي جعل علما على هذه المسألة وهو قوله :

٢٥٦ - لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل^(٢)

وعلى ذلك يكون إعراب هذه الشواهد القرآنية (ولرجال عليهن درجة^(٣)) وقوله (لهم في الدنيا خزي^(٤)) فالطرف المقدم خبر والطرف المؤخر حال من النكرة ومنه (إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقا^(٥)) فلها حال من شهيقا بعد تقدمه ، ومنه (هذه ناقة الله لكم آية^(٦)) فلكم حال

فعمله شحب بالفتح يقال شحب جسمه يشحب من باب نصر إذا تغير لونه ، وأما شحب بالضم فصدره شحوب ، وشاهده تقدم الصفة على الموصوف فأعربت حالا (بينا - شحوب) وبالجسم خبر مقدم وشحوب مبتدأ مؤخر ومنى حال من الجسم والبيت في معجم الشواهد ص ١١٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر لقاتل مجهول ، وتفاعدوا أى فقد بعضهم بعضا ، مبثوثا منتشرا ، الشجاع هو الشبان وشاهده كالذي قبله (مبثوثا - شجاع) وليس في معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الوافر المجزوء ، وقد نسبوه لكثير وليس في ديوانه (طبعة دار الكتاب العربي) والطلل آثار الديار . والخلل جمع خلة بالكسر فيهما وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف ، وشواهد واضع وفيه الحال من المبتدأ وهو في معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٨ . (٤) سورة المائدة : ٤١ .

(٥) سورة الملك : ٧ . (٦) الأعراف : ٧٣ ، هود : ٦٤ .

من آية بعد تقدمه عليه ، وآية نفسها حال من ناقة بعد تأويلها بمشتق أى
دليلا ، ويجوز كون لكم حالا من ناقة الله .

هذا كله إذا كان صاحب الحال نكرة ، فإن كان معرفة وتقدم
الوصف كان حالا من باب أولى فتقديم الوصف يوجب كونه حالا كان
من معرفة أو من نكرة .

الخامس : أن تأتى الحال من النكرة وليست مقاربة للمعرفة ولا بما يقبح
وصفيتها ولا تقدمت الحال عليها وذلك قليل جدا منه :

— قولهم : فيها رجلٌ قائما فقائما حال مع أن صاحبه وهو رجل
نكرة محضة وكان الأولى فيها الإقبا ح ، وهذا قول حكاه سيبويه عن
الخليل (١) .

— قولهم : هذا رجلٌ منطلقا بالنصب أيضا مع أن قبله نكرة محضة
وهو قول حكاه سيبويه عن عيسى بن عمر الثقفي (٢) .

— قوله تعالى (ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ لما معكم) (٣) قرى مصدق
بالرفع لعمان رسول وبالنصب حالا منه مع أنه نكرة محضة قال أبو حيان
فيها معناه : وإنما حسن ذلك أنه نكرة في اللفظ معرفة في المعنى ولا يكون
جنسا لأن المعنى به محمد ﷺ (٤) .

— قوله تعالى (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مصغبةٍ) (٥) قرى ذي بالجر

(١) كتاب سيبويه : ١١٢/٢ .

(٢) المرجع السابق (الكتاب والصفحة) طبعة هارون .

(٣) سورة آل عمران : ٨١ . (٤) البحر المحيط : ٢٣٦/٣ .

(٥) سورة البلد : ١٤ .

فيكون اعتسا ليوم وذا بالنصب فيكون حالا منه مع أنه نكرة.
محضة (١).

— وفي الحديث الشرف (٢) (صلى رسول الله ﷺ ، قاعداً وصلى
وراءه رجال قياماً) بالنصب فيكون حالا .

وذكر أبو حيان أن مجيء الحال من النكرة كثير وقد أجازته سيديوه
لكنه أقل من الإتيان (٣).

ثم عثم ابن عصفور هذا الموضع بقوله . وإن كانت الحال مؤكدة
اشتراط فيها جميع ما يشترط في المبينة إلا الانتقال ومعناه أن الحال
الموكدة لعاملها كقوله تعالى (فتبسم ضاحكاً) (٤) أو الموكدة لصاحبها
كقوله (ولو شاء ربك لأمّن من في الأرض كلهم جميعاً) (٥) أو الموكدة
بجملتها كقوله (وهو الحق مصداقاً لما معهم) (٦) يشترط فيها أن تكون
نكرة مشتقة منضلة منصوبة على معنى في صاحبها معرفة ، أما الانتقال
فهو شرط في المبينة فقط وليس شرطاً في المؤكدة فقد تكون لازمة
كقوله تعالى (وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) (٧) .

(١) البحر المحيط : ٤٨٣/١٠ وقراءة النصب للحسن وأبي رجاء .

(٢) رواه الإمام مالك في الموطأ .

(٣) أولشاف الضرب ٣٤٦/٢ .

(٤) سورة النمل ١٩ .

(٥) سورة يونس ٩٩ .

(٦) سورة البقرة ٩١ .

(٧) سورة الأنعام ١١٤ .

— ٥٤٠ —

وقوله (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات)^(١)، وقوله (وهذا صراطُ ربِّك مستقيماً)^(٢).

وقد تكون غير لازمة كقوله مخبراً عن سيدنا سليمان في قصته مع النمل (فتبسم ضاحكاً من قولها)^(٣).

-
- (١) سورة الجاثية ٢٥ .
 - (٢) سورة الأنعام ١٤٦ .
 - (٣) سورة النمل ١٩ .

الحال شبه الجملة والجملة الاسمية

والفعلية التي فعلها ماض

(ص) قال ابن عصفور :

(ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب على الحال الظرف والمجرور
التامان والجملة المحتملة للصدق والكذب ، فإن كانت الجملة إسمية فإنها
تدخل عليها وأو الحال ، وتلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير
عائد على ذى الحال ملفوظ به أو مقدر ولا تلزم إن كانت مشتملة عليه
بل المختار لحاقها .

وإن كانت فعلية وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى دون لفظ
واشتملت على ضمير عائد عليه فلاختيار الواو وقد يجوز ألا تأتي بها ،
وإن لم تشتمل على ضمير عائد فلا بد من الواو .

ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً حتى تكون معه
قد مظهرة أو مضمرة أو يكون وصفاً لمحذوف ، فإن كان الفعل الماضي
لفظاً فعل شرط قد حذف جوابه في الأصل وقع حالاً ولا يكون معه
إذ ذاك قد لا ظاهرة ولا مضمرة ولا يكون وصفاً لمحذوف ، ومن ذلك
قول العرب : لأضربنه ذهب أو مكث فذهب في موضع نصب على الحال
والتقدير لأضربنه ذاهباً أو ما كثر أى لأضربنه على كل حال والأصل فيه
لأضربنه إن ذهب أو مكث ولذلك لا يجوز أن تقول : لأضربنه يذهب
يمكث .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من حديثه عن الحال المفردة من تقسيمها
إلى مبينة وهؤ كدة ومن ذكر شروط المبينة من كونها بكرة مشتقة
منتقلة ، فضلة منصوبة على معنى في صاحبها معرفة ، وكذلك الأمر بالنسبة

للكودة إلا الانتقال فإنه ليس شرطاً فيها ، شرع يتحدث عن بقية أقسام الحال وهي جواز مجيئها شبه جملة وجملة بنوعها فتكون أقسام الحال بالنسبة للإفراد وغيره خمسة أقسام :

— حال مفرد : وهي ما ليس بجملة ولا شبه جملة كقوله تعالى (فادعُوا الله مخلصين له الدين)^(١) .

— حال جملة اسمية : كقوله تعالى (اهبطُوا بعضكم لبعض عدو)^(٢) .

— حال جملة فعلية وهي نوات : فعلها ماض (هذه بضاعتنا ردت إِلَيْنَا)^(٣) فعلها مضارع (وجاءوا أباهم عشاءً يبكون)^(٤) .

— حال شبه جملة ظرف : كقوله تعالى (لهم دار السلام عند ربهم)^(٥) .

— حال شبه جملة جار ومجرور كقوله (الذين يذكرون آفة قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم)^(٦) .

وشرط ابن عصفور في الظرف والجار والمجرور الواقعين حالاً أن يكونا تامين : قال^(٧) : وأعني بالتام أن يكون في جملة حالين فائدة فإن لم يفيدا كانا ناقصين فلا يجوز أن تقول : جاء زيد فيك ولا أن تقول هذا زيد اليوم انتهى .

(١) سورة طه ١٤ . (٢) سورة البقرة ٢٦ .

(٣) سورة يوسف ٦٦ . (٤) سورة يوسف ١٦ .

(٥) سورة الأنعام ١٢٧ . (٦) سورة آل عمران ١٩١ .

(٧) مثل المقرب ورقة ٣٦ ، مخطوط بدار الكتب ومعه المخطوطات

: وحق ما جستير بجامعة الأزهر (عادل الطنطاوي) .

وهو نفس الشرط في الظرف والمجرور حين يقمان خبراً ، ولا يكون
الظرف والمجرور هما الحال بل يتعلقان باستقرار محذوف وذلك
الاستقرار هو الحال في مثل قوله تعالى في حق قارون (فخرج على قومه
في زينته)^(١) تقديره فخرج على قومه موجوداً أو كائناً في زينته وهكذا
هذا حديث الحال شبه الجملة .

أما حديث الحال الجملة فهو طويل لأن الجملة التي تقع حالاً لها شروط
معينة كما أنها على نوعين : اسمية وفعلية والاسمية قد تكون ابتدائية وقد
تكون مصدرة فإن أو كان كما أنها قد تكون مثبتة وقد تكون منفية
والفعلية نوعان فعلها ماض أو مضارع والماضي أنواع : ماض في اللفظ
والمعنى أو في المعنى فقط أو في اللفظ فقط والمضارع إما مثبت وإما منفي
والمنفى منفي بما أو منفي بلا وهكذا .

(شروط الجملة التي تقع حالا)

ويشترط في الجملة التي تقع حالا شروط :

— أن تكون محتملة للصدق والكذب وهي الجملة الخبرية اسمية كانت
أو فعلية ، فالخبرية الاسمية واضحة ، وأما الخبرية الفعلية فهي التي فعلها ماض
أو مضارع غير مقصود بهما الدعاء أو الإنشاء . وخرج بذلك الجملة
الطلبية وهي المصدرة بأمر أو نهي أو استفهام فهذه لا يجوز أن تقع
حالا كما أنه لا يجوز أن تقع نعتا لأن جملة الحال هي جملة النعت ، غاية
الامر أن جملة الحال يشترط في صاحبها أن يكون معرفة فإذا لم يكن
معرفة كانت الجملة نعتا (جاءني محمد يضحك) وجاءني طالب يضحك .

وقد قالوا إن الجملة الطلبية إذا وقعت نعتاً أولت على أنها مقول لقول محذوف كما في قولهم (جاءوا بمذق هل رأيت الذهب قط)^(١) وكذلك الأمر هنا أيضاً إذا وقعت الجملة الطلبية حالا وهو قليل أولت بهذا التأويل كما في قولهم (وجدت الناس أخبر نقله) ومعناه وجدت الناس إذا خبرتهم وعرفتهم قلوبهم ، والتقدير : وجدت الناس مقولاً فيهم أخبر نقله (فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وفاعله ضمير المخاطب المستتر والهاء مفعول) .

— أن تشتمل جملة الحال على رابط يربطها بصاحب الحال ، وإلا صارت أجنبية عنه ، وهذا شأن كل جملة وقعت موقع المفرد مثل جملة الخبر وجملة النعت .

والرابط إما الضمير (ضمير صاحب الحال) أو الواو أو أحدهما معاً ، وجعل ابن مالك الضمير في باب الحال أصلاً في الربط وذكر مسائل يتعين فيها الضمير وحده دون الواو ، وجعل ابن عصفور الواو أصلاً في الربط وجعل حديثه حول الواو في رابط الجملة بنوعها متى تلزم ؟ وجعل ذلك في مسائل ، ومتى لا تلزم ؟ وجعله في مسائل أيضاً كما سنبينه بالتفصيل قريباً .

— وما يشترط في جملة الحال أن تكون غير مفتوحة بما يدل على استقبال كالسين وسوف ولن والجملة المصدرة بأن الشرطية إذا حذف جواؤها فلا يقال جاءني محمد سيركب . ولا يقال جاءني محمد إن يسأل أعطه ، لأن الحال من اسمه ووقته ، وهذا الشرط لا يكون في جملة الصفة .

(١) بيت من الرجز نسب للعجاج ذكرته عرضاً وسيأتي الحديث عنه في باب النعت بالتفصيل .

— و شرط أبو حيان في جملة الحال ألا تكون تعجيبة والتعجب من الإنشاء فقد خرجت بالشرط الأول أو التعجب يكون من وصف لازم والحال شرطها الاتتغال .

• • •

(أحوال الواو الرابطة مع الجملة الاسمية)

قلنا إن ابن عصفور جعل الأصل في الرابط بين جملة الحال وصاحبها إنما هو الواو ودار حديثه عن الواو : متى تلزم ومتى لا تلزم في سائر أنواع الجمل التي تقع حالا من اسمية وفعلية ما ضوية وفعلية مضارعية ولم يتحدث عن الضمير لأن الضمير إن كان في الجملة فيها ونعمت وقد تقوت الجملة بوجود رابطتين (الواو والضمير) ولكن إذا دخلت الجملة من الضمير كان لا بد من الواو ، وإلا خرجت الجملة عن كونها حالا فكانت الواو أصلا عنده .

أما ابن مالك فقد قال (١) : « إن أفراد الضمير أقبس من أفراد الواو لأن أفراد الضمير وجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنعت وفرد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا في باب الحال فكان لفرد الضمير مزية عن أفراد الواو . هذا كله في شرح التسهيل ولكنه جاء في شرح السكاكية وقال (٢) : وقد يستغنى بالواو عن الضمير وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أن ذلك لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو ، فجعل الواو أصلا في الربط .

قال ابن عصفور عن الواو حين تكون رابطاً في الجملة الاسمية :

(١) شرح التسهيل : ٣٦٦/٢ .

(٢) شرح السكاكية الشافية : ٧٥٨/٢ .

وتلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائذ على ذى الحال ملفوظ به أو مقدر ولا تلزم إن كانت مشتملة عليه بل المختار لحاقها .

ومعناه أن الواو مع الجملة الاسمية حالتين : لاومة وغير لازمة .

الحالة الأولى : وهي اللزوم : وذلك إذا كانت الجملة الاسمية غير مشتملة على ضمير صاحب الحال حتى لا تخلو الجملة من رابط وتكون أجنبية عن صاحب الحال ، وفي القرآن وأشعار العرب شواهد كثيرة على ذلك كقوله تعالى : (قالوا لئن أكله الذئب ونحن عصبة^(١)) ، وقوله : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون^(٢)) .

وقول امرئ القيس :

٢٥٧ - وقد أغتدى والطيرُ في وكنائِها

بمنجردٍ قيدٍ الأوابدِ هيكلٍ^(٣)

(١) سورة يوسف - الآية : ١٤ .

(٢) سورة الأنفال - الآية : ٥ .

(٣) من معلقة امرئ القيس المشهورة التي استشهد النحويون ، والبلاغيون واللغويون بغالب آياتها حتى إن بعض الآيات فيها شاهدان أو أكثر للنحاة أو لغويهم كهذا البيت ، والوكفات : مفردة وكنة وتجمع على وكن أيضاً وهي عش الطائر ، والمنجرد الفرس القصير الشعر ، والأوابد الوحوش ، وقيد الأوابد كناية عن السرعة أو حقيقة ، والهيكل الضخم ، وشاهده واضح ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

وقول عنزة :

٢٥٨ - يدعون عنزة والرماح كأنها

أشطان يتر في لبانِ الأدم^(١)

ويستوى فيه أن تكون الجملة الاسمية مثبتة كما مثلنا أو منفية كقول

أمرى القيس :

٢٥٩ - له الويل إن أمسى ولا أم هاشم

قريب ولا البساسة ابنة يشكر^(٢)

الحالة الثانية : عدم الزوم : ولكن لحاقها أفضل : وذلك إذا كانت

الجملة مشتملة على ضمير صاحب الحال ملفوظ به أو مقدر ، وعلى ذلك إذا

(١) البيت من بحر السكامل من معلقة عنزة المشهورة أيضاً والى

استشهد به - وبسائر المعلقات العلماء ولا عجب فهي أبلغ أشعار العرب

من قديم ، وفي هذا البيت أكثر من شاهد ، وأشطان : جمع شطن ،

وهو الجبل واللبان بفتح اللام موضع القلادة من الصدر ، والأدم :

الفرس : والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٢) البيت من بحر الطويل من شعر أمرى القيس ، ومن نصائده

المشهورة (ل) سمالك شوق بعدما كان أقصرا - ديوانه ص ٥٠) ويستشهد

به على أن قريب على وزن فعيل وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث ،

وشاهده هنا بجىء الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالواو لخلوها من ضمير

صاحب الحال وذلك في قوله ولا أم هاشم قريب ، وبشكر ممنوع من

الصرف ، والبيت ليس في معجم الشواهد .

وجد في الجملة ضمير صاحب الحال فيما أن تلحق الواو وهو أفضل
وإما ألا تلحق ، وشواهد ذلك كثيرة أيضا سواء لحقت مع الضمير أو
لم تلحق :

فثال لحوقها مع الضمير قوله تعالى (ألم تر إلى الذين خرجوا من
ديارهم وهم ألوفٌ حذر الموت)^(١) وقوله (ولا تبashروهن وأنتم عاكفون
في المساجد)^(٢) وقوله (أقامرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم
تتلون الكتاب)^(٣) وقول امرئ القيس :

٢٦٠ - أيقتنىُ والمشرقيُ مضاجعيُ

ومسنونةٌ وزقٌ كأيابٍ أغوال^(٤)

ومثاله عدم لحوقها مع الضمير قوله (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض
عدو^(٥)) وقوله (والله يحكم لامعقب الحكمة)^(٦) وقوله (ويوم القيامة
ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة^(٧)) . ومنه قول الشاعر :

(١) سورة البقرة : ٢٤٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٣) سورة البقرة : ٤٤ .

(٤) من شعر امرئ القيس ومن أبياته التي جرت مجرى الأمثال وهو
في كتب البلاغة أكثر ، وشاهده عندنا قوله والمشرقي مضاجعي فهي جملة
حالية رابطها الواو والضمير معا ، والمشرقي السيف وفي معناه أيضا قوله :
ومسنونة زرق ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٠ .

(٥) سورة البقرة : ٣٦ .

(٦) سورة الرعد : ٤١ .

(٧) سورة الزمر : ٦٠ .

٢٦١ - ما بال عيفك دمعها لا يرقأ
وحشاك من خفقانه لا يهدأ^(١)
وقول الآخر في حديث عن كرمه وذبحه الضأن للضيوف :

٢٦٢ - الذئب يطرقها في الدهر واحدة
وكل يوم تراني مديّة يدي^(٢)

فقوله : مديّة يدي جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المنصوب في
تراني ورابطها الضمير فقط . ومثال الضمير المقدر الذي استغنى به عن
الواو أن تقول بعث اللحم الرطل بدرهم والتقدير الرطل منه بدرهم

(١) البيت من بحر الكامل وهو في الغزل ومع رقعة معناه وسلاسة
لفظه فهو لشاعر مجهول ، ويقال رقاً الدم رقاً ورقاً ورقوة سكنى
واتقطع بعد جريانه ، والحشا هو القلب عند الشعراء وهو في اللغة غير
ذلك فهو ما يلي البطن من كبد وطحال وغيرهما وهو الحصر أيضاً ،
وشاهده مجيء الحال جملة اسمية خالية من الواو في قوله : دمعها لا يرقأ
واشتغالها على ضمير ، وجملة لا يهدأ حال أخرى من حشاك ، والبيت ليس
في معجم الشواهد وهو في المعجم المفصل في شواهد النحو العربي (د/أميل
يعقوب) ج ١ ص ٢٣ .

(٢) البيت من بحر البسيط لشاعر من شعراء الحماسة يفخر بكرمه
وقبله :

ترك ضائي تود الذئب راهبها وأنها لا تراني آخر الأبد
وراحدة مفعول مطلق ومديّة مبتدأ ويدي خبره والجملة حال
ورابطها الضمير فقط ، وفيه شاهد الابتداء بالنكرة وروى بنصب مديّة
مفعولاً به للمسكا محذوفاً وهو الحال وقيل انصب على البديل من الياء
ورد بأن المبدل منه لا يشعر به والبيت في معجم الشواهد ص ١١٩ .

وعليه جاء كلام العرب: بعت البر القفيز بدرهم (الففيز يعادل ١٦ كيلوجرام) (الدهرم: جزء من الأوقية وهو أيضا قطعة من فضة مضروبة للمعاملة) وصار هذا الضمير المقدور في جملة الحال كالضمير المقدور في جملة الخبر من قولهم: السمن منوان بدرهم أى منوان منه .

(أحوال الواو الرابطة مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض)

قلنا إن الجملة الفعلية تقع حالا كما تقع خبرا ونعتا لأنها نظير الجملة الاسمية التي تقع في الثلاثة أيضا ، كما ذكرنا أن الفعلية التي تقع حالا هي التي فعلها ماض أو مضارع ووقوع المضارع حالا كثير لدلالته على زمن الحال ، ولأنه يؤول باسم الفاعل وهو الأصل في وقوع الحال ولذلك لا يحتاج المضارع إذا وقع حالا لهذه الواو لهذا الشبه بينه وبين الحال المفرد لأن الأصل في الحال أن تكون مفردا وإذا وقعت جملة فإنما تقول بمفرد كالخبر تماما ، فعنى جاء زيد يضحك أى ضاحكا .

ولم يختلف النحاة في وقوع المضارع حالا ولا اشترطوا له شروطا حتى يقع حالا وإنما هو حال أين وجد وكيف وجد ، أما الماضي فاختلّفوا في وقوعه حالا وكان ذلك مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين صدرها صاحب الإنصاف بقوله^(١): ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا .

وعلى ذلك سيكون حديثنا عن وقوع الماضي حالا عند جميع النحاة بالشرط الذي ذكره صاحب الإنصاف وهو أن تكون معه قد أو يكون وصفا لمحذوف .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٥٢ .

وقبل الحديث عن هذا كله نذكر حديثاً جانباً عن الفعل الماضي يكون تمهيداً لما سنبينه فنقول : إن الماضي على ثلاثة أقسام :

— ماض في اللفظ والمعنى : وهو ما كان لفظه وحدثه ماضيين مثل خرج وذهب .

— ماض في اللفظ فقط : وهو ما كان لفظه ماضياً وحدثه مستقبلاً مثل قوله (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم)^(١) وقوله (أتى أمر الله)^(٢) وهو الواقع شرطاً أو وعداً .

— ماض في المعنى فقط : وهو ما كان حدثه ماضياً لكن لفظه مضارع ، وهو المضارع المنقى بـم خاصة وذلك لأن لم تقلب زمن المضارع من الحال إلى المضي تقول : لم أخرج ولم أذهب أى ما خرجت وما ذهبت .

وكلاهما تقع حالا : أما الأول فبالشرط المذكور وهو أن تكون معه قد ظاهرة أو مقدرة أو يكون وصفاً لموصوف ، وأما الثانى والثالث فيقعان حالا دون الشرط المذكور لأن أحدهما مستقبل المعنى والثانى مستقبل اللفظ وكلاهما يقع حالا وإليك مثالا لكل واحد مما وقع فيه حالا :

— مثال ماضى اللفظ والمعنى وهو على تقدير قد قوله تعالى : (قالوا أئمنُ لك واتبعك الأرذلون)^(٣) .

— ومثال ماضى اللفظ فقط قولهم : لأضربنه ذهب أو مكث .

— ومثال ماضى المعنى فقط قوله تعالى : (قالت أئى يكون لى غلامٌ ولم يمسسنى بشر)^(٤) .

(١) سورة الإسراء : ٧ . (٢) سورة النحل : ١ .

(٣) سورة الشعراء : ١١١ . (٤) سورة مريم : ٢٠ .

فإذا كان الأمر كذلك فاحكم الواو الرابطة في هذه الأنواع الثلاثة من الجملة الفعلية الماضية ؟ لحص هذا الحكم ابن عصفور فقال :

وإن كانت فعلية وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنى أو معنى دون لفظٍ واشتملت على ضمير عائدٍ عليه فالاختيار الواو ، وقد يجوز ألا تأتي بها وإن لم يشتمل على ضمير عائدٍ عليه فلا بد من الواو .

وبمقتضى منطوق هذا الكلام ومفهومه يكون الواو مع الفعل الماضي إذا وقع حالا ثلاثة أحوال : غير لازمة - لازمة - معتنة .

الحالة الأولى : وهي عدم اللزوم : ولها موضعان :

- أن يكون الفعل ماضياً في اللفظ والمعنى وفيه ضمير صاحب الحال ففي هذه الحالة يجوز أن تأتي بالواو كما يجوز ألا تأتي بها والأفضل الإتيان :

مثال الإتيان قوله تعالى (أنى يكون لى غلامٌ وقد بلغى الكبر)^(١) وقوله (ومالكٌ ألا تأكلوا بما ذكر اسمُ الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم)^(٢) وقول امرئ القيس :

٢٦٣ - أتقتلنى وقد شغفتُ فؤادها

كما شغفَ المهنوءَ الرجلُ الطالِي^(٣)

(١) سورة آل عمران : ٤٠ .

(٢) سورة الأنعام : ١١٩ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لامرئ القيس في الفول ، وشغفت =

وهذه أمثلة وقد فيها ظاهرة ، ومثالها مقدرة قوله تعالى (قالوا أنؤمن
لك واتبعك الأرذلون)^(١) أى وقد اتبعك .

ومثال عدم الإتيان بها قول النابغة الجعدي :

٢٦٤ — وقفتُ بربع الدارِ قد غيرَ البلى
معارِفها والسارياتُ الهواطِلُ^(٢)

وقوله تعالى (هذه بضاعتنا ردت إلينا)^(٣) وقوله (أو جاءوكم
فحصرت صدورهم)^(٤)

= فؤادها أصبت قلبها . والمنهوءة المدهوءة بالقطران وهي الإبل
كان يطلونها لجرب أو غيره ، والشطرة الأولى فيها رقة وأما الثانية ففيها قبح
وسمجة والتشبيه أقبح وأسمج ، وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضية
حالا رابطها الواو والضمير ، وأما قد فهي شرط لوقوع الماضي حالا
فليست رابطة كما يتوهمه بعضهم والبيت في معجم الشواهد ص ٣١٠
(١) سورة الشعراء : ١١١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لنا بنة الديباني من قصيدة يرثي بها
للنعمان بن الحارث بن أبي شمر الغساني (ديوانه ص ٨٧ طبعة دار صادر)
وبعضهم بنسبة لنا بنة الجعدي وهو خطأ (المعجم المفصل ص ٦٩٧)
والربع المنزل ، والبلى القدم . والساريات مفردا سارية وهي السحابة
تأتي ليلا ، والهواطل الممطرة ، وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضية
حالا غير مقرونة بالواو اكتفاء بضمير صاحب الحال وهو الدار وإن
كان مضافا إليه لأنه كالجزء من المضاف والبيت في معجم الشواهد
ص ٢٨٤ .

(٣) سورة يوسف : ٦٥ . (٤) سورة النساء : ٩٠ .

وفي بيت النابغة جاءت قد ظاهرة وفي الآية الأولى جاءت قد مقدرة.
وفي الآية الثانية جاءت جملة الماضي صفة لموصوف مقدر أى قوما حصرت
صدورهم .

— أن يكون الفعل ماضياً في المعنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ،
وفيه أيضاً ضمير صاحب الحال ، وحكمه جواز الإتيان بالواو كما يجوز
عدم الإتيان بها والأول أفضل :

مثال الإتيان قوله تعالى (قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى
بشر^(١)) وقوله (أو قال أوحى إلى ولم يوح إليه شئ^(٢)) وقول
كعب بن زهير :

٢٦٥ — لا تأخذنى بأقوال الوشاة ولم
أذنب ولو كثرت فى الأقاويل^(٣)

ومثال عدم الإتيان بها قوله تعالى (ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم
يتالوا خيراً^(٤)) وقوله (فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء^(٥))
وقول امرء القيس :

(١) سورة مريم : ٢٠ .

(٢) سورة الأنعام : ٩٣ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو من القصيدة المشهورة لكعب بن زهير
في مدح رسول الله ﷺ (بانث سعاد) والوشاة جمع واش . والأقاويل
جمع أقوال فيكون جمعاً للجميع وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضية
معنى مقتزنة بالواو والضمير ، والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٤) سورة الأحزاب : ٢٥ .

(٥) سورة آل عمران : ١٧٤ .

- ٥٥٥ -

٢٦٦ - فأدرِكْ لمْ يَجْهَدْ ولمْ يَنْ شَاوْه

يَمْسُرْ كَعُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ (١)

قال ابن مالك : والمنقى بلما كالمنقى بلم في القياس إلا أنى لم أجده .
مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى (ولما يأتكم مثل الذين خلوا من
قبلكم) (٢) و كقول الشاعر :

٢٦٧ - بانَتْ قِطَامٌ ولما يحْظَ ذومقة

منْهَها بوصلٍ ولا لِنِجْازِ مِيعَادِ (٣)

الحالة الثانية : وهى الزوم ولها موضعان أيضا :

— أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى وليس فيه ضمير صاحب الحال

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرىء القيس من بائمة مشهورة له
أيضاً أولها : خليلي مرأى على أم جندب (ديوانه ص ٤١) وقد بدأها
بالقول ووصف فرسه وهذا البيت فى وصف الفرس وصرعته، وعذروف
الوليد هو العود الذى يشد بخيط ليدور وشاهده مجيء جملة الحال
الماضوية فى المعنى خالية من الواو اكتفاء بضمير صاحب الحال والبيت
ليس فى معجم الشواهد وهو فى المعجم المفصل للكتور لإميل يعقوب
١٢١/١

(٢) سورة البقرة : ٢١٤ وأولها . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة
ولما يأتكم .. الخ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو فى الغزل لشاعر مجهول ، والمقّة
المحبة وشاهده قوله ولما يحظ حيث اقترن الفعل المنقضى بلما الواقع حالا
بالواو رابطة كما هو مع لم والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وحكمه كما قلنا وجوب الإتيان بالواو تقول : جاء زيد وقد طلع الفجر ،
ومنه قول علقمة مادحا :

٢٦٨ — فجالدتهم حتى اتقوك بكبشهم
وقد حان من شمس النهار غروب^(١)

وقول امرئ القيس في واحدة من مفاسده :

٢٦٩ — فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى السرير إلا لبسة المتفضل^(٢)

وقول هذا البائس المسكين :

٢٧٠ — جاء الشتاء ولست أملك عدة^٣
والصبر في السبرات غير مطيع^(٤)

(١) البيت من بحر الطويل وهو في المدح لعلقمة الفحل ، وجالد أى حارب ، وكبشهم أى رئيسهم ، وشاهده قوله وقد حان حيث وقعت هذه الجملة حالا وهى فعل ماض لفظا ومعنى ووجب اقترانها بالواو لأنها خلت من ضمير صاحب الحال والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى المعجم المفصل ج ١ ص ٧٩ .

(٢) البيت من بحر الطويل من معلقة امرئ القيس المشهورة أيضا وفيه أكثر من شاهد وشاهده هنا وقوع الفعل الماضى حالا وليس فى الجملة ضمير صاحب الحال فكان الربط الواو واجبا والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

(٣) البيت من بحر الكامل وهو لشاعر مجهول ، والسبرات جمع سبرة وهى القداة الباردة وشاهده قوله : ولست أملك حيث جاءت جملة الحال فعلا ماضيا مقترنة الواو لأنها تخلو من ضمير صاحب الحال ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٣ .

— أن يكون الفعل ماضيا معنى فقط وهو المنفى لم وليس فيه ضمير صاحب الحال أيضا وحكمه لزوم الواو ومنه قول عنتره :

٢٧١ — ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكنْ
للحربِ دائرةٌ على ابني ضمضم^(١)

وقوله أيضا :

٢٧٢ — وقد كنت أخشى أنْ أموتَ ولم يكنْ
قرائبُ عمرو وسطَ نوحٍ مسائب^(٢)

الحالة الثالثة : وهي التي يمتنع فيها الواو : وذلك إذا كان الفعل ماضيا في اللفظ فقط كقولهم : لأضربنه ذهب أو مكك ، وإنما امتنع الواو هنا لأن الماضي في اللفظ مضارع ، والمضارع إذا وقع حالا

(١) البيت من بحر العوامل من معلقة عنتره بن شداد العبسي المشهورة والتي أولها يادار عبلة ، وفيها يتحدث عن غزله وشجاعته ، والباء في بأنْ أموت زائدة ، ولم تكن تامة أو ناقصة وهي جملة في محل نصب حال رابطها الواو لأنها تخلو من ضمير صاحب الحال ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لعنتره أيضا يتحدث عن شجاعته ، والنوح : النواح ، والمسائب المسلوب وهو ما أخذ ماله وسلاحه ، وشاهده قوله : ولم تكن حيث وقعت هذه الجملة حالا رابطها الواو تخلوها من ضمير صاحب الحال ، ووسط ظرف مكان لأنه ساكن السين خال من حرف الجر والبيت ليس في معجم الشواهد وهو في بعض شروح التسهيل .

لا تكون معه الواو ، كما أنه هنا في تقدير فعل شرط ، وفعل الشرط لا يقترون بالواو إن وقع حالا ، قال ابن عصفور معلقاً^(١) .

وقذهب (أو مكث) في موضع نصب على الحال والتقدير 'لا ضربته ذاهباً أو ما كنا أي لا ضربته' على كل حال والأصل فيه 'لا ضربته لأن ذهباً أو مكثاً' ولذلك لا يجوز أن نقول : لا ضربته يذهب أو يمكث ، وإنما لم يجر لا ضربته يذهب أو يمكث لأن الفعل سيكون مستقبلاً والمستقبل لا يكون حالا .

قال ناظر الجيش معلقاً عليه : والظاهر أن معنى الشرط هنا ملغى لأن معنى الكلام لا ضربته على كل حال فليس ثم شرط محقق ، وإذا لم يكن ثم شرط فلا استقبال حيث أنه وما يؤيد معنى الشرط أن الجزاء هنا واقع مطلقاً وما ذاك إلا لأن الشرط كذلك ولهذا جار وتوقع جملة الشرط حالا^(٢) .

وذكر ابن مالك أن الواو تمتنع مع الماضي لفظاً في موضعين^(٣) :

— إذا كان تالياً لآل نحو قوله تعالى (وما يأثمهم من رسول إلا كماوا به يستهزؤن)^(٤) ، وإذا كان متلوياً بأو نحو قول الشاعر :

(١) متن القرب السابق .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ، الجزء الثالث (باب الحال) نسخة مصورة من تركيا خاصة بصاحب الكتاب .

(٣) شرح التسهيل : ٣٦١/٢ .

(٤) سورة الحجر آية ١١ .

٢٧٣ — كن للخليل نصيرا جارا أو عدلا
ولا تشح عليه جاد أو بخلا^(١)

وأما قول ابن عصفور : ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظا ومعنى حالا حتى تكون معه قعد مظهرة أو مضرة أو يكون وصفا لمخدوف . فهو يشير إلى اختلاف النحاة في وقوع الماضي لفظا ومعنى حالا وإلى اختياره رأى البصريين في أن الماضي لفظا ومعنى لا يجوز أن يقع حالا حتى تكون معه قد إما ظاهرة وإما مضرة أو يكون وصفا لمخدوف .

مثال قد معه ظاهرة قوله تعالى (أنتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان

(١) البيت من بحر البسيط ومع جودة وسلاسة لفظه فقا له مجهول ونصير فاعيل بمعنى فاعل ، والشح هو البخل وشح فلان فهو شحيح وشحاح وفيه شاهدان حيث وقع الفعل الماضي جارا في الشطرة الأولى وجادا في الشطرة الثانية حالا ولم يقترن بالواو لأنه معطوف عليه ماض آخر بأو ، وإنما لم يقترن الفعل الماضي في هذه الحالة بالواو لأنه في تقدير فعل شرط أي إن جارا وإن هذل وفعل الشرط إن وقع حالا لا يقترن بالواو كما ذكرناه ، وقد شد من المسألة الأولى قول هذا المادح :

نعم امرأ هرم لم تعمر نائمة
إلا وكان لمرتاع بها وزرا

لاقتران الماضي الواقع بعد إلا بالواو ، وبيت الشاهد في معجم

فريقٌ منهم يسمعون كلام الله^(١) وقوله (أنى يكون لى غلامٌ وقد بلغنى
الكبر^(٢)) ومنه قول الشاعر وهو علقمة الفحل .

٢٧٤ - يكلفنى ليلى وقد شطّ وليها
وعادت هودا ينفنا وخطوب^(٣)

وهو كثير لأنه الأصل .

ومثال قد معه مضمرة قوله تعالى (هذه بضاعتنا ردت إلينا^(٤)) أى
قد ردت إلينا ، وقوله (قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون)^(٥) أى وقد
اتبعت ومنه (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم)^(٦) أى وقد
كنتم وقول الشاعر :

٢٧٥ - وإنى أتعمرونى لذكراك مرة
كما انتفض المصفور بالله القطر^(٧)

(١) سورة البقرة : ٧٥ . (٢) سورة آل عمران : ٤٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة علقمة الفحل التى شهر بها وهى :
طحا بك قلب فى الحسان طروب ، وفاهل يكلفنى ضمير هذا القلب ، وشط
بعد ووليهما أى قريبا يقال ولاه يليه وليا أى دنا منه وقرب والموادى
والخطوب بمعنى واحد وهى البلايا وشاهده وقوع الماضى حالا مقترنا
بقد وهو الأصل والكثير والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ . (٥) سورة الشعراء : ١١١ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨ .

(٧) البيت من بحر الطويل من قصيدة لآبى صخر الهذلى وقد استشهد
به النحاة فى باب المفعول لأجله وفى باب الحال والمزج بالكسر نشاط =

والتقدير قد بلله القطر .

ومثاله كونه واقعا وصفا لمحدوف قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم)^(١) وأصله أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم فقوما حال وهو موصوف بما بعده ، فلما حذف قامت الصفة مقامه وأعربت إعرابه ، ومن الممكن تقدير موصوف في مثل قوله تعالى (هذه بضاعتنا ردت إلينا)^(٢) أى بضاعة ردت إلينا ، ومثله قول النابغة :

٢٧٦ - سبقت الرجال الباهشين إلى العلا

كسبق الجواد اصطاد قبل الطوارد^(٣)

أى جواد اصطاد .

ويمتنع تقدير الموصوف إذا وجدت الواو رابطة لأنه لا يفصل بها بين الصفة والموصوف ، هذا رأى البصريين وتبعهم ابن عصفور، وحجتهم في ذلك أن الفعل الماضى لا يدل على الحال فإذا اقترن بقد كان زمانه قريبا من الحال .

= وقوة تصيب الإنسان لأمر ، والقطر المطر ، وشاهده هنا مجىء جملة الماضى حالا ومع قد مقدرة لأن شرط وقوع الماضى حالا عند البصريين وجود قد ظاهرة أو مقدرة وهى فى البيت كما ذكرنا ، ويحتج الكوفيون بالبيت نفسه على جواز وقوع الماضى حالا دون قد والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٠ .

(١) سورة النساء . ٩٠ . (٢) سورة يوسف ٦٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من أروع المدح للناطقة الذبياني ، والباهشين : يقال بهش إلى الشيء ارتاح له وخف إليه ، والطوارد جمع طارد ، يقال طرد الصيد طردا بالفتح طالجه يحاول صيده وشاهده وقوع الماضى حالا بتقدير قد أو بتقدير موصوف والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وذهب الكوفيون^(١) وتبعهم ابن مالك إلى جواز وقوع الماضي لفظاً ومعنى حالاً وإن لم تكن معه قد ظاهرة أو مضمرة وكذلك أيضاً إن لم يكن صفة لموصوف ، يقول ابن مالك^(٢) : وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة قال : وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة لأن الأصل عدم التقدير ، ولأن وجوده مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى بدونه .

فإن قيل : قد تدل على التقريب ، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالين كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى (وكذلك يحثيك ربك ويعطيك من تأويل الأحاديث)^(٣) بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب إذا وقع ممتاً أو خبراً ، ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله قد مقدرة لا تمتنع وقوع المنفى بلم حالاً ولكان المنفى بلما أولى منه بذلك لأن لم تنق فعل ولما تنق قد فعل وهذا واضح لا ريب فيه .

ثم قال : وأجاز بعض من قدر قد قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر وهو أيضاً تكلف شيء لا حاجة إليه قال أبو الحسن بن خرووف : وزعم ابن باب شاذ أن سيديويه رحمه الله تعالى يجعل حشرت صدرهم صفة لقوم ولم يفعل ذلك سيديويه قلت : صدق أبو الحسن رحمه الله وخبر لابن باب شاذ^(٤) .

والصحيح بعد ذلك كله ومع ذلك كله رأى البصريين .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ .

(٢) شرح التسهيل : ٣٧٢/٢ . (٣) سورة يوسف : ٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٣/٢ .

— ٥٦٣ —

ثم استثنى ابن عصفور مسألة يجوز وقوع الماضي فيها حالا دون أن تكون معه قد ظاهرة أو مقدره ودون أن يكون وصفاً لمحدوف ، وقد أشرنا إليها قريباً وهي أن يكون الفعل ماضياً في اللفظ ، واقماً قبل شرط محذوف جوابه في الأصل وذلك كقول العرب : لأضربنه ذهب أو مكك ، فذهب أو مكك في موضع النصب على الحال والتقدير لأضربنه ذاهباً أو ما كثر وهما فعلان ماضيان لفظاً ومعناها مضارع واقمان شرطاً محذوف الجواب لأن الأصل لأضربنه إن ذهب أو مكك ، فتل هذا لا يحتاج إلى قدمه ولا إلى موصوف وعلى هذا القول : لأزورك وضيت أو كرهت ، ولأصلنك قربت أو بعدت .

(الحال الواقعة جملة فعلية فعلها مضارع)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كانَ الفعل مضارعاً فإنَّ دخلَ عليه حرفٌ من الحروف المخلصة للاستقبال كالسين وسوف لم يجزْ أن يكونَ حالا ، وإن لم يدخل عليه حرفٌ من الحروف التي لا يكونُ ما بعدها إلا مستقبلاً ، فإن كانَ منفياً وكانت الجملةُ مشتملةً على ضميرٍ عائد على ذمى الحال جازاً أن تأتي بالواو والأنا في بها : وإن لم تكن مشتملةً عليه فلا بد من الواو ، وإن كان مشتملاً لم يكن بدمن الضمير ، ولا يجوزُ دخولُ الواو إلا أن يشدَّ فيحفظَ ولا يقامَ عليه نحو قولهم : قمتُ وأصكُ عينيه أوفى ضرورةً نحو قوله : فلما تحسيتُ أظافيرهمُ نجوتُ وأرهمهمُ ما ليكا

(ش) هذا بقية الحديث عن الواو التي تكون رابطاً للجملة وكنا قد ذكرنا الجملة الاسمية وحكم الواو فيها ، والفعلية التي فعلها ماضٍ بأنواعه . وبقي لنا الفعلية التي فعلها مضارع .

والحاصل أن الفعل المضارع تارة يقع حالا وتارة يمتنع ذلك فيه ، وسبب جواز الوجهين دلالة على الزمانين : الحال والاستقبال ، فإن دل على زمن الحال وقسح حالا وإن دل على غيره فلا يجوز وقوعه حالا ، فإذا قلت جاء محمد يبكي فهذا فعل مضارع دل على زمن الحال يجوز وقوع جلته حالا ، وإذا قلت جاء محمد يبكي فهذا فعل مضارع لا يجوز وقوعه حالا لأنه تصدر بدليل استقبال فكان منافياً للحال ومثل السين في ذلك سوف وإن لأنها يخلصان المضارع للاستقبال ومثل ذلك أيضاً الجملة المقرونة بأن الشرطية لا تقول : جاءني محمد إن يسأل أعطه لأن الشرط إنما يخلص به المضارع للاستقبال فيمتنع وقوعه حالا ، وعلى

ذلك فلا تقول : أزورك وسوف أقرأ معك وأزورك ولن أقرأ معك
على أن تكون الواو للحال ولكن على أن تكون الواو للعطف .

فإذا لم يقترن المضارع بما يخلصه للاستقبال جاز وقوعه حالا
ولا شيء فيه وفي القرآن (ونذرهم في ظغيانهم يعمهون)^(١) وفيه (مالى
لأرأى الهدهد)^(٢) وهكذا .

(أحوال الواو الرابطة مع المضارع إذا وقع حالا)

إذا وقع المضارع حالا بالشرط الذى قلنا وهو أن يكون خالياً
من دليل استقبال فإن الواو الرابطة معه ثلاثة أحوال : جواز الإتيان
— وجوبه — إمتناعه .

الحالة الأولى : جواز الإتيان وذلك إذا كان الفعل المضارع منفياً
وكان فيه ضمير صاحب الحال تقول : جاء محمد ولا يتكلم كما يجوز جاء
محمد لا يتكلم وهما سواء : فن شواهد الإتيان قوله تعالى مخاطباً موسى
وأخاه (قال قد أجيبك دعوتكما فاستقبيا ولا تتبعان سبيل الذين
لا يعلمون)^(٣) .

فرى بتخفيف النون^(٤) فيكون فعلاً مضارعاً مرفوعاً بثبوت النون

(١) سورة الأنعام : ١١٠ .

(٢) سورة النمل : ٢٠ .

(٣) سورة يونس : ٨٩ .

(٤) هي قراءة ابن زكوان (الحجة لأبي على ٤ / ٢٩٢) كما قرئ .
بتخفيف النون والفاء معاً ، كما قرئ بتخفيف التاء وتشديد النون (أربع
قراءات) .

ولا فيه للنفي والتقدير فاستقيا غير متبعين ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى مخاطباً نبيه محمداً ﷺ (إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسألُ عن أصحاب الجحيم) (١) قال أبو علي الفارسي في الحجة له (٢) : ولا تسأل بالرفع يحتمل وجهين : أن يكون حالاً فيكون مثل ما عطف عليه من قوله : بشيراً ونذيراً وغير مسئول الثاني : أن يكون منقطعاً من الأول مستأنفاً به .

ومن شواهد ترك الواو قوله تعالى (فاضربْ لهم طريقاً في البحر يساً لا تخافُ دركاً ولا تخشى) (٣) جملة لا تخف حالية وهى منقبة بلا وقد خلت من الواو ومثله قوله (مالى لا أرى الهدى) (٤) وقوله (وما لنا لا نؤمنُ بالله) (٥) .

هذه شواهد المضارع المنفى بلا ، وأما المضارع المنفى بما فحكمه أيضاً كحكم لا تقول جاء محمد وما يتكلم كما يجوز جاء محمد ما يتكلم ومنه قوله الشاعر :

٢٧٧ — عهدتك ما تصبواً وفيلك شبيبة

فالك بعد الشيب صباً متبياً (٦)

(١) سورة البقرة : ١١٩ .

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٢١٦/٢ .

(٣) سورة طه : ٧٧ .

(٤) سورة النمل : ٢٠ .

(٥) سورة المائدة : ٨٤ .

(٦) البيت من بحر الطويل وهو في اللوم والعتاب لقائل مجهول ، ما تصبوا أى ما تميل إلى النساء والشبيبة الشباب ، والشيب الكبر . والمتيم منه تيمه الحب أى استعبده وأذله ، وشاهده مجىء جملة المضارع المنفى بما حالاً خالية من الواو ويجوز فيها الوجهان والبيت في معجم الشواهد ص ٣٢٢

فجمله ما تصبو حال صدرت بمضارع منقى بما وقد خلعت من الواو .
قال ابن يعيش في تعليقه^(١) : الفعل المضارع إذا دخل عليه الناقى جاز
دخول الواو عليه وتركها لأنه صار يشبه الجملة الاسمية من حيث صار
أول جزء منها غير فعل ، ثم مثل بآيتين إحداهما فيها الواو والآخرى خالية
منها وبعد ذلك قال : فأتى بالواو فى موضع ولم يأت بها فى موضع فإذا
أتى بها فلتشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمسكن حرف النقى ، ومن لم يأت بها
فلأنه فعل مضارع .

هذا رأى ابن عصفور فى المضارع النقى بلا والمنقى بما فى أنه يجوز
فيه الوجهان ، الاتيان بالواو وعدم الاتيان وذلك إذا كان فى جملة
العال .

وذهب ابن مالك إلى أن المضارع المنقى بما أو بلا لا يجوز أن تصحبه
الواو وعلى ذلك قائل^(٢) : والمضارع المنقى بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف
إليه غير فاعرى بحراه فى الاستغناء عن الواو ألا ترى أن قوله تعالى
(ما لكم لا تناصرون)^(٣) معناه ما لكم غير متناصرين ، فكما لا يقال
ما لكم غير متناصرين لا يقال : ما لكم ولا تناصرون .

أقول : وهذا ليس بحجة فإن جميع الجمل التى تقع حالا تقول
بمفرد خال من الواو حق التى يجب معها الواو كالجمله الاسمية الخالية من
الضمير ، ولم يقل أحد إن الواو لا تلزم فيها لذلك ، وماذا يقول ابن مالك

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٢ ، ٦٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٦٣/٢ .

(٣) سورة الصافات : ٢٥ .

في قراءة (فاستقيا ولا تتبعان)^(١) بالتخفيف ؟ فإن قال أقدر فيها ضميراً
أى وأتيا لا تتبعان قيل له إنك كثيراً ما تلهج في كتبك بهذه العبارة
وهى أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، فكذاك هنا .

وقد مال العلماء إلى رأى ابن عصفور يقول ناظر الجيش في هذا
الموضع ^(٢) :

ذهب ابن مالك إلى أن المنفى بلا لا تصحبه الواو ويتعين الضمير فيه
لربط وإنه إن ورد مقروناً بها قدر خبر مبتدأ كما في المنهت والذى يقتضيه
كلام ابن عصفور أن الواو لا يمتنع دخولها على المضارع المنفى ولم
يفصل بين لا وغيرها وقد صرح ابن عمرون بجواز الواو وحمل على
ذلك (ولا تتبعان)^(٣) ، في قراءة من خفف النون قال : وقد قدر فيها
ابن مالك مبتدأ .

ثم قال : وأما ما فقد حكم لها ابن مالك بحكم لا فنع الواو وقد علم من
كلام ابن عصفور جواز ذلك قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه
على المقرب تقول جاء زيد وما يضحك غلامه ، انتهى كلام ناظر الجيش
في هذا الموضع .

وإذا نفى المضارع لم فقد قلنا إنه ينقلب إلى ماضى المعنى وإن له
حكيمين مختلفين وهما لزوم الواو إذا خلا من ضمير صاحب الحال وقد مثلنا
له بقول عنزة :

(١) سورة يونس : ٨٩ .

(٢) شرح التسهيل له (الجزء الثالث) باب الحال .

(٣) أولها : قال قد أجيب دعوتكما فاستقيا (يونس : ٨٩) .

ولقد خشيتُ بأنْ أموتُ ولم تكنْ
للحربِ دائرةٌ على ابني ضمير^(١)

وجواز الوجهين إذا كان في الجملة ضمير صاحب الحال كقوله (قالت
أني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر)^(٢) وقوله: (ورد الله الذين كفروا
بغيطم لم ينالوا خيراً)^(٣) وقد قلنا أيضاً: إن لما تأخذ حكم لم في جواز
الوجهين، وأما النفي بأن فلم يحفظ وقوعة حالا في كلام العرب .

الحالة الثابتة: وهي لزوم الإتيان بالواو وذلك إذا كان المضارع
منفياً وليس في جملة الحال ضمير صاحب الحال تقول: آتيك وما يسمى
الليل، وأمكت عندك وما يطلع الفجر، نقولك: وما يسمى الليل وما يطلع
الفجر جملتان في محل نصب حال وهما منفيان وقد اقترننا بالواو وجوبا
لعدم وجود ضمير صاحب الحال في الجملة ومثله أن تقول: جاء الشتاء
ولا أملاك صوفا وفي المثاليين الأولين كان النفي بما وفي الثالث كان
النفي بلا .

الحالة الثالثة: امتناع الواو وذلك إذا كان المضارع مثبتاً، وفي هذه
الحالة يتعين الإتيان بالضمير وتمتنع الواو قال ابن مالك^(٤):

ولأنما استحق المضارع المثبت التجرد من الواو لشدة شبهه باسم الفاعل،
واسم الفاعل الواقع حالا مستغن عنها فكان هو كذلك .

وتمتلى الشواهد العربية بالمضارع الواقع حالا والمجرد من الواو أبداً

(١) سبق الحديث عنه والإستشهاد به قريباً (رقم: ٢٧١) .

(٢) سورة مريم: ٢٠ .

(٣) سورة الأحزاب: ٢٥ .

(٤) شرح السكاكية الشافية: ٧٦٢/٢ .

— إلا شذوذا — اكتفاء بالضمير ومن ذلك قوله تعالى: (فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) (١).

وقوله: (مرج البحرين يلتقيان) (٢) وقوله: (قل الله ثم ذرهم في خوهم يلبعون) (٣).

فإن اقترن المضارع المثبت بالواو كان ذلك شذوذا في النثر ضرورة في الشعر: فن الأول قولهم: قت وأصلك عينيه أى أذفعهما بشدة وفى القرآن (فصكت وجهها) (٤) أى لطمته، ومن الثانى قول هذا الخائف الحارب التارك صاحبه لأعدائه:

٢٧٨ — فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرهنهم مالكا (٥)

أى نجوت راهنا لهم مالكا، فأتى بالواو فى المضارع ولا حاجة إليها.

(١) سورة المائدة: ٥٢. (٢) سورة الرحمن: ١٩.

(٣) سورة الأنعام: ٩١. (٤) سورة الذاريات: ٢٩.

(٥) البيت من بحر المتقارب وهو لعبد الله بن همام السلولى يصف واقعة له وكان عبد الله بن زياد والى الكوفة قد توعد فهرب إلى الشام واستجار يزيد بن معاوية فأمنه وكان السلولى قد ترك صاحبه وسيده مالكا رهينة لدى ابن زياد حتى ينجو هو، وأظافيرهم أى سيوفهم، وشاهده قوله: وأرهنهم حيث وقع حالا وهو مضارع مثبت وصدر بالواو، وخرج على أن الواو عاطفة أو الفعل خبر لمبتدأ محذوف والبيت فى معجم الشواهد

ومثله قول عنقرة :

٢٧٩ - علقته عرضا وأقتل قومها

زعماء لعمر أهلك ليس بمزعم^(١)

وقد خرج مثل هذا - نثرا أو شعرا - على أن المصارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أصلك وأنا أودهم وأنا أقتل وبذلك تكون جملة الحال اسمية ، وتكون الواو رابطا فى جملة اسمية .

قال ابن مالك^(٢) : ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى (قالوا تؤمن بما أنزل علينا ويكفرون بما وراءه وهو الحق)^(٣) ، أى وهم يكفرون ، وقوله : (إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله)^(٤) ، أى وهم يصدون وقوله (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم)^(٥) ، أى وأنت لا تسأل ، وقراءة ابن زكوان (فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون)^(٦) ، أى وأتيا لا تتبعان وكأنه بذلك يجعله جاثرا وجمهور النحويين على غير ذلك .

(١) البيت من بحر السكامل وهو لعنقرة بن شداد من مملقته المشهورة وعلقته بالبناء للجمهور أى هويتها وعرضا أى عارضا فهو حال من الفاعل ويجوز أن تكون مفعولا مطلقا أى تعاقبا عرضا وجعلها تمييزا كما قال العينى بعيد والمعنى من غير قصد ، والزعم بفتح العين الطمع يقال زعم كطمع لفظا ومعنى ويقال هو يزعم فى غير مزعم أى يطمع فى غير مطعم وشاهده كالذى قبله وهو فى معجم الشواهد ص ٣٧٣ .

(٢) شرح التيسيل له : ٣٦٧/٢ تحقيق د / بدوى الختوت وصاحبه .

(٣) سورة البقرة : ٩١ .

(٤) سورة الحج : ٢٥ .

(٥) سورة البقرة : ١١٩ .

(٦) سورة يونس : ٨٩ .

(ما يقتضيه العامل من المصادر وظروف الزمان والمكان والحال
بعطف وبغيره)

(ص) قال ابن عصفور :

(ولا يقتضى العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف
المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة أزيد من شيء
واحد إلا بحرف عطف إلا أن يكون أفعال التي للمفاضلة فإنها تعمل في
طرفين من الزمان أو المكان وفي حالين من ذى حال واحدة نحو قولك
أنت يوم الجمعة قائماً أحسن منك يوم الخميس قاعداً فإن كان الحالان من
ذوى حالٍ جاز ذلك في كل عامل نحو قولك: لقي عمرو زيدا مصعداً
منحدرأ إذا كان الاق مصعداً والملقى منحدرأ ، وإن كان أحد الطرفين
مشمئلاً على الآخر جاز ذلك أيضاً في كل عامل نحو قولك: لقيت زيدا
يوم الجمعة غدوة فتنصب يوم الجمعة وغدوة بلقيت على أنهما ظرفان) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من ذكر أنواع الحال بالنسبة
لكونها مفرداً وجملة وشبه جملة ومن ذكر الرابطة إذا كانت الحال جملة
وتركيز حديثه على الواو بالنسبة للرومها رابطاً أو المجيء بها اختياراً شرع
يتحدث عن العامل وهو الفعل أو ما يشبهه ، وكان حديثه عن العامل في
هذا الباب ذا شقين :

الأول : ما يقتضيه العامل وما يعمل فيه من الأربعة المذكورة وهي
المصدر وظرف الزمان وظروف المكان والحال ، هل يعمل في واحد من
كل نوع أو يجوز عمله في أكثر من واحد من كل نوع .

الثاني : جواز تقديم معموله عليه من الأربعة المذكورة أو امتناع
ذلك فيها وهو في هذا الموضع يتحدث عن الأول فيقول : ولا يقتضى

العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حالٍ واحدة أزيد من شيء واحد لا يحرف عطف ... الخ .

ومعناه أن الفعل وما يشبهه لا يعمل في الأربعة المذكورة إلا في واحد فقط من كل نوع تقول : قمت قياماً وقتت صباحاً وقتت خلف الحائط وقتت مستنداً وفيها اقتضى العامل وهو وقت واحد من كل نوع ، ولا يجوز أن تأتى بمصدر آخر أو ظرف أحوال وتعمل فيه العامل المذكور فتقول قمت صباحاً مساءً أو وقتت مستنداً معاناً لأن العامل لا يقتضى من كل نوع أكثر من واحد ، لكن يجوز اجتماع الأنواع كلها في مثال فتقول : قمت قياماً صباحاً خلف الحائط مستنداً ، وهذا واضح .

ثم استثنى ابن عصفور أربعة يجوز فيها للعامل الحق في أن يعمل في أكثر من واحد من كل نوع وهي :

١ — العطف : وهي أن تعطف أحد الطرفين على الآخر وأحد العاملين على الآخر ، إذا كان كذلك فلا مانع أن يعمل العامل في أكثر من واحد تقول قمت صباحاً ومساءً وقتت مستنداً ومعاناً وصح ذلك لأن العامل في المتبوع (المعطوف عليه) هو العامل في التابع (المعطوف) لجواز التعدد .

٢ — أن يكون العامل أفعل التفضيل : تقول في ظرف الزمان : أنت يوم الجمعة أجمل منك يوم الخميس ، وفي ظرف المكان : أنت خلني أسرع منك أمامي ، وفي الحال : شوقي شاعراً أحسن منه نائراً ، ففي الأمثلة المذكورة تعدد الظروف والحال لأن العامل أفعل التفضيل قالوا : وصح ذلك في أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين الاترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً ، زيد يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

٣ — أن يكون أحد الطرفين مشتتلا على الآخر : تقول : ذهبت إلى الجمعة يوم السبت صباحا وزرت أخى يوم الجمعة عشية ، فيوم السبت وصباحا ظرفان حاملهما واحد وهو ذهبت وكذلك الأمر في يوم الجمعة وعشية حاملهما واحد وهو زرت وجاز ذلك لاشتغال أحد الطرفين على الآخر .

٤ — إذا تعدد صاحب الحال : ومعناه أنه إذا كان صاحب الحال أكثر من واحد فإنه يجوز تعدد الحال لتعدد صاحبها تقول : لقيت مبتسما زيدا حزينا فبتسما وحزينا حالان حاملهما واحد وجاز ذلك لأن صاحبهما متعدد فالأول من الفاعل والثاني من المفعول .

وهنا أمور :

الأول : منع ابن عصفور أن يعمل العامل في أكثر من حال إذا كان صاحبها واحدا دون عطف ومعناه أنه لا يجوز تعددا لحال لذى حال واحد فلا تقول : سرت إليك مسرعا مسرورا ولا تقول : لقيت زيدا راكبا ضاحكا ، وقاس ذلك على الظرف فكما لا يجوز قلت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يجوز جاء زيد مسرعا ضاحكا . وهو بمذهبه ذلك قد فتح الباب ، لقل عليه وأعطى ابن مالك سهما يصوبه إليه .

يقول جمال الدين بن عمرون^(١) : يجوز أن يكون للاسم الواحد حالتان وأكثر مما يجوز اجتماعه نحو قام زيد ضاحكا متحدثا ، فإن لم يمكن اجتماعهما وصح أن يسبك منهما حال واحدة جاز كقولنا : هذا الطعام حلوا حامضا أى ، كما جاز في الخبر ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز

(١) من مؤلفاته شرح المفصل وهو مفقود والنقل المذكور من شرح التسهيل لناظر الجيش .

واحتمج بأن الحال كالظرف والفعل إذا عمل في ظرف لم يحمر أن يعمل في آخر من جنسه لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين .

ثم قال : والصحيح الأول لأن امتناعه في الطرفين لاستحالة المعنى وإذا مفقود في الحال فحصل الفرق وجاز تعدد الحال كالتحيز والصفة .

وقال ابن مالك في هذا الموضع من شرحه على التسهيل وهو لا يذكر ابن عصفور بالاسم إلا إذا وقع له على عثرة يقول (١) : قد تقدم أن للحال شيئا بالتحيز وشبهها بالنعمة فسكا جاز أن يكون للبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا و نعمتان فصاعدا فكذا ذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا فيقال : جاء زيد راكباً مفارقاً عامراً مصاحباً عمراً كما يقال في الأخبار : زيد راكب مفارق عامراً مصاحباً عمراً ، وفي النعوت : مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحباً عمراً ، وزعم ابن عصفور أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف وقال : كما لا يقال فت يوم الخميس يوم الجمعة لا يقال جاء زيد ضاحكاً مسروراً واستثنى الحال المنضوب بأفعل التفضيل نحو زيد راكباً أحسن منه ماشياً قال : فجاء هذا كما جاز في الظرف زيد اليوم أفضل منه غداً وزيد خلفك أسرع منه أمامك ، ثم قال : وصح ذلك في أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غداً زيد يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

قال ابن مالك : قلت تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكاً مسروراً بقت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله ولا يقبل من مثله لأن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال إسراع غير محال ، وإنما نظيرت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد

ضاحكا با كيا لأن وقوع مجي. واحد في حال ضحك وحال بكاء محال كما أن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ولكن المشرف^(١) (السيف اللامع) قد ينبو (يكل ولا يضرب) واللاحق (الفرس السابق) قد يكيو (يقع ويتعثر) على أنه يجوز أن يقال جاء زيد ضاحكا با كيا إذا قصد أن بعض مجيئه في حال ضحك وبعضه في حال بكاء ، انتهى كلام ابن مالك .

الامر الثاني : أن ابن عصفور أجاز عمل أفعل التي للمفاضلة في حالين من ذى حال واحد تقول : زيد بشوشا أفضل منه عبوسا والعقاد أديبا أحسن منه طالما ، وشوق شاعرا أبرع منه ناثرا فقد عملت أفعل في الحالين المتقدم عليها والمؤخر عنها ، وقد علوه بأنها قامت مقام فعلين فعملت في اثنين من نوع واحد كما عملت في ظرفين ، ومنه هذا المثال الذي جعلوه علما على هذه المسألة وهو قولهم : هذا يسرا أعطي من وطبا .

ولم تتفق كلمة النحاة على أن العامل في هذين الحالين هو أفضل التفضيل بل قال بعضهم : العامل هو اسم الإشارة وقال آخرون : بل هو حرف التنبيه ، ورد هذان القولان لأن أكثر الأمثلة تخلو من اسم الإشارة وحرف التنبيه .

ولا بن عصفور فيه ثلاثة آراء^(١) :

— العامل مقدر وهو كان الناقصة وعليه يكون هذان المنصوبان خبرين لكان هذه لالحالين .

(١) يقصد ابن عصفور .

(٢) المساعد على تسميل الفوائد وهو شرح التسهيل لابن عقيل : ٣٠/٢

تحقيق د/ محمد كامل بركات .

— العامل مقدر أيضا وهو كان التامة المحذوفة وأصل المثال : شوقي
إذا كان (وجد) شاعرا أفضل منه إذا كان نائرا وعليه يكون المنصوبان
حالين .

— العامل هو أفعل التفضيل وهذان المنصوبان حالان وصاحب
الحال الأول، الضمير في أفعـل ، وصاحب الحال الثانية الضمير
المجرور بمن .

وقد رد النحاة الرأي الأول والثاني وارتضوا الرأي الثالث وهو أن
العامل أفعـل التفضيل وأن المنصوبين حالان بل قال ابن مالك : إنه رأى
سيبويه (١) .

ولكن متى ينصب هذان الاسمان — حالين أو خبرين لكان — وهل
يجوز رفعهما خبرين للمبتدأ أو غير ذلك قال ابن عصفور في شرح
الإيضاح (٢) :

اعلم أن نصب الاسمين لا يجوز إلا في ثلاثة أماكن :

أحدهما : أن يكون الشيء انتقالان تصحبهما صفة تلك الصفة أقوى
بالنظر إلى أحدهما منها بالنظر إلى الآخر وذلك نحو هذا بسرا أطيب
منه وطبا ، وهذا قارحا (ذا ناب) أقوى منه رباعيا (ذا بن بين الثانية
والناب) .

الثاني : أن يكون الشيء الواحد تعتوره صفتان وتلك الصفتان

(١) شرح التسهيل له : ٣٤٥/٢ .

(٢) من كتب ابن عصفور التي بحثت عنها يامعان فلم أجدها والنص
المذكور من شرح التسهيل لناظر الجيش (نسخة خاصة) .

(٣٧)

تصحبهما صفة هي في أحدهما أكثر منها في الأخرى أو أقل وذلك نحو قولك : زيد قائمًا أخطب منه قاعدا ، وزيد فارسا أقل مضاء منه راجلا .

الثالث : أن يشترك شيئان في صفة واحدة وتلك الصفة لأحدهما في حال من أحواله أكثر منها للآخر في حال من أحواله أو أقل وذلك نحو قولك : زيد راجلا أمضى من عمرو فارسا ، وزيد فارسا أمضى من عمرو فارسا ، وزيد فارسا أقل مضاء من عمرو راجلا ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه نصب الاسمين بل رفعهما وذلك إذا اشترك الشيئان في صفة واحدة هي لأحدهما أكثر منها للآخر على كل حال ، وذلك نحو قولك : هذا بسر أطيب منه عنب ، فبسر خبر هذا وأطيب مبتدأ وعنب خبره والجملة في موضع الصفة لبسر ، ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لعدمها انتهى .

وقال ابن عصفور في الشرح المذكور أيضا : وزعم الزجاج أن السبب في أن لم تقدم الحالان فيقال هذا بسرا رطبيا أطيب منه أو يؤخرا فيقال هذا أطيب منه بسرا رطبيا أنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الإلباس بينهما قال : وهذا التعليل حسن إلا أنه لا مانع عندي من أن يقال هذا أطيب بسرا منه رطبيا على أن يكون حالا من الضمير المستتر في أطيب ورطبيا حالا من الضمير المجرور بمن لأن تقدم إحدى الحالين على من وتأخر الأخرى عنها فاصل بين المفضل والمفضل عليه إذ لا يكون بعد من إلا المفضل انتهى كلام ابن عصفور .

الأمر الثالث : أجاز النحاة — غير ابن عصفور — أن يعمل العامل في حالين أو أكثر لصاحب واحد تقول : جاء زيد راجبا متكتنا مسرورا

لأن الحال كالحبر وصاحبها كالمبتدأ ويجوز أن يخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر وعلى ذلك فالأحوال كلها لصاحب واحد، أما ابن عصفور فقد أجاز في مثل ذلك أن تكون الحال الأولى من صاحب المذكور والحال الثانية من الضمير المستتر في الحال الأولى والحال الثالثة من الضمير المستتر في الحال الثانية وهكذا .

ومذهبة في باب الحال ومنع التعدد هو مذهبها في باب الخبر حيث يقول : ولا يقتضى المبتدأ أن يد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعدا في معنى خبر واحد نحو قولهم : هذا حلو حامض أى من (١) .

واتفق النحاة جميعا على جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها متعددا ، اتفق الصاحبان في الإعراب مرفوعين أو منصوبين أو مختلفا بأن كان أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا .

فثال المرفوعين : جاءنى محمد وعلى راكبين ، ومثال المنصوبين رأيك محمداً وعلياً مسرورين ومثال المختلفين كلبت أخى متقابلين .

ومما جاء على مثال المرفوعين قوله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين محلقين رؤوسكم ومقصرين لا تخافون) (٢) ، وقوله (واجتنبوا قول الزور حنفاء لله غير مشركين به) (٣) ومما جاء على مثال

-
- (١) انظر ذلك بالتفصيل في الجزء الأول من كتابنا شرح المقرب ص ٧٣٠ (القسم الثاني) .
 (٢) سورة الفتح: ٢٧ .
 (٣) سورة الحج: ٣٠ — ٣١ .

المنصوبين قوله تعالى (وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات)^(١) وقوله (وسخر لكم الشمس والقمر داعبين)^(٢) وبما جاء على مثال المختلفين قول عنتره :

٢٨٠ - متى ما تلقى فردين ترجف

روائف ألبتيك وتستطارا^(٣)

(١) سورة النساء . ٢٥ .

(٢) سورة إبراهيم . ٣٣ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لعنتره بن شداد يخاطب الربيع بن زياد العبسي ويتوعدده ويهدده من قصيدة طويلة لعنتره ، وترجف تعنطرب ، والروائف جمع رائفة وهي أطراف الآليه مما يلى الأرض والإنسان قائم . والآليه بفتح الهمزة العجيزة ، واستطير الشيء طير أى فرق وذهب وما زامده وترجف جواب الشرط ، وتستطارا معطوف بالجرم على جواب الشرط وعلامة جزمه حذف النون والألف للروائف وهي فاعل باعتبار الآليتين ، أو الفعل مبنى لاتصاله بنون التوكيد المقلوبة ألفا والفاعل ضمير المخاطب وهو الربيع بن زياد وهو فى محل جزم أيضا ويجوز هوود الضمير فى هذه الحالة على الروائف أيضا ، ويجوز ان يكون الفعل منصوبا بحذف النون بعد واو المعية أى ليكن منك رجف للروائف واستطاره والألف فاعل .

وفيه أكثر من شاهد: زياد ما مابعد متى ، تشية آلية: بالثناء على القياس ، مجىء فردين حال من اسمين مختلفين وهما فاعل ومفعول والبيت فى معجم الشواهد ص ١٤٣ .

وقول مجنون ليلي :

٢٨١ - تعلقْتُ ليليَ وهي غرٌ صغيرة
ولم يبدُ للآترابِ من ثديها حجمٌ^(١)
صغيرينِ نرْهى اليهمَ ياليتَ أنا
إلى اليومِ لمْ تكبر ولمْ تكبر اليهمْ

وهذه شواهد الحال وهي متفقة وقد تكون الحال مختلفة فيجب
تفريقها وذلك على صورتين :

— وضع كل حال بجوار صاحبا: تقول زوت مسرعا أخى مريضاً،
ولقيت منحدرأ زيدا مصعداً.

— تأخير الحالين عن صاحبيهما : تقول: زرت أخى مسرعاً مريضاً
ولقيت زيدا منحدرأ مصعداً وتسكون الحال الأولى للاسم الأول، والحال
الثانية للاسم الثاني قالوا: والأفضل في ذلك أن تجعل الحال الأولى للاسم
الثاني والحال الثانية للاسم الأول، لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين
بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين واغتفر انفصال
الثاني وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين وأما إذا جعل أول

(١) البيتان من بحر الطويل وهما لقيس بن الملوح في معشوقته ليلي
(ديوانه ص ١٦٤ طبعة دار الكتاب العربي) والغر بمعنى الصغيرة وأصحابها
من يتخذ لإذا خدع، والآتراب جمع ترب وهو المقارب لك في السن،
والبهم بفتح الباء جمع بهمة وهو الضعيف من أولاد البقر والغنم وغيرهما،
ويقال: كبر الرجل والحيوان من باب فرح إذا طعن في السن فهو كبير
وشاعده بجىء الحال وهو صغيرين من صاحبين مختلفين وهما فاعل ومفعول،
في قوله تعلقْتُ ليلي والبيتان ليسا في معجم الشواهد وهما في التلجم المفضل
للككتور أميل يعقوب ص ٢٠٨ ص ٨٧٢.

الحالين لأول الاسمين وآخرهما لثانيهما فإنه يلزم منه انفصال الموضوعين معاً والأصل اتصاليهما، وما جاء على الأصل قول عمرو بن كلثوم (١) :

٢٨٢ - وإنما سوف تدركنا المنايا

مقدرةً لنا ومقدرةً لنا (٢)

وما جاء على خلاف الأصل وجاز لأن القيس قول امرئ القيس :

٢٨٣ - خرجتُ بها أمشي تَجْرُ وراءنا

على أثرينَا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ

(١) هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن تغلب بن وائل وأمه أسماء (أوليل) بنت مهليل بن ربيعة أخى كليب الذى يضرب به المثل فى المعز ، شاعر فارس من فتاك العرب، وهو الذى فتك بعمرو بن هند ملك الحيرة لما أراد أن يستذل أمه ثم نهب قصره وعاد إلى الجزيرة مزهوا بما فعل، وعظمه الناس وكان بنو تغلب يحفظون معلقة ويروونها عمر مائة وخمسين سنة ومات سنة ٥٧٠ ميلادية (الأعلام : ٢٥٦/٥).

(٢) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التى مطلعها (الاهي بصحتك فاصبحينا) وفيها يتحدث عن شجاعته ويفتخر بقومه وقبيلته، المنايا جمع منية وهى الموت وشاهده مجيء حالين من صاحبين مختلفين، وقد جاءت الحال الأولى بجوار صاحبها ثم الحال الثانية للأول من الاسمين وذلك فى قوله مقدرة لنا ومقدرينا والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٥.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة امرئ القيس المشهورة (قفانك) والمرط : كساء من خز أو صوف ، والمرحل المزين بالصور والنقوش، أثرينا خلف قدمينا والمعنى أن ثيابها كانت تخفى أثر أقدامهما لطولها ، وشاهده قوله أمشي تَجْرُ وراءنا فهما حالان من صاحبين مختلفين جاء على خلاف الأصل حيث كانت الحال الأولى من الاسم الأول والثانية من الثانى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

فجملته أمشي حال من فاعل خرجت وجملته تجر حال من الضمير
المجرور .

وقال ابن مالك في تعدد الحال^(١) : ويجب للحال إذا وقعت بعد
إما أن تردف بأخرى معاداً معها إما كقوله تعالى : (إنا هدىناه السبيل
إما شاكرًا وإما كفورًا)^(٢) وإذا وقعت بعد لا وجب أيضاً أن تردف
بأخرى معاداً معها لا كقوله : من وجد فلينبق لا مسرفاً ولا مقترًا إلا أن
الأفراد بعد إما ممنوع مطلقاً في النثر والنظم وأما الأفراد بعد لا فستباح
في الشعر كقول الشاعر :

٢٨٤ — فهرت العدا لا مستعيناً بعصبة

ولكن بأنواع الخدائع والمكر^(٣)

(١) شرح التسميل : ٣٥٠/١ .

(٢) سورة الدهر : ٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر بالشجاعة وإلحاق الحرمة
بالعدو وهو لزياد بن يسار (لم أعثر له على ترجمة) .

وشاهده قوله لا مستعيناً بعصبة حيث وقعت الحال بعد لا النافية
وكان الواجب تكرارها إلا أنها أفردت ضرورة والبيت في معجم

العامل في المصدر وظرف الزمان والمكان

وحكم تقديم هذه الأشياء عليه

(ض) قال ابن عصفور :

(والمصادر وظروف الزمان والمكان يجوز تقديمها على العامل كائنا ما كان ، إلا أن يكون العامل موصولاً أو فعلاً غير متصرف أو يكون المصدر ضميراً متصلاً .

وإن جعل العامل صلة الموصول أو صفة الموصوف أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور التي تقدم ذكرها في باب الفاعل لم يجوز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على شيء من تلك الأدوات ، وأما تقديمها على العامل وحده لجائز إلا أن يكون الموصول الألف واللام أو حرفاً ناصباً فإنه لا يجوز تقديمها إذ ذاك على العامل وحده .

(ش) هذا هو حديثه الثاني عن العامل وهو حكم تقديم معموله عليه من المصادر والظروف والأحوال وهو في هذا الموضع يتحدث عن حكم تقديم المفعول إذا كان مصدراً وإذا كان ظرفاً على أن يتحدث بعد ذلك حديثاً طويلاً عن حكم تقديم الحال على عاملها ، يجوز أو لا يجوز وقبل حديث التقديم نقول : إن العامل في المصادر والظروف والأحوال أحد ثلاثة أشياء :

— الفعل المتصرف : ومثاله أن نقول : نجحت نجاحاً أو نجحت هذا العام أو نجحت مجتهداً ، وفيه قد عمل للفعل المتصرف في الثلاثة .

— ما يجرى مجرى الفعل : وذلك كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بحرف مصدرى والفعل تقول في عملها في المصدر :

أنا ناجح نجاحا عظيما وأنا مسرور كثيرا ويعجبني نجاحك نجاحا عظيما
وتقول في الظرف: أنا مسافر غدا وأنا مسرور يوم نجاحي وأعجبني نجاحي
هذا العام وتقول في الحال: أعجبني نجاحي مجتهدا .

— ما فيه معنى الفعل: وذلك كالظرف والجار والمجرور اللذين يعملان
عمل الفعل بالاستقرار المحذوف تقول في ظرف الزمان زيد في الدار يوم
الجمعة ، فيوم الجمعة ظرف عامله متعلق الجار والمجرور قبله والأصل زيد
امستقر في الدار يوم الجمعة ، ومن عمل معنى الفعل في الظرف قول
الراجز :

٢٨٥ — أنا ابنُ ماويةَ إذْ جدُّ النقرِ
وجاءت الخيلُ أنا في وُمرٍ (١)

فأعمل ابن ماوية في الظرف وهو جامد مقول بمشتق فهو في معنى الفعل
والمعنى أنا المعروف أو الشجاع إذ جد النقر .

وتقول في ظرف المكان وهو من عمل معنى الفعل فيه : زيد في الدار
أمام أييه وتقول في الحال : زيد في الدار نائما فنائما حال من فاعل
الاستقرار المحذوف أيضا ، ولا يعمل معنى الفعل في المصدر .

وقد سبق أن يذنب أن المصدر الثلاثة أقسام : مبهم نحو قيام ومخضع

(١) بيتان من الرجز المشطور قائلهما علي الأرجح عبد الله بن ماوية
الطائي يفتخر بشجاعته وماوية اسم أمه ، والنقر يسكون القاف صوت
يقال للفرس عند إحتماؤه وشدة حركته ليسكن ، وجاءت الخيل أنا في أي
جماعات ، مفردة أثفية ويقال دماه بثلاثة الأثافي أي بداهية كالجليل ،
ويستشهد به في باب الوقف حيث أقيمت حركة الراء على القاف وشاهده
هنا واضح من الشرح وهو في معجم الشواهد ص ٤٦٩ .

نحو القهقري ومعدود نحو ضرية ، وكذلك ظرف الزمان : مبهم نحو وقت ومختص نحو يوم الجمعة ومعدود نحو يومين ، وكذلك ظرف المكان مبهم نحو أمامك ومختص نحو الدار ومعدود نحو ميلا، وأن الحال قسمان : مبينة ومؤكدة .

إذا كان الأمر كذلك فإننا نقول : إنه يجوز تقديم المصدر بأقسامه على العامل بأنواعه ، وكذلك الأمر في ظرف الزمان يجوز تقديم ظرف الزمان بأقسامه على العامل بأنواعه ، وكذلك الأمر في ظرف المكان والحال .

وعلى ذلك نقول : نجاحا نجحت ، ونجاحا أنا ناجح ، والقهقري وجمعت وضربة ضربت ، هذا في المصدر بأقسامه مع العامل بنوعيه : الفعل وما يجري مجراه .

وتقول في ظرف الزمان : غدا أسافر وغدا أنا مسافر ، ووقتاً أنا مسافر وثلاثة أيام أساء في سفرك ، ويوم الجمعة أنا في البيت ، وفيها قدمت الظرف الزماني بأقسامه على العامل بأنواعه ، قال ابن عصفور^(١) : ومن كلامهم : أكل^١ يوم لك ثوب^٢ تلبسه ، العامل في كل يوم ما في لك من معنى الفعل كأنه قال : أكل يوم مستقر لك ثوب تلبسه ، ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه لأنه صفة وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك إلى تقديم الصفة على الموصوف وذلك غير جائز ، ولا يجوز أن يكون العامل في أكل يوم مضمرا يفسره تلبسه لأنه لا يفسر إلا ما يعمل ، وتلبسه لا يصح له العمل فلا يصح له التفسير .

وتقول : خلف المقام صليت وخلف المقام أنا مصل وخلف المقام

(١) شرح الجبل : ٣٣٤/١

أنا في الكعبة وميلا سرت وميلا أنا سائر ، ومقعدك جلست ومقعدك
أنا جالس ، وفيها قدمت ظرف المسكون بأقسامه على العامل بأواحه
وسياتي لذلك شاهد من كلام ابن عصفور الحديث القادم .

وهذا معنى قول ابن عصفور : والمصادر وظروف الزمان والمكان
يجوزُ تقديمُها على العامل كائننا ما كان .

ثم استثنى ابن عصفور ثلاثة مواضع لا يجوز فيها تقدم المعمول من
مصدر أو ظرف على عامله وهي :

— أن يكون العامل اسما موصولا : وهو الاسم المقترب بالآف
واللام مرادا بهما الذي مثل الضارب أى الذى ضرب ، والمضروب أى
الذى ضرب فإن مثل هذا العامل لا يجوز تقدم معموله عليه ، فلا تقول
في المصدر : جاءنى ضربا الضارب ، ولا فى ظرف الزمان : جاءنى صباحا
المضروب (معلقا صباحا بالمضروب) ولا فى ظرف المكان : جاءنى أمام
أصحابه المضروب ، ومثله فى الحال جاءنى مظلوما المضروب ، لأن الـ
موصولة ولا يتقدم شيء من صلتها عليها ، وكذلك لا يفصل بينها وبين
صلتها حتى توخر المعمول عنها وتقدمه على العامل .

— أن يكون العامل فعلا غير متصرف : كفعل التعجب ونعم وبئس ،
فلا تقول : وقت الصلاة أمام ربه ما أحسن خشوع المؤمن أو تقول :
وقت الدرس أمام أصحابه نعم الطالب محمد ، لأن فعل التعجب ونعم وبئس
أفعال جامدة لا تتصرف فى نفسها فلا تتصرف فى معمولها ، وهذه الأفعال
الجامدة لا مصدر لها فلا تنصب مفعولا مطلقا .

— أن يكون المعمول ضمير المصدر المتصل تقول : الضرب ضربته
زيدا والنجاح العظيم نجحته ، ولا يجوز الضرب إياه ضربت زيدا ،
والنجاح إياه نجحت بتقديم ضمير المصدر المذكور على عامله ، لأن

المصدر لا يضم ضميرا منفصلا حتى لا يرداد بذلك لإيهاما فوق لإيهام .

ثم ذكر ابن عصفور أن العامل قد يمرض له أمر فيصبح نابعا
لشيء أو يقترن بشيء لا يجوز تقدم معمول عليه وحينئذ يجب تأخير
المعمول من مصدر أو ظرف ، وهذه هي الأشياء التي تمنع تقدم المعمول
عليها :

— أن يكون العامل صلة لموصول : نقول : كافأت الذي نجح
نجاحا عظيما هذا العام ، بتأخير المصدر وظرف الزمان عن العامل وهو
نجح ، ولا يجوز كافأت نجاحا عظيما هذا العام الذي نجح لأنه لا يتقدم
شيء من الصلة على الموصول ، ومثله أن نقول : يسرنى أن تنجح نجاحا
عظيما هذا العام ، ولا يجوز أن نقول : يسرنى نجاحا عظيما هذا العام أن
تنجح .

— أن يكون العامل صفة لموصوف : نقول : كافأت طالبا نجح
نجاحا عظيما هذا العام ولا يجوز أن نقول : كافأت نجاحا عظيما هذا العام
طالبا نجح ، لأنه لا يتقدم شيء من الصفة على الموصوف .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور مثل ما النافية : نقول :
ما نجح أحد نجاحا عظيما هذا العام ولا نقول : نجاحا عظيما هذا العام ما نجح
أحد لأن ما النافية لها الصدارة فلا يتقدم شيء عليها .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كهمزة الاستفهام :
نقول أنجح أحد نجاحا عظيما هذا العام ؟ ولا نقول : نجاحا عظيما هذا العام
أنجح أحد ؟ لأن الاستفهام له الصدارة فلا يتقدم شيء عليه .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كإن الشرطية : نقول :
إن ينجح أحد نجاحا عظيما هذا العام أكافئه ولا نقول : نجاحا عظيما
هذا العام إن ينجح أحد أكافئه ، لأن الشرط له الصدارة أيضا .

قال ابن عصفور معقبا على ذلك : وأما تقديمها على العامل وحده
فجائز ومعناه أنه يجوز تقديم المفعول من مصدر وظرف زمان، ومكان،
وحال وكذا المفعول به كل هذا يجوز تقديمه على العامل وحده دون أن
تتقدم هذه الأشياء على الموصول أو الموصوف أو ما النافية أو أداة
الاستفهام أو أداة الشرط أو التخصيص أو غير ذلك وعليه فإنه يجوز
أن نقول في الأمثلة السابقة على الترتيب :

— كافات الذي نجاحا عظيما هذا العام نجح .

— كافات طالبا نجاحا عظيما هذا العام نجح .

— ما نجاحا عظيما هذا العام نجح أحد .

— أنجاحا عظيما هذا العام نجح أحد .

— إن نجاحا عظيما هذا العام ينجح أحد أكافته .

ومثل ذلك في المفعول به نقول كافات الذي أباه أكرم — كافات
طالبا أباه أكرم — ما عمدا أهنت — أعمدا أهنت — إن عمدا أكرمت
أكانتك .

وكنا قد ذكرنا في الجزء الأول (ص ١٦١) أن بعضه غير جائز وهو
خطأ ، ومثل ذلك جائز في الحال أيضاً كما سنبينه .

ثم استثنى ابن عصفور مسألتين لا يجوز فيهما تقدم المفعول لا على
الموصول ولا على العامل (الصلة) :

المسألة الأولى : أن يكون الموصول الالف واللام : نقول : يسرنى
الناجح نجاحا عظيما هذا العام بتأخير المصدر والظرف تأخيرا واجبا ،
فلا يتقدمان على الموصول ولا على العامل (الناجح) وقد ذكرناهما قبل .

المسألة الثانية : أن يكون الموصول حرفا قد عمل النصب في صلته :
نقول : يسرنى أن تنجح نجاحا عظيما هذا العام بتأخير المصدر والظرف

— ٥٩٠ —

فلا يتقدمان على الموصول ولا على العامل (أن تنجح) لارتباط الموصول وهو أن بالصلة معنى وعلا حيث نصب الفعل وظهر أثره فيه .

أما إذا كان الموصول حرفاً غير عامل فإنه يجوز حينئذ تقديم المعمول على العامل تقول : يسرنى ما تنجح نجاحاً عظيماً هذا العام (أى نجاحك) ، ويجوز أن تقول : يسرنى ما نجاحاً عظيماً هذا العام تنجح بتقديم المصدر والظرف على العامل لأن الموصول وهو ما غير عامل في الفعل فلم يشتد ارتباطه به . هذا كله مذهب بن عصفور .

وذهب ابن مالك إلى منع التقديم مطلقاً مع الحرف العامل وغير العامل كما ذكرناه في مواضعه كثيراً وعلى ما ذهب إليه لا يجوز أن تقول يسرنى ما نجاحاً عظيماً هذا العام تنجح ،

(العامل في الحال وحكم تقديمها عليه)

(ص) قال ابن عصفور :

وأما الحالُ فإنَّ كانَ العاملُ فيها فعلاً أو ما جرى مجراهُ جازَ تقديمُها عليه ، ما لم يمنعْ من ذلك كونُ العاملِ فيها من قبيلِ الأسماءِ الموصولةِ أو فعلاً غير متصرفٍ ، وإن جعلَ العاملُ فيها أو ما جرى مجراهُ صلةً لموصولٍ أو صفةً لموصوفٍ أو دخلَ عليه أداة من أدواتِ الصدورِ لم يجوزْ تقديمُها على الموصولِ ولا على الموصوفِ ولا على شيءٍ من تلك الأدواتِ ، وأما تقديمُها على العاملِ وحده لجائزٌ إلا أن يكونَ الموصولُ الألف واللام أو حرفاً ناصباً فإنه أيضاً لا يجوزُ إذ ذاك تقديمُها على العاملِ وحده .

وإن كانَ العاملُ فيها ليسَ بفعلٍ ولا جارٍ مجراه لم يجرْ تقديمُها عليه ، تقول : زيد في الدار ضاحكاً ولا يجوزُ أن تقول : زيد ضاحكاً في الدار ولو كانَ المعمولُ ظرفاً لجازَ تقديمُها مكنتَ تقول : زيدٌ يومَ الجمعة في الدارِ بدليلِ قوله :

تركتُ بنا لوحاً ولو شئتُ جادنا
بعيدَ الكرى ثلجٌ بكرمانٍ ناصحُ

فأصلُ في بعيدَ الكرى ثلجاً بما فيه من معنى الفعلِ وقدَّمه عليه فكانتْ
قال بعيدَ الكرى باردٌ أي ثغرٌ باردٌ .

(ش) هـد أن بين ابن عصفور حكمَ تقديمِ المعمولِ وهو مصدرٌ أو ظرفٌ زمانٍ أو مكانٍ على عامله وأنه جائزٌ إلا في مسائلٍ ، عقيبَ بذكرِ الحالِ وحكمِ تقديمِها على عاملها هل يجوزُ أو لا يجوزُ ؟ وما مسائلُ كلُّ ؟

وهو حديث طويل تذرع فيه بالصبر حتى تقف على دقائقه ، وقبل حديث التقديم نقول أيضا ما قلناه في المصادر والظروف : إن العامل في الحال أحد ثلاثة أشياء :

— الفعل المتصرف : كقوله تعالى: (وما نرسلُ المرسلينَ إلا مبشرين ومنفذينَ) (١) .

— ما يجري مجرى الفعل المتصرف من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل ، فثال اسم الفاعل قوله تعالى: (وهذا كتابٌ مصدقٌ لسانا عربياً) (٢) فلسانا حال عامله اسم الفاعل قبله ، ومثال المصدر قوله تعالى: (ذلك قومٌ همٌ بأفواههم) (٣) فالجار والمجرور حال عامله المصدر قبله ، ومثال الصفة المشبهة قول الشاعر :

٢٨٦ — لهنك سمحٌ ذا يسارٍ ومعدٍها

كما قد ألفتَ الحلمَ مرضىً ومعضباً (٤)

(١) سورة الكهف : ٥٦

(٢) سورة الأحقاف : ١٢

(٣) سورة التوبة : ٣٠

(٤) البيت من بحر الطويل وهو في المدح لقائل مجهول ، وسمح أى كريم يقال سمح فلان بالفتح أى بذل في العسر واليسر ، ولعدم أى فقير يقال (عدم فلان فهو فعدم أو عديم أى افتقر ، ومرضى ومعضباً اسماً مفعول أو اسماً زمان ، وأما لهنك فأصله لأنك أبدلت همزة إن المكسورة هاء سماعاً ولأمله للابتداء بفتوحة وأصلها أن تدخل على الخبر ، وشاهده عمل الصفة المشبهة عمل الفعل في قوله ذا يسار .

والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨

فذا يسار ومعدما حالان حاملهما الصفة قبلهما وهى سمح .
— ما فيه معنى الفعل : والذى فيه معنى الفعل أشياء كثيرة وبخاصة
العاملة فى الحال منها :

(أ) هاء التنبيه : (هذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)^(١) ، (وهذا بعلى
شيعيًا)^(٢) .

(ب) اسم الإشارة : (فذلِكَ بيوتهمْ خاويةٌ بما ظَلَمُوا)^(٣) (تلك أمة
قد خلت)^(٤) .

(ج) الظرف : (وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ
كَظْمِينَ)^(٥) .

(د) الجار والمجرور : (إِنِ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ مَا آتَاهُمْ
وَرِجْمًا)^(٦) .

(هـ) كأن : تقول : كأنك كريمٌ حاتم — كأنك ما كرا ثعلب .

(و) ليت ولعل : تقول : ليت ولدى حيا معنا .

(ز) الجامد المقول بالمشتق : (إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ
يَدَيَّ)^(٧) .

(١) سورة الأعراف : ٧٣ ، وهود : ٦٤ .

(٢) سورة هود : ٧٢ . (٣) سورة النمل : ٥٢ .

(٤) سورة البقرة : ١٤١ .

(٥) سورة غافر : ١٨ .

(٦) سورة الذاريات : ١٥ ، ١٦ .

(٧) سورة الصف : ٦ .

وينبغي أن تعلم أمرين :

أولهما : أن قوة هذه العوامل أو ضعفها بالترتيب الذي ذكرناه ، فالفعل أقواها وهو أصل في العمل ثم ما حمل عليه لأنه إنما يعمل لشبهه الفعل في كثير من أموره ، وأضعف الثلاثة هو ما فيه معنى الفعل ، لأن العامل فيه إما فعل لا يظهر أبداً كمتعلق الظرف والجار والمجرور . وإما فعل ناب عنه حرف وأدى معناه حرف ، فهو لا يظهر أيضاً وهذا ضعف ولم ينب عنه قوى وهذا ضعف آخر .

ثانيهما : أنه كلما قوى العامل بالأصالة في العمل أو بالتصرف كلما سمح لمعموله بالتصرف في التقديم والتأخير . وينطبق هذا على العامل الأول وهو الفعل المتصرف ، وكلما ضعف العامل بالفرعية في العمل أو بالجود أو بالنيابة عن معنى الفعل كلما كان التصرف في معمله قليلاً أو ضعيفاً فلا يتقدم على عامله ، وقد يعود إلى حالة أصلية في إعرابه ويترك ما هو عليه ؛ وينطبق هذا على العامل الثاني وهو ما يجري مجرى الفعل ، ويظهر هذا بوضوح على العامل الثالث وهو ما فيه معنى للفعل .

وعلى ذلك يكون التصرف في الحال بالتقديم أو غيره بحسب العامل من العوامل الثلاثة التي تعمل فيه :

فالفعل المتصرف يتقدم عليه الحال ويتأخر عنه لقوته بالتصرف تقول : أتيتك مسرعا ومسرعا أتيتك ، وزرتك مريضا ومريضا زرتك وفي القرآن الكريم ('خشعا أبصارهم يخرجون') (١) .

ويأخذ حكم الفعل المتصرف ما يجرى مجراه من اسم الفاعل واسم المفعول
تقول : راكباً أنا ذاهب إليك وضعيفاً أنا مظلوم وأصله أنا ذاهب إليك
راكباً وأنا مظلوم وضعيفاً .

أما ما فيه معنى الفعل من الأشياء الكثيرة التي ذكرناها والتي تعمل في
الحال فإنه لضعفها لا يجوز تقديم الحال عليها وإنما يكفيها فقط أن تعمل
في الحال وهي في مكانها مؤخرة حتى لا تقوى قوة ما شئت به وهو الفعل
وعلى ذلك تقول : زيد في الدار تأتماً ولا تقول : زيد تأتماً في الدار ،
وتقول : هذه بيوتهم خاوية ولا تقول : خاوية هذه بيوتهم ، والحديث
في هذه الأشياء التي فيها معنى الفعل طويل طویل تؤجله قليلاً .

والآن نعود إلى الفعل المتصرف أو ما يجرى مجراه وقد ذكرنا أنه
يجوز تقديم الحال عليه ومثلنا به بقول الله تعالى (خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ
مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ) (١) نفثها حال عامله يخرجون وقد
تقدم عليه (وجهة كأنهم حال أخرى) ومثل ذلك قول العرب : (شقي
تتوبُ الحلبةُ) أي متفرقين يرجع الحالون فشقي حال وقد تقدم على عامله
وهو الفعل الذي بعده ، ومن ذلك قول الشاعر :

٢٨٧ — سريماً يهونُ الصعبُ عند أولي النُّهى

إذا برجاهم صادقاً قابلاً اليأساً (٢)

(١) سورة القمر : ٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في فتح الأمل وطرده اليأس بالإيمان
بالله والتوكل عليه ومع هذا المعنى الجليل فقائله مجهول ، وشاهده قوله
سريماً يهون الصعب حيث قدم الحال على عامله وهو جائز لأن العامل فعل
متصرف والبيت في شرح التسهيل وليس في معجم الشواهد .

وقول الآخر في ابن عمه :

٢٨٨ - مُزِيدَا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرْنِي
فَإِذَا أَسْمَعْتُهُ صَوْتِي انْقَمَعَ^(١)

هذا كله في الفعل المتصرف ، ومثال ما يجري مجراه أن تقول : قويا
أنا منصور ، ومسرعا أنت آت ، وموسرا هو سمح ، وأصله أما منصور
قويا وأنت آت مسرعا وهو سمح موسرا .

قال ابن مالك في البيت الذي أنشده عملا للصفة المشبهة في الحال
والذي أوله : لِهْنِكَ سَمَحَ ذَا يَسَارٍ وَمَعْدِمًا : لو قيل في الكلام إنك ذا
يسار ومعدما سمح لجار لأن سمحا عامل قوى بالنسبة إلى أفعال
التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية
والجمع^(٢) .

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان
صاحبها اسما ظاهرا فلا يقال راكبا حضر زيد لأن في راكبا ضمير يعود

(١) البيت من بحر الرمل وهو لسويد بن أبي كاهل في الزجر
والعتاب ، مزيدا أي هائجا كالبحر كثر القول والفخر ، ويخطر من خطر
في مشيه أي اهتز وتبخر ، وانقمع أي دخل وراء ستر ، والمعنى هو
بوجهين : يفخر ويعيب في صاحبه فإذا ظهر له صاحبه اختفى عنه ، وشاهده
واضح وهو تقدم الحال على عاملها في قوله مزيدا يخطر والبيت في معجم
الشواهد ص ٢٠٨ بعجز (وإذا يخلو له لحي رتع) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٤٣/٢ .

على زيد وهو مؤخر ، ورد ذلك بأن راكبا المحتوى على الضمير وإن كان مقدما لفظا إلا أنه مؤخر رتبة وصار تقديمه مع الضمير وعود الضمير على ظاهر مؤخر كقوله تعالى (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (١) كما رد مذهبهم بالسماع في قولهم (شقي تتوب الحلية) (٢) .

أما إذا كان صاحب الحال ضميرا فقد اتفقوا على جواز تقديم الحال كقوله تعالى (خشعا أبصارهم بخروجون) (٣) .

وخرج بالفعل المتصرف ما إذا كان الفعل جامدا كفعل التعجب ونعم وبئس فإنه لا يجوز تقدم الحال عليه ، لأنه غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله تقول : ما أحسنك ناجحا ولا تقول : ناجحا ما أحسنك ، هذا إذا قلنا إن فعل التعجب أو نعم وبئس ينصب الحال والصحيح غير ذلك لأن الحال قيد والتعجب وكذا المدح والذم لا يتقيدان .

وخرج أيضاً بجواز التقدم فيما يجرى مجرى الفعل ما إذا كان العامل صلة للألف واللام وهي التي تكون أصبا موصولا ويتحدد المراد منها بصلتها من مذكر أو غيره ومفرد أو غيره واسم فاعل أو غيره ، فإن مثل هذا العامل لا يتقدم معموله عليه حالا أو غير حال . نقول : جاءني المضارب ظالما والمضروب مظلوما ، وكافأت الناجحة مجدة والناجحات

(١) سورة طه : ٦٧ .

(٢) انظر المسألة بالتفصيل في كتاب الإنصاف لجمال الدين بن الأنباري :

٢٥٠/١ (رقم ٣١) .

(٣) سورة القمر : ٧ .

مجدات قتل هذه الأحوال لا يجوز تقدمها على عاملها ، لأن آل الموصولة لا يتقدم شيء من صلتها عليها .

ويدخل في ذلك أيضاً ما نبه عليه ابن عصفور في باب المصدر وهو أن المصدر المقدر بأن والفعل لا يجوز تقدم مفعوله عليه فلا نقول في يعجبني ضربك اللص : يعجبني اللص ضربك بتقديم المفعول فكذلك هنا لا يتقدم الحال العامل فيه ذلك المصدر نقول مثلاً : يعجبني ضربك اللص مكتوفاً ولا نقول : يعجبني مكتوفاً ضربك اللص ، وعلمته أن المصدر لما تقدم بالموصول عومل معاملته فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه .

أما المصدر الذي ناب عن فعله فيجوز تقدم معموله عليه من حال وغيره .

تقول : ضرباً زيداً مسيئاً أمام أصحابه ونقول : مسيئاً أمام أصحابه ضرباً زيداً وأصله اضرب زيداً مسيئاً أمام أصحابه فحذف الفعل وناب عنه المصدر .

ثم ذكر ابن عصفور هنا أيضاً كما ذكر في المعمول إذا كان مصدراً أو ظرفاً أن العامل قد يعرض له أمور فلا يجوز تقدم معموله عليه وحينئذ يجب تأخير الحال وهي ذات الأمور التي إذا وجدت يمتنع تقدم المعمول عليها من مصدر أو ظرف وقد ذكرناها قبل وهي :

١ - أن يكون العامل صلة لموصول : نقول : أكرمت الذي جاءني زائراً ، فزائر : حال تامه جاء وقد وقع العامل صلة للذي فلا يجوز تقدم الحال حينئذ على الموصول لأنه من صلتها ولا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول . وعليه فلا نقول : أكرمت زائراً الذي جاءني ، ولكن يجوز تقدم الحال على العامل وحده وهو الصلة فنقول : أكرمت

الذى زائراً جاءنى، وهذه صورة الموصول الاسمى، ومثال الموصول الحرفى — غير العامل — أن تقول: يسرنى ما تفعل راضياً أى فاعلك فلا يجوز تقدم الحال على ما والفعل معاً. ولكن يجوز تقدمها على الفعل وحده تقول: يسرنى ما راضياً تفعل لأن الموصول غير متشبهت بصلته لكونه غير عامل فجاز الفصل.

٢ — أن يكون العامل صفة لموصوف: تقول أكرمت رجلاً جاءنى زائراً ولا يجوز فيه أكرمت زائراً رجلاً جاءنى بتقديم الحال لأنه لا تتقدم الصفة ولا ما يتعلق بها على الموصوف ولكن يجوز أكرمت رجلاً زائراً جاءنى بتقديم الحال على الصفة وحدها دون الموصوف (زائراً حال من فاعل جاءنى).

٣ — أن يقرن العامل بأداة من أدوات الصدور كالنافية: تقول: ما جاءنى محمد زائراً ولا تقول: زائراً ما جاءنى محمد، بتقديم الحال على ما لأن ما النافية لا يتقدم عليها مدخولها ولا ما يتعلق به ولكن يجوز تقديم الحال على عاملها فقط دون ما تقول: ما زائراً جاءنى محمد، قال الكميت:

٢٨٩ — طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ

ولا لعباً منى أذو الشيبِ يلعب^(١)

(١) البيت من بحر الطويل وهو مطلع قصيدة طويلة جميلة للكميت بن زيد الأسدي في مدح آل البيت، طربت: الطرب خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن، والبيض النساء. أذو الشيب بهمة الاستفهام وروى وذو الشيب على تقديرها وبذلك استشهد صاحب المغنى: ١٤/١، وشاهده هنا تقديم الجلال وهو شوقاً على عامله وهو أطرب المنفى بما مع تأخير الحال عن ما لأن عاملها الصدارة. وقد أعربت شوقاً حالاً مع تأويله =

٤ - أن يقرن العامل بأداة استفهام : تقول : أجتني زائراً ،
ولا تقول : زائراً أجتني لأن الاستفهام له الصدارة ، ولكن يجوز
تقديم الحال على العامل وحده فتقول : أزائراً جتني .

٥ - أن يقرن العامل بلام الابتداء أو لام القسم : تقول في الأولى :
لأنك زائراً وفي الثانية : لأنك زائراً ولا يجوز أن تقدم الحال قائلاً :
زائراً لأنك أو لأنك لأن هذه الأدوات لها الصدارة فلا يتقدم عليها
شيء ، ولا يجوز لزائراً أنك ، ولزائراً أنك .

وهذا هو معنى كلام ابن عصفور : وإن جعل الفعل العامل في الحال
أو ما جرى مجراه إصلة لموصول أو صفة لموصوف أو دخل عليه أداة
من أدوات الصدور لم يحز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف
ولا على شيء من تلك الأدوات ثم قال : وأما تقديمها على العامل وحده
فجائز .

والأمر كما ذكرناه ومثلنا له .

ثم استثنى ابن عصفور من الصورة الأولى وهي صورة الموصول
مسألتي لا يجوز فيهما تقديم الحال على الموصول ولا على صلتها وهما إذا كان
الموصول الألف واللام أو كان حرفاً ناصباً .

فقال الأولى أن تقول : جاءني المتفوق نشيطاً أي الذي تفوق ، فلا
يجوز تقديم الحال على ال ولا توسطه بين ال وصلتها .

بسم الفاعل وهو شافعا وأعربه أبو حيان مفعولاً لأجله (الدر: ٨٥/٢)
وسواء هذا أو ذاك فإن شاهده جواز تقدم معمول الفعل المنفي وتوسطه
بين النافي والعامل والبيت في معجم الشواهد ٣٥ .

ومثال الثانية أن نقول : يسرنى أن تستيقظ مبكراً فلا يجوز تقديم الحال على أن لأنه من صلتها كما يجوز تقديمه على العامل وحده لأنك بهذا تفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه أى بين الموصول العامل وصلته وهو لا يجوز .

ومنع ابن مالك الفصل بالحال أو بغيرها بين الحرف الموصول (المصدرى) وصلته سواء كان الحرف عاملاً مثل أن فى قولك : يسرنى أن تستيقظ مبكراً أو غير عامل مثل ما فى قولك : يسرنى ما فعلت راضياً وذلك لضعف الحرف مطلقاً وتشبته بمدخوله^(١) .

أما ابن عصفور فقد فرق بين الحرف العامل لصباً فنبع الفصل ، وبالتالي منع تقديم الحال وغيرها على عاملها وبين الحرف غير العامل فأجاز الفصل وبالتالي أجاز تقديم الحال وغيرها على عاملها ، ولكنهما اتفقا على أنه لا يجوز تقديم الحال وغيرها على الحرف المصدرى نفسه عاملاً كان أو غير عامل .

وأما قول ابن عصفور : وإن كان العامل فى الحال ليس بفعل ولا جار مجراه لم يجوز تقديمها عليه تقول زيدٌ فى الدار ضاحكاً ولا يجوز أن تقول زيدٌ ضاحكاً فى الدار . فهو حديث عن النوع الثالث من أنواع العامل وهو ما فيه معنى الفعل ، وقد ذكرنا قبل أنه أشياء كثيرة منها هاء التثنية واسم الإشارة ، ومنها الظرف والجار والمجرور ، ومنها كان

(١) شرح التيسيل : ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤ ، يقول عن الحال : ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرف نحو ما أكرمك مستنجداً أو صلة لآل نحو أنت المصلى فذا أو لحرف مصدرى نحو لك أن تنتقل قاعداً أو مصدراً مقدراً بأن أو ما أختها أو فعلاً مقروناً بلام الابتداء أو قسم .

وليت ولعل ، ومنها الجاءد المضمن معنى المشتق ، ومنها ما يفهم منه التشبيه وغير ذلك .

ومن أمثله قوله تعالى : (فآلهم عن التذكرة معرضين)^(١) وقوله : (إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً)^(٢) وقوله : (هذا كتابنا ينطقُ عليكم بالحق)^(٣) وتقول في مثله : أنت أمام أهلك مؤدباً ، كما تقول كأنك عنقرة شجاعاً .

وقد اختلف النحاة : هل يجوز تقديم الحال في مثل ذلك على عاملها كما جاز في الفعل وما جرى مجراه أم يجب تأخيرها عنه ؟

الجمهور — وابن عصفور — على أنه لا يجوز التقديم لأنها شبهت بالفعل في العمل فلا تشبه به في التقديم حتى لا تتساوى به لأن الفعل قوى وهي ضعيفة ، فإذا سمح لها بالعمل فلا يسمح لها بالتصرف في المعمول .

يقول ابن عصفور مقرر ذلك^(١) : لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى فلا تقول في قولك : هذا زيد ضاحكاً . ضاحكاً هذا زيد ، ولا ما ضاحكاً ذا زيد إن قدرت العامل ما في ذامن معنى أشير فإن قدرت العامل ما في هامن معنى تنبه جاز ذلك لأن ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو ها ، وكذلك أيضاً لا يجوز مثل زيد ضاحكاً في الدار لأن العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل فكأنك قلت : زيد ضاحكاً مستقر في الدار ، وإنما لم يجر ذلك في الحال لأن الباب في المعاني ألا تعمل إلا في المجرورات والظروف لأن الظروف مجرورات في التقدير بنية في ، وأما

(١) سورة المدثر : ٤٩ . (٢) سورة آل عمران : ٩٦ .

(٣) سورة الجاثية : ٢٩ .

(٤) شرح الجبل (المسمى بالشرح الكبير) ج ١ ص ٣٣٤ .

الحال فليست كذلك ألا ترى أنه ليس التقدير زيد في الدار في ضاحك، ثم قال : وإنما أعلمت المعاني في الأحوال تشبيها بالظروف من حيث هي، ففضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى في لا على تقديرها الأخرى أن المعنى زيد في الدار في حال أنه ضاحك، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كأنصرفوا في المجرورات والظروف لأن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به. انتهى.

وقال ابن أبي الربيع في معناه أيضا^(١) : اتفق للناس على أن العامل في الحال يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون فعلا ، الثاني : أن يكون في معنى الفعل يوضعه نحو هذا وما جرى مجراه من أسماء الإشارة فإن فيها معنى الفعل ، وهو التثنية فإذا قلت هذا زيد ضاحكا فالعنى تنبيه لإليه ضاحكا ، وكذلك المجرور نحو في الدار وفي المسجد يفهم منه الاستقرار .

فإذا كان العامل فيها فعلا جاز لك تقديم الحال على العامل لقوته ، وتصرفه في نفسه فتقول : جامني زيد ضاحكا ، وضاحكا جامني زيد ، وإذا كان العامل فيها معنى فعل لم يجوز تقديمها عليه فتقول هذا زيد ضاحكا وهذا ضاحكا زيد ولا تقول ضاحكا هذا زيد لأن المشبه وهو الحال لا يقوى قوة ما شبه به وهو الظروف والمجرورات ، وتقول : زيد في الدار اليوم وزيد اليوم في الدار فالعامل في اليوم ما في الدار من الاستقرار ، وجاز تقديمه عليه وهو معنى لآه ظرف ، والعرب تنسج في الظروف والمجرورات ما لا تنسج في غيرها ، وإذا قلت

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٢٥٥ (دار الغرب الإسلامي - بيروت) .

زيد في الدار جالسا انتصب جالسا بقولك في الدار بما فيه من معنى الاستقرار، ولنيابته مناب مستقر وكائن، فلو قدمت جالسا على في الدار لم يجوز، لأن الحال لا يتقدم على العامل وهو معنى، وهذا يدل على أنه لا حكم لمستقر المحذوف وأن في الدار ناب منابه وتولى عمله، وصار فيه ضميره، وصار كأن لم يكن إذ لو كان عندهم كالموجود لسكان طاملا في الحال وفي المجزور معا بمنزلة قولك زيد جالس اليوم متربعا، ولو كان كذا لجاز أن تقول زيد جالسا في الدار كما تقول: زيد جالس متربعا اليوم وهذا لا تقوله العرب لما ذكرته من أن العامل المعنوي لا يعمل في الحال متأخرا، انتهى وهو كلام كالشاهد أو أحلى^(١).

وذهب الأخفش والفراء والكسائي^(٢) إلى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي أيا كان نوع العامل وذهب ابن مالك^(٣) إلى أن ذلك جائز بقلة إذا كان العامل الظرف أو الجار والمجزور، وعلى رأى هؤلاء يجوز أن تقول: زيد في الدار نائما وتقول: زيد نائما في الدار وتقول: هذه بيوتهم غاوية وتقول غاوية هذه بيوتهم واحتجوا بالسماع من مثل قوله تعالى (والسموات مطويات بيمينه)^(٤) بنصب مطويات وهي قراءة عيسى والجحدري^(٥) على أن تكون حالا تقدم على عامله وهو الجار والمجزور بعده.

(١) المرجع السابق (البسيط: ٥٢٦/١).

(٢) شرح التصريح: ٣٨٥/١، حاشية الصبان: ١٨١/٢.

(٣) شرح التمهيد: ٣٤٦/٢، ٣٤٧.

(٤) سورة الزمر: ٦٧.

(٥) البحر المحيط: ٢٢١/٩ طبعة مكة المكرمة.

ومن ذلك قوله تعالى (وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ
لِّلْمُؤْمِنِينَ)^(١)

قريء . بنصب شفاء ورحمة وهي قراءة زيد بن علي^(٢) فتكون حالا عاملها
الجار والمجرور بعده ، ومنه أيضا (وقالوا مافي بطون هذه الأنعام خالصة^(٣)
لذكورنا)^(٤) بنصب خالصة^(٥) فتكون حالا تقدم على عامله وهو
لذكورنا الواقع خيرا لما الموصولة .

قال ابن مالك^(٦) : ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه : نزلت
هذه الآية ورسول الله ﷺ متواريا بمكة ، وما جاء على مذهب الانخفش
ومن أخذ به قول الشاعر :

٢٩٠ - بنا عاذَّ عوفٌ وهو بادى ذلة

لديكم فلم يعسدم ولاية ولا نصرا^(٧)

تقدم الحال وهو بادى على عامله وهو لديكم ، ومنه قول النابغة :

(١) سورة الإسراء : ٨٢ .

(٢) البحر المحيط : ١٠٣/٧ .

(٣) سورة الأنعام : ١٣٩ .

(٤) البحر المحيط : ٦٦/٤ وهي قراءة ابن عباس وقتادة .

(٥) شرح التيسيل : ٢٤٦/٢ .

(٦) البيت من بحر الطويل وصاحبه المجهول يفخر بالشهامة والنجدة

وبادى أى ظاهر من بدا يبدو وبدوا وبداء وشاهده تقدم الحال وهو

بادى على عامله الظرف وهو لديكم والبيت في معجم الشواهد ص ١٣٨ .

٢٩١ - رهط ابن كوز محقي أدراعهم
فيهم ورهط ربيعة بن حذار^(١)
فقدم الحال وهو محقي على عامله وهو فيهم ، وقول الثالث وهو
الفرزدق :

٢٩٢ - أبنو كليب في الفخار كدارم
أم هل أبوك مدغدا كعقال^(٢)
فقدم الحال وهو مدغدا على عامله وهو الجارو المجرور بعده .

وقال ابن عصفور رادا على الأخفش ومن ناصره : وهذا الذي
ذهب إليه غير صحيح لأنه لا يحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته فلا
ينبغي أن يجاوز ذلك قياسا على هذا القليل ، وأيضا فإنه قد يتخرج على
أنه قد يضم لمحقي ومطويات عامل تقديره أعنى مطويات وأعنى محقي
ويمكن الجملة اعتراضا بين المبتدأ والخبر لأن فيها تشديد الكلام
وتدنيانه^(٣).

(١) البيت من بحر الكامل وهو للتأنيب الذي يأتي من قصيدة يخاطب
بها زرعة بن عمر (ديوانه ص ٥٩) والرهط مادون العشرة من الرجال .
وابن كوز هو يزيد بن حذيفة ، محقي أدراعهم أي جاعلين ذرورهم
فوق ظهورهم كالحقائب وهو كناية عن الاستعداد للحرب وابن حذار
بضم الحاء من بني أسد وشاهده تقدم الحال وهو محقي على عامله وهو
الظرف فيهم (خبر رهط) والبيت في معجم الشواهد ص ١٩٠ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو لفرزدق في مجاء جرير (ديوانه
٧٢٦/٢) والمدغدا هو المغموز في حسبه أو نسبه يقال دغدا فلانا
غمزه في إبطه فتحرك ودغدا عرضه طمعه فيه وشاهده تقدم الحال وهو
مدغدا على عامله الجار والمجرور وهو جائر عند الأخفش والبيت
ليس في معجم الشواهد .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٦/١ .

وقد خرج رفع السموات تخريجات آخر^(١)؛ منها أن تكون معطوفة على الأرض قبلها أو تكون معطوفة على الضمير المستتر في قبضته بعد تأويله بمقبوضته كما خرجت أبيات الشعر الآخر على الضرورة .

وتقدم الحال إنما يكون على عامله الظرف الواقع خبراً فقط عند الاختصاص (ريد جالسا في الدار) فإذا تقدم على المبتدأ بطلت المسألة عند الجميع فلا يقال : جالسا ريد في الدار .

ثم ذكر ابن عصفور أن هذه الحال التي يمتنع تقديمها على عاملها المعنوي لو كان مكانها ظرف أو جار ومجرور لجاز تقديمه لأنه يغتفر في الظروف والمجرورات ما لا يغتفر في غيرها ، كما أنه يعمل فيها الفعل ورائحة الفعل ، ويعمل فيها العامل الموجود والمخدوف ، والعامل المفوظ به والمقدر ، والعامل الحقيقي والمنوم ، فضلاً عن أن معنى الظرفية بمن لوازم الحدث بخلاف الحال ونحوه لجاز فيها التقدم ولم يجوز في الحال أو في غيرها يقول ابن عصفور عقب منع تقديم الحال إذا كان عاملها معنوي: ولو كان المعمول ظرفاً لجاز تقديمه فكنت تقول : زيد يوم الجمعة في الدار وأصله زيد في الدار يوم الجمعة . ثم استشهد على ذلك بقول جرير يشكو البعد ولو عة الفراق ويتمنى وصلاً :

٢٩٣ — تركتِ بذاً لولها ولو شئتِ جادنا

بعيداً السكري تلجُ بكرمان ناصح^(٢)

(١) البحر المحيط: ٢٢١/٩ (طبعة مكة المكرمة) ولم يذكر إلا الوجه الأول .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجرير بن عطية من قصيدة في مدح عبد العزيز بن مروان وهجاء الأخطل (ديوانه ٢٦٦/١) واللوح المعش =

قال : فأعمل في بعيد الكرى ثلجا بما فيه من معنى الفعل وقدمه عليه .
قال ابن هشام موضعا البيت^(١) : المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد ،
والصواب تعليقه بما في ثلج من معنى بارد إذا المراد وصفها بأن ريقها
يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لا أنه يتعنى أن
تجرد له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللوح : بفتح اللام
العطش .

وقال ابن أبي الربيع في ذلك^(٢) : لما كانت الحال إنما اتصبت على
التشبيه بالمفعول فيه ، والمفعول فيه يعمل فيه الفعل ومعنى الفعل عمل في
الحال الفعل ومعنى الفعل إلا أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فالظرف
يعمل فيه المعنى مقبدا ومؤخرا والحال لا يعمل فيها المعنى إلا مقبدا
ولا يعمل فيها مؤخرا لما ذكرته من أن نصب الحال على التشبيه بالظرف
ولا يقوى المشبه قوة المشبه به ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحال والظرف
في هذا .

وقبل أن تنتهي من هذا الحديث لننتقل إلى حديث آخر نذكر بعض
الأمور التي تتعلق بالعامل المعنوي في باب الحال فنقول :

== فعلة لاح يلوح ، وكرمان موضع ، وناصح أى خالص يقال نصح
الشيء نصحا بفتح النون ونصوحا ونصاحة أى خلص ونصح قلبه أى خلا
من الغش ، وشاهده قوله : جادنا بعيد الكرى ثلج ، حيث تعلق الظرف
وهو بعيد بالاسم الجامد وهو ثلج بمعنى الثغر لما فيه من معنى بارد أى
مؤول بمشتق والبيت في معجم الشواهد ص ٨٣ .

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٥٣١/٢ تحقيق الشيخ محمد محي الدين
عبد الحميد .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٢/١ تحقيق د/ عياد بن هيد
الشبيقي .

إن الأصل في العامل أن يكون فعلاً فهو الذي يرفع الفاعل وينصب
المفاعيل الخمسة كما ينصب الحال والتمييز والمستثنى ، ويليه في العمل وفي
قوة العمل ما يحسرى بجره من اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر
وبعض المشتقات الأخرى كأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل
ثم بلى هذا كله ما فيه معنى الفعل من مثل **لن** وأخواتها التي تنوب عن
أق كد وأتمنى وأترجى وأشبه وهاء التنبيه التي تنوب عن أنبه وياء النداء
التي تنوب عن أذعو واسم الإشارة الذي ينوب عن أشير ، ومتعلق
ظرف وجار ومجرور لا يظهر واسم جامد مؤول بمشتق ، ومن الطبيعي
أن تكون هذه العوامل ضعيفة في العمل ويختلف فيها الناس هل تعمل
أو لا ؟ وإذا عملت فلا تعمل إلا في أسماء معينة وفي مواضع معينة
ولا يتصرف في معمولها بالتقديم أو غيره .

ولم يخسر الحديث أنها لا تتسارى في العمل مطلقاً بأصلها وهو
الفعل .

وقد سمح النحاة لهذه العوامل أن تعمل في الحال لأنها تشبه الظرف
الذي يعمل فيه رائحة الفعل وإذا كان كل فعل يحتاج إلى زمان يقع فيه ،
فكذلك كل فاعل يكون على هيئة حين يعمل الفعل فاحتاجت الجملة إلى
حال كما احتاجت إلى زمان .

وقد اختلف النحاة في هذه العوامل : أيها يكون له شرف العمل ؟
وأيها يحرم هذا الشرف ؟ وما أعطى منها العمل إلى أي مدى يعمل ؟
وبمعنى آخر . ما قوته في العمل وما ضعفه ؟

قال السهيلي (١) : وعندى **أن** حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء

(١) نتائج الفسك في النحو ص ٢٢٩ تحقيق د/ محمد البنا (دار الرياض
للنشر والتوزيع) .

وسائر حروف المعاني لا يجوز أن تعمل معانيها في الأحوال ولا في الظروف كما لا يعمل معنى الاستفهام الذي في هل ومعنى النفي الذي في ما، ولا تعلم حرفاً يعمل معناه في الحال والظرف إلا كان وحدها الحكمة تذكر في بابها. ثم ذكر هذه الحكمة وهي أن معناها التشبيه، والمتكلم بها يريد أن يسند هذا المعنى إلى الاسم الذي بعدها فأشبهت الفعل في ذلك فعملت في الحال والظرف^(١).

ولما قابله الاسم منصوباً بعد حروف المعاني (هذا زيد مسروراً) قال: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره انظر، ووافقه أبو حيان على هذا الرأي وإن تقدمه في بعضه.

وقال أبو حيان أيضاً^(٢): والصحيح أن ليت رلعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا في الظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كان وكاف التشبيه.

وقال صاحب البسيط^(٣): قولك: هذا محمد راكباً. ذكر سيويوه هذه المسألة وأجاز في راكب الرفع والنصب فإذا نصبت فيكون على الحال، وإذا رفعت كان خبراً ثانياً أو محمد تابع وراكب خبر لاسم الإشارة.

ومع هذا التشدد في عمل تلك الأدوات. وهذه التحذيرات في عمل معنى الفعل وجدت أسماء منصوبة في الكلام العربي الفصحى. وليس للنصب وجه إلا الحال.

(١) نتائج الفكر للسبيل ص ٣٤٣، ٣٤٤.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ٢٥٢ تحقيق د / مصطفى النحاس.

(٣) أنظر ذلك في الشرح المذكور ج ١ ص ٥٣١.

قال تعالى (فتلك بيوتهم خاوية)^(١) (هذه ناقة الله لكم آية)^(٢)
(فإلهم عن التذكرة معرضين)^(٣) (إن العزة لله جميعا)^(٤) (إن الذين
كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدن فيها)^(٥) فكان
لا يلد من الاعتراف بعمل هذه الأدوات في الحال وهو ما عليه جمهور
النحاة . وقد وجد العمل في مواضع :

٢٠١ - بعد هاء التنبيه واسم الإشارة : تقول : هذا زيد قائما
فقائما حال من زيد عامله هاء التنبيه أو اسم الإشارة وهما سواء في ذلك
فإذا كان عامله الأول امتنع أن يتقدم عليه وجاز أن يتقدم على الثاني
ولذا كان عامله الثاني امتنع أن يتقدم مطلقا تقول في الأول : ها قائما
ذا زيد وعليه قول الشاعر :

٢٩٤ - ها بينا ذا صريح النصيح فاصغ له
وطع فطاعة مبدية نصيحة رشيدة^(٥)

- | | |
|------------------------|-------------------------|
| (١) سورة النمل : ٥٢ . | (٢) سورة الأعراف : ٧٣ . |
| (٣) سورة المدثر : ٤٩ . | (٤) سورة يونس : ٦٥ . |
| (٥) سورة البينة : ٦ . | |

(٦) البيت بحر البسيط وهو لقائل مجهول ومعناه هذا نصيحى خالصا
فأقبله وأطعنى فأنا راشد لك ، صريح النصيح : خالصه ، فاصغ له يقال صغى
يصغى صغيا كفرح يفرح فرحا أى مال وفيه صغيا يصغى وصغوا مال أيضا ،
وطع (بالثلاثة فى الطاء) يقال طاع فلان انقاد وطاع الغلام أباه
والمضارع يطوع ويطيع ويطاع ، وشاهده : ها بينا فهو حال عامله هاء
التنبيه وفيه اختلف عامل الحال وطاع صاحب (صريح النصيح) والبيت

فى معجم الشواهد ص ١٠٤

وتقول في الثاني : هذا قائما زيد وعليه قول الآخر :

٢٩٥ - أترضى بأنا لم تحف دماؤنا

وهذا عروسا باليامة خالدا^(١)

ومن شواهد ذلك قوله تعالى (فتلك بيوتهم خاوية^(٢)) وقوله (وإن هذه أمتكم أمة واحدة^(٣)) بالنصب في خاوية وأمة على الحال ، وإذا جاء بعد اسم الإشارة جملة كانت في محل نصب حال (أو خبر ثان) ومن ذلك قوله تعالى (هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق^(٤)) وقوله (ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء^(٥)) .

ولكن هنا سؤال ينطبق على هذه الصورة وما بعدها :

ما الفرق بين نصب الاسم على الحال ورفع على الخبر إذا قلنا : هذا زيد قائما وهذا زيد قائم . أما كان الأولى رفعه على الخبر ليسكتفينا مؤنة النصب على الحال ثم البحث عن عامل النصب ليكون معنى فعل يختلف فيه النحاة هل يعمل أو لا يعمل ؟

والجواب : أن في نصب خاوية من قول الله تعالى (فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا^(٦)) بلاغة ما فوقها بلاغة وسعرا ما بعده سحر ، ومثله قوله تعالى (وهذا بعلي شيخا^(٧)) وسائر الأسماء المنصوبة على الحال بعد اسم الإشارة وغيره .

(١) البيت من بحر الطويل ولم أعث له على قائل ولا يوجد في معجم الشواهد ولا في غيره اللهم إلا في بعض شروح التسميل وشاهده عمل اسم الإشارة في الحال وفي هذه الحالة يجب تأخر الحال عن عامله وإن تقدم على خبر اسم الإشارة (هذا خالد) .

(٢) سورة النمل : ٥٢ . (٣) سورة المؤمنون : ٤٢ .

(٤) سورة الجماتية : ٢٩ . (٥) سورة المائدة : ٤٤ والجمعة : ٤ .

(٦) سورة النمل : ٥٢ . (٧) سورة هود : ٧٢ .

ذلك أن قائل : فتلك بيوتهم خاوية لا يريد أن يعرفنا بأن هذه بيوتهم فنحن نراها ونعرف أنها بيوتهم ولكن يريد أن يعرفنا بأنها خاوية فهو يقول : انظروا إليها وتأملوها وما صارت إليه بعد العز والعيشة الرغد ونعمة أهلها — والبيوت تنعم بنعيم أهلها وتبأس بيقوسهم — بعد هذا بدت وخوت وباد أهلها وخووا ثم ذكر السبب بعد وهو ظلمهم .

وقائلة : وهذا بعلى شيخا لا تريد أن تعرف مخاطبيها بأن هذا بعليها فهم يعرفون ذلك وقد حضروا رسلا من الله عز وجل إليها وإلى زوجها ولكنها تريد أن تعرفهم أن بعليها صار شيخا كبيرا فأنى له الإيجاب وأنى لها الولادة وكأنها اعتقدت فيهم أنهم ينكرون ذلك ويجهلون أنه قد صار شيخا فأرادت أن تعرفهم به حتى لا يطلبوا منها الولادة وهي القائلة قبل (أأله وأنا عجوز^(١)) وهي القائلة بعد (إن هذا لشيء عجيب^(٢)) .

وقس على ذلك كل ما نصب بعد معاني الأفعال من مثل (فما لهم عن التذكرة معرضين^(٣)) فهو لا يريد أن يخبرنا عن إعراضهم أو يعرفنا به فقط ولكن يريد أن يوبخهم على فعل هذا وينكر عليهم ذلك الإعراض مع أن الذي جاءهم فيه خيرهم ، ثم آداه بأسلوب الاستفهام ليطالب منهم السبب الذي أوصلهم إلى هذا الإعراض وكان الواجب أن يتفحصوا بالذكر الذي جاءهم .

ولو رفع الحال وقال : فتلك بيوتهم خاوية وقال على لسان المرأة : وهذا بعلى شيخ ، وقال في الآية الثالثة : هم معرضون لم يدعلى أن يكونوا إخبارا بالامر ، كما أنه إخبار خال من لفت نظر المخاطب إلى أمور كان يجب أن يعرفها ، وملخص ذلك أن في النصب حياة وحركة ودفع النفس والعقل إلى التفكير وفي الرفع هدوء وسكون .

قال صاحب البسيط^(١) : إذا قلت : هذا محمد راكباً فنصبته فيكونه
النصب على الحال ، وذلك أن رجلاً أنكر على محمد أن يركب فينبأ هو
منكر رأيت محمداً راكباً فقلت له : هذا محمد راكباً أى أنظر إليه راكباً
فحال ترد قولك ، فالمقصود الإخبار بالركوب وإنما جعلت محمداً خبراً
عن هذا وجئت براكب حال لتحيله على نظره ، وكذلك تقول : هذا
زيد ضاحكاً تقوله لمن ينكر الضحك على زيد على حسب ما تقدم ،
لأنه انتهى .

٤٣ - الظرف والجار والمجرور : تقول : محمد في الدار نائماً وعبد الله
ملك مسروراً ، فنائماً ومسروراً حالان عاملهما الفعل - أو اسم الفاعل -
المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور والظرف وهو استقر - أو مستقر -
وصاحب الحال هو الضمير فى هذا المتعلق ، ومتعلق الظرف والجار
والمجرور يعمل فى الحال باتفاق ، وقد جاء عمل متعلق الظرف والجار
والمجرور فى الحال فى الكلام العربى كثيراً من ذلك قوله تعالى (إن المتقين
فى جنات وهيون آخذين ما آتاهم ربهم)^(٢) .

وقوله (فإن لله ناراً جهنم خالداً فيها)^(٣) وقوله (قل هى للذين آمنوا
فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة)^(٤) وقوله (محمد رسول الله والذين
معه أشداء على الكفار رحماء بينهم)^(٥) بنصب أشداء ورحماء
على الحال .

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشى الأشبلى وشهرته ابن أبي
الربيع (٥٩٩ - ٦٨٨ هـ) .

(٢) سورة الذاريات : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة التوبة : ٦٣ . (٤) سورة الأعراف : ٣٢ .

(٥) سورة الفتح : ٢٩ .

ولما كان هذا العامل لا يظهر مطلقا انتقل العمل منه إلى الظرف والجار والمجرور كما تحمل ضميره أيضا وصار هو العامل في الحال، ولما كان هذا العامل قويا للفظ به من كلمتين كما أن قد يجمع بينه وبين الفعل حتى لو كان ذلك من الشذوذ أجاز ابن مالك تابعا للأخفش وصاحبيه أن يتقدم الحال على هذا العامل محتجين بقول الله تعالى (والسموات مطويات بيمينه)^(١) ينصب مطويات كما سبق أن ذكرناه بالتفصيل .

أما سيديويه والجمهور — ومعهما ابن عصفور — فقد منعوا تقدم الحال على عامله الظرفي ، ومستأدعهم في ذلك أن العامل معنوي فلا يقوى في تقدم معموله عليه وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المنصرف فمعمول المعنى أحق بالمتع .

٧٠٥، ٧ — كأن وليت ولعل : تقول : كأن محمدا مقبلا عندي قمر ، فقبلا حال من محمد عامله كأن لأنها بمعنى الفعل وكأنك قلت : أشبه محمدا مقبلا عندي بالقمر ومنه قول الشاعر وهو النابغة :

٢٩٦ — كأنه خارجا من جانب صفحته

سفوف شرب نسوة عند مفتاد^(٢)

(١) سورة الزمر: ٦٧ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو النابغة الذبياني من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مطالعها : يادارمية [ديوانه ص ٣٢] اللغة : صفحة الرجل : عرض صدره ، السفود : عود من حديد ينظم فيه اللحم ليشوى ، الشرب : القوم يشربون ويحتشرون على الشراب ، المفتاد : النار يشوى عليها اللحم والخبز ويقال فيه : افتاد القوم أى أوقدوا النار لذلك وتفتادت النار توقدت .

الشاهد فيه : عمل كأن التشبيهية في الحال في قوله كأنه خارجا والبيت ليس في معجم الشواهد ولا في غيره .

ونقول في ليت ولعل : ليت أخى بعيدا آت ، ولعل أخى بعيدا آت ،
وقد عد ابن مالك الثلاثة مما تعمل في الحال (١) ، كما عدها الزمخشري
أيضا (٢) ، وقال أبو حيان (٣) : الصحيح أن ليت ولعل لا يعملان في الحال
وفي كان خلاف والصحيح أنها تعمل في الحال ، ونقل قولاً عن أبي علي
الفارسي مؤداه أن هذه الحروف في دلالتها على المعاني قصد بها غاية
الإيجاز فاللف تغنى عن استفهم ، أو ما عن أنى ، وإن عن أوكد ،
فلو أعملت في الطرف والحال ومكنت تمكين الفعل لكان نقصاً
لما قصدوه .

٨ - الاسم الجامد المقول بمشتق : ويدخل تحته مثل قولك : أنت
أخى معيناً وزيد أبوك عطوفاً وهو الحق بيننا . وأنا ابن دارة معروفاً ،
وما يفهم منه التشبيه مثل أنت شوقي شاعراً وأنت عنزة شجاعاً ومنه
قول الشاعر :

٢٩٧ - فإني الليثُ مرهوباً حماء

وعيدى زاجرٌ دونَ اقتراسي (١)

فهذه كلها أحوال عمل فيها ما قبلها من اسم جامد مؤول بمشتق والتقدير

(١) شرح الكافية : ٧٥٢/٢ .

(٢) المفصل ص ٦٣ ونصه : وليت ولعل وكان ينصبها (الحال)
أيضا لما فيهن من معنى الفعل .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٥٢/٢ .

(٤) البيت من بحر الوافر وهو في الفخر بالشجاعة والهيبة لشاعر
مجهول ، وشأهده قوله فإني الليث مرهوباً حيث وقعت مرهوباً حال
عاملها التشبيه المفهوم من الجملة قبلها وعلى ذلك وجب تأخيرها لأن عاملها
معنوي والبيت في المعجم المفصل وحده ص ٤٦٧ .

أنت منتسب إلى معيننا وأما منتسب إلى ابن دارة معروفا وأنت تشبه
شوقي شاعرا ، ولا يجوز تقديم هذه الحال لأن هاملها معنوى .

وأدخل ابن مالك^(١) في ذلك اسم الجنس المقصود به السكّال كما في
قولهم : أنت الرجل علما ، وما جاء من مصدر بعد التشبيه مثل أنت حاتم
جودا والأحنف حلما ويوسف حسنا وشوقي شعرا ، والصحيح أن ما بعد
اسم الجنس وما بعد التشبيه إذا كان مصدرا يكون تمييزا .

توسط الحال بين عاملها وصاحبها

(ص) قال ابن عصفور :

(وَأَمَّا تَوْسُطُ الْحَالِ بَيْنَ ذِي الْحَالِ وَالْعَامِلِ فِيهِ فَجَائِزٌ نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَ رَاكِبًا وَيَدٌ وَلَقِيتُ مُسْرِعًا زَيْدًا مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ كَوْنُ ذِي الْحَالِ مَخْفُوضًا أَوْ مُضْمِرًا مُتَصِلًا) .

(ش) هذا آخر حديث عن الحال وهو آخر حديث أيضاً عن المنصوبات الأربعة التي يطلبها الفعل على جهة اللزوم وهي الحال والمفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان لينتقل بعد ذلك المصنف وهو ابن عصفور إلى المنصوبات التي يطلبها الفعل على غير اللزوم وهي المفعول معه والمفعول من أجله والتمييز والاستثناء .

أما حديثه هنا فهو عن توسط الحال بين صاحبها وعاملها بعد أن تحدث قبل ذلك عن تقدمها على صاحبها وعاملها أو تأخرها عنهما ، والحاصل أن للحال مواقع ثلاثة : موقع أصلي وهو تأخيرها عن عاملها وصاحبها ، وموقعان فرعيان وهما تقديمها على عاملها وصاحبها معاً وتقديمها على صاحبها وحده ، ولكل من هذه المواقع الثلاثة حكمان : أصلي وهو الجواز وفرعي وهو الوجوب ، ولم يتحدث ابن عصفور — كما تحدث غيره — عن هذه الأحكام الستة بهذا الترتيب المنطقي الذي ذكرته ، لأن بعضها من البداهة يمكن بما ذكره من أحكام سابقة للمفعول به في باب الفاعل وغيره ، فضلاً عن أنه أشار إليه وبين بعضه كما ذكرناه في الحديث السابق وكما سندكره الآن :

ولقد أولع ابن مالك بهذا التقسيم وبهذه الأحكام الستة التي ذكرتها وفعل ذلك في باب الحال وكرر ما ذكره قبل ذلك في باب

المتبدا والخبر وفي باب كان وأخواتها وإن وأخواتها وفي باب الفاعل وغير ذلك من الأبواب التي يتكرر فيها اسمان متلازمان مرفوعان كما في باب المتبدا والخبر أو مرفوع ومنصوب كما في باب الفاعل والمفعول، وسنشير إلى ذلك إجمالاً وسريعاً في باب الحال حتى لا يتكرر ما قلناه في هذا الباب أو غيره .

مواقع الحال وحكم كل واحد من ذلك

١ - تأخيرها عن عاملها وصاحبها جوازا : وهو الترتيب الطبيعي لموقعها ، وشواهد ذلك كثيرة منها (وآخر موسى ضعفاً^(١)) ، وخلق الإنسان ضَعِيفاً^(٢) .

٢ - تأخيرها عن عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كانت الحال محصورة أو كان العامل فيها معنى أو كان صاحبها مجروراً :

— مثال الأول قوله تعالى : (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين^(٣)) .

— ومثال الثاني قوله : (قال الذين كفروا قبلك مهطعين^(٤)) .

— ومثال الثالث قوله : (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافاتٍ ويقبضن^(٥)) .

٣ - تقديم الحال على عاملها وصاحبها جوازا : وذلك إذا كان

(١) سورة الأعراف : ١٤٣ . (٢) سورة النساء : ٢٨ .

(٣) سورة الكهف : ٥٦ . (٤) سورة المعارج : ٣٦ .

(٥) سورة الملك : ١٩ .

العامل فعلاً متصرفاً أو ما يشبهه مثل قوله : (خشعاً أبصارهم يخرجون من الأحداث)^(١) .

٤ — تقديم الحال على عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كانت اسم استفهام وهو كيف خاصة مثل قوله (ألم تر إلى ربك كيف مدّ القل)^(٢) — ألم تركيب فعل ربك بأصحاب الفيل^(٣) .

٥ — توسط الحال بين عاملها وصاحبها جوازاً : وذلك إذا لم يكن صاحبها ضميراً متصلاً بالفعل ولم تكن هي محصورة مثال ذلك قوله : جاء راكباً زيد — ولقيت مسرعاً زيدا .

٦ — توسط الحال بين عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كان صاحبها محصوراً مثل : ما جاء راكباً إلا محمد أو كان فيه ضمير يعود على متعلق بالحال مثل جاء مرافقاً لهند زوجها، وجاء سائراً مع عمرو صاحبه .

والآن نعود إلى حديثنا فنقول :

تحدث ابن عصفور في حديثه السابق عن تقديم الحال على عاملها : وحكم ذلك إذا كان العامل متصرفاً أو كان معنوية ، وهو هنا يبين حكم توسط الحال بين عاملها وصاحبها : والحاصل أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وفي كل إما أن يكون ضميراً متصلاً أو اسماً ظاهراً فإن كان ضميراً متصلاً فلا مفر من تأخير الحال عن صاحبها مرفوعاً مثل جئت راكباً أو منصوباً مثل لقيني أبي حزيماً أو مجروراً

(١) سورة القمر : ٧ .

(٢) سورة الفرقان : ٥٤ .

(٣) سورة الفيل : ١ .

مثل سلم أبي على حزبنا ، لأنه إذا كان الفساعل أو المفعول أو المجرور
ضمير متصلا فلا مفر من اتصاله بعامله وبالتالي يجب تأخير الحال عن
عاملها وصاحبها أو تقديمها على عاملها وصاحبها أما توسطها فلا يجوز .

أما إذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا فإنه يجوز التوسط في
حالين :

١ - إذا كان صاحب الحال مرفوعا مثل جاء راكبا زيد وأتى
مبتسما عمرو وأصله جاء زيد راكبا وأتى عمرو مبتسما ، ومن شواهد
ذلك قول طرفة :

٢٩٨ - فسقى ديارك - غير مفسدها -

صوبُ الريح وديمسة تهمي^(١)

وقول النابغة :

٢٩٩ - فما كان بين الخير لو جاء سالما

أؤو حجر إلا ليل قلل^(٢)

(١) البيت من بحر السكامل وهو طرفة بن العبد (ديوانه ص ٨٨٣)
و كنت أظنه يدعو لصاحبه فإذا به يمدح أحد أجواد العرب وهو قتادة
بن مسلمة الخنفي الملقب بغيث الضريك أي الفقير .

وصوب الريح : المطر بقدر ما ينفع ولا يؤذي ، وإلديمسة : المطر
الهاثم ، وتهمي : تسيل ، وشاهده أن غير مفسدها حال تقدم على صاحبه
وهو صوب المرفوع فاعلا ، وإضافة غير إلى المشتق جعلها مشتقة وإضافة
مفسدها إلى الضمير إضافة لفظية والبيت في معجم الشواهد ص ٣٧٢

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة للنابغة الذبياني رثى بها النعمان
ابن الحارث الغساني وكنيته أبو حجر بضم الحاء والجيم ، وليال اسم =

فقير مفسدها وسالما حالان تقدما على صاحبها الظاهر المرفوع .

٢ - إذا كان صاحب الحال منصوبا مثل لقيت حزيننا محمدا وزرت
مريضا أخى وأصله لقيت محمدا حزيننا وزرت أخى مريضا ومن شواهد
ذلك أيضا قول الشاعر :

٣٠٠ - وصلتُ ولم أصرمُ مسيئين أمرتى
وأغنيتهم حتى يلاقوا ولايبا^(١)

وقول الآخر وهو العارث بن ظالم^(٢) :

٣٠١ - وقطع وصلما سبني ولني
فجعتُ بخالد طرا كلابا^(٣)

كان وبين الخير خبرها ، ويستشهد به النحاة على حذف المعطوف
بالواو أى بين الخير وبينى ، وشاهده هنا تقدم الحال على صاحبها المرفوع
والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو في السكرم ووصل ذوى القربى لشاعر
مجهول ، وقد ذكرت الشطرة الأولى منه (موضع الشاهد) في الحمص
والدرر : ٢٠١/١ وشاهده تقدم الحال على صاحبها المنصوب فى قوله ولم
أصرم مسيئين أمرتى ، وقد ذكر صدره فقط فى معجم الشواهد ص ٨١
(٢) كنيته أبو ليلي وهو العارث بن ظالم بن غيظ المرى أشهر فتاك
العرب وسيد غطفان ، قتل أبوه وهو طفل ووفد على النعمان بن المنذر
فالتقى يقاتل أبيه جعفر بن خالد سيد بنى عامر حتى قتله ليلا ثم استقر بالشام
حتى قتل هناك سنة ٢٢ ق هـ (الأعلام ١٥٧/٢) .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للعارث بن ظالم فى الضجاعة وصرح
القرين وشاهده فى الشطرة الثانية وترتيبها كالآتى فجعت كلابا طرا بخالد =

فسيئين وطرا حالان تقدما صاحبهما المنصوب .

ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب لأنه تقديمه يوم أنه مفعول به وأن صاحب الحال بدل منه وذلك إذا قلت زرت مريضا أخى ، ولكنه هذا الإيهام بعيد فكان رأيهم مردوداً^(١) .

— أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بالحرف مثل سلمت على هند حوزنة وذهبت إلى أختي مريضة ومنه (وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين)^(٢) وقوله (وجئنا بك على هؤلاء شهيدا)^(٣) فإنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها وبمعنى آخر لا يجوز توسيطها بين عاملها وصاحبها بل يجب تأخيرها وقد علوه بتعليلات كثيرة ، وإليك نقلا وتعليلا مفيدين من كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي يقول ابن أبي الربيع^(٤) : يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مرفوفا أو منصوبا فتقول : هذا زيد ضاحكا وهذا ضاحكا زيد ، وقام زيدا ضاحكا وضاحكا قام زيد ، وضربت ضاحكا زيدا .

فإن كان صاحبها مجرور فقد اختلف النحويون في تقديمها عليه : ذهب سيبويه إلى منعها ولا أعلم من البصريين خلافا في منعه ، وذكر من بعض الكوفيين إجازته فأجازوا مروت ضاحكة بمنه ، ومنع

فقدّم الحال وهو طرا على صاحبها المنصوب وهو كلاب (علم قبيلة) وهذا التقدم جائز والبيت في شروح التسهيل وليس في معجم الشواهد .
(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٠ ، شرح الكافية الشافية :

٧٤٧/٢ .

(٢) سورة الصافات : ١١٢ .

(٣) سورة النساء : ٤١ .

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ج ١ ص ٥٢٨ .

البصريون ذلك لأنهم لم يسمعه ، ولأن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال ولم يعمل الفعل في صاحب الحال إلا بواسطة الباء ، فكان الحرف الجرح حظا من العمل في الحال والحال لا تتقدم على المعنى فكيف تتقدم على الحرف ، وأمر آخر :

أنك إذا قلت : مررت بهند ضاحكة فالباء تعطى معنى الإلتصاق فكأنك قلت التمتع ضروري بهند في هذه الحال ولو قلت هذا لكان العامل التمتع والالتصاق إنما هو مفهوم من الباء فجرى لذلك مجرى العامل المعنوي ، والحال لا تتقدم على المعنوي وتقول : بهند ضاحكة مررت ولا يجوز ضاحكة مررت بهند ، فهكذا يجرى هذا عند البصريين وهو الذي يعول عليه^(١) انتهى .

كما علوه بتعليل آخر وهو أن تعلق العامل بالحال ثان (قال) لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة الباء أن يتعدى إليه بتلك الوسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الوسطة التزام التأخير^(٢) .

كما قالوا منع مررت جالسة بهند على منع زيد متكئ في الدار في أن كلا منها حال مسبوق بحرف ومجرور .

هنا رأى الجمهور وابن عصفور ، وذهب أبو علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور^(٣) واختاروا

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٥٢٩ .

(٢) معجم الهوامع للسيوطي : ٢٤١/١ (دار المعرفة - بيروت) .

(٣) المعجم : ٢٤١/١ ، والمساعد : ٢١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك :

هذا رأى ابن مالك وتشدد له ودافع عنه بقوة واحتج بالسماع وهدم أدلة القياس وحل على من قال بالرأى الأول^(١)، ليبقى له رأيه وهو الجواز، أما أدلة السماع فمنها قول الشاعر:

٣٠٢ — تسليت طرا عنكم بعد بينكم
بذكراكم حتى كأنكم عندي^(٢)

وأصله تسليت عنكم طرا، وقول الآخر:

٣٠٣ — إذا المرء أعيته المروءة فاشتا
فمطلبها كهلا عليه شديد^(٣)

(١) شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ يقوم عن المذهب الآخر وأدلته: وهذه شبه وتخييلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له بل الصحيح جواز التقديم في نحو مررت بهند جالسة .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو في العبر والسلوان عن بعد الاحباب .
بتذكركم وفيه تقدم الحال على صاحبه المجرور وأصله تسليت عنكم طرا
وانظر تخريجه في الشرح ، وطرا أى جميعا وتجمع على أطرار والبيت في
معجم الشواهد ص ١١٠ ليقابل مجهول .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من الحكيم والنصائح قيل للنخيل
السعدى وقيل لغيره .

المروءة : النجدة والبروكرم الأخلاق ، فاشتا : شابا ، وكهلا :
كبيها ، وتعرب المرء فاعلا بفعل محذوف : إذا عي المرء مطاوع أعياء ،
وقد تنصب مفعولا به أى إذا أعييت المروءة المرء . والشاهد في الشطرة:
لثانية حيث تقدم الحال وهو كهلا على صاحبه المجرور في عليه فقيل =
(٤٠)

- ٦٢٦ -

أراد فطلبها شديد عليه كهلا ، وقول الثالث :

٣٠٤ - لئن كان بردُ الماءِ هَيَّانَ صاديا

إلى حبيباَ لَهَا لَحِيْبٌ (١)

أراد لئن كان برد الماء حبيبا إلى هَيَّانَ صاديا ، وقول الرابع :

٣٠٥ - غافلا تعرضُ المنيَةُ للمر

ر فيُدعى ولاتَ حينَ إِبَاءِ (٢)

== ضرورة وقيل متعلق بمحذوف أى فطلبها عليه كهلا عليه . والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٢ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الفول نسب إلى أكثر من واحد من غزلى العرب ولم أجده في ديوان كثير كما قال أكثرهم وهو في ديوان سجنون الليلى (ص ٢٧ - دار الكتاب العربي) وقيله :
حلفت لها بالمشعرين وزمزم

وذو العرش فوق المقسمين رقيب

واللام في لئن واقعة في جواب حلفت التى في هذا البيت والهيئات البطشان والصادى : الظمان وبرد الماء اسم كان وخبرها حبيبا وفيه تقدم الحال على صاحبه المجرور في قوله هَيَّانَ صاديا إلى ، وصاديا حال أخبرى من الضمير المجرور (مترادفة) أو حال من الضمير في هَيَّانَ (متداخلة) والبيت في معجم الشواهد ص ٤٠ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو في الموعظة الحسننة والتذكير بالموت وأنه نازل لا محالة وإذا نزل فلن يدفعه أحد أو شيء ، والإباء الامتناع وفي البيت حمل لات عمل ليس واسمها محذوف وخبرها حين إِبَاءِ ، أى ليس الحين حين إِبَاءِ ، وشاهد تقدم الحال على عاملها أو صاحبها المجرور ضرورة ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٥ لقائل مجهول .

وفيه تقدمت الحال وهي من المجرور على عاملها وصاحبها معا وأصله :
تعرض المنية للبر غافلا .

ورد الملتزمون بتأخير الحال عن صاحبها المجرور هذه الشواهد بأنها
حسروية ، وبأن الشعر يحوي فيه ما لا يجوز في غيره ، كما أنه يحوي تعليق
هذه الأحوال بمحذوف دل عليه المذكور أي قسأيت عنكم طرا ، وتعرض
المنية للبر غافلا ، أو أن هذه الأحوال لها صاحب آخر غير
المجرور^(١) .

كما احتج ابن مالك بقول الله تعالى (وما أرسلناك إلا كافة
الناس)^(٢) .

فذكر أن كافة بمعنى جميعا حال من الناس المجرور بعده وأصله : وما
أرسلناك للناس إلا جميعا فقدم الحال^(٣) .

ولم يرتض ابن مالك تخريج الوخشي للآية ولا تخريج الزجاج لها
أيضا وحل على العالمين الجليلين صاحب الكشف وصاحب معاني القرآن
حالة شعواء ليسا أهلا لها .

قال الوخشي في الآية : وما أرسلناك إلا كافة للناس معناه إلا رسالة
عامة لهم محيطه بهم ، فجعل كافة صفة لموصوف محذوف^(٤) .

(١) شرح التصريح : ٢٧٩ / ١ ، حاشية الصبان مع شرح الشواهد
العينية : ١٧٧ / ٢ .

(٢) سورة سبأ : ٢٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢٣٧ / ٢ .

(٤) الكشف للوخشي : ٢٩٠ / ٣ .

وقال الزجاج : كافة حال من السكاف وتاؤه للباغة كراوية^(١) .
قال ابن مالك مهاجما^(٢) : ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج :
أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا ،
وأما الزجاج فجعل كافة حالا مفردا وهو لجمع وجعله من مذكر وهو
لثبوت ثم ذكر رأيه وهو أن كافة حال من المجرور بعدها مقدما .

وتعقب الناس ابن مالك قال ابن هشام^(٣) : إن جعل كافة حال من
الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بإلا على صاحبها ، ويلزمه تعدى
أرسل باللام والاول بمنع والثاني خلاف الأكثر ، ثم ذكر أن الشعر
ضرورة ، وأن كافة في الآية حال من السكاف في أرسلناك وأن تاء
الباغة لا للتأنيث وهو ما قاله الزجاج .

وود ابن مالك على أدلة القياس وتعليقات النحاة بأدلة قياس
وتعليقات أخرى^(٤) ، ولا يجاز ابن مالك في مثل هذه الردود فقد وزقه
الله موهبة في الاحتجاج بالأدلة العقلية وحساسة في التماسها من مظانها
كما رزق الله أيضا بعض الناس غير ابن مالك ولكننا نغلق هذا الباب
خوفا من الإطالة وكثرة الكلام . وانعد إلى ما كنا فيه فنقول : منع
المجهور وابن عصفور أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا
يقال مررت جالسة بهند ، كما يمنعون أيضا أن تتقدم الحال على صاحبها
المجرور بالإضافة في مثل : مررت بفلان هندا جالسة ، ومثله يعجبني

(١) المرجع السابق ، والبحر المحيط أيضا : ٥٤٩/٨ .

(٢) شرح التسهيل له : ٣٣٧/٢ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ٣٧٩/١ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٣٧/٢ .

شرب الشاي ساخنا ، وعلته أن في التقديم فصلا بين المضاف والمضاف إليه وهو لا يجوز فإن قدمت الحال على المضاف والمضاف إليه لم يجوز أيضا لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، وما تعلق بالصلة فهو بعضها كذلك ما تعلق بالمضاف إليه وهو الحال بمنزلة بعض الصلة .

وإذا كانوا قد اختلفوا في جواز تقديم حال المجرور بالحرف فإنهم قد اتفقوا على أن حال المجرور بالإضافة لا يجوز تقديمه^(١) .

ولكن هنا سؤال : هل هذان التعبيران صحيحان وهما :

— قولك : مررت بـغلام هند جالسة ومثله يعجبني أهلك راضية ؟

— وقولك : يسرنى شرب الشاي ساخنا ومثله يعجبني حفظ القرآن مكتوبا ؟

والجواب على ذلك أن التعبير الأول وما يشبهه خطأ لأن فيه يجرى الحال من المضاف إليه ، والإضافة فيه محضة أى خالصة من نية الانفصال وهي ما تسمى بالإضافة المعنوية ولا تأتي الحال من المضاف إليه المذكور لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين وعليه فإن الأحكام كلها من خبر وحال تكون للمضاف وحده وليس للمضاف إليه شيء من ذلك .

وأما التعبير الثاني فهو جائز لأن الإضافة فيه غير محضة أى فى نية الانفصال وهي ما تسمى بالإضافة اللفظية ، وضابطها أن يكون المضاف عاملا فى المضاف إليه بأن يكون مصدرا أو اسم فاعل

(١) حاشية الصبان ١٨٧/٢ والمجمع : ٢٤١/١ .

أو اسم مفعول وهو الذى يعمل وفعا أو نصبا فنيا بعده ، ومن هنا جاز مجيء الحال من المضاف إليه فى تلك المسألة لأن أصله مرفوع فاعلا أو منصوب مفعولا والإضافة إنما جاءت للتخفيف فقط وهى على تية الانفصال ، فنال المرفوع : يعجبني ذهاب محمد ممرقا ومنه (إلى الله مرجعُكم جميعاً)^(١) .

فجميعا حال من ضمير المخاطبين وهو معمول المرجع (فاعل) لأنه مصدر ، ومثله الآية هذا البيت الذى استشهدنا به أول هذا الباب عند الحديث عن المصدر :

تقولُ ابتى لئن انطلقتِ واحدا

إلى الروحِ يوماً تاوكتِ لا أبالها^(٢)

ومثال المنصوب قولك : يعجبني شرب الشاي ساخنا ، ومثله (إن الله جامعُ المنافقين والسكاقرين فى جهنم جميعاً)^(٣) فجميعا حال من المنافقين وهو معمول للجامع (مفعول به) لأنه اسم فاعل .

ويزاد على التعليل السابق فى جواز مجيء الحال من المضاف إليه فى الإضافة اللفظية وعدم ذلك فى المعنوية أنهم اشترطوا أن يكون العامل فى الحال وصاحبها واحدا ، والمصدر والصفات المذكورة تعمل فى صاحب الحال بالإضافة كما تعمل فى الحال لأن هذه الأشياء شبيهة بالفعل بخلاف

(١) سورة المائدة : ٤٨ - وفى سورة يونس : ٤ ، إليه مرجعكم جميعاً .

(٢) سبق الاستشهاد به فى أول هذا الباب فى الحديث عن المصدر وتصرفه (رقم ١٩٥) وشاهده هنا مجيء الحال من المضاف إليه وجاز لأن المضاف مصدر عامل الرفع فى المضاف إليه قبل الإضافة .

(٣) سورة النساء : ١٤٠ .

ما إذا كانت الإضافة عضة فلا شبه للمضاف بالفعل وإنما هو اسم جهاد لا يعمل .

وجاء ابن مالك وزاد مسألة ثانية في مجيء الحال من المضاف إليه بعد الأولى وهي كون المضاف عاملاً في المضاف إليه وضابطها أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه أو كجزءه^(١).

مثال الأول قوله (ونزعنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً)^(٢).

وقوله : (أَيْحُبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً)^(٣).

وقوله : (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)^(٤).

ومثال الثاني قوله تعالى (ثم أوحينا إليك أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً)^(٥).

وقوله (وتضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)^(٦).

فإخواناً وميتاً وجملة تريد وحيفاً ومصبحين منصوبة على الحال بما قبلها وصاحب الحال إما جزء وهو الصدر واللحم والعدين ، أو كالجزء وهو الملة والدابر يقال قطع الله دابرهم أى أفناهم .

(١) شرح التكميل ، ٣٤٢/٢ وشرح السكاكية الشافية ٧٥٠/٢.

(٢) سورة الحجر ، ٤٧.

(٣) سورة الحجرات ، ١٢.

(٤) سورة الكهف ، ٢٨.

(٥) سورة النحل ، ١٢٣.

(٦) سورة الحجر ، ٦٦.

ولما صح بجيء الحال من المضاف إليه في تلك المسألة أهدأ لأنه قد
يستغنى عن المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ويصح المعنى ، ألا ترى
أنه لو قيل في السلام : ونزعنا ما فيهم من غل أو قيل بل تتبع إبراهيم
حنيفا لحسن ذلك ، بخلاف أكرمت أخا هند جالسة فليس الأخ جزءا
ولا كالجزء من أخته .

ولم يرتض ذلك من ابن مالك وغيره أكثر النحاة وإنما أجازوا
أن يكون الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا فيه
فقط :

يقول أبو حيان : والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن
في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف
جزءا أو كجزءه أو لم يكن لما تقر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها
في العامل (١) .

وقد خرج أبو حيان — وسبقه ابن عصفور — الآيات السكرية
المذكورة على غير الحالية فهي منصوبة بفعل محذوف تقديره أهدأ أو
أمدح ، أو هي حال لسكن ليس من المضاف إليه وإنما من شيء آخر في
السلام :

ففي الآية الأولى وهي (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا) (٢)
قال أبو حيان (٣) :

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى : ٢٨٠/١ .

(٢) سورة الحجر ، ٤٧ .

(٣) البحر المحيط ، ٤٨٢/٦ .

قال بعضهم : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه كهذه الآية أو كالجزء جهات الحال من المضاف إليه ، وقد قررنا أن ذلك لا يجوز ، وما استدلوأ به له تأويل غير ما ذكرنا فتأويله هنا أنه منصوب على المدح ، والتقدير أمدح إخواننا ، وقال في الآية الثانية وهي (أحبب أحدم أن يأكل لحم أخيه ميتاً) (١) : ميتاً حال من اللحم ولا يجوز أن يكون حالاً من أخيه لأن المضاف لا يشبه الفعل كقولك : أعجبني ركوب الفرس مسرجاً (٢) .

وما ذهب إليه أبو حيان هو ما قرره ابن عصفور وذكره في الآيات المذكورة بقول ناظر الجيش (٣) :

وقد ذكر ابن عصفور وغيره أن إخواننا منصوب على المدح ، وأن حنيفاً حال من ملة على تأويلها بدين ، قال : وهذا بناء منهم على أن الحال لا يكون من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملاً فيه رفعاً أو نصباً من حيث المعنى وهو رأى الأكثرين .

ثم قال عن المذهب الآخر : والذي اختاره ابن مالك سهل قريب لا محذور فيه وهو الظاهر من الآيات الكريمة انتهى .

وإلى هنا ينتهي هذا الباب وهذا القسم ويليه إن شاء الله القسم الثاني وأوله : باب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير الزوم وهي المفعول معه والمفعول من أجله .

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

(٢) البحر المحيط : ٥٢٠/٩ .

(٣) تهذيب القواعد شرح تسهيل الفوائد (المجموع الثالث - باب الحال)

نسخة خاصة بصاحب الكتاب مصورة من تركيا .

فهرس الجزء الثانى

من شرح المقرب لابن عصفور
(القسم الأول)

الصفحة	الموضوع
	مقدمة هذا الجزء
٢٥-٧	الباب الأول (باب المفعول به)
٩	تعريف المفعول به وشرح التعريف والعامل فيه
١٦	الاشياء التى تنصب المفعول به - متى يحذف الناصب ؟
١٥٧-٢٧	الباب الثانى (باب الأفعال المتعدية) :
٢٩	أنواع الأفعال وأنواع المتعدى منها
٢٩	أحكام تخص الفعل المتعدى إلى واحد
٥٠	الأفعال المتعدية إلى اثنين (نوعاها - عددها - أحكامها)
٧٧	الإعمال والإلقاء فى الأفعال المتعدية إلى اثنين
٩٠	الفصل بضمير الفصل بين هذه المفعولين
٩٧	متى تكون الفصلية نصاً ؟
١٠٣	التعليق فى هذه الأفعال وغيرها وأسبابه
١٢٧	كيف تعرب الجملة المعلقة ؟
١٣٦	النوع الثانى من أنواع الأفعال المتعدية إلى اثنين
١٤٦	الأفعال المتعدية إلى ثلاثة (عددها - معانيها)
٢١٢-١٥٩	الباب الثالث (باب اسم الفاعل)
	اقتراء بالآلاف واللام - حكم المفعول ههنا واقتراءه
١٦١	بأن وتجرده

الصفحة	الموضوع
١٧٣	حكم الفاعل إذا كان مجرداً من أل
١٨٣	شروط عمل اسم الفاعل - بعض أحكامه
١٩٦	تابع معمول اسم الفاعل واسم الفاعل مجرد من أل
٢٠٤	تابع معمول اسم الفاعل واسم الفاعل مقترن بأل
٢١٣	الباب الرابع (الأمثلة التي تعمل عمل الفاعل)
٢٢٢-٢١٥	أوزانها - شواهد على العمل ، علة العمل
٢٥٩-٢٢٣	الباب الخامس (باب المصدر العامل عمل فعله)
٢٢٥	قوفا المصدر العامل - حكم المنون منه
٢٣٩	حكم المصدر المضاف والمعرف بأل
٢٤٧	أحكام تخص المصدر العامل
٣٠٠-٢٩١	الباب السادس (باب أسماء الأفعال) :
٢٩٣	سرد بعضها في الإنشاء ، ومعنى كل اسم ، شواهد له
٢٨١	أحكام أربعة لاسم فعل الأمر
٢٨٨	سرد بعض أسماء الأفعال في الخبر ومعناها وشواهد لها
٣٣١-٣٠١	الباب السابع (باب الإغراء) :
	أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات ، معناها
٣٠٣	شواهد لها
٢١٥	بعض أحكام أسماء الأفعال المنقولة
٣٢٢	أحكام أخرى لأسماء الأفعال المنقولة
	الباب الثامن (باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب
٣٨٢-٣٢٢	على التشبيه بالمفعول به)
٣٣٥	الصفة المشبهة : تعريفها وأقسامها

الموضوع	الصفحة
حكم الصفات في هذا الباب (ما يشبه صموما وما يشبه خصوصا)	٣٤٢
مق تكون الصفة مشبهة ، ما تتبع فيه موصوفها ، معمولها .	٣٤٦
حكم المعمول إذا كانت الصفة نكرة والمعمول معرفة .	٣٥٤
حكم المعمول إذا كان نكرة .	٣٦٤
، ، ، كانت الصفة معرفة .	٣٧٠
، ، في أحواله كلها .	٣٧٥
الباب التاسع (باب المنصوبات التي يطلبها الفعل على الزوم) :	٣٨٣-٣٩٤
تعريف المصدر واسم الزمان واسم المكان والعال .	٣٨٥
أقسام المصدر وظرف الزمان والمكان والعال بحسب الإبهام وغيره .	٤١٥
تعدى الفعل إلى المصادر والظروف والأحوال المظهر منها والمضمرة .	٤٣١
أقسام المصدر بالنسبة إلى التصرف والانصراف .	٤٤٩
أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف .	٤٦٧
، ، المكان ، ، ، ، ،	٤٨٤
شروط العال : نكرة — مشقة — منتقلة .	٥٠١
من شروط العال : فضلة — منصوبة على معنى في ، صاحبها معرفة غالبا .	٥٢٣
العال شبه الجملة والجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماضٍ .	٥٤١

الصفحة	الموضوع
٥٦٤	الحال الواقعة جملة فعلية فعلها مضارع .
٥٧٢	ما يقتضيه العامل من المصادر والحال بمطلق وبغيره .
	العامل في المصدر وظرف الزمان والمكان وحكم تقديم
٥٨٤	هذه الأشياء عليه .
٥٩١	العامل في الحال وحكم تقديمها عليه .
٦١٨	توسط الحال بين عاملها وصاحبها .
٦٣٥	فهرس الجزء الثاني (القسم الأول) .

ملحوظة : بقية الفهارس وهي القرآن الكريم والحديث الشريف
والشعر وكلام العرب وأمثالهم والأعلام المترجم لها والمراجع في نهاية
القسم الثاني : والله الموفق والمعين .

رقم الإيداع بدار الكتب

٤٤١٥ / ١٩٩٤ م

I, S. B, N - 977 - 00 - 6974 - 4

ب من ذو القعدة ١٤١٤ هـ - ١٩ من أبريل ١٩٩٤ م

هذا هو الجزء الثانى - أختى القارىء - من كتاب شرح المقرب لابن عصفور الذى وعدتك به من أربعة أعوام حين قدمت لك الجزء الأول فى قسمين وكان فى المرفوعات .

والواقع أننى كلما غصت فى بحر كتاب المقرب ونزلت إلى عمقه تحققت لى هذه المقولات التى قالها مترجمو ابن عصفور عنه من مثل قول بروكلمان فى تاريخ الأدب : "أعظم لغوى فى عصره" وقول ابن العماد الحنبلى فى شذرات الذهب : "حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس وكان أصبر الناس على المطالعة لا يمل من ذلك" .

ولقد تهيّب العلماء هذا الكتاب ووقفوا دونه طوال سبعة قرون وهو يكثر لا ينفذنه أحد، وكثر لا يكتشفه ولا ينفذ عنه الغبار إنسان .

كتاب جمع قواعد النحو العربى وأصل مذهب البصريين وداقعه عنه دفاع من بغار على أرض وعرض احتوى على مادة غزيرة وعلوم وفيرة فى النحو والصرف واللغة والأدب، والجزء الذى بين يديك فى المنصوبات التى بلغت خمسة عشر باباً طويلة، وأدعو الله أن ألتقى بك مرة أخرى فى الجزء الثالث الذى سيكون فى المجرورات والتوابع وتوابع الفعل وجوازمه وغير ذلك، ليتلوه الجزء الرابع فى أبواب البناء ومخارج الحروف وأبواب الصرف عامة .

والله الموفق والعين

المؤلف